

الجزء الأول

التوحيد

أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد



حزب التجديد الإسلامي

تأليف:

الشيخ الدكتور: محمد بن عبد الله العسيري

التَّوْحِيدُ

أَصْلُ الْإِسْلَامِ وَحَقِيقَةُ التَّوْحِيدِ

الجزء الأول

تَأْتِي

شیخ ادرکتور محمد بن عبد اللہ المحسری



حَرْبُ التَّجَادُلِ الْإِسْلَامِيِّ

حَرْبُ التَّجْدِيدِ الْإِسْلَامِيِّ

الطبعة الحادية عشرة

منقحة ومراجعة مراجعة نهائية

١٤٣٤هـ - ٢٠١٢م

BM Box: TAJDEED
LONDON; WC1N 3XX
Tel: 07799555552
Fax: (020) 8908-2093
United Kingdom

tajdeed@tajdeed.net
Muhammad@tajdeed.net
<http://www.tajdeed.net>

Account Name : CDLR
Account Number : 112 144 38
Bank Number (Sorting Code) : 40-07-27
HSBC (Midland) Bank plc
91 Willesden High Road
LONDON; NW10 2TA
UNITED KINGDOM

الإهداء

إلى شهيد الإسلام، قدوة العلماء العاملين:
العالم الرباني، والإمام المجاهد سيد قطب، رفع الله درجته مع النبيين،
والصديقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً؛

﴿هذا بيان للناس، وهدىً، وموعظة للمتقين *
ولا تهنوا، ولا تحزنوا، وأنتم الأعلون إن كنتم
مؤمنين * أن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح
مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم
الله الذين آمنوا، ويتخذ منكم شهداء، والله لا
يحب الظالمين * وليمحص الله الذين آمنوا،
ويمحق الكافرين﴾

مقدمة كتاب التوحيد (أصل الإسلام وحقيقة التوحيد)

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَصَفِيُّهُ وَخَلِيلُهُ، وَخَيْرَتُهُ مِنْ خَلْقِهِ وَحَبِيبِهِ: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ }**، (آل عمران؛ 3: 102).

{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا }، (النساء؛ 4: 1). **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا }**، (الأحزاب؛ 33: 70 - 71). «إِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرُ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ».

والصلاة والسلام والتبريكات التامة الكاملة على نبينا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه المخلصين المجاهدين، وهو الأسوة الحسنة، نعم الأسوة، ونعم القدوة.

أَمَّا بَعْدُ: فهذه رسالة مختصرة عن أصل الإسلام وحقيقة التوحيد، وأدلتيه من القرآن الكريم، ومِمَّا ثَبَتَ فِي السُّنَةِ النَّبَوِيَّةِ الشَّرِيفَةِ، سَمَّيْنَاهَا: «كِتَابُ التَّوْحِيدِ: أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد». وكان الدافع إلى كتابتها أمور منها:

أولاً: مشكلة قديمة حول تعريف «العبادة» وعلاقة مفهومها بمفهوم «الإله»، ترتب عليها الحكم، بغير وجه حق، على الكثير من أهل القبلة بالشرك ومفارقة الإسلام والخروج من الملة. وهو أمر كبير خطير، من الأصول والمهمات التي تحتاج إلى البرهان القاطع، والحجة اليقينية البالغة، ولا يجوز أن يكون من الاجتهاديات أو الخلافات!

ثانياً: اضطراب وعدم انضباط القسمة التقليدية للتوحيد إلى: «توحيد الربوبية»، و«توحيد الألوهية»، و«توحيد الأسماء والصفات»، التي زلت بها قدم الشيخ الإمام ابن تيمية زلة شنعاء، وقلده بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب معتقداً أنها الحق اليقين المبين. هذا الإضطراب له علاقة جوهرية بالمشكلة السابقة، فضلاً عن أنه تقسيم منكر باطل، غير مقنع ولا مُنتج، لأنه:

(أ) تقسيم غير منضبط لتداخل الأقسام،

(ب) غير جامع لخروج أقسام رئيسة مهمة للتوحيد منها، وهو أهمها وقطب رحاها: (توحيد الذات ومتعلقاته)، وما يترتب عليه من الصاحبة والولد، وقد أهمل إهمالاً شبه تام؛ وكذلك توحيد «الحاكمية»، وتوحيد «المحبة والموالات»، ولا يمكن إدخالها إلا بتكلف واضح، وبطريقة مصطنعة.

(ج) غير مانع لدخول ما ليس من أصول التوحيد فيها، كأكثر مباحث «الصفات»، التي هي فرع لتوحيد الطاعة والاتباع وليست أصلاً ولا هي قسم مستقل من أقسام التوحيد، مهما شاغب وبألف الغلاة المارقون، المعروفون بالتفاهة والسطحية وكرهية التفكير والعقل، بل برفض العقل والتفكير، من جهلة المنسوبين إلى «الفرقة الوهابية»، المنتسبين، زوراً وبهتاناً، إلى «السلفية».

(د) عرّفني اصطلاحياً مجرد، وليس بـ «شرعي»، لعدم استقرائه لما جاءت به نصوص الكتاب والسنة من معاني ألفاظ «الإله»، «العبادة»، «الرب»... وغيرها. بل هو على التحقيق تقسيم خاطيء، ومن ثمّ، مضلل لمخالفته صراحة لمعاني هذه الألفاظ في اللسان العربي المبين، لغة القرآن.

(هـ) غير مطابق لواقع الشرك والعبادة عند البشرية عامة، وعند العرب خاصة، عندما نزل القرآن. لأنه بُني على قسمة متخيلة قاصرة، بل ومكذوبة مغلوطة، لا على استقراء لواقع معقد من المعتقدات المتداخلة، وبعضها مشوش غامض، حتى عند معتقديها، والقائلين بها. تلك المعتقدات تحتاج إلى سبر وتقسيم، بعد استقراء واسع؛ مع أن الكتاب العزيز قد أشار إليها، وناقش جميع أنواعها، ولو إجمالاً، و... (عالج) أكثرها أهمية بتفصيل تام، وكذلك ... (فعلت) السنة المطهرة!

ثالثاً: ظهرت إشكالات عدّة في هذا الزمان - بعد زوال آخر دولة خلافة، يمكن أن تسمى إسلامية، ولو على وجه التساهل والتنزل، وتحول الدنيا كلها إلى دار كُفر - حول حقيقة التوحيد وأقسامه، وشموله لقضايا «الحاكمية»، و«الموالات والمعاداة». هذه الإشكالات ترتبت على نقاط الضعف والقصور في القسمة التقليدية المذكورة أعلاه، وساهم فقهاء السلاطين، ورثة الأخبار والكهّان من قتلة الأنبياء، قاتلهم الله، في تضخيم الإشكالية وتضليل العامة، بل وحتى الخاصة، خدمة لأسيادهم من أئمة الكفر والجور، الذين بدّلوا الشرائع، وعادوا أولياء الله، وتولّوا أعداء الله، وقاتلوا المسلمين تحت راية أعداء الله من الكفار الحربيين، وذلك لقاء ثمن بخس، دراهم معدودة ودنيا فانية زائلة، فخانوا الأمانة ونقضوا الميثاق: **{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَيَّسَ مَا يَشْتَرُونَ }**، (آل عمران؛ 3: 187).

وطواغيت الجزيرة العربية من آل سعود الذين هم في مقدمة مبدي الشرائع، ومتولي الكفار الحربيين، الداعمين لهم على المسلمين، المقاتلين تحت رايتهم ضد المسلمين، هؤلاء الطواغيت قد فاقوا جميع إخوانهم من الحكام الطواغيت، الجبابرة الظلمة المتسلطين على رقاب المسلمين، في تمكين الأعداء الكفار الحربيين من احتلال جزيرة العرب، قاعدة الإسلام، وحصار العراق المسلم، ثم افتراسه وغزوه مؤخراً، لإبادة أهله وإذلالهم. آل سعود هؤلاء لهم الباع الطويل، والسابقة العظمى، مع أذنانهم من «المشايخ»، في هذا

التّضليل الكبير، والبُهتان العظيم!

وأذنان طواغيت الجزيرة العربية من آل سعود من «المشايخ» ليسوا مجموعة مُبعثرة من «المشايخ»، بل هم في الحقيقة (مؤسسة دينية) قمعية بغيضة، لها أجهزتها وميزانياتها، في بنية هرمية لا تختلف كثيراً عن (الكنيسة الكاثوليكية)، لذلك أسميناها: (الكنيسة النّجديّة). هذه (الكنيسة النّجديّة) لها (مجمع كرادلة) هو (هيئة كبار العلماء)، و(الحبر الأقدس) أو (البابا) هو طبعاً مفتي الديار السّعوديّة، الذي يتّأسس (هيئة كبار العلماء)، وهو في نفس الوقت (الرئيس العام لإدارات البحوث العلميّة والإفتاء والدعوة والإرشاد)، بمرتبة وراتب وأعطيات ومزايا (وزير).

ونظام حكم آل سعود هؤلاء، نظام شرك وكُفر، بل هو مع ذلك، نظام «شيطاني» منتن، نظام عصابة «مافيا» إجرامية قذرة، لم تكتف بنهب أموال المسلمين، و«الغلول» من بيت المال العام، على نحو لم يعرف له التاريخ مثيلاً، بل زادت جشعاً وسُعاراً بتعاطي تجارة المخدرات والخمور والدّعارة المنظّمة، وتهريب السلاح، و«غسيل» الأموال.

لذلك فهم، أي: كبراء آل سعود، المنافقون السفلة، حفاظاً على السلطة وتضليلاً للجماهير، يتمسحون بـ«توحيد» مزور مشوه، مبتور «ميّت»، لا وجود له في واقع الحياة، يدور حول «الموتى» والقباب والأشجار والأحجار والرّمال والقبور، ويتبجح بتدمير الآثار الإسلامية. فهم في حقيقة الأمر قد قتلوا «التّوحيد» وأدخلوه «القبر»، ثم جعلوا يطوفون حول هذا القبر يلهجون بالتّناء على «الميّت»، ويهزجون له بالتّمجيد!

فحالفهم إنّما هو كما بيّنه الإمام ابن القيم في «مدارج السّالّكين»: [إذا جاء الحقّ معارضاً في طريق رياستهم طحنوه وداسوه بأرجلهم، فإن عجزوا عن ذلك دفعوه دفع الصّائل، فإن عجزوا عن ذلك حبسوه في الطّريق، وحادوا عنه إلى طريق أخرى، وهم مستعدّون لدفعه حسب الإمكان، فإن لم يجدوا بدءاً، أعطوه السّكة والخُطبة، وعزلوه عن التّصرّف والحكم والتّنفيذ. وإن جاء ناصرًا لهم وكان لهم، صالوا به وجالوا، وأتوا إليه مدّعين، لا لأنّه الحقّ، بل لموافقتهم وأهوائهم: {وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ (48) وَإِنْ يَكُنْ لَهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُدْعِينَ (49) أَفِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ أَمْ ارْتَابُوا أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (50)}، (النور: 24؛ 48 - 50)]، انتهى كلام ابن القيم، رحمه الله. فيأله من توصيف رائع لحالهم الخبيث!

وإن كنت في شك من ذلك، فاستمع إلى تصرّحات «مشايخهم» الخونة، وتأمّل في مُسمّيات الأحزاب

العميلة الغالية المارقة، والجماعات المُبتدعة الضالة المدافعة عنهم: «جمعية أهل السنة والحديث»، «أنصار السنة المحمدية»، «جُنُودُ الصَّحابة»، «وَعَلَيْكَ بِكُتُبِهِمُ الَّتِي يُوزَعُونَهَا مَجَّانًا: «طاعة الرحمن في طاعة السلطان»، «القُطبيَّة»، هي الْفِتْنَةُ فاعرفوها!»، «الحاكميَّة»، وفِتْنَةُ التَّكْفِيرِ: {وَمِنْهُمْ مَّنْ يَقُولُ **اِنَّنِي لَا تَفْتِنِي؛ اَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ** }، (التوبة؛ 9: 49)!!

نسأل الله العظيم أنْ يَنْفَعَ بهذه الرِّسالة، وأنْ يَجْعَلَ أَعْمَالَنَا كُلُّهَا خَالِصَةً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، إِنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. وصَلَّى اللهُ وَسَلَّمْ وَبَارَكَ عَلَى عَبْدِهِ وَرَسُولِهِ مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ الطَّيِّبِينَ الطَّاهِرِينَ، وَصَحْبِهِ الْمُخْلِصِينَ الْمُجَاهِدِينَ، صَلَاةً دَائِمَةً، وَتَسْلِيمًا وَتَبْرِيكًا كَثِيرًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

الباب الأول: الدين والدنيا

مفهوم «الدين» عندنا — معشر المسلمين — يعني منهاجاً كاملاً للحياة، أي طريقة معينة للعيش، تقوم على أساس عقيدة كلية عن الكون والإنسان والحياة، وعلاقتها بما قبلها (وهو الله تبارك وتعالى)، وعلاقتها بما بعدها (وهو اليوم الآخر بما فيه من حسابٍ وجزاء)، وليس هو فقط تنظيمٌ لعلاقة الإنسان بربه أو تحديدٌ لبعض القيم الروحية والخُلُقِيَّة، والآداب الفردية فحسب (كما هو مفهوم الحضارة الغربية الوثنية الكافرة)، بل هو تنظيمٌ شاملٌ لحياة الإنسان وعلاقاته كلها:

(1) — علاقة الإنسان بربه: «في العقائد والشعائر التَّعبُدية».

(2) — علاقة الإنسان بنفسه: «في المعرفة والإيمان والنية وأعمال القلب، وفي الأخلاق، والمطعومات والملبوسات؛ بل وكذلك في التَّجَمُّل والزَّينة».

(3) — علاقة الإنسان بغيره من بني الإنسان:

(أ) في العلاقة الأسرية، من نكاح وقَراباتٍ ومَوَارِيث (أي في النظام الاجتماعي).

(ب) وفي العلاقات الخاصة بين الناس، أو ما يُسمُّونه «القانون المدني»، أي العلاقات مع الأفراد:

في العقود والمُعَامَلات، والصَّنَاعَة والزَّراعة، وتبادل المنافع المادية بالتَّجَارَة والمُقَاوَلات، والمُؤَسَّسات والشركات.

(ج) وفي العلاقات العامة، أي العلاقة بين الحاكم والمحكوم، أي العلاقات الدُّستورية، والعلاقات مع السُّلْطَة العامة: في نظام الحكم، أي دُسْتُور الدولة، ونُظْم القضاء والبيِّنات، وأحكام الجزاء والعُقوبات، وتشريعات موارد المال العام من زكاة، وخراج، وفيء، وضرائب، ومُكُوس، وإيرادات أموال الملكية العامة، وإيرادات أموال الدولة.

(د) بل كذلك في العلاقات الدولية، أي علاقة الجماعات والأمم والدول بعضها ببعض: في أحكام

المُعاهدات والجهاد والرُّسُل والسِّفَارَات.

(4) بل وعلاقة الإنسان بغيره من الكائنات:

(أ) الحيوان

(ب) النبات

(ج) الجَمادات

(د) العالم المحيط بوصفه بيئة، أي بوصفه كلُّ مَرَكَّب.

أما (الدُّنْيَا) فهي: العالم المادِّي المحيط بنا، كما هو في ذاته، وفيما هو عليه، أي حال العالم كما هو، في حين أن (الدِّينَ) هو ما يَنْبَغِي أن يكون حال العالم عليه.

ومن المهم جداً أن نلاحظ أنه، وإن كانت العلوم الطبيعية المحضَّة كالفيزياء والكيمياء وعلم النبات وغيرها من العلوم، التي هي دراسة لخواص العالم المحسوس، بالتَّجَرِبَة والرَّصْد، والجِسَّ والعَقْل، وكذلك

تَطْبِيقَاتُهَا، فِي الْهَنْدَسَةِ وَالزَّرَاعَةِ وَالطَّبِّ، مِنْ أُمُورِ (الدُّنْيَا)، وَكَذَلِكَ الْمَهَارَاتِ وَالْحِرَفِ وَالْفُنُونِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهَا، مِثْلُ الْمِلَاحَةِ وَالْحِدَادَةِ وَالْعِمَارَةِ وَنَحْوِهَا، وَكَذَلِكَ كَيْفِيَّةُ إِنْشَاءِ الثَّرْوَةِ وَتَنْمِيتِهَا بِالرَّغْيِ وَالصَّيْدِ وَالزَّرَاعَةِ وَالصَّنَاعَةِ وَالتَّجَارَةِ، وَالْعِلْمُ الْمُتَعَلِّقُ بِتَدَاوُلِ الْمَالِ وَالنُّقُودِ وَطَبِيعَةِ الْأَسْوَاقِ، أَيْ مَا يُسَمَّى: (عِلْمُ الْاِقْتِصَادِ) مِنْ أُمُورِ «الدُّنْيَا»، إِلَّا أَنَّ الْأَسْبَابَ الشَّرْعِيَّةَ لِكَسْبِ الْمَالِ، وَالْحُدُودَ الشَّرْعِيَّةَ لِصَرْفِهِ، وَكَذَلِكَ كَيْفِيَّةُ تَوْزِيعِ الثَّرْوَةِ فِي الْمَجْتَمَعِ أَيْ مَا يُسَمَّى: (النُّظَامُ الْاِقْتِصَادِي) لَا تُعْتَبَرُ مِنْ أُمُورِ (الدُّنْيَا)، بَلْ هِيَ مِنْ أُمُورِ (الدِّينِ)، لِأَنَّهَا تَرْتَبِطُ حَتْمًا بِوَجْهَةِ النَّظَرِ فِي الْحَيَاةِ، أَيْ بِالْعَقِيدَةِ الْكُلِّيَّةِ عَنِ الْكَوْنِ وَالْإِنْسَانِ وَالْحَيَاةِ، وَعِلَاقَتِهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَبِمَا بَعْدَهَا. وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ، سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فِيهَا أَحْكَامًا شَرْعِيَّةً وَاجِبَةً التَّطْبِيقِ، لِازِمَةِ الْاِتِّبَاعِ، وَسَوْفَ يُحَاسِبُ عَلَيْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَلِكَ إِمَّا السَّعَادَةَ الْأَبَدِيَّةَ بِرِضْوَانِ اللَّهِ وَالنَّعِيمَ الْمُقِيمِ، أَوْ الشَّقَاوَةَ الدَّائِمَةَ بِسَخَطِ اللَّهِ وَالْعَذَابَ الْأَلِيمَ.

| فصل: الثقافة، والحضارة، والمدنية:

من هذه المقدمات آنفة الذكر نعلم أن «المدنية» (Urbanisation) التي هي مجموع المظاهر المادية للنشاط الإنساني وهي تشمل:

— العلوم التجريبية والرصدية: كالفيزياء، وعلم النبات، وعلم طبقات الأرض (الجيولوجيا)، والفلك، ونحوه.

— وما بني عليها من علوم تطبيقية: كالهندسة الكهربائية، والزراعة، والتعدين، والطب،

— وما ارتبط بها من مهارات وحرف وفنون: كالملاحة، والنجارة والحداثة، والعمارة، وتشغيل ما نشأ منها من آلات ومعدات وطرق ومنشآت ومنتجات زراعية،

من ذلك نعلم، أن «المدنية»، بهذا التعريف المنضبط، من حيث الأصل والمبدأ، عالمية، وعامة، غير متحيزة، لا علاقة لها من حيث المبدأ بوجهة النظر في الحياة، وهي كذلك متماثلة عند جميع الأمم بغض النظر عن معتقداتها وثقافتاتها. لذلك يجوز للمسلم أن يأخذها من أي مكان وأن يطبقها كيف يشاء، ما لم تتعارض مع نص شرعي خاص، كل ذلك مع الحذر الدائم والانتباه المستمر لاحتمال تَلَوُّنَاتِهَا الحضارية، وَتَحْيِزَاتِهَا الْعَقْدِيَّة.

كما أن هناك «مدنيّة خاصة» ترتبط وتتأثر بوجهة النظر في الحياة، فهذه خاصّة بكل أمة أو شعب ولا يجوز للمسلمين أخذها أو الاقتباس منها من غيرهم، وذلك مثل بعض، بعض وليس كل، فنون الرقص، والتصوير والنحت، والتّمثيل، والمسرح ونحوها، وكذلك بعض الحرف مثل البغاء — والعياذ بالله — وكذلك بعض أنشطة الرياضة البدنية والترفيه والتسلية: كمصارعة الثيران، والتحرّيش بين الديوك ونحوه، لأنها وإن كانت من باب العلوم التطبيقية والفنون والحرف، إلا أنه لا تمكن ممارستها إلا بالمصادمة لبعض الأحكام الشرعية.

أما «الحضارة»، (Civilisation): فهي طريقة الحياة، أو هي مجموع المعتقدات والمفاهيم والأخلاق والمقاييس عن الحياة وما يرتبط بها من «ثقافة» (Culture).

نعم: كثيراً ما نجد هذه الألفاظ تستخدم على نحو يتداخل مع بعضه البعض فتستخدم لفظة «الحضارة» بمعنى لفظة «المدنية»، أو يتم خلط المفهومين، فتكون النتيجة اختلاط المفاهيم وتداخلها، وتشويش على صفاء التصور العقدي، وتعرُّس اتخاذ موقف فقهي سليم، لذلك يجب الحرص على دقة المفاهيم، وانطباق الألفاظ على معنى المفهوم، وعدم السماح بتشابكها واضطرابها، وإلا كانت العواقب العقدية والفكرية، ومن ثَمَّ العملية بعد ذلك، وخيمة.

نعم: لفظة «الحضارة» قريبة المعنى في الأصل اللغوي من لفظة «المدنية»، إلا أن لفظة «الحضارة» أقرب إلى التعبير عن الطراز المعين للعيش من لفظة «المدنية»، لأن «الحضارة»، التي هي المعيشة المستقرة في الحضر وممارسة الزراعة والصناعة، تستخدم عادة بإزاء «البدوة»، التي هي حياة التنقل وتتبع المطر والكلاء وممارسة الرعي والصيد، فهما نمطان للحياة مختلفان، وطرانان في العيش متباينان، في حين أن «المدنية» تستخدم عادة بإزاء «القرية»، وكل ذلك عيش مستقر في مكان واحد، إلا أن الأحوال والآلات والوسائل المدنية تختلف فقط في الدرجة.

وكذلك فإن لفظة «الحضارة» قد استعملت، في اللغة العربية، للمعاني المتعلقة بالأفكار، لذلك كانت أقرب في استعمالها في المفاهيم، كما جاء في «القاموس»: [حَضَرَ (بضم الضاد) كَنَدَسَ: الرجل ذو البيان والفقه]، وقال في «اللسان»: [رجل حَضَرَ (بتسكين الضاد) ذو بيان]، فلفظة «الحضارة» أقرب وأنسب وأكثر ملائمة في الاستعمال لمجموعة المفاهيم من لفظة «المدنية»، ولفظة «المدنية» أقرب في الاستعمال للأشكال المادية.

والمهم هو مراعاة الفرق الجوهرية بين محتوى المفهومين، أما الاصطلاحات فلا ينبغي أن تكون فيها كبير مُشَاحَة، وإن كانت الدقة، في اختيار الألفاظ ومطابقتها أو مقاربتها للمقصود، مهمة ومطلوبة.

و«الثقافة»: هي مجموع العلوم والمعارف والمهارات التي كانت عقيدة تلك الحضارة سبباً في دراستها ونشأتها، أو هي المعارف التي تؤثر في العقل وحُكمه «القيمي» على الأشياء، كالتشريع، والاقتصاد، والتاريخ، واللغة، وما شاكلها.

هذه «الحضارة»، وتلك «الثقافة»، التي هي جزء منها، هي، بالضرورة، متحيزة وخاصة، ترتبط عند كل أمة وشعب بالأساس العقائدي الذي تؤمن به تلك الأمة، إذا كانت تلك الحضارة مُنبثقة عن عقيدة كلية عن الكون والإنسان والحياة، كما هو الحال في الحضارة الإسلامية والحضارة الليبرالية الرأسمالية، فتكون من ثم «حضارة دينية»، أو «حضارة أيديولوجية»، أو «حضارة عقائدية». و«الحضارة» ترتبط دوماً بخصوصيات ذلك الشعب وتلك الأمة الناشئة عبر التطور التاريخي والتفاعل مع أحداث الزمن، حتى بالنسبة للحضارات التي لا تنبثق عن أساس عقائدي، فتكون حينئذٍ «حضارة وضعية»، كحضارة اليونان وبابل والأشوريين والصين، وأوروبا قبل عدة قرون من الزمن، أي قبل أن تنتصر الحضارة الليبرالية الرأسمالية وتهيمن على الحياة في أوروبا وأمريكا.

نعم: لا شك أن اليونان وبابل والآشوريين قديماً، وأمريكا وأوروبا قبل عدة قرون، كان لهم أديان كالوثنية والنصرانية والبوذية والكونفوشية، إلا أنها أديان روحية أخلاقية محضة، ليس فيها مفاهيم وقناعات ومقاييس وتشريعات لكافة شؤون الحياة، فلا تصلح إذناً لأن تنبثق عنها حضارة، ولكن يتواضع الناس على مفاهيم وتشريعات خاصة بهم، لتنظيم شؤون الحياة الدنيا، فهذه المفاهيم والقناعات والمقاييس الوضعية هي التي تشكل حضارتهم، مع كونها ليست منبثقة عن دينهم. فالقوم لهم حضارة ليست دينية، وإن كانوا هم يؤمنون بدين معين، لكن حضارتهم لم تنبثق عن دينهم، بل هي «حضارة وضعية».

وفي العصر الحديث تشترك شعوب وأمم كثيرة، كاليابانيين والهندوس والسيخ والأمريكان والفرنسيون في حضارة واحدة، هي الحضارة الليبرالية الرأسمالية الغربية، مع تعدد واختلاف أديانهم. لذلك كان للإسلام حضارته الخاصة «الحضارة الإسلامية» المشتمة على ثقافته المتميزة، ألا وهي «الثقافة الإسلامية» الشاملة لعلوم اللغة العربية، وعلوم الدين الإسلامي بشتى فروعها، التي ملأت الدنيا نوراً وعلماً وهدى، وهي أكمل وأكثر ثقافات الدنيا كتباً وتصنيفاً.

أما ما يتشدد به الغربيون ويسمونه «الحضارة الإنسانية» فهو اسم مزور لحضارتهم هم، وهي حضارة كافرة، تقوم في أساسها وجوهرها على الوثنية الإغريقية الرومانية، مع لمسات — لمسات تلطيفية ليس إلا — من النصرانية البولصية المحرفة الضالة، التي انحرفت بعد عدة قرون من نشأتها، فأصبحت صليبية مقبلة حاقدة، واليهودية العنصرية الملعونة، يهودية الأحرار والكهان الفاسقين، قتلة الأنبياء. وهي حضارة غربية محلية محضة، لا علاقة لها بعقائد وأفكار ومفاهيم وقناعات وعادات بقية شعوب العالم، مهما شغبت دعاة «العولمة» وجادلوا.

وقد اختار القوم هذا الاسم الذي يوحي بالإنسانية والعالمية، لتغريب شعوب الدنيا، وبالأخص المسلمين، لإخراجهم بهذه الطريقة الخبيثة الماكرة من دينهم، ذلك لأن اعتناق هذه الحضارة الغربية، المسماة بـ «الإنسانية»، زوراً وبهتاناً، والعيش وفقها يعني، لا محالة، الردة عن الإسلام، والخروج إلى الكفر والضلال، المفضي إلى الشقاوة الأبدية، واللعة السرمدية في نار جهنم، والعياذ بالله تعالى.

كما أن هذا الاسم مؤثر قوي على عنصرية الغرب وغطرسته، ونظرته المتعالية إلى بقية بني الإنسان: فما جاء من الغرب فهو، بزعمهم، «إنساني» و«عالمي»، وما كان من غيرهم من الأمم والشعوب فهو محلي أو إقليمي، فهو من ثم محدود متخلف، همجي بربري، لا يستحق أن يسمى إنسانياً، وهو، في أحسن الأحوال، محدود محلي لا يمكن أن يكون عالمياً!

من الإيضاح السابق يتبين أن أمور الدين ليست هي الشعائر التعبدية المحضة، أو العقائد الغيبية، أو

الأخلاق والآداب الجميلة فحسب، كما هو في المفهوم الغربي، بل كل أفعال الإنسان الاختيارية هي محلّ الحكم والتقييم الشرعي سواء:

(أ) قصد بها محض التعبد والتقرب إلى الله، أي تحقيق قصد أو قيمة «روحية»، أو «تعبدية» أو «نسكية»: (الشعائر التعبدية المحضة مثل الصلاة، والذكر، والدعاء).

(ب) أو قصد بها تحقيق قيمة «خُلُقِيَّة»: (الأخلاق، مثل: الصدق والأمانة والكرم، وحتى الرفق بالحيوان).

(ج) أو قصد بها تحقيق قيمة «إنسانية»: (مثل إغاثة الملهوف، وإنقاذ الغريق، بغض النظر عن لونه، ودينه، وقوميته، وجنسه)

(د) أو أراد بها الإنسان كسباً «معنوياً» أو «أدبياً»: (كالوصول على المجد، والفخر، والثناء).

(هـ) أو أراد تحصيل منفعة، أو قيمة «مادية»: (كالنقود، بالتجارة، ونحوها).

كل هذه الأنواع من الأفعال الإنسانية الاختيارية هي محلّ الحكم الشرعي، والالتزام بالحكم الشرعي هو الجانب الروحي التعبدية فيها، فإذا أدرك الإنسان أنه متعبد لله في جميع أحواله، والتزم الحكم الشرعي في جميع أعماله، أصبح روحانياً عابداً، مستحقاً على هذا الجانب الروحي التعبدية من الله المثوبة والثناء؛ والتعبد هنا يعني: القبول، والتسليم، والرضا، والطاعة لأمر الله، الناشئة من تعظيم الله ومحبة، المبنية على اعتقاد راسخ، ويقين جازم، وإيمان مطلق بأن الله هو الإله الواحد الأحد، واجب الوجود الأول القديم، الأزلي بغير ابتداء، الباقي الأبدي، الآخر من غير انتهاء، الحي القيوم، فعّال لما يريد، يخلق ما يشاء ويختار، لا يسأل عما يفعل، ويحكم ما يريد، لا معقب لحكمه، وهو سريع الحساب.

هذه هي «الروحانية» الحقّة، فهي أمر يتعلّق بـ«الوعي»، و«الإدراك». ولا علاقة لذلك بالروح «المفارقة»، أو بكون الإنسان مركّب من «مادّة»، و«روح»، بغض النظر عن صحّة ذلك أو بطلانه، فهذا موضوع مستقلّ عن ذاك تماماً.

أما ما قاله بعض العلماء: (إن العادات تنقلب إلى عبادات إذا صلحت النية). فهذا كلام ليس بدقيق، لأنّ العادات، أو بلفظ أدقّ: المباحات، لا تنقلب إلى مستحبات أو واجبات، ولكن وجود «وعي» معين أو «نية» معينة، هو الذي قد يستحقّ عليه الإنسان المثوبة، بل وربّما العقوبة، لا على ذات الفعل، من حيث هو فعل مجرّد، الذي هو مباح كما كان، لا ثواب لفاعله أو عقاب عليه، من حيث هو فعل مجرّد، وسننكّم عن هذا بالتفصيل، ونشبعه بحثاً في فصل مستقلّ آت، إن شاء الله تعالى.

الفصل: ماهيّة الفرق بين (الدين) و(الدنيا):

وما ذكرناه آنفاً له واقع يدرك بالحسّ والعقل، ومن استقرأ نصوص الوحي، أي النصوص الشرعية، أي نصوص القرآن والسنة، لا غير، إذ هي وحدها النصوص الشرعية، وهي وحدها الوحي المنزل، كما

سنبرهن عليه قريباً، إن شاء الله. وقد كان ذلك وايم الله كافياً شافياً، ولكن الله، تباركت أسماؤه وتقدّست صفاته، نصّ على بعض ذلك في كتابه العزيز، كما ألهم نبيّه المعصوم سيدي أبا القاسم محمد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العدناني العربي، النبي الرسول الأمي، خاتم النبيين، وإمام المرسلين، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، بزيادة بيان مباشر صريح، يغني عن أكثر الاستقراء، وجمع النصوص، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص123/ح24964) بإسناد غاية في الصّحة عن أمّ المؤمنين عائشة، زوج رسول الله، وأنس بن مالك، خادم رسول الله، حيث قال: [حَدَّثَنَا عَفَّانُ قَالَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ قَالَ أَخْبَرَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ؛ وَهَشَامُ بْنُ عُرْوَةَ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، سَمِعَ أَصْوَاتًا فَقَالَ: «مَا هَذِهِ الْأَصْوَاتُ؟!»؛ قَالُوا: (النَّخْلُ يُؤَبِّرُونَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ)، فَقَالَ «لَوْ لَمْ يَفْعَلُوا لَصَلَحَ». فَلَمْ يُؤَبِّرُوا عَامِئِدٍ فَصَارَ شَيْصًا فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «إِذَا كَانَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ بِهِ وَإِذَا كَانَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَأَيُّ»]؛ كما أخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص826/ح2471)، وأبو يعلى في مسنده (ج6/ص199/ح3480)، (ج6/ص238/ح3531)، وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وابن حبان من طريق أبي يعلى في صحيحه (ج1/ص202/ح22)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم). وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في موضع آخر من مسنده (ج3/ص152/ح12566) بلفظ: [حدثنا عبد الصمد حدثنا حماد عن ثابت عن أنس قال: سمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أصواتا فقال: «ما هذا؟» قالوا: (يلقحون النخل)، فقال: «لو تركوه فلم يلحقوه لصلح»، فتركوه فلم يلحقوه فخرج شيصا فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: «ما لكم؟!»، قالوا: (تركوه لما قلت!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إِذَا كَانَ شَيْءٌ مِنْ أَمْرِ دُنْيَاكُمْ فَأَنْتُمْ أَعْلَمُ بِهِ، فَإِذَا كَانَ مِنْ أَمْرِ دِينِكُمْ فَأَيُّ»].

- وأخرجه مسلم، (ج4/ص1836/ح2363)، بإسناد صحيح بمعناه، ولكن باختصار سيئ مغلّ، قال: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِأَمْرِ دُنْيَاكُمْ»، وهو اللَّفْظُ المُشَوِّه المبتور، الذي يتداوله الناس، في أكثر الأحيان، للأسف الشديد. وأخرجه كذلك الدارقطني مرّة أخرى بنحو لفظ مسلم، وأخرجه كذلك البزار في مسنده، وهو عند الإمام أبي محمّد علي بن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» من طريق البزار، وجاء حديث أنس عند البزار بلفظ: «أَنْتُمْ أَعْلَمُ بِمَا يَصْلُحُكُمْ فِي دُنْيَاكُمْ، وَأَمَّا آخِرَتُكُمْ فَأَيُّ»، وهذا كأنّه رواية بالمعنى، تصرّف أحد الرواة فاستبدل لفظة: (دينكم)، بلفظة: (آخرتكم)؛ وأخرجه غيرهم، فتجده مثلاً في (فوائد تمام) (3/83/1082).

* وجاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، (ج5/ص298/ح22599)، بإسناد صحيح كذلك: [حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا حماد بن سلمة عن ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة قال: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي سَفَرٍ، فَقَالَ: «إِنَّكُمْ إِنْ لَا تُدْرِكُوا الْمَاءَ غَدًا تَعْطُشُوا»، وَانْطَلَقَ سَرْعَانَ النَّاسِ يُرِيدُونَ الْمَاءَ، وَلَزِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَالَتْ بِرَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

رَاحِلَتُهُ، فَنَعَسَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَدَعَمْتُهُ فَأَدَعَمَ، ثُمَّ مَالَ فَدَعَمْتُهُ فَأَدَعَمَ، ثُمَّ مَالَ حَتَّى كَادَ أَنْ يَنْجِفَلَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَدَعَمْتُهُ فَاثْتَبَهُ، فَقَالَ: «مَنِ الرَّجُلُ؟» قُلْتُ: أَبُو قَتَادَةَ، قَالَ: «مَنْ كَمْ كَانَ مَسِيرُكَ؟» قُلْتُ: مِنْذُ اللَّيْلَةِ، قَالَ: «حَفِظَكَ اللَّهُ كَمَا حَفِظْتَ رَسُولَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «لَوْ عَرَسْنَا»، فَمَالَ إِلَى شَجَرَةٍ فَنَزَلَ، فَقَالَ: «انْظُرْ هَلْ تَرَى أَحَدًا؟» قُلْتُ: هَذَا رَاكِبٌ، هَذَانِ رَاكِبَانِ، حَتَّى بَلَغَ سَبْعَةً، فَقَالَ: «احْفَظُوا عَلَيْنَا صَلَاتِنَا»، فَمِنْمَنَا، فَمَا أَيْقَظَنَا إِلَّا حَرُّ الشَّمْسِ، فَاثْتَبَهْنَا، فَرَكَبَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَسَارَ وَسَرْنَا هُنَيْهَةً، ثُمَّ نَزَلَ، فَقَالَ: «أَمَعَكُمْ مَاءٌ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ مَعِيَ مِیْضَاءٌ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ مَاءٍ، قَالَ: «اِثْنِ بِهَا»، فَاتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: «مَسُوا مِنْهَا، مَسُوا مِنْهَا»، فَتَوَضَّأَ الْقَوْمُ وَبَقِيَتْ جَرْعَةٌ، فَقَالَ: «ازْدَهَرُ بِهَا يَا أَبَا قَتَادَةَ، فَإِنَّهُ سَيَكُونُ لَهَا نَبَأٌ»، ثُمَّ أَذِنَ بِلَالٌ، وَصَلَّوْا الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ، ثُمَّ صَلَّوْا الْفَجْرَ، ثُمَّ رَكِبَ وَرَكِبْنَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: فَرَطْنَا فِي صَلَاتِنَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مَا تَقُولُونَ؟ إِنْ كَانَ أَمْرٌ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَإِنْ كَانَ أَمْرٌ دِينَكُمْ فَإِنِّي)، قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَطْنَا فِي صَلَاتِنَا، فَقَالَ: (لَا تَفْرِيطُ فِي النَّوْمِ، إِنَّمَا التَّفْرِيطُ فِي الْيَقَظَةِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَصَلُّوْهَا، وَمِنْ الْغَدِ وَقْتَهَا)، ثُمَّ قَالَ: «ظَنُّوا بِالْقَوْمِ»، قَالُوا: إِنَّكَ قُلْتَ بِالْأَمْسِ: إِنْ لَا تُدْرِكُوا الْمَاءَ عَدَا تَعَطُّشُوا، فَالْنَّاسُ بِالْمَاءِ، فَقَالَ: «أَصْبَحَ النَّاسُ وَقَدْ فَقَدُوا نَبِيَّهُمْ»، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بِالْمَاءِ، وَفِي الْقَوْمِ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ، فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَكُنْ لِيَسْبِقَكُمْ إِلَى الْمَاءِ وَيُخْلَفَكُمْ، وَإِنْ يُطِيعِ النَّاسُ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرُ يَرْشُدُوا، قَالَهَا ثَلَاثًا، فَلَمَّا اشْتَدَّتِ الظَّهِيرَةُ رَفَعَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَلَكْنَا عَطَشًا، تَقَطَّعَتِ الْأَعْنَاقُ، فَقَالَ: «لَا هُلْكَ عَلَيْكُمْ»، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا قَتَادَةَ، اِثْنِ بِالْمِیْضَاءِ»، فَاتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: «اخْلُلْ لِي غَمْرِي»، يَغْنِي قَدَحَهُ، فَحَلَّتُهُ، فَاتَيْتُهُ بِهِ، فَجَعَلَ يَصُبُّ فِيهِ وَيَسْقِي النَّاسَ، فَازْدَحَمَ النَّاسُ عَلَيْهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَحْسِنُوا الْمَلَأَ، فَكُلُّكُمْ سَيَصْدُرُ عَنْ رِيٍّ»، فَشَرِبَ الْقَوْمُ حَتَّى لَمْ يَبْقَ غَيْرِي وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَصَبَّ لِي، فَقَالَ: «اشْرَبْ يَا أَبَا قَتَادَةَ»، قَالَ: قُلْتُ: اشْرَبْ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «إِنَّ سَاقِي الْقَوْمِ آخِرُهُمْ»، فَشَرِبْتُ وَشَرِبَ بَعْدِي، وَبَقِيَ فِي الْمِیْضَاءِ نَحْوُ مِمَّا كَانَ فِيهَا، وَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَلَاثُمِئَةٍ. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَسَمِعَنِي عِمْرَانُ بْنُ حَصِينٍ وَأَنَا أُحَدِّثُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، فَقَالَ: مَنِ الرَّجُلُ؟ قُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَبَاحِ الْأَنْصَارِيِّ، قَالَ: الْقَوْمُ أَعْلَمُ بِحَدِيثِهِمْ، انْظُرْ كَيْفَ تَحَدَّثُ، فَإِنِّي أَحَدُ السَّبْعَةِ تِلْكَ اللَّيْلَةِ، فَلَمَّا فَرَعْتُ، قَالَ: مَا كُنْتُ أَحْسَبُ أَنَّ أَحَدًا يَحْفَظُ هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرِي.

قَالَ حَمَادٌ: وَحَدَّثَنَا حُمَيْدُ الطَّوِيلُ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنْ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،... بِمِثْلِهِ، وَزَادَ قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا عَرَسَ وَعَلَيْهِ لَيْلٌ تَوَسَّدَ يَمِينَهُ، وَإِذَا عَرَسَ الصُّبْحَ، وَضَعَ رَأْسَهُ عَلَى كَفِّهِ الْيُمْنَى، وَأَقَامَ سَاعِدَهُ).

— وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل، (ج5/ص299/ح22600): [حدثنا إبراهيم بن الحجاج، حدثنا

حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بمثله].

— وقال عبد الله بن الإمام أحمد بن حنبل، (ج5/ص300/ح22601): [حدثنا إبراهيم (هو إبراهيم

بن الحجاج السلمي)، حدثنا حماد: حدثنا حميد، عن بكر بن عبد الله، عن عبد الله بن رباح عن أبي

قتادة عن النبي، صَلَّى الله عليه وسلّم، بمثله].

وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم، رجاله ثقات، رجال الشيخين غير حماد بن سلمة)، قلت: حماد بن سلمة بن دينار ثقة مأمون، من أئمة المسلمين، وقد عابوا على الإمام البخاري - بحق - أنه لم يخرج له، وأخرج لكثيرين ممن هم دونه في المرتبة بمراحل؛ وكذلك لم يخرج البخاري شيئاً لعبد الله بن رباح، وهو ثقة إجماعاً؛ فهذه كلها أسانيد غاية في الصّحة، تقوم بها الحجّة القاطعة.

وإليك معانى بعض الكلمات الغريبة التي وردت في الحديث: - ابْهَارٌ: انتصف؛ يَنْجَفُلُ: ينقلب ويسقط؛ دعم: أسند وأقام ميله من النوم؛ الرّواء: روى من الماء؛ غُمِرِي: الغُمر: هو الوعاء أو القدح الصغير؛ الملاء: الخُلُق والعِشرة: تَهَوَّرَ الليل: ذهب أكثره؛ عَرَسْنَا: من التَّعْرِيس، وهو نزول المسافر آخر الليل؛ مِیْضَاة، بكسر الميم، وبعد الضاد همزة، يمد ويقصر: هي الإناء الذي يُتَوَضَّأُ به؛ اَزْدَهَرُ بها، أي: احتفظ بها، واجعلها في بالك، والదال فيه منقلبة عن تاء الافتعال؛ ظَنُّوا القوم: أمر من الظن، أي: حَمَّنُوا في حالهم.

* وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص472/ح681) بإسناد في غاية الصّحة، من غير طريق حماد بن سلمة: [وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ - يَعْنِي ابْنَ الْمُغِيرَةِ - حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَبَاحٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى الله عليه وسلّم، فَقَالَ «إِنَّكُمْ تَسِيرُونَ عَشِيَّتَكُمْ وَلَيْلَتَكُمْ وَتَأْتُونَ الْمَاءَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ غَدًا». فَاَنْطَلَقَ النَّاسُ لَا يَلْوِي أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ؛ فساق الحديث بنحوه، إلا أنه لم يأت بجملة: (إِنْ كَانَ أَمْرٌ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ، وَإِنْ كَانَ أَمْرٌ دِينَكُمْ فَاِلَيَّْ)، أو ما يقوم مقامها. وهو بعينه عند ابن الجعد في مسنده (ج1/ص451/ح3075).

وللحديث، مطولاً ومختصراً، متابعات وشواهد كثيرة، من طرق صحاح وحسان. أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه»، (ج1/ص214/ح410)، باختصار يسير؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج1/ص119/ح437)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج1/ص401/ح0)؛ والدارقطني في سننه، (ج1/ص386/ح13)، باختصار شديد مقتصراً على قوله، صلى الله عليه وسلم: «إِنْ كَانَ أَمْرٌ دُنْيَاكُمْ فَشَأْنُكُمْ وَإِنْ كَانَ أَمْرٌ دِينَكُمْ فَاِلَيَّْ»؛ فقلنا: (يا رسول الله فرطنا في صلاتنا!)، فقال: «لا تفريط في النوم، إنما التفريط في اليقظة، فإذا كان ذلك فصلوها، ومن الغد لوقتها». وقد ذكرنا هذا الحديث الجليل الجميل، وكل حديث رسول الله جليل جميل، بطوله لما فيه من الحِكم، والأحكام، ودلائل النبوة المحمدية الباهرة.

* وأخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص1836/ح2362): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الرُّومِيِّ الْيَمَامِيُّ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَعْقَرِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا عَكْرَمَةُ وَهُوَ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّجَاشِيِّ، حَدَّثَنِي رَافِعُ بْنُ خَدِيجٍ قَالَ: قَدِمَ نَبِيُّ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،

المدينة وهم يُؤبرون النخل (يقولون يلحقون النخل)، فقال: (ما تصنعون؟!)، قالوا: (كنا نصنعه)، قال: (لعلكم لو لم تفعلوا كان خيراً!)، فتركوه فنفضت أو فنقصت، قال فذكروا ذلك له فقال: (إنما أنا بشر إذا أمرتكم بشيء من دينكم فخذوا به وإذا أمرتكم بشيء من رأيي فإنما أنا بشر)، قال عكرمة: أو نحو هذا؛ قال المعقري: (فنفضت) ولم يشك؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج1/ص202/ح23)، بلفظ: (إنما أنا بشر إذا حدّثتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم فإنما أنا بشر)؛ ثم عقب قائلاً: (أبو النجاشي مولى رافع اسمه عطاء بن صهيب). وهو عند الطبراني في معجمه الكبير (ج4/ص281/ح4424) بمثل لفظ ابن حبان. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده حسن)، والحديث صحيح، قطعاً ولا ريب، تقوم به الحجة القاطعة، كما سنحرره في الملحق، إن شاء الله تعالى!

* كما أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص1835/ح2361): [حدثنا قتيبة بن سعيد الثّقفي وأبو كامل الجحدري (وتقاربا في اللفظ، وهذا حديث قتيبة) قالا: حدثنا أبو عوانة عن سماك عن موسى بن طلحة عن أبيه قال: مررت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بقوم على رؤوس النّخل فقال: (ما يصنع هؤلاء؟!)، فقالوا: (يلقحونه: يجعلون الذكر في الأنثى فيلقح)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (ما أظنّ يغني ذلك شيئاً!)، قال: (فأخبروا بذلك فتركوه) فأخبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بذلك فقال: (إن كان ينفعهم ذلك فليصنعوه؛ فإنني إنما ظننت ظناً فلا تؤاخذوني بالظنّ، ولكن إذا حدّثتكم عن الله شيئاً فخذوا به فإنني لن أكذب على الله عزّ وجلّ)؛ وهذا حديث صحيح، كما هو مفصّل في الملحق.

وهو عند الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص162/ح1395)؛ والطيايسي في مسنده (ج1/ص31/ح230)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الأحاد والمثاني (ج1/ص166/ح207)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص13/ح639). وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص163/ح1399)، بلفظ: (إنما هو ظنّ ظننته: إن كان يغني شيئاً فاصنعوا، فإنما أنا بشر مثلكم، والظنّ يخطئ ويصيب، ولكن ما قلت لكم: {قال الله عزّ وجلّ} فلن أكذب على الله)؛ وهو بنحو هذا عند ابن ماجه في سننه (ج2/ص825/ح2470)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج3/ص48).

وقد زادنا طلحة بن عبيد الله، رضي الله عنه، هنا فائدة جميلة في غاية الأهمية: ألا وهي أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، المعصوم بعصمة الله، إنّما استخدم صيغة الظنّ في كلامه، فلم يكن عند أولئك الذين تركوا ما يعلمون بيقين لظنّ مجرد من عذر، لأنّ اليقين لا يزول بالظنّ، حتى ولو كان ظناً من رسول الله الخاتم، لأنّ الوحي إنّما يأتي بالعلم اليقيني والحق الثابت من عند الله، فإذا تلفّظ النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بما يفيد أنه يظنّ شيئاً، فهذا قطعاً من عند نفسه، بموجب الطّبيعة البشريّة، فلا يكون حجة، لأنّ الظنّ لا يغني من الحقّ شيئاً، ولأنّّه بشر يخطئ ويصيب، بصفته البشريّة،

بخلاف الحق، الذي هو صوابٌ أبداً.

* وجاء عن جابر بن عبد الله حديث يصلح للاستئناس في موضوعنا هذا، على ما في صحة روايته من كلام، أخرجه الطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص307/ح1030): [حدَّثنا أحمد قال: حدَّثنا عياش بن الوليد الرقام قال: حدَّثنا محمد بن نفيل قال: حدَّثنا مجالد بن سعيد عن الشعبي عن جابر قال: أبصر رسول الله الناس يلحقون النخل فقال: ما للناس؟ قال: يلحقون يا رسول الله، قال: لا لقاح (أو) ما أرى اللقاح بشيء، قال: فتركوا اللقاح فجاء تمر الناس شيصاً، فقال رسول الله: (ما أنا بزراع، ولا صاحب نخل، لَقُّحُوا!!)]

والأحاديث الصحاح أعلاه فيها شهادة ستّة من الصّحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، هم: عائشة، وأنس، ورافع بن خديج، وأبي قتادة، وعمران بن حصين، وطلحة بن عبيد الله، جاءت من أربع طرق صحاح، مستقلة كل الاستقلال، في واقعتين متباينتين، إن لم تكن وقائع متباينة، بينهما زمن طويل، يحيل العقل تواطؤ الرواة على اختراعها، أو الكذب، أو الوهم فيها، وتقوم بها الحجّة اليقينية القاطعة، على أنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، قال: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإي»، أو «أنتم أعلم بما يصلحكم في دنياكم، وأما آخرتكم فإي» أو: «إنما أنا بشر: إذا حدّثتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!».

أما الرواية التي تقول: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فأنتم أعلم به»، فيشبه أن تكون رواية بالمعنى للحديث الأول، لأن أكثر الطرق وأقواها للحديث الأول جاءت باللفظ الأول، وهو مطابق للفظ الحديث الثاني، وليس الحديث الثالث عنهما ببعيد، لأنّ قوله: «وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم، فإنما أنا بشر!»، هكذا بالشرط: «وإذا حدّثتكم بشيء من دنياكم»، بدون جواب لهذا الشرط، وهو محذوف تقديره ضرورة: «فإنما أنا بشر مثلكم، لست أكثر علماً به منكم، فلا أتدخل فيه، ولا أتكلم عنه: فشأنكم به!»، أو نحو ذلك، أو قريباً من ذلك.

وقد بالغ بعض الرواة في رواية الحديث بالمعنى واختصاره، كما وقع في رواية مسلم: «أنتم أعلم بأمر دنياكم»، فذهب كثير من المعاني والأحكام المتضمنة في اللفظ الكامل الصحيح، ولعل في ذلك عبرة وزجراً عن رواية الأحاديث بالمعنى، وتأكيد على ضرورة الالتزام الصارم باللفظ النبوي الشريف المعصوم وأنّ ذلك يقتضي تتبّع الطرق وتقصي الروايات!

قوله، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام: «إذا كان شيئاً من أمر دنياكم فشأنكم به، وإذا كان شيئاً من أمر دينكم فإي»، أحوال كل شؤون «الدّنيا» إلى الناس، وجعلها شأناً من شؤونهم: دراسة، واطلاعاً، وتجريباً، وتطبيقاً؛ أي من ناحية العلم النظري المكتسب، بما فطر الله النّاس عليه من الحسّ والتّجربة

والعقل، ومن التطبيق العملي في المهارات، والحرف والمهن والصناعات، والإجراءات والوسائل والأساليب: كل ذلك مباح للناس، حلال لهم، يفعلون ما شاؤوا منه، متى شاءوا، بالكيفية التي يشاءون. وهو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يبعث زارعاً ولا طبيباً، ولا صانعاً أو مهندساً، وليس هو من أهل الحرف، إلا أنه رعى الغنم على قراريط لأهل مكة في صغره، ثم أعال أهله ببعض التجارة، لا غير.

ولزيادة الإيضاح نتأمل مثال (تلقيح النخل): فالبحث هنا في علاقة التلقيح بصلاح الثمرة ووفرة المحصول، هذا كله، وما هو من نوعه من شؤون «الدنيا»، وليس البحث في عملية التلقيح من ناحية الحكم «الشَّرعي»، هل هي: واجبة أو مستحبة أو مباحة أو مكروهة أو محرمة؟ أو الحكم «الأخلاقي»: هل هو حسن أو قبيح، فهذه كلها من «الدين»، وكذلك كون التلقيح شرطاً أو مانعاً من وجوب الزكاة في التمر، هذا ونحوه من شؤون «الدين».

والكلام هنا عن «الدنيا» في مقابلة «الدين»، وليس عن «الدنيا» أي هذه الدار التي فيها الحياة الأولى، في مقابلة «الآخرة»، أي دار الحياة الثانية الآخرة، فهذا موضوع آخر، يختلف عن هذا تماماً، ولا علاقة له به، لأن الدين والتدين يكون كله في هذه الدار، ثم يترتب عليه ضرورة حساب وجزاء في الدارين: الأولى والآخرة!

والمقصود بـ«الدنيا» هنا في مقابلة «الدين»: العالم المحسوس، كما هو في ذاته وصفاته، من حيث هو موجود له صفات وخواص معينة، ولمركباته وأعيانه علاقات تنظمها قوانين معينة، وما فيه من أعيان وصفات وقوى وخواص، وما يتعلق بذلك كله من علوم ومعارف، وما يترتب على ذلك من مهارات إنسانية، وحرف ومهن وصناعات، وما ينشأ من ذلك كله من مصنوعات أو خدمات. هذا هو تعريف «الدنيا» الصحيح المنضبط، كما هو ظاهر من النظرة المستنيرة الفاحصة المدققة لواقع النخل، وانقسامها إلى ذكر وأنثى، والحاجة إلى تلقيح الأنثى من الذكر، وقيام الناس بذلك بطريقة منظمة لضمان التلقيح الصحيح الكامل، وجودة الإنتاج، وارتفاع كميته، فلا يعتمدون فيها على الرياح والحشرات التي تفعل ذلك في الحالة الفطرية الأصلية.

أما «الدين» فهو الطريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشريعة العامة المتبعة، حقاً كان ذلك أو باطلاً؛ أي الدنيا أو العالم، كما ينبغي أن يكون في نظر المتدين، وليس هو فقط مجرد مجموعة العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأخلاق والآداب الجميلة، كما هو المفهوم الغربي الكافر للدين، الذي يسمونه عندهم، على سبيل المثال، بالإنجليزية: (religion)، بل هو يشمل تنظيم كافة العلاقات، كما أسلفنا أعلاه.

فأما لغة فلفظة (الدين) مصدر، والفعل هو: دان يدين ديناً وديانة. وهو اسم لكل ما يعبد به الله، والملة،

والسيرة، والعادة، والنَّشْأَن، والحساب، والمُلْك، والسلطان، والحكم، والقضاء، والتدبير؛ و(دان): أي خضع وذلل وأطاع؛ و(دان بكذا): أي اتخذ دينا، وتعبد به؛ و(دان فلان فلاناً): أي حاسبه وجازاه، أو دبر أمره وساسه.

* جاء في «النهاية في غريب الأثر»، (ج2، ص148/رقم1216): [(دين): في أسماء الله تعالى (الدَّيَّان) قيل هو القَهَّارُ، وقيل هو الحاكم والقاضي، وهو فَعَّالٌ من دانَ النَّاسَ أي قَهَرَهُمْ على الطَّاعَةِ، يقال: دَنَّتُهُمْ فدانوا أي قَهَرْتُهُمْ فأطاعوا. ومنه شِعْرُ الْأَعَشَى الْجَرْمَازِي يُخَاطَبُ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: يَا سَيِّدَ النَّاسِ وَدَيَّانَ الْعَرَبِ. ومنه الحديث: «كَانَ عَلِيُّ دَيَّانَ هَذِهِ الْأُمَّةِ»، ومنه حديث أَبِي طَالِبٍ قَالَ لَهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرِيدُ مِنْ قُرَيْشٍ كَلِمَةً تَدِينُ لَهُمْ بِهَا الْعَرَبُ»، أي: تُطِيعُهُمْ وَتَخْضَعُ لَهُمْ. ومنه الحديث: «الْكَيْسُ مِنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ الْمَوْتِ»، أي: (أَذَلَّهَا وَاسْتَعَبَّدَهَا)، وقيل: (حَاسَبَهَا)، انتهى. قلت: الصحيح أن (الدَّيَّان) هو الحاكم والقاضي.

* وجاء فيه، أي في «النهاية في غريب الأثر»، أيضاً: [قال الخطَّابي: (قد أَجْمَعَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَنَّ الْخَوَارِجَ عَلَى ضَلَالَتِهِمْ فِرْقَةٌ مِنْ فِرْقِ الْمُسْلِمِينَ وَأَجَازُوا مُنَاكَحَتَهُمْ وَأَكَلَ ذَبَائِحَهُمْ وَقَبُولَ شَهَادَتِهِمْ، وَسُئِلَ عَنْهُمْ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فَقِيلَ: أَكْفَارُ هُمْ؟! قَالَ: مَنْ الْكُفْرَ فَرُّوا؛ قِيلَ: أَفْمُنَافِقُونَ هُمْ؟ قَالَ: إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلاً وَهَؤُلَاءِ يَذْكُرُونَ اللَّهَ بُكْرَةً وَأَصِيلاً؛ فَقِيلَ: مَا هُمْ؟ قَالَ: قَوْمٌ اصَابَتْهُمْ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُّوا). قال الخطَّابي: (فمَعْنَى قَوْلِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ... أَرَادَ بِالْأَدِينِ الطَّاعَةَ أَي أَنَّهُمْ يَخْرُجُونَ مِنْ طَاعَةِ الْإِمَامِ الْمُفْتَرَضِ الطَّاعَةَ وَيَنْسَلِخُونَ مِنْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ). وفي حديث سَلَمَانَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَدِينُ لِلْجَمَاءِ مِنْ ذَاتِ الْقَرْنِ»، أي يَقْتَضُ وَيَجْزِي وَالْأَدِينُ الْجَزَاءُ]، انتهى.

وكون لفظة «الدِّين» تعني شرعاً: الطريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشريعة العامة المتبعة، وليس فقط مجموعة العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأخلاق والآداب الجميلة، فذلك لما لا يعد ولا يحصى من الأدلة اليقينية، المعلومة من الدين بالضرورة، ومنها التالية، على سبيل المثال والتقريب من الأذهان فقط، وإلا فالحصر متعذر:

* أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعد واقعة التأبير في أول العهد المدني، قد نصَّ على اختصاص نفسه الشريفة بشؤون الدين، وأحال شؤون الدنيا كلها إلى الناس، وأكد ذلك مرة أخرى فيما بعد. وقد ثبت بالتواتر، وعلم بالضرورة من التاريخ، كما هو معترف به من كلِّ مسلم وكافر، أنه أمر ونهى وأخبر وتدخل فيما لا يحصى من أمور المعاملات، والعقوبات، والأحكام السلطانية، والعلاقات الدولية، والحرب والسلم، والأمن والخوف، وغير ذلك ممَّا يخرج، يقيناً، ويزيد كثيراً، عن نطاق العقائد الغيبية، والشعائر التعبدية، والأخلاق والآداب الجميلة، فظهر بذلك قطعاً أنها من «الدِّين».

* فرض تعالى عقوبة الجلد للزَّناة، وأوجب شهادة طائفة من المؤمنين للتنفيذ، ثم عقَّب قائلاً: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ

بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيْشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ {، (النُّور؛ 24: 2)، وهو نص قاطع على أنَّ تحريم الرِّبَا، والعقوبة الدَّنيويَّة عليه بحدٍّ ثابت لا يقبل العفو، ولا يجوز التَّساهل فيه من باب الرِّأفة والرَّحمة، ونصاب الشَّهادة عليه، وحضور طائفة للتَّنفيذ، كلُّ ذلك من «الدِّين»، دين الله.

* المكيدة التي دبَّرها، سبحانه وتعالى، ليوسف لتمكينه من احتجاز أخيه، وذلك بتطبيق عقوبة السرقة المنصوص عليها في شريعة يعقوب، ألا وهي استرقاق السَّارق، بدلاً من العقوبة المنصوص عليها في شريعة الملك، ثم عَقِب، جَلَّ وعَزَّ: {فَبَدَأَ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَاءَ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ {، (يوسف؛ 12: 76)، ومعلوم ضرورة أنَّ الكلام هنا ليس في العقائد الغيبية، والشَّعائر التعبدية، ولا هو في الأخلاق والآداب الجميلة، وإنما هو في جريمة السرقة وعقوبتها، وفق شريعة يعقوب، أم وفق شريعة الملك، التي هي «دين» الملك، بنص القرآن، أي شريعته ونظامه، وليس معتقده الغيبي، ولا شعائره التعبدية، أو آدابه وأخلاقه التي يرى حسننها أو قبحها، إذ أنَّ الكلام ليس في هذا، ولا علاقة له بهذا.

* وجاء في مسند الإمام أحمد بن حنبل بإسناد صحيح (ج5/ص251/ح22214): [حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ حَبِيبٍ حَدَّثَهُمْ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ «لَيَنْقُضَنَّ عُرَى الْإِسْلَامِ عُرْوَةُ عُزْوَةٍ، فَكَلَّمَا انْتَقَضَتْ عُزْوَةٌ تَشَبَّثَ النَّاسُ بِأَلْتِي تَلِيهَا؛ وَأَوَّلُهُنَّ نَقْضاً الْحُكْمُ وَآخِرُهُنَّ الصَّلَاةُ»]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج15/ص111/ح6715)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده قوي)، وهو كما قال، إسناد قوي صحيح تقوم به الحجة. وهو بنحوه في «المستدرک على الصحيحين»، (ج4/ص104/ح7022)، وعَقِب الإمام الحاكم قائلًا: (والإسناد كله صحيح ولم يخرجاه). وقد أخرجه الإمام الطبراني في كلٍّ من «المعجم الكبير»، (ج8/ص98/ح7486)، و«مسند الشاميين»، (ج2/ص411/ح1602)؛ وهو في «شعب الإيمان» للبيهقي (11/261/5045)، و(16/72/7265)؛ وفي «معرفة الصحابة» لأبي نعيم الأصبهاني (11/47/3427)؛ وغيرها.

فهذا نص صريح على أنَّ (الحكم) من الإسلام، أي من (الدِّين)، كـ(الصَّلَاة) تماماً، سواءً بسواء.

ومادَّة (ح ك م)، كما سيأتي بيانه مفصلاً عند الكلام عن الحاكمية، يستخدمه القرآن في المعاني التالية:

- (1) وضع الأمور في مواضعها، وهي (الحِكْمَة)، وفاعل ذلك (حكيم).
- (2) لفظة (أَحْكَم) بمعنى إتقان الصَّنعة، وبلوغ الفعل إلى غايته، وهو (الإحكام)، وفاعل ذلك (مُحْكِم)، بمعنى مُتَقِن.
- (3) الحكم على أفعال النَّاس يوم القيامة، وتصفية نزاعاتهم بصفة نهائية أبدية. وهذا إنما هو لله

وحده، والآيات في ذلك كثيرة مشهورة.

(4) الفتيا وإبداء الرأي الذي يعتقد قائله صحته، أي الحكم على القضايا الدينية والحسية والعقلية والجمالية والأخلاقية، وغيرها. فنحن (نحكم) ببطلان التناسخ، وبطالان التثليث، وقُبْحُ الكذب عقلاً، وحرمة شرعاً، إلا في أحوال قليلة منصوص عليها... إلخ. ومنه قوله، جلّ وعلا: {أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ؟!} (35) مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟! (36) {، (القلم: 68: 35-36).

(5) فضّ النزاع، والفصل في الخصومات، على وجه الإلزام. أي القضاء، وهو إحدى سلطات الدولة الرئيسية (السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية، والسلطة القضائية). ويُسمى القاضي أيضاً (حاكماً)، وما يتلفظ به: (حُكماً).

(6) رعاية الشؤون والإدارة والتنفيذ، أي السلطة التنفيذية في الدولة، ويسمى القائم بذلك: (حاكماً)، كما قد يُسمى (والياً)، أو (وليّ أمر)، أو (سلطاناً)، أو حتى (ملكاً). وقد شاع في العصور المتأخرة استخدام لفظ (حكومة) لِقَمّة السلطة التنفيذية، أي لمجلس الوزراء، وكذلك بمعنى جهاز الحكم في الدولة.

(7) التشريع، وسنّ الدساتير والقوانين والأنظمة واللوائح، أي ما تقوم به السلطة التشريعية في الدولة، بل ويندرج تحت هذا حتى وضع مبادئ الأخلاق والسلوك والآداب، والأعراف الاجتماعية، لأنه في حقيقته تشريع، وتحديد للقيم. وإن كانت السلطات الدنيوية في الدول والحكومات لا تمارس هذا عادة، وإنما قد يمارسه الناس بمجموعهم بوصفهم مجتمعاً، أي جماعة تقوم بين أفرادها علاقات دائمية. والمعاني الأربعة الأخيرة، وهي: الفتيا في الأمور الشرعية، والقضاء، والتنفيذ، والتشريع، هي التي يجب حمل النصوص الشرعية عليها كلها، إلا إذا وردت قرينة مخصصة.

وقد تستخدم لفظة (الدين) أضيق من ذلك لتعني فقط الحكم والقضاء:

* كما جاء عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود في مصنف عبد الرزاق (8/147/14664) بإسناد جيد: [أخبرنا عبد الرزاق عن عاصم عن زرّ بن حبیش قال: قال ابن مسعود: السّحت: الرّشوة في (الدين)؛ قال سفيان: يعني في (الحكم)]

* وهو أيضاً في أخبار القضاة (1/38 وما بعدها): [أخبرني إسحاق بن حسن؛ قال: حدّثنا أبو حذيفة؛ قال: حدّثنا سُفيان، عن عاصم، عن زرّ، عن عبد الله: (السّحت): الرشا في (الدين)]

فهذا الذي أسلفناه هو المعنى الشرعي الأول، والأهم، للفظ «الدين»: الذي هو الطريقة المعينة للعيش، أي نظام الحياة، أي الشريعة العامة المتبعة، شاملاً الحكم والقضاء بالضرورة. فالإسلام دين، وهو الدين الحق الذي لا يقبل الله في الآخرة سواه، و«العلمانية»، أو بلفظ أدق: «الدنيوية»، دين، وهي دين باطل، وكذلك الديموقراطية الليبرالية الغربية، دين آخر من أديان الباطل والكفر، والاشتراكية المادية دين ثالث من أديان الكفر والضلالة.

أما المعنى الثاني الذي استخدمت فيه لفظة «الدين» شرعاً، وهو كذلك لغةً، فهو: الحساب والجزاء، كما هو في قوله تعالى: **{مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ}**، أي يوم الحساب والجزاء، وقوله تعالى حكاية لكلام الكفار: **{أَنذَا مِنَّا وَكُنَّا تُرَاباً وَعِظَاماً أَنِنَّا لَمَدِينُونَ؟!}**، (الصافات؛ 37: 53)، أي أننا لمحاسبون مجزيون؟! واختصاص الوحي بـ «الدين»، لا يعني بحال من الأحوال أن الوحي لا يأتي في شيء من شؤون الدنيا قط، بل هو قد يأتي في البعض، أو الكثير منها، فـ **{اللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ وَهُوَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}**، (الرعد؛ 13: 41)؛ وهو **{يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ، مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}**، (القصص؛ 28: 68)؛ وهو: **{فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ}**، (هود؛ 11: 107)، (البروج؛ 85: 16)؛ وهو **{لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ}**، (الأنبياء؛ 21: 23)؛ فقد علّم نوحاً، بالوحي، صناعة السفينة، وهو أمر «دنيوي» محض، وعلم داود صناعة الدروع وألبسة الحرب، وعلم سليمان منطق الطير، ونفراً من الأنبياء بعض الطب والمعالجات، وكل ذلك من شؤون الدنيا يقيناً، جاء بعضه على وجه العادة والمنّة والنعمة، والآخر على وجه المعجزة أو الكرامة لأنبيائه، والكرامة لأوليائه.

كما أخبر تعالى عن أشياء كثيرة من واقع هذا الكون المحسوس، فمن ذلك تعليم وإرشاد، ومنه معجزات لأنبيائه، وبراهين على صدقهم وتبليغهم عنه، ومنه غير ذلك؛ غير أن وظيفة «الوحي» الأساسية تبقى شؤون «الدين»، أي الإخبار عن الله بمراده، وأمره ونهيه، وخبره عن نفسه المقدسة، وغيبه، وعن اليوم الآخر.

| فصل: الإسلام عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام:

فالدين الإسلامي إذًا: ليس فقط عقيدة روحية، يقوم عليها نظام أخلاقي فحسب، وترتبط بها شعائر تعبدية، أي ليس (ديناً) بالمفهوم الغربي (religion)، ولكنه بالإضافة إلى ذلك «مبدأ» أي: عقيدة ينبثق عنها نظام، وهو ما يسمّى في الإنجليزية: (Ideology).

والعقيدة الإسلامية عقيدة عقلية، لأنها تقوم على العقل، أي على مبدأ «العلة الكافية» الذي يلزم بإيجاد تفسير لوجود هذا الكون: لم هو موجود أصلاً؟! ولا يقبل أن يتحرك خطوة إلى الأمام إلا بعد حسم هذه القضية الأولى، التي هي عنده: أولى القضايا، وقضية القضايا، وسترى في هذا الكتاب، ولو بشكل مجمل صدق مقولتنا: أن العقيدة الإسلامية عقيدة عقلية، وأنها هي وحدها العقيدة الصحيحة.

والعقيدة الإسلامية كذلك عقيدة روحية لأنها تقوم:

أولاً: على التصديق الجازم، واليقين الراسخ، بوجود الله، تبارك وتعالى، وأنّ له هو فقط «الخلق والأمر»، أي أنه خلق الكون ولم يعتزل أو يتقاعد، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، ولكنه يأمر وينهى، ويرسل

الرَّسَل، وينزّل الكتب، ويسنّ الشرائع، {يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}، (القصص: 28 : 68)؛ وذلك خلافاً، وبالمناقضة التامة، للمذاهب المادية والإلحادية.

وثانياً: على وجوب إدراك الصلة بالله، ووجوب الإقرار بها ظاهراً وباطناً، وحتمية التسليم لموجبها تسليماً تاماً مطلقاً بدون قيد أو شرط، وجعلها أساس جميع العلاقات، وكافة النظم والتشريعات، وذلك خلافاً، وبالمناقضة التامة، للمذاهب العلمانية، والدنيوية، والليبرالية، واللا-أدرية.

والعقيدة الإسلامية هي كذلك عقيدة سياسية، لأنّ نظامها يشمل كافة تشريعات الحياة، بما في ذلك علاقات الحاكم بالمحكوم، ورعاية الشؤون العامة، وعلاقة الأمة والجماعة والدولة بغيرها من الأمم والجماعات والدول في العالم.

وفي مقابل ذلك فإن «الاشتراكية المادية»، «مبدأ»، أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «دين» بالمعنى الموضح أعلاه. والعقيدة الأساسية التي تقوم عليها الاشتراكية هي «المادية»، وخصوصاً «المادية الجدلية». و«المادية»، بشتى مذاهبها التفصيلية، ليست عقيدة عقلية، وإن زعمت ذلك، لأنها تقوم على «التسليم» بأزلية المادة بخصائصها الأساسية، أي أن المادة «واجبة الوجود»، «أزلية»، «قديمة»، من غير تقديم برهان على ذلك، إلا الادعاء المحض والزعم المجرد. وغاية ما لدى الماديين هو محاولة التشكيك والطعن في البراهين القاطعة المثبتة لوجود الله. وهذه العقيدة هي بداهة عقيدة مادية، ومن المحال أن تكون عقيدة روحية، لأنها تنكر وجود أي شيء وراء المادة، فهي من ثم تنكر من باب أولى وجود الله.

والعلمانية الليبرالية الرأسمالية هي الآن، بعد نضجها وتمازج تطورها، قد أصبحت أيضاً «مبدأ» أي عقيدة ينبثق عنها نظام، فهي إذاً «دين» بالمعنى الموضح أعلاه. وعقيدتها الأساسية هي «الحل الوسط»، الذي كان في الأصل حلاً وسطاً عملياً لإنهاء الصراع الرهيب الذي دار بين رجال الدين والكنيسة من جانب، والملوك ورجالات الدولة والمفكرين من جانب آخر، ثم تمّ تطويره على أيدي الفلاسفة والمفكرين حتى أصبح «فكرة» تزعم أن «وجود الله» ليس قضية برهانية. فالإنسان هو إذاً الذي يضع، بالضرورة، نظامه بنفسه لنفسه، ولا بدّ ضرورة من إطلاق جميع الحريات حتى يتمكن الإنسان من ذلك على أحسن صورة.

فالعلمانية في أول نشأتها مجرد «حل وسط»، أي مجموعة من الإجراءات والاتفاقات لا ترابط بينها لحل مشكلة الصراع، وليست هذه هي صفة المبدأ، وإنما أصبحت مبدأ بعد ذلك بزمان طويل. والعقيدة العلمانية، حتى بعد تمام تطويرها، ليست عقيدة عقلية، لأنه من المحال أن يكون الله، جلّ جلاله، موجوداً ومعدوماً في آن واحد، ومن المحال أن تكون هذه المسألة الأساسية ليست برهانية، والتهرب من

البرهان ليس برهاناً، والتشكيك في البرهان أيضاً ليس برهاناً. ولما كان وجود الله ليس مأخوذاً في الاعتبار ها هنا، فمن المحال أن تكون العقيدة العلمانية عقيدة روحية.

لذلك فنحن نؤكد ها هنا مرة أخرى أهمية التمييز بين:

(1) ما هو من «الدين»: أي من «أمر الدين»، أي الشريعة العامة، ومتعلقاتها من «الحضارة» و«الثقافة»، و«المدنية الخاصة»، فهذه لا يجوز أن يأخذها المسلم من غير المسلمين أصلاً، ولا يجوز أن تنبني إلا على نصوص الوحي.

(2) وما هو من «الدنيا»، أي من «أمر الدنيا»، أي العالم المحسوس، وخواصه وقوانينه، وما يتعلق به من «مدنية عامة»، من علوم وحرف ومهن ومهارات، وكذلك وسائل وأساليب لتنظيم المباحات، كالنظم الإجرائية، واللوائح الإدارية التنظيمية، فهذه يجوز تبنيها، والاستفادة منها، من غير خوف أو حرج.

غير أن الهجمة الغربية الشرسة على العالم الإسلامي في هذا العصر، ووقوع أكثر بلاد المسلمين تحت الاستعمار الغربي الكافر المباشر، وبقائها جميعها تحت الاستعمار الخفي، غير المباشر، حتى هذه اللحظة، أحدث عند بعض المسلمين ردّة فعل متشنّجة منعتهم من الاستفادة من عناصر المدنية العامة، أو تعلّم العلوم والمعارف الهندسية، أو اقتباس النظم والإجراءات الإدارية. وردود الأفعال المتشنّجة هذه تنبئ، في الغالب، عن «روح الهزيمة» التي تفرض على صاحبها مواقع الدّفاع وردود الأفعال السلبية، بدلاً من عقلية الهجوم، وأخذ المبادرة، والإقدام على الفعاليات البناءة الإيجابية.

هذا الشعور بالهزيمة، وعقلية الحصار والـ«غيتو» (Getto)، هو الذي دفع بالكثير من الناشطين والقياديين الإسلاميين إلى مواقف متشنّجة، وأقوال شنيعة مخبولة، تشبه أحياناً أقوال «المهوسين»، و«المؤسوسين»، بل و«نزلاء مستشفيات الأمراض العقلية» في بعض الأحيان؛ ودفع بالبعض الآخر إلى العزلة والتقوقع واليأس من الدنيا والناس، والدّعاء بسرعة مجيء «المهدي المنتظر»، (عجل الله فرجه!!).

ونحن نؤكد ها هنا للجميع أنّ النّظر إلى أحوال الشعوب الأخرى، والاستفادة من تجاربها، واقتباس الجيد الناضج من وسائلها وأساليبها ليس هو فقط مما يقتضيه العقل السليم: أن يستفيد الإنسان من الثمرة المتاحة، والنتائج الجاهزة، فيوجه جهده إلى الإبداع في الاختراع وفي إنشاء الجديد، بدلاً من إعادة اختراع ما اخترعه الآخرون، واجترار تجاربهم، أي «إعادة اختراع العجلة»، كما يقولون.

بل إنه أيضاً ما جاءت به هذه الشريعة المباركة الخاتمة التي نزلت من عند ذي الجلالة الإلهية، إلى محمّد خاتمة أنبياء البشرية:

* كما هو في «الموطأ»، (ج2/ص607/ح1269)، حيث أخرج الإمام مالك: [عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل أنه قال: أخبرني عروة ابن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن جدامة بنت وهب الأسديّة أنها أخبرتها أنها سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيلَةِ؛ حَتَّى ذَكَرْتُ أَنَّ الرُّومَ وَفَارِسَ يَصْنَعُونَ ذَلِكَ فَلَا يَضُرُّ أَوْلَادَهُمْ!»، قال مالك: «الْغِيلَةُ» أن يمس الرجل امرأته وهي تُرضع]. هذا إسناد صحيح، بل هو غاية في الصّحة والجلالة. والحديث صحيح ثابت، لا علة فيه، وقد أخرجه الإمام مسلم، (ج2/ص1067/ح1442)، وأيضاً من طرق صحاح كثيرة أخرى، وكذلك كل من الأئمة الترمذي، والنسائي، وأبو داود، وأحمد من طرق كثيرة كعاداته الحميدة، والدارمي وغيرهم. ونسارع فنقول: لسنا هنا بصدد مناقشة مستفيضة لـ«همّ الأنبياء»، هل هو معصوم موافق للحق، أم أنه يأتي وفق الطّبيعة البشريّة، فقد يكون همّاً بحق، وقد يكون همّاً بباطل، وحينئذ يصرف الله النّبي عن أي فعل أو قول أو إقرار يترتب على هذا الهمّ الباطل. لسنا بصدد المناقشة التفصيلية لذلك، ونحيل إلى بحثنا المسمّى: «همّ الأنبياء»، حيث أقمنا البرهان القاطع على أن: (همّ الأنبياء ليس معصوماً)، ومن ثمّ ليس بحجّة تشريعيّة، أي أنه يأتي وفق الطّبيعة البشريّة، تماماً كـ(الظن)، فقد يكون همّاً بحق، وقد يكون همّاً بباطل، فإذا كان بباطل صرف الله النّبي عن أي فعل أو قول أو إقرار يترتب على هذا الهمّ الباطل. هذا الصّرف يكون من الله بالكيفيّة التي يريدها الله، جلّ جلاله، وسمى مقامه: ذهاب الهمّ فقط وعدم انعقاد الإرادة والعزيمة، أو وحي مانع من إنفاذ الهمّ، أو بإلهام حكم بديل، أو بما شاء الله العزيز الحكيم.

وفي هذه الواقعة المذكورة أعلاه: عصم الله، جلّ جلاله، نبيّه من النّهي عن الغيلة، التي «همّ» بالنّهي عنها خشية الضّرر للولد، وصرف (همّه) بإلهامه سنّة جديدة: النظر في أحوال الشعوب الأخرى والاستفادة من تجربتها التي تفيد في هذه الجزئية أنّ ممارسة شعوب بأكملها للغيلة من غير ظهور ضرر لأولادها بالرّغم من تطاول الأزمنة، وتعاقب العصور.

ولما كان، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، إنما همّ بالنّهي عن الغيلة حماية لصحة الولد، ومنعاً للضرر عن النّشأ، وهو أمر يدرك بالحسّ والعقل مباشرة، جاز النّظر إلى تجارب الشعوب، لا فرق بين مؤمن وكافر، ووثنيّ وكتابي، ومن باب أولى يجوز النّظر إلى نتائج البحث العلمي والطّبي الموثوقة المؤكّدة لحسم المسألة، وهو ما ألهم الله نبيّه به، فله الحمد والمنة، لا إله إلا هو عليه نتوكل، وبه نستعين.

ولم يكتف هو، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، بالنّظر، بل وجّه غيره إلى نفس الفعل، أي إلى النّظر في تجارب الأمم والشعوب، وإلى نتائج البحث العلمي والطّبي الموثوقة المؤكّدة، كما جاء:

* في «صحيح مسلم»، (ج2/ص1068/ح1443): [حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ - وَاللَّفْظُ لِابْنِ نُمَيْرٍ - قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقَرِّي، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ، حَدَّثَنِي عِيَّاشُ بْنُ عَبَّاسٍ

أَنَّ أَبَا النَّضْرِ حَدَّثَهُ عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ أَخْبَرَ وَالِدَهُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ رَجُلًا جَاءَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: (إِنِّي أُعْزِلُ عَنْ أَمْرَاتِي؟!). فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِمَ تَفْعَلُ ذَلِكَ؟». فَقَالَ الرَّجُلُ: (أُشْفِقُ عَلَى وَلَدِيهَا (أَوْ عَلَى أَوْلَادِهَا)). فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَوْ كَانَ ذَلِكَ ضَارًّا ضَرَّ فَارِسَ وَالرُّومِ!». وَقَالَ زُهَيْرٌ فِي رِوَايَتِهِ: «إِنْ كَانَ لِدَٰلِكَ فَلَا: مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ!». وهو أيضاً في «مسند الإمام أحمد»، (ج5/ص203/ح21818)؛ وأخرجه الإمام الطبراني في «المعجم الأوسط»، (ج1/ص65/ح182)؛ وفي «سنن البيهقي الكبرى»، (ج7/ص465/ح15463)؛ وغيرها بأسانيدهم، وكلها صحاح، بمثل حديث زهير بن حرب عند مسلم.

قلت: تأمل قوله، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ كَانَ لِدَٰلِكَ فَلَا: مَا ضَارَ ذَلِكَ فَارِسَ وَلَا الرُّومَ!». فهو متضمن لما قلناه آنفاً، إلا أنه ها هنا في مقام تعليم السائل، فثبت قولنا بلا شبهة، والحمد لله رب العالمين.

* وهذا أيضاً ما كان عليه الخلفاء الراشدون المهديون بمحضر من الصحابة وإجماعهم، حيث اقتبسوا كل الفنون العسكرية التي كانت في عصرهم، وفنون الري والصرف في العراق، وكذلك اللوائح والتراتب الإدارية المتعلقة بالوسائل والأساليب. بل إنهم لم يروا بأساً بإبقاء أكثر الدواوين بغير اللغة العربية، وإنما عرّبت الدواوين بكاملها في عهد الدولة الأموية.

ونحن بهذه المناسبة ننصح أنفسنا وإخواننا الدعاة إلى الله في هذا العصر الأغبر، أن يتجاوزوا ردود الأفعال هذه لأنها تدفع الإنسان من باطل إلى باطل آخر، قد يكون شرّاً من الباطل الذي فررنا منه، وهذه هي مصيبة «الخوارج»: ردّ فعل على تساهل وتقصير، أكثره يسير وقليل منه كبير، انقلب إلى غلوّ ومروق: كله كبير مهلك مدمر، هو شرّ من التساهل والتقصير بمراحل.

ومن أمثلة هذا التشنّج المرضي، والغلوّ المقيت، ما قاله الشيخ عبد القادر بن عبد العزيز في كتابه «الجامع في طلب العلم الشريف»، (الجزء الثاني، ص 778)، تحت عنوان (بدعة وضع الدساتير): [فوضع الدساتير - وكما ذكرنا في العجالة السابقة - من الثمار الخبيثة للعلمانية التي هي الجاهلية المعاصرة، وقد وضع الكفار هذه الدساتير لأنهم ليس لهم دين صحيح أو شريعة مستقيمة يرجعون إليها، وقد ذاقوا الويلات من شريعتهم المحرفة التي يبذل فيها الأبحار والرهبان كما يشاءون بناء على قرارات المجامع الكنسية. فاصطلح الكفار على وضع كتب تحقق مصالحهم بحسب ما تدركه عقول البشر القاصرة، وهي الدساتير، وصاروا يحتكمون إليها كأنها كتب سماوية،... إلخ]

قلت: هذا كلام مؤسف، ويزداد الأسف أن يصدر من طالب علم جيّد، لا يشكّ في إخلاصه، ومناكبته لأئمة الكفر ورؤوس الضلالة، المتسلّطين على رقاب المسلمين أو هكذا كان قبل (المراجعات) أو بالأحرى:

(التراجعات) المؤسفة مؤخراً.

لا سيما وأنَّ «صحيفة المدينة»، وقصة كتابتها بمجملها، ثابتة صحيحة، هي في الحقيقة «دستور» بكلِّ معنى الدستور، ولعلَّه أوَّل دستور مكتوب وُضع في العالم، كما أشبعناه تأصيلاً وتفصيلاً في كتابنا: «طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها». هذه الحقيقة الثابتة، إذا أخذت مع مجموع الأدلة والمناقشة أعلاه، خليقة بأن تحدث علماً ضرورياً بأنَّ الوثائق الدستورية سنّة حميدة، وليست بدعة ذميمة، كما توهم الشَّيخ عبد القادر. ونحسب أن مقولته تلك جاءت ردَّ فعل للهجمة العلمانية الشرسة، فانتقل الشَّيخ من غلوٍّ إلى الغلوِّ المقابل: (ودين الله وسط بين الغالي فيه، والجافي عنه).

كما ندعوا الجميع، بهذه المناسبة، إلى مراجعة كافة مشاريع ومسودَّات الدساتير الإسلامية التي صدرت خلال القرن الفائت مراجعة تشريعية دقيقة، وتبني الأقوى دليلاً والأدقَّ صياغة من بنودها، ثمَّ استكمال نواقصها، والخروج بمشروع منقَّح متين يصلح دستوراً وأساساً للدولة الإسلامية، دولة الخلافة عند تأسيسها، قريباً بإذن الله.

ولا بأس في هذا كلَّه من الاستفادة من أساليب الصياغة الفقهية والقانونية الموجودة عند الشُّعوب الأخرى، وبالأخصَّ في الغرب، لأنَّ ذلك الفنَّ بلغ عندهم شأنًا عظيمًا، في حين أنَّ الفقه الإسلامي جُمِدَ ثمَّ تدهور بعد عصوره الزَّاهرة فتوقَّفت الصياغة الفقهية والقانونية عند الأحكام الجزئية، وبعض القواعد الفقهية ودراسة الأشباه والنظائر، ونحو ذلك، في حين أنَّ الفقه الغربي تقدَّم إلى مرحلة النظريات الفقهية: نظرية الحقِّ، نظرية العقود، نظرية الالتزام... إلخ.

هذه الصياغات كلُّها من باب الوسائل والأساليب، ولا علاقة لها بمرجعية التشريع، أي لا علاقة لها بالسؤال: لمن السيادة؟ أي من هو السيد، ومن هو المشرع، ومن هو الحاكم؟ وإنما هو متعلق بالسؤال: كيف يصوغ الفقيه ما استنبط من أحكام؟ وما هو الأسلوب الأمثل في التحليل والتركيب والتفريع والتفريع والتبويب والترتيب؟ لذلك لا بأس من اقتباسه، بغضِّ النظر عن مصدره.

| فصل: مراتب الدِّين (الإسلام، الإيمان، الإحسان):

وهذا الترتيب أخرجه مسلم عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، في حديث جبريل الصَّحيح المشهور الذي قال فيه النبيَّ صَلَّى الله عليه وعلى آله وسلَّم: «هذا جبريلُ جاء يعلمُكم أمورَ دينكم». وحديث جبريل إنّما هو في الحقيقة شرحٌ لمكوّنات الإسلام ومركّباته، ولمركّبات الإيمان وموضوعاته، والإحسان، أي تبيان لأركانها، وتوضيح لماهيتها، وليس هو في الحقيقة ترتيب، أو تحديد للمراتب، أو الدَّرجات.

إِلَّا أَنَّ التَّرتيب يستفاد من نصوص شرعية أخرى، متواترة من الكتاب والسنة، تفيد أَنَّ الإنسان يكون «مسلمًا» عنده، لا محالة أصل الإيمان، وأصل الإحسان، ولكنه لا يستحق أن يسمى «مؤمنًا»، أو «محسنًا»، هكذا على الإطلاق بدون قيد مناسب. ثمَّ تزداد معرفته، ويزداد إيمانه، وتشتدَّ مراقبته لله عزَّ وجلَّ، فيقوم بجميع الواجبات، ويترك جميع المحرمات فيستحقُّ أن يسمى «مؤمنًا» بإطلاق. ثمَّ يضرب بسهم وافر من المستحبات، والتَّباعِد عن المكروهات، والاستغناء عن فضول المباحات، لقوة إيمانه وشدة مراقبته لله عزَّ وجلَّ، فهو يعبدُ الله «كأنَّه يراه»، فإذا بلغ تلك المرتبة استحقَّ أن يسمى «محسنًا» هكذا بإطلاق. فكل محسن مؤمن، وكل مؤمن مسلم، وليس العكس بإطلاق، ولكنَّ العكس صحيح بقيود وضوابط!

والموضوع شائك عسير يتعلَّق بحقيقة «الإيمان»، وأحوال النفوس البشرية المعقَّدة، وحدود الكفر وضوابطه. فلعلنا نوفيَّ الموضوع بعض حقِّه في رسالتنا الموسومة بـ «حقيقة الإيمان، وضوابط الكفر»، وهي ما زالت تحت الإعداد.

| فصل: تعريف الإسلام

الإسلام: (هو الدين المنزَّل من الله، سبحانه وتعالى، على خاتم الأنبياء والمرسلين سيِّدنا محمد، صلى الله وبارك عليه وعلى آله وسلَّم تسليمًا كثيرًا). وهو الدين الأخير الخاتم، الذي نسخ الله به جميع الأديان السابقة نسخاً نهائياً كاملاً، بما فيها من حقِّ وباطل، فلم يعد الله يقبل من أحد غيره، ولن ينجا أحد في الآخرة إلا به.

ومعنى لفظة «الإسلام» لغةً: هو الخضوع والتسليم، فيكون الإسلام إذاً هو: (الاستسلام المطلق لله بالتوحيد، والانقياد التام له بالطاعة، المبنية على المحبة والتَّعظيم، والخلوص الكامل من الكفر والشُّرك، والبراءة من أهلها، والكفر بسائر الأنداد والطواغيت).

* قال تعالى: {وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}، (آل عمران؛ 3: 85).

* وقال جلَّ جلاله، وسما مقامه: {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}، (آل عمران؛ 3: 19).

* وقال تعالى: {وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}، (البقرة؛ 2: 132).

* وقال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ}، (آل

عمران؛ 3: 102).

* وقال تعالى: {فَإِنْ حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ }، (آل عمران؛ 3: 20).

* وقال تعالى: {وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ ثُمَّ لَا تُنصِرُونَ }، (الزمر؛ 39: 54).

* وقال جل جلاله، وسما مقامه: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكَ فِسْقُ الْيَوْمِ الَّذِي كَفَرْتُمْ مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }، (المائدة؛ 3: 5).

وقد تطلق ألفاظ «الإسلام»، و«المسلمين» على الأمم والأديان السابقة، في مثل قوله تعالى عن التوراة: {إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُخْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَحْشَوْا النَّاسَ وَاحْشَوْا اللَّهَ وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ }، (المائدة؛ 5: 44)، وقوله عن يعقوب، وبنيه، صلى الله عليهم وسلم: {وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ: يَا بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ }، (البقرة؛ 2: 132)، وقوله تعالى: {أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ!! }، (آل عمران؛ 3: 83)، ونحوها، ويراد بها المعنى الأصلي في اللغة، وهو الخضوع والتسليم، أي المعنى المذكور أعلاه، ألا وهو: (الاستسلام المطلق لله بالتوحيد، والانقياد التام له بالطاعة، المبنية على المحبة والتعظيم، والخلوص الكامل من الكفر والشرك، والبراءة من أهلها).

| فصل: أركان الإسلام الخمسة

* عن عبدالله بن عمر — رضى الله عنهما — قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله؛ وإقام الصلاة؛ وإيتاء الزكاة؛ وحج البيت؛ وصوم رمضان» حديث صحيح أخرجه البخاري. وفي الباب أحاديث كثيرة متواترة، ومعانيها معلومة من الدين بالضرورة.

| فصل: معنى (لا إله إلا الله)

لا شيء يتمتع بصفات «الألوهية»، من «القيومية» أي «وجوب الوجود»، أي القيام بالنفس والغنى

عن الغير؛ والعلم الكشفي الضروري الشامل المحيط لما كان، وما يكون، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون؛ والإرادة المستقلة الحرة الطليقة، المنزهة عن كل قيد أو شرط؛ والقدرة الذاتية **المستقلة** الكلية المطلقة: في الخلق من عدم، وفي التصوير، والتكوين، والقهر والتدبير، والأمر والنهي،...، لا شيء يتّصف بذلك إلا الله، وإن نسب بعض ذلك إلى غيره، فكذب وإفك، وخيال باطل ووهم، خلاف الواقع والحقيقة.

وإن شئت فقل: لا شيء يستحق أن يطاع لذاته، فيُتلقَى أمره بالقبول والرضا، والتسليم والمحبة، والاحترام والتعظيم والطاعة، إلا الله، وغيره فإنما يُطاع بأمر الله، ولا يُعرف أمر الله إلا بالبرهان اليقيني القاطع!

وإن شئت فقل: لا أحد يستحق أن يُحب، ويطلب قربه، ويرجى بره وإحسانه؛ وأن يُعظم، ويقدّس، ويُتذلل له؛ وأن يُطاع ويخضع لأمره ونهيه، ويخشى عقوبته ونقمته، محضاً: له، ولأجل ذاته، إلا الله: لما له من صفات الكمال والجمال والجلال، ولما له من قدرة كلية ذاتية مستقلة على الضر والنفع.

وإن شئت فقل، كما قال ربُّك: {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ}، (الأعراف: 7 : 54). وإن شئت فقل، كما قال ربُّك، حاكياً مقولة يوسف، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آبائه وأجداده، الجامعة المانعة: {مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}، (يوسف: 12: 40).

* قال الله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ}، (الحج: 22: 62)؛

* قال الله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ}، (لقمان: 31: 30).

* وقال تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ مُتَقَلَّبَكُمْ وَمَثْوَاكُمْ}، (محمد: 47: 19).

فالشهادة، إذًا، لها رُكنان:

الأول: نفي (الألوهية) كلّها عن غير الله نفيًا باتًا قاطعًا مطلقًا! فلا بُدَّ أولاً من الكفر بكلّ «إله»، أو كل «نِدٍّ» من دون الله، أو كلّ «رب من دون الله»، إلا الله، والبراءة منه ورفضه.

الثاني: إثبات كافّة خصائص الألوهية وصفات الكمال والجمال والجلال لله تعالى، بما في ذلك من أفعال الخلق والتكوين والتصرف والتدبير، والنفع والضرر، والأمر والنهي، وكذلك العلم والمشيئة والتقدير، لله وحده لا شريك له.

* قال تعالى: {لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}، (البقرة: 2: 256).

* وقال تعالى، حاكيا عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام مثنياً عليه بذلك: {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ (26) إِلَّا الَّذِي فَطَرَنِي فَإِنَّهُ سَيَهْدِينِ (27)}، (الزخرف؛ 43: 26-27).

* وفي الصحيح عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «من قال لا إله إلا الله، وكفر بما يُعبد من دون الله، حَرَّمَ ماله وَدَمُهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

فالشَّهادة، إذًا، نفى وإثبات، والنَّفْيُ فيها مُقَدِّمٌ عَلَى الإِثْبَاتِ. فلا بدَّ أَوَّلًا من الكفر بالطَّواغيت وكلِّ ما يُعْبَدُ من دون الله، وإلاَّ فلا انعقاد للإسلام، ولا نجاة في الآخرة.

| فصل: معنى (محمد رسول الله)

إِنَّ مُحَمَّدًا هُوَ الْمُبْلَغُ عَنِ اللَّهِ تَبْلِيغًا مَعْصُومًا، لَا يَتَطَرَّقُ إِلَيْهِ نَقْصٌ أَوْ زِيَادَةٌ، وَلَا خَطَأٌ أَوْ كَذِبٌ أَوْ نِسْيَانٌ. نعم: هو، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، بشر ينسى، ولكن من المحال الممتنع أَنْ يُوَثَّرَ نِسْيَانُهُ عَلَى التَّبْلِيغِ عَنِ اللَّهِ، لِأَنَّ اللَّهَ، جَلَّ جَلَالُهُ وَسَمَا مَقَامُهُ، قَدْ تَكَفَّلَ بِحِفْظِ الذِّكْرِ، وَبِتَذْكِيرِهِ إِذَا نَسِيَ، حَيْثُ قَالَ: {سَنَقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى} (الأعلى؛ 6: 87 - 7)، وفي غير موضع كما سيأتي؛ وَرَبُّمَا جَعَلَهُ رَبُّهُ يَنْسَى، لَيْسَنَّ لِأُمَّتِهِ الْأَحْكَامُ الْمُتَعَلِّقَةُ بِالنَّسْيَانِ، فَهُوَ خَيْرُ الْأُسُوءَةِ، وَنَعَمِ الْقُدُوءَةُ.

وهو، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى، وَلَا يَتَلَفَّظُ إِلَّا بِحَقٍّ، وَلَا يَتَكَلَّمُ إِلَّا بِعِلْمٍ مِنَ اللَّهِ، وَلَا يَقْدَمُ بَيْنَ يَدَيْ رَبِّهِ، إِذَا سُئِلَ فِي أَمْرٍ جَدِيدٍ، بَلْ يَسْكُتُ وَيَنْتَظِرُ، حَتَّى يَأْتِيَهُ الْوَحْيُ بِحُكْمِ اللَّهِ. فَهُوَ مُبْلَغٌ عَنِ اللَّهِ فَحَسْبُ، وَهُوَ لَا يَجْتَهِدُ، وَلَا يَحْتَاجُ أَنْ يَجْتَهِدَ، وَلَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَجْتَهِدَ، وَقَدْ نَزَّهَهُ اللَّهُ عَنِ الاجْتِهَادِ، وَلَكِنَّهُ شَرَّفَ أُمَّتَهُ وَرَحِمَهَا بِإِثَابَةِ كُلِّ مُجْتَهِدٍ، مُصِيبًا كَانَ أَمْ مَخْطِئًا، فَمَنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، أَوْ أَكْثَرُ، وَمَنْ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ وَاحِدٌ!!

فمعنى (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ) إِذَا: لَا مَتَّبِعُ بِحَقٍّ إِلَّا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، وَغَيْرُ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ، لَا يُتَّبَعُ وَلَا يُطَاعُ، إِلَّا بِأَمْرِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، ثَابِتٌ بِالْبُرْهَانِ الْقَاطِعِ عَنْهُمَا، وَمَنْ اتَّبَعَ فِيمَا لَا بُرْهَانَ عَلَيْهِ فَقَدْ اتَّبَعَ بِبَاطِلٍ.

وحتى الإِتِّبَاعُ فِي «الإِبَاحَةِ» يَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ، لِأَنَّ الإِبَاحَةَ حُكْمٌ شَرْعِيٌّ تَكْلِيفِيٌّ، وَالِإِتِّبَاعُ فِي الْمَبَاحِ، أَيْ فِي «الْأَحْكَامِ التَّخْيِيرِيَّةِ»، كَالِإِتِّبَاعِ فِي غَيْرِهِ مِنَ «الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ»: مِنْ إِيْجَابٍ أَوْ نَدْبٍ أَوْ كِرَاهِيَةٍ أَوْ تَحْرِيمٍ؛ أَوْ الإِتِّبَاعُ فِي «الْأَحْكَامِ الْوَضْعِيَّةِ»: مِنْ وَضْعٍ لِسَبَبٍ أَوْ شَرْطٍ، أَوْ مَانِعٍ، أَوْ رَخْصَةٍ، أَوْ عَزِيمَةٍ، أَوْ صَحَةٍ، أَوْ بَطْلَانٍ، أَوْ فُسَادٍ، سَوَاءً بِسَوَاءٍ. كُلُّ ذَلِكَ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الَّتِي لَا يَعْرِفُ حُكْمَهَا الشَّرْعِيَّ إِلَّا بِالْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَلَا فَرْقَ.

أما ما يفعله النَّاسُ بمشيئتهم واختيارهم، في زمن الفترة، قبل مجيء الرِّسالة، وقيام الحجة، فهو عدم تكليف، وليس هو «إباحة»، لأنَّ الإباحة حكم شرعي «تكليفي»، لا يعرف إلاَّ بعد ورود الشرع عن طريق الوحي، أي بعد مجيء «التكليف»، كما هو مبرهن عليه في رسالتنا هذه، ومفصّل بما لا مزيد عليه في كتابنا: (الحاكميّة، وسيادة الشرع):

* وقال تعالى: { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا }، (النِّسَاء؛ 4: 65).

* وقال تعالى: { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا }، (الأحزاب؛ 33: 26)

* وقال تعالى: { مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ وَمَنْ تَوَلَّىٰ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا }، (النِّسَاء؛ 4: 81).

* وقال: { وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطِيعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاوَوْكَ فَاسْتَعْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا }، (النِّسَاء؛ 4: 64)

* وقال تعالى: { إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ: وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا }، (الجن؛ 72: 23).

* وقال تعالى: { تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ: وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (13) وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يَدْخُلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ (14) }، (النِّسَاء؛ 4: 65).

الباب الثاني: ماهية الوحي و(الذكر المنزّل)

| فصل: الوحي هو القرآن والسنة

قد يظنّ بعض الناس أنّ الوحي هو القرآن فقط، وهذا خطأ فادح، وغلط جسيم، بل ضلال كبير يؤول، لا محالة، إلى الكفر والخروج من الإسلام. والحق أنّ الوحي نوعان:

النوع الأول: وحي لفظي متلوّ، هو القرآن العظيم في هذه الرسالة الخاتمة، وما كتبه الربّ، جلّ جلاله، في الألواح لموسى، وغير ذلك من الكتب والصّحف الأولى، وهو الأقلّ، وبعضه قد يكون معجزاً بلفظه كالقرآن العظيم، والبعض الآخر ليس كذلك، وبعضه قد يكون متعبداً بتلاوته، كالقرآن العظيم، وبعضه ليس بالضرورة كذلك، وبعضه تكفل الله بحفظه، كالقرآن العظيم، وبعضه استُحفظه النّبيون والرّبانيون والأخبار، كصحف موسى، وبعضه ما زال بأيدينا، كالقرآن العظيم، وبعضه ضاع ولم يصلنا منه شيء كصحف إبراهيم، وهكذا.

والنوع الآخر: وهو الأعمّ، والأكثر مقداراً وعدداً: وحي بالمعنى، وليس ضرورة باللفظ، غير متلوّ، وهو، في هذه الرسالة الخاتمة، السنة النبوية الشريفة: قولاً، بما في ذلك الأحاديث القدسيّة، وإشارة وفعلاً وتقريراً، وأكثر الكتب الأولى (أسفار العهد القديم والعهد الجديد) ما هي إلّا من هذا النوع: أقوال الأنبياء، وأفعالهم، وأقاريهم، وسيرتهم، وأحوال شعوبهم زمن النّبوة. فأسفار العهد القديم والعهد الجديد أشبه بكتب السيرة والسّنن عند المسلمين، بما في ذلك الأحاديث القدسيّة، وليست هي شبيهة بالقرآن العظيم، باستثناء فقرات قليلة، وقطع محدودة.

فأما القرآن المجيد فهو كلام الله المنزل على سيّدنا محمّد، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بعين لفظه وأحرفه، كما هو مكتوب في المصاحف بين الدفتين، محفوظ في الصدور، متلوّ بالألسنة، مسجّل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنقل. والقرآن العظيم كذلك معجز بلفظه، متعبداً بتلاوته. وهو منقول عنه، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، كتابة ومشافهة، نقل تواتر، نقل الكافّة عن الكافّة، المفيد للعلم القطعي الضروري للناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم، بأنّه هكذا بعينه، كلمة كلمة، وحرفاً حرفاً، وحركة حركة، الذي جاء به محمّد بن عبد الله بن عبد المطلب الهاشمي القرشي العدناني العربي، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

وأما السنة النبويّة، التي هي أقوال النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، ومنها الإشارة، وأفعاله وتقريراته، فهي كذلك وحي من الله تعالى بالمعنى، عبّر عنه رسول الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بالفاظه هو أو (إشارته: القائمة مقام اللفظ)؛ وكذلك بفعله، لأن الله عصمه عن فعل قبيح؛ أو بإقراره، أي بسكوته على أمر ما، إذا رآه أو بلغه خبره، سكوتاً يدلّ على الإقرار أو الرضا، كما سنبرهن عليه

ونفصله فوراً، إن شاء الله.

وإذا أردنا الاحتياط التام، والدقة المتناهية، فالواجب أن نقول: (أنّ السّنة النبويّة ليست هي بعينها وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاءه من الله)، فليست هي (عين وحي الله)، بخلاف القرآن المتلوّ. وإذا تساهلنا في التعبير بعد الآن فقلنا مثلاً: أن السّنة النبويّة وحي من الله أيضاً، اختصاراً للكلام، واعتماداً على فطنة القارئ الكريم، فالمقصود هو هذا التعريف الدقيق الذي أسلفنا، وبالله التوفيق.

فأمّا قول الأنبياء البلاغي عن الله، القطعي الدلالة على كونه بلاغاً من عند الله على وجه التكليف والإلزام، على النحو الذي لا يحتمل التأويل، فذلك يستحيل أن يكون خطأ أو كذباً، فوراً وللوهلة الأولى، بالضرورة العقلية الموجبة لـ(عصمة الأنبياء في التبليغ عن الله على وجه التكليف والإلزام)، وإلاّ فقدت النبوة معناها، بل يصبح عدمها خيراً من وجودها. ولا يجوز أن يكون خطأ أو سهواً لاستحالة تصحيحه، لأنّ التصحيح يقبل الطعن فيه باحتمال الخطأ والسهو في هذا التصحيح نفسه، وهكذا يتسلسل الأمر إلى ما لا نهاية، فلا تقوم لله حجة على عباده، وهذا محال لأن لله الحجة البالغة القاطعة ولا بد: لا يغالبه غالب، ولا يفلت منه هارب؛ ومحال أن يستحق العباد من الله الذم أو العقوبة في الدنيا أو الآخرة أو كليهما إلا بعد قيام الحجة القاطعة للعدر، التي لا حيلة في دفعها، على وجود التكليف والإلزام، وإلا كان الله ظالماً، تعالى وتقدس عن ذلك، فهو الذي حرم الظلم على نفسه أزلاً وأبداً: فتفقد النبوة معناها، وتصبح لغواً وعبثاً، وتنهار العصمة، حاشا لله، ثم حاشا لله.

ومن أمثلة (البلاغ على وجه التكليف والإلزام): قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: (هذا اللفظ قرآن منزل من عند الله لتصدقوا خبره، وتعملوا بأوامر ونواهيه، وليس هو من كلامي)، وكقول موسى: (هذه الألواح كتبها الله فيها أمركم ونهيكم)، وكقول أي نبي من الأنبياء: إنّ الله فرض كذا، وحرم كيت، وأنّ الله أعدّ النار لمن فعل كيت وكيت، أو أن الله أوحى إليّ أن أبليكم كذا وكذا؛

لذلك وجب أن تكون الأقوال النبويّة (البلاغيّة)، أي المصّرحةً بالبلاغ عن الله تصريحاً قطعي الدلالة، تصريحاً مباشراً لا يحتمل الشك في دلالتها: كقول النبي: (هكذا قال الله)، أو قوله: (هذه فريضة ربكم)؛ صدقاً وحقاً، لا خطأ فيها، ولا نسيان يتطرّق إليها، من الوهلة الأولى فوراً، ومن غير قيد أو شرط مطلقاً، بالضرورة العقلية المفاهيمية المطلقة.

وأما البلاغ على وجه المنّة والإعلام فلا يلزم بالضرورة العقلية أن يكون معصوماً، وإن كان الأصل فيه أنه حق وصدق، لأنّه لا يترتب عليه حساب أو عقاب، مثال ذلك: إخبار يوسف، صلوات الله عليه، لملك مصر بتأويل رؤياه العجيبة، هذا طبعاً فقط إذا سلمنا أولاً: أن يوسف، صلوات الله عليه، كان نبياً في خاصة

نفسه، حينئذ، ولم يرسل بعد أو يؤمر ببلاغ، وثانياً: أن تأويله للرؤيا كان بوحى، وليس باجتهاد.

الفصل: {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ}

ولكن ماذا عن أقوال النبيّ غير الصريحة في البلاغ عن الله، كقوله: «مهر البغيّ خبيث»، وقوله: «الحجّ عرفة»، ونحوه مما لا يحصى، وإشارته، وأفعاله، وأقاريه؟! هل هي تعبير عن وحي معصوم من الله؟! أم هي مجرد اجتهاد، ووجهة نظر للنبيّ، وتعبير عن ذوقه وميله؟! الحقّ أنّ كلّ ذلك، بالنسبة لنبيّنا محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلّم، في أقلّ تقدير، وربما كذلك للأنبياء السابقين، وحي معصوم من عند الله، لا يتطرّق إليه كذب، أو خطأ، أو نسيان، بالأدلة اليقينيّة التّالية:

* قال تعالى: {وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ (1) مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ (2) وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ (3) إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ (4) عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَىٰ (5) }، (النجم؛ 53: 1 - 5). ونحن نعلم ضرورة أنّه، صلى الله عليه وعلى آله وسلّم، قد نطق بأشياء كثيرة جدّاً، لا تكاد تحصى، من أمور الدّين، سوى القرآن، فلو لم يكن ذلك وحي من الله كذلك، لكان القرآن كاذباً في هذه المقولة، ولوجب ضرورة أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمنة كون القرآن حينئذ ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتقدّس وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً!!

وقد يقول قائل: إنّما عنى القرآن فقط بلفظة «ينطق»، لا غير! فنقول: كذبت وأفكت، ليست هذه لغة العرب، فالقرآن «يتلى». والعرب تقول: «تلى» محمّد القرآن، و«جاء» محمّد بالقرآن، و«نزل» القرآن على محمّد، وما سمعناها تقول قط: نطق محمّد «قرآناً». والنطق هو مطلق الكلام والتحدّث، وقول الفلاسفة في تعريف الإنسان: (الإنسان: حيوان ناطق)، إيّ متّصف بـ(الناطقية)، وهي القدرة على الكلام والحديث.

وهذا هو كذلك الحقّ اليقينيّ بشهادة القرآن نفسه، وخير ما يفسّر به القرآن: القرآن نفسه، وكفى بالقرآن شهيداً. وذلك في مثل قوله، تباركت أسماؤه: {قَالَ: بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا فَاسْأَلُوهُمْ إِنْ كَانُوا يَنْطِقُونَ}، (الأنبياء؛ 21: 63)، أي يتكلّمون، ولا علاقة لهذا النطق بالقرآن، أو بكلام الله: لا تلاوة ولا ترتيلاً ولا علماً. وقوله: {فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مَثَلٍ مَا أَنْكُمْ تَنْطِقُونَ}، (الذاريات؛ 51: 23)، أي تتكلّمون أو تقدرون على الكلام، كما هو معلوم لكم بالإدراك والاستبطان الحسيّ المباشر، معشر المخاطبين المعاندين.

وكذلك قوله، جلّ جلاله، رواية لكلام سليمان، صلوات الله وسلامه عليه: {وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُودَ وَقَالَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَّمْنَا مَنْطِقَ الطَّيْرِ وَأَوْتَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ إِنْ هَذَا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ}، (النمل؛ 16: 27). أي

(لغة الطّير)، وكيفية تعبيرها عن نفسها، وليس هذا من جنس (منطق) البشر أصلاً، ولا علاقة له بالقرآن، أو بكلام الله، مطلقاً. وقوله، جلّ جلاله، وسمى مقامه: **{وَقَالُوا لَجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدْتُمْ عَلَيْنَا قَالُوا أَنْطَقَنَا اللَّهُ الَّذِي أَنْطَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ خَلَقَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ }**، (فصلت؛ 41: 21) وغير ذلك في مواضع عدّة من القرآن بمعنى واحد فقط، وهو: الكلام والتّحدث، فقط لا غير.

على أنّ السّياق يبطل قولكم، فلو كان المقصود هو القرآن فقط لكان الأصحّ والأفصح أن يقول: (تلى عليه، أو تلاه، شديد القوى)، أو كلاماً مثل هذا، لأنّ القرآن نصّ لفظي يتلى بعينه، ويلقّن، ولما قال: **{عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى }**.

نعم: لا شكّ أنّ النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، قد علّم القرآن قطعاً، ولا جدال، وهذا أزيد من مجرّد تلقّي لفظ القرآن حروفاً وأصواتاً فقط. على أنّ لفظة (**علّمه**) أعمّ من أن تُقال فقط علّمه القرآن. فهو، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، بأبي هو وأمّي، قد علّم القرآن، وعلّم أشياء أخرى كثيرة غير القرآن، ومن زعم غير ذلك فعليه البرهان!

ثمّ من أين لكم أن تحكموا أن لفظة «قرآن» لا تعني فقط سورة البقرة وآل عمران، وآية كيت وكيت، أو فقط آيات الأحكام، وليس كل ما هو بين الدّفتين في المصحف المعروف؟! فإنّ جاز أن تكون لفظة «ينطق» إنّما تعني «يتلو قرآناً» فقط، وليست هي على عمومها وإطلاقها، كما تُوجه اللغة العربيّة ضرورةً، هكذا تحكّماً من غير برهان، فجوّزوا كذلك أن تكون لفظة «قرآن» ليست هي على إطلاقها وعمومها لكل ما بين الدّفتين، وإلّا فأنتم كاذبون متناقضون، متحكّمون بالهوى والباطل.

* وقال، جلّ من قائل: **{قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنْذَرُونَ }**، (الأنبياء؛ 21: 45)، وهذه صيغة حصر، يعني لا أُنذركم إلّا بالوحي، لا غير، وقد كان صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم يُنذر بكلام كثير من لفظه، أي من غير القرآن، ويتوعّد بالنّار على ذنوب مختلفة، ويحذّر من ترك واجبات كثيرة، ويسنّ شرائع مختلفة، إلى غير ذلك من أنواع البلاغ والنّذارة. فإنّ لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان القرآن أيضاً كاذباً في هذه المقولة ولوجب، ضرورةً، أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمّنة كون القرآن، حينئذ، ضرورةً من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً!!

ومن زعم أن الوحي ها هنا إنّما هو القرآن فقط فقد أفك وكذب، وصادر على المطلوب، وكابر في المعلوم ضرورة من السيرة والتاريخ. بل هو مكذب للقرآن نفسه الذي سمّي، مثلاً، ما ألقي في نفس أم موسى، صلوات الله وسلامه عليها وعلى ولدها، وحياً، ونحن نعلم ضرورة أنه لم يكن قرآناً، ولا من جنسه أو

لغته أصلاً. وسوف نتكلّم قريباً عن (الوحي) وأصنافه، إن شاء الله، تبارك وتعالى.

وهو، مع ذلك، قد نسب العيّي والعجز عن التعبير الصحيح إلى الله، تباركت أسماؤه. فهل في العالم أيسر من جملة: (إنّما أنذركم بالقرآن) أو (إنّما أنذركم بالكتاب)؟! فلمّا لم تأت الآية هكذا، أيقنّا بكذب وتناقض من زعم أن المقصود بلفظة «الوحي» ها هنا هو «القرآن» فقط، لا غير، لا سيما أنّه، جلّ جلاله، وسما مقامه يقول: **{قُلْ: أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً؟ قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ، وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ، أَأَنْتُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ إِلَهَةً أُخْرَى؟ قُلْ: لَا أَشْهَدُ، قُلْ: إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ }**، (الأنعام؛ 6: 19)، فنصّ هاهنا صراحةً على القرآن، وأنّ بعض مقاصد تنزيله هو النذارة، في صيغة لا تفيد الحصر، فللقرآن مقاصد أخرى، غير النذارة، كالبشارة

والتذكير، والحثّ على التّفكير والتّعقل، والخبر الصادق عن الله، والتّشريع، وغير ذلك كثير. وكذلك النذارة منها القرآن، وقد تكون بغير القرآن، فما زال خطباء الجمعة يندرون ويحذرون بكلامهم، وكذلك الشّعراء بشعرهم، وهذا إنذار باجتهاد علماء، وشعر شعراء، وليس بالوحي، وربما كان مستنبطاً من الوحي، وربما كان الاستنباط صحيحاً أو خطأً، وفوق ذلك وقبله: نبيّ الله الخاتم بالوحي، كما هو في الآية الكريمة موضع درسنا: **{قُلْ إِنَّمَا أُنْذِرُكُمْ بِالْوَحْيِ وَلَا يَسْمَعُ الصُّمُّ الدُّعَاءَ إِذَا مَا يُنْذَرُونَ }**، (الأنبياء؛ 21: 45)!

الفصل: {مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ }:

* قال، تباركت أسماؤه: **{مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ؛ وَمَنْ تَوَلَّى فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا }**، (النساء؛ 4: 80)، وقال: **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ؛ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا }**، (النساء؛ 4: 64)، وغيرها آيات كثيرة أمر فيها ربّ العزّة، تباركت أسماؤه، بطاعة النّبي، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، طاعة مطلقة من غير قيد أو شرط؛ وجعل طاعة الرسول شرطاً للهداية، ومعصيته مفضية إلى الضلالة، مع آيات أخرى توعّد فيه من يعصيه أو يعصي رسله، على حدّ سواء ولا فرق، بنار جهنّم خالدين فيها أبداً، كما هو مثلاً: — في قوله، تباركت أسماؤه: **{تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ }** * **{وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ }**، (النساء؛ 4: 14)،

— وقوله: **{إِلَّا بِلَاغٍ مِنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ؛ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا أَبَدًا }**، (الجنّ؛ 72: 23)،

— وقوله: **{لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ؛ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ، وَمَنْ يَتَوَلَّ يَعْذِبْهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ }**، (الفتح؛ 48: 17)،

— وقوله: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ؛ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا}، (الأحزاب؛ 33: 36)،

— وقوله: {يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ؛ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا}، (الأحزاب؛ 33: 71).

— وقوله: {قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ، وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا، وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}، (النور؛ 24: 54).

— وقوله: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّكُمْ عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}، (المائدة؛ 5: 92).

— وقوله: {وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ}، (التغابن؛ 64: 12).

— وقوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ}، (محمد؛ 47: 33).

— وجعل تبارك وتعالى نفسه ورسوله المرجع المطلق عند النزاع، بخلاف أولي الأمر، الذين تحصل منازعتهم، وتجاوز مراجعتهم، فقضى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}، (النساء؛ 4: 59).

— بل ها هو ربنا، تباركت أسماؤه، يفرد طاعة الرسول بنفسها، من غير ذكر نفسه المقدسة أصلاً، ويجعلها شرطاً للأمل في الرحمة: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}، (النور؛ 24: 56).

— كما أكد كل ذلك بأن جعل، جلّ ذكره، اتباع النبي شرطاً لحصول محبته، التي هي أعلى الأمانى، والإعراض عن اتباع الرسول، والتولي عن طاعته، من أصناف الكفر، فقال: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ} * قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ}، (آل عمران؛ 3: 32).

— ثم زاد هذا بياناً بقوله، تعالى ذكره: {وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ وَيَخْشِ اللَّهَ وَيَتَّقْهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ}، (النور؛ 24: 52)، فجعل الخشية والتقوى لله وحده، أما الطاعة فهي لله ورسوله، وقد تم عطف لفظ «الرسول» على لفظ «الجلالة» على نحو يشعر بتساوي المرتبة فيما يتعلق بوجوب الطاعة فقط، مع التباين المطلق بين الله، الحي القيوم، واجب الوجود، الأول الأزلي القديم بغير ابتداء، والآخر الحي الباقي بغير موت أو فناء أو انتهاء، بينه وبين الرسول، المخلوق الممكن الحادث الفاني.

كما أنكر جلّ جلاله، وسما مقامه، على من أراد أن يفرّق بين الله ورسوله، أو من حاول المراوغة بادعاء الإيمان ببعض والكفر ببعض، وأغلق في وجهه أبواب الفرار، حيث قال: {إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِاللَّهِ

وَرُسُلِهِ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ، وَيَقُولُونَ نُؤْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ، وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ حَقًّا وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا {، (النساء: 150 — 151).

فبين، جلّ وعلا، أنّ طاعة الرّسل إنّما هي بإذن الله، وأنّها طاعة لله، بل هي مطابقة لطاعة الله، وأنّها في نفس المرتبة، مرتبة طاعة الله، كما هو بين عطف لفظ «الرسول» على لفظ «الجلالة» على نحو يشعر بتساوي المرتبة في الحجية والإلزام.

وزاد ذلك بياناً وتأكيداً إذ أكّد ربّ العزّة، جلّ جلاله وسما مقامه، أنّه لا يقبل بتاتاً التّفرة بينه وبين رسله، لأنّهم منفردون بالبلاغ عن الله، معصومون بعصمة الله، فكلّ محاولات «دقّ الإسفين» بين الله وأحد من رسله فاشلة لا محالة، وهي كفر بحقّ، مفضي بصاحبه إلى الخسارة واللّعة الأبديّة، والعذاب المهين في النّار السرمديّة!

ومعلوم بضرورة الحسّ، والعقل، والشرع: أن الرّسول مخلوق لله، وأن ذاته مغايرة لذات الله: فليس هو عين الله، ولا ذاته ذات الله، ولا إرادته إرادة الله في أصل التّكوين، أو في مراتب الوجود، فلزم ضرورة أن تكون سنّته تبليغاً معصوماً عن الله، أي وحيّاً يقينياً بالمعنى، أو ربما باللفظ، من الله، على أن نستحضر دوماً: أن السنّة النّبوية ليست هي بعينها — أي: بعين ألفاظها — وحي من الله، وإنّما هي صياغة وتعبير نبويّ معصوم عن وحي جاء من الله.

ولو جاز أن يكون شئ من ذلك من ذات النّبي، من غير وحي معصوم من الله، لفقدت الرّسالة معناها، وبطل الاحتجاج بها، ولم تقم لله على عباده حجة، ولا لزمته منه شريعة، خلافاً لنصوص القرآن الأخرى المتضافرة، فيتناقض القرآن، ويكون من عند غير الله، حاشا لله، ثم حاشا لله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النّبوة، وقيام قواطع الأدلّة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمّنة كون القرآن، حينئذ، ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك علوّاً كبيراً!!

| فصل: أنواع الوحي الإلهي:

وقد يقول قائل: لعلّ النّبي المرسل إنّما أمر بذلك الأمر المُعَيّن أو نهى عنه بموجب ما فطر عليه، أو تركّب منه بدنه، من الخصائص الضّرورية، والمعطيات الوراثة؟!

فنقول: فكان ماذا؟! هذا وحي أيضاً، لأنّه ما كان سيكون على هذه الصّفة المخصوصة بحيث لا يقبل ذوقه، ولا يطمئنّ عقله إلّا إلى مراد الله الحقيقي، كما هو معلوم على حقيقته في «علم» الله، إلّا بعلم

سابق، وترتيب مقدّر، وخلق بإرادة الله، وفق مشيئة الله، تشكّل في بنية النبي بالتقدير التكويني القدري، الذي جاء، في هذه الحالة المخصوصة، لذلك الإنسان المخصوص، موافقاً لمراد الله الديني التشريعي من بعثة هذا النبي المرسل، بحيث يكون النبي المرسل جاهزاً للتبليغ بلاغاً معصوماً عن مراد الله.

ولا يقولنّ قائل: لا تجوز تسمية هذا ومثله وحياً؟!

فنقول: كذبت وأفكّت، هكذا سمّاه الله جلّ جلاله عندما قال: **{وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً وَمِنَ الشَّجَرِ وَمِمَّا يَعْرِشُونَ}**، (النحل؛ 16: 68)، وبالضرورة نعلم أن ذلك الوحي إنّما هو بجعل الله لصفات النحل، كما هي مغروسة في المورثات والصّغيات، على نحو معيّن ترتّب عليه أنّها تتخذ من الجبال والشجر والمعروشات بيوتاً بكيفية معيّنة، وذلك بالقطع ليس قرآناً يتلى، ولا حصل بنزول ملك، أو رؤية في منام، أو نفث في الروع.

فالوحي الإلهي إذاً أنواع كثيرة: بداية بما هو مغروس في المورثات في أصل الخلقة وتكوينها، وصعوداً إلى هذا القرآن المجيد الذي هو الكلام الإلهي المنزل بلفظه وأحرفه، المعجز في نظمه، المتعبّد بتلاوته. وبينهما أنواع كثيرة: النفث في الرّوع، وحصول علم ضروري في النفس من غير تعلّم، والرّؤيا الصادقة، وتمثّل الرسول الملائكي للرسول البشري ومخاطبته له مشافهة، ونزول صحف وألواح مكتوبة من السّماء مباشرة، وغير ذلك ممّا شاء الله من الأنواع. **كل ذلك وحي**، وكل ذلك معصوم في حقّ الأنبياء المرسلين، لا يتطرّق إليه كذب، أو خطأ أو نسيان، وإلاّ لما كان للنّبوة معنى، ولما وجد فرق بين النبي المرسل والعالم المجتهد.

| فصل: {وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا} |

* وقال جلّ جلاله، وسما مقامه: **{مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا، وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}**، (الحشر؛ 59: 7). وهذا أمر جازم، متبوع بالوعيد المؤكّد الشّديد، يقطع بوجوب أخذ كل ما أتى به النبي، بدون استثناء، لأنّ (ما) من صيغ العموم، وبدون قيد أو شرط، لورود الأمر مطلقاً غير مقيّد أو مشروط.

ومعلوم بضرورة التاريخ أنّ النبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، لم يأت بذهب ولا فضّة، ولم يكن تاجراً يجلب البضائع إلى الأسواق، ولا هو ملك مستبدّ متسلّط يوزع الأعطيات والمنح والمناصب والإقطاعات على محسوبيه. كلاًّ، والله: لم يأت بشيء من ذلك إلاّ بقليل لا يذكر، وإنّما أتى بما لا يحصى من الأخبار عن الله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وأحوال السّاعة وأشراطها، وأنبياء النّبيين وأمهم السّابقة، وأتى بالموعظة بشتّى أشكالها من الخطب والقصص وضرب الأمثال، وغير ذلك من

فنون الموعظة، وأتى بكثير من الأوامر والنواهي، والتوجيه والنصح والإرشاد، وتلفظ بأصناف من الحكمة البالغة، والمثل السائر.

كل ذلك أتى به نبيّ الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، فأخذه فريضة لازمة لا هودة فيها، بنصّ القرآن: كلّ صنف بحسبه:

- (1)- فأخذ الخبر يكون بتصديقه تصديقاً جازماً، والإقرار به ظاهراً وباطناً، والاستسلام له، والتدينّ به، أي التّقرّب من الله، وطلب رضوانه، بذلك الاستسلام والإقرار والتّصديق؛
- (2)- وأخذ الأمر يكون بطاعته والامتثال له، في حدود الطّاقة والاستطاعة؛
- (3)- وأخذ النّهي يكون بالارتداع عمّا نهى عنه، إلّا في أحوال الإكراه والضّرورة؛
- (4)- وأخذ غير ذلك بحسبه أيضاً، فإذا أقطعك أرضاً فخذها وتملّكها حلالاً طيباً، هنيئاً مريئاً، وإذا أعطى غيرك ولم يعطك، فافرح بذلك لذلك المحظوظ، واغبطه ولا تحسده عليه، ولا يخطرّن ببالك أنّ ذلك كان محاباة أو ظلماً، حاشا لله.

وكلّ ذلك حقّ من عند الله، لأنّه من المحال الممتنع أن يأمر الله بتصديق الخبر الكاذب، أو طاعة أمر لم يأمر به هو، تعالى ذكره، أو الامتناع عن شيء لم ينه عنه هو، جلّ جلاله، أو أخذ إقطاعية أو أعطية بغير حقّ، معاذ الله. فقلوه، جلّ جلاله، وسما مقامه: **{وَمَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا}**، هو ضرورة بعض ما اشتمل عليه قوله: **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}**، فهو من باب عطف الخاص على العام، والجزء على الكلّ. فهذا التّكرار جاء للتّأكيد على مقاصد تشريعية وبلاغية منها:

(1)- أهمية الانتهاء والارتداع عمّا نهى عنه نبيّ الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بدون اشتراط القدرة والاستطاعة، لأن الانتهاء عن المنهيات في العادة موقف سلبي، أي هو عدم فعل، وهذا مقدور لكل أحد؛

(2)- إبطال أي شبهة بأن قوله: **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}**، قد يعني شيئاً آخر غير الأخبار والأوامر والنواهي، أو قد تعني النصّ القرآني فحسب. أو الأعطيات من الغنائم والزّكوات وأموال الدّولة، ولما كانت النّواهي قد ذكرت مستقلة على وجه التّصريح، لزم أن تكون جملة **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}**، شاملة للنّواهي، وما هو من جنسها، مما يصلح أن يقال عنه أنّ الرّسول أتى به، أي شاملة للأخبار والأوامر، وكذلك ربّما لغير ذلك.

وجملة **{وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ}** هي بداهة، وبطبيعة الحال، شاملة للنصّ القرآني، من باب أولى: فإذا قال الرّسول: هذا قرآن، قلنا: سمعاً وطاعة، وأخذناه قرآناً، وأثبتناه في المصحف، بين الدّفتين، وإذا قال: هذه الآية التي كانت قرآناً، قد رفعها الله، ونسخ لفظها، فأخرجوها من المصحف، ولا تتلوها من بعد اليوم أبداً، قلنا: سمعاً، وطاعة، وشطبنا عليها من المصحف، فليس أخذ القرآن منه ابتداءً أولى من

نسخ بعض لفظه انتهاءً: وهكذا أبداً: ما أتانا الرسول أخذناه، وما نهانا عنه اجتنبناه.

الفصل: {إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ}

* وقال، جلّ من قائل: {قُلْ لَا أَقُولُ لَكُمْ عِنْدِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلَا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلَا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ أَفَلَا تَتَفَكَّرُونَ}، (الأنعام؛ 6: 50)، وقال: {وَإِذَا تَنَزَّلَ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا إِنَّتِ بِقُرْآنٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدَّلَهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابٌ يَوْمَ عَظِيمٍ}، (يونس؛ 10: 15)، وقال: {قُلْ: مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفَعَّلُ بِي وَلَا بِيَكُمُ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ}، (الأحقاف؛ 46: 9)؛

{إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ} وهذه صيغة حصر كذلك، يعني لا أتبع إلاّ الوحي، لا غير، والاتّباع يكون بالأقوال والأفعال، وإن كان استخدامه في الأفعال أكثر وأوضح.

وقد كان، صلى الله عليه وعلى آله وسلّم، يفعل أفعالا كثيرة لم يرد لها ذكر في القرآن أصلاً، كتقبيله لنسائه ومباشرته لهن وهو صائم (إلاّ الجماع في الفرج)، وكذلك فعله نحو هذا معهن وهنّ في حالة الحيض: يفعل كل شيء إلاّ الجماع في الفرج، وكان أيضاً يقول أقوالاً كثيرة من لفظه، أي من غير القرآن، فإن لم يكن ذلك نوع من الوحي من عند الله، لكان القرآن أيضاً كاذباً في هذه المقولة، ولوجب ضرورة أن يكون من عند غير الله، وهذا خلاف ما فرضناه من ثبوت النبوة، وقيام قواطع الأدلة عليها (كما سيأتي في موضعه) المتضمنة كون القرآن حينئذ ضرورة من عند الله، أو لكان الله كاذباً في هذه الآية من القرآن، وهذا محال لا يجوز على الله، تبارك الله وتعالى عن ذلك علواً كبيراً!!

وقد أسلفنا بيان استحالة كون لفظة «الوحي» مرادفة للفظة «القرآن»، بحيث يكون كل وحي قرآناً، هذا محال كما سبق إيضاحه. على أن جملة (إن أتبع إلاّ القرآن) لا تقلّ حسناً أو بلاغة عن قوله تعالى: {إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ}، فإذا لم ترد هكذا علمنا يقيناً أنّ الله أراد بجملة: {مَا يُوحَىٰ}، شيئاً آخر غير «القرآن» فقط.

ولما كان القرآن، ضرورة، من جملة ما يصدق عليه {ما يوحى إلي}، جاز أن يكون هناك وحي غير القرآن، زيادة على القرآن.

الفصل: محمد، رسول الله {أسوة حسنة}، هكذا مطلقاً، من غير قيد أو شرط:

* قال تعالى: {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا}، (الأحزاب؛ 33: 21)، هكذا على الإطلاق، بدون قيد أو شرط، ولكنه قال في حقّ إمام الحنفاء، وسيد الأتقياء إبراهيم الخليل، صلى الله عليه وعلى آله وسلّم: {قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ إِذْ قَالُوا لِقَوْمِهِمْ إِنَّا بُرَاءُ مِنْكُمْ وَمِمَّا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ كَفَرْنَا بِكُمْ وَبَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ

الْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ؛ إِلَّا قَوْلَ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ: لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ وَمَا أَمْلِكُ لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ {، (المتحنة: 60: 4)، فجعله أسوة حسنة فقط في موضوع «البراءة» من قومه إذ أصرّوا على الكفر، وجأهروا بالعداوة ومحاولات القتل، وحتى هذه «الأسوة الحسنة» المخصوصة لم تأت من غير قيد ولا شرط، بل استثنى منها استغفار إبراهيم لأبيه! مع أنه جلّ وعلا ذكر له في استغفاره لأبيه عذراً وجيهاً مقبولاً، وأثنى عليه في التوقّف عن الاستغفار، بعد انقطاع العذر، قال تباركت أسماؤه: {وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ تَبَرَّأَ مِنْهُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ {، (التوبة: 9: 114)، ومع ذلك فقد استثنى الحق، تبارك وتعالى، من حسن الأسوة، والاقْتداء بإبراهيم، استغفاره لأبيه، وقد كان محسناً معذوراً فيه، وإيم الله، وما فعل حراماً، ولا ارتكب معصية، وإنّما خالف الأولى، لا غير، قاصداً الخير، قائماً بفريضة برّ والده، وكان تصرفه على الإباحة والرخصة الأصلية، ولم يكن أمر بعد بخلاف ذلك، ثم امتنع من ذلك عندما جاءه الأمر صريحاً!

وعلى الضدّ التّام من ذلك لم يرد في الكتاب العزيز، ولا حرف واحد، يدل على استثناء إمام النّبیین، وسيدّ المرسلین، خليل رب العالمین، محمد بن عبد الله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم، المصطفى المختار، من حسن الاتّساء به، أو وجوب الاقتداء بهديه، فثبت قطعاً ضرورة أنّه: الأسوة الحسنة، والقُدوة المعصومة، مطلقاً، ومن غير قيد أو شرط، في كلّ قوله وفعله، صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم!

فمجموع هذين النّصين الشّريفيين، المقدّسين المرفوعين: {إِنْ أَتَّبِعْ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ {، (الأنعام: 6: 50)، (يونس: 10: 15)، (الأحقاف: 46: 9)؛ و {لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا {، (الأحزاب: 33: 21)، مع تأكيدها بقوله، جلّ ذكره: {قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ * قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ {، (آل عمران: 3: 32)، يوجب أن تكون أفعاله وحيّاً معصوماً، صالحة أن تكون أسوة حسنة، بدون قيد أو شرط.

غير أنّ طبيعة الفعل، وكونه عادة ليس في درجة القول من البيان والقطعيّة توجب فقط أنّ: (ما يفعله النّبي، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يستحيل أن يكون حراماً على أمّته، إلّا ما ثبت بالبرهان القاطع أنّه من خصوصيّاته)، لذلك يجوز لهم الاتّساء به بفعل مثل ما فعل من غير حرج ولا نكير. إلّا أنّ الفعل المجرد لا يدلّ على وجوب ولا استحباب أو إباحة مجرّدة، إلّا بقريضة تبين ذلك. ولكن لا يتصور أنّه، عليه وعلى اله الصّلاة والسّلام، يفعل مكروهاً إلّا ومعه قريضة تبين أنّه إنّما فعله لبيان عدم المؤاخذه على الفعل، وإن كان التّرك أولى، هذا بعض ما يقتضيه كونه (أسوة حسنة).

وكذلك، لما أسلفنا قريباً، وبضرورة الحسّ والعقل، يجب أن يكون: (التّرك إنّما هو برهان قاطع فقط

على عدم وجوب الفعل المتروك على أمته)، ثم لا بد من قرينة لبيان الحرمة، أو الكراهية أو الإباحة المحضة. ولكن لا يتصور أنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، يترك مستحباً إلاّ ومعه قرينة تبين أنه إنّما تركه لبيان عدم المؤاخذه على الترك، وإن كان الفعل أولى، أو حتى لا يشقّ على أمته، أو لاعتبارات أخرى ستأتي في فصل مستقل، إن شاء الله تعالى. هذا بعض ما يقتضيه كونه (أسوة حسنة).

فمن المحال الممتنع أن يفعل النبي، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، ما هو حرام على أمته، أو أن يترك ما هو واجب على أمته، من غير بيان يقيني، قاطع للعدر، بأنه مستثنى من ذلك أو أن ذلك من خصوصياته، عليه وعلى اله الصلاة والسلام. ولكن يجوز أن يفعل ما هو خلاف الأولى في حق أمته من ترك مستحب أو فعل مكروه فيكون هذا «ذنبا» فيما بينه وبين الله، مع كونه ليس كذلك في حق غيره من أفراد أمته. وإن شئت فلك أن تقول بلفظ آخر أنه من الجائز عقلاً وشرعاً أن يكون الله، جلّ جلاله وسما مقامه، قد فرض عليه خاصة أموراً لم تفرض على أمته، بل هي لهم مستحبة أو مباحة فقط، وحرّم عليه خاصة أشياء لم تحرّم على أمته، بل هي لهم في عداد المكروه أو المباح المحض.

| فصل: تحرير معنى: {لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ}:|

هذا هو المعنى الوحيد الممكن الذي تنسجم به النصوص المحكمة آنفة الذكر، وما هو من بابها، الموجبة قطعاً لعصمة أقواله وأفعاله، مع بعض النصوص المتشابهة، التي أشكلت على بعض الناس، وفي مقدّماتها، قوله، جلّ ذكره: {لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ، وَيَتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَيَهْدِيكَ صِرَاطاً مُسْتَقِيماً}، (الفتح؛ 48: 2)، وكذلك عتاب الله له في إعراضه عن الأعمى: {عَبَسَ وَتَوَلَّى * أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى}، (عبس؛ 1: 80: 2)، وعتابه، جلّ جلاله: {عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَتَعْلَمَ الْكَاذِبِينَ}، (التوبة؛ 9: 43)، وما جرى مجرى ذلك، وهو - على كلّ حال - قليل جداً، كلّ كما بيّناه آنفاً، وكما تبيّنه وتشهد به الأحاديث التالية:

* كما جاء في «صحيح مسلم»، (ج4/ص2075/ح2702) بإسناد صحيح عن الأغر المزني، رضي الله عنه: [حدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة بن سعيد وأبو الربيع العتكي جميعاً عن حماد قال يحيى أخبرنا حماد بن زيد عن ثابت عن أبي بردة عن الأغر المزني، وكانت له صحبة، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «إنه ليغان على قلبي وإني لأستغفر الله في اليوم مائة مرة»]، وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص218/ح621)؛ وأبو داود في سننه (ج2/ص85/ح1515)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص211/ح17880 — 17883)، (ج4/ص260/ح18317 — 18320)، (ج4/ص260/ح18318)، (ج5/ص411/ح23535)؛ والطياشي في مسنده (ج1/ص167/ح1202)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج1/ص301/ح882 — 889)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص116/ح10276 — 10281)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الأحاد والمثاني (ج2/ص357/ح1127)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص52/ح13119)؛ وعبد بن حميد

في مسنده (ج1/ص142/ح363 — ح364)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص57/ح29444)، (ج6/ص57/ح29448)؛ ولعله عند غيرهم، بأسانيد صحاح وحسان. — وهو كذلك في «صحيح ابن حبان»، (ج3/ص210/ح929)، (ج3/ص212/ح931)، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وعقب الإمام أبو حاتم بن حبان، في محاولة فاشلة لحل الإشكالية، قائلاً: [قوله، صلى الله عليه وسلم: إنه ليغان على قلبي يريد به: يرد عليه الكرب من ضيق الصدر مما كان يتفكر فيه، صلى الله عليه وسلم، بأمر اشتغاله كان بطاعة أو اهتمامه بما لم يعلم من الأحكام قبل نزولها كأنه كان يعدّ، صلى الله عليه وسلم، عدم علمه بمكة بما في سورة البقرة من الأحكام قبل إنزال الله إياها بالمدينة، ذنباً؛ فكان يغان على قلبه لذلك حتى كان يستغفر الله كل يوم مائة مرة لا أنه كان يغان على قلبه من ذنب يذنبه كأتمته، صلى الله عليه وسلم].

* وجاء في «المعجم الكبير»، (ج1/ص302/ح890): [حدّثنا محمد بن محمد الجذوعي القاضي قال: سمعت العباس بن الوليد النرسي يقول: (سألت أبا عبيدة معمر بن المثنى عن تفسير قوله: «إنه ليغان على قلبي»، فلم يفسره لي، وسألت الأصمعي عنه فلم يفسره] قلت: رحم الله الإمامين الورعين: أبا عبيدة معمر بن المثنى، وعبد الملك بن قريّب الأصمعي إذ امتنعا عن الكلام بغير علم.

قلت: الـ«غين» هو السحاب الرقيق الذي يستر ذات الشمس دون ستر ضوئها، بخلاف الـ«غيم» الذي هو السحاب الكثيف، فكأنه، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، يستغفر الله من أدنى أحوال غفلة القلب، ومعلوم أن ذلك ليس ذنباً في حق أمته.

* وجاء أيضاً في «سنن أبي داود» بإسناد صحيح عن عبد الله بن عمر بن الخطّاب، رضي الله عنهما، (ج2/ص85/ح1516): [حدّثنا الحسن بن علي حدّثنا أبو أسامة عن مالك بن مغول عن محمد بن سوقة عن نافع عن بن عمر قال: (إن كنا لنعدّ لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، في المجلس الواحد مائة مرة: «رب اغفر لي، وتب علي إنك أنت التّواب الرّحيم»]، وقال الألباني: صحيح، وقد أخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص217/ح618)؛ وابن حبان في صحيحه (ج3/ص207/ح927)؛ والترمذي في سننه (ج5/ص495/ح3434)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص21/ح4726)، (ج2/ص84/ح5564)؛ والطيالسي في مسنده (ج1/ص262/ح1938)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج12/ص416/ح13532)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص119/ح10292)، (ج6/ص119/ح10294)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص251/ح786)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج6/ص231/ح6267)، وفي غيرها: أكثرهم من طريق نافع عن ابن عمر، وبعضهم من طريق مجاهد أو أبي الفضل عن ابن عمر.

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل بإسناد صحيح في مسنده (ج2/ص282/ح7780) عن أبي هريرة، رضي الله عنه: [حدثنا عبد الرزاق قال معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إني لأستغفر الله في اليوم أكثر من سبعين مرة وأتوب إليه»]؛ وأخرجه أيضاً الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص450/ح9806)؛ وابن حبان في صحيحه (ج3/ص205/ح925)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص1254/ح3815)، وقال الألباني: (حسن صحيح)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج6/ص114/ح10265)، (ج6/ص114/ح10268 — ح10273)، (ج6/ص460/ح11495)؛ والحاثر/الهيثمي في مسنده (الزوائد ج2/ص974/ح1079)؛ وغيرهم.

— وهو في «المعجم الصغير»، (ج1/ص152/ح232)، من طريق نادرة: [حدثنا إبراهيم بن محمد الغزالي البصري المعدل حدثنا خلاد بن أسلم المروزي حدثنا النضر بن شميل أنبأنا حماد بن سلمة عن عاصم بن بهدلة عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إني لأستغفر الله في اليوم وأتوب إليه في كل يوم مائة مرة»]، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن عاصم إلا حماد بن سلمة تفرد به النضر)، قلت: فكان ماذا، هاذان كلاهما ثقة مأمون، حجة إمام.

— وهو في «شرح معاني الآثار» من طريق نادرة أخرى: [حدثنا بن أبي داود قال حدثنا خطاب بن عثمان وحيوة بن شريح قالا حدثنا بقيّة بن الوليد عن الزبيدي عن الزهري عن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة أنه كان يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إني لأتوب في اليوم مائة مرة»، وقال أنس إنما قال: «سبعين مرة»]

* وأخرج ابن حبان في صحيحه (ج3/ص204/ح924) عن أنس بن مالك، رضي الله عنه: [أخبرنا الحسن بن سفيان قال حدثنا هريم بن عبد الأعلى قال حدثنا معتمر بن سليمان قال سمعت أبي يقول حدثنا قتادة عن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إني لأتوب في اليوم سبعين مرة)]. هذا إسناد صحيح على شرط مسلم؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص114/ح10266 — ح10267)؛ وأبو يعلى في مسنده ج5/ص311/ح2934، ح2989)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1254/ح3816) عن أبي موسى الأشعري، رضي الله عنه: [حدثنا علي بن محمد حدثنا وكيع عن مغيرة بن أبي الحر عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه عن جده قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم سبعين مرة)]، وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص410/ح19687)؛ قلت: هذا إسناد حسن بسبب المغيرة بن أبي الحر الكندي، فهو صدوق إلا أنه ربما وهم، ولكنه توبع كما هو عند الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص115/ح10274)، فالحديث صحيح.

* وجاء أيضاً في «السّنن الكبرى»، (ج6/ص118/ح10286)، للإمام النسائي عن حذيفة بن اليمان العبسي، رضي الله عنه: [أخبرنا عبد الحميد بن محمّد حدثنا مخلص حدثنا سفيان عن أبي إسحاق عن أبي المغيرة عن حذيفة قال أتيت النبي، صلى الله عليه وسلّم، فقلت: (أحرقني لساني)؛ وذكر من ذرابته على أهله؛ قال: (أين أنت من الاستغفار؟! إنّي لأستغفر الله في اليوم وأتوب إليه مائة مرّة)].

* وجاء أيضاً في «السّنن الكبرى»، للإمام النسائي، في موضع آخر، (ج6/ص117/ح10284): [أخبرنا قتيبة بن سعيد حدثنا أبو الأحوص عن أبي إسحاق عن أبي المغيرة قال: قال حذيفة شكوت إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلّم، ذرب لساني فقال: «أين أنت من الاستغفار؟! إنّي لأستغفر الله كلّ يوم مائة مرّة»]، وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص173/ح35078)، (ج6/ص56/ح29441)؛ ولعله عند غيرهم.

* وأخرج الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج6/ص31/ح9933) عن رجل من الأنصار، رضي الله عنهم بإسناد جيّد: [أخبرني إبراهيم بن يعقوب قال حدثني عبد الله بن الربيع (خراساني بالمصيصة) قال: حدثنا عبّاد بن العوّام عن حصين عن هلال بن يساف عن زاذان عن رجل من الأنصار نسي اسمه أنّه رأى النبي، صلى الله عليه وسلّم، صلى ركعتي الضّحي فلما جلس سمعته يقول: (رب اعفر لي وتب عليّ إنّك أنت التّواب الرّحيم)، حتّى بلغ مائة مرّة؛ وهو بنحوه في سنن الإمام النسائي الكبرى (ج6/ص31/ح9932). قلت: عبد الله بن الربيع الخراساني، هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمّد بن الربيع العائذي الكرمانى الخراساني، نزل بالمصيصة مرابطاً في سبيل الله، ثقة مأمون من العاشرة (كبار تبع الأتباع).

هذا نقلٌ تواتر: فنثبت بذلك قولنا بلا شبهة: أنّ «ذنوب» النبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، ليست هي ارتكاب ما هو «حرام» على «أمّته»، وإنّما هي كلّها من باب خلاف الأولى لأمّته: ترك مستحبّ شرعه الله مستحبّاً لأمّته (فلعله واجب في حقه هو فقط)، أو فعل مكروه مما كرهه الله لأمّته (فلعله حرام في حقه هو فقط). ومن المحال الممتنع شرعاً وعقلاً أن تكون ترك «واجب، أوجبه الله على أمّته»، أو فعل «حرام، حرّمه الله على أمّته»، من غير بيان يقيني قاطع للعدرا!

| فصل: هل يفعل النبي، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، ما نهى عنه ناسياً؟!

بقيت مسألة واحدة، وهي أنّه، عليه وعلى آله الصّلاة والسّلام، ربما نهى عن فعل (كَنهيه، مثلاً، عن استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط) ثم رُئي بعد ذلك يفعله (كبوله مستدبراً القبلة، مستقبلاً بيت المقدس) فقال أقوام من الأصوليين والفقهاء: لعله فعل ذلك ناسياً، ولم يكن متعمداً، لأنّه قطعاً من البشر، وليس هو بمعصوم من النسيان، فلا يُعتدّ بفعله، وإنّما الحُجة في قوله السابق.

قلت: هذا خطأ: بل الأولى أن يقال أن فعله (بيان) لكون النهي السابق إنما كان لكراهية الفعل، لا لتحريمه، أو هو (نسخ) للحُرمة إذا كان النهي السابق قد جاء مقروناً بما يجعلنا نقطع بأنه نهى للتحريم، وليس للكراهية فحسب.

هذا هو الحق لأمر، منها:

أولاً: أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان في الغاية من النباهة واتقاد الذهن وقوة الذاكرة، كما هو معلوم من ضرورة التاريخ، يقر به المؤمن والكافر. فمن كان هذا حاله فلا تجوز نسبة النسيان إليه في أي واقعة معينة إلا ببرهان. تماماً كما هو الحال مع ثقات الرواة: لا يجوز أن ينسب إليهم الخطأ والنسيان في رواية بعينها إلا ببرهان، أما الاحتجاج **بمجرد الإمكان العقلي** فغير جائز، وإلا اختلت موازين الرواية والشهادة والتاريخ.

ثانياً: أن الله، جلّ جلاله، قال: **{ سَنَقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى }**، (الأعلى؛ 87: 6: 7). قوله: **{ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ }**: تقدير الكلام إذا: سنقرئك فلا تنسى شيئاً من القرآن مطلقاً، إلا أن يشاء الله أن ينسبك شيئاً منه، فيكون هذا نسخاً ورفعاً لذلك اللفظ من القرآن بعينه، (وهو ضرورة نسخ لكل ما في ذلك اللفظ من أحكام أيضاً، إلا إذا جاء برهان بخلاف ذلك). ويشهد بصحة هذا التقدير قوله، جل وعز: **{ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ }**، (البقرة؛ 2: 106):

— فإن كان الكلام هنا فقط عن نص القرآن، كما هو المتبادر إلى الذهن من لفظة: **{ سَنَقْرُوكَ }** فيها ونعمت: فإن كان إن شاء الله نبيه نصّاً من نصوص القرآن العظيم، المنزّل بلفظه، المتعبّد بتلاوته، المعجز بنظمه ومعانيه، نسخاً لذلك النص مع كافة أحكامه، على علوّ مرتبة القرآن وقُدسيته، **فمن باب أولى:** يكون إنساؤه شيئاً من السنة، كنهيه عن استقبال القبلة أو استدبارها ببول أو غائط وبوله، بعد ذلك، مستدبراً القبلة، مستقبلاً بيت المقدس، نسخاً للنهي، وما شاكل.

— وإن كانت لفظة: **{ سَنَقْرُوكَ }** تعني (الدّرس والتعليم)، فتكون حينئذ شاملة لجميع الوحي، قرآناً وسنة، كما هو في مثل قوله، تعالى وتقدس: **{ ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ }**، (آل عمران؛ 3: 58)، حيث أثبتنا أن الذّكر الحكيم يشمل القرآن والسنة، ومع ذلك استخدمت لفظة **{ نَتْلُوهُ }**، تغليباً للقرآن، وتعظيماً لمكانته العالية، أو لأن المعنى اللغوي في الأصل هو: (التتابع شيئاً بعد شيء) و(الموالة لشيء بعد الشيء)؛ إن كان الأمر كذلك فالحجة واضحة بذاتها، ولا حاجة للبرهنة (من باب أولى).

ثالثاً: أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وإن كان بشراً ينسى كسائر البشر، إلا أنه نبيّ مرسل مكلف بالبلاغ، أما البيان فقد تكفّل الله، جلّ جلاله وسما مقامه، به إذ قال: **{ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ }**، وقال: **{ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }**، وقال: **{ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ }**

لِلْمُتَّقِينَ { فوجب ضرورة أن يُذَكِّر الله نبيّه بوحي مباشر (كما أخبره جبريل بوجود أنى في نعاله وهو يصلي فيها فخلعها، ولم يخبره قبل - وهو، جل جلاله، يعلم - ذلك ليسنّ هذا الحكم الجديد)، أو أن يلهم بعض صحابته بتذكيره (كما وقع عندما نسي فصلى الظهر اثنتين بدلاً من أربعة، فبين لهم الله بفعله وقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كيفية معالجة السهو في الصلاة - وعندما نسي آية في الصلاة الجهرية ذكره أحد أصحابه بعد الفراغ من الصلاة، فأرشده، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى الفتح على الإمام) أو أن ينبّه هو أصحابه إلى احتمال نسيانه قبل فعل معين أو حالة معينة ويرشدهم، سلفاً، إلى التصرف الصحيح (كما قال يوماً لأصحابه قبيل الصلاة: إذا نسيتم فليسبح الرجال ولتصفق النساء، أو كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام).

قلت: لو زعم زاعم أنّه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما ينسى أو ينسى ليسنّ لأمته لما كان بعيداً عن الصواب، وقد جاءت رواية بذلك، بلاغاً، في موطأ الإمام مالك، نصّها: (إني لأنسى أو أنسى لأسنّ لكم). هذه واحدة من بضع روايات في الموطأ - قيل أنها أربع - لم توجد موصولة قط، رغم البحث والتقصي الشديد؛ كما أنها ابتليت بالقراءة الخاطئة، حيث ظنها أكثر الناس: (إني لا أنسى)، وهو خطأ محض، يرده سياقها نفسه، وترده أخبار سجود السهو المتواترة المشهورة.

إفصل: محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، {يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ}

* قال، تبارك وتعالى، مجيباً موسى، صلى الله عليه وسلم، عندما اعتذر عن قومه، وطلب الصفح والمغفرة، بعد أن أخذتهم الرجفة: {وَكَتَبْنَا لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ إِنَّا هُنَا إِلَيْكَ؛ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ (156) الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوباً عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ، يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ، وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ، فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (157) قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَاْمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (158) }، (الأعراف: 7: 156 - 158). وهذه البشارة بالنبي الأمي، الذي يساوي موسى في الدرجة (أو يزيد)، والذي سيقومه الله لبني إسرائيل (وغيرهم) من بني إخوانهم (أي من نسل إسماعيل، أخي إسحاق، جد بني إسرائيل)، ما زالت محفوظة في سفر التثنية (18:18)، أحد أسفار التوراة، حفظتها العناية الإلهية من يد التحريف والعبث والتزوير التي طالت أكثر الكتب الأولى، وإليك ذلك النص، كما هو في الترجمة الرسمية المعتمدة بأحرفه:

* كما هي في (سفر التثنية): [الوعد بنبي بعد موسى:

(15) — سَيَقِيمُ الرَّبُّ فِيكُمْ نَبِيًّا مِثْلِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَهُ تَسْمَعُونَ،

(16) — فَقَدْ اسْتَجَابَ الرَّبُّ إِلَهُكُمْ مَا طَلَبْتُمْ مِنْهُ فِي حُورَيْبٍ فِي يَوْمِ الْاجْتِمَاعِ عِنْدَمَا قُلْتُمْ: لَا نَعُودُ نَسْمَعُ

صَوَّتَ الرَّبُّ إِلَهَنَا، وَلَا نَرَى النَّارَ الْعَظِيمَةَ أَيْضاً لئَلَّا نَمُوتَ.

(17) — فَقَالَ لِي الرَّبُّ: لَقَدْ أَصَابُوا فِي مَا تَكَلَّمُوا.

(18) — لِهَذَا أَقِيمُ لَهُمْ نَبِيًّا مِنْ بَيْنِ إِخْوَتِهِمْ مِثْلَكَ، وَأَضَعُ كَلَامِي فِي فَمِهِ، فَيُخَاطِبُهُمْ بِكُلِّ مَا أَمَرُهُ بِهِ.

(19) — فَيَكُونُ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَعْصِي كَلَامِي الَّذِي يَتَكَلَّمُ بِهِ بِاسْمِي، فَأَنَا أَحَاسِبُهُ.

(20) — وَأَمَّا النَّبِيُّ الَّذِي يَتَجَبَّرُ فَيَنْطِقُ بِاسْمِي بِمَا لَمْ أَمُرْهُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِهِ، أَوْ يَتَنَبَّأَ بِاسْمِ إِلَهَةٍ أُخْرَى، فَإِنَّهُ حَتْمًا يَمُوتُ.

(21) — وَإِنْ سَأَلْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ: كَيْفَ نُمَيِّزُ الْكَلَامَ الَّذِي لَمْ يَصْدُرْ عَنِ الرَّبِّ؟

(22) — فَإِنَّ كُلَّ مَا يَتَنَبَّأُ بِهِ النَّبِيُّ بِاسْمِ الرَّبِّ وَلَا يَتَحَقَّقُ يَكُونُ ادِّعَاءً مِنْهُ لَمْ يَنْطِقْ بِهِ الرَّبُّ، بَلْ بِطُغْيَانٍ تَكَلَّمَ بِهِ النَّبِيُّ فَلَا تَخَفْ مِنْهُ.

.....[، انتهى نص سفر التثنية بأحرفه.

لاحظ أن موسى، صلوات الله وسلامه عليه، كان يأمل أن يقيم الله لبني إسرائيل نبياً مثله من أنفسهم، أي من بني إسرائيل، فقال: [سَيَقِيمُ الرَّبُّ فِيكُمْ نَبِيًّا مِثْلِي مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، لَهُ تَسْمَعُونَ]، ولكن النص ينسب إلى الله جل جلاله القول: [لِهَذَا أَقِيمُ لَهُمْ نَبِيًّا مِنْ بَيْنِ إِخْوَتِهِمْ مِثْلَكَ]، من إخوانهم، وليس من أنفسهم!!

فلندع (سفر التثنية) وشأنه، ولنعد إلى الآيات المكرمات المحفوظات من هذا الوحي الخاتم العظيم، فنجد أن الله قد نص فيها صراحة على أنه، أي الرسول النبي الأمي، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله: {يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ}، هكذا بإطلاق: ينهى عن «المنكر»، أي عن جنس المنكر، أي عن كل فرد من أفراد المنكر. لذلك وجب أن ينكر، صلى الله عليه وعلى آله وبارك وسلم تسليماً، كل منكر يراه أو بلغه، بقول، أو إشارة واضحة تدل على الإنكار، لا تحتل الشك، أو فعل مبيّن، يدل على الإنكار، ولا يحتمل الشك. فإن أقر أمراً وجب ضرورة أنه ليس بمنكر، أي ليس بحرام. ثم يعرف هل هو: مكروه، أو مباح محض، أو مستحب مندوب، أو فريضة واجبة من بيان آخر زائد على مجرد الإقرار، ولكنه قطعاً ليس بحرام على أمته، ولا هو من الباطل. فعلمنا بذلك يقيناً أنه لا يسكت على باطل أو حرام، ولا يقر إلا حقاً، وإلا كان قول الله كاذباً، ووعده خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!

كما قال تقديست أسماؤه: {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ: بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ}، (المائدة: 5: 67). وقد ثبت أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، صرف الحراس، ولم يعد يُحْرَسَ بعد ذلك، ولم يكن له بواب، حتى لحق بالرفيق الأعلى، إذ عصمه الله أن يطاله أحد بسوء:

* كما جاء في «المستدرک علی الصحیحین»، (ج2/ص343/ح3221): [حدثنا عبد الصمد بن علي البزاز ببغداد أنبأ أحمد بن محمد بن عيسى القاضي حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا الحارث بن عبيد

حدثنا معبد الجريري عن عبد الله بن شقيق عن عائشة رضي الله تعالى عنها، قالت: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يحرس حتى نزلت هذه الآية: **{وَاللَّهُ يَعِصُكُمْ مِنَ النَّاسِ}**، فأخرج النبي، صلى الله عليه وسلم، رأسه من القبة فقال لهم: **[«أيها الناس انصرفوا فقد عصمني الله»]**، وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)، وقال الذهبي في التلخيص: (صحيح)؛ وهو كما قال، لا سيما بالشواهد والمتابعات، كما هو مفصّل في الملحق. وهو أيضاً في الترمذي (ج5/ص252/ح3046)، وحسنه الألباني؛ وفي «سنن البيهقي الكبرى»، (ج9/ص8/ح17508)؛ وفي دلائل النبوة للبيهقي (ج2/ص57/ح489)؛ وفي تفسير ابن أبي حاتم (ج5/ص34/ح6650)؛ وفي «الطبقات الكبرى»، (1/171)؛ وفي غيرها.

* وما جاء في تفسير الطبري — (ج10/ص469/ح12274) مرسلًا، بإسناد صحيح إلى منتهاه (أي إلى عبد الله بن شقيق): [حدثني يعقوب بن إبراهيم وابن وكيع قالا حدثنا ابن علية، عن الجريري، عن عبد الله بن شقيق، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان يعتقه ناسًا من أصحابه، فلما نزلت: **{والله يعصمك من الناس}**، خرج فقال: (يا أيها الناس، الحقوا بملاحقكم، فإن الله قد عصمني من الناس)]. قلت: هذا كلام عبد الله بن شقيق وروايته للواقعة، وليس هو ما رواه من لفظ عائشة، رضي الله عنها، وروايتها، كما يظهر من التأمل الدقيق في الألفاظ والسياق، وقد روى سعيد بن إياس الجريري هاتين الروايتين المستقلتين، فالتبس الأمر على بعض الأئمة، وظنوا ذلك اضطراباً في الإسناد، ولذلك استغرب الإمام الترمذي الحديث المرفوع المتصل فقال: (هذا حديث غريب وروى بعضهم هذا الحديث عن الجريري عن بن شقيق قال: كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يحرس ولم يذكروا فيه عن عائشة)، وليس كذلك: بل هذا خبر، وذاك خبر آخر. وهو بنحوه في تاريخ المدينة (1/301) مرسلًا، بإسناد صحيح إلى منتهاه: [حدثنا حبان بن هلال قال، حدثنا عبد الأعلى (بن عبد الأعلى) السامي قال، حدثنا سعيد الجريري،... إلخ]

* وما جاء في تفسير الطبري (ج10/ص468/ح12273) مرسلًا، بإسناد حسن صحيح إلى منتهاه (أي إلى سعيد بن جبير): [حدثنا هناد وابن وكيع قالا: حدثنا جرير، عن ثعلبة، عن جعفر، عن سعيد بن جبير قال: لما نزلت: **{يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس}**، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لا تحرسوني، إن ربي قد عصمني)].

* وما جاء في تاريخ المدينة (ج1/ص301) مرسلًا، بإسناد صحيح إلى منتهاه (أي إلى محمد بن كعب القرظي): [حدثنا عثمان بن عبد الوهاب قال: حدثنا مروان بن معاوية، عن عاصم بن محمد بن زيد، عن محمد بن كعب القرظي قال: أمر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالحرس، فنزلت: **{والله يعصمك من الناس}**، فترك الحرس]

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص257/ح11663) حديثاً آخر: [حدثنا يعقوب بن غيلان، حدثنا أبو كريب، حدثنا عبد الحميد الجماني، عن النضر أبي عمر، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يحرس، فكان يرسل معه عمه (أبو طالب) كل يوم رجلاً

مَنْ بَنِي هَاشِمٍ يَحْرُسُونَهُ، حَتَّى نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ {يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ}، إِلَى قَوْلِهِ: {وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ}، فَأَرَادَ عَمُّهُ أَنْ يُرْسِلَ مَعَهُ مَنْ يَحْرُسُهُ، فَقَالَ: يَا عَمُّ إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَصَمَنِي مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ؛ قلت: ذكر أبي طالب وهم من بعض الرواة (لعله من النضر أبي عمر، فهو ضعيف)، فالأرجح أنه العباس، إن كان للقصة أصل، أو سقطت على الراوية جملة (ثم كان يحرس أيضاً في المدينة حتى نزلت)، أو نحواً من ذلك، كما تشهد الرواية التالية:

* التي أخرجها الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص22/ح3510)، وفي معجمه الصغير (ج1/ص255/ح418): [حدثنا حمد بن محمد بن حمد أبو نصر الكاتب قال حدثنا كردوس بن محمد الواسطي قال حدثنا معلى بن عبد الرحمن عن فضيل بن مرزوق عن عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري قال كان العباس عمّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيمن يحرسه فلما نزلت هذه الآية يا أيها الرسول بلغ ما أنزل اليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس ترك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الحرس؛] وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن فضيل إلا المعلى ولا يروى عن أبي سعيد إلا بهذا الإسناد).

فإن كان محمّد رسول الله، ونحن نشهد أنه رسول الله حقاً وصدقاً، فأى شئ يجعله يسكت على فعل حرام، أو ترك واجب، فلا ينكر ويبين؛ وقد عصمه ربه، وحرسه من كافة الخلق، فلا يصل إليه أحد بأذى؟! وهل يمتنع أكثر الناس من الصدع بالحق إلا لخوفهم من الأذى؟! فازدنا بذلك علماً وإيماناً ويقيناً أنه لا يسكت على فعل حرام، أو ترك واجب.

ونسارع بالتنبيه أن ذلك إنما هو فقط في السكوت على (الأفعال)، أي الأفعال التكليفية الاختيارية، التي يجوز أن توصف بالجل والحُرمة؛ ولا علاقة لهذا بالسكوت على (الأقوال) التي يستحيل حساً وعقلاً أن توصف بالجل والحُرمة، وإنما توصف فقط بأنها حق وصدق، أو كذب وباطل؛ ففي مثل هذا لا يكون السكوت إقراراً، ولا يجوز أن يفهم على أنه تصديق أو تكذيب، كما سنبينه في موضعه بعد قليل.

| فصل: استقلال السنة بالتشريع:

على أن هناك العديد من الأحكام العينية إنما ثبتت بالسنة فقط لحظة تشريعها، ولكن القرآن العظيم أشار إليها في مناسبة أخرى، ونص على كونها من تشريع الله، أو على كونها ملزمة بنفس درجة إلزامية ما جاء نصاً في القرآن، أو نحو ذلك، فمن ذلك:

(1) استقبال القبلة الأولى (ونحن نعلم بالضرورة من التاريخ أنها كانت «بيت المقدس»، ولكن هذا لا يهم ها هنا) لم يرد في القرآن مطلقاً النص بتشريعها، وإنما كان ذلك بأمر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولكن كونها كانت قبلة ملزمة لا بد من استقبالها، وأن ذلك بجعل الله لها كذلك، جاء في معرض الكلام عن نسخها، وفرض استقبال المسجد الحرام بدلاً منها، حيث قال، تباركت أسماؤه: {وَكَذَلِكَ

جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِمَّنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ { (البقرة؛ 2: 143). والآية نص صريح على أن القبلة الأولى إنما كانت بـ(جعل من الله).

(2) توبيخ الله، جل جلاله، للمؤمنين على انصرافهم عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حال إلقائه خطبة الجمعة واقفاً، يدل دلالة قاطعة على أنهم لم يفعلوا مباحاً، لأن المباح لا توبيخ عليه، فلا بد أنهم ارتكبوا حراماً. مع أنه لم يرد في القرآن ذكر للجمعة مطلقاً قبل ذلك، فإيجابها أو استحبابها إنما كان ضرورة بالسنة، وليس بنص القرآن. نعم جاء القرآن بتأكيد وجوبها في نفس السياق من القرآن التي تضمنت التوبيخ، إلا أن الأمر الأول كان سابقاً، بالقطع، على نزول تلك القطعة من القرآن.

ومعلوم كذلك أن الأذان كان يستعمل للنداء للجمعة، وكذلك لغيرها من صلوات الجماعة، قبل نزول الآيات، وقد أشير إليه فيها على أنه الطريقة المستقرة المشروعة، فمتى نودي للجمعة، وجب السعي إليها وترك البيع: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا قُلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ وَاللَّهُ خَيْرُ الرَّازِقِينَ { (الجمعة؛ 62: 9 - 11).

(3) وبعد الكارثة التي أصابت المسلمين في معركة أحد، وانسحاب الجيش القرشي، ثم ندم أبي سفيان، زعيم قريش، على أنه انسحب قبل الإجهاز على المسلمين، وتفكيره بإعادة الكرة عليهم لاستئصالهم، بعد تلك الكارثة استنفر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المسلمين رغم مصابهم وجراحاتهم لمطاردة الجيش القرشي، وقطع المسلمون بالفعل مسافة لا بأس بها، فبلغت الأنباء لأبي سفيان، ودب في قلبه الرعب، وآثر العودة إلى مكة، وعاد المسلمون سالمين من غير قتال ولا جراحات جديدة. وقد أثنى الله على أولئك الذين استجابوا للنفير بالرغم من إصابتهم، فقال: {يَسْتَبِشِرُونَ بِنِعْمَةِ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ * الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ { (آل عمران؛ 3: 171 - 172)، فجعلهم مستجيبين لله والرسول، مع أن الاستنفار إنما كان بكلام من النبي، ولم ينزل به قرآن، ولا حرف واحد.

(4) وعندما تضجّر بعض المنافقين من كيفية توزيع النبي للزكاة، وتكلموا في النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ولمزوه وعابوه، أنزل الله فضيحتهم، فقال: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمُزَكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسَخَطُونَ * وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ { (التوبة؛ 9: 58 - 59)، وهذا نص صريح أن ما أعطاهم النبي، إن كان أعطاهم شيئاً، هو حقهم المشروع كما هو مراد الله، جل جلاله، وعطيته، لذلك قال: {مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ}، فعطيّة النبي إذاً هي عطية الله، مع أننا نعلم ضرورة أنه لم ينزل بها قبل ذلك قرآن، فهي إذاً بنيت على وحي غير القرآن.

(5) وقال جل جلاله: {وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ، فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَاكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ }، (التحریم؛ 66: 3)، وليس في القرآن، ولا حرف واحد، من ذلك الحديث الخاص الذي أعلم الله نبيه به. هذا برهان قاطع على أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد جاءه وحي من الله، غير القرآن، ولو في هذه الحالة الخاصة.

(6) وقال تباركت أسماؤه: {أَرَأَيْتَ الَّذِي يَنْهَى * عَبْدًا إِذَا صَلَّى * أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ عَلَى الْهُدَى }، (العلق؛ 96: 9 - 11)، في سورة مكية قديمة، آياتها الأولى هي أو ما نزل من القرآن، على القول الصحيح المشهور، وفيها البرهان القاطع على أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان يصلي، فأنكر عليه بعض رؤوس الكفر من قريش صلاته التي لم يعهدوها. فالصلاة كانت إذاً مشروعة، وجوباً أو استحباباً، كصلاتنا هذه اليوم، أو بصورة أولى منسوخة، قبل نزول هذه الآيات، وهي من أول ما نزل، وليس في الآيات قبلها ذكر الصلاة أصلاً، فوجب أن يكون ابتداء تشريع الصلاة، وهي عمود الدين، بالسنة، أي بوحي خارج القرآن، ثم تتابع القرآن، وتواترت السنة بعد ذلك بتأكيد وجوبها، وتعظيم شأنها، وتفصيل أحكامها، واستكمال شرائعها. ولعل تلك الصلاة التي نهى رأس الكفر أبو جهل عمرو بن هشام عنها كانت مستحبة، وذلك قبل فريضة الصلاة يوم المعراج!

(7) وقبيل وقعة بدر الكبرى أمر الله رسوله بالخروج، بالرغم من كراهية بعض المؤمنين الشديدة لذلك، وتخوفهم من مغبة مصادمة قريش، الدولة الأعظم آنذاك في جزيرة العرب، لا سيما بعد ورود أخبار بخروج الجيش القرشي، فامتن الله عليهم بالوعد بالظفر بالقافلة أو بالجيش القرشي. كل ذلك وحي خارج القرآن، وليس في القرآن منه حرف واحد، ثم أرّخه الله بعد نهاية المعركة في نص القرآن، حيث قال، تقدست أسماؤه: {كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ * يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا تَبَيَّنَ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ * وَإِذْ يَعِدُّكُمْ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّهَا لَكُمْ وَتَوَدُّونَ أَنَّ غَيْرَ ذَاتِ الشَّوْكَةِ تَكُونُ لَكُمْ وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَيَقْطَعَ دَابِرَ الْكَافِرِينَ }، (لأنفال؛ 8: 5 - 7).

(8) وأمر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أصحابه في مكة صراحة أن يكفوا أيديهم، وحرّم عليهم القتال، ثم نسخ ذلك بعد الهجرة، وأذن لهم بالقتال. وأرخ القرآن لذلك النهي المنسوخ بقوله تعالى: {الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ أَوْ أَشَدَّ خَشْيَةً وَقَالُوا: رَبَّنَا لِمَ كُتِبَ عَلَيْنَا الْقِتَالُ لَوْلَا أَخَّرْتَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ؛ قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ لِمَنِ اتَّقَىٰ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا }، (النساء؛ 4: 77).

فثبت من البراهين أنفة الذكر ثبوتاً قطعياً، من نصوص القرآن وحده، وبضرورات الحس والعقل، بدون اعتماد أي نص من السنة، إلا من بعض نصوص السنة التي أوردناها على وجه المتابعة والاستئناس، وليس على وجه البرهنة والاستدلال، أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، معصوم في التبليغ عن الله في أقواله وأفعاله وإقراراته: كل ذلك وحي معصوم من عند الله. أي أن (السنة النبوية)، وهي مجموع أقواله وأفعاله وإقراراته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وحي معصوم من عند الله، أو بلفظ أدق: أن

السنة النبوية إنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاءه من عند الله، وإن كانت ليست ألفاظها بعينها وحي من الله.

على أن القرآن نفسه قد نصّ، فوق ذلك، نصاً صريحاً قاطعاً على أن الله أنزل على محمد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أشياء أخرى غير القرآن، المنزل بلفظه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنظمه، كما سيأتي في الفصول التالية قريباً، إن شاء الله. وليس ثمة شيء يصلح أن يكون وحياً خارج نص القرآن إلا السنة النبوية الشريفة.

فثبت بكل ذلك ثبوتاً قطعياً، يكفر مُنكره، ويخرج من الإسلام بجحده، أن الوحي الذي أنزل على محمد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليس هو فقط نص القرآن المجيد، كما هو موجود في المصحف بين الدفتين، الذي هو كلام الله المنزل بلفظه وأحرفه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنظمه، بل هو شامل لسنته الشريفة، التي هي مجموع أقواله وأفعاله وأقاريره، بأبي هو وأمي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

والوحي، لا فرق بين قرآن وسنة، في درجة واحدة من الإلزامية والحجية، فقوله، تباركت أسماؤه: {ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم}، يعني تعاطي التجارة في مواسم الحج، أو قوله: {ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن ولد}، حجة قاطعة ملزمة إلى يوم القيامة الكبرى، تماماً كقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: [«لا وصية لوارث»] أو قوله في تحديد الحد الأعلى للوصية: [«الثلث، والثلث كثير»]، حجة قاطعة ملزمة أيضاً إلى يوم القيامة الكبرى، وذلك بغض النظر عن كون المثاليين الأوليين وحياً باللفظ، وقرآناً يتلى في الصلاة، من كلام الحي القيوم، واجب الوجود، خالق البشر، والأخرى من لفظ النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المحتاج الفاني، وهو بشر مخلوق.

نعم، وبدون أدنى شك أن فضل القرآن على كلام المخلوقين هو كفضل الله على خلقه: فهو المنجي من كل ضلالة، والمخرج من كل فتنه. هو كتاب الله العزيز الذي {لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ}: فيه نبأ ما كان قبلكم، وخبر ما بعدكم، وحكم ما بينكم؛ وهو الفصل ليس بالهزل؛ من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، والنور المبين، وهو الصراط المستقيم. هو الذي لا تزيغ به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق على كثرة الرد. لا تنقضي عبره، ولا تفنى عجائبه. هو الذي لم تنته الجن إذ سمعته حتى قالوا: {إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا}، من قال به صدق، ومن عمل به أُجِر، ومن حكم به عدل، ومن دعا إليه هُدي إلى صراط مستقيم. هو الشفاء النافع: عصمة لمن تمسك به، ونجاة لمن اتبعه، لا يزيغ فيستعتب، ولا يعوج فيقوم. من تلاه أُجِر

على تلاوته بكل حرف عشر حركات، أما إني لا أقول: ألف لام ميم حرف، ولكن ألف حرف، ولام حرف، وميم حرف.

فالفضل العظيم الذي يستحقه القرآن الحكيم، وقُدسيته الخاصة، وارتفاع مكانته على مرتبة السنّة من حيث كونه كلام الله المنزل بلفظه وأحرفه، المتعبد بتلاوته، المعجز بنظمه، كل ذلك، وهو حق قطعي يقيني، لا شك فيه:

— قضية مستقلة، تمام الاستقلال، عن كون الوحي، قرآناً وسنّة، مرتبة واحدة من حيث الحجية والإلزامية.

— وهاتان قضيتان مستقلتان عن جواز نسخ القرآن بالسنّة أو عدم جواز ذلك؛

— هذه قضايا مختلفة متباينة، لا يجوز خلط بعضها ببعض، وإلا حصل الخلل الجسيم، بل الضلال البعيد، الذي، أي الضلال البعيد، هو الكفر، عياداً بالله تبارك وتعالى!

فالقول بأن الوحي أو التنزيل هو القرآن فقط، وهو وحده وحي الله الملزم، وهو وحده الحجة فقط، وأن السنّة ليست وحياً (أو بلفظ أدق: ليست تعبيراً نبوياً معصوماً عن وحي ملزم من الله)، فليست هي حجة ملزمة: القول بهذا: تكذيب للقرآن يتناقض كل المناقضة مع ورود القرآن من عند الله، وهو من ثم من أقوال الكفر، يكفر قائله، ويخرج من الإسلام باعتقاده، إن كان صح له عقد الإسلام من قبل، إلا من تلفظ بشيء من ذلك تحت إكراه ملجئ، أو من عذر بجهل أو تأويل أو غير ذلك من موانع تكفير المعين المعروفة.

| فصل: البرهنة على أن (الحكمة) و(الذكر) تنزيل آخر، غير نص القرآن:

نصّ الله، تبارك وتعالى، على أنه أنزل على نبيّه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، (الحكمة)، فقال: **{وَلَوْلا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ وَمَا يُضِلُّوكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً }**، (النساء؛ 4 : 113). هذه ثلاثة أشياء: أنزل الله على نبيّه الكتاب، وفيه حكمة وعلم كثير، فتعلّم ذلك كله. والمقصود بالكتاب ها هنا: نص القرآن، في أقل تقدير. وأنزل عليه الحكمة، وهي شيء أوسع من مجرد نصوص القرآن، لأنها معان ومفاهيم صاغها النبي بأقواله وأفعاله وأقاريره، فتعلّمها كذلك. وعطف الحكمة على الكتاب هو من باب عطف الكل على الجزء، والعام على الخاص. ولا يجوز أن تكون الحكمة هي عين الكتاب لأن عطف الشيء على عين ذاته محال، لا يجوز عقلاً ولا حساً ولا لغةً. كما علّمه ربه فوق ذلك أشياء كثيرة لم يكن يعلمها: من أهمها الكتاب، ثم الحكمة، ثم أمور أخرى مثل لهجات بعض القبائل، ومنطق بعض الحيوانات كذلك البعير الذي اشتكى إليه صاحبه، وغير ذلك مما لا يعلمه إلا الله.

وهذه (الحكمة) المذكورة في الآية قطعاً وحي منزل، وإذ هي غير القرآن، فهي بالضرورة (السنّة النبوية

(الشريفة)، كما سلف تحريره، وكما تشهد به آية سورة الطلاق في بلاغة رائعة: {أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِن بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحًا يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا}، (الطلاق؛ 65: 10 - 11)، وسنفصل الكلام قريباً عن هذه الآية المباركة عند كلامنا عن الذكر، بإذن الله تعالى.

— وقال، جل جلاله: {ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَذْهُورًا}، (الاسراء؛ 17: 39). فهذا نص قاطع على أن الآداب والأحكام الشاملة المذكورة قبل هذه الآية بعض من الحكمة المنزلة، التي أوحاها الله إلى أبي القاسم، محمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فهي من الحكمة، وهي بوصفها من أي الكتاب، تدل دلالة قاطعة على أن بعض الكتاب من الحكمة. ولكن الكتاب كله حكيم، بضرورة الحس والعقل والشرع، قال، تباركت أسماؤه: {الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ}، (يونس؛ 10: 1)، وقال مقسماً مؤكداً: {يَس * وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ}، (يس؛ 36: 1 - 2)، وبين أنه عليّ حكيم محفوظ في (أم الكتاب): {وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ}، (الزخرف؛ 43: 4).

إذاً الكتاب كله من الحكمة المنزلة. ومحال عقلاً وشرعاً أن تكون الحكمة المنزلة على محمد هي فقط نص القرآن العظيم، كما أسلفنا، فالقرآن العظيم كله من الحكمة المنزلة على محمد، وهو بعض الحكمة المنزلة على محمد حقيقة، فليس هو كل الحكمة المنزلة على محمد، بل هناك أشياء أخرى من (الحكمة) المنزلة غير نص القرآن.

— وقال، جل جلاله، وسما مقامه: {وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَتَّعِتْدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنَ الْكِتَابِ وَالْحِكْمَةِ يَعِظُكُمْ بِهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ}، (البقرة؛ 2: 231). ونحن لم يتنزل علينا شيء مباشرة، وإنما جاء التنزيل إلى محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أولاً ثم أخذناه منه بعد ذلك. والنكته من ذكر التنزيل كأنه علينا مباشرة، هو أنه ملزم لنا كأنه نزل علينا مباشرة. وهو كله ملزم، شاف كاف: كتاباً وحكمة، قرآناً وسنة.

— وأمر الله أمّته المؤمنين بأن يقرن في بيوتهن، وأثقل عليهن الحجاب، ليتفرغن لدراسة وحفظ وفهم ما يتلى في بيوتهن من آيات الله، وكذلك لدراسة وفهم وحفظ الحكمة التي يتلقينها من النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، حيث قال، جل جلاله: {وَادْكُرْنَ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا}، (الأحزاب، 33: 34).

— وقد امتن الله على المؤمنين قائلًا: {لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ}، (آل عمران؛ 164: 3)، وقال أيضاً: {كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ

وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ { (البقرة: 2: 151)، وقال: {هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ { (الجمعة، 62: 2). وقد جاء هذا استجابة لدعوة إبراهيم وإسماعيل: {رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ { (البقرة: 2: 129).

فليس هو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مجرد آلة تسجيل، أو حامل بريد، يتلو آيات الله، ويا لها من مهمة عظيمة، ولكنه أيضاً يربّي ويهذب ويصفّي ويزكّي، وهو مع ذلك معلّم: يعلم أمّته الكتاب والحكمة. والمقصود بالكتاب هنا: القرآن العظيم، وربما كان المقصود (الكتابة) أي يمحو أميتهم، ويجعلهم أمة علوم ودراسات وأبحاث، بعد أن كانوا أميين جهلاء، وكل ذلك حق، وكله قد أنجزه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على أتم وجه.

— وليس محمد بدعاً من الرّسل في هذا، بل هذا هو شأن الأنبياء السابقين: آتاهم الله كتباً وحكمة: **{وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَضْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَضْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ { (آل عمران: 3: 81). وقد خصّ القرآن العظيم الوجيه المقرب، المسيح بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، بذكر مثل هذا عنه، في عدة مواضع فقال: **{وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ { (آل عمران: 3: 48)، وقال: {إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ ادْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدْتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَإِذْ عَلَّمْتُكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتُبْرِئُ الْأَكْمَةَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي وَإِذْ تُخْرِجُ الْمَوْتَىٰ بِإِذْنِي وَإِذْ كَفَفْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَنْكَ إِذْ جِئْتَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ { (المائدة: 5: 110). وكذلك آل إبراهيم: **{أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَىٰ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا { (النساء، 4: 54).******

فثبت يقيناً، بلا شبهة، أنّ هناك وحي منزل غير نص القرآن العظيم، هو (الحكمة)، وهو بعينه (السنة النبوية) الشريفة، بغير زيادة ولا نقصان. وأن (الحكمة) وحي ملزم، وحجة قاطعة، كالقرآن العظيم، سواءً بسواء.

الفصل: معنى لفظة (الذكر):

أما مادة (ذَكَرَ)، ومشتقاتها، فقد وردت في القرآن العظيم، في معان عدة، من أهمها: المعنى الأول: الكلام عن الشيء، والتحدّث عنه، والإشارة إليه، (وضد ذلك هو الإهمال والإعراض). والمصدر هو (ذَكَرَ). ومنه قولهم: (ذَكَرَكَ فلان بخير)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

— {وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا اذْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنْسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ}، (يوسف؛ 12: 42).

— {وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِذَا ذُكِّرْتُ بِهِ فِي الْقُرْآنِ وَحَدِّثْهُ وَلَوْ عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا}، (الاسراء؛ 17: 46).

— {قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ}، (يوسف؛ 12: 85).

— {قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ}، (الانبياء؛ 21: 60)

— {وَإِذْ ذُكِّرُوا فِي الْكِتَابِ مَرِّمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا}، (مريم؛ 19: 16)

— {قَالَ فَإِنِ اتَّبَعْتَنِي فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا}، (الكهف؛ 18: 70)

— {وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ ذِي الْقُرْنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُو عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا}، (الكهف؛ 18: 83)

— {وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُوا لَوْلَا نُزِّلَتْ سُورَةٌ فَإِذَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ مُحْكَمَةٌ وَذُكِرَ فِيهَا الْقِتَالُ رَأَيْتَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ فَأُولَئِكَ لَهُمْ}، (محمد؛ 47: 20)

ومن هذا النوع الأول: (ذكر الله) خاصة، بمعنى: ترديد اسمه والثناء عليه (بالتسبيح والتكبير والتهليل والدعاء، وشتى أصناف الذكر). والمصدر هو (ذكر)، وهذا كثير جداً في القرآن:

— {فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ}، (البقرة؛ 2: 152).

— {قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمْزًا وَإِذْ ذُكِّرُوا رَبِّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحَ بِالْعِشِيِّ وَإِذَا بَكَرَ}، (آل عمران؛ 3: 41)؛

— {الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ؛ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَهَدَمْتُ صَوَامِعَ وَبِيْعَ وَصَلَوَاتٍ وَمَسَاجِدٍ يُذْكَرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا؛ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ}، (الحج؛ 22: 40)؛

— {وَإِذْ ذُكِّرُوا اللَّهُ فِي أَيَّامٍ مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ لِمَنِ اتَّقَى وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ}، (البقرة؛ 2: 203)؛

— {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلَّبِينَ تَعْلَمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَادْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ}، (المائدة؛ 5: 4)؛

— {فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ}، (ص؛ 38: 32)؛

— {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا}، (الأحزاب؛ 33: 35).

— {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ}، (الجمعة؛ 62: 9).

المعنى الثاني: ضد النسيان، وهو حضور الشيء في الذهن. والمصدر هو (ذكر)، أو (الذكرى)، أو

(تَذَكَّرْ)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

- {قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا}، (الكهف؛ 18: 63)؛
- {فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأَفَوضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ}، (غافر؛ 40: 44)؛
- {أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنْسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا}، (مريم؛ 19: 67)؛
- {وَجِيءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ يَتَذَكَّرُ الْإِنْسَانُ وَأَنَّى لَهُ الذُّكْرَى}، (الفجر؛ 89: 23)؛

المعنى الثالث: الحفظ والدراسة لاستحضار الشيء في الذهن وفهمه مستقبلاً، (و ضد ذلك هو الإهمال، وعدم الدرس)، ومنه لفظة (المذاكرة، بمعنى مراجعة الدرس لتثبيت فهمه وحفظه، عادة من قبل شخصين أو أكثر، لأنها بصيغة المفاعلة) وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

- {وَأَذْكُرَنَّ مَا يُتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا}، (الأحزاب؛ 33: 34)، أي ادرسن وافهمن واحفظن ما يُتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة، أي من القرآن والسنة، (لتبليغه بعد ذلك إلى الأمة، وتعليمهم إياه).
- {وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ، وَادْكُرُوا مَا فِيهِ، لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}، (البقرة؛ 2: 63)، وكذلك: {وَإِذْ نَتَقْنَا الْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُ ظُلَّةٌ وَظَنُّوا أَنَّهُ وَاقِعٌ بِهِمْ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ، وَادْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}، (الأعراف؛ 7: 171)، يعني: ادرسوا وافهموا واحفظوا ما آتيناكم.
- {وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ}، (القمر؛ 54: 17، 22، 32، 40). أي: ولقد يسرنا القرآن للدراسة والفهم والحفظ، فهل من دارس؟!

المعنى الرابع: السّمة الطيبة والشهرة الحسنة، (لأن المشهور يتردد اسمه على ألسنة الناس، ويكون أقرب من غيره إلى أذهانهم). والمصدر هو (ذَكَرَ)، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره:

- {وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ}، (الشرح؛ 94: 4)
- {وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ}، (الزخرف؛ 43: 44)، عند من فسرها بأن هذا الدين رفعة وشهرة حميدة لك ولقومك، بعد أن كانوا خاملين لا تعرفهم الأمم الأخرى، ولا تبالي بهم؛
- {ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ}، (ص؛ 38: 1)، عند من فسرها بالقرآن ذي الشهرة، والمكانة الرفيعة: أي أقسم وأؤكد بالقرآن ذي المكانة الرفيعة والشهرة الحميدة، وهذا هو أرجح تفاسيرها، خلافاً لمن قال: أقسم وأؤكد بالقرآن ذي العلوم والمعارف التي تستحق أن تحفظ وتدرس وتفهم، وإن كان هذا التفسير محتملاً أيضاً.

المعنى الخامس: الذكر المنزل، وهو نوع من الوحي نزل من عند الله وهو بلفظة (ذَكَرَ) بعينها، لأنه يستحق أن (يذكر) أي أن: يحفظ ويدرس، وأن يستحضر دوماً في الأذهان. ولأنه يُذَكِّرُ الناس بعلاقتهم

بالله، وبالقصد من وجودهم، والآخرة وبما ينتظرهم فيها من حساب ثم ثواب وعقاب، ولأنه يمتلئ بذكر الله والثناء عليه. والمصدر هو (ذُكِرَ). وهذا المعنى هو الذي يهمننا ها هنا، وذلك في مثل قوله تعالى ذكره: **{وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ} * بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}**، (النحل؛ 16: 44)، وكذلك: **{وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ إِلَّا رَجُلًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}**، (الانبياء؛ 21: 7). أي: فسألوا العلماء المطلعين على (الوحي المنزل)، كما هو موجود، مثلاً، في الكتب السابقة. ومن المحال الممتنع أن يكون المقصود (أهل القرآن)، لأنهم أصلاً يطعنون في نبوة محمد، صلى الله عليه وسلم، لكونه بشراً، فأمرنا بسؤال أهل الكتب الأولى عن الأنبياء السابقين: هل كانوا من الملائكة، أم كانوا بشراً؟! أما الفقرة الثانية، من الآية الثانية، وهي: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}**، فلها نقاش مستفيض في فصل خاص مع قوله، جل جلاله: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}**، (الحجر، 15: 9)؛

— **{قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا}**، (الفرقان؛ 25: 18). أي: حتى نسوا (الوحي المنزل) وأهملوه وأعرضوا عنه. و(الوحي المنزل) هنا هو كل ما أنزله الله على مر العصور، كما يوجبه السياق، وليس فقط ما أنزل على محمد، ومن باب أولى ليس هو فقط (نص القرآن)؛

— **{لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا}**، (الفرقان؛ 25: 29). وهذه كسابقتها تعني (الوحي المنزل) على الرسول، الذي لم يتبعه هذا الضال الهالك عندما ناح على نفسه، وعرض على يده. وهذا حال كل ظالم لم يتخذ مع (الرسول) سبيلاً، وليس هو فقط حال من لم يتخذ مع (الرسول محمد) سبيلاً.

— **{إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ الْغَيْبَ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ}**، (يس؛ 36: 11)، وهذه كذلك كسابقتها تعني من اتبع (الوحي المنزل)، إلا أنها مخصوصة بمحمد، صلى الله عليه وسلم، كما هو بين من السياق؛

— **{وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزُّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ}**، (الانبياء، 21: 105). فهذا (الذِّكْرُ) شئ سابق على الزبور، وأكثر المفسرين على أنه (اللوحة المحفوظ)، الذي هو كناية عن علم الله أو قضائه السابق. فيكون تقدير الكلام حينئذ: لقد سبق في علمنا وتقديرنا: **{أَنَّ الْأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ}**، وذلك قبل أن نكتب ذلك في الزبور (وهو اسم جنس للكتب المنزلة عامة، أو كتاب داود، سلام الله، عليه خاصة). وقال بعض المفسرين أن (الذِّكْرُ) إنما قصد بها التوراة. ومهما يكن الأمر فإن (الذِّكْرَ) هنا قطعاً شئ آخر غير (نص القرآن).

— **{وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَهُ مُنْكَرُونَ}**، (الانبياء؛ 21: 50). يحتمل أن يكون المقصود: (وهذا القرآن ذكر مبارك)، كما يتبادر إلى الذهن، لأن القرآن ذكر مبارك، ولا جدال. ويحتمل أن يكون: (وهذا الوحي ذكر مبارك)، أو (هذه الرسالة ذكر مبارك)، لأن الوحي ذكر مبارك، ولا ريب، وهذا هو الأولى

بالصواب لأنه جاء تعقيباً على إتيان موسى وهارون (الفرقان، وضياء، وذكراً للمتقين) فناسب الذكر أن يكون مجمل الوحي الذي أنزل على محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وكل ذلك حق، لا شك فيه؛ — **{ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ، وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ}**، (آل عمران؛ 3: 58). وتقدير الكلام هنا هو، على الأرجح: (تلك الآيات السابقة التي تحكي خبر اصطفاء آل عمران، ومولد يحيى بن زكريا، صلوات الله وسلامه عليهما، ومجمل قصة عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، هي بعض ما نتلوه عليك من الآيات، وبعض ما نتلوه عليك من الذكر الحكيم)، فيكون عطف (الآيات) المتلوة على (الذكر الحكيم) من باب عطف البعض على الكل، وعطف الخاص على العام تعظيماً لتلك الآيات المخصوصة، ورفعاً لقدرها، ولأسباب بلاغية وبيانية أخرى لا تخفى، بدلاً من أن يقول فقط: **{ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ}**. فيكون الذكر الحكيم من أسماء القرآن، بقرينة لفظة (نتلوه)، ويكون الكلام هنا فقط عن القرآن. ومع ذلك فلا يترتب على هذا مطلقاً أن الذكر هو القرآن فقط.

ولكن يحتمل أن يكون التقدير: (بعض ما نتلوه عليك من الآيات، وهو بعض ما أوحينا إليك من الذكر الحكيم)، فيكون الذكر الحكيم هو مجمل الوحي، متلواً أو غير متلو. وذلك بقرينة استخدام القرآن للفظ (الذكر) للتعبير عن الوحي عموماً، وبقرينة أن نزول الآيات كان بعد مناظرة نصارى نجران، ودعوة لهم إلى المباهلة. ومعلوم ضرورة أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، جادلهم جدالاً طويلاً أكثره من كلامه وألفاظه، ولم يكتف بأَن يقرأ عليهم بعض آي القرآن.

فحتى هذه الآية ليست قطعية في كون الذكر الحكيم هو القرآن فقط، وإن كان هذا راجحاً. ولا شك أن القرآن ذكر، ولا شك أنه حكيم، وأنه يستحق أن يسمى بـ(الذِّكْرِ الْحَكِيمِ)، قطعاً ولا جدال، ولكن السؤال هو: هل الذكر الحكيم هو القرآن حصراً بحيث لا يجوز أن يسمى غيره هكذا: (الذِّكْرِ الْحَكِيمِ)؟! — **{إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ}**، (فصلت؛ 41: 41). و(الذِّكْرِ) ها هنا إما أن يكون من أسماء القرآن، الذي هو أيضاً (كتاب عزيز). ولكن قد يكون (الذِّكْرِ) اسماً لكل (الوحي المنزل)، وهذا الوحي المنزل أيضاً كله حق محفوظ، فهو إذاً (كتاب عزيز) لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو تنزيل من حكيم حميد. وليس هذا الكتاب بالضرورة هو (القرآن)، ولا هو بالضرورة مكتوب في قراطيس أو صحف أرضية، كما قد يتوهم البعض؛

— **{أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَلِتَتَّقُوا وَلَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ}**، (الأعراف؛ 7: 63). وكذلك: **{أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَلَى رَجُلٍ مِنْكُمْ لِيُنذِرَكُمْ وَأَذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَسْطَةً فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}**، (الأعراف؛ 7: 69). ولا يشك عاقل أن شبه الجملة: (ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ) تعني (وحي من ربكم) أو (رسالة من ربكم)، ولا علاقة لها بنص القرآن أصلاً، لأن الكلام هنا عن قوم نوح وقوم هود.

أما قوله: **{مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ}**، (الأنبياء؛ 21: 2)، وكذلك: **{وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٍ إِلَّا كَانُوا عَنْهُ مُعْرِضِينَ}**، (الشعراء، 26: 5) فهي بالضرورة موجهة إلى كفار قريش، وليس إلى الأمم السابقة، تستنكر عليهم إعراضهم عن كل وحي جديد، أو بلاغ

جديد. وهذا البلاغ أو الوحي قد يكون قطعة من القرآن، وقد يكون غير ذلك، وكل ذلك (ذِكْرٌ مِنَ الرَّحْمَنِ مُحَدَّثٌ). مثال ذلك: سؤاله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعد أن اعتلى الصفا، ونادى بطون قريش بطناً، بطناً: «أكنتم مصدّقي إن أخبرتكم أن جيشاً وراء هذا الجبل؟!»، أو كما قال، ثم تحذيرهم من عذاب شديد، فقال بعضهم: (تباً لك سائر اليوم: ألهذا دعوتنا؟!)، وأعرضوا وكفروا. والسيرة طافحة بمثل هذا؛

— وكذلك قوله، تباركت أسماؤه: {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ}، (ص: 38: 87)، يحتمل أن تكون الإشارة بـ(هذا) إلى القرآن، كما يحتمل أن تكون إلى الوحي والرسالة جملة، وهذا أولى بالسياق. وأيضاً: {وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَارِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ * وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ}، (القلم، 68: 51 — 52)، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن فقط يتلو القرآن، كأنه شريط مسجل، ولم يكن القوم يتهمونه بالجنون فقط إذا تلى القرآن. ومثلها: {إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ}، (التكوير، 81: 27)، وإن كان الأرجح هنا أن الإشارة إلى القرآن فقط، لأن السياق يؤكد أنه: {قول رسول كريم * ذي قوة عند ذي العرش مكين}، ويؤكد: {وما هو بقول شيطان رجيم}. ولا شك أن القرآن ذكر للعالمين، كما أنه لا شك أن القرآن ليس هو وحده (الذكر) أو (ذكر للعالمين).

— أما قوله، تقدّست صفاته: {وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ}، (الحجر: 15: 6)، وكذلك: {أَنْزَلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَمَّا يَدُوقُوا عَذَابٍ}، (ص: 38: 8)، ومثلها: {الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ مِنْ بَيْنِنَا بَلْ هُوَ كَذَّابٌ أَشِرٌّ}، (القمر: 54: 25)، فيحتمل أن يكون المراد هو القرآن فقط، كما يتبادر إلى الذهن، ويحتمل أن يكون المقصود الرسالة كلها والوحي كله، وهذا هو الأولى هنا والأصح، لأنهم لم يكذبوا فقط كون القرآن من عند الله، وصدقوا النبي، عليه الصلاة والسلام في كل ما سواه، بل هم قد كذبوا بنبوته جملة.

— أما قوله، جل وعز: {وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ، إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ}، (يس: 36: 69)، فيحتاج إلى تأمل ونظر، فالظاهر أن تقدير الكلام هو: (إن هو إلا ذكر، وإن هو إلا قرآن مبين). أي: أن القرآن الذي ظننتم أنه من جنس الشعر، ليس كذلك لأن محمّداً ليس بشاعر، ولا ينبغي أن يكون شاعراً، ولم يعلمه ربه الشعر أصلاً، بل هو ذكر أي وحي في محتواه، وقرآن بليغ مبين في صياغته. فالكلام هنا عن القرآن: عن جوهر معانيه، وعن صياغته. ويحتمل أن يكون عطف القرآن المبين على الذكر من باب عطف الخاص على العام بمعنى: أن محمّداً ليس بشاعر، ولم يأت بشعر، وإنما جاء بوحي من عند الله، وبعض هذا الوحي الذي جاء به هو هذا (القرآن المبين)، الذي هو وحي متلو معجز، منزل بلفظه وأحرفه، قد يلتبس على بعض الناس فيظنونه نظماً شعرياً، ويظن قائله شاعراً؛

— أما قوله تعالى: {أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ عَذَاباً شَدِيداً فَاتَّقُوا اللَّهَ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ الَّذِينَ آمَنُوا قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مُبَيِّنَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ وَيَعْمَلْ صَالِحاً يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَداً قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا}، (الطلاق: 65: 10 - 11)، فهو أوضح أي القرآن دلالة على أن الذكر المنزل ليس هو القرآن فقط،

بل هو أوسع منه: هو، هذا الرسول الذي يتلو آيات الله مبيناً. ولكننا نعلم بضرورة الحس والعقل أن الرسول مخلوق نشأ في الأرض، ولم ينزل بذاته ولحمه ودمه من السماء، فوجب، بالضرورة، أن يكون المنزل غير ذات الرسول، أي غير صورة اللحم والدم، وإنما ذكرت (ذات الرسول) لأغراض بلاغية، منها: أن الوحي ليس هو الآيات المتلوّة فقط، فكأنه كله منزل بشحمه، ولحمه، وعظمه، ودمه، وأقواله وأفعاله، وأقاريره... إلخ. فوجب البحث عن ذلك، أي تحرير أي شيء من (الرسول) يستحق أن يكون منزلاً. وقد أسلفنا تفصيل ذلك ببراهين من القرآن نفسه بأنه أقوال الرسول، وأفعاله، وتقريراته، على النحو الذي فصلناه آنفاً.

فثبت مما سلف ثبوتاً قطعياً لا شك فيه أن لفظة (الذكر) أو (الذكر المنزل) أو (ذكر من عند الله) تعني الوحي عموماً، وليست هي مرادفة للقرآن العظيم، ولا هي فقط من أسماء القرآن المجيد، وإن كان (الذكر) و(الذكر الحكيم)، بلا شك، من أسماء القرآن، وصفاته.

وسقطت بذلك شبهة القرآنيين بأن الذكر المنزل، وهو أيضاً الذكر المحفوظ، إنما هو القرآن فقط، وأن السنة ليست منزلة، وليست هي من ثم حجة ملزمة كالقرآن سواءً بسواء، وظهر تحكمهم بالباطل، وتناقضهم، وأنهم في الحقيقة مكذبون للقرآن، مستخفّين به، وهم الذين يدعون الإيمان به وتعظيمه. والحق أنهم أهل مزاج وهوى، وبعضهم أهل نفاق وزندقة: يجادلون بالكتاب لنقض الكتاب، وهدم الإسلام: فله الأمر من قبل ومن بعد.

| فصل: شهادة السنة على نفسها بالحجية

ولما كنّا قد أثبتنا بالفعل فيما سلف أن السنة النبوية، وحي معصوم، أو بلفظ أدق: أن السنة النبوية ليست هي بعينها وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاء من الله. كما أثبتنا أنها، أي السنة النبوية، في نفس مرتبة الحجية كالقرآن، سواءً بسواء، وذلك بضرورات الحس والعقل، وبراهين القرآن، فقط من غير استخدام لنصوص السنة نفسها، حتى لا نقع في الدور والمصادرة على المطلوب (وما أوردنا من نصوص السنة إنما هو من باب الشواهد والاستئناس، وليس من باب الإثبات والبرهنة ... وحقاً على القارئ أن لا يسلم بذلك، بل عليه المراجعة المدققة بنفسه).

وإذ قد تمّت البرهنة فعلاً على أن السنة وحي معصوم، فلم تعد نصوصها مجرد شواهد ومتابعات تصلح للاستئناس فقط، بل قد أصبحت السنة بذاتها برهاناً، وأصبح الاحتجاج بها جائزاً، بما في ذلك الاحتجاج بها لنفسها وعلى نفسها، لأنها إن كانت وحيّاً معصوماً لم يجز أن تكون متناقضة، بل لا بد أن تكون متّسقة خالية من التناقض عموماً، ومتّسقة مؤكدة لكونها وحيّاً ملزماً معصوماً، في المقام الأول، وعلى وجه الخصوص (وذلك طبعاً بشرط ثبوت صحة نسبتها إلى النبي، عليه وعلى آله أفضل الصلاة وأتمّ التسليم، ثبوتاً قطعياً يقينياً يتجاوز كل شك ممكن، أو ثبوتاً ظنياً، بغلبة ظن راجح يتجاوز كل شك معقول)، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص406/ح3417) عن عقبة بن عامر الجهني، رضي الله عنه: [أخبرني أبو بكر إسماعيل بن محمّد الفقيه بالري حدثنا أبو حاتم الرازي حدثني أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي حدثني عبد الله بن وهب حدثنا مالك بن خیر الزياتي عن أبي قبيل عن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (سيهلك من أمتي أهل الكتاب وأهل اللبنة!)؛ قال عقبة: (ما أهل الكتاب يا رسول الله؟!؛ قال: (قوم يتعلّمون كتاب الله يجادلون به الذين آمنوا!)؛ قال: فقلت: (ما أهل اللبنة يا رسول الله؟!؛ قال: (قوم يتبعون الشهوات ويضيعون الصلوات!)]؛ ثم قال الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ قلت: وهو كما قال، كما سنفضّله في الملحق؛ وجاء مزيد بيان لـ(أهل اللبنة): (أناس يحبون اللبنة: فيخرجون من الجماعات ويتركون الجماعات)، كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص146/ح17356)؛ أو: (يحبّون اللبنة فيدعون الجماعات والجُمع ويبدون)، كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص155/ح17451)، والإمام أبو يعلى في مسنده (ج3/ص286/ح1746)؛ وتجده بنحو ما سلف من الألفاظ عند الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص296/ح815 - 817)؛ والإمام البخاري في خلق أفعال العباد (ج1/ص118)؛ وربما غيرهم.

فهذا الحديث، وهو صحيح ثابت، يدل على هلاك من تأوّل القرآن على غير تأويله، وجادل به المؤمنين. وتأوّل القرآن على وجهه إنما يعرف من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم فقط، مبلغاً ذلك البلاغ المعصوم عن الله، الذي تكفّل هو، جل وعز، ببيانه البيان الشافي اليقيني الملزم، لا غير، أليس هو، تباركت أسماؤه، الذي وعد، ووعد الحق: **{فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه}**، (القيامة: 75: 18 — 19)، و **{ومن أوفى بعهده من الله؟!}**، (التوبة: 9: 111)؟!؛

* وأخرج الترمذي في سننه (ج5/ص199/ح2950) عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا محمود بن غيلان حدثنا بشر بن السري حدثنا سفيان عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبیر عن بن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار)]، وقال أبو عيسى: (هذا حديث حسن صحيح)؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص233/ح2069)، (ج1/ص269/ح2429)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج5/ص31/ح8084)، و(ج5/ص31/ح8085)؛ وأبو يعلى، والشهاب القضاعي، وغيرهم. والعلم اليقيني بالقرآن إنما يكون من طريق النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا غير، كما أسلفنا.

* وأخرج الإمام النسائي في سننه (ج3/ص188/ح1578) بإسناد صحيح: أخبرنا عتبة بن عبد الله قال: أنبأنا بن المبارك عن سفيان عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله قال: [كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول في خطبته: يحمد الله ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلله فلا هادي له. إن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد،

وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار!»، ثم يقول: «بعثت أنا والساعة كهاتين»، وكان إذا ذكر الساعة احمرت وجنتاه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه نذير جيش يقول: صَبَّحكم مَسَّام، ثم قال: «من ترك مالا فله، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فإلي أو علي وأنا أولى بالمؤمنين»، وأخرج مثله الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص311/ح14373)، و(ج3/ص319/ح14471)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج1/ص550/ح1786)، و(ج3/ص450/ح5892)؛ وابن خزيمة في صحيحه (ج3/ص144/ح1785)؛ وغيرهم. وجاء مثله من كلام عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد.

* وعن طلحة بن نضيلة، رضي الله عنه، قال: قيل لرسول الله في عام سنة: (سَعَّرَ لَنَا، يَا رَسُولَ اللَّهِ!)، فقال: «لَا يَسْأَلُنِي اللَّهُ عَنْ سَنَةٍ أَحَدَتْهَا فَيَكُم، لَمْ يَأْمُرَنِي بِهَا؛ وَلَكِنْ اسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ!». وهذا حديث صحيح، كما هو مبهرن عليه في الملحق، مؤكداً لما أسلفناه من كونه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يأمر بشيء، ولا ينهي عن شيء من عند نفسه، وإنما يبلغ فقط عن ربه، جل وعز، في كل صغيرة وكبيرة. والحديث رواه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»، والبيهقي في «المدخل»، والطبراني من طرق، والنصر المقدسي في كتاب «الحُجَّة»، وابن قانع، وابن السكن، وغيرهم.

* وعن عائشة قالت: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «سِتَّةٌ لَعْنَتْهُمْ، لَعْنَهُمُ اللَّهُ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٍ: الْمَكْذِبُ بِقَدْرِ اللَّهِ؛ وَالزَّائِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ؛ وَالْمُتَسَلِّطُ بِالْجَبْرُوتِ يَذِلُّ مِنْ أَعَزِّ اللَّهِ، وَيَعِزُّ مِنْ أَذَلِّ اللَّهِ؛ وَالْمُسْتَحِلُّ لِحُرْمِ اللَّهِ؛ وَالْمُسْتَحِلُّ مِنْ عَتَرَتِي مَا حَرَّمَ اللَّهُ؛ وَالتَّارِكُ لِسُنَّتِي»، حديث صحيح، أخرجه الحاكم، (ج1/ص91/ح102)، وقال: (هذا حديث صحيح، ولا أعرف له علة، ولم يخرجاه)، واضطرب فيه الذهبي فوافق الحاكم على تصحيحه في موضع، وسكت في موضع، واعترض في موضع ثالث، ثم أخرجه في «الكبائر»، بعد أن استكمل طلبه للعلم، ونضجت شخصيته العلمية، رحمه الله، وقال: (إسناده صحيح)، وهو الحق كما سنبينه في الملحق! وجاء من طرق حسان عن الأئمة زين العابدين علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، رضوان الله وسلامه عليهم، وأخرجه الحاكم في مواضع أخرى من مستدركه (ج2/ص572/ح3940)، و(ج2/ص572/ح3941)، و(ج4/ص101/ح7011)؛ والترمذي في سننه (ج4/ص457/ح2154)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج13/ص61/ح5749)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص127/ح2883)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج2/ص186/ح1667)؛ وغيرهم. وله متابعة عند الطبراني في معجمه الكبير (ج17/ص43/ح89)، عن عمرو بن شعواء اليافعي، رضي الله عنه، ولكنه زاد سابعاً: «والمستأثر بالفيء».

والحديث حجة قاطعة على أن ترك السنة من أكبر الكبائر الموبقة الشنيعة: في مرتبة واحدة مع الزيادة في كتاب الله، واستحلال محرمات الله، وكل ذلك كفر وشرك بالله، على طرف نقيض من الإسلام، والإيمان،

والتوحيد.

* وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يكتب عن رسول الله، في مجالسه، مباشرة، فانتهره رجال من قريش فقالوا: (تكتب عن رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإنما هو بشر يغضب كما يغضب البشر؟! قال عبد الله: فأتيت رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقلت: (إن قريشاً تقول كذا وكذا!) فأومأ إلى شفّتيه الشريفتين فقال: «والذي نفسي بيده! ما يخرج مما بينهما إلا الحق! فاكتب!». هذا حديث صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص186/ح357)، وصححه، ووافقه الذهبي، وهذا لفظه من طريق عبد الواحد بن قيس عن عبد الله بن عمرو. وأخرج نحوه من طريق ثانية، هي طريق يوسف بن ماهك عنه بإسناد صحيح كذلك، وهي نفس الطريق الصحيحة الثانية التي أخرجها أحمد في مسنده؛ وهناك طرق أخرى صحاح وحسان عن غير هذين التابعين الثقتين: فهذا نقل تواتر عن عبد الله بن عمرو بن العاص. فالنبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إذاً معصوم من أن يقول إلا الحق في حالتي الغضب والرضا، على حد سواء. وهو كذلك في حالتي الجد والمداعبة، على حد سواء، كما سيأتي فوراً:

* عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «إني لا أقول إلا حقاً»، قال بعض أصحابه: (فإنك تداعبنا، يا رسول الله؟! فقال: «إني لا أقول إلا حقاً». هذا حديث صحيح، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص340/ح8462)، و(ج2/ص360/ح8708)؛ وأخرجه البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص102/ح265)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص248/ح20962 - 20963)؛ والترمذي في سننه (ج4/ص357/ح1990)، وقال: (هذا حديث حسن صحيح)؛ وغيرهم. وقد أثبتنا صحته في الملحق.

* وأخرج أبو داود في سننه (ج3/ص170/ح3050)، عن العرياض بن سارية السلمي، رضي الله عنه، بإسناد جيد قوي، تقوم به الحجة بذاته، صححه الإمام الحجة علي بن حزم الأندلسي، وحسنه الألباني، وهو صحيح يقيناً، ولا شك، بشواهده ومتابعاته، كما سيأتي. قال العرياض بن سارية السلمي، رضي الله عنه: [نزلنا مع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، خيبر، ومعه من معه من أصحابه، وكان صاحب خيبر رجلاً مارداً منكراً، فأقبل إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: (يا محمد! ألكم أن تذبحوا حُمُرنا، وتأكلوا ثمرنا، وتضربوا نساءنا؟!)]، فغضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وقال: «يا ابن عوف! اركب فرسك ثم نادي: إن الجنة لا تحل إلا للمؤمن، وأن اجتمعوا للصلاة!»، قال: فاجتمعوا للصلاة، فصلى بهم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثم قام خطيباً فقال: «أيحسب أحدكم (وفي رواية: لا أجد أحدكم) متكئاً على أريكته قد يظن أن الله لم يحرم شيئاً إلا ما في القرآن؟! ألا وإنني، والله، قد أمرت، ووعظت، ونهيت عن أشياء: إنها مثل هذا القرآن، أو أكثر! وإن الله، عز وجل، لم يحل لكم أن تدخلوا بيوت أهل الكتاب، إلا بإذن، ولا ضرب نسائهم، ولا أكل ثمارهم، إذا

أعطوكم الذي عليهم»؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص258/ح645)؛ وفي مسند الشاميين (ج1/ص401/ح695)؛ وفي معجمه الأوسط (ج7/ص184/ح7226)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الأحاد والمثاني (ج3/ص46/ح1336)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص204/ح18508)؛ وغيرهم.

تأمل هذا الحديث الجميل الجليل، الذي هو من دلائل نبوته، بأبي هو وأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

— ففي الأول نادى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الناس بأن الجنة حرام على الكفار، ولن يدخلها إلا مؤمن، فليحذر لذلك كل أمرئ لنفسه، وليفتش عن صدق إيمانه!

— ودعاهم إلى الاجتماع للصلاة، ولما خطبهم نبّه على أن الله، عز وجل، حل، وحرم، ووعظ، ونهى عن أشياء كثيرة على لسانه هو، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في خارج القرآن، ولم ترد في القرآن، وأنها في الحجة كالقرآن، سواءً بسواء، وأنها في العدد مثل القرآن، أو حتى أكثر.

— وبعد هذه القاعدة الكبرى، أصّل قاعدة صغرى: الحرمة الكاملة لكرامة، وأعراض، ودماء، وأموال، وبيوت أهل الذمة، مثل حرمة المسلمين سواءً بسواء، ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج، وجزيه، ونحوه. وهذا بيان لقوله تعالى: **{حتى يؤتوا الجزية عن يد وهم صاغرون}**، (التوبة: 29: 9). فلفظة «صاغرون» في الآية الكريمة ها هنا: لا تعني الإذلال والمهانة، وانتقاص الحرمة والكرامة، وهو معنى جائز لهذه اللفظة في لغة العرب، كما قال رب العزة، جلت قدرته، لإبليس اللعين: **{... فاخرج، إنك من الصاغرين}**، (الأعراف: 7: 13)، وهو ما قال به بعض أئمة الفقه الأعلام، من أمثال الإمام الأعظم أبي حنيفة، وإنما تعني: خاضعون، أي ما داموا يخضعون لنظام الإسلام، ويدفعون ما عليهم من خراج وجزيه ونحوه، ولولا هذا البيان المعصوم القاطع، لوجب علينا فهم «صاغرون» بكل ما تقتضيه في لغة العرب، أو البقاء في حيرة من أمرنا: ماذا نرجح: وهذه ورطة لا أدري كيف يخرج منها «القرآنيون»؟!

* وأخرج أبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4605)، كذلك عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قال: «لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته، يأتيه الأمر من أمري، مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا ندري! ما وجدنا في كتاب الله اتبعناه». هذا حديث صحيح، غاية في الصحة. وأخرجه الحميدي في مسنده (ج1/ص252/ح551)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص7/ح13)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج4/ص209/ح0)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج1/ص316/ح934)، و(ج1/ص327/ح975)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص76/ح13219)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج8/ص292/ح8671)؛ أخرجه الترمذي في سننه (ج5/ص38/ح2663)، وقال: (حديث حسن صحيح)؛ والحاكم في مستدركه (ج1/ص191/ح368) بأسانيد صحاح من طريق سفيان بن عيينة، وآخر من طريق مالك، وثالث من

طريق الليث بن سعد، وكفاك بهذه الأسانيد قوة، وقال: (وهو صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه)؛ وغيرهم. فهو في غاية الصحة، لا سيما مع الشواهد السابقة والتالية.

* أخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص284/ح670) بأسانيد في غاية الصّحة: [حدثنا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي حدثنا علي بن عياش الحمصي (ح) وحدثنا أبو زيد أحمد بن عبد الرحيم بن زيد الحوطي حدثنا أبو اليمان الحكم بن نافع قالاً: حدثنا حريز بن عثمان (ح) وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا علي بن بحر حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبي عوف عن المقدم بن معدي كرب قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أوتيت الكتاب ومثله؛ ألا يوشك شعبان على أريكته يقول عليكم بالقرآن فما وجدتم فيه من حلال فأحلّوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه: ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي؛ ولا كل ذي ناب من السباع؛ ولا لقطة معاهد إلا أن يستغني عنها صاحبها؛ ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرّوه)؛ وأخرجه الإمام أبو داود في سننه (ج4/ص200/ح4604)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص131/ح17213)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص137/ح1061)؛ والأشيب في جزئه (ج1/ص74/ح50)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص283/ح669) بإسناد حسن لذاته، صحيح بالمتابعات الآتية: [حدثنا أحمد بن المعلى الدمشقي والحسين بن إسحاق التستري قالاً: حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثني محمّد بن الوليد الزبيدي عن مروان بن روبة عن عبد الرحمن بن أبي عوف الجرشي عن المقدم بن معدي كرب أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (أوتيت الكتاب وما يعدله؛ يوشك شعبان على أريكته يقول بيننا وبينكم هذا الكتاب فما كان فيه من حلال أحلّناه، وما كان فيه من حرام حرّمناه: ألا وإنه ليس كذلك: لا يحلّ ذو ناب من السّباع، ولا الحمار الأهلي، ولا اللقطة من المعاهد إلا أن يستغني عنها، وأيما رجل ضاف قوما ولم يقرّوه فعليهم أن يغضبهم بمثل قراه)؛ وأخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (ج1/ص190/ح12)، (ج1/ص212/ح12)؛ وأبو داود في سننه (ج3/ص355/ح3804)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج4/ص209/ح0)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص282/ح667)؛ والدارقطني في سننه (ج4/ص287/ح59)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص332/ح1925)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج1/ص191/ح371): [فأخبرناه أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي حدثنا عبد الله بن صالح أن معاوية بن صالح أخبره وأخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني أبي حدثنا عبد الرحمن وهو بن مهدي حدثنا معاوية بن صالح حدثني الحسن بن جابر أنه سمع المقدم بن معد يكرب الكندي صاحب

النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: حرّم النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أشياء يوم خير، منها الحمار الأهلي، وغيره، فقال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «يوشك أن يقعد الرجل منكم على أريكته يحدث بحديثي فيقول: (بيني وبينكم كتاب الله: فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه). وإن ما حرّم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما حرّم الله!»؛ وهذا حديث صحيح على شرط الإمام مسلم، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص132/ح17233)؛ والترمذي في سننه (ج5/ص38/ح2664)؛ وابن ماجه في سننه (ج1/ص6/ح12)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص275/ح649)، و(ج20/ص275/ح650)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص76/ح13220)، و(ج9/ص332/ح19252)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص122/ح24330)؛ والدارمي في سننه (ج1/ص153/ح586)؛ وغيرهم. وصححه الألباني ونسبه كذلك إلى عباس الترقفي في «حديثه»، وعدّد طرقاً كثيرة له صحاح وحسان.

* وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «لا أعرفن أحداً منكم أتاه عني حديث، وهو متكئ في أريكته، فيقول: اتل عليّ به قرآناً»، أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص367/ح8787) بإسناد فيه إمام المغازي أبو معشر السندي، وهو صدوق فيه ضعف، وهو عند ابن ماجه، (ج1/ص10/ح21)، من طريق أخرى مستقلة، لكنها أضعف. فلعل أصل الحديث عن أبي هريرة، ومنه هذا الجزء من الحديث، يُحسّن بمجموعهما، وبالشواهد السابقة.

* وجاء في المراسيل لأبي داود (ج2/ص360/ح534): [حدثنا عبد السلام بن عتيق الدمشقي حدثنا أبو مسهر حدثني خالد بن زيد حدثني هشام بن الغاز عن مكحول قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أتاني الله القرآن ومن الحكمة مثليه)]

* وجاء في المراسيل لأبي داود (ج1/ص360/ح535): [حدثنا عدي بن حماد أخبرنا الليث عن ابن عجلان عن أبي سعيد مولى ابن كريب عن الحسن البصري أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (من أحدث حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه صرف ولا عدل؛ قالوا: (وما الحدث يا رسول الله؟!))؛ قال: (بدعة بغير سنّة؛ مثله بغير حد؛ نهبة بغير حق)]

* وجاء في المراسيل لأبي داود (ج2/ص361/ح536): [حدثنا محمد بن المثني حدثنا روح بن عبادة حدثنا الأوزاعي عن حسان بن عطية قال: (كان جبريل عليه السلام ينزل على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالسنة كما ينزل عليه بالقرآن ويعلمه إياها كما يعلمه القرآن)]، وأخرجه الدارمي، (ج1/ص153/ح588)، عن محمد بن كثير عن الأوزاعي.

فهذا إذاً كأنه نقل تواتر، شهد عليه كل من: العرباض بن سارية السلمي، وأبو رافع، والمقدام بن معدي كرب الكندي، وأبو هريرة، رضي الله عنهم، أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد أوتي «القرآن، ومثله معه»، كما هو لفظ بعض طرق الحديث أو أنه: «قد أمر، ووعظ، ونهى عن أشياء: إنها مثل هذا القرآن، أو أكثر!»، أو «إن ما حرّم رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما حرّم الله!»، ونحو ذلك من المعاني المتواترة المتطابقة.

* وعن الحسن البصري قال: [بينما عمران بن حصين، رضي الله عنه، يحدث عن سنّة نبينا، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إذ قال رجل: يا أبا نجيد حدثنا بالقرآن، فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرؤون القرآن، أكنّت محدّثي عن الصلاة، وما فيها، وحدودها؟! أكنّت محدّثي عن الزكاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟! ولكن قد شهدتُ وغبتُ! ثم قال: فرض علينا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في الزكاة كذا، وكذا! وقال الرجل: أحبيتنني أحياءك الله!] وقال الحسن البصري، رحمه الله: [فما مات ذلك الرجل حتى صار من فقهاء المسلمين]، هذا كذلك أثر صحيح، أخرجه الحاكم في مستدركه (ج1/ص192/ح372) وقال صحيح الإسناد؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص166/ح369).

* وأخرجه أبو داود في سننه (ج2/ص95/ح1561) من طريق ثانية، من زاوية أخرى طريفة: [حدثنا محمد بن بشار حدثني محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا صرد بن أبي المنازل قال: سمعت حبيبا المالكي قال: قال رجل لعمران بن حصين: يا أبا نجيد إنكم لتحدّثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلا في القرآن! فغضب عمران وقال للرجل: أوجدتم في كل أربعين درهما درهم ومن كل كذا وكذا شاة ومن كل كذا وكذا بعيرا كذا وكذا؟ أوجدتم هذا في القرآن؟ قال: لا، قال: فعن من أخذتم هذا؟ أخذتموه عنا وأخذناه عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، وذكر أشياء نحو هذا]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج18/ص220/ح547) بتمام لفظه: [حدثنا يحيى بن زكريا الساجي وأحمد بن زهير التستري قالا: حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا صرد بن أبي المبارك قال: سمعت حبيب بن أبي فضالة المكي قال: لما بني هذا المسجد، مسجد الجامع، كان عمران بن حصين جالسا فذكروا عنده الشفاعة فقال رجل من القوم: (يا أبا نجيد: إنكم لتحدّثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلا في القرآن!)؛ فغضب عمران بن حصين وقال للرجل: قرأت القرآن؟ قال: نعم، قال: وجدت فيه صلاة المغرب ثلاثا وصلاة العشاء أربعاً وصلاة الغداة ركعتين والأولى أربعاً والعصر أربعاً؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا الشأن؟ أستم أخذتموه عنا وأخذناه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟ أوجدتم في كل أربعين درهما درهم وفي كل كذا وكذا شاة وفي كل كذا وكذا بعير كذا أوجدتم في القرآن؟ قال: لا، قال: فعمن أخذتم هذا؟ أخذناه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأخذتموه عنا؟ قال: فهل وجدتم في القرآن وليطوفوا بالبيت العتيق؟ وجدتم هذا: طوفوا سبعا واركعوا ركعتين خلف المقام؟ أوجدتم هذا في القرآن عمن أخذتموه؟

ألستم أخذتموه عنا وأخذناه عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم؟ أوجدتم في القرآن: لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام؟ قال: لا، قال: إني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام)، أسمعتم الله يقول لأقوام في كتابه: ما سلككم في سقر، قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين حتى بلغ فما تنفعهم شفاعة الشافعين]

قلت: قد أحسن الإمام الحسن البصري: وهل يُتصور فقه من غير سنّة سيد ولد آدم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وهديه؟! ومن كان في شك من ذلك فليُنظر في «فقه» الخوارج المعروفين بإهمالهم للسنّة، وما اشتهروا به من غلوّ شنيع، وانحراف بغيض، ومن أراد الاستزادة فعليه بأقوال «القرآنيين» منكري السنّة، وهي أقول مضحكة، بالغة من السُّخف والتهافت غاية النهاية، تشبه أحياناً أقوال السكارى والمجانين!

* وقال الإمام الطبراني في «المعجم الكبير»، (ج3/ص85/ح2737): [حدثنا أحمد بن النضر العسكري حدثنا أحمد بن النعمان الفراء المصيصي حدثنا عبد الرحمن بن عثمان الحاطبي عن أبيه عن عبد الله بن محمد الجهني عن عبد الله بن الحسن بن علي عن أبيه قال: صعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المنبر يوم غزوة تبوك فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: «أيها الناس إني والله ما أمركم إلا بما أمركم الله به، ولا أنهاكم إلا عما نهاكم الله عنه، فأجملوا في الطلب! فوالذي نفس أبي القاسم بيده إن أحدكم ليطلبه رزقه كما يطلبه أجله فإن تعسر عليكم شيء منه فاطلبوه بطاعة الله عز وجل»، وهذا ليس فيه جديد، وإنما هو زيادة شرح وبسط لنصوص القرآن آفة الذكر، وهو عين قولنا: أنه، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، لا يأمر إلا بما أمر الله به، ولا ينهى إلا عما نهى الله عنه، ولا ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

* وأخرج الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص75/ح13217): [أخبرنا أبو زكريا بن أبي إسحاق وأبو بكر بن الحسن قالا: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب أنبأ الربيع بن سليمان أنبأ الشافعي أنبأ عبد الوهاب الثقفي قال: سمعت يحيى بن سعيد يقول حدثني بن أبي مليكة أن عبيد بن عمير الليثي حدثه أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أمر أبا بكر رضي الله عنه أن يصلي بالناس فذكر الحديث إلى أن قال فمكث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مكانه وجلس إلى جنب الحجر يحذر الفتن وقال: (إني والله لا يمسك الناس علي بشيء: إلا أنني لا أحلّ إلا ما أحلّ الله في كتابه ولا أحرم إلا ما حرم الله في كتابه)]؛

— وهو أيضاً في «الطبقات الكبرى»، (ج2/ص256): [أخبرنا محمد بن عمر حدثني سليمان بن بلال وعاصم بن عمر عن يحيى بن سعيد عن بن أبي مليكة عن عبيد بن عمير قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في مرضه الذي توفي فيه: «أيها الناس والله لا تمسكون علي بشيء: إني لا أحلّ إلا ما أحلّ الله، ولا أحرم إلا ما حرم الله. يا فاطمة بنت رسول الله، يا صفية عمة رسول الله: اعملا لما عند الله: إني لا أغني عنكما من الله شيئاً»]؛ فلت: وهذا مرسل، والصحيح أنه عن عائشة، كما هو في الرواية

التالية:

* وأخرج الإمام محمد بن سعد في «الطبقات الكبرى»، (ج2/ص256): [أخبرنا محمد بن عمر حدثني سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن عائشة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال في مرضه الذي توفي فيه: **«أيها الناس لا تعلّقوا علي بواحدة: ما أحللت إلا ما أحلّ الله، وما حرّمت إلا ما حرّم الله»**]

* وأخرج الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص5/ح2136): [أخبرنا أبو بكر بن إسحاق، أنبأ أحمد بن إبراهيم بن ملحان، حدثنا ابن أبي بكير، حدثني الليث بن سعد، عن خالد بن يزيد، عن سعيد بن أبي هلال، عن سعيد بن أبي أمية الثقفي، عن يونس بن بكير، عن ابن مسعود، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: **«ليس من عمل يقرب إلى الجنة، إلا قد أمرتكم به، ولا عمل يقرب إلى النار، إلا قد نهيتكم عنه؛ لا يستبطن أحد منكم رزقه أن جبريل عليه السلام ألقى في روعي أن أحدًا منكم لن يخرج من الدنيا حتى يستكمل رزقه، فاتّقوا الله أيها الناس، وأجملوا في الطلب، فإن استبطن أحد منكم رزقه، فلا يطلبه بمعصية الله، فإن الله لا ينال فضله بمعصية»**]

— وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص79/ح34332) من طريق ثانية: [حدثنا محمد بن بشر قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد عن عبد الملك بن عمير قال: أخبرنا أن ابن مسعود قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أيها الناس إنه ليس من شيء يقربكم إلى الجنة ويبعدكم من النار إلا قد أمرتكم به وليس شيء يقربكم من النار ويبعدكم من الجنة إلا قد نهيتكم عنه؛ وإن الروح الأمين نفث في روعي أنه ليس من نفس تموت حتى تستوفي رزقها، فاتّقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملكم استبطاء الرزق على أن تطلبوه بمعاصي الله، فانه لا ينال ما عنده إلا بطاعته)]

— وهو في تفسير البغوي [إحياء التراث (3/566/1638)]: [أخبرنا أبو منصور محمد بن عبد الملك المظفرني أخبرنا أبو سعيد أحمد بن محمد بن الفضل الفقيه أخبرنا أبو نصر بن حمدويه الموطوعي أخبرنا أبو الموجه محمد بن عمرو أخبرنا عبدان عن أبي حمزة عن إسماعيل هو ابن أبي خالد عن رجلين أحدهما زبيد الياامي عن عبد الله بن مسعود عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: **«أيها الناس ليس من شيء يقربكم إلى الجنة ويباعدكم من النار إلا وقد أمرتكم به، وليس شيء يقربكم إلى النار ويباعدكم من الجنة إلا وقد نهيتكم عنه؛ وإن الروح الأمين قد نفث في روعي أنه ليس من نفس تموت حتى تستوفي رزقها، فاتّقوا الله وأجملوا في الطلب ولا يحملنكم استبطاء الرزق أن تطلبوه بمعاصي الله فإنه لا يدرك ما عند الله إلا بطاعته»**. وقال هشيم عن إسماعيل عن زبيد الياامي عن أخبره عن ابن مسعود، وبعينه في شرح السنة للبغوي (14/303/4111).

* وجاء في مسند الشافعي [ترتيب سنجر (4/64/1798)]: [أَخْبَرَنَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (هو: الدراوردي)، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرِو مَوْلَى الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ، عَنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ حَنْطَبٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: «**مَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا أَمَرَكُمُ اللَّهُ بِهِ إِلَّا وَقَدْ أَمَرْتُكُمْ بِهِ، وَلَا تَرَكْتُ شَيْئًا مِمَّا نَهَاكُمُ اللَّهُ عَنْهُ إِلَّا وَقَدْ نَهَيْتُكُمْ عَنْهُ؛ وَإِنَّ الرُّوحَ الْأَمِينَ قَدْ نَفَثَ فِي رُوعِي أَنَّهُ لَيْسَ تَمُوتُ نَفْسٌ حَتَّى تَسْتَوِي رِزْقَهَا فَأَجْمِلُوا فِي الطَّلَبِ**». أَخْرَجَهُ مِنْ كِتَابِ الرَّسَالَةِ؛ وَهُوَ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ لِلْبَيْهَقِيِّ (1/499/427): [أَخْبَرَنَا أَبُو سَعِيدٍ بْنُ أَبِي عَمْرِو، فِي آخِرِينَ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، أَخْبَرَنَا الرَّبِيعُ بْنُ سُلَيْمَانَ، أَنَا الشَّافِعِيُّ، بِهِ]، وَبَعِينَهُ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى لِلْبَيْهَقِيِّ (7/121/13443)؛ وَغَيْرَهَا.

وهذا مؤيد لما سبقه من كون أمره ونهيه ليس إلا أمر ونهي من الله، لا غير، وفيه زيادة فائدة أنه أكمل البلاغ عن الله، فما بقي خير من واجب أو مستحب إلا أمر به، ولا شر من حرام إلا نهى عنه، فلا يجوز أن يكون فاته شيء، ولا يجوز أن يستدرك عليه شيء. وهذا الإسناد مرسل، وهو صحيح إلى منتهاه، شاهد لما سبق من الروايات، فتعتضد به تلك الروايات، وتثبت صحتها.

* وجاء في «سنن ابن ماجه»، (ج1/ص15/ح42)، بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ بَشِيرٍ بْنُ ذَكْوَانَ الدَّمَشَقِيُّ حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْعَلَاءِ (يَعْنِي ابْنَ زُبَيْرٍ) قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي الْمُطَّاعِ، قَالَ: سَمِعْتُ الْعَرَبَاضَ بْنَ سَارِيَةَ، يَقُولُ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَعظَنَا مَوْعِظَةً بَلِيغَةً، وَجَلَّتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ: وَعَظْتَنَا مَوْعِظَةً مُودِّعَ، فَأَعْهَدَ إِلَيْنَا بَعْدَ، فَقَالَ: «**عَلَيْكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، وَسَتَرُونَ مِنْ بَعْدِي اخْتِلَافًا شَدِيدًا، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَالْأُمُورَ الْمُحْدَثَاتِ، فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ**»]؛ وَأَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي سَنَنِهِ (ج5/ص45/ح2676) وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ؛ وَابْنُ مَاجَهَ فِي سَنَنِهِ (ج1/ص17/ح43)، وَ(ج1/ص17/ح44)؛ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَسْنَدِهِ (ج4/ص126/ح17182)، وَ(ج4/ص126/ح17184)، وَ(ج4/ص127/ح17186 — 17187)؛ وَالْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ (ج1/ص175/ح329)، وَ(ج1/ص176/ح331)، وَ(ج1/ص177/ح333) ثُمَّ قَالَ الْإِمَامُ الْحَاكِمُ: (وَقَدْ اسْتَقْصَيْتُ فِي تَصْحِيحِ هَذَا الْحَدِيثِ بَعْضَ الْاسْتِقْصَاءِ عَلَى مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادِي، وَكُتِبَ فِيهِ كَمَا قَالَ إِمَامُ أَثَمَةَ الْحَدِيثِ شُعْبَةُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ لَمَّا طَلَبَهُ بِالْبَصْرَةِ وَالْكُوفَةِ وَالْمَدِينَةِ وَمَكَّةَ ثُمَّ عَادَ الْحَدِيثَ إِلَى شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ فَتَرَكَهُ ثُمَّ قَالَ شُعْبَةُ لِإِنْ يَصِحُّ لِي مِثْلُ هَذَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كَانَ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الْوَالِدِي وَوَلَدِي وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ، وَقَدْ صَحَّ هَذَا الْحَدِيثُ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ أَجْمَعِينَ)؛ وَأَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ فِي سَنَنِهِ (ج1/ص58/ح95)؛ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي سَنَنِ الْكُبْرَى (ج10/ص114/ح20125)؛ وَالطَّبْرَانِيُّ فِي مُعْجَمِهِ

الكبير (ج18/ص246/ح617 — 618)، و(ج18/ص248/ح622 — 624)،
و(ج18/ص257/ح642)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص254/ح437)،
و(ج1/ص402/ح697)، و(ج1/ص446/ح786)، و(ج2/ص198/ح1180)،
و(ج2/ص299/ح1379)؛ والطبراني في معجمه الأوسط (ج1/ص28/ح66)؛ وغيرهم. ولكن تجنب
الإمامان البخاري ومسلم إخراجهم في الصحيحين.

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يأمر بالتمسك بسنته، والعض عليها بالنواجذ،
ويغلظ الوعيد على من أحدث في الدين، وابتدع فيه، بأنه على طريق ضلالة تُردي صاحبها في نار جهنم.
وسنته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، هي أقواله، وأفعاله، وتقريراته، كما برهنا عليه
أنفاً، لا يجوز أن تكون غير ذلك.

أما سنة الخلفاء الراشدين المهديين، فهي: هديهم العام المبني على إرجاعهم كل شيء إلى القرآن
والسنة، لا غير، والتزامهم بأحكام الله في كل حال: في الحرب والسلام، والعسر واليسر، والغنى والفقر. وفي
العدل في القضية، والقسمة بالسوية. وفي جمع المال من حقه، وصرفه في مستحقه. وفي إقامة حدود الله
على القريب والبعيد، والعدو والصديق. ومن أهم ذلك:

(1) — الخضوع التام للشرع، والإقرار المطلق بسيادته، فيكون السيد الحاكم في الحقيقة هو الشرع،
وليس الإنسان؛

(2) — استلام السلطة ببيعة صحيحة من المسلمين عن رضا واختيار، وليس اغتصاباً بقوة السلاح على
طريقة قطاع الطرق، ولا بالوراثة على طريقة الملوك المستبدين أدعياء (الحق الإلهي)، أو طريقة مُلّاك
مزارع البقر؛

(3) — الإقرار بـ(سلطان الأمة) فلا يتصرفون في الشأن العام إلا تصرف الوكيل عن الأمة، فالسلطة
عندهم مسؤولية والتزام، وعبء ثَقِيل يدعون الله أن يخرجهم منه سالمين؛ خلافاً للملوك الذين يتصرفون
في السلطة تصرف المالك في ملكه الخاص، فهي حق لهم ومتاع يتمنون الاستمتاع به إلى الأبد.

هذه هي سنتهم التي يجب التمسك بها، وليست هي كسنته، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى
آله، التي هي **جميع أقواله وأفعاله وإقراراته**، لأنه نبي معصوم، وهم بشر يخطؤون ويصيبون،
وينسون ويتذكرون، وتكون منهم المعاصي والذنوب، وقد اختلفت أحكامهم في المسألة الواحدة بما
يستحيل شرعاً وعقلاً أن يكون حقاً كله.

بل قد جاء عن بعض الصحابة، وكبار التابعين، استخدام لفظة (كتاب الله المنزل) في موارد نعلم علما
يقينا قاطعاً، أنها ليست من نص القرآن، ولا هي مما جاء في الكتب القديمة، فلا مفر من اعتبارها
نصوصاً من السنة الشريفة، فمن ذلك:

* ما أخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج7/ص530/ح37742) بإسناد صحيح: [حدثنا عبيد الله عن شيبان عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن عبد الله بن عمرو قال: (إنا لنجد في كتاب الله المنزّل صنفين في النار: قوم يكونون في آخر الزمان معهم سياط كأنها أذنان البقر يضربون بها الناس على غير جرم: لا يدخلون بطونهم إلا خبيثاً؛ ونساء كاسيات عاريات مائلات مميلات لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها)]؛ وبالقطع نعلم أن هذا لا وجود له في نص القرآن، ولا في شيء من الكتب القديمة، وهو ثابت في السنة الشريفة:

— حيث أخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1681/ح2128)، (ج4/ص2193/ح2128) بلفظ: [حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (صنفان من أهل النار لم أرهما قوم معهم سياط كأذنان البقر يضربون بها الناس، ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة لا يدخلن الجنة ولا يجدن ريحها، وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا)]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج16/ص503/ح7461؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج2/ص356/ح8650، ج2/ص440/ح9678، ج5/ص250/ح22204؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج2/ص234/ح3077؛ وأبو يعلى في مسنده ج12/ص47/ح6690؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص225/ح1811؛ وغيرهم.

— وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج8/ص257/ح8000)، وفي معجمه الأوسط (ج5/ص257/ح5251) بعضه، فقال: [حدثنا محمد بن يعقوب بن سورة البغدادي حدثنا أبو الوليد الطيالسي (ح) وحدثنا أحمد بن علي الأبار البغدادي حدثنا علي بن عثمان اللاحيقي قال: حدثنا عبد الله بن بجير القيسي عن سيار الشامي عن أبي أمامة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (يخرج من هذه الأمة قوم معهم سياط كأنها أذنان البقر يغدون في سخط الله ويروحون في غضبه)].

— وأخرج الطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص371/ح928) بعضه الآخر: [حدثنا محمد بن الحسين بن مكرم حدثنا إبراهيم بن المستمر العروقي حدثنا عمرو بن عاصم حدثنا حماد بن زيد المنقري حدثنا مخلد بن عقبة بن شرحبيل عن أبي شقرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (إذا رأيتم اللاتي ألقين على رؤوسهن مثل أسنمة البقر فأعلموهن أنه لا يقبل لهن صلاة)].

* وما أخرجه الإمام الحاكم في المستدرک على الصحيحين (ج4/ص577/ح8618): [وَأَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْمُقْرِي، وَبَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوَزِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو قَلَابَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ ذَكْوَانَ الْمُعَلَّمُ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيُّ، أَنَّ سُلَيْمَانَ بْنَ رَبِيعَةَ الْعَنْزِيَّ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ حَجَّ مَرَّةً فِي إِمْرَةٍ مُعَاوِيَةَ وَمَعَهُ الْمُنتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيُّ فِي عَصَابَةٍ مِنْ قُرَاءِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، قَالَ: فَلَمَّا قَضَوْا نُسُكَهُمْ، قَالُوا: وَاللَّهِ لَا نَرْجِعُ إِلَى الْبَصْرَةِ حَتَّى نَلْقَى رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَرْضِيًّا، يُحَدِّثُنَا بِحَدِيثٍ يُسْتَظَرَفُ نَحْدُثُ بِهِ أَصْحَابَنَا إِذَا رَجَعْنَا إِلَيْهِمْ، قَالَ: فَلَمْ نَزَلْ نَسْأَلُ حَتَّى حَدَّثَنَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا نَازِلٌ بِأَسْفَلِ مَكَّةَ، فَعَمَدْنَا إِلَيْهِ، فَإِذَا نَحْنُ

بِثَقَلٍ عَظِيمٍ يَزْتَحِلُونَ ثَلَاثَ مِائَةِ رَاحِلَةٍ، مِنْهَا مِائَةٌ رَاحِلَةٍ وَمِائَتَا زَامِلَةٍ، فَقُلْنَا: لِمَنْ هَذَا الثَّقَلُ؟ قَالُوا: لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَقُلْنَا: أَكُلُّ هَذَا لَهُ؟ وَكُنَّا نَحَدِّثُ أَنَّهُ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ تَوَاضَعًا، قَالَ: فَقَالُوا: مِمَّنْ أَنْتُمْ؟ فَقُلْنَا: مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ، قَالَ: فَقَالُوا: الْعَيْبُ مِنْكُمْ حَقٌّ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، أَمَّا هَذِهِ الْمِائَةُ رَاحِلَةٌ فَلِإِخْوَانِهِ يَحْمِلُهُمْ عَلَيْهَا، وَأَمَّا الْمِائَتَا زَامِلَةٌ فَلِمَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: فَقُلْنَا: دُلُّونَا عَلَيْهِ، فَقَالُوا: إِنَّهُ فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَاِنْطَلَقْنَا نَطْلُبُهُ حَتَّى وَجَدْنَاهُ فِي دُبُرِ الْكُعْبَةِ جَالِسًا فَإِذَا هُوَ قَصِيرٌ أَرْمَصٌ أَصْلَعُ بَيْنَ بُرْدَيْنِ وَعِمَامَةٍ، لَيْسَ عَلَيْهِ قَمِيصٌ، قَدْ عَلَّقَ نَعْلَيْهِ فِي شِمَالِهِ، فَقُلْنَا: يَا عَبْدَ اللَّهِ إِنَّكَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَحَدَّثَنَا حَدِيثًا يَنْفَعُنَا اللَّهُ تَعَالَى بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ، قَالَ: فَقَالَ لَنَا: وَمَنْ أَنْتُمْ؟ قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: لَا تَسْأَلُ مَنْ نَحْنُ، حَدَّثَنَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، قَالَ: فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُحَدِّثِكُمْ شَيْئًا حَتَّى تُخْبِرُونِي مَنْ أَنْتُمْ، قُلْنَا: وَدِدْنَا أَنَّكَ لَمْ تُنْقِذْنَا وَأَعَفَيْتَنَا وَحَدَّثْتَنَا بَعْضَ الَّذِي نَسْأَلُكَ عَنْهُ، قَالَ: فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أُحَدِّثُكُمْ حَتَّى تُخْبِرُونِي مَنْ أَيْ الْأَمْصَارِ أَنْتُمْ؟ قَالَ: فَلَمَّا رَأَيْنَاهُ حَلَفَ وَلَجَّ قُلْنَا: فَإِنَّا نَاسٌ مِنَ الْعِرَاقِ، قَالَ: فَقَالَ: أَفَ لَكُمْ كُلُّكُمْ يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ، إِنَّكُمْ تَكْذِبُونَ وَتَكْذِبُونَ وَتَسْخَرُونَ، قَالَ: فَلَمَّا بَلَغَ إِلَى السُّخْرَى وَجَدْنَا مِنْ ذَلِكَ وَجْدًا شَدِيدًا، قَالَ: فَقُلْنَا مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَسْخَرَ مِنْ مِثْلِكَ، أَمَّا قَوْلُكَ الْكَذِبَ فَوَاللَّهِ لَقَدْ فَشَا فِي النَّاسِ الْكَذِبُ وَفِينَا، وَأَمَّا التَّكْذِيبُ فَوَاللَّهِ إِنَّا لَنَسْمَعُ الْحَدِيثَ لَمْ نَسْمَعْ بِهِ مِنْ أَحَدٍ نَثِقُ بِهِ فَإِذَا نَكَادُ نَكْذِبُ بِهِ، وَأَمَّا قَوْلُكَ السُّخْرَى فَإِنَّ أَحَدًا لَا يَسْخَرُ بِمِثْلِكَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَوَاللَّهِ إِنَّكَ الْيَوْمَ لِسَيِّدِ الْمُسْلِمِينَ فِيمَا نَعْلَمُ نَحْنُ، إِنَّكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ، وَلَقَدْ بَلَغْنَا أَنَّكَ قَرَأْتَ الْقُرْآنَ عَلَى مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي الْأَرْضِ قُرْشِيٌّ أَبَرُّ بِوَالِدَيْهِ مِنْكَ، وَإِنَّكَ كُنْتَ أَحْسَنَ النَّاسِ عَيْنًا، فَأَفْسَدَ عَيْنَيْكَ الْبُكَاءُ، ثُمَّ لَقَدْ قَرَأْتَ الْكُتُبَ كُلَّهَا بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَمَا أَحَدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ عِلْمًا فِي أَنْفُسِنَا، وَمَا نَعْلَمُ يَقِي مِنَ الْعَرَبِ رَجُلٌ كَانَ يَرْغَبُ عَنْ فَقْهَاءِ أَهْلِ مِصْرِهِ حَتَّى يَدْخُلَ إِلَى مِصْرٍ آخَرَ يَبْتَغِي الْعِلْمَ عِنْدَ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ غَيْرِكَ، فَحَدَّثَنَا غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، فَقَالَ: مَا أَنَا بِمُحَدِّثِكُمْ حَتَّى تُعْطُونِي مَوْثِقًا أَلَّا تُكْذِبُونِي وَلَا تُكْذِبُونَ عَلَيَّ وَلَا تَسْخَرُونَ، قَالَ: فَقُلْنَا: خُذْ عَلَيْنَا مَا شِئْتَ مِنْ مَوَاقِيقَ، فَقَالَ: عَلَيْكُمْ عَهْدُ اللَّهِ وَمَوَاقِيقُهُ أَنْ لَا تُكْذِبُونِي وَلَا تُكْذِبُونَ عَلَيَّ وَلَا تَسْخَرُونَ لِمَا أُحَدِّثُكُمْ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ عَلَيْنَا ذَاكَ، قَالَ: فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَيْكُمْ كَفِيلٌ وَوَكَيلٌ، فَقُلْنَا: نَعَمْ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ اشْهَدْ عَلَيْهِمْ، ثُمَّ قَالَ عِنْدَ ذَلِكَ: أَمَّا وَرَبِّ هَذَا الْمَسْجِدِ، وَالْبَلَدِ الْحَرَامِ، وَالْيَوْمِ الْحَرَامِ، وَالشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَلَقَدْ اسْتَسَمَنْتُ الْيَمِينَ أَلَيْسَ هَكَذَا؟ قُلْنَا: نَعَمْ قَدْ اجْتَهَدْتَ، قَالَ: «لِيُوشَكَّنَ بَنُو قَنْطُورَاءَ بْنُ كَرْكَرِيٍّ خُنُسُ الْأَنْثُوفِ صِغَارُ الْأَعْيُنِ كَانَ وَجُوهُهُمُ الْمَجَانُّ الْمَطْرَقَةُ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمُنْزَلِ، أَنْ يَسُوقُواكُمْ مِنْ خُرَاسَانَ وَسِجِسْتَانَ سِيَاقًا عَنيفًا، قَوْمٌ يُوْفُونَ اللَّمَمَ، وَيَنْتَعِلُونَ الشَّعْرَ، وَيَحْتَجِرُونَ السُّيُوفَ عَلَى أَوْسَاطِهِمْ حَتَّى يَنْزِلُوا الْأَيْلَةَ»، ثُمَّ قَالَ: «وَكَمْ الْأَيْلَةُ مِنَ الْبَصْرَةِ؟» قُلْنَا: أَرْبَعُ فَرَاسِخَ، قَالَ: «ثُمَّ يَعْقِدُونَ بِكُلِّ نَخْلَةٍ مِنْ نَخْلِ دِجْلَةٍ رَأْسَ فَرَسٍ، ثُمَّ يُرْسِلُونَ إِلَى أَهْلِ الْبَصْرَةِ أَنْ اخْرُجُوا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ نَنْزِلَ عَلَيْكُمْ، فَيَخْرُجُ أَهْلُ الْبَصْرَةِ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَيَلْحَقُ لَاحِقُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَيَلْحَقُ آخَرُونَ بِالْمَدِينَةِ، وَيَلْحَقُ آخَرُونَ بِمَكَّةَ، وَيَلْحَقُ آخَرُونَ بِالْأَعْرَابِ»، قَالَ: «فَيَنْزِلُونَ بِالْبَصْرَةِ سَنَةً، ثُمَّ يُرْسِلُونَ إِلَى أَهْلِ الْكُوفَةِ أَنْ اخْرُجُوا مِنْهَا قَبْلَ أَنْ نَنْزِلَ عَلَيْكُمْ، فَيَخْرُجُ أَهْلُ الْكُوفَةِ مِنْهَا فَيَلْحَقُ لَاحِقُ بَيْتِ الْمَقْدِسِ، وَلَاحِقُ بِالْمَدِينَةِ، وَآخَرُونَ بِمَكَّةَ، وَآخَرُونَ بِالْأَعْرَابِ، فَلَا يَبْقَى أَحَدٌ مِنَ الْمُصَلِّينَ إِلَّا قَتِيلًا أَوْ أُسِيرًا يَحْكُمُونَ فِي دِمِهِ مَا شَاءُوا»، قَالَ:

فَانْصَرَفْنَا عَنْهُ وَقَدْ سَاءَنَا الَّذِي حَدَّثَنَا، فَمَشِينَا مِنْ عِنْدِهِ غَيْرَ بَعِيدٍ، ثُمَّ انْصَرَفَ الْمُنتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ الضَّبِّيُّ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو قَدْ حَدَّثْتَنَا فَطَعَنْتَنَا، فَإِنَّا لَا نَدْرِي مَنْ يُدْرِكُهُ مِنَّا، فَحَدَّثْنَا هَلْ بَيْنَ يَدَيِ ذَلِكَ عَلَامَةٌ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: «لَا تَعْدَمُ عَقْلُكَ، نَعَمْ بَيْنَ يَدَيِ ذَلِكَ أَمَارَةٌ»، قَالَ الْمُنتَصِرُ بْنُ الْحَارِثِ: وَمَا الْأَمَارَةُ؟ قَالَ: «الْأَمَارَةُ الْعَلَامَةُ»، قَالَ: «وَمَا تِلْكَ الْعَلَامَةُ؟» قَالَ: «هِيَ إِمَارَةُ الصَّبِيَّانِ، فَإِذَا رَأَيْتَ إِمَارَةَ الصَّبِيَّانِ قَدْ طَبَقَتِ الْأَرْضَ اعْلَمْ أَنَّ الَّذِي أُحَدِّثُكَ قَدْ جَاءَ»، قَالَ: فَانْصَرَفَ عَنْهُ الْمُنتَصِرُ فَمَشَى قَرِيبًا مِنْ غَلَوَةٍ ثُمَّ رَجَعَ إِلَيْهِ، قَالَ: فَقُلْنَا لَهُ: عَلَامٌ تُؤْذِي هَذَا الشَّيْخَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَا أَنْتَهِيَ حَتَّى يَبَيِّنَ لِي فَلَمَّا رَجَعَ إِلَيْهِ بَيَّنَّهُ؛ ثم قال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ»، ووافقه الذهبي، فقال: (على شرط مسلم).

* وجاء في مصنف ابن أبي شيبة (34176/56/7) بإسناد صحيح: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ أَبِي الْمَخَارِقِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ، قَالَ: أَتَيْتُ بَيْتَ الْمُقَدِّسِ فَإِذَا عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو وَكَغَبُ الْأَخْبَارِ يَتَحَدَّثُونَ فِي بَيْتِ الْمُقَدِّسِ، قَالَ فَقَالَ عِبَادَةُ: إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ جُمِعَ النَّاسُ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ فَيَنْفَذُهُمُ الْبَصَرُ وَيَسْمَعُهُمُ الدَّاعِي وَيَقُولُ اللَّهُ: { هَذَا يَوْمُ الْفَصْلِ جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ كَيْدٌ فَكِيدُوا } [المرسلات: 39] الْيَوْمَ لَا يَنْجُو مِنِّي جَبَّارٌ عَنِيدٌ وَلَا شَيْطَانٌ مَرِيدٌ، قَالَ: فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: (إِنَّا نَجِدُ فِي الْكِتَابِ): أَنَّهُ يَخْرُجُ يَوْمَئِذٍ عَنْقٌ مِنَ النَّارِ فَيَنْطَلِقُ مُعَنَّاقًا حَتَّى إِذَا كَانَ بَيْنَ ظَهْرَانِي النَّاسِ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى ثَلَاثَةٍ، أَنَا أَعْرِفُ بِهِمْ مِنَ الْوَالِدِ بَوْلَدِهِ وَمَنِ الْأَخِ بِأَخِيهِ، لَا يُغْنِيهِمْ مِنِّي وَرْدٌ وَلَا تُخَفِيهِمْ مِنِّي خَافِيَةٌ: الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهَا آخَرَ، وَكُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ، وَكُلُّ شَيْطَانٍ مَرِيدٍ، قَالَ: فَيَنْطَوِي عَلَيْهِمْ فَيَقْذِفُهُمْ فِي النَّارِ قَبْلَ الْحِسَابِ بِأَرْبَعِينَ (قَالَ حُصَيْنٌ: إِمَّا أَرْبَعِينَ عَامًا أَوْ أَرْبَعِينَ يَوْمًا)، قَالَ: وَيَهْرَعُ قَوْمٌ إِلَى الْجَنَّةِ فَتَقُولُ لَهُمُ الْمَلَائِكَةُ: قِفُوا لِلْحِسَابِ، قَالَ: فَيَقُولُونَ: وَاللَّهِ مَا كَانَتْ لَنَا أَمْوَالٌ وَمَا كُنَّا بِعُمَالٍ، قَالَ: فَيَقُولُ اللَّهُ: صَدَقَ عِبَادِي أَنَا أَحَقُّ مِنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ، ادْخُلُوا الْجَنَّةَ، قَالَ: فَيَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْحِسَابِ بِأَرْبَعِينَ إِمَّا قَالَ عَامًا وَإِمَّا يَوْمًا)؛ وهو في الدر المنثور في التفسير بالمأثور (387/8): [وَأَخْرَجَ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ الْمُنْذِرُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْجَدَلِيِّ]؛ وهو في تفسير ابن أبي حاتم - محققا (19092/3393/10): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الطَّرِيفِيُّ الْأَوْدِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ بِنُحْوِهِ إِلَى قَوْلِهِ: فَتَنْطَوِي عَلَيْهِمْ فَتُقْذَفُ بِهِمْ فِي النَّارِ قَبْلَ الْحِسَابِ بِأَرْبَعِينَ سَنَةً]، وفيه سقط وتصحيقات قبيحة.

وليس ذكر (عنق من النار) في نص القرآن، ولا في شيء من الكتب الأولى التي بأيدي الناس، وإنما هو في الحديث النبوي الشريف، ومداره على عطية بن سعد الكوفي، وليس بالقوي، عن أبي سعيد الخدري عن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: (يخرج عنق من النار يتكلم يقول: وكلت اليوم بثلاثة: بكل جبار؛ وبمن جعل مع الله الها آخر؛ وبمن قتل نفسا بغير نفس فينطوي عليهم فيقذفهم في غمرات جهنم)؛ كذا أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص40/ح11372): [حدثنا معاوية بن هشام حدثنا شيبان عن فراس عن عطية عن أبي سعيد]

فثبت بمجموع الأدلة المذكورة أعلاه، يقيناً، وبغيره من البراهين القاطعة الكثيرة المتضافرة، التي يكفر منكرها، ويخرج من الإسلام بجحدها، أن السنّة النبوية الشريفة وحي من الله في مقام القرآن في حجيتها وإلزاميتها، سواءً بسواء، وإنما تميز نص القرآن بأنه وحي الله المتلو، أي أنه كلام الله بلفظه، جل وعلا، وبعبز الجن والإنس أن يأتوا بمثله، وبالتعبد بتلاوته.

فحجية السنّة النبوية الشريفة، وإلزاميتها لجميع الثقّلين إلى يوم القيامة هو جوهر شهادة: (أنّ محمداً رسول الله)، لا يشك في ذلك إلا كافر خبيث ملعون، لا علاقة له بالإسلام، ولا نصيب له من الإيمان، أو جاهل مركب، حماره أعلم منه وأعقل، كجمهور «القرآنيين»، ومن سلك مسلكهم من الحمير والمخبولين والحمقى والمغفلين!

| فصل: بعض ما يجوز على الأنبياء، وما لا يجوز عليهم

ولعله من المناسب هنا، بناءً على ما سبق، تلخيص ما يجوز للأنبياء، وبخاصة نبينا محمد، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، وما لا يجوز من جوانب القصور الإنساني الطبيعي:

(1)- يجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ما يجوز على سائر البشر من ظهور العدو وانتصاره عليهم، والتعرض للأذى، والإهانة، والتعذيب، والسجن، والإخراج من الوطن، وقطع الأطراف، والقتل، وغيره. وقد وقع كثير من ذلك عياناً، ومقتل يحيى بن زكريا، صلوات الله وسلامه عليهما، إرضاءً لعاهرة، مشهور معروف! وعصم بعض الأنبياء من ذلك: مثل موسى وهارون، صلوات الله وسلامه عليهما، من أول أمرهما، ونبينا محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في أواخر العهد المدني عندما عُصِمَ أخيراً من الناس: فصرف الحرس، وكان قبل ذلك يُحْرَس، وقد تعرّض قبل ذلك للأذى فرجمه سفلة ثقيف بالحجارة حتى أدموه، وألقى سفهاء قريش على ظهره الشريف القدر، وشج رأسه، وكسرت رباعيته يوم أحد، إلى غير ذلك من أنواع الأذى، قبل عصمته من الناس!

(2)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ما يجوز على سائر البشر من المرض في البدن بكل أنواعه، خفيفاً أو شديداً، منقراً أو غير منقّر، إلا ما يمنّ الله على بعضهم بالسلامة منه، كأمن نبينا محمداً، صلوات الله وسلامه عليه، أن يصاب بذات الجنب، ونحوه. بل لعل ابتلاء الأنبياء بالوعك والألم أشد، حتى يقتدى بهم، ويتسلى بمصائبهم أشد المبتلين. أما مرض العقل أو النفس فلا يجوز عليهم، لأن ذلك يقتضي «رفع القلم» وسقوط التكليف، ولأن النبوة تقتضي، ضرورة، سلامة العقل والنفس، بل وكمالهما!

(3)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، بدهاءة، سائر المصائب الكونية من فقد الأهل والأحبة، وذهاب الأموال، وضيق ذات اليد، بل والفقر، وقلة الناصر، وخذلان الأهل والعشيرة، بل لعل ابتلائهم بذلك أشد من ابتلاء غيرهم به، فيكون في ذلك العزاء لأهل البلاء من غيرهم، والقودة في الصبر

الجميل بِمَنَّا لَهُمْ.

(4)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، إدراك الواقع المحسوس مباشرة، أو المنقول إليهم رواية، على خلاف حقيقته، التي هو عليها في نفسه، بكل سبب ممكن يحدث به ذلك عند سائر البشر:

(أ)- كخداع حواس، أو تخيل بشعوذة، أو خفة يد أو سحر: **{فخيل إليه من سحرهم أنها**

تسعى}، وكذلك لمرض بدني يفسد ذوق الطعام، أو الاحساس بالحر والبرد؛

(ب)- أو لكذب الرواة أو خطئهم، وكذلك الشهود في مجلس القضاء، أو تزوير الوثائق، أو بسبب

الأيمن الكاذبة، وغيره. أو لعدم وجود البيّنات اللازمة لإثبات الحق، مع ثبوته في نفس الأمر في علم الله، وما شاكل ذلك:

فهذا أفضل رسل الله، خاتمة أنبياء الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يعصم من أن يخدع بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج جدلي ماهر:

* لما ثبت من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها»، كما هو في حديث غاية في الصحة، أخرجه البخاري، وهذا لفظه، والإمام مالك، وأحمد، وأبو داود وغيرهم بأسانيد غاية في الصحة، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة. وهذا الحديث يؤكد عدة حقائق في غاية الأهمية أن الباطل قد يحسن صاحبه عرضه، والتدليل عليه، حتى ينخدع به المعصوم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نفسه، فمن باب أولى قد يحصل بلا شك لمن هو دونه من الناس. ولعلنا نفصل هذه المسألة الهامة، بل هي في غاية الأهمية، وبعض ما يترتب عليها، في فصل مستقل لاحق.

لذلك كان إخبار الأنبياء عن أمور «الدنيا»، أي الواقع المحسوس، خواصه العامة، وحوادثه العينية، كإخبار سائر البشر محتملاً للصواب والخطأ، لا سيما ما كان بصيغة الشك أو الظن: كقوله، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، عن تأبير النخل: «ما أظن ذلك يغني شيئاً» أو «لو لم يفعلوا لصلح»، ونحوه. وكثير مما يسميه الناس زوراً وبهتاناً: «الطب النبوي»، ونحوه. وهذا الباب يحتاج إلى تدقيق واحتياط شديد حتى لا ينسب إلى الوحي ما ليس منه، فيكون كذباً، وقولاً على الله بغير علم، وهو جريمة شنعاء؛ ولا يخرج منه ما هو منه، فيضيع علم صحيح، وخير كثير.

(5)- ويجوز عليه، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، ترك الأنسب من المباحات، واختيار غيره، وكله مباح محض، كاختيار موقع معين للقتال، أو أسلوب إداري معين، أو استخدام آلة دون آلة أخرى، وغيره أنسب لتحقيق الغرض، وقد يوفق أهل الخبرة من غيرهم إلى ما هو أنسب، فيرجع النبي إلي قولهم، ويترك اختيار نفسه، كما كان من الحباب بن المنذر في موقعة بدر الكبرى، وكلامه المشهور عن تغيير موقع الجيش. ولا شك أن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، يبذل الجهد، ويستفرغ الوسع، كسائر عقلاء البشر، بل أشد، للوصول إلى الأنسب في ذلك، وقد يسمي بعض الناس ذلك اجتهداً، وهو كذلك بلا

شك لغة، وليس هو الاجتهاد بالمعنى الأصولي الاصطلاحي، الذي لا يجوز على النبي، كما سيأتي.
(6)- قد يقع منه، ومن إخوانه من الأنبياء السابقين، ما هو خلاف الأولى شرعاً، أي فعل ما هو مكروه شرعاً، أو ترك ما هو مستحب شرعاً، لأسباب منها:

(أ)- لبيان الحكم التشريعي، بعد ورود نهي، أي أنه مكروه: يثاب تاركه، ولا يعاقب فاعله، وليس حراماً. وكذلك بالمثل بالنسبة للمستحبات، ولا يكون ذلك كله إلا بوحي من الله، معصوم. وحكمة ذلك، والله أعلم، أن من البشر أصنافاً من أهل الغلو والتنطّع لا يقنعهم إلا البيان العملي مقروناً بالبيان اللفظي، كما أن ثمة أنواع من الأحكام لا يكتمل بيانها إلا بالفعل، لا باللفظ.

(ب)- لغلبة جانب الرحمة، كفعل النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في مسألة أسرى بدر.
(ج)- أو لغلبة جانب الحرص على مصلحة الدعوة، وإيصالها إلى أهل المنعة والقوة، كفعله في قصة {عبس، وتولّى}.

(د)- أو لغلبة جانب الرفق والتيسير واللين مع أصحابه، كفعله في قصة {عفا الله عنك لم أذنت لهم}. هذه الأنواع: (ب) و(ج) و(د)، وكذلك:

(1)- ما قد يقوم بنفسه الشريفة من الهمّ بغير الحق.

(2)- والدعاء على من لا يستحق على عادة العرب، كقول: عقرى، حلقى، ثكلته أمه، تربت يداه، ونحوه؛ هذه الأنواع هي التي أتى العتاب من الله في بعضها، وسماها الله في حق نبيه «ذنوباً»، ثم تفضل الله بالغفران الشامل لما تقدم منها وما تأخر، أخيراً، بعد الحديبية، إذ قال: {إنا فتحنا لك فتحاً مبيناً} * **ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر، ويتم نعمته عليك، ويهديك صراطاً مستقيماً * وينصرك الله نصراً عزيزاً}.**

لا يقال هذه ليست ذنوباً، وإنما هي مكروهات، يثاب تاركها، ولا يعاقب فاعلها، لا يقال ذلك لأن هذا هو حكمها بالنسبة لأئمتها، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما هو فمفترض عليه تركها، كما افترض عليه قيام الليل من دون أمته، وخصوصيات أخرى. وهذا هو موضع الشبهة التي أسلفنا الإشارة إليه، والذي ظن بعض الحمقى أنه يوجب وقوع الصغائر منه، بل والكبائر كما زعم من لا عقل له من الخوارج كذي الخويصرة التميمي، وأشباهه من الملاحين الهلكى. ولكن المغبون من كانت دابته، التي يركبها، أقل منه جفاءً، وأكبر منه عقلاً، وأكثر منه لله ذكراً، وأبلغ منه تعظيماً لمقام الألوهية السامي الرفيع، ومقامات الأنبياء والرسل الكرام، كل بما جعل الله له من خصوصية وتفضيل!

(7)- ولا يجوز على النبي محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، أن يفعل حراماً، صغيرة كان أو كبيرة، ولا أن يترك واجباً، صغيراً كان أو كبيراً البتة، إلا أن يكون من خصوصياته، شريطة ورود برهان قاطع للعدر على تلك الخصوصية. بل إن فعله برهان يقيني قاطع على عدم الحرمة، ونحتاج إلى بيان آخر لمعرفة كونه مكروهاً، أو مباحاً، أو مستحباً، أو واجباً، كما أسلفنا؛ وتركه برهان يقيني قاطع على عدم الوجوب، ونحتاج إلى بيان زائد لمعرفة كونه مستحباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو محرماً. ولم يظهر لنا برهان عقلي أو شرعي لهذا بالنسبة لإخوانه من الأنبياء السابقين، بل لعل قصة يونس، وإباقه إلى الفلك،

تثبت أن الأمر بالنسبة لهم ليس هو كما كان بالنسبة لمحمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فلا معنى لما تجده عند بعض الناس من تكذيب ورد فوري لبعض أخبار ومرويات الكتب القديمة لأنها بزعمهم تتناقض مع عصمة الأنبياء.

(8) - كما لا يجوز أن يكون خبره، في غير «أمر الدنيا»، إذا جاء بصيغة القطع والجزم، وليس بلفظ يشعر بالظن، إلا حقاً، وكذلك خبره عن الأمم السابقة، والوقائع الماضية، من غير رواية أو إسناد أو شهادة من غيره ينقلها هو، لا بد أن يكون حقاً جاء به الوحي؛ وكذلك المستقبل الذي لم يقع بعد، فهو غيب محض، لا يعلمه ذاتياً إلا الله، ولا يُعلم إلا بتعليم من الله، وإلا جاز أن يتطرق الخلل، كذباً كان أو خطأً، إلى الوحي، فتسقط حجة الله على العباد، وتفقد الرسالة معناها، ويصبح عدمها ووجودها سواء.

(9) - وكذلك قوله الإنشائي، بالأمر والنهي، لا يكون إلا وحيّاً، لأنه لا ينطق عن الهوى، ولا يُنذر إلا بالوحي، فلو جاز أن يكون أي واحد من أمره ونهيه من عند نفسه، وليس من عند الله، جاز ذلك في الكل، وفقدت الرسالة معناها، وأصبح كلام الله كذباً. ولم يثبت دليل قاطع من الوحي، أو بضرورة من حس أو عقل، أن الأمر بالنسبة لسائر الأنبياء كذلك، فليس الأمر ها هنا كما كان بالنسبة لمحمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فلا معنى لما تجده عند بعض الناس من مقولات وتفريعات تشعر بخلاف ذلك.

(10) - كما لا يجوز عليه أن يسكت على منكر، لأنه مأمور بالبلاغ، والأمر بكل معروف، والنهي عن كل منكر، لذلك كان سكوته عن أي فعل، إقراراً لذلك الفعل ضرورة، فلا يكون حراماً البتة، ثم نحتاج إلى بيان آخر زائد لمعرفة كونه مكروهاً، أو مباحاً، أو مستحباً، أو واجباً. ولم يثبت دليل قاطع من الوحي، أو بضرورة من حس أو عقل، أن الأمر بالنسبة لسائر الأنبياء كذلك، فليس ها هنا أيضاً كما كان بالنسبة لمحمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. فلا معنى لما تجده عند بعض الناس من مقولات وتفريعات تشعر بخلاف ذلك.

(11) - ولا يجوز عليه (الاجتهاد)، بالمعنى التخصصي الفني، وهو: (استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية)، لأنه هو صاحب النص: قوله نص، وفعله نص، وإقراره نص. فهو المشرّع، أي الذي ينشئ الأحكام إنشاءً، بوحى الله وعصمته، وغيره يستنبطها استنباطاً. أما الاجتهاد بالمعنى اللغوي العام: فهو سيد المجتهدين، وإمام المحسنين، ورأس المتقنين، عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته المخلصين المجاهدين، صلوات وتسليمات وتبريكات من الله رب العالمين!

الفصل: هل يجوز أن ينخدع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بشهادة كاذب؟!

أسلفنا القول قريباً أنه يجوز على خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وعلى إخوانه من الأنبياء السابقين، إدراك الواقع المحسوس مباشرة، أو المنقول إليهم رواية، على خلاف حقيقته، التي هو عليها في نفسه، لكذب الرواة أو خطئهم، وكذلك الشهود في مجلس القضاء، أو تزوير الوثائق، أو بسبب الأيمان الكاذبة، أو لإحسان طرف تصوير قضيته وتحريرها حتى تظهر كأنها الحق،

أو لعدم وجود البيّنات اللازمة لإثبات الحق، مع ثبوته في نفس الأمر في علم الله، وما شاكل ذلك.

البرهان اليقيني القاطع على ذلك: أن أفضل رسل الله، خاتمة أنبياء الله، المعصوم بعصمة الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، لم يعصم من أن ينخدع بنفاق منافق، أو بكذب كاذب، أو يحكم بالظاهر بناءً على شهادة فاجر، أو حسن بيان محاجج جدلي ماهر:

* فقد قال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **{وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلَوْكَ وَمَا يُضِلُّونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا }**، (النساء: 4: 113)؛ في القصة الشهيرة حين أراد طعمة بن أبيرق، وهو رجل من منافقة الأنصار - كان قد سرق متاعاً أو جحد وديعة كانت عنده - إلصاق التهمة برجل يهودي بريء، ففضحه الله جل جلاله، إلى آخر الأبد.

* كما جاء في تفسير الطبري [جامع البيان ط هجر (457/7 - 470)]: **{يَعْنِي جَلَّ ثَنَاؤُهُ بِقَوْلِهِ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ } [النساء: 105] إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ يَا مُحَمَّدُ الْكِتَابَ، يَعْنِي الْقُرْآنَ {لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ } [النساء: 105] لِنَقْضِي بَيْنَ النَّاسِ، فَتَفْصِلَ بَيْنَهُمْ {بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ } [النساء: 105] يَعْنِي: بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِهِ {وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا } [النساء: 105] يَقُولُ: " وَلَا تَكُنْ لِمَنْ خَانَ مُسْلِمًا أَوْ مُعَاهِدًا فِي نَفْسِهِ أَوْ مَالِهِ، خَصِيمًا تُخَاصِمُ عَنْهُ، وَتَدْفَعُ عَنْهُ مِنْ طَالِبِهِ بِحَقِّهِ الَّذِي خَانَهُ فِيهِ. {وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ } [النساء: 106] يَا مُحَمَّدُ وَسَلِّهِ أَنْ يَصْفَحَ لَكَ عَنْ عُقُوبَةِ ذَنْبِكَ فِي مُخَاصَمَتِكَ عَنِ الْخَائِنِ مَنْ خَانَ مَالًا لِغَيْرِهِ {إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا } [النساء: 23] يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَزَلْ يَصْفَحُ عَنْ ذُنُوبِ عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ بِتَرْكِه عُقُوبَتَهُمْ عَلَيْهَا، إِذَا اسْتَغْفَرُوهُ مِنْهَا، رَحِيمًا بِهِمْ، فَافْعَلْ ذَلِكَ أَنْتَ يَا مُحَمَّدُ، يَغْفِرِ اللَّهُ لَكَ مَا سَلَفَ مِنْ خُصُومَتِكَ عَنْ هَذَا الْخَائِنِ. وَقَدْ قِيلَ إِنَّ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَمْ يَكُنْ خَاصِمًا عَنِ الْخَائِنِ، وَلَكِنَّهُ هَمَّ بِذَلِكَ، فَأَمَرَهُ اللَّهُ بِالِاسْتِغْفَارِ مِمَّا هَمَّ بِهِ مِنْ ذَلِكَ».**

وَذَكَرَ أَنَّ الْخَائِنِينَ الَّذِينَ عَاتَبَ اللَّهُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ نَبِيَّهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فِي خُصُومَتِهِ عَنْهُمْ بَنُو أَبِيرِقٍ. وَاخْتَلَفَ أَهْلُ التَّأْوِيلِ فِي خِيَانَتِهِ الَّتِي كَانَتْ مِنْهُ فَوَصَفَهُ اللَّهُ بِهَا، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كَانَتْ سَرِقَةً سَرَقَهَا ذَكَرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ:

— حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عِيسَى، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، فِي قَوْلِ اللَّهِ: **{إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ } [النساء: 105] إِلَى قَوْلِهِ: {وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ } فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ فِي طُعْمَةِ بْنِ أَبِيرِقٍ وَدَرَعِهِ مِنْ حَدِيدِ الَّتِي سَرَقَ، وَقَالَ أَصْحَابُهُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِلنَّبِيِّ: اعْذُرْهُ فِي النَّاسِ بِلِسَانِكَ. وَرَمَوْا بِالْدَّرَعِ رَجُلًا مِنْ يَهُودٍ بَرِيئًا**

— حَدَّثَنِي الْمُثَنَّى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو حُدَيْفَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا شَبْلُ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ، نَحْوَهُ

— حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي شُعَيْبٍ أَبُو مُسْلِمٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَتَادَةَ بْنِ النُّعْمَانِ، قَالَ: كَانَ أَهْلُ بَيْتٍ مِنَّا يُقَالُ لَهُمْ بَنُو أَبِيرِقٍ: بَشْرٌ وَبَشِيرٌ وَمُبَشِّرٌ، وَكَانَ بَشِيرٌ رَجُلًا مُنَافِقًا، وَكَانَ يَقُولُ الشَّعْرَ يَهْجُو بِهِ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ يَنْجِلُهُ إِلَى بَعْضِ الْعَرَبِ، ثُمَّ يَقُولُ: قَالَ فَلَانٌ كَذَا، وَقَالَ فَلَانٌ

كَذَا، فَإِذَا سَمِعَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، ذَلِكَ الشَّعْرَ، قَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَقُولُ هَذَا الشَّعْرَ إِلَّا هَذَا الْخَبِيثُ، فَقَالَ:

[من البحر الكامل]: أَوْكَلَّمَا قَالَ الرَّجَالُ قَصِيدَةً... أَضْمُوا وَقَالُوا ابْنُ الْأُبَيْرِقِ قَالَهَا

قَالَ: وَكَانُوا أَهْلَ بَيْتٍ فَاقَةٍ وَحَاجَةٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ وَالْإِسْلَامِ، وَكَانَ النَّاسُ إِنَّمَا طَعَامُهُمْ بِالْمَدِينَةِ التَّمْرُ وَالشَّعِيرُ، وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ لَهُ يَسَارٌ فَقَدِمَتْ ضَافِطَةٌ مِنَ الشَّامِ بِالْدَّرَمِكِ ابْتِاعَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ، فَخَصَّ بِهِ نَفْسَهُ، فَأَمَّا الْعِيَالُ: فَإِنَّمَا طَعَامُهُمُ التَّمْرُ وَالشَّعِيرُ. فَقَدِمَتْ ضَافِطَةٌ مِنَ الشَّامِ، فابْتِاعَ عَمِّي رِفَاعَةَ بْنَ زَيْدٍ حِمْلًا مِنَ الدَّرَمِكِ، فَجَعَلَهُ فِي مَشْرِيَةٍ لَهُ، وَفِي الْمَشْرِيَةِ سِلَاحٌ لَهُ: دِرْعَانٌ وَسَيْفَاهُمَا وَمَا يُصْلِحُهُمَا. فَعُدِي عَلَيْهِ مِنْ تَحْتِ اللَّيْلِ، فَانْقَبَتِ الْمَشْرَبَةُ، وَأَخَذَ الطَّعَامُ وَالسِّلَاحُ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَانِي عَمِّي رِفَاعَةُ فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي تَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ عُدِي عَلَيْنَا فِي لَيْلَتِنَا هَذِهِ، فَانْقَبَتِ مَشْرِبَتُنَا، فَذُهِبَ بِسِلَاحِنَا وَطَعَامِنَا. قَالَ: فَتَجَسَّسْنَا فِي الدَّارِ وَسَأَلْنَا، فَقِيلَ لَنَا: قَدْ رَأَيْنَا بَنِي أُبَيْرِقٍ اسْتَوْفَدُوا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ، وَلَا نَرَى فِيهَا نَرَاهُ إِلَّا عَلَى بَعْضِ طَعَامِكُمْ. قَالَ: وَقَدْ كَانَ بَنُو أُبَيْرِقٍ قَالُوا وَنَحْنُ نَسْأَلُ فِي الدَّارِ: وَاللَّهِ مَا نَرَى صَاحِبَكُمْ إِلَّا لَبِيدَ بْنَ سَهْمٍ، رَجُلٌ مِنَّا لَهُ صَلَاحٌ وَإِسْلَامٌ، فَلَمَّا سَمِعَ بِذَلِكَ لَبِيدٌ اخْتَرَطَ سَيْفَهُ، ثُمَّ أَتَى بَنِي أُبَيْرِقٍ فَقَالَ: وَاللَّهِ لِيُخَالِطَنَّكُمْ هَذَا السَّيْفُ أَوْ لَتُبَيِّنَنَّ هَذِهِ السَّرِقَةَ. قَالُوا: إِلَيْكَ عَنَّا أَيُّهَا الرَّجُلُ، فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِصَاحِبِهَا. فَسَأَلْنَا فِي الدَّارِ حَتَّى لَمْ نَشْكُ أَنَّهُمْ أَصْحَابُهَا، فَقَالَ عَمِّي: يَا ابْنَ أَخِي، لَوْ أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ. قَالَ قَتَادَةُ: فَأَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَذَكَرْتَ ذَلِكَ لَهُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ أَهْلَ بَيْتٍ مِنَّا أَهْلُ جَفَاءٍ، عَمَدُوا إِلَى عَمِّي رِفَاعَةَ فَانْقَبُوا مَشْرَبَةً لَهُ، وَأَخَذُوا سِلَاحَهُ وَطَعَامَهُ، فَلْيُرَدُّوا عَلَيْنَا سِلَاحَنَا، فَأَمَّا الطَّعَامُ فَلَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: «سَأَنْظُرُ فِي ذَلِكَ» فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ بَنُو أُبَيْرِقٍ أَتَوْا رَجُلًا مِنْهُمْ يُقَالُ لَهُ أُسَيْرُ بْنُ عُرْوَةَ، فَكَلَّمُوهُ فِي ذَلِكَ، وَاجْتَمَعَ إِلَيْهِ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ الدَّارِ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ قَتَادَةَ بْنَ النُّعْمَانَ وَعَمَّهُ عَمَدُوا إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ مِنَّا أَهْلِ إِسْلَامٍ وَصَلَاحٍ يَرْمُونَهُمْ بِالسَّرِقَةِ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا ثَبَتٍ. قَالَ قَتَادَةُ: فَأَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَكَلَّمْتُهُ، فَقَالَ: «عَمَدْتُ إِلَى أَهْلِ بَيْتٍ ذَكَرَ مِنْهُمْ إِسْلَامٌ وَصَلَاحٌ تَرْمِيهِمْ بِالسَّرِقَةِ عَلَى غَيْرِ بَيِّنَةٍ وَلَا ثَبَتٍ» قَالَ: فَارْجَعْتُ وَلَوِدِدْتُ أَنِّي خَرَجْتُ مِنْ بَعْضِ مَالِي وَلَمْ أَكَلِّمْ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فِي ذَلِكَ. فَأَتَيْتُ عَمِّي رِفَاعَةَ، فَقَالَ: يَا ابْنَ أَخِي مَا صَنَعْتَ؟ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. فَلَمْ نَلْبَثْ أَنْ نَزَلَ الْقُرْآنُ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: 105] يَعْني: بَنِي أُبَيْرِقِ {وَأَسْتَغْفِرُ اللَّهَ} [النساء: 106] أَيِ مِمَّا قُلْتَ لِقَتَادَةَ {إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ} [النساء: 107] أَيِ بَنِي أُبَيْرِقِ {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ} [النساء: 107] إِلَى قَوْلِهِ: {ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهُ يَجِدُ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا} [النساء: 110] أَيِ أَنَّهُمْ إِنْ يَسْتَغْفِرُوا اللَّهَ يَغْفِرَ لَهُمْ {وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبْهُ عَلَى نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا} [النساء: 111] وَإِثْمًا مَبِينًا قَوْلُهُمْ لِلْبَيْدِ {وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ} [النساء: 113] يَعْني أُسَيْرًا وَأَصْحَابَهُ {وَمَا يُضْلُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ

وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ { [النساء: 113] إِلَى قَوْلِهِ: { فَسَوْفَ نُنْتِجُ أَجْرًا عَظِيمًا } [النساء: 74] فَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ أَتَى رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِالسَّلَاحِ، فَرَدَّهُ إِلَى رِفَاعَةَ. قَالَ قَتَادَةُ: فَلَمَّا أَتَيْتُ عَمِّي بِالسَّلَاحِ وَكَانَ شَيْخًا قَدْ عَسَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، [ص: 462] وَكُنْتُ أَرَى إِسْلَامَهُ مَدْحُولًا؛ فَلَمَّا أَتَيْتُهُ بِالسَّلَاحِ، قَالَ: يَا ابْنَ أَخِي، هُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. قَالَ: فَعَرَفْتُ أَنَّ إِسْلَامَهُ كَانَ صَحِيحًا. فَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ لِحَقِّ بَشِيرٍ بِالْمُشْرِكِينَ فَنَزَلَ عَلَى سُلَافَةَ بِنْتِ سَعْدِ بْنِ سَهْلٍ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ {وَمَنْ يُشَاقِقِ} [النساء: 115] الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى قَوْلِهِ: {وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا} [النساء: 116] بَعِيدًا فَلَمَّا نَزَلَ عَلَى سُلَافَةَ رَمَاهَا حَسَانُ بْنُ ثَابِتٍ بِأَبْيَاتٍ مِنْ شِعْرِ، فَأَخَذَتْ رَحْلَهُ فَوَضَعَتْهُ عَلَى رَأْسِهَا ثُمَّ خَرَجَتْ فَرَمَتْهُ بِالْأَبْطَحِ، ثُمَّ قَالَتْ: أَهْدَيْتُ إِلَى شِعْرِ حَسَانٍ، مَا كُنْتُ تَأْتِيَنِي .

— حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُعَاذٍ قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ} [النساء: 105] يَقُولُ: " بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَيَّنَ لَكَ {وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: 105] فَقَرَأَ إِلَى قَوْلِهِ: {إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا} [النساء: 107] ذَكَرَ لَنَا أَنَّ هَؤُلَاءِ الْآيَاتِ أَنْزَلَتْ فِي شَأْنِ طُعْمَةَ بْنِ أَبِي رِيقٍ وَفِيمَا هَمَّ بِهِ نَبِيُّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مِنْ عَذْرِهِ، وَبَيَّنَ اللَّهُ شَأْنَ طُعْمَةَ بْنِ أَبِي رِيقٍ، وَوَعَظَ نَبِيَّهُ، صلى الله عليه وسلم، وَحَذَّرَهُ أَنْ يَكُونَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا. وَكَانَ طُعْمَةُ بْنُ أَبِي رِيقٍ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، ثُمَّ أَحَدَ بَنِي ظَفَرٍ، سَرَقَ دِرْعًا لِعَمِّهِ كَانَتْ وَدِيعَةً عِنْدَهُ، ثُمَّ قَذَفَهَا عَلَى يَهُودِيٍّ كَانَ يَغْشَاهُمْ، يُقَالُ لَهُ زَيْدُ بْنُ السَّمِينِ، فَجَاءَ الْيَهُودِيُّ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، [ص: 463] يَهْتَفُ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَوْمُهُ بَنُو ظَفَرٍ جَاءُوا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لِيُعْذِرُوا صَاحِبَهُمْ، وَكَانَ نَبِيُّ اللَّهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَدْ هَمَّ بِعَذْرِهِ، حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ فِي شَأْنِهِ مَا أَنْزَلَ، فَقَالَ: {وَلَا تَجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ} [النساء: 107] إِلَى قَوْلِهِ: {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلِ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} {يَعْنِي بِذَلِكَ قَوْمَهُ} {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا} [النساء: 112] وَكَانَ طُعْمَةُ قَذَفَ بِهَا بَرِيئًا. فَلَمَّا بَيَّنَّ اللَّهُ شَأْنَ طُعْمَةَ نَافَقَ وَلِحَقِّ بِالْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ فِي شَأْنِهِ: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: 115]

— حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي عَمِّي، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَوْلُهُ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: 105] وَذَلِكَ أَنَّ نَفَرًا مِنَ الْأَنْصَارِ غَزَوْا مَعَ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فِي بَعْضِ غَزَوَاتِهِ، فَسَرَقَتْ دِرْعٌ لِأَحَدِهِمْ، فَأُظُنُّ بِهَا رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَأَتَى صَاحِبَ الدَّرْعِ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: إِنَّ طُعْمَةَ بْنَ أَبِي رِيقٍ سَرَقَ دِرْعِي. فَأَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَلَمَّا رَأَى السَّارِقَ ذَلِكَ، عَمَدَ إِلَيْهَا فَأَلْقَاهَا فِي بَيْتِ رَجُلٍ بَرِيءٍ، وَقَالَ لِنَفَرٍ مِنْ عَشِيرَتِهِ: إِنِّي قَدْ غَيَّبْتُ الدَّرْعَ وَالْقَيْئُهَا فِي بَيْتِ فُلَانٍ، وَسَتُوجَدُ عِنْدَهُ. فَاَنْطَلَقُوا إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لِيَلَّا، فَقَالُوا: يَا نَبِيُّ اللَّهِ إِنَّ صَاحِبَنَا بَرِيءٌ، وَإِنَّ سَارِقَ الدَّرْعِ فُلَانٌ، وَقَدْ أَحْطْنَا بِذَلِكَ عِلْمًا، فَأَعْذُرْ صَاحِبَنَا عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ وَجَادِلْ عَنْهُ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ

يَعِصْمُهُ اللَّهُ بِكَ يَهْلِكُ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَبَرَّاهُ وَعَذَرَهُ عَلَى رُءُوسِ النَّاسِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: 105] يَقُولُ: {أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فِي الْكِتَابِ} {وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ} [النساء: 107] الْآيَةُ، ثُمَّ قَالَ لِلَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَيْلًا: {يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ} [النساء: 108] إِلَى قَوْلِهِ: {أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا} [النساء: 109] يَعْنِي الَّذِينَ أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مُسْتَخْفِينَ بِالْكَذِبِ. ثُمَّ قَالَ: {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا} [النساء: 112] وَإِنَّمَا مُبِينًا يَعْنِي: السَّارِقَ وَالَّذِينَ يُجَادِلُونَ عَنِ السَّارِقِ).

— حَدَّثَنِي يُونُسُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، قَالَ: قَالَ ابْنُ زَيْدٍ فِي قَوْلِهِ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ} [النساء: 105] الْآيَةَ. قَالَ: كَانَ رَجُلٌ سَرَقَ دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ فِي زَمَانِ النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وَطَرَحَهُ عَلَى يَهُودِيٍّ، فَقَالَ الْيَهُودِيُّ: وَاللَّهِ مَا سَرَقْتَهَا يَا أَبَا الْقَاسِمِ، وَلَكِنْ طَرَحْتَ عَلَيَّ. وَكَانَ لِلرَّجُلِ الَّذِي سَرَقَ جِرَانُ يَبْرُثُونَهُ وَيَطْرَحُونَهُ عَلَى الْيَهُودِيِّ وَيَقُولُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الْيَهُودِيُّ الْخَبِيثُ يَكْفُرُ بِاللَّهِ وَبِمَا جِئْتُ بِهِ. قَالَ: حَتَّى مَالَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ، صلى الله عليه وسلم، بِبَعْضِ الْقَوْلِ، فَعَاتَبَهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي ذَلِكَ، فَقَالَ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهُ} [النساء: 106] بِمَا قُلْتَ لِهَذَا الْيَهُودِيِّ {إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا} [النساء: 23] ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى جِرَانِهِ فَقَالَ {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا} فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: {أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا} قَالَ: "ثُمَّ عَرَضَ التَّوْبَةَ فَقَالَ: {وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ} [النساء: 110] فَمَا أَدْخَلَكُمْ أَنْتُمْ أَيُّهَا النَّاسُ عَلَى خَطِيئَةٍ هَذَا تَكَلَّمُونَ دُونَهُ؟ {وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا} [النساء: 111] وَإِنْ كَانَ مُشْرِكًا {فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا} [النساء: 112] فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى} [النساء: 115] قَالَ: "أَبَى أَنْ يَقْبَلَ التَّوْبَةَ الَّتِي عَرَضَ اللَّهُ لَهُ، وَخَرَجَ إِلَى الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ، فَنَقَبَ بَيْتًا لِيَسْرِقَهُ، فَهَدَمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ فَقَتَلَهُ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: {وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى} [النساء: 115] فَقَرَأَ حَتَّى بَلَغَ: {وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: 97] وَيُقَالُ: هُوَ طُعْمَةٌ بَنُ أَبُيْرِقٍ، وَكَانَ نَارِلًا فِي بَنِي ظَفَرٍ.

وَقَالَ آخِرُونَ: بَلِ الْخِيَانَةُ الَّتِي وَصَفَ اللَّهُ بِهَا مَنْ وَصَفَهُ بِقَوْلِهِ: {وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: 105] جُحُودُهُ وَدِيْعَةٌ كَانَ أُوْدِعَهَا، ذَكَرَ مَنْ قَالَ ذَلِكَ:

— حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَفْضَلٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ، عَنِ السُّدِّيِّ: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا} [النساء: 105] قَالَ: (أَمَّا {مَا أَرَاكَ اللَّهُ}: فَمَا أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْكَ؛ قَالَ: نَزَلْتُ فِي طُعْمَةِ بَنِ أَبُيْرِقٍ، وَاسْتَوْدَعَهُ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ دِرْعًا، فَأَنْطَلَقَ بِهَا إِلَى دَارِهِ، فَحَفَرَ لَهَا الْيَهُودِيُّ ثُمَّ دَفَنَهَا، فَخَالَفَ إِلَيْهَا طُعْمَةٌ فَاحْتَفَرَ عَنْهَا، فَأَخَذَهَا. فَلَمَّا جَاءَ الْيَهُودِيُّ يَطْلُبُ دِرْعَهُ كَافَرَهُ عَنْهَا، فَأَنْطَلَقَ إِلَى نَاسٍ مِنَ الْيَهُودِ مِنْ عَشِيرَتِهِ، فَقَالَ: انْطَلِقُوا مَعِيَ، فَإِنِّي

أَعْرِفْ وَضَعَ الدَّرْعِ. فَلَمَّا عَلِمَ بِهِمْ طُعْمَةَ أَخَذَ الدَّرْعَ فَأَلْقَاهَا فِي دَارِ أَبِي مُلَيْلٍ الْأَنْصَارِيِّ، فَلَمَّا جَاءَتِ الْيَهُودُ تَطْلُبُ الدَّرْعَ فَلَمَّا تَقَدَّرَ عَلَيْهَا، وَقَعَ بِهِ طُعْمَةُ وَأَنَاسٌ مِنْ قَوْمِهِ، فَسَبَّوْهُ، وَقَالَ اتَّخُونُونِي؟ فَانْطَلَقُوا يَطْلُبُونَهَا فِي دَارِهِ، فَأَشْرَفُوا عَلَى بَيْتِ أَبِي مُلَيْلٍ، فَإِذَا هُمْ بِالدَّرْعِ، وَقَالَ طُعْمَةُ: أَخَذَهَا أَبُو مُلَيْلٍ. وَجَادَلَتِ الْأَنْصَارُ دُونَ طُعْمَةَ وَقَالَ لَهُمْ: انْطَلِقُوا مَعِيَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُولُوا لَهُ يَنْضَحْ عَنِّي وَيَكْذِبْ حُجَّةَ الْيَهُودِيِّ، فَإِنِّي إِن كُذِّبَ كَذَّبَ عَلَى أَهْلِ الْمَدِينَةِ الْيَهُودِيِّ. فَاتَاهُ أَنَاسٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، جَادِلْ عَنْ طُعْمَةَ وَاكْذِبِ الْيَهُودِيِّ. فَهَمَّ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ يَفْعَلَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ: {وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ} [النساء: 106] مِمَّا أَرَدْتَ {إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا تَجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَانًا أَثِيمًا} [النساء: 106] ثُمَّ ذَكَرَ الْأَنْصَارُ وَمُجَادَلَتَهُمْ عَنْهُ، فَقَالَ: {يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ} [النساء: 108] يَقُولُ: " يَقُولُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ} ثُمَّ دَعَا إِلَى التَّوْبَةِ، فَقَالَ: {وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا} [النساء: 110] ثُمَّ ذَكَرَ قَوْلَهُ حِينَ قَالَ: أَخَذَهَا أَبُو مُلَيْلٍ، فَقَالَ: {وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبْهُ عَلَى نَفْسِهِ} [النساء: 111]، {وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا} [النساء: 112] وَإِثْمًا مُبِينًا ثُمَّ ذَكَرَ الْأَنْصَارَ وَإِنْيَانَهُمْ إِيَّاهُ أَنْ يَنْضَحَ عَنْ صَاحِبِهِمْ وَيُجَادِلَ عَنْهُ فَقَوْلُهُ: {لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ وَمَا يُضْلُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ} [النساء: 113] يَقُولُ: " النَّبُوءَ. ثُمَّ ذَكَرَ مُنَاجَاتِهِمْ فِيمَا يُرِيدُونَ أَنْ يَكْذِبُوا عَنْ طُعْمَةَ، فَقَالَ: {لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ} [النساء: 114] إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ فَلَمَّا فَضَحَ اللَّهُ طُعْمَةَ بِالْمَدِينَةِ بِالْقُرْآنِ، هَرَبَ حَتَّى أَتَى مَكَّةَ، فَكَفَرَ بَعْدَ إِسْلَامِهِ. وَنَزَلَ عَلَى الْحَجَّاجِ بْنِ عَلَاطِ السَّلْمِيِّ، فَتَقَبَّ بَيْتَ الْحَجَّاجِ فَأَرَادَ أَنْ يَسْرِقَهُ، فَسَمِعَ الْحَجَّاجُ خَشْخَشَةً فِي بَيْتِهِ وَقَعَقَعَةً جُلُودٍ كَانَتْ عِنْدَهُ، فَنظَرَ فَإِذَا هُوَ بِطُعْمَةَ، فَقَالَ: ضَيْفِي وَابْنُ عَمِّي وَأَرَدْتَ أَنْ تَسْرِقَنِي؟ فَأَخْرَجَهُ فَمَاتَ بِحَرَّةِ بَنِي سُلَيْمٍ كَافِرًا، وَأَنْزَلَ اللَّهُ فِيهِ: {وَمَنْ يُشَاقِقِ} [النساء: 115] الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ [ص: 468] لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى إِلَى: {وَسَاءَتْ مَصِيرًا} [النساء: 97]

— حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ، قَالَ: حَدَّثَنِي حَجَّاجٌ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عِكْرِمَةَ، قَالَ: اسْتَوْدَعَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ طُعْمَةَ بْنَ أَبِي رِيقٍ مَشْرَبَةً لَهُ فِيهَا دِرْعٌ، وَخَرَجَ فَعَابَ. فَلَمَّا قَدِمَ الْأَنْصَارِيُّ فَتَحَ مَشْرَبَتَهُ فَلَمْ يَجِدِ الدَّرْعَ، فَسَأَلَ عَنْهَا طُعْمَةَ بْنَ أَبِي رِيقٍ، فَرَمَى بِهَا رَجُلًا مِنَ الْيَهُودِ يُقَالُ لَهُ زَيْدُ بْنُ السَّمِينِ. فَتَعَلَّقَ صَاحِبُ الدَّرْعِ بِطُعْمَةَ فِي دِرْعِهِ؛ فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَوْمُهُ أَتَوْا النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمُوهُ لِيَدْرَأَ عَنْهُ فَهَمَّ بِذَلِكَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنْ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا وَلَا تَجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ} [النساء: 106] يَعْنِي طُعْمَةَ بْنَ أَبِي رِيقٍ وَقَوْمَهُ {هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَمَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا} {مُحَمَّدٌ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَوْمُ طُعْمَةَ} {وَمَنْ يَعْمَلْ

سُوءًا أَوْ يَظْلِمَ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرَ اللَّهُ يَجِدِ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا { [النساء: 110] مُحَمَّدٌ وَطُعْمَةُ وَقَوْمُهُ، قَالَ: { وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُهُ عَلَى نَفْسِهِ { [النساء: 111] الْآيَةُ، طُعْمَةُ { وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا { [النساء: 112] يَعْنِي: زَيْدُ بْنُ السَّمِينِ { فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا { [النساء: 112] طُعْمَةُ بْنُ أَبِي رِيْقٍ { وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ { [النساء: 113] يَا مُحَمَّدُ { لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ وَمَا يُضْلُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ { [النساء: 113] قَوْمُ طُعْمَةَ بْنِ أَبِي رِيْقٍ { وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا { [النساء: 113] مُحَمَّدٌ، صلى الله عليه وسلم، { لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ { [النساء: 114] حَتَّى تَنْقَضِيَ الْآيَةُ لِلنَّاسِ عَامَّةً { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ { [النساء: 115] الْآيَةُ. قَالَ: لَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ فِي طُعْمَةَ بْنِ أَبِي رِيْقٍ لِحَقِّ بِقُرَيْشٍ وَرَجَعَ فِي دِينِهِ، ثُمَّ عَدَا عَلَى مَشْرِئَةِ الْحَجَّاجِ بْنِ عَلَاطٍ الْبَهْزِيِّ ثُمَّ السَّلْمِيِّ حَلِيفِ لِبْنِي عَبْدِ الدَّارِ، فَتَقَبَّهَا، فَسَقَطَ عَلَيْهِ حَجَرٌ فَالْحَجَّ. فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْرَجُوهُ مِنْ مَكَّةَ، فَخَرَجَ فَلَقِيَ رَكْبًا مِنْ بُهْرَاءَ مِنْ قُضَاعَةَ، فَعَرَضَ لَهُمْ، فَقَالَ: ابْنُ سَبِيلٍ مُنْقَطِعٌ بِهِ. فَحَمَلُوهُ حَتَّى إِذَا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ عَدَا عَلَيْهِمْ فَسَرَقَهُمْ، ثُمَّ انْطَلَقَ فَارْجَعُوا فِي طَلَبِهِ فَأَدْرَكُوهُ، فَقَذَفُوهُ بِالْحِجَارَةِ حَتَّى مَاتَ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: فَهَذِهِ الْآيَاتُ كُلُّهَا فِيهِ نَزَلَتْ إِلَى قَوْلِهِ: { إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ { [النساء: 48] أَنْزَلَتْ فِي طُعْمَةَ بْنِ أَبِي رِيْقٍ، يَقُولُونَ: إِنَّهُ رَمَى بِالدَّرْعِ فِي دَارِ أَبِي مُلَيْلٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْخَزَرَجِيِّ، فَلَمَّا نَزَلَ الْقُرْآنُ لِحَقِّ بِقُرَيْشٍ، فَكَانَ مِنْ أَمْرِهِ مَا كَانَ — حَدَّثْتُ عَنْ الْحُسَيْنِ بْنِ الْفَرَجِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ سَلْمَانَ، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ، يَقُولُ فِي قَوْلِهِ: { لَتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ { [النساء: 105] يَقُولُ: (بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْكَ وَأَرَاكَهُ فِي كِتَابِهِ. وَنَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ اسْتُودِعَ دِرْعًا فَجَحَدَ صَاحِبُهَا، فَخَوَّنَهُ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِ نَبِيِّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَغَضِبَ لَهُ قَوْمُهُ، وَأَتَوْا نَبِيَّ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَقَالُوا: خَوَّنُوا صَاحِبَنَا وَهُوَ أَمِينٌ مُسْلِمٌ، فَأَعَذُّهُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ وَارْجُرْ عَنْهُ. فَقَامَ نَبِيُّ اللَّهِ فَعَذَرَهُ وَكَذَّبَ عَنْهُ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ بَرِيءٌ وَأَنَّهُ مَكْذُوبٌ عَلَيْهِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَيَانُ ذَلِكَ فَقَالَ: { إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ { [النساء: 105] إِلَى قَوْلِهِ: { أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا { [النساء: 109] فَبَيَّنَ اللَّهُ خِيَانَتَهُ. فَلَحِقَ بِالْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، وَارْتَدَّ عَنِ الْإِسْلَامِ، فَنَزَلَ فِيهِ: { وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى { [النساء: 115] إِلَى قَوْلِهِ: { وَسَاءَتْ مَصِيرًا { [النساء: 97] " قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ: وَأَوَّلَى التَّأْوِيلَيْنِ فِي ذَلِكَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ الْآيَةِ قَوْلُ مَنْ قَالَ: كَانَتْ خِيَانَتُهُ الَّتِي وَصَفَهُ اللَّهُ بِهَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ جُحُودُهُ مَا أُودِعَ، لِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْمَعْرُوفُ مِنْ مَعَانِي الْخِيَانَاتِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ؛ وَتَوَجُّيهِ تَأْوِيلُ الْقُرْآنِ إِلَى الْأَشْهَرِ مِنْ مَعَانِي كَلَامِ الْعَرَبِ مَا وَجَدَ إِلَيْهِ سَبِيلٌ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهِ؛ انتهى كلام الإمام الكبير أبي جعفر محمد بن جريّر الطبري، الذي سقناه بطوله لما فيه من العلوم والحكم.

قلت: قد كان الأولى أن يعتمد الطبري القصة المسندة المتصلة عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن أبيه، عن جده، قتادة بن النعمان، بدلاً من المراسيل والمنقطعات، التي تبين أن الجريمة كانت في حقيقتها (سرقة)؛ وأما تسمية الله لهؤلاء القوم بـ(الخائنين) فليس لأنهم جحدوا الوديعة، والجاحد إنما هو واحد فقط

منهم، وإنما كان ذلك لأنهم كذبوا على النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فـ(الصدق أمانة، والكذب خيانة)، كما قال أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه؛ والكذب عليه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أشنع وأقبح، وهو من الكبائر الموبقة؛ والكذب بقصد تضليله نقض للميثاق الذي واثقوا الله به عندما قالوا: (نشهد أن محمداً رسول الله)، ونقض الميثاق غدر وخيانة.

وبغض النظر عن الاختلاف في التفاصيل، فإن المحصلة – فيما يتعلق بموضوعنا – واحدة، وهي: أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، انخدع، بالفعل، بمزاعم ذلك المنافق، ودفاع قومه عنه، وقام بأعمال وتصرفات، ثم قام الله، جل جلاله، بعد ذلك بمدة، بفضح الخونة، وتبيان حقيقة المسألة، تَكْرِماً وفضلاً، وليس لأن ذلك من متطلبات العصمة، أو مقتضيات النبوة والرسالة، وإلا لما وقع ذلك أصلاً.

ولنا ملاحظة واحدة، تتعلق بفن الإسناد، هي أن إسناد الطبري: (حدثنا الحسن بن أحمد بن أبي شعيب أبو مسلم الحراني قال: حدثنا محمد بن سلمة قال: حدثنا محمد بن إسحق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن أبيه عن جده قتادة بن النعمان) وفيه عننة محمد بن إسحق، إلا أنه في الحقيقة متصل صحيح لأن محمد بن إسحق قد صرح بالسماع كما هو في الطريق الأخرى عند الحاكم.

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **{وَمَنْ حَوْلَكُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمَنْ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مَرَدُّوا عَلَى النِّفَاقِ، لَا تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ: سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ }**، (التوبة: 101:9). وهذا شهادة من الله بأن في المدينة المنورة نفسها منافقون، مردوا على النفاق، والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يعلم أعيانهم، وذلك يقتضي ضرورة أنه يحسبهم مؤمنين صادقين، منخدعاً بظاهرهم وأيمانهم الكاذبة: **{إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ }**، (المنافقون: 63:1). ونسارع فنقول أن هذا لا يعني ضرورة أنه لم يكن يعلم، بإعلام الوحي له في أحوال مخصوصة، بعض أشخاص المنافقين، كما توهم الإمام أبو محمد علي بن حزم.

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ }**، (الحجرات: 49:6). وسبب نزول الآيات متواتر مشهور، جاءت به روايات عدة، منها:

* ما أخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج3/ص274/ح3395) بإسناد جيد: [حدثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثني محمد بن أبي عتاب أبو بكر الأعمش (ح) وحدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد الله بن الحكم بن أبي زياد القطواني (ح) وحدثنا محمد بن أحمد الحمال الأصبهاني حدثنا

محمد بن عيسى الزجاج قالوا: أخبرنا محمد بن سابق حدثنا عيسى بن دينار المؤذن حدثني أبي أنه سمع الحارث بن ضرار الخزاعي يقول: قدمت على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فدعاني إلى الإسلام فدخلت فيه وأقررت به، ودعاني إلى الزكاة فأقررت بها فقلت: يا رسول الله أرجع إلى قومي فأدعوهم إلى الإسلام وأداء الزكاة فمن استجاب لي منهم جمعت زكاته؛ فترسل، يا رسول الله، رسولا لأبأن كذا وكذا يأتيك ما جمعت من الزكاة، فلما جمع الحارث الزكاة ممن استجاب له وبلغ الأبأن الذي أراد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن يبعث إليه، احتبس عليه الرسول فلم يأت، فظن الحارث أنه قد حدث فيه سخط من الله ومن رسوله، صلى الله عليه وسلم، فدعا سروات قومه فقال لهم: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان وقت لي وقتاً يرسل إلي رسوله ليقبض ما كان عندي من الزكاة، وليس من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخلف، لا أرى حبس رسوله إلا من سخطه كانت، فانطلقوا فنأتي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وبعث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الوليد بن عقبة إلى الحارث ليقبض ما كان عنده مما جمع من الزكاة، فلما ان سار الوليد حتى بلغ بعض الطريق فرّق، فرجع فأتى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا رسول الله إن الحارث منعني الزكاة وأراد قتلي؛ **فضرب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، البعث إلى الحارث؛** وأقبل الحارث بأصحابه حتى إذا استقبل البعث وفصل من المدينة لقيهم الحارث، قالوا: هذا الحارث، فلما غشيهم قال لهم: إلى من بُعثتم؟ قالوا: إليك، قال: ولم؟ قالوا: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان بعث الوليد بن عقبة فرجع فزعم أنك منعت الزكاة وأردت قتله، فقال: لا والذي بعث محمداً، صلى الله عليه وسلم، بالحق ما رأيته ولا أتاني، وما أقبلت إلا حين احتبس علي رسولا خشية أن يكون سخطه من الله ومن رسوله عليه السلام، فنزلت الحجرات: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ}**، إلى هذا المكان: **{فضلا من الله ونعمة والله عليم حكيم}**؛ أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص279/ح18482): [حدثنا محمد بن سابق بتمامه سنداً ومتمناً]. قلت: وها هنا أيضاً صدّق رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عامله الكاذب، الوليد بن عقبة، وأرسل الجيوش، وكادت أن تكون كارثة، ولكن الله سلّم.

* فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2627/ح6762): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري أخبرني عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمة أخبرته عن أمها أم سلمة قالت: سمع النبي، صلى الله عليه وسلم، جلبة خصام عند بابه فخرج عليهم فقال: «إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضاً أن يكون أبليغ من بعض، أقضي له بذلك، وأحسب أنه صادق! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليدعها»]؛ وهذا إسناد في غاية الصحة.

وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع عدة؛ كما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في مواضع عدة؛ والنسائي في سننه في مواضع عدة؛ والترمذي في سننه؛ وابن ماجه في سننه؛ وأبو داود في سننه في مواضع عدة؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده في مواضع كثيرة؛ ومالك في الموطأ؛ والطحاوي في شرح معاني

الآثار في مواضع عدة؛ والحميدي في مسنده؛ والطبراني في معجمه الكبير في مواضع كثيرة؛ والنسائي في سننه الكبرى في مواضع كثيرة؛ والدارقطني في سننه في عدة مواضع؛ والطبراني في مسند الشاميين في مواضع عدة؛ والحارث/الهيثمي في مسنده (الزوائد)؛ والبيهقي في سننه في مواضع كثيرة؛ وأبو يعلى في مسنده في مواضع كثيرة؛ وابن الجارود في المنتقى في مواضع عدة؛ والشافعي في مسنده في مواضع عدة؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه في مواضع عدة؛ والطبراني في معجمه الأوسط في مواضع عدة؛ وغيرهم بأسانيد أغلبها في غاية الصحة، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة.

وهذا الحديث يؤكد عدة حقائق في غاية الأهمية: من أهمها أن الادعاء الباطل قد يحسن صاحبه عرضه، والتدليل عليه، حتى ينخدع به المعصوم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نفسه، فيحكم له بغير حقه، في مجلس قضاء معتبر محترم، يحكم فيه في الدماء والأعراض والأموال؛ **فمن باب أولى:** قد يحصل بلا شك لمن هو دونه من أمثال ابن عباس، وغيره من الصحابة، رضي الله عنهم؛ في مجالس الدرس والذاكرة.

وكنا قد نشرنا بعض هذا الفصل في أحد ساحات النقاش بالشبكة العنكبوتية الدولية، فاستشكله (حمار) وهابي من الأغبياء المتعالمين من أدعياء «السلفية» مُسألاً كيف يكون الرد إذا (قال لك الزنادقة: ما دام أن نبيكم يخدع بكذب كاذب، فما المانع أن تكون القصص التي قصّها علينا خارج القرآن عن الأمم السابقة كلها انخدع فيها بكذب كاذب. وما دام أنه ينخدع بكذب الكاذبين، وما دام أن الباطل قد يحسن عرضه له والتدليل عليه، فما المانع أن يكون كثير مما حسّنه لكم قد انخدع فيه ورآه حسناً؟).

نقول: ما ذكر هذا المتعالم من كلام الزنادقة (ونرجو الله أن لا يكون هو منهم) فليس بجديد، فقد قالت قريش إنما يعلمه بشر، وذلك قبل تلفظه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذلك الحديث، وقالها المستشرقون، وقالوا أحياناً ما هو أفظع منها. ونبوة محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ثبتت بقواطع الأدلة، ومنها هذا القرآن المعجز (وهو بين أيدينا وليس هو مثل معجزات الأنبياء السابقين التي ذهبت أعيانها)، وشقّ له القمر، وتواتر عنه سقاء وإطعام المئتين بمُدٍّ أو صاع من طعام لا يكفي بضعة أنفس، وتواتر الخبر بحنين الجذع إليه، وقلب مجرى التاريخ وحطّم أتباعه أكبر الإمبراطوريات وأنشؤوا أكبر دولة في التاريخ في خلال جيل واحد فقط، وأخبر بمغيبات المستقبل: من انتصار الروم بعد هزيمتهم المدمّرة الساحقة، وموت عمه أبي لهب على الكفر، وامتناع اليهود عن تمني الموت، إلى هجمة المغول الشرسة على أمّته، وتجمّع اليهود في فلسطين حيث سيدبحون قريباً بإذن الله وتوفيّقه، وغير ذلك من مئات الأدلة القاطعة.

فهو نبي الله، المبلّغ عن الله البلاغ المعصوم، قبل أن يتلفظ حتى بكلمة واحدة خارج القرآن العظيم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

ثم ثبت بالأدلة اليقينية القاطعة: من ضرورات الحس والعقل، ونصوص القرآن أنه معصوم في قوله عن الكذب والخطأ، وفي فعله عن ارتكاب الحرام. وثبت كذلك أن الذكر الذي انزل عليه (والذكر هو القرآن

والسنّة كلاهما) محفوظ بحفظ الله.

ثم ثبت عنه ثبوتاً تقوم به الحجة أنه قال: «إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها، فقلنا نحن: صدق الله، وصدق رسوله، فلا يتعارض تصديق النبي في مجلس قضاء لبعض من أحسن عرضه حجته، أو أجاد إخفاء كذبتة، مع كونه معصوماً في التبليغ عن الله.

فيا لله، ويا للمسلمين: متى كان إخبار شخص مترافع في مجلس القضاء عن ملكيته لأرض زراعية، أو حتى لبعير أو حمار، إخباراً أو بلاغاً عن الله من هذا الشخص؟! ومتى كان تصديق النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، له أو تكذيبه إياه ذا علاقة بوحى الله أو بلاغاً عن الله؟!

يا لله، ويا للمسلمين: متى كان أبو القاسم، خاتمة الأنبياء، المعصوم بعصمة الله، بأبي هو وأمي، يأخذ البلاغ عن الله من أحد من الناس، حتى يرد أصلاً سؤال هذا «المتعالم الدعي» عندما قال: (فما المانع أن يكون كثير مما حسنه لكم قد انخدع فيه ورآه حسناً)؟!

ثم قال «المتعالم الدعي»: [واعلم أن الحديث التي جئت به لكي تدلل على أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قد يخدع بكذب كاذب ليس كما فهمته أنت، بل الحديث خاص في باب القضاء كما هو صريح لفظه. وفرق بين القضاء وبين الإخبار عن الله عز وجل في مقام التشريع أو تفسير كتاب الله، وكلام ابن عباس من هذه البابة. والقاضي إنما يقضي بما تدل عليه البيّنات والأيمان، ولو كانت مخالفة للواقع إذ هو مطالب بما تدل عليه البيّنات أو يتقحمه الخصم من الأيمان. بل ذهب أكثر العلماء إلى أن القاضي يقضي حسب البيّنات والأيمان ولو كان يعلم بنفسه أن الحق بخلاف ما قضى به. وانظر في المسألة بدائع الصنائع (7/7) والتمهيد (219/22) وروضة الطالبين (156/11) والمغني (53/9)]

فأقول ما شاء الله كان: ما علاقة خصوصية هذا بباب القضاء بالموضوع أصلاً؟! القضية هي: هل يجوز أصلاً أن ينخدع النبي بكلام من أحسن عرض حجته، أو أجاد إخفاء كذبتة، أم لا يجوز عليه أصلاً بوصفه نبياً معصوماً. وكون الحديث عن القضاء أشد وأنكى: فالانخداع بالكذب أو الحجة المزوقة في مجلس القضاء أفظع وأشنع: فها هنا حقوق مالية، وفروج، وأعراض، ودماء معرضة للخطر.

وها هو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بأبي هو وأمي، قد أدى الأمانة، وبلّغ الرسالة، وحذر وأنذر أن ليس بعده معصوم من تصديق من أحسن عرض حجته، أو أجاد إخفاء كذبتة في مجلس قضاء ينظر فيه في حقوق مالية، وفروج، وأعراض، ودماء، فمن باب أولى إذاً جاز أن ينخدع الإمام الحجة الثقة المأمون، والحبر البحر، بخرافة اللات الذي كان يلت السوق للحجاج، إذ كانت العرب تتداولها في مجالسها، وتكثر من ترديدها. ولو طالبهم ابن عباس بالقسم لأقسموا أنهم سمعوا ذلك من آبائهم عن أجدادهم، فأى شئ

يثبت بمثل هذا السماع، أو بمثل هذه الأيمان، وما شابه من القيل والقال؟!

أما كلام هذا (المتعالّم) الفارغ عما ذهب إليه أكثر العلماء، بزعمه، أن القاضي يقضي حسب البيانات والأيمان ولو كان يعلم بنفسه أن الحق بخلاف ما قضى به، فلا علاقة له بالموضوع، ولا محصول منه، وهو قضية شائكة، والقول كما ذكره هكذا لا محصول من ورائه، بل الأرجح أنه خطأ، والمسألة تحتاج على كل حال إلى تفصيل، وتفريع: فليست أقضية الحدود عامة، وأقضية الزنا والأعراض خاصة، من جنس الحكم في شاة أو بعير، وليس البيانات كلها من نوع واحد أو درجة واحدة. ولكن من تسطّح فكره، وتضائل عقله من أمثال ذلك «الحمّار الغبي، المتعالّم الدعي» ربما ظن ذلك، وقد كان الأولى به، وبأمثاله من الغلاة المارقين، مقلدة الفرقة الوهابية، أدعياء السلفية، أولاً أن يطلب العلم طلباً جاداً.

فـ(حكم القاضي بعلمه) لا علاقة له بموضوعنا هذا من قريب أو بعيد، إلا إذا كان ذلك المتعالّم الدعي يزعم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان يعلم كذب الشهود، إن كذبوا، ويكشف تزوير المزورين، ولكنه فقط يحكم بالظاهر، ثم زاد فكذب علينا وقال: «إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضكم أن يكون أبلغ (وفي رواية: ألحن) من بعض، فأحسب أنه صدق، فأقضي له بذلك! فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو فليتركها»؛ بدلاً من أن يقول، مثلاً: (لقد عصمني الله أن يجوز علي كذبكم، أو تنطلي علي حسن مرافعتكم، ولكن سيكون بعدي من يخدع ويضل، فإن حكم أحدهم بخلاف الحق فإنما هي قطعة من النار فلا تأخذوها)، أو نحو ذلك.

فيلزمه إذا على مقدمته الكاذبة الخبيثة الملعونة أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كاذب مخادع: حاشاه، ثم حاشاه، ثم حاشاه. فحسب صاحبنا «المتعالّم الدعي» هذا الإلزام: وهو الكفر والشرك، قطعاً ولا جدال. فيا ليتته فكر، مرة وثانية وثالثة، قبل أن يفتح فاه بمثل ذلك اللغو الخطير، بل الإفك العظيم. نعم: هناك مخرج لا أحسبه يبعد كثيراً عن الكفر والزندقة، وهو رد هذا الحديث، وهذا لا يتأتى بطريقة مطردة منضبطة إلا برد كل أخبار الآحاد جملة، واللاحق ببعض غلاة المعتزلة، فيلزمه أن يرد رواية (اللاث)، الذي كان يلت السويق للحجاج من باب أولى، وهي التي استمات صاحبنا في الدفاع عن صحتها، أي عن مطابقتها للواقع التاريخي، لأنها توافق ما اعتقده من الإفك والباطل، اتباعاً للبدعة الشنعاء التي بنت عليها الفرقة الوهابية دينها. وحتى لو صفا له هذا في هذا الحديث، بل وفي جميع نصوص السنة غير المتواترة: فما العمل مع القرآن، وهو منقول نقل تواتر، بنقل الكواف عن مثلهم، ومنه آيات سورة النساء، وآيات سورة التوبة، وآيات سورة الحجرات؛ ماذا نفعل بها: أنحكّها من المصحف؟!

أو يلزم صاحبنا «المتعالّم الدعي» أن يتناقض فيصحح أحاديث ويرفض أخرى، بلا خطاب أو زمام.

والظاهر أن هذا هو مذهبه، ومذهب أمثاله من أدعياء «السلفية»، وإن أنكروا ذلك أشد الإنكار: فهم مبتدعة منحرفون، غلاة مارقون، أصحاب هوى متلاعبون: ما وافق الهوى من الأحاديث صحيح، ومن القراءات متواتر، وما لم يكن على (المزاج) ففيه نظر، وكر وفر، واستشهاد بكلام (أكثر العلماء)، و(ما ذهب إليه الجمهور)، وأقوال (السلف الصالح)، ويصبح حينئذ (قول الصحابي حجة) بقدرة قادر، ناهيك بـ(سد الذرائع)، و(دفع أكبر المفسدين، وتحصيل أعظم المصلحتين أو المنفعتين)، و(احتمال أدنى المصيبتين؟!)، وغير ذلك من الدجل والهرء.

| فصل: هل سكوت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وعدم تعقيبه على ما يقال في حضرته تصديق لمقولة القائل؟! |

أسلفنا إقامة البرهان القاطع على أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ليس معصوماً من الانخداع بشهادة كاذب، أو حجة محاجج ماهر، فيقبلها بحيث يترتب على ذلك إصدار حكم قضائي أو إعلان الحرب وإعداد الجيوش؛ فمن باب أولى: لا يكون سكوته، وامتناعه عن التعقيب أو التعليق، على مقولة قائل دليلاً على التصديق أو التكذيب من حيث الأصل والمبدأ.

نعم: إذا تلفظ قائل في حضرته بمقولة تناقض ما أمره الله بإبلاغه إلى الناس من الأخبار فلا شك أن يغضب وينكر ذلك أشد الإنكار لأن القول بذلك في حقيقته كفر في نفس الأمر (وربما كان القائل معذوراً بجهل، أو نسيان أو تأويل، أو بغيره من موانع تكفير المعين)، وليس فقط لأنه خطأ في ذاته، بل لأنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بعث معلماً داعياً إلى الإيمان، وليس معلماً للفلسفة أو التاريخ أو عجائب غيب الدنيا والآخرة، وإن كان قد جاء بسهم وافر من كل ذلك.

ولعلنا نضرب لذلك مثلاً نموذجياً صارخاً، حتى تتضح المسألة وضوحاً تاماً، فتصبح كأنها ملموسة باليد أو مرئية بالعين، وليس فقط محسوسة مدركة بالحس والبصيرة والعقل:

* أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج4/ص2244/ح2929) بإسناد في غاية الصّحة: [حدثنا عبيد الله بن معاذ العنبري حدثنا أبي حدثنا شعبة عن سعد بن إبراهيم عن محمد بن المنكدر قال: رأيت جابر بن عبد الله يحلف بالله أن بن صائد الدجال فقلت: أتلف بالله؟ قال: إني سمعت عمر يحلف على ذلك عند النبي، صلى الله عليه وسلم، فلم ينكره النبي، صلى الله عليه وسلم]؛ وأخرجه الإمام أبو داود في سننه (ج4/ص121/ح4331) بعينه سنداً وممتناً؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2677/ح6922) بنزول: [حدثنا حماد بن حميد حدثنا عبيد الله بن معاذ بعينه]؛ وغيرهم.

فهذا جابر بن عبد الله يسمع عمر يحلف بحضرة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على أن (عبد الله بن صائد هو الدجال)؛ والنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا ينكر تلك (المقولة)، فيظن أن هذا من جنس إقراره لبعض (الأفعال) التي قد تُفعل بحضرته. وقد روي مثل هذا عن عبد الله بن مسعود، وأبي سعيد الخدري، وغيرهما من الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم. وتابعهم على هذا الخطأ بعض

التابعين، وأتباع التابعين، ثم علماء أجلاء حتى يومنا هذا. وترتّب على ذلك ما لا يكاد ينحصر من الإشكالات والتناقضات مع النصوص الأخرى.

نعم: قد يستنبط من هذا الخبر: إباحة الحلف لمن كان مستيقناً لما يقوله، فلا إثم عليه في ذلك، وإن كان المحلوف عليه باطلاً في نفس الأمر، كما قاله بعض الفقهاء. ولا نبالي في هذه الحالة أكانت يمين عمر هذه قبل قول النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، رافضاً الإذن لعمر بقتل عبد الله بن صائد (أو عبد الله بن صياد) قائلاً: (إن يكنه فلن تسلط عليه، وإن لم يكنه فلا خير لك في قتله)، وهو قطعاً الأرجح، أو بعد تلك.

ولكن حتى هذه، أي: (إباحة الحلف لمن كان مستيقناً لما يقوله، فلا إثم عليه في ذلك، وإن كان المحلوف عليه باطلاً في نفس الأمر) إنما ثبت بنصوص قطعية أخرى، وبضرورة الحس والعقل، كما ثبت بنصوص قطعية أخرى، يعلمها كل أحد، حرمة الكذب المتعمّد، وأن الحلف عليه من الكبائر المهلكة، فقد كان المخلفون من منافقي المدينة ومن الأعراب يعتذرون للنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بأعذار مكذوبة، ويطلبون منه أن يستغفر لهم، فيقبل ذلك منهم، ويستغفر لهم، مع علمه بكذب بعضهم، وشكّه في صدق بعضهم، وما قال لأحد من هؤلاء في وجهه قط: (كذبت)، وذلك لأنّه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم:

- (1) — لم يؤمر بهتك أستار الناس، أو شقّ صدورهم والتنقيب عن قلوبهم؛ ولا أذن له أن يتجسس عليهم؛
- (2) — ولأنّه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بشر مخلوق، لا يعلم من الغيب إلا ما أعلمه الله به: إما لأنّه من متطلبات إبلاغ الرسالة، أو تفضلاً من الله ونعمة له ولأمته.

هذا بحمد الله واضح بين، ولعلنا نزيده وضوحاً بذكر ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه: * كما هو في «صحيح ابن حبان»، (ج14/ص151/ح6257): [أخبرنا بن قتيبة قال: حدثنا حرملة قال حدثنا بن وهب قال: أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبا نملة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جاء رجل من اليهود فقال: (هل تكلم هذه الجنازة؟!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الله أعلم»، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تتكلم!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ما حدّثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقاً لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدقوهم»، وقال: «قاتل الله اليهود: لقد أوتوا علماً». وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي. وقد أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص318/ح3644)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص136/ح17264)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الأحاد والمثاني (ج4/ص142/ح2121)؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج6/ص111/ح10160)؛

والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص350/ح874 — ح879)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص10/ح2071)؛ وغيرهم، والحديث صحيح، لا سيما بمتابعة الرواية التالية.

ولعل هذه القصة قد جاءت أيضاً عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

* كما هي في «المستدرک علی الصحیحین»، (ج3/ص404/ح5538): [أخبرناه أبو الفضل الفقيه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي أخبرنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص حدثنا الحارث بن عبيدة حدثنا الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنّازة فقال رجل من اليهود: (يا محمد تكلم هذه الجنّازة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إذا حدثكم أهل الكتاب حديثاً فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله»؛ ثم قال الحاكم: (هذا حديث يعرف بالحارث بن عبيدة الرهاوي عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس بن يزيد عن الزهري: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن محمد، بنيسابور، حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، حدثنا عمي، حدثنا رجل، (قد سماه أبو القاسم بن مبرور)، حدثنا زيد بن يونس، عن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبد الله بن عمر، قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج وذكر الحديث). قلت: الحارث بن عبيدة الرهاوي ليس بالقوي؛ وفي الإسناد — على الأرجح — سقط:

— لأن الإسناد عند الطبراني في مسند الشاميين (ج3/ص48/ح1784) ينص: [حدثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي حدثنا عبد الجبار الخبائري حدثنا الحارث بن عبيدة حدثنا بقية بن الوليد عن الزبيدي عن الزهري عن سالم بن عمر عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

— ولأن الإسناد في (معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني) (ج14/ص394/ح4591) ينص: [حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، حدثنا أحمد بن خالد بن عمرو السلفي، حدثنا أبي، حدثنا الحارث بن عبيدة، حدثني الزبيدي، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، بنحوه].
فها هو نبي الله الخاتم يمتنع عن التعليق على كلام اليهودي، فلا يصدّق ولا يكذب، مكثفياً بالقول: «الله أعلم»، مرشداً إلى الموقف المعرفي الصحيح، الذي لا يحل لمسلم، بل ولعاقل، غيره: (لا تصدّقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقاً لم تكذبوهم، وإن كان باطلاً لم تصدّقوهم)، مع تأكّيده بأنهم قد أوتوا علماً قد يدعو للتعجب: «قاتل الله اليهود: لقد أوتوا علماً».

| فصل: الذّكر، ليس هو فقط القرآن، بل السنّة ذكر أيضاً

سبق التنبيه والبرهنة على أن لفظة «الذّكر المنزّل» إنما تطلق على مجموع الوحي المنزّل، أي على القرآن والسنّة، على وجه الإجمال. كما أثبتنا أن الزعم بأن الذّكر هو نص القرآن فقط، زعمٌ مجرد، ومصادرة على المطلوب، من غير برهان. بل إن البرهان قد قام على خلاف ذلك، لا سيما أن (الحكمة) المنزلة وحي آخر غير الكتاب المتلو المنزّل، كما ثبت بالأدلة اليقينية أعلاه.

ولكن بقي بسط الكلام وتفصيله في معنى قوله، جل جلاله، وسما مقامه: **{وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}**، (النحل: 16:44)، لا سيما إذا قرنت بقوله، تقدست أسماؤه: **{إن علينا جمعه وقرآنه * فإذا قرأناه فاتبع قرآنه * ثم إن علينا بيانه}**، (القيامة: 75: 17 — 19) للتعرف بدقة على ماهية (الذكر المنزّل) تعرفاً دقيقاً منضبطاً.

نقرر أولاً أن الآية الأولى نص يقيني قاطع على أن هناك تنزيلين:

(1) التنزيل الأول، الأسبق في الزمن: (ما نزل من قبل إلى الناس عامة)، فهو في أيدي الناس، بغض النظر عن كيفية وصوله إليهم.

(2) التنزيل الثاني، اللاحق زمنياً، المسمّى بـ(الذكر). هذا (الذكر المنزّل) هو الذي أنزل على نبي الله الخاتم وحده خاصة، وليس إلى عموم الناس ابتداءً، ليقوم هو بعد ذلك، استناداً إلى هذا الذكر المعصوم، المنزل إليه خاصة، بعملية الـ(بيان) لـ(ما نزل من قبل إلى الناس عامة). هذا (الذكر) ليس هو بذاته (بيان)، ولكنه (المادة الخام) التي يصوغها النبي بياناً.

ولكن ما هو (التنزيل) الأول الأسبق، الموصوف بأنه (ما نزل من قبل إلى الناس عامة)؟ وما هي حقيقته؟!

هذا الذي (نزل من قبل إلى الناس عامة) هو بالقطع:

(1) تنزيل وحي معصوم من الله؛

(2) يحتاج كله أو بعضه إلى بيان وإيضاح؛

(3) من الوظائف المهمة لهذا (الذكر المنزّل)، وهو الوحي الثاني اللاحق، أن يكون (المادة الخام) التي يستند إليها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في بيانه لذلك التنزيل الأول: (ما نزل من قبل إلى الناس عامة). وقد يكون لهذا (الذكر المنزّل) وظائف أخرى، فليس في الكلام صيغة حصر، أو ما يدل على الحصر.

الحد الأدنى الذي يمكن تصوره لهذا الذي (نزل من قبل إلى الناس عامة)، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنه: **{ما نزل إليهم}**، هو القرآن المجيد ضرورة، وهو المتبادر لأول وهلة من ظاهر الآية، ولأنه المقصود في المقام الأول، عادة، عند إطلاق لفظة «التنزيل» ومشتقاتها. كما أنه وحي بلفظه وأحرفه، يتلقاه الناس من فم النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مباشرة فور تلاوته، ويتساوون معه في حفظه وترتيبه، فكأنه نزل إليهم مباشرة، من غير واسطة، أو كأنه نزل مكتوباً في قرطاس، أو منقوشاً على ألواح، لذلك استحق أن يقال عنه أنه: **{نزل إليهم}**، بخلاف الذكر، الذي أنزل خاصة على محمد النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فيقوم النبي بعملية (البيان) التي تجعله صالحاً لتلقي الناس، ولو لم يقم النبي بذلك (البيان) لبقى (الذكر المنزّل) مادة خام، ولما عرف الناس بوجود هذا (الذكر المنزّل) أصلاً، ولما اطلعوا عليه مطلقاً.

فإن كان الأمر كذلك، وبناءً على هذا الحد الأدنى، فلا شك حينئذ أن الكتاب العزيز، أو بلفظ أدق، بعض أي القرآن العظيم، بحاجة إلى البيان، وهذا ثابت ليس بهذه الآية فقط، بل أيضاً ضرورة بقوله، تعالى ذكره: { **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** }، (القيامة: 75: 17 - 19). وهذه الآية الكريمة تتحدث فقط عن القرآن، ولا شيء غير القرآن. فالقرآن، أو بعضه، قطعاً بحاجة إلى بيان. وهي تشهد كذلك بأن الله، جل جلاله، ألزم نفسه المقدسة بـ(البيان)، إلا أن البيان يأتي عادة متراخياً، بعد مدة من الزمن، كما تدل عليه لفظة (ثم) في قوله، جل جلاله: { **ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ** }، ولكن هذا البيان لا يتأخر أبداً عن وقت الحاجة إليه، وإلا لفقد معناه وفائدته، وانقلب وعد الله بالبيان خائساً، معاذ الله.

على أن حاجة القرآن العظيم، أو بلفظ أدق، بعض أي القرآن العظيم للبيان، معلومة كذلك بضرورة الحس والعقل لمن تصفّح القرآن مجرد تصفّح، وقرأ ألفاظه، وجمله. مثل هذا التصفّح يظهر فوراً أن فيه، أي في القرآن، إجمالاً كثيراً يحتاج إلى تفسير وتفصيل، وعمومات قد تحتاج إلى تخصيص، وإطلاقات قد تحتاج إلى تقييد، ومواطن يسيرة من المشتبه تحتاج إلى تأويل، وغير ذلك من أنواع البيان اللازم، لا سيما الأحكام التي تحتاج إلى بيان عملي، لأن البيان القولي يطول جداً على نحو يخلّ ببلاغة القرآن لو جاء ذلك البيان الضروري قرآناً، أي، كلاماً ملفوظاً.

ومن أمثلة افتقار القرآن إلى بيان، بإقرار القرآن نفسه، وبضرورة الحس والعقل: الصلاة المكتوبة، التي هي عمود الدين، لم يرد لشعائرها كبير تفصيل يذكر، في حين أن الوضوء، وهو الشعيرة المفروضة لتحقيق الطهارة الشعائرية التعبدية، التي لا تصح الصلاة إلا بها، جاء مفصلاً تفصيلاً كافياً يستطيع به أي إنسان أدائه على وجهه المطلوب. فمن المستبعد جداً أن لا تكون أحكام الصلاة على نفس الدرجة من التفصيل لأحكام الوضوء، أو لعلها أكثر. ومع ذلك لم يرد ذلك التفصيل اللازم في القرآن، فتولته السنّة، لأن بيان أحكام الصلاة يتطلب في أكثره الأسوة العملية، ويصعب الإتيان به بمجرد الكلام الملفوظ، إلا بإسهاب وتطويل، وبسط كلام، لا يتناسب مع بلاغة القرآن، وحسن نظمه، أي مع كون القرآن معجزاً.

وأكثر تفاصيل أحكام الصلاة المكتوبة، وأركانها المهمة، التي بينتها السنّة، التي هي وحي معصوم كنا أسلفنا البرهنة عليه، قد نقلت إلينا نقل تواتر، نقل الكواف عن الكواف، بحيث تقوم بهذا النقل الحجة اليقينية القاطعة. وهذه الحجة القاطعة على المهم من أحكام الصلاة، هو في نفس الوقت حُجّة قاطعة على أن تلك السنن من (الذكر المنزّل) ضرورة، أو بلفظ أدق: بيان وصياغة وتعبير نبوي معصوم لهذا (الذكر المنزّل)، لأن من أهم وظائف (الذكر المنزّل) أنه به يُبين النبي الخاتم، عليه وعلى آله الصلاة

والسلام، للناس ما سبق تنزيله إليهم.

ومن أمثلة ذلك أيضاً: الزكاة، التي أوجبها الله في كل مال، والتي هي ركن من أركان الإسلام. وهي ليست شعيرة تعبدية خالصة له تبارك وتعالى فحسب، بل هي كذلك حق للسائل والمحروم، قال تعالى: **{وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ * لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ}**، (المعارج: 70: 24 - 25)، فتيقنا أنها واجبة في كل مال، وقال: **{ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ؛ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ؛ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ }**، (الأنعام: 6: 141)، فعلمنا أن ما يُحصَد يؤدي حقه فور حصاده، ولكننا لم نعلم هل هو فور تمام الحصاد؟ أم هو حصاد كل يوم بيومه؟! من باب أولى لم نعلم ما هي مواقيت ومقادير زكاة الأموال الأخرى!

وقال تعالى مجده: **{إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ}**، (التوبة: 9: 60)، فعلمنا الأصناف المستحقة، ولم نعلم كيف توزع بينهم، ولا من له صلاحية ذلك: هل يتولى ذلك الأفراد؟ أم تقوم به الدولة؟! ولا يوجد في القرآن بيان ذلك، فوجب ضرورة أن يكون بيان ذلك في السنة الشريفة، وإلا كان خبر الله: **{وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}**، كاذباً، ووعده: **{ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}**، مخلفاً، خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

على أن الله، جل جلاله، إنما تكفل ببيان ما ينزل من القرآن بعد جمعه وتلاوته، عندما ترد الحاجة إلى البيان، كما هو بيّن من استخدام لفظة (ثم) المفيدة للترتيب مع التراخي، وكما هو معلوم بالضرورة من التاريخ: أن القطعة من القرآن تنزل، فيتلوها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ويلقيها على عدد من الحفاظ تقوم بهم الحُجّة اليقينية القاطعة، ويدعو من تيسر لكتابتها، وكل ذلك يستغرق وقتاً، ثم يكون البيان عند الحاجة، لا سيما إذا كان بيان كيفية عملية، كشعائر الصلاة مثلاً.

كل هذه الخصائص لـ(نص القرآن) هي في جوهرها على النقيض من خصائص ذلك (الذكر المنزّل) الذي أنزل على محمد ليكون هو (المادة الخام) التي يستخدمها النبي في عملية (البيان)، فالخصائص القرآنية تختلف عن خصائص (الذكر المنزّل) اختلافاً جذرياً:

(1)- فالقرآن العظيم في حاجة إلى البيان، الذي يكون في العادة مترخياً، عند وقت الحاجة، كما أسلفنا تفصيله، أما (الذكر المنزّل) فهو المادة الخام التي تنزل على النبي، عند الحاجة، ليبين بها من فوره، ما يحتاج إلى بيان مما سبق نزوله من (نص القرآن).

(2)- (نص القرآن) وحي عام إلى الناس «مباشرة». نعم: هو ينزل أولاً على النبي، ثم يأخذه الناس منه، إلا أن دور النبي، أول الأمر، يقتصر على التلفّظ به، وتلاوته، فقط، لا غير، ثم يأخذ منه الناس ذلك

اللفظ فوراً، ويكتبونه في ما تيسر من الألواح والرقاع. فالحال لا تختلف كثيراً عن كونه كأنه نزل إلى الناس جميعاً مباشرة مكتوباً في قرطاس، أو منقوشاً على ألواح، أو مسجلاً على أشرطة مغنطيسية، أو ما شابه. وذلك بخلاف (الذكر المنزّل)، الذي هو (مادة خام) يستخدمها النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، للبيان بأقواله وأفعاله وأقاريبه.

هذه الفروق الجوهرية توجب أن يكون (الذكر المنزّل)، ليكون (مادة خاماً) يصاغ منها البيان النبوي، شيئاً آخر غير نص القرآن المجيد. فمن المحال الممتنع أن يكون هذا القسم من (الذكر المنزّل) هو عينه نص القرآن العظيم فقط.

ولكن «الذكر المنزّل» نوع آخر من الوحي والتنزيل من عند الله، ولا شيء يصلح أصلاً أن يكون وحياً منزلاً، يتنزل على الرسول خاصة، ثم يأخذه الناس منه بياناً: أقوالاً وأفعالاً وأقارير، إلا السنة النبوية الشريفة، أو بلفظ أدق: السنة النبوية التي جاءت بياناً لتلك الفئة من نصوص القرآن، التي تحتاج إلى بيان.

ولكن الحق أن السنة النبوية كلها ما هي إلا بيان لنص القرآن، لأن البيان ليس هو فقط تخصيص العام، وتقييد المطلق، وتفصيل جزئيات حكم معين، كما قد يتبادر إلى بعض الأذهان الكليّة، لا سيما أذهان (القرآنيين) المختلة، بل هو أوسع من ذلك بكثير: فتفسير المجلد كذلك: بيان، وتأويل المتشابه كذلك بيان.

وكل السنة ما هي إلا تفسير لما أجمل الله، تباركت أسماؤه، في مثل قوله: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا}، (النساء؛ 4: 59)، وقوله: {مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}، (الحشر؛ 59: 7)، وقوله: {... قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ * الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَاَمْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}، (الأعراف؛ 7: 156 — 158).

ولكن القرآن نص على أن القرآن العظيم ذكر كذلك، وسماه (الذكر الحكيم)، ووصف أنواعاً أخرى من

الوحي بأنها ذكر. لذلك وجب أن تكون لفظة (الذكر المنزّل) أو (الذكر) في مقام الكلام عن الوحي عموماً، من غير تخصيص لبيان أو غيره، شاملة لكل الوحي، وبالأخص: القرآن والسنة. ولا يجوز أن يكون «الذكر» هو القرآن فقط، بل لا بد أن يشمل وحياً غير القرآن، كما أسلفنا البرهنة عليه.

إذاً ثبت قطعاً أن «الذكر» المنزّل ليس هو القرآن فحسب، فهو القرآن والسنة، أو بلفظ أدق: القرآن وبعض السنة. ولكن إذا كان بعض السنة ذكراً، فكلها من «الذكر» لا محالة، لأنها كلها وحي معصوم، وهي صنف واحد، وفي مرتبة واحدة من حيث الإلزام والحجية.

ولكن القول بالحد الأدنى الذي يمكن تصوّره لهذا الذي (نزل من قبل إلى الناس عامة)، كما سبق ذكره، تحكّم لا يجوز، لأن عبارة بـ {ما نزل إليهم} تحتل أن تشمل كل وحي سبق نزوله حتى تلك اللحظة المعيّنة، وهو مع ذلك ما زال مفتقراً إلى (البيان). هذا الوحي السابق إذاً هو ضرورة إما:

- (1)- أي من القرآن العظيم، تحتاج إلى بيان، وقد جاء وقت الحاجة لبيانها، كما سبق شرحه.
- (2)- حكمة وسنن سابقة، مازالت تفتقر إلى بيان، أو مزيد بيان، قد جاء وقته، وهي مع ذلك مما تلقاه الناس، فحفظوه ودرسوه وتذاكروه، فصلح أن يقال عنها أنها من: {ما نزل إليهم}، لأنها قد وصلت إليهم، وهي بأيديهم فعلاً.

فلا بد حينئذ أن يكون البيان النبوي لهذا الذي (نزل من قبل إلى الناس عامة) بوحى جديد ينضمّ إلى ما سبق نزوله قبل ذلك، لا فرق بين قرآن أو سنة، وهكذا شيئاً فشيئاً، حتى يكتمل الوحي كله، فيصبح بياناً كاملاً لا يحتاج إلى وحي جديد لبيان أي شئ منه، وذلك قبيل وفاة خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله.

والبيان النبوي هو ضرورة:

- (1) أقوال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ومنها الإشارة؛
 - (2) وأفعاله؛
 - (3) وتقريراته؛
- أي أنه السنة النبوية، من غير زيادة، ولا نقصان، كما أسلفنا. فالسنة النبوية إذاً من (الذكر) المنزّل، ضرورة ولا بد.

إذاً وجب، على كل حال، وبموجب أي من الفرضيتين، أن يكون «الذكر المنزّل» شاملاً لكل من القرآن والسنة، ضرورة، ولا يجوز أن يكون أكثر منهما أو أكبر لأنه ما ثمة وحي منزّل إلا هذين: القرآن والسنة،

فلا بد أن يكون «الذكر المنزّل» هو بالضبط الوحي كله، أي القرآن والسنة، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

فلفظة «الذكر المنزّل» إذا أطلقت هكذا معرّفة بالألف واللام، في سياق الكلام عن التنزيل أو الوحي، لا بد أن تشمل السنة لا محالة. فقولنا أن السنة مبيّنة للقرآن حق، وقولنا أن القرآن والسنة يبيّن بعضها بعضاً حق كذلك، وقولنا أن «الذكر المنزّل»، الذي هو القرآن والسنة، يبيّن بعضه بعضاً، وأنه كاف شاف للبيان والبلاغ وإقامة حجة الله على العباد، إلى يوم القيامة الكبرى، حق كذلك. وكل ذلك حق يترتب بعضه على بعض ضرورة.

وقد يزعم بعض من يتسمّون بـ«القرآنيين» أن البيان إنما يكون بقرآن جديد فقط، وليس لغير القرآن دخل في ذلك، فنقول: كذبتكم وأفكتكم، لأن:

(1)- ما نزل من القرآن مفتقر لبيان، وهذا البيان هو بضرورة الحس والعقل ليس ذات تلك القطعة من القرآن، لأن الله تكفل به وأثبتته مترخياً في الزمن عن القطعة التي نزلت.

(2)- لو كان بيان القرآن إنما يكون حصراً بالقرآن، لزم أن يكون: القرآن بعد اكتمال وحيه، كما هو الآن بأيدينا، بيّناً بذاته، لا يحتاج إلى بيان. وهذه مكابرة للحس والعقل، كما أقمنا عليه قواطع البراهين آنفاً، ويكفيك من ذلك مثال (الصلاة المكتوبة).

(3)- إن لفظة {بيان}، معرفة بالإضافة، واللفظ يكون معرّفاً للعهد أو للجنس، وهو ها هنا تعريف يفيد الجنس ضرورة، لأننا لم نعلم بعد، عند نزول هذه الآية ذاتها، ما هو البيان المعهود المتفق عليه، فلا يجوز أن يكون التعريف ها هنا للعهد.

فالله، جل جلاله، قد تكفل إذاً بجنس البيان الشامل لكل أفرادها التي يمكن تصورها:

(أ)- من نص قرآن آخر، يأتي لاحقاً. هذا بيان ضروري واجب، لا يكتمل الدين إلا به.

(ب)- أو من وحي آخر، يترجمه النبي إلى (بيان) بأفعاله وأقواله (ومنها الإشارة) وأقاريره، وما هذا إلا السنة النبوية الشريفة، التي هي أفعال النبي وأقواله وأقاريره. وهذا أيضاً بيان ضروري واجب، لا يكتمل الدين إلا به.

(ج)- أو حتى ما قد يستجدّ في المستقبل من العلوم والمخترعات الهندسية، والاكتشافات الأثرية التي فيها بيان جديد، لم يكن معروفاً من قبل، أو مزيد بيان، لبعض آي القرآن. مثال الأخير، قوله تعالى: {خلق الإنسان من علق}، فهمها العربي الفصيح عند نزول القرآن أن الإنسان خلق من شيء كالعلق، أو من شيء يلتصق ويتعلق، وكان في هذا كفاية له، لم يحتج لغيرها في زمنه، ثم قال المفسرون الأوائل أن العلق قطعة متجمدة من الدم تكون في الرحم، تشبه دويبة «العلق» بعد امتصاصها لدم ضحيتها، ومن ثم انتفاخها، في محاولة منهم لفهم ذلك على ضوء العلوم الطبية الدارجة في أزمانهم، ثم جاء تمام بيانه

الحقيقي من علم الأجنة الحديث.

وهذا النوع الثالث من البيان، مع كونه بياناً، إلا أنه ليس من الوحي أو الذكر المنزل، إنما هو بيان إضافي مستحب، امتن الله به على عباده، وليس هو مما هو ضروري لكمال «الدين»، لأن الدين كُمل قبيل وفاة خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، وإن كان مفيداً لمزيد برهنة على صحة و«حَقَانِيَّة» الدين، مضافاً إلى ما سبقه من البيّنات والآيات والبراهين القاطعة، التي قامت بها الحجة على كل حال.

هذا البيان فضل من الله، ومنحة إضافية، كما قال جل جلاله: **{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ}**، (فصلت: 41: 53). فالزعم بأن البيان إنما يكون بقرآن جديد فقط، لا غير، زعمٌ مجرد، وتحكّم بالباطل، ومكابرة لضرورة التاريخ، ومعاودة للمحسوسات والمعقولات، وتكذيب للقرآن، وتخصيص لما جاء عاماً، من غير برهان، وهذا لا يجوز، بنص القرآن: **{قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ}**؛ فـ(الذكر المنزل) هو بضرورة الحس والعقل، وبشهادة القرآن نفسه، هو القرآن والسنة، من غير زيادة، ولا نقصان.

ويشهد لما أسلفنا ذكره، وهو أن:

(1)- الوحي المعصوم، ليس هو فقط القرآن، بل السنة وحي معصوم أيضاً، أو بلفظ أدق: أن السنة النبوية ليست هي بـ(عين ألفاظها) وحي من الله، وإنما هي صياغة وتعبير نبوي معصوم عن وحي جاء من الله.

(2)- وأن (الذكر المنزل) ليس هو فقط القرآن، بل هو القرآن والسنة، وإن السنة مبيّنة للقرآن؛ يشهد لذلك، ويؤكد، ويفصله، نصوص كثيرة متضافرة من السنة النبوية نفسها، وقد سلف طرف منها، وسيأتي بإذن الله مزيد.

وما أسلفنا البرهنة عليه ليس بجديد، إلا أننا فصلنا، ولعلنا استوعبنا، في حين أن الأئمة السابقين أجملوا لأنهم أدركوها بدايته بالفطرة، وشهد لذلك الإجماع، كما هو في كلام الإمام الحجة الكبير أبي محمد علي بن حزم، حيث يقول في الإحكام في أصول الأحكام (1/ 121 - 123): [قال علي: وهذا حين نأخذ إن شاء الله تعالى في إيراد البراهين على أن خبر الواحد العدل المتصل إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في أحكام الشريعة يوجب العلم ولا يجوز فيه البتة الكذب ولا الوهم، فنقول وبالله تعالى التوفيق قال الله عز وجل عن نبيه، صلى الله عليه وسلم: **{وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ * إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ}** وقال تعالى أمراً لنبيه عليه الصلاة والسلام أن يقول: **{قُلْ مَا كُنْتُ بِدْعًا مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ}** وقال تعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}** وقال

تعالى: **{بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}** {فصح أن كلام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كله في الدين: وحي من عند الله عز وجل لا شك في ذلك ولا خلاف بين أحد من أهل اللغة والشريعة في أن كل وحي نزل من عند الله تعالى فهو ذكر منزل؛ فالوحي كله محفوظ بحفظ الله تعالى له بيقين، وكل ما تكفل الله بحفظه فمضمون ألا يضيع منه وألا يحرف منه شيء أبدا تحريفا لا يأتي البيان ببطلانه، إذ لو جاز غير ذلك لكان كلام الله تعالى كذبا وضمانه خائسا وهذا لا يخطر ببال ذي مسكة عقل، فوجب أن الذي أتانا به محمد، صلى الله عليه وسلم، محفوظ بتولي الله تعالى حفظه مبلّغ كما هو إلى كل ما طلبه مما يأتي أبدا إلى انقضاء الدنيا، قال تعالى: **{قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ أَئِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللَّهِ آلِهَةً أُخْرَى قُلْ لَا أَشْهَدُ قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ وَإِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ}**، فإذا ذلك كذلك فبالضرورة ندري أنه لا سبيل البتة إلى ضياع شيء قاله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الدين، ولا سبيل البتة إلى أن يختلط به باطل موضوع اختلاطا لا يتميز عن أحد من الناس بيقين، إذ لو جاز ذلك لكان الذكر غير محفوظ ولكان قول الله تعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}** كذبا ووعدا مخلفا، وهذا لا يقوله مسلم، فإن قال قائل إنما عنى تعالى بذلك القرآن وحده فهو الذي ضمن تعالى حفظه لا سائر الوحي الذي ليس قرآنا، قلنا له وبالله تعالى التوفيق: هذه دعوى كاذبة مجردة من البرهان وتخصيص للذكر بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل لقوله تعالى: **{وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}** {فصح أن لا برهان له على دعواه فليس بصادق فيها؛ والذكر اسم واقع على كل ما أنزل الله على نبيه، صلى الله عليه وسلم، من قرآن أو من سنة وحي يبين بها القرآن؛ وأيضا فإن الله تعالى يقول: **{بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}** {فصح أنه عليه السلام مأمور ببيان القرآن للناس، وفي القرآن مجمل كثير كالصلاة والزكاة والحج وغير ذلك مما لا نعلم ما ألزما الله تعالى فيه بلفظه لكن بيان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فإذا كان بيانه عليه السلام لذلك المجمل غير محفوظ ولا مضمون سلامته مما ليس منه فقد بطل الانتفاع بنص القرآن، فبطلت أكثر الشرائع المفترضة علينا فيه، فإذا لم ندر صحيح مراد الله تعالى منها فما أخطأ فيه المخطئ أو تعمّد فيه الكذب الكاذب، ومعاذ الله من هذا، وأيضا نقول لمن قال إن خبر الواحد العدل عن مثله مبلّغا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يوجب العلم وإنما يجوز فيه الكذب والوهم وأنه غير مضمون الحفظ: أخبرونا، هل يمكن عندكم أن تكون شريعة فرض أو تحریم أتى بها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومات وهي باقية لازمة للمسلمين غير منسوخة فجُهلَت حتى لا يعملها علم يقين أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا؟ وهل يمكن عندكم أن يكون حكمٌ موضوعٌ بالكذب أو بخطأ بالوهم قد جاز ومضى واختلط بأحكام الشريعة اختلاطا لا يجوز أن يميزه أحد من أهل الإسلام في العالم أبدا أم لا يمكن عندكم شيء من هذين الوجهين؟

فإن قالوا: لا يمكنان أبدا، بل قد أمنا ذلك، صاروا إلى قولنا وقطعوا أن كل خبر رواه الثقة عن الثقة مُسندا إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الديانة فإنه حق قد قاله عليه السلام كما هو، وأنه **يوجب**

العلم ونقطع بصحّته ولا يجوز أن يختلط به خبر موضوع أو موهوم فيه لم يقله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قط اختلاطاً لا يتميز فيه الباطل من الحق أبداً. وإن قالوا بل كل ذلك ممكن كانوا قد حكموا بأن الدين دين الإسلام قد فسد وبطل أكثره واختلط ما أمر الله تعالى به، مع ما لم يأمر به اختلاطاً لا يميزه أحد أبداً وأنهم لا يدرون أبداً ما أمرهم به الله تعالى مما لم يأمرهم به ولا ما وضعه الكاذبون والمستخفون مما جاء به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلا بالظن الذي هو أكذب الحديث، والذي لا يغني من الحق شيئاً، وهذا انسلاخ من الإسلام وهدم للدين وتشكيك في الشرائع]، انتهى كلام أبي محمد؛

فأنت ترى أن أكثر كلام الإمام أبي محمد علي بن حزم، قدّس الله سرّه، إنما هو في (ثبوت السنّة) أي في (حجّية خبر الآحاد)؛ أما كون السنّة في ذاتها وحي، وكون الوحي كله (ذكر مُنَزَّل) فهو عنده من البديهيات التي أجمع عليها أهل اللغة وأهل الشريعة؛ فلعلنا الآن إذاً نتفرغ لقضيّة (حفظ الذكر)، والله الموفق.

| فصل: الذكر، قرآناً وسنّة، محفوظ

أسلفنا أن القرآن هو كلام الله المنزل على سيدنا محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعين لفظه، كما هو مكتوب في المصاحف، محفوظ في الصدور، متلو بالألسنة، مسجل في الأشرطة، وغيرها من وسائل الحفظ والنقل، منقول عنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كتابة ومشافهة نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، المفيد للعلم القطعي الضروري للناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم. وقد حاول الزنادقة قديماً، ورؤوس الكفر الداجلة من أدعياء العلم، من «المستشرقين»، ودعاة التنصير والتغريب حديثاً، على مدى قرون متطاولة، الطعن في ثبوت القرآن ففشلوا وارتدوا خائبين، واستقرّ القول عند الناس جميعاً، مسلمهم وكافرهم، أنه هكذا جاء من محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، هكذا كما هو بين الدفتين، فله الحمد والمنة!

وإنما بقي الذين كفروا في مرية من مجيئه من عند الله، ولكنهم لا يشكّون لحظة في أنه ثابت عن محمّد صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بكامله كما هو بين الدفتين! ولو أنصفوا وتدبروا لعلموا أنه من عند الله: { ... وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا }؛ ولو كانوا جادين في تكذيبهم لقبلوا التحدي: { فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ }، { وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ }.

فلما عجزوا عن قبول التحدي، بالرغم من التقريع الشديد، والذم العظيم، علمنا أنهم كاذبون مكابرون،

أعمت بصائرهم العصبية القبلية، والعنصرية، والقومية، أو تقليد الآباء والأجداد، أو حب الدنيا، وما فيها من الشهوات والمصالح والرئاسات، أو الكسل والإقبال على الدنيا مع الإعراض التام عن الآخرة. وسترى في هذه الرسالة، على صغرها، ومحدودية موضوعها، العديد من دلائل النبوة، وأنوار الهداية إلى صدق نبوة سيد ولد آدم، محمد بن عبد الله الهاشمي العربي الأمي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم وبارك. كما أننا سنناقش هذا ببعض التفصيل في الفصل المعنون: (براهين أن محمداً رسول الله)، وسيأتي بعد فصول قليلة، إن شاء الله.

فالحق أن ما بين الدفتين، المسمى قرآناً، هو كلام الله يقيناً. والحق أن الله تكفل، في الكتاب العزيز، بحفظ «الذكر» كله. قال تباركت أسماؤه: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ }**، (الحجر؛ 15: 9) وذلك في الدرجة العليا من التأكيد، الذي تسمح به اللغة العربية!

فأما نص القرآن، الموجود بأيدينا بين الدفتين، ومنه آية «الحفظ» المذكورة آنفاً، فقد ثبت حفظه بالأدلة الحسية والعقلية القاطعة، لكونه نقل إلينا نقل تواتر، نقل الكافة عن الكافة، لفظاً لفظاً، وحرفاً حرفاً، وحركة حركة، بما يحدث علم اليقين الضروري أنه هكذا تلقى عن محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وذلك بوصفه (وثيقة) تاريخية، وبغض النظر عن كونه من عند الله أو ليس من عند الله.

فإذا كانت هذه الآية، آية «الحفظ» المذكورة آنفاً، ليست فقط من كلام محمد، بل هي من عند الله، ونحن نوّمن ونشهد أنها من عند الله، لقيام البراهين القاطعة والأدلة الملزمة القاهرة على ذلك، أي على نبوة سيدنا محمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، كما سيأتي لمحة لبعضه في الباب المخصوص لـ(أدلة التوحيد)، فإذا كان الأمر كذلك، لزم ضرورة أن يكون ما بين دفتي المصحف كله محفوظاً، وأنه ليس بعض القرآن، وإنما هو كل القرآن، لم يفقد منه شيء، ولا حتى حرف واحد أو حركة واحدة، ولا حُرّف منه شيء ولا زيد فيه شيء، ولا حتى لفظة واحدة أو حرف واحد، وإلا كان وعد الله بحفظه كاذباً خائساً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً!

ولكن هذا ليس هو كل ما تثبته آية الحفظ! فقد تكفل الله بحفظ «الذكر» كله. وقد أقمنا البرهان القاطع، من القرآن نفسه، على أن السنة النبوية الشريفة قسم من أقسام الذكر، فهي قسيمة القرآن، ومثيلته في الحجية، وهي أكثر منه في العدد والبيان كما يدل واقعها، وشهادتها على نفسها، كما أسلفنا! وأيضا فإن السنة النبوية الشريفة، كما نعلم من الاستقراء ضرورة، وبشهادة القرآن نفسه، مبينة للقرآن، أي أنها مفسرة لجمل القرآن، مخصّصة لعموماته، مقيدة لإطلاقاته. فإذا كان الحال هكذا، وهو كذلك يقيناً، فما الفائدة من حفظ القرآن وحده؟! ولو لم تكن السنة، التي هي الحكمة، وهي تمام الذكر، محفوظة كذلك، وكان الوحي المتلو، أي القرآن، هو وحده المحفوظ، لما تمت بذلك نعمة، ولا حسنت به

منة، ولا قامت لله على عباده حُجّة، وكان حفظه مع ضياع بيانه، كضياع عينه سواء بسواء، ولا فرق.

ولكن السنّة النبوية الشريفة، وإن كان بعضها متواتراً يفيد القطع واليقين بذاته، إلا أن أكثرها إنما نقل في العادة برواية الآحاد، وهذه بذاتها ليست قطعيّة من حيث هي. كما أن كتب السنّة والسيرة تحتوي نقولاً وأخباراً منسوبة إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لا يشك عاقل أنها مكذوبة موضوعة. فما معنى كون السنّة (محفوظة) إذاً، أليست هذه مُكابرة للمحسوسات، ولضرورات العقل؟!

لا شك أن السنّة (باستثناء أشياء يسيرة نقلت أو رويت بالتواتر) لم تنقل إلينا نقل تواتر، نقل الكواف عن الكواف، كلمة كلمة، وحرفاً، حرفاً، فلا يمكن أن يكون حفظها من جنس حفظ القرآن، أي لا يمكن أن تكون محفوظة خبراً خبراً، وواقعة واقعة، وحديثاً حديثاً.

ولما كان حفظ كل شئ بحسبه، وبما يتناسب مع طبيعته:

إذاً: وجب أن تكون السنّة النبوية الشريفة محفوظة، وهي محفوظة قطعاً بموجب الأدلة اليقينية آنفة الذكر، بكيفية مغايرة لحفظ القرآن. فالواجب هو التعرّف على هذه الطريقة، وتوصيفها وصفاً دقيقاً.

ومن زاوية أخرى فإن الواقع التاريخي، المعلوم لنا بالضرورة، يثبت أيضاً أن السنّة بمجملها إنما نقلت هكذا: روايات آحاد مسلسلة إلى منتهاها، مع التحقيق والتمحيص الذي قام به علماء الحديث، ولم تنقل بغير هذه الكيفية أصلاً (باستثناء أشياء يسيرة نقلت أو رويت بالتواتر)، وجب أن تكون هذه الكيفية هي التي اختارها الله، تباركت أسماؤه، لحفظ السنّة، بوصفها بعض الذكر. الذي تكفل هو بحفظه.

وبما أن الله، جل جلاله، قد تكفل بحفظ الذكر، ومنه السنّة، وهو في نفس الوقت قد أذن بتقديره الكوني أن تنقل السنّة على النحو آنف التفصيل فهذا يقتضي ضرورة أنه، جل جلاله، قد تكفل بفضح من كذب على النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولو مرة واحدة، وضمن تيسير الأمارات والقرائن التي تكشف، لا محالة، وهمّ الواهمين في الرواية، وأخطاء المخطئين في الحديث من مخالفة غيره من الثقات، وهذا هو الشذوذ، أو بقوادح خفية، تسمى العلل، أصلها أهل الصنعة بتوفيق الله ومنّته، فأسسوا علماً كاملاً ضخماً متكاملًا، تفردت به الأمة المحمّدية. هذا من ناحية الرواية.

وكذلك من ناحية (الدراية) بنقد المتن، وإبطال الروايات التي تناقض المعلوم يقيناً من القرآن أو السنّة المتواترة، أو ضرورات الحس والعقل، وقد بدأ علماء الأمة ببعض هذا إلا أنهم لم يستكملوا المهمة، وما زال المجال مفتوحاً لمزيد درس وتمحيص.

وسوف ترى في ثنايا هذا الكتاب، وفي الملحق المخصص لدراسة الأسانيد، نماذج قليلة لدقة هذا العلم الشريف وكيفية تطبيقه، ودرجة الحيطة في التصحيح والتضعيف ونقد الرجال، التي قد تصل إلى حد التّعر والغلو أحياناً!

ولما كان حفظ كل شيء بحسبه، وبما يتناسب مع طبيعته، وجب أن تكون السنّة النبوية الشريفة محفوظة فقط بجملتها إلى يوم القيامة بالكيفية والتفصيل التالي:

(1)- فلا يجوز أن يضيع منها شيء فلا نجده أبداً، فإذا لم تكن الرواية في هذا المسند وذاك المصنف، وجدناها في ثنايا تلك السيرة أو ذاك الكتاب؛

(2)- ولا يجوز أن يدخل فيها ما ليس منها على نحو لا يتبين أو لا يتميز أبداً. فإذا اغترّ هذا العالم بحديث أو رواية أو قصة باطلة من السيرة، لم يغتر بها غيره، بل اكتشف الأمر، ونبه عليه غيره من أهل العلم؛

(3)- ولا يجوز أن يحفظ المنسوخ أو المجلد أو العام أو المطلق، ويضيع الناسخ أو المفسر أو المخصّص أو المقيّد!

(4)- وليست السنّة محصورة في كتب السنن والمسانيد والموطّئات والجوامع، وإن كان أكثرها هناك.

(5)- وليس ما هو في أي كتاب من كتب السنّة هو السنّة محضة، بل كتب السنّة والسيرة تضم أقوالاً للعلماء، وألفاظاً اندرجت على الرواة، وربما أحاديث موضوعة. فمن زعم أن كل حرف في كتاب كيت وكيت، غير القرآن، هو من عند الله، فهو كذاب أشر أو كافر ملعون!

فلا يقولن قائل إن الثقة ليس بمعصوم من الكذب والوهم والخطأ، فلا بد من نقل التواتر فحسب، الذي تقتضي ضرورة العقل التسليم بثبوته، لا يقولن ذلك قائل، لأن الله قد تكفّل بحفظ الذكر، مع أمره بقبول رواية الآحاد الثقات، وهذا يقتضي ضرورة أنه، جل جلاله، قد تكفّل بفضح من كذب على النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولو مرة واحدة، وضمن تيسير الأمارات والقرائن التي تكشف، لا محالة، وهم الواهمين في الرواية، وأخطاء المخطئين في الحديث سنداً أو متناً، كما أسلفنا.

ولما كانت أدلة القرآن القاطعة، والسنّة المتواترة قد برهنت على وجوب قبول خبر الثقة الواحد في البلاغ، والندارة والشهادة والبيان، وبيّنت أن هذه هي كيفية الشهادة وتلقي العلم، ورواية السنّة إلى يوم القيامة، كما انعقد عليه إجماع الصحابة المتيقن، كما فصله العلماء في كتب علوم التوحيد، وعلوم أصول الفقه، وعلوم الحديث.

ولما كان الله جل جلاله، مع تكفّله بحفظ السنّة، قد أذن بتقديره الكوني، أن تنقل بالجملة بروايات الآحاد:

لذلك: وجب شرعاً قبول ما رواه الثقات الآحاد، بعضهم عن بعض متصلًا، ما دام ذلك النقل سليماً من العلل والقوادح، ومن الشذوذ المنكر في الإسناد أو المتن، حسب قواعد وضوابط ذلك العلم الشريف. فلا يحل ردّ خبر الآحاد الصحيح إلا ببرهان. ومن ردّ خبر الآحاد الصحيح بغير حجة ولا برهان فهو آثم فاسق لأنه متبع للهوى، وربما وصل إلى الكفر، والبراءة من الإسلام، عياداً بالله.

فالسنة النبوية، في **جملتها**، محفوظة لا شك بالكيفية وعلى البيان والتفصيل المذكور أعلاه، كما دلت عليه الأدلة اليقينية المذكورة آنفاً، وغيرها مما أفاض العلماء في بسطه وبيانه وتأصيله في مواضعه. وهي تتمثل في الأحاديث الثابتة الصحاح والحسان، وهي حجة يقينية قاطعة كالقرآن، والسنة المتواترة، سواء بسواء!

واللغة العربية محفوظة كذلك كحفظ الذكر، أو أشد، لأنها وإن كانت في ذاتها ليست من (الوحي) أو (الذكر المنزّل) لأنها ليست منزلة تنزيل القرآن والسنة، إلا أنها شرط ضروري لفهم الذكر، أي فهم القرآن والسنة. فالقرآن والسنة لا تفهم ولا قيمة لها بدون العربية، لذلك لا يتصور أن يكون الذكر محفوظاً بدون حفظ اللغة العربية. إذاً لا بد من الجزم بأن الله قد تكفل بحفظ اللغة العربية أيضاً عندما تكفل بحفظ الذكر. فاللغة العربية، نحواً وصرفاً ولغة وبياناً وبديعاً وبلاغة، محفوظة كحفظ القرآن والسنة أو أشد.

وهذا هو الذي وقع تاريخياً بالفعل، وهو موضع إجماع المسلمين وغيرهم. وحتى غلاة المستشرقين والمنصرين، من أمثال جولدتسيهر وشاخت، الذين زعموا أن السنة النبوية المتضمنة للأحكام كلها زائفة موضوعة، مع أنهم تناقضوا وقبلوا المغازي والسير، لم يصدر منهم أي شيء يطعن في حفظ اللغة العربية، ولو فعلوا لافتضح أمرهم، ولصنّفهم الناس على الفور في عداد المجانين والمعتوهين، وهو، وإيم الله، على كل حال، التصنيف الحق اللائق بهم، والمناسب لهم ولأمثالهم من الكفرة الخبيثاء المتعالمين.

| فصل: لمحة خاطفة عن تدوين السنة

ولعلنا نلمح تلميحاً مختصراً سريعاً إلى الكيفية التي تم بها تدوين السنة الشريفة، وذلك لأن الكثير من عوام الناس، بل من خواصهم، وكذلك أدعياء «العلم» من المستشرقين، ومقلداتهم من «القرآنيين»، ظنوا أن استخدام لفظ **(التحديث)** في أغلب طرق الحديث النبوي، أي قول المحدث: «حدثنا» أو «حدثني»، يدل أو يقتضي أن تكون السنة النبوية إنما نقلت مشافهة، من غير كتابة ولا تدوين، حتى بدأ تدوينها فيما يسمّى بـ«**عصر التدوين**»، عندما نشر الإمام مالك موطأه، وأصدر الحمّادان والسفيانان وسعيد بن أبي عروبة، ومعمّر بن راشد وغيرهم، سننهم ومصنفاتهم الأولى، وذلك بعد إلحاح الخليفة العباسي أبي جعفر المنصور عليهم بتعاطي ذلك والتعجيل به، كما هو في تاريخ الطبري: ولكن هذا كله وهم، لا

حقيقة له أصلاً، بل الصحيح أن «الحفظ» كتابة بدأ في العهد النبوي الشريف:

فهناك صحائف للعديد من الصحابة سيأتي ذكر بعض مشاهيرهم بعد قليل، بل لو قال قائل أن كل صحابي، باستثناء الشاذ النادر، كانت له صحيفته الخاصة من الأحاديث التي كان يحفظها، والتي كان يدرسها ويراجعها، كما يراجع مصحف القرآن، لما كان بعيداً عن الصواب:

* فقد جاء في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 378) بإسناد حسن: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْمَرْوَزِيُّ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: كَانَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ وَأَنَا مَعَهُمْ وَأَنَا أَصْغَرُ الْقَوْمِ، فَقَالَ النَّبِيُّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»؛ فَلَمَّا خَرَجَ الْقَوْمُ قُلْتُ لَهُمْ: كَيْفَ تُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ سَمِعْتُمْ مَا قَالَ، وَأَنْتُمْ تَنْهَمُكُونَ فِي الْحَدِيثِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟ قَالَ: فَضَحِكُوا، وَقَالُوا: (يَا ابْنَ أَخِينَا، إِنَّ كُلَّ مَا سَمِعْنَا مِنْهُ فَهُوَ عِنْدَنَا فِي كِتَابٍ)؛

قلت: محمد بن يحيى المروزي هو في الأرجح محمد بن يحيى بن سليمان المروزي، أبو بكر الوراق، نزيل بغداد، صاحب أبي عبيد، ثقة، من الحادية عشرة، من شيوخ الإمام النسائي، مات سنة 298 هـ، كذا في تقريب التهذيب (ج1/ص512/ن6385)؛ وقد يكون محمد بن يحيى بن خالد المروزي، أبو يحيى المشعراني، ثقة أيضاً، كما في تقريب التهذيب (ج1/ص512/ت6383)؛ ولكن الجمهور على تضعيف إسحاق بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله التيمي؛ ولكن قال الإمام البخاري، جبل الحفظ، إمام الدنيا، ورأس الاعتدال في ضعفاء البخاري (ج1/ص17/ت21)؛ (يتكلمون في حفظه، يكتب حديثه)؛ وقال مرة أخرى: (يهم في الشيء بعد الشيء إلا أنه صدوق)؛ وقال يعقوب بن شيبه: (لا بأس به: وحديثه مضطرب جداً)؛ وقال محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي الحافظ: (صالح)؛ كل ذلك من تهذيب التهذيب (ج1/ص222/ت479)؛ ؛ وسبر ابن حبان حديثه فقال في الثقات (ج6/ص45/ت6652)؛ (يخطئ ويهم؛ قد أدخلنا إسحاق بن يحيى هذا في الضعفاء لما كان فيه من الإيهام ثم سبرت أخباره فإذا الاجتهاد أدى إلى أن يترك ما لم يتابع عليه ويحتج بما وافق الثقات بعد أن استخرنا الله تعالى فيه).

وهذا الخبر، أنف الذكر، يظهر دوافع عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، إلى كتابة صحيفته المشهورة التي كان يسميها «الصادقة»، والتي اشتملت على نحو من ألف حديث سمعها من النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مباشرة، وكتبها فوراً. وكان يحافظ على صحيفته، «الصادقة»، أشد المحافظة في صندوق مغلق، لا يخرجها إلا للمراجعة أو الإملاء على التلاميذ؛ وكان عبد الله يملئ الحديث على تلاميذه بصفة منتظمة، وقد نقل عنه تلميذه حسين بن شفي بن ماتع الأصبحي في مصر كتابين، أحدهما فيه أقضية النبي، صلى الله عليه وسلم: «قَضَى فِي كَذَا بِكَذَا، وَقَالَ كَذَا فِي كَذَا»، والآخر: «مَا يَكُونُ مِنَ الْأَحَادِيثِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»؛ وقد ورث أبناؤه وحفدته تلك الصحيفة؛ وقد سبق قبل عدة فصول ذكر

اعتراض قريش على كتابته، ومشاورته للنبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، في الموضوع وإقراره له على كتابة كل ما يسمع؛ وإليك هذه الأخبار الطريفة، زيادة في البيان والبرهان:

* فقد جاء في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 366): [حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ غَنَامٍ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَكِيمٍ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ: «مَا يُرْعِبُنِي فِي الْحَيَاةِ إِلَّا خَصَلَتَانِ: الْوَهْطُ، وَالصَّادِقَةُ: صَحِيفَةٌ كُنْتُ اسْتَأْذَنْتُ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ أَكْتُبَهَا عَنْهُ فَكَتَبْتُهَا وَهِيَ الصَّادِقَةُ»]

* وجاء أيضاً في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 367): [حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ جُبَيْرٍ الْوَاسِطِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى الْعَطَّارُ، حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يَحْيَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: رَأَيْتُ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو صَحِيفَةً، فَذَهَبْتُ أَتَنَاوُلُهَا فَقَالَ: (مَهْ يَا غُلَامَ بَنِي مَحْزُومٍ قُلْتُ: مَا كُنْتُ تَمْنَعُنِي شَيْئًا قَالَ: (هَذِهِ الصَّادِقَةُ، فِيهَا مَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِيهَا أَحَدٌ)]

* وجاء أيضاً في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 368): [حَدَّثَنَا الْحَضْرَمِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنْبِهٍ، عَنْ أَخِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: «مَا أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَكْثَرَ حَدِيثًا مِنِّي، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ، وَأَنَا لَا أَكْتُبُ»]

* وجاء أيضاً في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 369): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ، حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: «كُنْتُ أَعِي بِقَلْبِي، وَكَانَ هُوَ يَعِي بِقَلْبِهِ، وَيَكْتُبُ بِيَدِهِ» يَعْنِي: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو]

* واشتهر الحبر البحر عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، بالدأب في طلب العلم وكتابته، وكان بعد وفاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يسأل الصحابة ويكتب عنهم، وعندما توفي ابن عباس ظهرت كتبه، وكانت حمل بعير، حفظها مولاة كريب، وهو الثقة المأمون، وفقاً لما جاء في الطبقات الكبرى [ط دار صادر (293/5)] بإسناد صحيح: [أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ قَالَ: (وَضَعَ عِنْدَنَا كُرْبُ جِمْلَ بَعِيرٍ أَوْ عِدْلَ بَعِيرٍ مِنْ كُتُبِ ابْنِ عَبَّاسٍ. قَالَ: فَكَانَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ إِذَا أَرَادَ الْكِتَابَ كَتَبَ إِلَيْهِ: ابْعَثْ إِلَيَّ بِصَحِيفَةٍ كَذَا وَكَذَا. قَالَ: فَيَنْسُخُهَا، فَيَبْعَثُ إِلَيْهِ بِإِحْدَاهِمَا)]؛ وهو بعينه في التاريخ الكبير [تاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث (2402/200/2)]؛ وهو في تقييد العلم للخطيب البغدادي (ص: 136): [أَخْبَرَنَا أَبُو الْحَسَنِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ رَزَقَوَيْهِ، أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَحْمَدَ الدَّقَّاقُ، حَدَّثَنَا حَنْبَلُ بْنُ إِسْحَاقَ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ]؛ وفي

المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي (ص: 421/773): [وَأَخْبَرَنَا أَبُو الْحُسَيْنِ، أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو، حَدَّثَنَا حَنْبَلٌ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ].

— بل كانت نسخ كتب عبد الله بن العباس مشهورة متداولة في أيدي الناس أثناء حياته، يقرؤونها عليه، كما جاء في ضعيف سنن الترمذي (ص: 42/562): [حدثنا سويد بن نصر، حدثنا علي بن الحسين بن واقد، عن أبي عصمة، عن يزيد النحوي، عن عكرمة: أن نفرا قدموا على ابن عباس من أهل الطائف، بكتب من كتبه، فجعل يقرأ عليهم، فيقدم، ويؤخر، فقال: إني بليت بهذه المصيبة (أي اصابته بضعف البصر، ثم عمي آخر عمره، رضي الله عنه)، فاقروا علي، فإن إقرارني به كقراءتي عليكم]. فهذه كتب عبد الله بن العباس الكثيرة، ولا يعقل أنها خلو من الأحاديث النبوية، بل لا بد أن الأحاديث كانت هي عمودها الفقري.

* وكانت لعبد الله بن مسعود كتب ورثها أبناؤه وتلاميذه فقد رُوِيَ عَنْ مَسْعَرٍ، عَنْ مَعْنٍ قَالَ: «أَخْرَجَ إِلَيَّ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ كِتَابًا وَحَلَفَ لِي: إِنَّهُ خَطُّ أَبِيهِ بِيَدِهِ»

* وهناك صحائف عدة أملاها أبو القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، لغير واحد من ولاته عند تنصيبهم حكاما أو قضاة أو جُباةً للزكاة في البعيد من المناطق، تشمل عادة أحكام الزكاة وتفاصيل مقاديرها، والحدود والديات والجنايات، مع وصايا أخرى، وأحكام عامة وتكاليف وتوجيهات معينة فمن ذلك:

— صحيفة عمرو بن حزم الأنصاري، رضي الله عنه، الذي استعمله النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران؛

— وكتاب العلاء بن الحضرمي عندما بعثه إلى المنذر بن ساوي، فقال العلاء: (فاكتب لي يا رسول الله كتابا يكون معي)، فكتب له رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فرائض الإبل والبقر والغنم والحرث والذهب والفضة على وجهها؛

— وكتاب وائل بن حُجْر بن سعد بن مسروق، أبي هنيذة الحضرمي الكندي، وكان من ملوك اليمن؛ كتبه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لقوم وائل بن حجر في حضرموت، فيه المعالم الكبرى، والخطوط العريضة، للإسلام، وبعض أنصبة الزكاة، وحد الزنا، وتحريم الخمر، وكل مسكر حرام؛

— وعندما عجز أبو شاة، وهو رجل من أهل اليمن، أن يحفظ عن ظهر قلب خطبة النبي العصماء التي ألقاها يوم الفتح المكي المجيد، اشتكى ذلك إلى سيدي أبي القاسم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، فأمر الحفاظ المتقنين الأثبات، الذين كانوا يحفون به، ولا يغادرون رفقته، بأن يكتبوا لأبي شاة، فهذه صحيفة أبي شاة.

— وصحيفة أنس بن مالك، رضي الله عنه، عندما استعمله خليفة رسول الله أبو بكر على زكوات البحرين، وهي نسخة من صحيفة استملها أبو بكر من النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله،

وكانت ممهورة بالختم النبوي الشريف؛ وغيرها: صحف وكتب ورسائل كثيرة.

* كما كان لأنس بن مالك، رضي الله عنه، كتب أخرى فيها أحاديث كتبها عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مباشرة ثم عرضها عليه؛ و«العرض»، أو: «المعارضة»، على الشيخ هو: القراءة لما تمت كتابته من حديث الشيخ أو إملائه، على الشيخ نفسه، للتأكد من صحة التلقي ودقة الإملاء:

* فقد جاء في تاريخ واسط (ص: 63) بإسناد جيد: [حدثنا العباس بن الوليد بن مزيد، قال: حدثنا أبو شعيب (وهو محمد بن شعيب بن شابور الدمشقي)، قال: حدثنا عتبة بن أبي الحكيم عن هبيرة بن عبد الرحمن (وهو أبو عمر بن هبيرة) قال: كان أنس بن مالك إذا حدث وكثر عليه الناس جاء يكتب فآلقها، ثم قال: (هذه أحاديث سمعتها من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكتبتها عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعرضتها عليه)]؛ وهو باختصار طفيف في المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرامهرمزي (ص: 367): [حدثنا الحضرمي، حدثنا محمد بن حنان الحمصي، حدثنا بقة بن الوليد، عن عتبة بن أبي حكيم، عن هبيرة بن عبد الرحمن قال: كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك ألقى إلينا مخلدة فقال: «هذه أحاديث كتبتها عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم»؛ وقد ثبت هذا عند الإمام البخاري عن هبيرة بن عبد الرحمن فجزم بنسبته إليه في التاريخ الكبير (ج8/ص240/ت2858): [هبيرة بن عبد الرحمن قال: (كنا إذا أكثرنا على أنس ألقى إلينا سجلا فقال: (هذه أحاديث كتبتها عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم عرضتها عليه))]، كذا من غير إسناد.

— وهو في المستدرک على الصحيحين للحاكم (3/664/6452): [حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، أنبا العباس بن الوليد بن مزيد البیروتي، حدثنا محمد بن شعيب بن شابور، حدثني عتبة بن أبي حكيم، عن معبد بن هلال، قال: كنا إذا أكثرنا على أنس بن مالك رضي الله عنه أخرج إلينا مجالا عنده، فقال: «هذه سمعتها من النبي، صلى الله عليه وسلم، فكتبتها وعرضتها عليه»؛ قلت: كذا جاء: (معبد بن هلال) فإن لم يكن وهما، فلعل عتبة بن حكيم سمعه من كليهما: هبيرة بن عبد الرحمن، و معبد بن هلال؛ وعلى كل حال لا معنى لقول الذهبي: (الحديث منكر) بعد تصحيح البخاري.

* وهناك صحيفة إمام الهدى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضوان الله وسلامه عليه، التي كان يحافظ عليها معلقة في قائم سيفه. وهي شاملة لأحكام الزكاة، وقواعد دستورية أخرى مهمة، وبعض أحكام «صحيفة المدينة» الدستورية الشهيرة، كما هو محرر في كتابنا: (طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها)؛ وكان عنده كتاب شامل للصدقات، فقد روي عن ابن الحنفية: محمد بن علي بن أبي طالب (توفي 81 هـ) قال: أرسلني أبي، قال: «خذ هذا الكتاب، فاذهب به إلى عثمان، فإن فيه أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، بالصدق».

* وفي كتابنا: (طاعة أولي الأمر: حدودها وقيودها)؛ أيضاً تحرير وإثبات لصحة نقل «صحيفة المدينة»، تلك الوثيقة الدستورية، خطيرة الشأن، نفسها.

* وعندما عاد حافظ الإسلام وراويته الأول أبو هريرة عبد الرحمن بن صخر، رضي الله عنه، من البحرين، التي كان فيها قائماً ببعض أعمال الولاية ومعاوناً لواليتها العلاء بن الحضرمي، إلى المدينة في أول خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، فما كان من هذا إلا أن اشتد في محاسبتها، فضربه وصادر ماله، إلا ما كان عطاءً ثابتاً، كما أثبتناه في الملحق في الفصل المعنون: (فصل: ضرب أبي هريرة، وانتزاع ماله)، فاعتزل أبو هريرة الأعمال العامة، فلم يقبل من عمر بعد ذلك عملاً، وأقبل على تعلم الكتابة والقراءة حتى أتقنها، وحفظ القرآن، وكتب محفوظاته عن النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، ولعلها تنوف على أربعة آلاف حديث. ثم خصص جزءاً من كل ليلة لمراجعتها، وتثبيت حفظها، حتى توفاه الله. وقد وردت روايات متعددة تفيد مراجعته لها عند شكّه في بعض المحفوظ، وهي وقائع نادرة جداً لتمتعته، رضي الله عنه، بحافظة جبارة. هذه كتابة مبكرة جداً في حدود عشر سنوات من تاريخ السماع مباشرة، من المستمع المتلقي نفسه.

* وصحيفة جابر بن عبد الله الأنصاري، رضي الله عنه، معروفة مشهورة وكانت تحتوي نحواً من خمسمائة حديث نبوي شريف. إلا أننا لا نعلم هل كتبها من في النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، مباشرة فور السماع والمشاهدة، كما فعل أنس بن مالك، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا هو القوي الراجح، أم كتبها بعد وفاة النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، كما فعل أبو هريرة؛ وذكر أن له أيضاً كتاباً آخر عن الحج، يسميه البعض: (المنسك الصغير)، والظاهر أنه الحديث الطويل المشهور، كما هو في صحيح الإمام مسلم.

وهناك صحف وكتب أخرى، منها: فقد كان عند الصحابي سعد بن عباد الأنصاري كتاب أو كتب فيها طائفة من أحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ وروي الإمام البخاري أن هذه الصحيفة كانت نسخة من صحيفة عبد الله بن أبي أوفى، الذي كان يكتب الأحاديث بيده، وكان الناس يقرءون عليه ما جمعه بخطه. وكان عند أبي رافع مولى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كتاب فيه استفتاح الصلاة، دفعه إلى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، أحد فقهاء المدينة السبعة. وكان عند أسماء بنت عُميس كتاب جمعت فيه بعض أحاديثه، صلى الله عليه وسلم. ولما مات محمد بن مسلمة الأنصاري، وُجِدَ في ذؤابة سيفه كتاب: (بسم الله الرحمن الرحيم، سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إِنَّ لِرَبِّكُمْ فِي يَقِيَّةٍ دَهْرِكُمْ نَفَحَاتٌ فَتَعَرَّضُوا لَهُ،...»). وكتبت سُبَيْعة الأسلمية إلى عبد الله بن عتبة تروي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه أمرها بالنكاح بعد قليل من وفاة زوجها بعدما وضعت؛ وغير هذه كثير.

هذا بعض ما كتب من الحديث النبوي الشريف فوراً أو بعد مدّة يسيرة من السماع المباشر، وهو شطر كبير من الحديث النبوي الشريف، لعله يستوعب عامة ما هو في أيدينا من المتون، وهو بالقطع فوق النصف، بكثير، مما هو في أيدينا الآن.

نعم، كان الغالب على عهد كبار الصحابة هو الحفظ والنقل مشافهة، وهذا هو الحال بالنسبة للمخضرمين، الذين فاتهم شرف الصحبة، ولكنهم أدركوا الجاهلية والإسلام، وكذلك حال الطبقة الأولى من الرواة بعد الصحابة أي كبار التابعين. كما كان يكثر في هذه الطبقة التحديث في المناسبات، والتعليق على النوازل، والفتوى، والقضاء، بالإضافة إلى حلقات الدرس، وجلسات العلم المخصصة لرواية الحديث النبوي الشريف التي بدأت في ذلك الزمن الباكر، في زمن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نفسه، كما يشهد لذلك كتابة عبد الله بن عمرو بن العاصي؛ وتناوب عمر بن الخطاب مع أخيه الأنصاري حضور حلقة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: هذا يحضر يوماً ثم يذاكر صاحبه في مساء ذلك اليوم بما تعلّم في نهاره، وذاك كذلك اليوم التالي، وهكذا على التبادل دواليك؛ ثم حلقات كل من عبد الله بن العباس وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو بن العاص، وغيرهم.

ولكن حلقات الدرس، وجلسات التحديث المخصصة، وكتابة الحديث في مذكرات خاصة، يكتب كل عالم وطالب علم لنفسه، وإملاء الشيخ على التلاميذ، أو قراءة تلميذ جيد الإلقاء، جهوري الصوت من مذكّرة الشيخ، والشيخ يتابع ما يقرأ في نسخته، أو من ذاكرته، وبقية الحضور يكتبون، كل ذلك أصبح السمة الغالبة في طبقة أوساط التابعين وصغارهم. بل إن المكتبة الخاصة لبعض كبار المحدثين كانت تنقل معه على عدة أباغر، كما هو مشهور عن الإمام محمد بن شهاب الزهري، وهو من طبقة صغار التابعين (وهي الطبقة التي أدركت بعض من تأخرت وفاته من صغار الصحابة)، حيث كان هذا يراجع كتبه دوماً إذا خلى بنفسه، حتى تضجرت زوجه من ذلك، وقالت ما معناه أن تلك الكتب أشد عليها من الضرائر، أو كلاماً هذا معناه.

* واعتنى بعض الولاة والوجهاء بذلك، فها هو عبد العزيز بن مروان يجمع قسطاً كبيراً من الأحاديث، كما هو في الطبقات الكبرى [ط العلمية (3833/311/7)]: [كثير بن مرة الحَضْرَمي، ويكنى أبا شجرة. وكان ثقة]: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ أَنَّ عَبْدَ الْعَزِيزِ بْنَ مَرْوَانَ كَتَبَ إِلَيَّ كَثِيرٌ مِنْ مَرَّةٍ الْحَضْرَمِيِّ. وَكَانَ قَدْ أَدْرَكَ بِحِمَصٍ سَبْعِينَ بَدْرِيًّا مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، (قَالَ لَيْثٌ: وَكَانَ يُسَمِّي الْجُنْدَ الْمُقَدَّم). قَالَ: فَكَتَبَ إِلَيْهِ أَنْ يَكْتُبَ إِلَيْهِ بِمَا سَمِعَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مِنْ أَحَادِيثِهِمْ، إِلَّا حَدِيثَ أَبِي هُرَيْرَةَ فإنه عندنا

* كما أن الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان، رضي الله عنه، وهو نفسه خليفة راشد وراوية ثقة مأمون، بدأ عملية كتابة وجمع للحديث بطريقة رسمية، وخاصة حديث عمرة بنت عبد الرحمن، راوية أم المؤمنين عائشة، وأمر قاضي المدينة أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، (وهو حفيد عمرو بن حزم الذي كان عامل النبي، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، على نجران)، وهو من سادات التابعين: إمام فقيه ومحدث ثقة، بمباشرة ذلك بنفسه، وذلك في العام 100 هـ، أو حواليه؛ والأرجح أنه ورث مجموعة أبيه.

وبنت الطبقات التالية، طبقات كبار الأتباع وأوساطهم، على هذا الأسلوب وعمقته فأصبحت الرواية علماً «أكاديمياً»، وأصبحت لجلسات التحديث والإملاء آداب وإجراءات، وتسجيل للحضور، وحصول على التواقيع،... إلخ. وقلّت الرواية العفوية، ولم يعد يعتدّ بما يرويهِ الوعاظ، والقصاص، وخطباء الجمعة إلا إذا كانت مسندة من محدّث راسخ القدم، وهذا قليل جداً على كل حال.

إذا كان هذا هو الحال، وهو يقيناً كذلك بما أسلفنا من الأدلة المتواترة، وغيرها كثير جداً؛ فما معنى لفظة أو مصطلح: «عصر التدوين» أنفة الذكر؟!

المعنى يتضح فوراً إذا سمينّا ذلك العصر باسمه الصحيح: «عصر النشر والوراقين»، ولعلنا نزيد هذا إيضاحاً فنقول: مع أواخر القرن الهجري الأول وبداية القرن الهجري الثاني انتشرت صناعة الورق في العالم الإسلامي من موطنها الأصلي في سمرقند، التي أخذ أهلها ذلك من قبل من أهل الصين. وما كاد ثلث القرن الثاني ينصرم، وأمر الدولة العباسية يستتب، إلا وصناعة الورق بجودة عالية وأثمان معقولة قد انتشرت في كل مكان، وأصبح نشر الكتب وبيعها على الجمهور بأسعار مقبولة من أوساط الناس أمراً عادياً، وانتشرت بالفعل كتب الأنساب والشعر والأدب والعربية، وكتابات الأدباء من أمثال ابن المقفع، وترجمات كليلة ودمنة، وغيرها من الأدب الفارسي والهندي. وهكذا نشأت مهنة «الوراق»، وهو الذي يوظف جهازاً كاملاً من النساخ والمراجعين يقوم بنسخ الكتب بأعداد وفيرة، تعرض للبيع على العامة. أي أن «الوراق» في الاصطلاح القديم هو «الطابع والناسخ» في اللفظ الحديث.

لكن علماء الحديث لم يرحّبوا بذلك لأن ما ينتجه «الوراق»، على جودته، وقلة أغلاط النساخ فيه، لا يصل في الوثاقة إلى مرتبة ما يتلقاه التلميذ من شيخه إما إملاءً أو عرضاً، فخشوا أن تضيق أصول الرواية المنضبطة المسندة المتشددة، وتنتشر النسخ المحرّفة أو المزوّرة، كما حدث عند أهل الكتابين السابقين، اليهود والنصارى. ولكن أبا جعفر المنصور لم يقتنع بذلك وأصر على أن من حق عوام المسلمين، من غير المتفرغين لعلوم الحديث، الحق في الاطلاع على الحديث النبوي، واقتناء كتبه في مكتباتهم الخاصة. أما طلبة العلم فأمامهم المحدثون المعتبرون يتلقون منهم مباشرة، أو يصحّحون ما اشتروه من نسخ الوراقين بالقراءة أو العرض على علماء الحديث المسندين.

قلت: وقد أصاب أمير المؤمنين أبو جعفر في ذلك فإن الرواية المسندة المنضبطة استمرت لعدة قرون بعد ذلك، واستمر جمع السنن فجاءت بعد **موجة النشر الأولى**، التي يقع فيها الموطأ، وما ألفه السفيانان: سفيان الثوري وسفيان بن عيينة، والحمدان: حماد بن زيد بن درهم وحماد بن سلمة بن دينار، وسعيد بن أبي عروبة، وجامع معمر بن راشد، وغيرهم، ويمكن تأريخها حول عام 145 هـ؛ ثم جاءت **موجة ثانية**: فيها مصنف عبد الرزاق، وسنن الحميدي، ومسند الطيالسي، ومؤلفات الواقدي، وغيرهم، وهي حوالي العام 190 هـ،

وموجة ثالثة: اشتملت على المسانيد والجوامع الكبرى: مسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه، ومصنف بن أبي شعبة، وسنن سعيد بن منصور، وطبقات بن سعد، وسنن الدارمي، وغيرهم، ولعلنا نؤرخها حوالي 220 هـ.

وفي موجة رابعة: حوالي العام 255 هـ، جاءت الصّاحح المباركة: البخاري ومسلم، ومعهما أو بعدهما بقليل سنن أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، ومسند بقي بن مخلد في الأندلس، ثم مسانيد أبي يعلى والبزار، وسنن النسائي.

بهذا نضج جمع الحديث النبوي ونشره، فلم يعد ثمّ ما يستدرك إلا قليلاً، ولكن الجمع والتدوين استمر في **الموجة الخامسة:** معاجم الطبراني، ثم صحيح ابن حبان. فسنن الدارقطني، فمستدرك الحاكم، وكتب الرجال التي تكثر من ذكر مروياتهم بأسانيد مثل «**الكامل في الضعفاء**» للإمام ابن عدي، وغيرها. وأكثر هذه الكتب والمصنفات قد انتشر في الآفاق، وكثرت نسخه حتى أصبح منقولاً نقل تواتر لا تضرّ معه أغلاط النساخ، لأنها، بدون شك، ممكنة التصحيح، ولا تزوير المزورين، لأنها مفضوحة لا محالة.

ومع ذلك بقيت أحاديث يسيرة، وطرق أخرى لأحاديث معلومة لا تجدها إلا في ثنايا الموجات التالية من كتب الفقه وأصوله، وكتب الحديث، وكتب التواريخ ونقد الرجال، ومن أهم تلك المصادر: «**السنن الكبرى**» للإمام البيهقي، و«**الإحكام في أصول الأحكام**»، و«**المحلى**» وكلاهما للإمام المتقن الحجة أبي محمد علي بن حزم، و«**تاريخ بغداد**» للإمام الكبير الخطيب البغدادي، وغيرها. ولعل ذلك كله تم في حدود 450 هـ.

واستمرت رواية الحديث بعد ذلك برواية كتبه في جلسات الإملاء والتحديث حتى القرن التاسع الهجري في جميع أنحاء العالم الإسلامي تقريباً، وما زال بعض ذلك متصلاً بأسانيده في الديار الهندية، وفي المغرب الأقصى إلى ساعة كتابة هذه السطور.

وفي هذه الأيام، في عصرنا هذا، تم إدخال أكثر تلك الكتب القيمة في الحاسوب، هذا حفظ جديد، وإن كانت

بعض تلك النصوص ليست على أعلى درجات النظافة، ولم تستند بعد على أفضل المخطوطات، إلا أن ذلك سيكون إن شاء الله، في القريب من مستقبل الأيام، شيئاً فشيئاً، بجهود طلبة العلم، والمحققين من الباحثين، الذين انتخبهم الله لهذا الشأن.

وحال السيرة النبوية، لا سيما العهد المدني منها الذي حفل بالمغازي، هو كحال الحديث أو أفضل، خلافاً لما يظنه بعض الجهّال، فقد بدأ التصنيف فيها، غالباً تحت مسمى «المغازي» مبكراً، قبل التصنيف في السنن والمسانيد بمدة طويلة، ونشر هذا كذلك على عامة الناس مبكراً. هذا هو الواقع التاريخي، المطابق لما عرف به عوام الناس من حب السير والقصص والتواريخ، وتفضيلهم ذلك على الأسلوب العلمي «الجاف» الذي تتسم به كتب السنن والمسانيد. بل إن عقد حلقات مخصوصة لـ«المغازي» بدأ مبكراً في عهد الخلفاء الراشدين، لشحذ همم الجنود، وتحريض المؤمنين على الجهاد، وكانت تلك الحلقات تسمى حلقات «القص»، يتحدث فيها «القصاص».

وقد ألفت «مغازي» مستقلة في عهد مبكر، فمن ذلك «مغازي عروة» من تأليف الإمام التابعي الكبير عروة بن الزبير بن العوام، رضي الله عنهما، المتوفى في أواخر القرن الهجري الأول، وهي مروية من عدة طرق. وقد طبعت مؤخراً بعناية فضيلة الشيخ المحدث العلامة محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، طبعة جيدة مقارنة لبعض طرق روايتها.

وكذلك ألفت الإمام التابعي أبان بن عثمان بن عفان، رضي الله عنهما، في «المغازي»، ولكنه أخطأ خطأً عظيماً بعرضها على الطاغية المجرم الوليد بن عبد الملك بن مروان، لعنه الله، الذي استنكر ما فيها من الحقائق «المسيئة» لبني أمية، فأمر بتمزيقها! ولم تتجه همة أبان بن عثمان بعد تلك الصدمة لإعادة كتابتها مرة أخرى، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

ولا شك أن غير هؤلاء كثير قد ألفت في «المغازي» وصنّف، كما فعل الإمام الكبير محمد بن شهاب الزهري، بعد تلك الطبقة مباشرة، ثم نهض إمام المغازي والسير محمد بن إسحاق بن يسار، المتوفى 150 هـ، فألف سيرته الشاملة الكبيرة فجمع وأوعى، ولكنه ضمنها ما هبّ ودبّ، وكثير منه غير ثابت، ثم اختصرها وهذبها الإمام اللغوي الشهير بن هشام فأصبحت «سيرة بن هشام» تكاد تكون علماً على «السيرة النبوية» أو مرادفة للفظ «السيرة» إذا أطلقت هكذا من غير تفصيل أو زيادة بيان.

وما زال التأليف والتنقيح والمراجعة مستمرة حتى يومنا هذا، حتى كتب الشيخ صفى الرحمن المباركفوري، حفظه الله وأثابه، في زماننا هذا سيرته المحققة الرائعة: «الرحيق المختوم»، التي حصلت بحق على الجوائز العالمية، وترجمت إلى اللغات الكثيرة، فله الحمد والمنة.

وقد يقول قائل: فلم لا يحتج بجزئيات «السيرة» في قضايا التشريع والعقيدة، مع كونها تعطي صورة تاريخية صحيحة في الجملة؟! وجواب ذلك أن طريقة التأليف التاريخي ترغم المؤلف، عادة، على حذف الأسانيد، وتركيب الروايات المختلفة في سياق واحد متماسك: هذا ينتج تأريخاً وقصصاً جيداً، أي صورة كلية صحيحة، لكنه لا يحدث يقيناً بثبوت جزئية معينة على النحو الذي تقوم به الحجة، وتطمئن إليه النفس. لذلك قال علماء الحديث، بطريقتهم الصارمة المتشددة: السير والتاريخ لا أصل لها، وهم لا يقصدون إلا أن مفرداتها لا تثبت كل مفردة بعينها، على نحو تقوم به الحجة في العقيدة والتشريع. تماماً كما أن أقوال الصحف وروايات محطات الإذاعة والتلفاز، وإن كانت ربما أعطت صورة الحدث العامة، إلا أنها لا تقبل عادة في الترافع القضائي، بل لا بد من شهود العيان، والأدلة المادية المحسوسة، والوثائق المعتمدة أو الرسمية، وصمود كل ذلك للنقد، والاستجواب «التقاطعي» (cross examination)، والخلو من المعارضة، وإلا فلا. وأمور العقيدة والشرعية هي قطعاً، بلا شك، أهم من ملكية منزل أو ثبوت دين في ذمة، والتشدد فيها أولى وأوجب!

هذه لمحة خاطفة، في أسلوب أشبه بالبرقيات، وإلا فإن تفصيل ذلك يحتاج إلى المجلدات، ويكفي من ذلك الرسالة التاريخية القيمة التي حصل بها فضيلة والدنا الشيخ المحدث العلامة الأستاذ الدكتور محمد مصطفى الأعظمي، حفظه الله، على درجة الدكتوراه من جامعة «كامبريدج» في بريطانيا، أتى فيها على بنيان «المستشرقين» من القواعد، فخرّ عليهم السقف من فوقهم، فمزق مزاعمهم، وأبطل نظرياتهم، ومزق دعاويهم الكاذبة تمزيقاً، بل طحن دعاويهم وافتراءاتهم طحناً، فله الحمد والمنة.

وليس هذا فحسب، بل إن أكثر المنصفين من المستشرقين قد تراجعوا عن مقولات «جولدتسيهر» و«شاخ» السخيفة الساقطة. وما زالت الأبحاث الرصينة والمؤلفات تتوالى بتقوية السنّة عموماً، والتأكيد على ثبوتها في الجملة بأدلة أكاديمية بحثية، من غير إحالة إلى البرهان العقائدي الذي ذكرنا أعلاه. وكلما تطاول الزمن لم تزل الأدلة على صدق القرآن، وأنه من عند الله تتوالى تترأ، كما وعد الله، جل جلاله، وسما مقامه، بذلك عندما قال قولاً كريماً: **{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَّلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ * أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيتٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ }**، (فصلت؛ 41: 53 — 54). نعم، لقد وقع هذا في زمن قريش وبعدها، وفي زمننا هذا، ولا يزال يتحقق شيئاً بعد شيء، يوماً بعد يوم إلى يوم، القيامة الكبرى: **{أَوَّلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }**؟! (فصلت؛ 41: 53).

الباب الثالث: قضايا أصولية وعقدية مهمة

| فصل: مُحَمَّد رسول الله وخاتم النبيين، لا نبي بعده ولا رسول

* قال الله، جل ذكره، وتقدست أسماؤه: **{ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا }**، (الأحزاب: 33: 40).

ومعنى الآية أوضح من الشمس لذلك اختصره الإمام الطبري في «تفسيره»، (20/278)، اختصاراً: [القول في تأويل قوله تعالى: **{ مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا }**]، يقول تعالى ذكره ما كان أيها الناس مُحَمَّدٌ أَبَا زيد بن حارثة ولا أبا أحد من رجالكم الذين لم يلبده مُحَمَّدٌ فيحرم عليه نكاح زوجته بعد فراقه إياها، ولكنه رسول الله، وخاتم النبيين، الذي ختم النبوة فطبع عليها، فلا تفتح لأحد بعده إلى قيام الساعة، وكان الله بكل شيء من أعمالكم ومقالكم وغير ذلك ذا علم لا يخفى عليه شيء. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل ذكر من قال ذلك:

— حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة قوله ما كان مُحَمَّدٌ أَبَا أحد من رجالكم قال: نزلت في زيد إنه لم يكن بابنه ولعمري ولقد ولد له ذكور إنه لأبو القاسم وإبراهيم والطيب والمطهر ولكن رسول الله وخاتم النبيين أي آخرهم وكان الله بكل شيء عليماً

— حدثني مُحَمَّد بن عمار قال: حدثنا علي بن قادم قال: حدثنا سفيان عن نسير بن ذعلوق عن علي بن الحسين في قوله: ما كان مُحَمَّدٌ أَبَا أحد من رجالكم قال: نزلت في زيد بن حارثة والنصب في رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمعنى تكرير كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والرفع بمعنى الاستئناف، ولكن هو رسول الله والقراءة النصب عندنا. واختلفت القراءة في قراءة قوله: وخاتم النبيين، فقرأ ذلك قراءة الأمصار سوى الحسن وعاصم بكسر التاء من خاتم النبيين، بمعنى أنه ختم النبيين، ذكر أن ذلك في قراءة عبد الله ولكن نبيا ختم النبيين، فذلك دليل على صحة قراءة من قرأه بكسر التاء، بمعنى أنه الذي ختم الأنبياء، صلى الله عليه وسلم وعليهم. وقرأ ذلك فيما يذكر الحسن وعاصم خاتم النبيين بفتح التاء، بمعنى أنه آخر النبيين، كما قرأ مختوم خاتمه مسك بمعنى آخره مسك من قرأ ذلك].

ولم يكن يخطر للطبري على بال، ولا على بال غيره من علماء تلك العصور السالفة، أن ينشأ نقاش حول معنى لفظة: «خاتم»، لأن لها معنى واحداً لا غير، ألا وهو: الطبع والإغلاق والإقفال والإنهاء وما تؤول إليه الأمور في العاقبة، أي في أواخرها، ونحو ذلك، لا تعرف العرب لها معنى سواه.

ومادة «ختم» الثلاثية قد استخدمها القرآن، في غير هذا المكان، في سبع مواضع إليكها بترتيب المصحف، والقرآن خير ما يفسره القرآن:

(1) قال الله تعالى: **{ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ ... }** الآية {، (البقرة: 2: 7).

(2) وقال، جل ذكره: **{ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ ... الآية }**، (الأنعام: 6: 46).

(3) وقال، تقدست أسماؤه: **{ الْيَوْمَ نَخْتِمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ ... الآية }**، (يس: 36: 65).

(4) وقال: **{ أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشِئِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ ... الآية }**، (الشورى: 42: 24).

(5) وقال: **{ أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً ... الآية }**، (الجاثية: 45: 23).

(6) وقال: **{ يُسْقُونَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ }**، (المطففين: 83: 25).

(7) وقال: **{ خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ }**، (المطففين: 83: 26).

والإمام الطبري حجة في اللغة، وهو من علمائها المبرزين، مع إمامته في التفسير، والحديث، وكونه مجتهداً مطلقاً. وقد أفاض في مناقشة لفظة «ختم»، عند مجيئها المرة الأولى بترتيب المصحف، فذكر المعنى اللغوي الوحيد باختصار، ثم أطل في مناقشة مسائل: «الهدى والضلال»، و«طغيان الذنوب على القلب» ... إلخ، فقال:

* بخصوص الآية الأولى في «تفسيره»، (1/258): [القول في تأويل قوله جل ثناؤه: **{ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ }**]، وأصل الختم الطبع والخاتم هو الطابع يقال: منه ختمت الكتاب إذا طبعته، فإن قال لنا قائل: وكيف يختم على القلوب وإنما الختم طبع على الأوعية والظروف والغلف؟ قيل: فإن قلوب العباد أوعية لما أودعت من العلوم، وظروف لما جعل فيها من المعارف بالأمور. فمعنى الختم عليها وعلى الأسماع التي بها تدرك المسموعات ومن قبلها يوصل إلى معرفة حقائق الأنباء عن المغيبات نظير معنى الختم على سائر الأوعية والظروف. فإن قال: فهل لذلك من صفة تصفها لنا فنفهمها، أهي مثل الختم الذي يعرف لما ظهر للأبصار أم هي بخلاف ذلك؟ قيل: قد اختلف أهل التأويل في صفة ذلك وسنخبر بصفته بعد ذكرنا قولهم:

فحدثني عيسى بن عثمان بن عيسى الرملي قال: حدثنا يحيى بن عيسى عن الأعمش قال: أَرَانَا مجاهد بيده فقال: كانوا يرون أن القلب في مثل هذا، يعني الكف، فإذا أذنب العبد ذنباً ضم منه، وقال بإصبعه الخنصر هكذا، فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى، فإذا أذنب ضم وقال بإصبع أخرى هكذا، حتى ضم أصابعه كلها، قال: ثم يطبع عليه بطابع، قال مجاهد، وكانوا يرون أن ذلك الرّين.

حدثنا أبو كريب قال: حدثنا وكيع عن الأعمش عن مجاهد قال: القلب مثل الكف فإذا أذنب ذنباً قبض أصبعاً حتى يقبض أصابعه كلها، وكان أصحابنا يرون أنه الرّان.

حدثنا القاسم بن الحسن قال: حدثنا الحسين بن داود قال: حدثني حجاج قال: حدثنا ابن جريج قال: قال مجاهد: نُبِتَ أن الذنوب على القلب تحف به من نواحيه حتى تلتقي عليه، فالتقاؤها عليه الطبع، والطبع الختم. قال ابن جريج: الختم، الختم على القلب والسمع.

حدثنا القاسم قال: حدثنا الحسين حدثني حجاج عن ابن جريج قال: حدثني عبد الله بن كثير أنه سمع

مجاهدا يقول: الران أيسر من الطبع، والطبع أيسر من الإقفال، والإقفال أشد ذلك كله ... إلخ].
 * أما بخصوص الآية الثانية فقد قال في «تفسير الطبري»، (11/365): [القول في تأويل قوله تعالى: **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ انْظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ ثُمَّ هُمْ يَصْذِفُونَ**]، يقول تعالى ذكره لنبيه مُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم، قل يا مُحَمَّد لهؤلاء العادلين بي الأوثان والأصنام المكذبين بك: أرايتم أيها المشركون بالله غيره إن أصمكم الله فذهب بأسماعكم وأعماكم فذهب بأبصاركم وختم على قلوبكم **فطبع** عليها حتى لا تفقهوا قولاً ولا تبصروا حجة ولا تفهموا مفهوماً، أي إله غير الله الذي له عبادة كل عابد يأتاكم به يقول يرد عليكم ما ذهب الله به منكم من الأسماع والأبصار والأفهام؟ ... إلخ]. فأنت ترى أنه لم يخصص للفظ «ختم» إلا نصف جملة عابرة، فاكتمى في تفسيرها بلفظة مرادفة هي: «**طبع**»، وهي في الواقع أشد إذ أنها: **طبع مع إنهاء بعد إقفال وإغلاق.**

* وبخصوص الآية الثالثة قال في «تفسير الطبري»، (20/544): [القول في تأويل قوله تعالى: **نَخْتُمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيَهُمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ**]، يعني تعالى ذكره بقوله: اليوم نختم على أفواههم، اليوم **نطبع** على أفواه المشركين، وذلك يوم القيامة، وتكلمنا أيديهم بما عملوا في الدنيا من معاصي الله وتشهد أرجلهم... إلخ]. وهذا كسابقه في الاختصار.

* أما بخصوص الآية الرابعة فقد قال في «تفسير الطبري»، (21/531): [القول في تأويل قوله تعالى: **أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَإِنْ يَشِئِ اللَّهُ يَخْتِمْ عَلَى قَلْبِكَ وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ وَيُحِقُّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ**]، يقول تعالى ذكره: أم يقول هؤلاء المشركون بالله افتري مُحَمَّد على الله كذباً فجاء بهذا الذي يتلوه علينا اختلاقاً من قبل نفسه، وقوله: **فإن يشاء الله** يا محمد يطبع على قلبك فتنتس هذا القرآن الذي أنزل إليك... إلخ].

* أما بخصوص الآية الخامسة وهي: **{أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ}**، فقد قال في «تفسير الطبري»، (22/76): [وقوله: وختم على سمعه وقلبه، يقول تعالى ذكره: وطبع على سمعه أن يسمع مواعظ الله وآي كتابه فيعتبر بها ويتدبرها ويتفكر فيها فيعقل ما فيها من النور والبيان والهدى، وقوله: وقلبه، يقول وطبع أيضاً على قلبه فلا يعقل به شيئاً ولا يعي به حقاً].

* وبخصوص الآيتين الأخيرتين السادسة والسابعة فقد أطلال في «تفسير الطبري» لوقوع الاختلاف بين المفسرين فقال، (24/295): [وقوله: **{يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ}**]، يقول يسقى هؤلاء الأبرار من خمر صرف لا غش فيها، وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل، وبعد أن ذكر نحو عشرة أسانيد، كلها متفق على أن الرحيق هي «**الخمر**»، قال: [وأما قوله: **{مَخْتُومٌ * خِتَامُهُ مِسْكٌ}**]، فإن أهل التأويل اختلفوا في تأويله، فقال بعضهم: معنى ذلك ممزوج مخلوط مزاجه وخلطه مسك. ذكر من قال ذلك: حدثنا ابن حميد قال: حدثنا مهراوان عن سفيان عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية وعلقمة عن عبد الله بن مسعود، ختامه مسك قال: ليس بخاتم، ولكن خلط.

حدثنا ابن بشار قال: حدثنا يحيى بن سعيد وعبد الرحمن قالوا: حدثنا سفيان عن أشعث بن سليم عن يزيد بن معاوية عن علقمة عن عبد الله بن مسعود، ختامه مسك، قال: أما إنه ليس بالخاتم الذي يختم، أما سمعتم المرأة من نسائك تقول طيب كذا وكذا خلطه مسك.

حدثني محمد بن عبيد المحاربي قال: حدثنا أيوب عن أشعث بن أبي الشعثاء عن ذكره عن علقمة في قوله: ختامه مسك، قال: خلطه مسك.

حدثنا أبو كريب قال: حدثنا وكيع عن الأعمش عن عبد الله بن مرة عن مسروق عن عبد الله، مختوم، قال: ممزوج ختامه مسك، قال: طعمه وريحه.

قال: حدثنا وكيع عن أبيه عن أشعث بن أبي الشعثاء عن يزيد بن معاوية عن علقمة، ختامه مسك، قال: طعمه وريحه مسك؛

وقال آخرون: بل معنى ذلك أن آخر شرابهم يختم بمسك يجعل فيه. ذكر من قال ذلك:

حدثني علي قال: حدثنا أبو صالح قال: حدثني معاوية عن علي عن ابن عباس قوله: رحيق مختوم ختامه مسك، يقول: الخمر ختم بالمسك.

حدثني محمد بن سعد قال: حدثني أبي قال: حدثني عمي قال: حدثني أبي عن أبيه عن ابن عباس، ختامه مسك، قال: طيب الله لهم الخمر، فكان آخر شيء جُعل فيها، حتى تُختم، المسك.

حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة، ختامه مسك، قال: عاقبته مسك، قوم تمزج لهم بالكافور وتختم بالمسك.

حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا ابن ثور عن معمر عن قتادة، ختامه مسك، قال: عاقبته مسك.

حدثت عن الحسين قال: سمعت أبا معاذ يقول: حدثنا عبيد قال: سمعت الضحاک يقول في قوله: ختامه مسك، قال: طيب الله لهم الخمر فوجدوا فيها في آخر شيء منها ريح المسك.

حدثنا ابن عبد الأعلى قال: حدثنا حاتم بن وردان قال: حدثنا أبو حمزة عن إبراهيم والحسن في هذه الآية: ختامه مسك، قال: عاقبته مسك.

حدثنا ابن حميد قال: حدثنا يحيى بن واضح قال: حدثنا أبو حمزة عن جابر عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي الدرداء: ختامه مسك، فالشراب أبيض مثل الفضة يختمون به شرابهم، ولو أن رجلا من أهل الدنيا أدخل أصبعه فيه ثم أخرجها لم يبق ذو روح إلا وجد طيبها.

وقال آخرون عني بقوله: مختوم مطين، ختامه مسك طينه: مسك. ذكر من قال ذلك:

حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى وحدثني الحرث قال: حدثنا الحسن قال: حدثنا ورقاء جميعا عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قوله: مختوم ختامه مسك، قال: طينه مسك.

حدثني يونس قال: أخبرنا ابن وهب قال: قال ابن زيد في قوله مختوم: الخمر ختامه مسك، ختامه عند الله مسك، وختامها اليوم في الدنيا طين.

وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب قول من قال معنى ذلك: آخره وعاقبته مسك أي هي طيبة الريح إن ريحها في آخر شرابهم يختم لها بريح المسك. وإنما قلنا ذلك أولى الأقوال في ذلك بالصحة

لأنه لا وجه للختم في كلام العرب إلا: الطبع والفراغ، كقولهم ختم فلان القرآن إذا أتى على آخره، فإذا كان لا وجه للطبع على شراب أهل الجنة يفهم، إذا كان شرابهم جارياً جري الماء في الأنهار ولم يكن معتقاً في الدنان، فيطّين عليها وتختم، تَعَيَّن أن الصحيح من ذلك الوجه الآخر، وهو العاقبة والمشروب آخرًا وهو الذي ختم به الشراب. وأما الختم بمعنى المزج فلا نعلمه مسموعاً من كلام العرب].

وأنت ترى أن الطبري يحب الاستطراد والتطويل كلما سنحت له الفرصة، ومع ذلك لم يجد لهذه اللفظة: «ختم» إلا معنى «طبع عليه»، أو «أغلقه»، أو «أنهاه» أو «فرغ منه»، ولم يجد غير ذلك مطلقاً في كلام العرب، لذلك رجح في الآيات الأخيرة أن معنى: { خَتَامُهُ مِسْكٌ } يعني عاقبته ونهايته التي يصير إليها مسكاً طيباً، لا كخمر الدنيا، التي تفوح رائحة كريهة من فم شاربيها. وهذا المعنى اليتيم هو الوحيد الذي ذكره صاحب «مختار الصحاح»، كما يظهر من نصه التالي:

* وفي «مختار الصحاح»، (1/83)، عند مادة (خ ت م): [خَتَمَ الشيء من باب ضرب، فهو مَخْتُومٌ وَمُخَتَّمٌ، شُدَّ للمبالغة، وَخَتَمَ الله له بخير، وختم القرآن: بلغ آخره، وَاخْتَتَمَ الشيء ضد افتتحه، وَالْخَاتَمُ، بفتح التاء وكسرهما، وَالْخَيْتَامُ، وَالْخَاتَامُ، كله بمعنى، والجمع الْخَوَاتِيمُ، وَتَخَتَّمَ: لبس الخاتم. وخاتمة الشيء: آخره. وَمُحَمَّدٌ، صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، وَالْخِتَامُ: الطين الذي يختم به. وقوله تعالى: { خَتَامُهُ مِسْكٌ }، أي آخره، لأن آخر ما يجدونه رائحة المسك].

نعم، هناك لفظة «تَخَتَّمَ» بمعنى لبس الخاتم، ولكن الخاتم إنما سُمِّيَ كذلك لأنه كان في الأصل يستخدم للطبع على الظروف والرسائل التي يبعث بها الملوك، فيغلقونها بالشمع الأحمر، ثم يطبعون بالخاتم عليها، فلا يفتح إلا بكسر الخاتم، ولا يمكن العبث بمحتوياته، إلا وانكشف ذلك وظهر. ثم أصبحت الخواتم بعد ذلك زينة، تلبس في الأصابع، وإن كان بعضها ما زال يستخدم للتوقييع وإغلاق الظروف، في بقاع كثيرة، خصوصاً في البادية، بل وبعض الحاضرة، في جزيرة العرب، حتى يومنا هذا.

ويكفيك من هذا كله تفسير روح الله، وكلمته، السيد الوجيه المقرب المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته أزكى الصلاة وأتم التسليم، لهذه اللفظة، يوم القيامة: (أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟! فيقولون: لا، قال: فَإِنْ مُحَمَّدًا، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين)» كما أخبرنا بذلك رسول الله، مُحَمَّدٌ، خاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام:

* كما جاء في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، (ج3/ص247/ح13615)، بأصح إسناد تقوم به الحجة في الدين كما تقوم به الحجة في اللغة: [حدثنا عفان حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «يطول يوم القيامة على الناس فيقول بعضهم لبعض انطلقوا بنا إلى آدم أبي البشر فيشفع لنا إلى ربنا، عز وجل، فليقض بيننا، فيأتون آدم فيقولون: يا آدم

أنت الذي خلقك الله بيده وأسكنك جنته فاشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناك ولكن انتوا نوحاً رأس النبيين، فيأتونه فيقولون: يا نوح اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناك ولكن انتوا إبراهيم خليل الله عز وجل، فيأتونه فيقولون: يا إبراهيم اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناك ولكن انتوا موسى الذي اصطفاه الله، عز وجل، برسالاته وبكلامه، قال: فيأتونه فيقولون: يا موسى اشفع لنا إلى ربك، عز وجل، فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناك ولكن انتوا عيسى روح الله وكلمته، فيأتون عيسى فيقولون: يا عيسى اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، فيقول: إني لست هناك ولكن انتوا مُحَمَّدًا، صلى الله عليه وسلم، فإنه خاتم النبيين، فإنه قد حضر اليوم وقد غُفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، فيقول عيسى: (أرأيتم لو كان متاع في وعاء قد ختم عليه، هل كان يقدر على ما في الوعاء حتى يفض الخاتم؟! فيقولون: لا، قال: فإن مُحَمَّدًا، صلى الله عليه وسلم، خاتم النبيين)»، قال: فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فيأتوني فيقولون: يا مُحَمَّد اشفع لنا إلى ربك فليقض بيننا، قال: فأقول: نعم، فأتي باب الجنة فأخذ بحلقة الباب فاستفتح فيقال: من أنت؟ فأقول: محمد، فيفتح لي فأخر ساجدا فاحمد ربي، عز وجل، بمحامد لم يحمد بها أحد كان قبلي ولا يحمد بها أحد كان بعدي، فيقول: ارفع رأسك وقل يسمع منك وسل تعطه واشفع تشفع، فيقول: أي رب أمّتي - أمّتي، فيقال: أخرج من كان في قلبه مثقال شعيرة من إيمان، قال: فأخرجهم ثم أخرج ساجدا فاحمد بمحامد لم يحمد بها أحد كان قبلي ولا يحمد بها أحد كان بعدي، فيقال لي: ارفع رأسك وسل تعطه واشفع تشفع، فأقول أي رب أمّتي - أمّتي، فيقال: أخرج من كان في قلبه مثقال برة من إيمان، قال: فأخرجهم، قال: ثم أخرج ساجدا فأقول مثل ذلك، فيقال: من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان، قال: فأخرجهم»].

* وجاء في مسند الحارث كما هو عند الهيثمي في (الزوائد) (ج2/ص1012/ح1135) من طريق ثانية، بإسناد لا بأس به: [حدثنا العباس بن الفضل حدثنا حماد بن سلمة حدثني علي بن زيد عن أبي نضرة عن ابن عباس قال: خطب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: إذا كان يوم القيامة طال على الناس الحساب] فساق الحديث بنحوه إلى أن قال: [ولكن انتوا عيسى فإنه يشفع لكم إلى ربكم فيأتونه فيقولون: أنت روح الله وكلمته فاشفع لنا إلى ربك فليحاسبنا فقد طال علينا الحساب، فيقول: (إني لست هناك: إني عبّدت من دون الله؛ ولكن أرأيتم لو كان متاع في وعاء عليه خاتم ثم كان يوصل إلى ذلك المتاع حتى يفك الخاتم، فأتوا محمداً، صلى الله عليه وسلم، فإنه خاتم النبيين)؛... إلخ]

ونحن كذلك نقول: صدق الله، وصدق رسله، آمنا بالله ورسله، نشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، خاتم الأنبياء والمرسلين، وأن عيسى عبد الله ورسوله، وروح منه، وكلمته ألقاها إلى مريم، الصديقة العذراء البتول، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور. كفرنا وتبرأنا من مسيلمة الحنفي الكذاب، والأسود العنسي اليميني الكذاب، والبهاء الفارسي الكذاب، والقادياني الهندي الكذاب، وغيرهم من الكذابين الدجالين: **{وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِباً أَوْ**

قَالَ: أَوْحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَوْ تَرَى إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ بِمَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ وَكُنْتُمْ عَنْ آيَاتِهِ تَسْتَكْبِرُونَ { (الأنعام؛ 6: 93).

ومن هذا يتبين يقيناً، لا شك فيه، أن لفظة: «خاتم النبيين» لا يمكن أن تعني إلا أنه آخرهم، بل هي أقوى من ذلك في الدلالة: فكأن النبوة وعاء أغلق وطبع عليه، فلا يخرج منه أحد، ولا يدخله أحد، إلى قيام الساعة الكبرى. فنبوة الأنبياء السابقين ثابتة لا تزول إلى أبد الأبد، فلا يتصور زوال تلك الصفة عنهم أبداً، ومُحَمَّدٌ آخرهم، ولا تزول عنه هذه الصفة إلى أبد الأبد، وليس بعده نبي جديد يأتي إلى أبد الأبد. وليس من معانيها أنه شاهد على نبوتهم فحسب، وهو والله كذلك، ولا أنه مصدق لهم، وهو والله كذلك، ولا أنه تشريف لهم، وهو والله كذلك، لأن لفظة «ختم» لا ترد في العربية بشيء من ذلك مطلقاً. وتلك المعاني إنما ثبتت له، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من نصوص أخرى غير هذه.

ففي الآية وحدها الدليل اليقيني القاطع، الذي يكفر منكره، بأن مُحَمَّدًا، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو آخر النبيين وخاتمهم، لا نبي بعده ولا رسول، فمن ادّعى ذلك بعده فهو دجال كاذب، لا فرق بين مسيلمة الحنفي العربي العدناني الكذاب، ولا الأسود العنسي العربي القحطاني الكذاب، ولا «البهاء» العجمي الفارسي الكذاب، ولا غلام أحمد القادياني العجمي الهندي الكذاب، ولا غيرهم ممن سلف، أو سيأتي في مستقبل الأيام، بما في ذلك عدو الله وعدو رسله، مسيح الضلالة: المسيح الدجال الأكبر، وهو لم يأت بعد عند كتابة هذه السطور. كلهم كذب، أو سيكذب، على الله، وكلهم عدو لله، وكلهم عليه لعنة، ومقت، وسخط، وغضب من الله.

أما الأنبياء السابقون، ومنهم سيدنا المسيح عيسى بن مريم، مسيح الله المهدي، سيد الوجاهة والمجد، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، فهم في «وعاء» النبوة، وإن شئت فقل: في «سجل» الأنبياء، قبل الختم عليه وإغلاقه، وكل واحد منهم نبي كما كان، وهو نبي الآن، ولو عاد إلى الدنيا فهو نبي كما كان، نبوته قديمة سابقة على ختم النبوات، وليست هي جديدة حادثة بعد ذلك.

ولما كانت شرائعهم قد نسخت، وأمهم بوصفها أمم رسالة قد انقرضت، كما سيأتي بيانه وإقامة البراهين القاطعة عليه قريباً، فإن من عاد منهم سيعود، لا محالة فرداً من أفراد هذه الأمة المُحَمَّدِيَّة الخاتمة، ولا يسعه إلا أن يتبع الرسالة الآخرة، ويطبق الشريعة المُحَمَّدِيَّة الخاتمة، كما سيكون الحال عند عودة سيدنا المسيح عيسى بن مريم، عليه وعلى والدته صلوات وتسليمات وتبريكات من الله. هذا هو الحق الذي قامت عليه قواطع الأدلة، وهو الذي لا يجوز اعتقاد غيره لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

ولكن الله، جلّت قدرته، علم أن هناك من يجادل ويكابر، فألهم نبيه الخاتم، مُحَمَّد بن عبد الله الهاشمي العربي، عليه وعلى آله أتم صلاة وأزكى تسليم، مزيد إيضاح وبيان، بأنواع متباينة من الألفاظ والتعبيرات، فمن ذلك قوله: «لا نبي بعدي»، أو قوله: «وإني خاتم الأنبياء لا نبي بعدي»، أو قوله: «ليس بعدي نبي»، أو قوله: «إني آخر الأنبياء وأنتم آخر الأمم»، أو قوله: «لا نبي بعدي ولا أمة بعدكم»، أو قوله، أن له أسماء، منها: «العاقب، أي الذي ليس بعده نبي»، أو قوله: «إني آخر الأنبياء، وإن مسجدي آخر المساجد»، أو قوله: «بعثت أنا والساعة هكذا وأشار بأصبعيه»، وحديث الشفاعة الكبرى، وقد مضى ما يقوله سيدي المسيح بن مريم يومئذ، ويقول الناس: «يا مُحَمَّد أنت رسول الله خاتم الأنبياء، غفر الله لك ذنبك، ما تقدم منه وما تأخر: اشفع لنا إلى ربك ألا ترى ما نحن فيه؟! ألا ترى إلى ما قد بلغنا؟!»، وحديث البيت الذي اكتمل، إلا من موضع لبنة، وتساؤل الناس عن ذلك، فقال: «فأنا اللبنة وأنا خاتم النبيين»، وتأكيده أن النبوة قد انقطعت، ولم يبق إلا المبشرات، وهي الرؤيا الصالحة، فقال: «لم يبق من النبوة إلا المبشرات»، وغيرها من الثابت عنه بأصح الأسانيد عن كل من: أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وأسماء بنت عميس، وأم المؤمنين أم سلمة، وعبد الله بن عمر بن الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وثوبان، وحذيفة بن اليمان، وفاطمة بنت قيس، وأبي أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو بن العاصي، وجبير بن مطعم، وأنس بن مالك، وابن عباس، وأبي الطفيل، وعائشة أم المؤمنين، وأم كرز الكعبية، وعبد الله بن أبي أوفى، وعبد الله بن مسعود، والعرباض بن سارية السلمي، وعقبة بن عامر، وجابر بن عبد الله، رضوان الله وسلامه عليهم جميعاً، بأصح ما تكون الأسانيد، كل إسناد منه حجة بمفرده، فكيف بمجموعها؟! وقد جاء أيضاً عن غيرهم: سهل بن سعد، ومحمد بن عدي بن كعب، والنعمان بن بشير.

كما جاء ذلك كله في مناسبات متباينة متعددة، يستحيل عقلاً أن يكون هناك تواطؤ على افترائها، وهذا أقوى تواتر في الدنيا وأوضحه، لا يشك فيه إلا من ارتفع عنه القلم، ولحق بالمعتوهين والمجانين. وقد سردنا النصوص بأسانيدها، مع دراسة بعض تلك الأسانيد عند اللزوم، في رسلتنا المسماة: «ختم النبوة»، وحررناها تحريراً، فله الحمد والمنّة.

وإجماع الصحابة على ختم النبوة، أي أن مُحَمَّداً هو آخر الأنبياء والمرسلين، لا نبي بعده ولا رسول، وقتالهم لمن ادعاها أشد القتال، معلوم بضرورة من التاريخ، يقر به كل مسلم وكافر، ولم ينقل عن أحد منهم قط، ولا حتى في رواية مكذوبة، أنه سأل متنبئاً عن برهان أو دليل، لأن البرهان القاطع قد قام على كذبه، لحظة تفوّهه بذلك البهتان العظيم، هذا إجماع متيقن، لا يوجد في العالم إجماع أصح منه، لا عند المسلمين ولا عند غيرهم، بل تناقله عوام المسلمين مشافهة خلفاً عن سلف، يتناقلونه نقل كواف عن سلفهم، فلا يحتاجون فيه إلى مراجعة عالم، أو تصفح كتاب، أو مناقشة أسانيد.

الفصل: تفضيله، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله وعلى جميع النبيين

لقد فضّل الله، جل ذكره، رسوله النبي الأمي الخاتم، بأبي هو وأمي، على جميع الأنبياء السابقين، وميّزه عليهم فخصّه بخصال لم تكن لأحد منهم:

— **ختم به النبيون:** فلا نبي بعده ولا رسول إلى يوم القيامة، وقد حررنا هذا في فصل سابق، وأشبعناه بحثاً في رسالة خاصة.

— وجعلت له الأرض مسجداً وطهوراً، فحيث ما أدركت الصلاة أحداً من أمته فثم مسجده، وثم طهوره، وكانت الأمم السابقة لا تصلي إلا في معابد وصوامع وكنائس وبيع مجهزة مخصوصة.

— ونصره بالرعب على مسيرة شهر من حواليه، ولا زالت أمته تستمتع ببعض هذه المزية حتى في أضعف عصورها، والرعب والهلع يدب في قلوب الجيوش اللجبة التي تمتلك الأسلحة النووية إذا قابلوا في ميدان المعركة حفنة من «الإرهابيين»، كما يسمونهم، مع كونهم لا يمتلكون إلا السلاح الخفيف.

— وأحل الله له ولأمته الغنائم يتمولونها ويتقوون بها، وكانت الأمم السابقة تقدمها قرابين فتحرقها.

— وخصّه بالشفاعة العظمى لجميع الخلائق في مقام يحمده فيه الأولون والآخرون.

— ويعقد له لواء الحمد يوم القيامة فيكون النبيون من آدم ومن بعده تحت لوائه.

— وأعطى دعوة مستجابة فجعلها الشفاعة لأمته يوم القيامة في حين تعجل الأنبياء السابقون، صلوات الله وسلامه عليهم، دعوتهم في الدنيا.

— وأعطى جوامع الكلم: فيقول الجملة الواحدة التي تحتوي المعاني والأحكام الكثيرة، واختصر له الكلام اختصاراً، فلا فضول ولا هذر.

— وأرسل إلى الناس كافة، بل إلى الجن والإنس، وكان النبيون قبله يرسلون إلى قومهم أو قريتهم خاصة لا يتجاوزونها.

إلى غير ذلك من خصائصه العظمى ومراتبه العليا ومقاماته السامية الكريمة، التي جعلته إمام الأنبياء، وأفضل المرسلين، عليه وعلى آله من الله أعظم الصلوات وأكثر البركات وأتم التسليم، بأبي هو وأمي.

وأما كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، رسول الله إلى الناس جميعاً، أحمرهم وأسودهم، فمعلوم علم يقين لا يتطرق إليه الشك بالدليل القاطع ثبوتاً ودلالة:

* فقد قال، تعالى ذكره، وجل جلاله: **{قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيُّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يُؤْمَنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}**، (الأعراف: 7: 158).

* وقال، جل وعز: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}**، (سبأ: 34: 28).

* وأخرج البخاري في الصحيح، (ج4/ص1701/ح4364)، بأقوى الأسانيد: [حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالوا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر

حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال: سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول: كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاوراة، فأغضب أبو بكر عمر، فانصرف عنه عمر مغضباً فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أبو الدرداء: ونحن عنده، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أما صاحبكم هذا فقد غامر- أي غاضب- وحاقد. قال: وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقص على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخبر قال أبو الدرداء، فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأننا كنت أظلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ إني قلت: «يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعاً، فقلتكم: كذبت، وقال أبو بكر: صدقت»؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج3/ص1339/ح3461)؛ والإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل في فضائل الصحابة (ج1/ص241/ح297)، (ج1/ص349/ح502)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج2/ص208/ح1199)، (ج1/ص448/ح789)؛ والطبراني في المعجم الكبير (ج12/ص372/ح13383)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص236/ح20884)؛ وغيرهم. كل هذا معلوم من الدين بالضرورة، بل هو معلوم لأكثر الكفار أيضاً أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ادعى ذلك لنفسه، وكتب إلى الملوك والجبابرة يدعوهم إلى طاعته واتباعه. هذه حقيقة واضحة، وبديهية تاريخية لا يتطرق إليها الشك، ولو ذهبنا نستقصي مفرداتها لمألأنا المجلدات.

ولكن قد يقول قائل: لعل هناك أنبياء، من عصور ما قبل الكتابة والتاريخ، لم يصلنا خبرهم، أرسلوا إلى الناس كافة. نعم، هذا بعيد جداً أن يقع ولا يصلنا، وأن يكون ولا يخبرنا به القرآن، أو الكتب المنزلة السابقة، فضلاً عن مناقضته لحركة التاريخ، والتسلسل الطبيعي للأحداث، ولكنه ليس بمستحيل، ولا هو على الله بعزیز.

فنقول: نعم، ولكنه في غاية البعد، وحتى آدم إنما كان مبعوثاً لأهل بيته، وهم مع كونهم كل الإنسانية آنذاك، إلا أنهم ما كانوا كل الإنسانية بشمولها حتى ينقرض الجنس البشري، وتقوم الساعة، فلا يصح أن يقال أنه مرسل إلى الناس كافة، ولكنه مرسل إلى قومه فقط، الذين كانت الإنسانية منحصرة فيهم مؤقتاً.

ولكن ثبت عن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بالتواتر أنه **فُضِّلَ على النبيين بهذه الخصلة، وخص بها، فوجب ضرورة أنها لم تكن لأحد من قبله أبداً، فمن ذلك:**

* ما أشار إليه الإمام الطبري في تفسيره، «تفسير الطبري»، (5/378): [القول في تأويل قوله تعالى: {تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَاتٍ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِنْ بَعْدِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنْ اخْتَلَفُوا فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا اقْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ }، يعني تعالى ذكره بقوله تلك الرسل الذين قص الله قصصهم في هذه السورة، كموسى بن عمران وإبراهيم وإسماعيل

وإسحاق ويعقوب وشمويل وداود وسائر من ذكر نبأهم في هذه السورة، يقول تعالى ذكره هؤلاء رسلنا فضلناهم على بعضنا، فكلمت بعضهم والذي كلمته منهم موسى، صلى الله عليه وسلم، ورفعنا بعضهم درجات على بعض بالكرامة ورفعنا المنزلة كما حدثني محمد بن عمرو قال: حدثنا أبو عاصم قال: حدثنا عيسى عن ابن أبي نجيح عن قول الله تعالى ذكره: **{ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ }**، قال: يقول منهم من كلم الله ورفع بعضهم على بعض درجات: (يقول كلم الله موسى، **وَأَرْسَلْنَا مُحَمَّدًا إِلَى النَّاسِ كَافَّةً**). حدثني المثنى قال: حدثنا أبو حذيفة قال: حدثنا شبل عن ابن أبي نجيح عن مجاهد بنحوه. ومما يدل على صحة ما قلنا في ذلك قول النبي، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا، لم يعطهن أحد قبلي: **بعثت إلى الأحمر والأسود** ونصرت بالرعب، فإن العدو ليرعب مني على مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد كان قبلي، وقيل لي سل تعطه فاخترت لها شفاعا لأمتي، فهي نائلة منكم إن شاء الله من لا يشرك بالله شيئا»]

* وفي تفسير الطبري: [القول في تأويل قوله تعالى: **{ قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }**، يقول تعالى ذكره لنبيه محمد، صلى الله عليه وسلم، قل يا محمد للناس كلهم إني رسول الله إليكم جميعا، لا إلى بعضكم دون بعض كما كان من قبلي من الرسل مرسلًا إلى بعض الناس دون بعض، فمن كان منهم أرسل كذلك، فإن رسالتي ليست إلى بعضكم دون بعض ولكنها إلى جميعكم]

* وفي تفسير الطبري أيضا، (13/170): [القول في تأويل قوله تعالى: **{ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }**، يقول تعالى ذكره وما أرسلناك يا محمد إلى هؤلاء المشركين بالله من قومك خاصة ولكننا أرسلناك كافة للناس أجمعين، العرب منهم والعجم والأحمر والأسود، بشيرا من أطاعك ونذيرا من كذبك ولكن أكثر الناس لا يعلمون، أن الله أرسلك كذلك إلى جميع البشر وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل.

ذكر من قال ذلك: حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد عن قتادة قوله: وما أرسلناك إلا كافة للناس، قال: أرسل الله محمدا إلى العرب والعجم فأكرمهم على الله أطوعهم له، ذكر لنا أن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أنا سابق العرب وصهيب سابق الروم وبلال سابق الحبشة وسلمان سابق فارس].

* ومن ذلك ما جاء في «صحيح البخاري»، (ج1/ص128/ح328)، عن جابر بن عبد الله: [حدثنا محمد بن سنان قال: حدثنا هشيم (ح) قال: وحدثني سعيد بن النضر قال: أخبرنا هشيم قال: أخبرنا سيار قال: حدثنا يزيد هو بن صهيب الفقير قال: أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت خمسا، لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي المغانم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعا، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة»]

— وهو في «صحيح مسلم»، (ج1/ص371/ح521)، بلفظ: [«كان كل نبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى كل أحمر وأسود، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض طيبة طهوراً ومسجداً فأما رجل أدركته الصلاة صلى حيث كان، ونصرت بالرعب بين يدي مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة»]. وحديث جابر في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

* كما جاء مثله في «صحيح مسلم»، (ج1/ص371/ح523)، عن أبي هريرة: [حدثنا يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد وعلي بن حجر قالوا: حدثنا إسماعيل وهو بن جعفر عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «فضلت على الأنبياء بست: أعطيت جوامع الكلم، ونصرت بالرعب، وأحلت لي الغنائم، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، وأرسلت إلى الخلق كافة، وختم بي النبيون»]، وهذا كذلك في الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم بأصح الأسانيد، كما هو في الملحق.

* وفي مسند البزار البحر الزخار (ج14/ص393/ح8133): [كُتِبَ إِلَيَّ حَمْزَةُ بْنُ مَالِكٍ يَخْبِرُ أَنَّ عَمَّهُ سَفْيَانَ بْنَ حَمْزَةَ حَدَّثَهُ عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَضَلْتُ بِخِصَالٍ سِتٍّ لَمْ يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ قَبْلِي: غُفِرَ لِي مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِي وَمَا تَأَخَّرَ، وَأُحِلَّتْ لِيَ الْغَنَائِمُ وَلَمْ تُحَلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَجَعَلْتُ أُمَّتِي خَيْرَ الْأُمَمِ، وَجَعَلْتُ لِيَ الْأَرْضَ مَسْجِداً وَطَهُوراً، وَأَعْطَيْتُ الْكُوثَرَ، وَنَصَرْتُ بِالرَّعْبِ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ إِنْ صَاحِبَكُمْ لَصَاحِبُ لَوَاءِ الْحَمْدِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تَحْتَهُ آدَمُ فَمَنْ دُونَهُ]، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (رواه البزار وإسناده جيد)، قلت: بحثت عنه فوجدته أيضاً بنحو لفظه في مسند السراج (1/117/491): [حدثنا محمد بن إسماعيل البخاري حدثنا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أخي عن سليمان عن كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة]: وكذلك في (شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي) — (4/8/1170): [أخبرنا عيسى بن علي، أخبرنا عبد الله بن محمد البغوي، قال: حدثنا حمزة بن مالك الأسلمي قال: حدثنا عمي سفيان بن حمزة عن: (ح) وأخبرنا عبيد الله بن أحمد، ومحمد بن الحسين الفارسي قالوا: أخبرنا الحسين بن إسماعيل قال: حدثنا حمزة بن مالك قال: حدثنا عمي قال: حدثنا كثير يعني ابن زيد، عن الوليد هو ابن رباح، عن أبي هريرة)، قلت: هذه أسانيد جياد، وقد صحَّح الإمام البخاري حديث: (إن المرأة تجير على المسلمين) عندما سأله الإمام الترمذي فقال: (هذا حديث صحيح، وكثير بن زيد قد سمع من الوليد بن رباح، والوليد بن رباح سمع من أبي هريرة، وهو مقارب الحديث).

* وفي «صحيح ابن حبان»، (ج14/ص376/ح6462)، عن أبي ذر: [أخبرنا إسحاق بن إبراهيم ببست حدثنا حماد بن يحيى بن حماد بالبصرة حدثنا أبي حدثنا أبو عوانة عن سليمان عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: بعثت إلى الأحمر والأسود، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، ونصرت بالرعب فيرعب العدو من مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً، وقيل لي سل تعطه واختبأت دعوتي شفاعة لأمتي

في القيامة وهي نائلة إن شاء الله لمن لم يشرك بالله شيئاً»[، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (حديث صحيح).

— وهو في «المستدرک علی الصحیحین»، (ج2/ص460/ح3587)، مطولاً: [حدثنا أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف القاضي حدثنا محمد بن جرير الفقيه حدثنا أبو كريب سمعت أبا أسامة وسئل عن قول الله عز وجل: **{وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا}**، فقال حدثنا الأعمش عن مجاهد عن عبيد بن عمير عن أبي ذر رضي الله عنه قال: طلبت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ليلة فوجدته قائماً يصلي فأطال الصلاة ثم قال: «أوتيت الليلة خمساً، لم يؤتها نبي قبلي: أرسلت إلى الأحمر والأسود (قال مجاهد: الإنس والجن)، ونصرت بالرعب فيرعب العدو وهو على مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وقيل لي سل تعطه فاخترت أمتي فهي نائلة من لم يشرك بالله شيئاً»[. وقال الحاكم: (هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه السياقة إنما أخرجنا ألفاظاً من الحديث متفرقة). قلت: هو من أصح أحاديث الدنيا كأنه متواتر عن الأعمش، على شرط الشيخين، بل هو فوق شرطهما. وتجده أيضاً عند الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص145/ح21337)، (ج5/ص148/ح21352)، (ج5/ص162/ح21472)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص304/ح31650)؛ والدارمي في سننه (ج2/ص295/ح2467)؛ والحاثر في مسنده عند الهيثمي في (الزوائد) (ج2/ص877/ح942)؛ وغيرهم.

* وجاء هذا عن أبي موسى الأشعري في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، (ج4/ص416/ح19750): [حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمساً: بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب شهراً، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل شفاعة وإنني أخبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئاً»[، وقال الهيثمي: (رواه أحمد متصلًا ومرسلاً، والطبراني، ورجاله رجال الصحيح). قلت: وإسنادنا هذا ها هنا إسناد صحيح، وتجده أيضاً عند الإمام أبي بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص304/ح31645).

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، (ج5/ص248/ح22190)، عن أبي أمامة بإسناد صحيح: [حدثنا محمد بن أبي عدى عن سليمان يعنى التيمي عن سيار عن أبي أمامة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «فضلني ربي على الأنبياء عليهم الصلاة والسلام (أو قال على الأمم) بأربع»، قال: «أرسلت إلى الناس كافة، وجعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجداً وطهوراً فأينما أدركت رجلاً من أمتي الصلاة فعنده مسجده وعنده طهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذفه في قلوب أعدائي، وأحل لنا الغنائم»[، وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج1/ص222/ح999)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج8/ص239/ح7931)، (ج8/ص257/ح8001).

* وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن ابن عباس، (ج1/ص301/ح2742): [حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد عن مقسم عن بن عباس ان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي، ولا أقولهن فخراً: بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأعطيت الشفاعة فأخترتها لأمتي فهي لمن لا يشرك بالله شيئاً»]; وقال أحمد أيضاً، (ج1/ص250/ح2256): [حدثنا علي بن عاصم عن يزيد بن أبي زياد عن مقسم ومجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي ولا أقوله فخراً: بعثت إلى كل أحمر وأسود فليس من أحمر ولا أسود يدخل في أمتي الا كان منهم، وجعلت لي الأرض مسجداً]; وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج6/ص303/ح31643); وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص216/ح643). قلت: يزيد هو ابن أبي زياد: فيه ضعف يسير، قد أكثر عنه أحمد، وحسن حديثه بعض الأئمة كالهيثمي حيث قال في «مجمع الزوائد»: (رجال أحمد رجال الصحيح غير يزيد بن أبي زياد وهو حسن الحديث)، وجوّد ابن كثير هذا الإسناد في تفسيره، وبقية رجاله ثقات، فلعله يقوى ويصبح حسناً صحيحاً، تقوم به الحجة بشهادة الروايات الأخرى عن ابن عباس، ومنها الآتية:

* كما أخرجها الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص61/ح11047): [حدثنا عبدان بن أحمد حدثنا عبد الله بن حماد بن نمير حدثنا حصين بن نمير حدثنا بن أبي ليلى عن الحكم عن مجاهد عن بن عباس عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي: أرسلت إلى الأحمر والأسود وكان النبي يرسل إلى خاصة، ونصرت بالرعب حتى إن العدو ليخافوني من مسيرة شهر أو شهرين، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن قبلي، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وقيل لي سل تعطه فادخرت دعوتي شفاعة لأمتي فهي نائلة إن شاء الله لمن مات لا يشرك بالله شيئاً].

— وكما أخرجها الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص73/ح11085): [حدثنا سلمة بن إبراهيم بن يحيى بن سلمة بن كهيل حدثني أبي عن أبيه عن جده عن سلمة بن كهيل عن مجاهد عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود وإنما كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يبعث إلى قومه، ونصرت بالرعب يرعب مني عدوي على مسيرة شهر، وأعطيت المغنم، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأعطيت الشفاعة فأخترتها لأمتي يوم القيامة].

— وكما هو في «سنن البيهقي الكبرى»، (ج2/ص433/ح4064): [أنبأ أبو بكر أحمد بن الحسن القاضي حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا الحسن بن علي بن عفان حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا سالم أبو حماد عن السدي عن عكرمة عن بن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي من الأنبياء: جعلت لي الأرض طهوراً ومسجداً ولم يكن نبي من الأنبياء يصلي حتى يبلغ محرابه، وأعطيت الرعب مسيرة شهر يكون بيني وبين المشركين مسيرة شهر

فيقذف الله الرعب في قلوبهم، وكان النبي يبعث إلى خاصة قومه وبعثت أنا إلى الجن والإنس، وكانت الأنبياء يعزلون الخمس فتجئ النار فتأكله وأمرت أنا أن أقسمها في فقراء أمتي، ولم يبق نبي إلا أعطى سؤله وأخرت شفاعتي لأمتي» [

— وأخرج بعضه الطبراني في معجمه الكبير (ج11/ص64/ح11056): [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا عبد الرحمن بن الفضل بن موفق حدثنا أبي حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن مجاهد عن بن عباس قال: نصر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالرعب مسيرة شهرين على عدوه].

* وأخرج الحاكم في مستدركه (ج2/ص381/ح3335) أثراً آخر عن بن عباس رضي الله عنهما: [أخبرنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا إسحاق بن إبراهيم أنبأ يزيد بن أبي حكيم حدثنا الحكم بن أبان قال: سمعت عكرمة يقول: قال بن عباس رضي الله عنهما: إن الله فضل محمداً، صلى الله عليه وسلم، على أهل السماء وفضله على أهل الأرض، قالوا: يا بن عباس فبما فضله الله على أهل السماء؟ قال: قال الله عز وجل: {وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ}، وقال لمحمد، صلى الله عليه وسلم: {إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا * لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ}، الآية؛ قالوا: فبما فضله الله على أهل الأرض؟ قال: إن الله عز وجل يقول: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ}، الآية، وقال لمحمد، صلى الله عليه وسلم: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا}، فأرسله إلى الجن والإنس؛ ثم عقب الإمام الحاكم قائلاً: (هذا حديث صحيح الإسناد فإن الحكم بن أبان قد احتج به جماعة من أئمة الإسلام ولم يخرجوه الشيخان)؛ وأخرجه أبو يعلى في مسنده (ج5/ص96/ح2705)؛ والدارمي في سننه (ج1/ص39/ح46).

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، (ج2/ص222/ح7068)، حديث آخر عن عبد الله بن عمرو بن العاص: [حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن بن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه حتى إذا صلى وانصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة، وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر ملئ مني رعباً، وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت لي الأرض مساجد وطهوراً أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في كنائسهم وبيعتهم، والخامسة هي ما هي؟! قيل لي سل فإن كل نبي قد سأل! فاخرت مسألتني إلى يوم القيامة فهي لكم، ولن شهد أن لا إله إلا الله»؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج1/ص223/ح1000)؛ وغيرهم.

* وفي «مجمع الزوائد» حديث آخر عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه: [عن أبي سعيد قال: قال

رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعطيت خمسا لم يعطها نبي قبلي: بعثت إلى الأحمر والأسود وإنما كان النبي يبعث إلى قومه، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأطعمت المغنم ولم يطعمه أحد كان قبلي، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وليس من نبي إلا وقد أعطي دعوة فتعجلها وإنني أخرت دعوتي شفاعا لأمتي وهي بالغة إن شاء الله من مات لا يشرك بالله شيئا» [، وقال الهيثمي: (رواه الطبراني في الأوسط وإسناده حسن). قلت الإسناد هو كما في «الطبراني الأوسط»، (ج7/ص257/ح7439): (حدثنا محمد بن أبان أخبرنا إبراهيم بن سويد الجذوعي حدثنا عامر بن مدرك حدثنا فضيل بن مرزوق عن عطية عن أبي سعيد).

* وفي «صحيح ابن حبان»، (ج14/ص309/ح6399)، عن عوف بن مالك: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا هارون بن عبد الله الحمال حدثنا بن أبي فديك عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب عن عباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي عن عوف بن مالك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «أعطيت أربعا لم يعطهن أحد كان قبلنا وسألت ربي الخامسة فأعطانيها: كان النبي يبعث إلى قريته ولا يعدوها وبعثت كافة إلى الناس، وأرهب منا عدونا مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وأحل لنا الخمس ولم يحل لأحد كان قبلنا، وسألت ربي الخامسة فسألته أن لا يلقاه عبد من أمتي يوحد إلا أدخله الجنة فأعطانيها»]. قلت: عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ليس بالقوي، وعباس بن عبد الرحمن بن ميناء الأشجعي، قال الحافظ: (مقبول)، فقط!!

* وهو عن السائب بن يزيد في «المعجم الكبير»، (ج7/ص154/ح6674): [حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا هشام بن عمار حدثنا يحيى بن حمزة حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة عن يزيد بن خصيفة أنه أخبره عن السائب بن يزيد قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «فضلت على الأنبياء بخمس: بعثت إلى الناس كافة، وادخرت شفاعتي لأمتي، ونصرت بالرعب شهرا أمامي وشهرا خلفي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأحل لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي»]. قلت: ولكن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك متهم.

* قد اعتنى بذلك أيضاً المفسرون ففي «تفسير ابن كثير»: [وقد ثبت في الصحيحين عن جابر بن عبد الله أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا وأحل لي الغنائم وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة. وقال الإمام أحمد حدثنا محمد بن أبي عدي عن سليمان التيمي عن سيار عن أبي أمامة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: فضلني الله على الأنبياء- أو قال على الأمم- بأربع: أرسلت إلى الناس كافة، وجعلت لي الأرض كلها ولأمتي مسجدا وطهورا فأينما أدركت رجلا من أمتي الصلاة فعنده مسجده وطهوره، ونصرت بالرعب مسيرة شهر يقذف في قلوب أعدائي، وأحل لي الغنائم»، ورواه الترمذي من حديث سليمان التيمي عن سيار القرشي

الأموي مولاهم الدمشقي سكن البصرة عن أبي أمامة صدى بن عجلان رضي الله عنه به وقال: حسن صحيح وقال سعيد بن منصور: أنبأنا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث أن أبا يونس حدثه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: نصرت بالرعب على العدو. ورواه مسلم من حديث ابن وهب وقال الإمام أحمد: حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإني قد اختبأت شفاعتي لمن مات لا يشرك بالله شيئا. تفرد به أحمد وروى العوفي عن ابن عباس في قوله تعالى: {سنلقي في قلوب الذين كفروا الرعب}، قال: قذف الله في قلب أبي سفيان الرعب فرجع إلى مكة، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: إن أبا سفيان قد أصاب منكم طرفا وقد رجع وقذف الله في قلبه الرعب. ورواه ابن أبي حاتم.

* وفي «تفسير ابن كثير»: [قال تعالى: {وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَاسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ}، والآيات في هذا كثيرة كما أن الأحاديث في هذا أكثر من أن تحصر وهو معلوم من دين الإسلام ضرورة أنه صلوات الله وسلامه عليه رسول الله إلى الناس كلهم. قال البخاري رحمه الله في تفسير هذه الآية حدثنا عبد الله حدثنا سليمان بن عبد الرحمن وموسى بن هارون قالا: حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبد الله بن العلاء بن زبر حدثني بسر بن عبيد الله حدثني أبو إدريس الخولاني قال: سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه يقول: كانت بين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما محاورة فأغضب أبو بكر عمر فانصرف عنه عمر مغضبا فأتبعه أبو بكر يسأله أن يستغفر له فلم يفعل حتى أغلق بابه في وجهه، فأقبل أبو بكر إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أبو الدرداء: ونحن عنده، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أما صاحبكم هذا فقد غامر- أي غاضب- وحاقد. قال: وندم عمر على ما كان منه فأقبل حتى سلم وجلس إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقص على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الخبر، قال أبو الدرداء: فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجعل أبو بكر يقول: والله يا رسول الله لأننا كنت أظلم، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: هل أنتم تاركو لي صاحبي؟ إني قلت: «يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا فقلتم: كذبت وقال أبو بكر: صدقت»، انفرد به البخاري وقال الإمام أحمد حدثنا عبد الصمد حدثنا عبد العزيز بن مسلم حدثنا يزيد بن أبي زياد عن مقسم عن ابن عباس مرفوعا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن نبي قبلي ولا أقوله فخرا، بعثت إلى الناس كافة الأحمر والأسود، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا، وأعطيت الشفاعة فأخبرتها لأمتي يوم القيامة فهي لمن لا يشرك بالله شيئا. إسناده جيد ولم يخرجوه، وقال الإمام أحمد أيضا: حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا بكر بن مضر عن ابن الهاد عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عام غزوة تبوك قام من الليل يصلي فاجتمع وراءه رجال من أصحابه يحرسونه

حتى إذا صلى انصرف إليهم فقال لهم: «لقد أعطيت الليلة خمسا ما أعطيهن أحد قبلي: أما أنا فأرسلت إلى الناس كلهم عامة وكان من قبلي إنما يرسل إلى قومه، ونصرت على العدو بالرعب ولو كان بيني وبينهم مسيرة شهر للمئ مني رعبا، وأحلت لي الغنائم أكلها وكان من قبلي يعظمون أكلها كانوا يحرقونها، وجعلت الأرض مسجدا وطمهورا أينما أدركتني الصلاة تمسحت وصليت وكان من قبلي يعظمون ذلك إنما كانوا يصلون في بيعهم وكنائسهم، والخامسة هي ماهي! قيل لي: سل، فإن كل نبي قد سأل، فأخرت مسألتني إلى يوم القيامة فهي لكم ولمن شهد أن لا إله إلا الله»، إسناد جيد قوي ولم يخرجوه وقال أيضا: حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: من سمع بي من أمتي أو يهودي أو نصراني فلم يؤمن بي لم يدخل الجنة. وهذا الحديث في صحيح مسلم من وجه آخر عن أبي موسى قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي رجل من هذه الأمة يهودي ولا نصراني ثم لا يؤمن بي إلا دخل النار»، وقال الإمام أحمد: حدثنا حسن حدثنا ابن لهيعة حدثنا أبو يونس وهو سليم بن جبير عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: «والذي نفسي بيده لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي أو نصراني ثم يموت ولا يؤمن بالذي أرسلت به إلا كان من أصحاب النار»، تفرد به أحمد، وقال الإمام أحمد: حدثنا حسين بن محمد حدثنا إسرائيل عن أبي أسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا: بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض مسجدا وطمهورا، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لمن كان قبلي، ونصرت بالرعب مسيرة شهر، وأعطيت الشفاعة وليس من نبي إلا وقد سأل الشفاعة وإنني قد اختبأت شفاعتي ثم جعلتها لمن مات من أمتي لم يشرك بالله شيئا. وهذا إسناد صحيح ولم أرهم خرّجوه والله أعلم. وله مثله من حديث ابن عمر بسند جيد أيضا وهذا الحديث ثابت في الصحيحين، أيضا من حديث جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطمهورا فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل: وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه وبعثت إلى الناس عامة].

* وفي «تفسير ابن كثير»: [...] عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقول: إن الله تعالى فضّل محمدا، صلى الله عليه وسلم، على أهل السماء وعلى الأنبياء، قالوا: يا ابن عباس فيم فضله على الأنبياء؟ قال رضي الله عنه: إن الله تعالى قال: وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم. وقال للنبي، صلى الله عليه وسلم: وما أرسلناك إلا كافة للناس، فأرسله الله تعالى إلى الجن والإنس. وهذا الذي قاله ابن عباس رضي الله عنهما قد ثبت في الصحيحين رفعه عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجدا وطمهورا فأيا رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم

ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة. وفي الصحيح أيضاً أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: بعثت إلى الأسود والأحمر. قال مجاهد: يعني الجن والإنس، وقال غيره: يعني العرب والعجم والكل صحيح]

فهذه أسانيد صحاح إلى: جابر بن عبد الله، وأبي هريرة، وأبي ذر الغفاري أصدق خلق الله لهجة، والحبر البحر الثقة المأمون الإمام عبد الله بن عباس، والحافظ المتقن كاتب الحديث النبوي عبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي موسى عامر بن قيس الأشعري، وأبي أمامة صُدي بن عجلان الباهلي، رضي الله عنهم جميعاً، قد شحنت بها الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم، بل وكتب التفسير والأدب والعربية، تقوم بها الحجة اليقينية القاطعة، التي لا ينكرها إلا معتوه مجنون رفع عنه القلم وخرج عن التكليف، أو كافر مكابر ملعون خرج عن الإسلام، مع روايات أخرى عنهم وعن غيرهم من الصحابة ضربنا عنها الذكر صفحاً خشية التطويل، على كونه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (أرسل إلى الناس كافة وفضل بذلك وخص به، فلم يرسل قبله نبي ولا رسول إلا إلى قومه أو قريته خاصة).

نعم: وايم الله إنها لفضيلة عظمى تنضم إلى غيرها من فضائل سيدي أبي القاسم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، تبتهج القلوب بذكرها وتُشَنَّف الآذان بسماعها، كما تتعطر بذكرها المجالس، ولكن ليس ذلك كل شيء، بل قبل ذلك وفوق ذلك: هذه عقائد أساسية مهمة، يجب الإيمان بها، ويكفر منكرها، ويترتب عليها أمور تشريعية وفكرية في غاية الأهمية نتفرغ لها الآن.

| فصل: نسخ الشرائع السابقة ببعثته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نسخاً نهائياً تاماً مطلقاً

ثبت بالدليل القاطع، الذي يكفر منكره، أن الأنبياء السابقين إنما أرسلوا إلى أمم مخصوصة، أو قرى مخصوصة. كما ثبت أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أرسل إلى الناس كافة، وأن الناس كافة هم أمته. هذا لا يكون ولا يتشكّل في عقل مع فرضية أن الأمم السابقة ما زالت موجودة الآن، فلا بد أن تكون قد انقرضت وزالت بوصفها أمة رسالة مخاطبة من نبي معيّن، وأصبحت من ثم جزء من الأمة المُحمّدية. أي أنها فقدت صفتها الأممية، وشخصيتها المعنوية، وعادت مجرد أفراد وجماعات وقبائل وشعوب تندرج تحت الأمة المُحمّدية، أعني أمة الدعوة المُحمّدية.

وبذلك تكون دعوات الأنبياء السابقين غير ذات موضوع لأنها موجهة إلى معدوم، فليس هناك في الدنيا مكلف بشريعة موسى، وإنما هناك أفراد وقبائل من بني إسرائيل، أما أمة موسى، بوصفها أمة رسالة، فقد ذهبت وانقرضت؛ ولا بشريعة عيسى كذلك، ولا غيرهما. ولكن الرسائل السابقة تحتوي أمر الله ونهيه، فهل سقط ذلك كله، وأصبح غير ذي معنى؟! حاشا لله، السيّد المطلق الكامل السيادة، أن يتهافت أمره أو أن تسقط أحكامه إلا بفعله هو، جل ذكره. لذلك وجب أن يكون جل وعلا قد نسخ جميع الشرائع

السابقة بمجرّد بعثة مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إلى الناس كافة.

فقوله تعالى لُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، نصبتك نبياً رسولاً إلى الناس كافة، قال معه، ضرورة: لقد حكمت برفع الخطاب في جميع الرسائل السابقة لأنها موجهة إلى معدوم، ونسخت جميع الشرائع السابقة، وأبطلت جميع أحكامها، فلم يعد واجبها واجباً، ولا حرامها حراماً، ولا حلالها حلالاً. فالأنبياء السابقون، إذاً، شرائعهم منسوخة، لا يحل تطبيقها، بل ويحرم اتباعها، فضلاً عن كونهم لم يرسلوا لنا أصلاً، ولم يخاطبونا بشيء أبداً، فلا تُلزمنا إذاً شريعتهم مطلقاً. ليس هذا فحسب، بل يحرم علينا اتباع أي شيء من شرائعهم لأنها منسوخة، والأخذ بالمنسوخ وترك الناسخ جريمة كبرى، وتعقيب على الله في حكمه، وتمرد على ربوبيته وسيادته، فمن المحال الممتنع، إذاً، أن يكون (شرع من قبلنا شرع لنا)!

وما يوجد في شريعتنا من مشابهة، أو حتى مطابقة، لبعض أحكام الشرائع السابقة هو تشريع جديد، وليس هو إقرار لشرع سابق، حاشا لله، كيف وقد نسخ الشرع السابق أولاً بكامله، بحلاله وحرامه، حلوه ومره، ثم شرع هذا بعد ذلك؟!!

ويتضح كذلك بطلان كون (شرع من قبلنا شرع لنا)، بالإضافة إلى البرهان القطعي الضروري آنف الذكر، من أدنى تأمل لكون مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعث للبشرية كافة، بل للجن والإنس. فأتباعه من بني البشر أمة واحدة تشمل شتى شعوب الأرض وقبائلها، وهي بوصفها أمة واحدة لها شرعة واحدة، أما الانبياء السابقون فكان كل واحد منهم يبعث في شعوب أو قبائل أو قرى مخصوصة، ولكل واحد منهم شرعة ومنهاجا، يختلف عن شرعة غيره ومنهاجه ولو في حكم واحد، فمن زعم أن تلك الشرائع شرع لنا لزمه:

(1) تطبيقها جميعاً في نفس الوقت من نفس الجهة والاعتبار، أي الجمع بين المتناقضات، وهو مستحيل عقلاً وشرعاً.

(2) أو جعل كل شريعة مخصوصة بأمة معينة تسري الآن على تلك الأمة فقط، ولا تسري على غيرها من بني البشر، فمن حق الياباني أو الصيني أن يقول: هذا تشريع لبني إسرائيل، وهو غير ملزم لي زمن موسى نفسه، فكيف يكون ملزماً لي اليوم بعد بعثة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم؟! وهذا محال شرعاً لمناقضته لعالمية الرسالة المُحَمَّدية، ووحدة الأمة المُحَمَّدية، وكلا الأمرين ثبت بالأدلة اليقينية القاطعة، بل هو معلوم من الإسلام بالضرورة، عند العوام والخواص، والمسلمين والكفار على حد سواء، كما أسلفنا. فهذا برهان قطعي ضروري ثاني.

وحاول قوم أن يفلتوا من الإشكالية فقالوا: إنما يكون شرع من قبلنا شرعاً لنا إذا ذكر في القرآن أو السنة. فنقول: هذا لا يغني عنكم شيئاً، لأن ذكره في الوحيين لا يخرج عن حالتين:

1. أن يكون يفهم منها أنه إنما هو خبر مجرد فقط. والخبر ليس أمراً ولا نهياً.
2. أو أن يذكر بصيغة يفهم منها مخاطبتنا به، فهذا شرع جديد مستأنف مطابق للشرعية السابقة بحذاقيره.

وهذا إنما أصبح شرعاً لنا لا بمجرد كونه كان شريعة سابقة، ولا بمجرد إخبار الوحيين عن ذلك بأنه كان كذلك، ولكن لمجيء النص بتشريعه، أي لأننا خوطبنا به. فهو إذاً شريعة جديدة جاء الأمر بها الآن، وهي مطابقة لشرعية سابقة ذهبت ونسخت وانتهى أمرها.

فلا يجوز أن يقال أن شرع من قبلنا شرع لنا أو صار شرعاً لنا، ولكن يقال: هذه شريعة جديدة مستأنفة لنا مطابقة لشرعية سابقة، وهذا ممكن عقلاً وشرعاً، ولا غبار عليه.

* وقال الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم الأندلسي في «المحلى»: [مسألة: (ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا)، قال عز وجل: **{إِكْلٌ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا}**]، حدثنا أحمد بن مُحَمَّد بن الجسور حدثنا وهب بن مسرة حدثنا مُحَمَّد بن وضاح حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا هشيم أخبرنا سيار عن يزيد الفقير أخبرنا جابر بن عبد الله أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي، وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة. فإذا صح أن الأنبياء عليهم السلام لم يبعث أحد منهم إلا إلى قومه خاصة فقد صح أن شرائعهم لم تلزم إلا من بعثوا إليه فقط، وإذا لم يبعثوا إلينا فلم يخاطبونا قط بشيء، ولا أمرونا ولا نهونا. ولو أمرونا ونهونا وخاطبونا لما كان لنبينا، صلى الله عليه وسلم، فضيلة عليهم في هذا الباب. ومن قال بهذا فقد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي خصه الله تعالى بها، فإذا قد صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء، فقد صح يقينا أن شرائعهم لا تلزمنا أصلاً وبالله تعالى التوفيق]، انتهى كلام أبي مُحَمَّد.

فنقول: بخ، بخ: هنيئاً لك أبا مُحَمَّد هذا الفهم العميق، والفكر الموفق، الذي هو، بحمد الله، عين قولنا، الذي نقرره كالتالي:

قاعدة هامة: نُسخت الشرائع السابقة كلها جميعاً ببعثة سيدنا خاتم النبيين مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، نسخاً نهائياً فورياً كاملاً مطلقاً، لذلك: لا يجوز تطبيقها، ولا يحل اتباعها أصلاً.

فكل ما جاء به من الأحكام بعد نزول: **{إِقْرَأ}** فما هو إلا شرع جديد مستأنف، حتى ولو تشابه أو تطابق مع شريعة سابقة، فحقيقته أنه، لا محالة، جديد مستأنف. ولا يجوز مطلقاً أن يقال أنه «إقرار» للشرع السابق، لأن ما نسخ، ضرورة، قد بطل وذهب وانتهى، وأصبح معدوماً لا وجود له، ولو لطرفة

عين، فعودته بعد ذلك إنشاء لشرع جديد، وليس إقراراً لشرع سابق موجود ما زال سارياً. والذكر الحكيم، قرآنًا وسنةً، مملوء، بحمد الله، بالشواهد على قولنا هذا، فكلام الله ورسوله لا يتناقض أو يتعارض: **{أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ؟! وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا}**، (النساء، 4: 82). فمن تلك الشواهد:

* قوله، تعالى ذكره، وعز سلطانه: **{أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ }**، (المائدة، 5: 48).

المهيمن، وهو من أسماء الله الحسنى، ذكرت في تفسيره معاني الشهيد والمؤمن، والأمين، والرقيب الحافظ، ولكنه على التحقيق في المقام الأول: المسيطر المتحكم، ذي السلطان القاهر، والأمر النافذ، ثم في المقام الثاني: القائم بالأمر، المتولي لشؤون الحكم، ورعاية الشؤون. وقد حاول الإمام الحافظ ابن حجر تلخيص الأقوال وتحريرها في «فتح الباري»، حيث قال: [قوله المهيمن، القرآن أمين على كل كتاب قبله. أورد بن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس في قوله تعالى: ومهيمننا عليه، قال: القرآن أمين على كل كتاب كان قبله، وروى عبد بن حميد من طريق أربدة التميمي عن بن عباس في قوله تعالى: ومهيمننا عليه، قال: مؤتمنا عليه، وقال بن قتيبة وتبعه جماعة: مهيمننا مفعول من أيمن، قلبت همزته هاء وقد أنكر ذلك ثعلب فبالغ حتى نسب قائله إلى الكفر لأن المهيمن من الأسماء الحسنى وأسماء الله تعالى لا تصغر. والحق أنه أصل بنفسه ليس مبدلاً من شيء، وأصل الهيمنة الحفظ والارتقاب، تقول هيمن فلان على فلان إذا صار رقيباً عليه فهو مهيمن، قال أبو عبيدة: لم يجيء في كلام العرب على هذا البناء إلا أربعة ألفاظ: مبيطر ومسيطر ومهيمن ومبيقر].

وقال الحافظ في موضع آخر من «فتح الباري»: [قال البيهقي: (هذا شرح قول أهل التفسير في المهيمن انه الأمين، ثم ساق من طريق التيمي عن بن عباس في قوله: مهيمننا عليه، قال: مؤتمنا، ومن طريق علي بن أبي طلحة عن بن عباس: المهيمن الأمين، ومن طريق مجاهد قال: المهيمن الشاهد، وقيل: المهيمن الرقيب على الشيء والحافظ له، وقيل: الهيمنة القيام على الشيء، قال الشاعر:

الا ان خير الناس بعد نبيه * مهيمنه التالیه في العرف والنكر**

يريد القائم على الناس بعده بالرعاية لهم) انتهى. ويصح ان يريد الأمين عليهم فيوافق ما تقدم]. قلت: قد أصاب البيهقي ها هنا في تفسيره للفظة «المهيمن» بـ«القائم على الناس بالرعاية لهم»، فلا يستفاد من بيت الشعر المذكور إلا هذا، وقد تفهم بمعنى الحاكم المسيطر، أما الشهيد فلا، وأما المؤمن فنعم، ولكن ليس من اللفظ نفسه، وإنما من مستلزمات معانيه شرعاً وعقلاً أن الحاكم القائم بالشؤون مؤتمن عليها، أو هكذا ينبغي أن يكون، وإلا كان خائناً مجرمًا.

ويشبه هذا ما جاء في «لسان العرب»: [وفي حديث عكرمة: (كان علي، عليه السلام، أعلم بالمهيمنات)، أي

القضايا من الهيمنة، وهي القيام على الشيء، جعل الفعل لها هو لأربابها القوامين بالأمر]. وأما الإمام الطبري فقد طَوَّل جداً في هذا ولم يأت، خلافاً لعوائده الجميلة، بجديد في تفسيره.

ولكن الإمام ابن كثير كان أسعد حظاً في تفسيره لهذه اللفظة إذ قال: [قوله تعالى: **{ومهيماً عليه}**]، قال سفيان الثوري وغيره، عن أبي إسحاق، عن التميمي، عن ابن عباس: أي مؤتماً عليه. وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس: المهيمن الأمين، قال: القرآن أمين على كل كتاب قبله. ورواه عن عكرمة وسعيد بن جبير ومجاهد ومُحَمَّد بن كعب وعطية والحسن وقتادة وعطاء الخراساني والسدي وابن زيد نحو ذلك، وقال ابن جرير: القرآن أمين على الكتب المتقدمة قبله، فما وافقه منها فهو حق، وما خالفه منها فهو باطل، وعن الوالبي عن ابن عباس «ومهيماً» أي شهيداً، وكذا قال مجاهد وقتادة والسدي. وقال العوفي عن ابن عباس: «ومهيماً» أي حاكماً على ما قبله من الكتب، وهذه الأقوال كلها متقاربة المعنى، فإن اسم المهيمن يتضمن هذا كله، فهو: أمين وشاهد وحاكم على كل كتاب قبله، جعل الله هذا الكتاب العظيم الذي أنزله آخر الكتب وخاتمها أشملها وأعظمها وأكملها حيث جمع فيه محاسن ما قبله، وزاده من الكمالات ما ليس في غيره، فلهذا جعله شاهداً وأميناً وحاكماً عليها كلها، وتكفل تعالى بحفظه بنفسه الكريمة، فقال تعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}**، انتهى كلام ابن كثير، وهو كلام جيد موفق؛ ولكن الأكثرية من المفسرين، للأسف الشديد، على تقليد ابن عباس في تفسيره للفظ «المهيمن» بـ«الشهيد»، ثم «المؤتمن» أو «الأمين»، التي لا تنسجم مع السياق إلا قليلاً، بخلاف الحاكم أو القائم ونحوها. وهذا هو عيب التقليد، والتكاسل عن الاجتهاد والتفكير المستقل.

وقد وجدنا في تاريخ الطبري في قصة مقتل أبي شريح الخزاعي ومعاينة قتله أبيات من الشعر ممتعة، تصلح كشواهد لغوية، [تاريخ الرسل والملوك (2/439)]: [...، فكتب فيهم إلى عثمان فكتب إليه في قتلهم فقتلهم على باب القصر في الرحبة، وقال في ذلك عمرو بن عاصم التميمي:

لا تأكلوا أبداً جيرانكم سرفاً أهل الزعارة في ملك ابن عفان

وقال أيضاً:

إن ابن عفان الذي جربتموا فطم اللصوص بمحكم الفرقان

ما زال يعمل بالكتاب مهيمناً في كل عنق منهم وبنان]

ويظهر من الأبيات معنى التحكم، بل البطش والسيطرة في لفظة: (مهيمن). كما جاء في «الإصابة في تمييز الصحابة» أثناء ترجمة الفارعة بنت أبي الصلت، رضي الله عنها، أخت أمية بن أبي الصلت الشاعر المشهور، هذه الأبيات من قصيدة له:

لك الحمد والنعماء والفضل ربنا ** ولا شيء أعلى منك جداً وأمج**

ملك على عرش السماء مهيمناً ** لعزته تعنو الوجوه وتسجد**

قلت: لا معنى لـ «مهيمن» هاهنا إلا المتحكم المسيطر، ذي السلطان القاهر، والتصرف النافذ. وهذا هو الذي شاع على ألسنة الناس خاصة وعامة في القرون الأخيرة، فإذا قيل «الهيمنة الأجنبية» فهم منها كل سامع معنى «الغلبة والتسلط أو الاستعمار الأجنبي» لا غير، وهو الصواب والحمد لله. وهذا هو الذي ندين الله به: أن «المهيمن» هو المسيطر المتحكم القاهر، ذي السلطان النافذ، لا غير.

ولا يكون القرآن «مهيمناً» أي حاكماً ومتسلطاً ومتغلباً ومسيطرًا على الكتب السابقة، إلا إذا كان ناسخاً لها، لا يتصور، عقلاً أو شرعاً، في أوامر الله ونواهيه غير ذلك، لأنها كلها مرتبة واحدة، ذات حرمة وقدسية واحدة، فإذا هيمن أحدها وتحكم في آخر، فهو ناسخ وذاك منسوخ بالضرورة، ومحال أن يكون الحال غير هذا، ولا يتصور في العقل إلا هذا، فهذا برهان ثالث على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (شرع من قبلنا شرع لنا) مقولة باطلة، بل إفك عظيم، أي هو على التحقيق: من مقولات الكفر، لا يحل التفوه به مطلقاً بعد هذا البيان.

* ومن الأدلة على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق لمقولة: (شرع من قبلنا شرع لنا) قوله، جل جلاله، وتقَدَّست أسماؤه: {ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ}، (الجاثية: 45: 18)، فهو، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، على شريعة خاصة مستقلة، تختلف عن الشرائع السابقة، أوحيت إليه من أول أمره في مكة، لأن سورة الجاثية مكية إجماعاً، لذلك ما سأل أهل الكتاب عن شيء من الهدى أو الأحكام قط، بل نهى عن ذلك أشد النهي، كما سيأتي قريباً. ولعل بعض الناس، وبخاصة اليهود، تسخطوا من ذلك، فأعلمهم الله، بعد ذلك في المدينة، أن سنته المطردة الثابتة هي: جعل كل أمة على شريعة، وكل شريعة هي، في وقت شرعها وللقوم الذين شرعت لهم، شريعة الله، والعمل بها طاعة لله. فالهم هو المسارعة إلى الأعمال الصالحة، والمسابقة إلى الخيرات، فإذا نسخت كانت الشريعة الجديدة هي شريعة الله، تجب طاعتها، ولا تحل مخالفتها، كما نبّه جل جلاله، وسما مقامه، إذ قال: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ: لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا، وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ}، (المائدة: 5: 48)، وسورة المائدة من أواخر ما نزل في المدينة إجماعاً.

* ومن الأدلة على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق للمقولة الكاذبة الباطلة: (شرع من قبلنا شرع لنا)، قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتم»، كما سنشبعه نقاشاً في الفصل المقبل. وموسى نبي ورسول معصوم، لا يحل له مخالفة أمر الله. فمن المحال الممتنع أن لا يسعه إلا متابعة مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بمعصية

الله الذي أوحى إليه بشريعة معلومة مستقلة، فوجب ضرورة أن تكون شريعته منسوخة عن آخرها، بحيث لو بعث حياً لم يجز له إلا اتباع مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وإلا كان عاصياً آثماً، حاشاه. فهذا كذلك برهان رابع على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (شرع من قبلنا شرع لنا) مقولة باطلة، لا يحل التفوه بها.

وقد استشكل بعضهم كيف يكون اتباع موسى، وهو نبي مرسل، طاعته طاعة لله، ضللاً؟! والحق أنه ليس ثمة إشكالية، لأن قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتهم» تقدير امتناع لامتناع، فلو حصل المحال الممتنع، وتحققت عودة موسى لدار التكليف حياً، لما عاد إلا فرداً من أفراد الأمة المُحَمَّدية، ملزماً باتباع مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام.

وقد حاول الإمام أبو الفرج، نور الدين ابن برهان الدين، علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي، (المتوفى: 1044هـ) حلاً آخر للإشكالية المزعومة، لا نحسبه حلاً موفقاً، فقال في السيرة الحلبية - إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون - (1/330): [فاعلم أنه، صلى الله عليه وسلم، مرسل لجميع الأنبياء وأممهم على تقدير وجوده في زمنهم، لأن الله تعالى أخذ عليهم وعلى أُممهم الميثاق على الإيمان به ونصرته مع بقائهم على نبوتهم ورسالتهم إلى أُممهم، فنبوته ورسالته أعم وأشمل، وتكون شريعته في تلك الأوقات بالنسبة إلى أولئك الأمم ما جاءت به أنبياءهم، لأن الأحكام والشرائع تختلف باختلاف الأشخاص والأوقات، قاله السبكي، أي فجميع الأنبياء وأممهم من جملة أُمته، صلى الله عليه وسلم، فقد قال، صلى الله عليه وسلم، لعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: «والذي نفسي بيده لو أن موسى عليه الصلاة والسلام كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني»].

* ومن القرائن القوية على نسخ جميع الشرائع السابقة، والبطلان المطلق للمقولة الكاذبة؛ (شرع من قبلنا شرع لنا)، إمامته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للأنبياء يوم أُسري به إلى بيت الله المقدس، حيث بعث له الأنبياء السابقين، فتدافعوا من يتقدم، ثم قدموه أو قدمه جبريل أمامهم، فأُمّمهم في الصلاة. يترتب على ذلك ضرورة أن صلواتهم قد نسخت، لأنهم صلوا بصلاته، والصلاة عمود الدين، فغيرها نسخ من باب أولى. فهذا برهان خامس على كون الشرائع السابقة منسوخة كلها، وعلى كوننا غير مخاطبين بها أصلاً، وأن (شرع من قبلنا شرع لنا) مقولة باطلة لا يحل التفوه بها بعد هذا البيان أبداً.

— وقد ثبتت قصة إمامته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للأنبياء بما جاء في «صحيح مسلم»، (ج1/ص156/ح172)، حيث قال الإمام مسلم: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا حجين بن المثنى حدثنا عبد العزيز وهو بن أبي سلمة عن عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «لقد رأيتني في الحجر وقريش تسألني عن مسراي فسألتنني عن

أشياء من بيت المقدس لم أثبتها، فكربت كربة ما كربت مثله قط»، قال: «فرغه الله لي أنظر إليه ما يسألوني عن شيء إلا أنبأتهم به، وقد رأيتني في جماعة من الأنبياء فإذا موسى قائم يصلي فإذا رجل ضُرب جعد كأنه من رجال شنوءة، وإذا عيسى بن مريم عليه السلام قائم يصلي أقرب الناس به شبها عروة بن مسعود الثقفي، وإذا إبراهيم عليه السلام قائم يصلي أشبه الناس به صاحبكم يعني نفسه، **فحانت الصلاة فأمامتهم**، فلما فرغت من الصلاة قال قائل: (يا مُحَمَّد هذا مالك صاحب النار فسلم عليه!)، فالتفت إليه فبدأني بالسلام؛ وهو في «**السنن الكبرى**» للإمام النسائي: [أخبرنا مُحَمَّد بن رافع قال: حدثنا حجين بن المثنى قال: حدثنا عبد العزيز بن أبي سلمة بعينه إلى منتهاه سنداً ومتناً]

* وفي «**سنن النسائي**»، (ج1/ص221/ح450)، من حديث طويل: [أخبرنا عمرو بن هشام قال: حدثنا مخلد عن سعيد بن عبد العزيز قال: حدثنا يزيد بن أبي مالك قال: حدثنا أنس بن مالك أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: أتيت بدابة فوق الحمار ودون البغل، خطوها عند منتهى طرفها، فركبت ومعي جبريل عليه السلام فسرت] إلى أن قال: [ثم دخلت بيت المقدس فجمع لي الأنبياء عليهم السلام **فقدمني جبريل حتى أمامتهم**، ثم صعد بي إلى السماء الدنيا... الحديث]؛ وهو بنحوه في الطبراني في معجمه الكبير (ج10/ص70/ح9976)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج1/ص196/ح341)؛ وأخرج نحوه أبو يعلى في مسنده (ج8/ص451/ح5036)؛ والحاثر/الهيثمي في مسنده (الزوائد) (ج1/ص167/ح22)؛ وغيرهم.

* وأخرج الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص165/ح3879) حديثاً طويلاً: [حدثنا علي بن سعيد الرازي قال: حدثنا الحسين بن عيسى بن ميسرة الرازي قال: حدثنا هارون بن المغيرة قال: حدثنا عنبة بن سعيد عن ابن أبي ليلى عن أخيه عيسى عن أبيه عبد الرحمن بن أبي ليلى أن جبريل أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، بالبراق فحمله بين يديه وجعل يسير به]؛ فساق الحديث حتى قال: [حتى أتينا بيت المقدس فإذا هو بنفر جلوس فقالوا حين أبصروه مرحباً بِمُحَمَّد النبي الأمي وإذا في النفر الجلوس شيخ فقال محمد، صلى الله عليه وسلم: من هذا؟ قال: أبوك إبراهيم، ثم سأله فقال: من هذا؟ قال: موسى، ثم سأله من هذا قال: هذا عيسى ابن مريم، **ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدّموا مُحَمَّدًا، صلى الله عليه وسلم...** إلخ]؛ قلت: ابن أبي ليلى، وهو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، سيء الحفظ جداً، وهو مع هذا مرسل. قال الهيثمي في الزوائد: (رواه الطبراني في الأوسط هكذا مرسلًا، وقال: لا يروى عن ابن أبي ليلى إلا بهذا الإسناد، مع الإرسال فيه مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف). ولكن جاء في «**فتح الباري شرح صحيح البخاري**» ذكر لرواية أخرى: [وفي حديث أبي امامة عند الطبراني في الأوسط: **ثم اقيمت الصلاة فتدافعوا حتى قدّموا مُحَمَّدًا**]؛ والظاهر أن هذا وهم من الحافظ، رحمه الله.

— ولكن جاء في الدر المنثور (6/200): [وأخرج الطبراني في الأوسط وابن مردويه من طريق مُحَمَّد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن أبيه عبد الرحمن، عن **أبيه أبي ليلى**: أن جبريل عليه السلام... إلخ]، فلعل ابن مردويه أخرجه موصولاً، والله أعلم وأحكم.

ملاحظة ختامية هامة: ولعلنا تلاحظ ها هنا في خاتمة هذا الفصل أن قريشاً خاصة، والعرب الحجازية والنجدية، ومعظمهم عدنانية، كانوا على شريعة إسماعيل مع ابتداء وتحريف وتبديل؛ فسكوت النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عليها، أو تطبيقه لها يصح أن يقال أنه أعاد تشريعها، فصارت سارية مؤقتاً إلى أن نسخ الله ما شاء منها شيئاً فشيئاً. ومن أمثال ذلك: كانت ولاية النكاح ولاية سلطة وإجبار، وكانت البنت بمثابة الأمة المملوكة لأبيها، ثم نسخ ذلك؛ وكانت النساء لا ترث، ثم نسخ ذلك؛ وكان الولد - ذكراً أو أنثى - بمثابة المملوك لأبيه، ثم نسخ ذلك؛ وكان تزويج الصغار سائغاً، ثم نسخ ذلك، وكان إشراك النساء في القتال معرة وفضيحة، ثم نسخ ذلك؛ ... وغير ذلك كثير، وقد غاب بعض ذلك حتى عن أئمة الفقه.

| فصل: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم»

* قال، عليه وعلى آله الصلاة والتبريكات والسلام: «لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم»، كما ثبت عن عبد الله بن ثابت وغيره: جاء عمر إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: (يا رسول الله إني مررت بأخ لي من قريظة فكتب لي جوامع من التوراة بالعربية، ليزداد به علما الى علمنا، أحب أن أعرضها عليك)، فتغير وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وغضب حتى احمرت عيناه، قال: فقلت لعمر: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، وقال أبو بكر: (ثكلتك الثواكل! ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، وقالت الأنصار: (يا معشر الأنصار السلاح السلاح، غضب نبيكم، صلى الله عليه وسلم)، فجاءوا حتى أحدقوا بمنبر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر: (رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمُحمَّد، صلى الله عليه وسلم، [رسولاً] نبياً)، قال: فسري عنه، ثم قال: «أمتهوكون فيها يا بن الخطاب، والذي نفسي بيده، إني أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصاراً، ولقد جئكم بها بيضاء نقية، فلا تهوكون، ولا يغرنكم المتهوكون! لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا، فإنكم إما أن تُصدقوا بباطل، أو تُكذبوا بحق، والذي نفسي بيده لو أصبح موسى فيكم حيا اليوم فاتبعتموه وتركتموني لضللتكم عن سواء السبيل ضلالاً بعيداً، والذي نفسي بيده لو أن موسى، صلى الله عليه وسلم، كان حيا ما وسعه إلا أن يتبعني، إني حظكم من النبيين، وأنتم حظي من الأمم»، ثم نزل عن المنبر. وقد أثبتنا صحة هذا الحديث بطوله في الملحق.

وقد ثبتت لفظة: «لا تسألوا أهل الكتاب عن شيء» من طرق أخرى بمفردها، عن عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، كما هو مبهرن عليه في الملحق أيضاً.

وقد جاءت لفظة: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم» من طرق أخرى بمفردها، عن العديد من الصحابة، فمن ذلك ما جاء عن أبي نملة الأنصاري، رضي الله عنه:

* كما هي في «صحيح ابن حبان»، (ج14/ص151/ح6257): [أخبرنا بن قتيبة قال: حدثنا حرملة قال: حدثنا بن وهب قال: أخبرنا يونس عن بن شهاب أن نملة بن أبي نملة الأنصاري حدثه أن أبا نملة أخبره أنه بينما هو جالس عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جاء رجل من اليهود فقال: هل تكلم هذه الجنازة؟ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الله أعلم»، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تتكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «ما حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم وقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله: فإن كان حقا لم تكذبوهم، وإن كان باطلا لم تصدقوهم»، وقال: «قاتل الله اليهود، لقد أوتوا علما»]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده قوي. وقد أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص318/ح3644)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص136/ح17264)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الأحاد والمثاني (ج4/ص142/ح2121)؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج6/ص111/ح10160)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص350/ح874-879)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص10/ح2071)؛ وغيرهم.

ولعلها جاءت أيضاً عن عامر بن ربيعة، رضي الله عنه:

* في «المستدرک علی الصحیحین»، (ج3/ص404/ح5538): [أخبرنا أبو الفضل الفقيه حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي أخبرنا عبد الله بن عبد الجبار بحمص حدثنا الحارث بن عبيدة الزهري عن سالم عن أبيه عن عامر بن ربيعة قال: كنا مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فمر بجنازة فقال رجل من اليهود: (يا مُحَمَّدُ تكلم هذه الجنازة؟!)، فسكت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال اليهودي: (أنا أشهد أنها تكلم)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إذا حدثكم أهل الكتاب حديثاً فقولوا آمنا بالله وملائكته وكتبه ورسله»؛ ثم قال الحاكم: (هذا حديث يعرف بالحارث بن عبيدة الرهاوي عن الزهري وقد كتبناه في آخر نسخة ليونس عن يزيد عن الزهري: حدثنا أبو القاسم عبد الله بن مُحَمَّد بنيسابور، حدثنا القاسم بن عبد الله بن مهدي، حدثنا عمي، حدثنا رجل، (قد سماه أبو القاسم بن مبرور)، حدثنا زيد بن يونس، عن يزيد، عن الزهري، قال: قال سالم: إن عبد الله بن عمر قال: حين وضعت جنازة رافع بن خديج ... وذكر الحديث). قلت: الحارث بن عبيدة الرهاوي ليس بالقوي؛ وفي الإسناد - على الأرجح - سقط:

— لأن الإسناد عند الطبراني في **مسند الشاميين** (ج3/ص48/ح1784) ينص: [حدثنا عثمان بن خالد بن عمرو السلفي حدثنا عبد الجبار الخبائري حدثنا الحارث بن عبيدة حدثنا بقية بن الوليد عن الزبيدي عن الزهري عن سالم بن عمر عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

— ولأن الإسناد في (معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني) (ج14/ص394/ح4591) ينص: [حدثنا أبو إسحاق بن حمزة، حدثنا أحمد بن خالد بن عمرو السلفي، حدثنا أبي، حدثنا الحارث بن عبيدة، حدثني الزبيدي، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، بنحوه].

أما لفظة: «**حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج**»، التي كثيراً ما أُسيء فهمها، فقد جاءت عن عدد من الصحابة بأصح الأسانيد، منها ما جاء عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه، كما: * هو في «**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، (ج2/ص214/ح7006): [حدثنا أبو المغيرة حدثنا الأوزاعي حدثني حسان بن عطية قال: أقبل أبو كبشة السلولي ونحن في المسجد فقام إليه مكحول وابن أبي زكريا وأبو بحرية فقال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «**بلّغوا عني ولو آية، وحدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**»]. هذا في غاية الصحة، مسلسل بالثقات المصريحين بالتحديث، وهو كذلك عند أحمد من طرق أخرى صحيحة، وعند البخاري، والدارمي، وابن حبان، وفي مسند الشافعي، ومسند الحميدي، والطبراني الصغير، وشرح معاني الآثار، ومواضع متعددة من «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، وغيرهم.

* وما جاء عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، كما هو في «**السنن الكبرى**»، (ج3/ص431/ح5848): [أنبأ الفضل بن العباس بن إبراهيم قال: حدثنا عفان قال: حدثنا همام قال: حدثنا زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «**حدّثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، وحدّثوا عني ولا تكذبوا عليّ**»]. هذا صحيح جداً، وهو كذلك في مسند أحمد من عدة طرق صحاح.

* وما جاء عن أبي هريرة، رضي الله عنه، كما أخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص322/ح3662) بإسناد جيد على شرط الإمام مسلم: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا علي بن مسهر عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (حدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج)؛ وأخرجه أيضاً الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص474/ح10134)، (ج2/ص502/ح10536)؛ والحميدي في مسنده (ج2/ص492/ح1165)؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص318/ح26485)؛ وغيرهم.

* وما جاء عن جابر بن عبد الله، رضي الله عنه، كما هو في «**مسند عبد بن حميد**»، (ج1/ص350/ح1156): [حدثني بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن الربيع بن سعد عن بن سابط عن جابر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «**تحدّثوا عن بني إسرائيل فإنه كانت فيهم الأعاجيب**»، ثم أنشأ يحدث قال: «خرجت طائفة منهم فأتوا مقبرة من مقابرهم فقالوا: لو صلينا ركعتين فدعونا الله عز وجل يخرج لنا بعض الأموات يخبرنا عن الموت، قال: ففعلوا، فبينما هم كذلك إذ طلع رجل رأسه من قبر، بين عينيه أثر السجود فقال: يا هؤلاء ما أردتم إلي؟! فوالله لقد مت منذ مائة سنة فما سكنت عني حرارة الموت حتى كان الآن فادعوا الله أن يعيدني كما كنت»]؛ وأخرجه الإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج5/ص318/ح26486) باختصار بدون ذكر القصة؛ وهو بطوله في فوائد تمام (1/218/217) من غير طريق بن أبي شيبة؛ وكذلك في ذيل تاريخ بغداد (4/129) من غير

الطريقين السابقين.

وهذا إسناد صحيح، رجاله رجال الصحيح ما عدا الربيع بن سعد الجعفي، وهو ثقة مقل، جهله الأكثرون، ووثقه كل من عرفه، ومنهم: يحيى بن معين [تاريخ ابن معين رواية الدوري (72/1)]: ويعقوب بن سفيان [المعرفة والتاريخ (274/3)]: وابن حبان؛ وقال أبو حاتم: لا بأس به؛ ومن المتأخرين: الهيثمي صراحة، وابن كثير ضمناً، وجهله الذهبي والحافظ؛ كما هو مفصل في الملحق!

ولإزالة سوء الفهم الذي كثيراً ما أحاط بهذه الأحاديث نبداً باستعراض أقوال الأئمة السابقين حول الموضوع التي يمثلها أحسن تمثيل ما قاله الإمام الحافظ الكبير ابن حجر العسقلاني:

* حيث قال في «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [والذي يظهر أن كراهية ذلك للتنزيه لا للتحريم، والأولى في هذه المسألة التفرقة بين من لم يتمكن ويصر من الراسخين في الإيمان فلا يجوز له النظر في شيء من ذلك، بخلاف الراسخ فيجوز له ولا سيما عند الاحتياج إلى الرد على المخالف، ويدل على ذلك نقل الأئمة قديماً وحديثاً من التوراة وإلزامهم اليهود بالتصديق بمُحمَّد، صلى الله عليه وسلم، بما يستخرجونه من كتابهم، ولولا اعتقادهم جواز النظر فيه لما فعلوه وتواردوا عليه. وأما استدلاله للتحريم بما ورد من الغضب ودعواه أنه لو لم يكن معصية ما غضب منه، فهو معترض بأنه قد يغضب من فعل المكروه ومن فعل ما هو خلاف الأولى إذا صدر ممن لا يليق منه ذلك كغضبه من تطويل معاذ صلاة الصبح بالقراءة، وقد يغضب ممن يقع منه تقصير في فهم الأمر الواضح مثل الذي سأل عن لقطة الإبل، وقد تقدم في كتاب العلم، الغضب في الموعظة ومضى في كتاب الأدب ما يجوز من الغضب]، انتهى كلام الحافظ. وقال في موضع آخر: [قوله وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، أي لا ضيق عليكم في الحديث عنهم لأنه كان تقدم منه، صلى الله عليه وسلم، الزجر عن الأخذ عنهم والنظر في كتبهم ثم حصل التوسع في ذلك، وكأن النهي وقع قبل استقرار الأحكام الإسلامية والقواعد الدينية خشية الفتنة، ثم لما زال المحذور وقع الإذن في ذلك لما في سماع الأخبار التي كانت في زمانهم من الاعتبار. وقيل معنى قوله لا حرج، لا تضيق صدوركم بما تسمعونهم من الأعاجيب، فإن ذلك وقع لهم كثيراً. وقيل لا حرج في أن لا تحدثوا عنهم لأن قوله أولاً حدثوا صيغة أمر تقتضي الوجوب، فأشار إلى عدم الوجوب وأن الأمر فيه للإباحة بقوله ولا حرج أي في ترك التحديث عنهم. وقيل المراد رفع الحرج عن حاكي ذلك لما في أخبارهم من الألفاظ الشنيعة نحو قولهم: اذهب أنت وربك فقاتلا، وقولهم: اجعل لنا إلها. وقيل المراد ببني إسرائيل أولاد إسرائيل نفسه وهم أولاد يعقوب، والمراد حدثوا عنهم بقصتهم مع أخيهم يوسف، وهذا أبعد الأوجه. وقال مالك: المراد جواز التحدث عنهم بما كان من أمر حسن، أما ما علم كذبه فلا. وقيل المعنى حدثوا عنهم بمثل ما ورد في القرآن والحديث الصحيح. وقيل المراد جواز التحدث عنهم بأي صورة وقعت من انقطاع أو بلاغ لتعذر الاتصال في التحدث عنهم، بخلاف الأحكام الإسلامية، فإن الأصل في التحدث بها الاتصال، ولا يتعذر ذلك لقرب العهد. وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي، صلى الله عليه وسلم، لا يجيز التحدث بالكذب، فالمعنى حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأما ما تجوزونه

فلا حرج عليكم في التحدث به عنهم، وهو نظير قوله إذا حدثكم أهل الكتاب فلا تصدقوهم ولا تكذبوهم ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع بصدقه،] انتهت القطعة الثانية من كلام الحافظ.

قلت: رحم الله الحافظ، لقد اختلط عليه، وعلى الكثير من العلماء غيره، حكم ثلاثة أقضية متباينة، فجعلها قضية واحدة، كما يظهر من الدراسة المدققة التالية:

القضية الأولى: سؤال أهل الكتاب، أو غيرهم من الكفار، عن شيء من «الدين» طلباً للعلم والهدى (لاحظ قول عمر: لنزداد علماً إلى علمنا) وهذا محرّم تحريماً قطعياً لا شك فيه بقرينة أنه، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، غضب غضباً شديداً حتى احمرت عيناه من فعل عمر، حتى صاح به عبد الله بن ثابت: (مسخ الله عقلك! أما ترى ما بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، وصاح به أبو بكر: (ثكلتك الثواكل ما ترى بوجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم؟!)، وتنادت الأنصار إلى السلاح، وهذا لا يكون إلا في العظائم. وقد علّل النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ذلك بأمور عدة تختلف حسب مرتبتها في الأهمية، وهي:

الاعتبار الأول: أن ما في أيدي أهل الكتاب السابق من الكتب والروايات محرّف غيّرت ألفاظه، وأدخل فيه ما ليس منه، قد اختلط فيه الحق والباطل، والصدق والكذب على وجه لا يمكن التمييز، من داخله، بين أجزائه على وجه متيقن أبداً، كما أنه ناقص لحذف أشياء منه عمداً أو لضياعها. فما هو بأيديهم مظلم ملوّث، لا تقوم به حجة، ولا تبرأ به ذمة. أما ما أتى به مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فهو منير نقي، وهو شاف كاف (لاحظ قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **إني أوتيت جوامع الكلم وخواتمه، واختصر لي الحديث اختصاراً، ولقد جئتكم بها بيضاء نقية**) قد تكفل الله بحفظه بحيث يبقى إلى يوم القيامة نقياً تقوم به الحجة وتبرأ به الذمة. فكيف يسوغ للعاقل طالب الحق أن يترك المنبع النقي الصافي ويتجه إلى المشوب الملوّث؟! نعم: قد يعذر من لم يجد إلا الملوّث إذا شرب منه مضطراً، كحال المؤمنين بالكتب السابقة قبل بعثته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أما بعد بعثته فلا؛

الاعتبار الثاني: وهو أهم من سابقه وأخطر، أن أهل الكتاب السابق لما سبق ذكره من تحريف الكتب وضياعها، ولانتشار الفسق والنفاق في أحبارهم وكهنتهم ورهبانهم، الذين يحرفون الكلم الثابت الصحيح عن مواضعه، ويتأولون الكتاب على غير تأويله، ويجعلون الكتاب قراطيس يُبدون بعضها ويُخفون كثيراً، ويبقون الكتاب بلغات ميتة بائدة لا يحسنها جمهور الناس ليحتكروا تفسيره، ويتسلطوا على العامة بمعرفته، ولداهنتهم للسلطين، وأكلهم أموال الناس بالباطل، أنهم لذلك كله ضلال بعيديون عن الهدى، ومن كان ضالاً بنفسه لا ينتظر منه أن يهدي غيره، ولا يجوز أن يوثق بفتواه، ولا أن يعتدّ برأيه.

وعلم «الدين» إنما يؤخذ فقط عن أهل الهداية والاستقامة، لا عن أهل الغواية والضلالة (لاحظ قوله، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **فإنهم لن يهدوكم وقد ضلوا**). وهذا يصح كذلك، ومن باب أولى، حتى على منافقة القراء من هذه الأمة المُحمّدية، لا سيما فقهاء السلاطين، أخزاهم الله، ولعنهم

وأبادهم، بالرغم من حفظ الذكر وسلامته من التحريف والضياع في ذاته، وبالرغم من حفظهم هم للكتب والمتون والشروح، كالحمار يحمل أسفاراً، لأنهم لم يرفعوا بها رأساً، فلا يجوز أيضاً سؤالهم، ولا طلب الهدى منهم وهم قد ضلوا.

الاعتبار الثالث: وهو الاعتبار الأهم والأخطر: أن الكتب السابقة حتى ولو قدرنا جدلاً، وتنزلاً في الاحتجاج، أنها كانت محفوظة حرفاً حرفاً، بل وحركة حركة، وصوتا صوتاً، كحفظ القرآن عند المسلمين، وحتى لو سلمنا جدلاً بأن حملتها من الكهنة والأخبار والرهبان ثقات مأمونون، لا يحرفون الكلم عن مواضعه، ولا يلحدون في آيات الله، ولا يكتمون شيئاً مما أنزل الله، ويبلغون عن الله ولا يخشون أحداً إلا الله، أي أنهم بحق (**علماء**)، وليسوا فقط (**قراء**)، وأنهم بحق ورثة للأنبياء، لو فرضنا ذلك كله جدلاً لم تعد مصدر هداية: لأنها نسخت كلها من أولها إلى آخرها، كبيرها وصغيرها. بل لو أن موسى، وهو من أعظم رسل الله السابقين مكانة، وأكثرهم تشريعاً، بعث حياً اليوم للزمه اتباع النبي مُحَمَّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من غير قيد أو شرط.

ولما كان موسى، صلى الله عليه وسلم، رسولاً نبياً معصوماً لا يجوز له أن يخالف شيئاً من أوامر الله ونواهيه التي أوحاها إليه من قبل، لزم ضرورة أن يكون كل ما أوحى إليه منسوخاً كله، دقه وجله فور بعثة مُحَمَّد، صلى الله عليه وسلم. ولو تبع الناس موسى، وتركوا مُحَمَّدًا لضلوا ضلالاً بعيداً، أي لكفروا، لأن الضلال البعيد لا يطلق إلا على الكفر.

فمن لحظة نزلت: **{ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ }**، على الصحيح، أو على أبعد تقدير لحظة نزول قوله، تباركت أسماؤه: **{ قُلْ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }**، (لأعراف؛ 7: 158)، نسخت جميع الشرائع السابقة كلها جميعاً، وعاد الأمر أنف كيوم خوطب آدم وزوجه: **{ وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ }**، بل كحالهما قبل ذلك الخطاب. فلم يكن ثم صلاة ولا زكاة ولا صيام، وما ثمة تكليف حتى جاء ذلك الأمر الواحد اليتيم. لذلك كان الحق الذي لا ريب فيه أن (**شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا**)، كما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سبق.

نعم قال بخلاف ذلك بعض أهل العلم، وهو خطأ منكر فادح، وزلة جسيمة شنعاء من زلات العلماء، نسأل الله أن يغفرها لهم، ونعوذ بالله من شرها.

وأما حمل الحافظ ابن حجر، رحمه الله، غضب النبي، صلى الله عليه وسلم، الشديد على الكراهية فحسب فهو عجيب، **وهو من زلات العلماء الشنيعة**، أعاذنا الله من شرها. وأعجب منه القياس على تأنيب معاذ، رضي الله عنه، على إطالته الصلاة. وكان الأولى به، سامحه الله وعفا عنه، أن يحكم بحرمة تطويل الإمام لصلاة الفرض فوق طاقة المأمومين، وهو الحق إن شاء الله تعالى، بدلاً من

تنكيس القضية، والذهاب إلى مقالته الساقطة العجيبة. وأما غضب النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على من سأل عن ضوال الإبل فالأرجح، والله أعلم، أنه استشعر من السائل محاولة المراوغة لاستحلال أخذها أو ركوبها على الأقل، كما يظهر من تتبع ألفاظ الحديث، فاشتد غضبه لا من مجرد السؤال، ولكن من ما ظهر من مقاصد السائل ونيته الملتوية، وهي نية محرمة خبيثة، يستحق صاحبها الذم والتوبيخ، وأن يعنف ويغضب عليه.

القضية الثانية: وهي غير الأولى، ومباينة لها، تتعلق بالموقف من إخبار أهل الكتاب لنا بشيء من أمور «الدين»، كأخبار الغيب، وأحوال القيامة، وصفات الله وأسمائه، وذلك عندما يتطوعون هم بتقديم الخبر، غير مسبوق بسؤال منا، لأن سؤالهم عن ذلك غير جائز كما أسلفنا. ففي مثل هذه الأحوال يوجب العقل التوقف في كل مقولة لم يقم عليها أو على ضدها برهان، لأن الإثبات والنفي كلاهما أحكام تفتقر إلى البرهان. وحتى لو كانت تلك المقولات مستندة على كتبهم ورواياتهم، مستنبطة استنباطاً صحيحاً من النصوص التي في أيديهم، فلا يجوز إلا التوقف في أمرها لأن نصوصهم غير ثابتة، ولم يقم البرهان القاطع على حجيتها. هذا هو الموقف «المعرفي» العقلي السليم، والتعامل المنصف، من كل قضية لم تتم بعد البرهنة عليها: التوقف والامتناع عن النفي أو الإثبات. ثم جاء الشرع المطهر فأوجب هذا الموقف «المعرفي» السليم على المؤمنين بالرسالة المحمّدية، فأصبح هو كذلك **الحكم الشرعي الملزم**، لأن خلاف ذلك يفضي إلى التصديق بباطل، وهو أمر محرّم شنيع، أقل مراتبه التخريف والسفاهة، وربما وصل إلى درجة الكفر والضلالة، أو التكذيب بحق، وهو كسابقه في الشناعة.

وهذا الموقف هو كذلك الواجب على من عصى الله ورسوله وبدأهم بالسؤال، فالوقوع في المعصية أولاً بسؤالهم لا يبرر الوقوع في المعصية تالياً بتكذيبهم أو تصديقهم من غير برهان. نعم، هذا هو الواجب على كل حال تجاه تحديثهم لنا عن أي شأن من شؤون «الدين»، سواء كان هذا ابتداءً وتبرعاً منهم، أو رداً على سؤال منا، بغض النظر عن إثم السائل من عدمه.

القضية الثالثة: التحديث «عنهم»، أي رواية أخبارهم، وما حدث في تاريخهم الطويل من الفتن والحروب، والارتقاء والانحطاط، والنصر والهزيمة، وصلاح الحكام وفسادهم، وإحسان الأخبار وانحرافهم، وكذلك الأعاجيب التي كانت فيهم، كل ذلك لأخذ العبرة والموعظة، ولفهم حركة التاريخ، وسنن الأمم والدول والمجتمعات، لا سيما وأن بني إسرائيل كانوا أمة رسالة ودعوة. ويدخل في ذلك، بل هو الأولى بالتقديم لأنه كالمدخل لما سبق: دراسة كتبهم ومروياتهم لغربة المتناقض والمكذوب، واستجلاء الراجح والصحيح، لا سيما إذا دعم ذلك بدراسة آثارهم، وأطلال مدنهم، وما رواه مؤرخو الشعوب الأخرى عنهم، إلى غير ذلك من آليات البحث التاريخي. ومن البديهي أنه لا يجوز، كما أسلفنا في القضايا السابقة، أخذ مروياتهم، أو مرويات غيرهم، موضع التسليم، بل لا بد من التوقف فيها أولاً، ثم فحصها وتمييزها ثانياً. فإن ثبت أو ترجّح شيء من ذلك جاز بعدئذ التحدث عنهم به، ولا حرج، لأخذ العبرة منه.

ولكن الفهم الخاطئ السقيم للأحاديث المذكورة أعلاه، حتى من قبل بعض الأكابر، كما يظهر مثلاً في كلام الإمام الحافظ الحجة ابن حجر، أدى إلى انتكاس القضايا في أذهان المسلمين. نعم، قلّ أن يوجد من المسلمين من سأل أهل الكتاب طالباً الهدى من عندهم، ولكن كثر من طلب الهدى من كتب الفلاسفة، وهم شرّ من أهل الكتاب، وأبعد عن الهدى والوحي، ظاناً أنها مباحث عقلية، مهملاً للكتاب والسنة. والحق أنها أسوأ حالاً من كتب بني إسرائيل: فما هي إلا فرضيات خيالية، ومباحث خرافية، إلا أقل القليل.

وانتشر التصديق لمرويات أهل الكتابين وأخذها قضية مسلمة خاصة في كتب التفاسير، بل وجد من حاول تأويل النصوص القرآنية لتتوافق مع الخرافات العبرانية: **سبحان الله هذا بهتان عظيم!**

وفي المقابل قلّت الأبحاث النقدية الموضوعية لكتبهم. نعم، قام الإمام الفحل أبو محمد علي بن حزم الأندلسي، فيما نعلم، بأول دراسة موضوعية في تاريخ البشرية لكتب أهل الكتابين في «**الفصل بين الملل والنحل**»، ولكن لم يتبعه كثير من علماء المسلمين بل أهملوا الموضوع إهمالاً، إلا الإمام ابن تيمية في «**الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح**»، وإن كان لم يبلغ مرتبة أبي محمد علي بن حزم في النقد والتدقيق، ولم يأت من غيرهما إلا أشياء يسيرة أخرى، لا تسمن ولا تغني من جوع، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

وما ذكرناه آنفاً، مع كونه الحق بأدلتها، ليس بدعاً من القول، فقد سبقنا إليه، في جوهره، الإمام الحبر البحر عبد الله بن عباس، رضوان الله وسلامه عليهما:

* فيما أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2735/ح7084): [حدثنا علي بن عبد الله حدثنا حاتم بن وردان حدثنا أيوب عن عكرمة عن بن عباس رضي الله عنهما قال: (كيف تسألون أهل الكتاب عن كتبهم وعندكم كتاب الله أقرب الكتب عهداً بالله، تقرؤونه محضاً لم يُشَبَّ؟!)]

* وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج6/ص2680/ح6929) بلفظ أتم عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن بن عباس: [حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا إبراهيم أخبرنا بن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله أن بن عباس قال: (كيف تسألون أهل الكتاب عن شيء، وكتابكم الذي أنزل على رسول الله أحدث (وفي رواية: أحدث الأخبار بالله)؛ تقرؤونه محضاً لم يُشَبَّ؛ وقد حدّثكم أن أهل الكتاب بدّلوا كتاب الله وغيره، وكتبوا بأيديهم الكتاب وقالوا: هو من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً؛ ألا ينهاكم ما جاءكم من العلم عن مسألتهم؟! لا والله ما رأينا منهم رجلاً يسألكم عن الذي أنزل عليكم!)]؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه في مواضع أخرى: (ج2/ص954/ح2539)، و(ج6/ص2736/ح7085)؛

والحاكم في مستدركه (ج2/ص289/ح3041)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج8/ص249/ح16904)، (ج10/ص163/ح20400)؛ وغيرهم.

فهذا يقوي مذهب من أخذ في التشكيك والطعن في أكثر النقول المنسوبة إليه، وما أكثرها، والتي تفوح منها رائحة الأخذ من أهل الكتاب

الفصل: النهي عن كثرة السؤال

اشتد نهى الله ورسوله عن كثرة السؤال، والتردد على رسول الله بالمسائل والفرضيات، والتعقر والتعمق في الجدليات، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأعرابي الأحمق عن الحج: أهو في كل عام. ولقد ثبت ذلك بالبرهان القاطع، والحجة اليقينية الملزمة بذلك كما هي في الآيات والأحاديث التالية:

* قال الحق، جل جلاله، وتباركت أسماؤه: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلَ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ }**، (المائدة: 101)، وإليك جماع قول أئمة التفسير:

* **فقد جاء في «تفسير الطبري»: [القول في تأويل قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلَ الْقُرْآنُ تُبَدَّ لَكُمْ عَفَا اللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ }، ذكر أن هذه الآية أنزلت على رسول الله بسبب مسائل كان يسألها إياه أقوام امتحانا له أحيانا، واستهزاء أحيانا، فيقول له بعضهم: من أبي؟!، ويقول له بعضهم إذا ضلت ناقتة: أين ناقتي؟! فقال لهم تعالى ذكره: لا تسألوا عن أشياء من ذلك (كمسألة عبد الله بن حذافة إياه من أبوه)، إن تبد لكم تسؤكم، يقول إن أبدينا لكم حقيقة ما تسألون عنه ساءكم إبدائها وإظهارها، وبنحو الذي قلنا في ذلك تظاهرت الأخبار عن أصحاب رسول الله. ذكر الرواية بذلك].** ثم استعرض الطبري نحواً من عشر روايات أكثرها صحاح بذلك المعنى المذكور، وهي في الملحق مع كامل نص الإمام الطبري.

* واستأنف الإمام: [وقال آخرون: نزلت هذه الآية على رسول الله من أجل مسألة سائل سأل عن شيء في أمر الحج. ذكر من قال ذلك] وذكر كذلك نحواً من ثمانية طرق، أكثرها صحاح، وهي كذلك في الملحق مع كامل النص.

* ثم قال: [وقال آخرون: بل نزلت هذه الآية من أجل أنهم سألوا رسول الله عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحامي. ذكر من قال ذلك] ثم ذكر روايتين، لا غير.

* ثم قال الإمام الطبري: [وأولى الأقوال بالصواب في ذلك قول من قال: نزلت هذه الآية من أجل إكثار السائلين رسول الله المسائل، كمسألة ابن حذافة إياه من أبوه، ومسألة سائله إذ قال: إن الله فرض عليكم الحج، أفي كل عام؟ وما أشبه ذلك من المسائل لتظاهر الأخبار بذلك عن الصحابة والتابعين وعامة أهل التأويل.

وأما القول الذي رواه مجاهد عن ابن عباس فقول غير بعيد من الصواب، ولكن الأخبار المتظاهرة عن

الصحابة والتابعين بخلافه، وكرهنا القول به من أجل ذلك على أنه غير مستنكر أن تكون المسألة عن البحيرة والسائبة والوصيلة والحام كانت فيما سألو النبي عنه من المسائل التي كره الله لهم السؤال عنها، كما كره الله لهم المسألة عن الحج أكل عام هو أم عاما واحدا، وكما كره لعبد الله بن حذافة مسأله عن أبيه، فنزلت الآية بالنهي عن المسائل لها، فأخبر كل مخبر منهم ببعض ما نزلت الآية من أجله وأجل غيره. وهذا القول أولى الأقوال في ذلك عندي بالصحة، لأن مخرج الأخبار بجميع المعاني التي ذكرت صحاح، فتوجيهها إلى الصواب من وجودها أولى،

وقد ذكرنا نص كلام الطبري بكامله في الملحق، وكذلك تفسير ما جاء بعده من آيات لعلاقته بالموضوع، فليراجع هناك.

* وفي تفسير ابن كثير نحو ما قال الطبري مختصراً مع زيادات موفقة مفيدة: [نهى الله تعالى المؤمنين في هذه الآية الكريمة عن كثرة سؤال النبي، صلى الله عليه وسلم، عن الأشياء قبل كونها كما قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ وَإِنْ تَسْأَلُوا عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ}، أي وإن تسألوا عن تفصيلها بعد نزولها تبين لكم، ولا تسألوا عن الشيء قبل كونه فلعله أن يحرم من أجل تلك المسألة، ولهذا جاء في الصحيح: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله»، ولما سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الرجل يجد مع امرأته رجلاً، فإن تكلم: تكلم بأمر عظيم، وإن سكت: سكت على مثل ذلك، فكره رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسائل وعابها؛ ثم أنزل الله حكم الملاعة. ولهذا ثبت في الصحيحين من حديث المغيرة بن شعبه أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان ينهى عن قيل وقال وإضاعة المال وكثرة السؤال، وفي صحيح مسلم: ذروني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإن نهيتكم عن شيء فاجتنبوه. وهذا إنما قاله بعد ما أخبرهم أن الله كتب عليهم الحج فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت عنه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثلاثاً ثم قال عليه السلام: لا، ولو قلت نعم لوجبت، ولو وجبت لما استطعتم، ثم قال: ذروني ما تركتكم ... الحديث. ولهذا قال أنس بن مالك: (نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء، فكان يعجبنا أن يأتي الرجل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع).

وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده: أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء بن عازب قال: (إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهدب منه، وإن كنا لننتمى الأعراب).

وقال البزار: أخبرنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى أَخْبَرَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جَبْرِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: مَا رَأَيْتُ قَوْماً خيراً مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مَا سَأَلُوهُ إِلَّا عَنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ مَسْأَلَةً كُلُّهَا فِي الْقُرْآنِ: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ، وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْيَتَامَى، يَعْنِي هَذَا وَأَشْبَاهَهُ. وقوله تعالى: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل، أي بل تريدون

أو هي على بابها في الاستفهام، وهو إنكاري، وهو يعم المؤمنين والكافرين، فإنه عليه الصلاة والسلام رسول الله إلى الجميع كما قال تعالى: يسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتاباً من السماء فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة فأخذتهم الصاعقة بظلمهم، قال محمد بن إسحاق: حدثني محمد بن أبي محمد عن عكرمة أو سعيد عن ابن عباس قال: قال رافع بن حريملة أو وهب بن زيد: يا مُحَمَّد، ائتنا بكتاب تنزله علينا من السماء نقرؤه، وفجر لنا أنهاراً نتبعك ونصدقك، فأنزل الله من قولهم: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل. وقال أبو جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أبي العالية في قوله تعالى أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل قال: قال رجل يا رسول الله لو كانت كفارتنا ككفارات بني إسرائيل! فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: اللهم لا نبغيها - ثلاثاً - ما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل، كانت بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم الخطيئة وجدها مكتوبة على بابه وكفارتها، فإن كفرها كانت له خزياً في الدنيا، وإن لم يكفرها كانت له خزياً في الآخرة، فما أعطاكم الله خير مما أعطى بني إسرائيل، قال: ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفوراً رحيماً، وقال: الصلوات الخمس من الجمعة إلى الجمعة كفارة لما بينهن، وقال: من همَّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه وإن عملها كتبت سيئة واحدة، ومن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة واحدة، وإن عملها كتبت له عشر أمثالها، ولا يهلك على الله إلا هالك، فأنزل الله: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل. وقال مجاهد: أم تريدون أن تسألوا رسولكم كما سئل موسى من قبل أن يريهم الله جهرة، قال: سألت قريش مُحمَّداً، صلى الله عليه وسلم، أن يجعل لهم الصفا ذهباً، قال: نعم، وهو لكم كالمائدة لبني إسرائيل، فأبوا ورجعوا. وعن السدي وقتادة نحو هذا والله أعلم. والمراد أن الله ذم من سأل الرسول، صلى الله عليه وسلم، عن شيء على وجه التعنت والاقتراح، كما سألت بنو إسرائيل موسى عليه السلام تعنتاً وتكذيباً وعناداً، قال الله تعالى: ومن يتبدل الكفر بالإيمان، أي: ومن يشتر الكفر بالإيمان، فقد ضل سواء السبيل أي: فقد خرج عن الطريق المستقيم إلى الجهل والضلال، وهكذا حال الذين عدلوا عن تصديق الأنبياء، واتباعهم، والانقياد لهم إلى مخالفتهم وتكذيبهم والاقتراح عليهم بالأسئلة التي لا يحتاجون إليها على وجه التعنت والكفر، كما قال تعالى: ألم تر إلى الذين بدلوا نعمة الله كفراً وأحلوا قومهم دار البوار جهنم يصلونها وبئس القرار، وقال أبو العالية: يتبدل الشدة بالرخاء،...، [الآيات]، انتهى كلام الإمام بن كثير، وقد أحسن فيه وأجاد.

وأنت ترى مما سلف من أقوال الإمامين، وما أوردا من أدلة تحدث بمجموعها علماً قطعياً، لا محيص من الإقرار بصحته، على قولنا أن الآية، كما هو منطوقها، عامة في كل المسائل، لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل متعنتاً: من هو أبي؟! أو: أين أبي في الجنة أو النار؟! وسؤال الأعرابي الجاهل عن الحج: أهو في كل عام؟! كل عام؟!

ولاستكمال البرهان القاطع على ذلك، ولزيادة إيضاح المسألة بكافة أبعادها، نورد أهم الروايات الصحيحة في هذا الموضوع مع أسانيدھا، مبتدئين بحديث أبي هريرة، رضي الله عنه:

* ففي «صحيح مسلم»، (ج4/ص1830/ح1337): [حدثني حرملة بن يحيى التجيبي أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب قالا: كان أبو هريرة يحدث أنه سمع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»]. وهو في أكثر الصحاح، والسنن والمعجم والمسانيد بأصح الأسانيد كما هو مفصل في الملحق.

* وفي «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6858): [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»]. هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «السلسلة الذهبية» من أسانيد أبي هريرة، كما يقال، وإن كنا نعتقد أن بن شهاب الزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن المسيب عن أبي هريرة أصح وأقوى!

— وهو في «صحيح مسلم»، (ج2/ص975/ح1337)، مع قصة: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا الربيع بن مسلم القرشي عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا!); فقال رجل: (أكل عام يا رسول الله؟! فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (لو قلت نعم لوجبت، ولما استطعتم) ثم قال: (ذرّوني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه)]

— وفي «صحيح ابن حبان»، (ج5/ص465/ح2106)، زيادة مفيدة جيدة بإسناد قوي تقوم به الحجة، وتعليق جيد من الإمام أبي حاتم بن حبان البستي: [أخبرنا عمر بن مُحَمَّد الهمداني قال: حدثنا عبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد قال: حدثني أبي عن جدي عن مُحَمَّد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة به. قال بن عجلان: حدثني زيد بن أسلم عن أبي صالح السمان عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وزاد فيه: «وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه»]; ثم قال أبو حاتم، رضي الله تعالى عنه: (في هذا الخبر بيان واضح: أن النواهي عن المصطفى، صلى الله عليه وسلم، كلها على الحتم والإيجاب حتى تقوم الدلالة على نذبيتها، وأن أوامره، صلى الله عليه وسلم، بحسب الطاقة والوسع على الإيجاب حتى تقوم الدلالة على نذبيتها، قال الله جل وعلا: وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا، ثم نفى الإيمان عن من لم يحكم رسوله فيما شجر بينهم من حيث لا يجدوا في أنفسهم مما قضى وحكم حرجا ويسلموا لله ولرسوله، صلى الله عليه وسلم، تسليمًا بترك الآراء المعكوسة،

والمقاييس المنكوسة فقال: فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكّموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)، وقال الشيخ شعيب الأرنؤوط: (إسناده قوي على شرط مسلم).

ولم ينفرد أبو هريرة بهذا المعنى، بل قد جاء في هذا الموضوع، من زاوية أخرى، عن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، كما هو:

* في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6859): [حدثنا عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا سعيد حدثني عقيل عن بن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»]

— هو وفي «صحيح مسلم»، (ج4/ص1831/ح2358)، بلفظ: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من أجل مسألته»؛ ثم قال مسلم: [حدثناه أبو بكر بن أبي شيبة وابن أبي عمر قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري (ح) وحدثنا مُحَمَّد بن عباد حدثنا سفيان (قال: أحفظه كما أحفظ بسم الله الرحمن الرحيم) عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن أمر لم يحرم فحرم على الناس من أجل مسألته»]

ويزيد حديث النواس بن سمعان، وهو صحيح كذلك، هذه القضية وضوحاً، حيث جاء:

* في «صحيح مسلم»، (ج4/ص1980/ح2553): [حدثني هارون بن سعيد الأيلي حدثنا عبد الله بن وهب حدثني معاوية يعنى بن صالح عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن نواس بن سمعان قال: (أقمت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بالمدينة سنة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء، قال: فسألته عن البر والإثم فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس»)].

وهناك حديث أبي ثعلبة الخشني، وهو قوي صحيح، في نفس الموضوع:

* كما أخرجه الإمام ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام»: [حدثنا أحمد بن قاسم حدثنا أبي قاسم بن محمد بن قاسم حدثنا جدي قاسم بن أصبغ أخبرنا بكر بن حماد أخبرنا حفص بن غياث عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، ونهى عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء، من غير نسيان لها: رحمة لكم، فلا تبحثوا عنها!»] [كذا في عامة الطرق وأقواها: (وسكت عن أشياء)، وربما جاء: (وعفا عن أشياء)، أو: (وترك أشياء)؛ وقد حكم الإمام أبو محمد

علي بن حزم بصحة هذا الحديث، فوفق وأجاد؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19509) أيضاً من طريق حفص بن غياث موقوفاً، ووقفه خطأ من راوية ضعيف، والصحيح من طريق حفص بن غياث هو المرفوع قطعاً، كما هو في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (12/416/2934)؛ .

— وهو في «المستدرک علی الصحيحین»، (ج4/ص129/ح7114)، بلفظ: [حدثني علي بن عيسى حدثنا محمد بن عمرو الحرشي حدثنا القعنبي حدثنا علي بن مسهر عن داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن الله حد حدوداً فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها»]؛ وأخرجه كذلك مرفوعاً الدارقطني في سننه (ج4/ص183/ح42) من طريق إسحاق الأزرق؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج22/ص223/ح589)، وكذا في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (12/416/2934)، من طريق عبد الرحيم بن سليمان مرفوعاً؛ وجاء مرفوعاً في مجالس من أمالي أبي عبد الله بن منده (ص: 10، بترقيم الشاملة آليا/9) ، وكذلك في معجم ابن عساكر (2/965/1232)، من طريق يزيد بن هارون؛ وهو في الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (8/24) من طريق محمد بن فضيل مرفوعاً؛ وهو في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء (9/17) من طريق أبي بكر بن محمد مرفوعاً؛ وهو في الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي (2/16) من طريق زهير بن إسحاق مرفوعاً؛ فثبت رفعه بلا شبهة، كما رجح ذلك الإمام الدارقطني. أما ما زعمه الكثيرون من إرساله، وأن الإمام مكحول لم يسمع من أبي ثعلبة الخشني، رضي الله عنه، فزعم باطل شنيع كما تجده محرراً في الملحق مع دراسة وافية لسيرة الإمام التابعي الكبير مكحول، رضي الله عنه، لا تجدها في غير هذا الموضع، بحمد الله وتوفيقه، لا آله إلا هو، عليه نتوكل، وبه نتأيد.

وجاء نحو هذا عن أبي الدرداء، رضي الله عنه:

* كما هو عند الإمام الحاكم في مستدركه (ج2/ص407/ح3419): [أخبرنا أبو جعفر محمد بن علي الشيباني حدثنا أحمد بن حازم الغفاري حدثنا أبو نعيم حدثنا عاصم بن رجاء بن حيوة عن أبيه عن أبي الدرداء رضي الله عنه رفع الحديث قال: (ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية، فاقبلوا من الله العافية: فإن الله لم يكن نسياً)، ثم تلا هذه الآية: **{وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا}** (مريم: 64)]، وعقب الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه) ووافقه الذهبي؛ وأخرجه الدارقطني في سننه (ج2/ص137/ح12)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19508)؛ وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (ج3/ص209/ح2102)؛ وغيرهم؛ وقد نسبه الحافظ في «الفتح» إلي البزار والحاكم، بلفظ مختلف مع زيادات، فقال: [ما أخرجه البزار وقال: (سنده صالح)، وصححه

الحاكم... إلخ. قلت: هذا إسناد حسن جيد (بسبب عاصم بن رجا بن حيوة)، ولكن الحديث حسن صحيح بالمتابعات والشواهد، كما هو مفصل في الملحق.

وجاء نحو هذا عن عمير بن قتادة الجندعي الليثي، رضي الله عنه، من طريق محتملة، لا بأس بها:

* كما هي في «المستدرک علی الصحیحین»، (ج3/ص726/ح6628): [حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح حدثنا عمرو بن خالد الحراني حدثنا محمد بن سلمة الحراني عن بكر بن خنيس عن أبي بدر عن عبد الله بن عبيد بن عمير عن أبيه عن جده قال: (كانت في نفسي مسألة قد احزنتني لم أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عنها ولم اسمع أحدا يسأله عنها فكنت أتحببها، فدخلت ذات يوم وهو يتوضأ، فوافقتة على حالي كنت أحب أن أوافقه عليهما: وجدته فارغاً، طيب النفس، فقلت: يا رسول الله ائذن لي فأسألك؛ قال: (نعم: سل عما بدا لك)؛ قلت: يا رسول الله: ما الإيمان؟! قال: (السماحة والصبر)؛ قلت: (وأي المؤمنين أفضلهم إيماناً)، قال: (أحسنهم خلقاً)؛ قلت: (فأي المسلمين أفضل إسلاماً)، قال: (من سلم المسلمون من يده ولسانه)؛ قلت: (أي الجهاد أفضل؟!)، فطأطأ رأسه فصمت طويلاً حتى خفت أن أكون قد شققت عليه، وتمنيت أن لم أكن سألتها، وقد سمعته بالأمس يقول: (إن أعظم الناس في المسلمين جرماً لمن سأل عن شيء لم يحرم عليهم فحرم من أجل مسألتها)؛ فقلت: (أعوذ بالله من غضب الله، وغضب رسوله)؛ فرفع رأسه فقال: (كيف قلت؟!)، قلت: (أي الجهاد أفضل؟!)، قال: (كلمة عدل عند امام جائر)؛ بخ، بخ لك يا عمير بن قتادة، أبا بني ليث، على هذه الأسئلة العظيمة الموفقة، وهنيئاً لك سماع البيان النبوي الشافي الكافي من الشفتين الشريفتين المعصومتين مباشرة، من غير واسطة.

وجاء نحو هذا عن سلمان الفارسي، رضي الله عنه:

* كما أخرجه الترمذي في سننه (ج4/ص220/ح1726): [حدثنا إسماعيل بن موسى الفزاري حدثنا سيف بن هارون البرجمي عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قال: سئل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن السمن والجبن والفراء فقال: (الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه)؛ وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن المغيرة؛ وهذا حديث غريب لا نعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه؛ وروى سفيان وغيره عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان قوله: وكأن الحديث الموقوف أصح؛ وسألت البخاري عن هذا الحديث فقال: (ما أراه محفوظاً: روى سفيان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان موقوفاً)؛ قال البخاري: (وسيف بن هارون مقارب الحديث؛ وسيف بن مُحَمَّد عن عاصم زاهب الحديث). وأخرجه ابن ماجه في سننه (ج2/ص1117/ح3367)؛ والحاكم في مستدرکه (ج4/ص129/ح7115)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج6/ص250/ح6124)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج10/ص12/ح19507).

قلت: سيف بن هارون البرجمي ثقة عابد، أخطأ من ضعفه خطأ فاحشاً، وقد تابعه الإمام الحجة سفيان بن عينة على رفع الحديث؛ كما جاء الحديث من عدة طرق عن أبي عبد الله الجدلي عن سلمان مرفوعاً، فالحديث ثابت صحيح مرفوعاً، بلا شبهة؛ كما سنشبعه درساً في الملحق، إن شاء الله تعالى.

وجاء نحو هذا من كلام عبد الله بن العباس، رضي الله عنهما:

* كما أخرجه الإمام الحاكم في مستدركه (ج4/ص128/ح7113): [أخبرني علي بن محمد بن دحيم الشيباني بالكوفة حدثنا أحمد بن حازم الغفاري حدثنا أبو نعيم حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ شَرِيكِ الْمَكِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي الشَّعْثَاءِ عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: (كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَأْكُلُونَ أَشْيَاءَ وَيَتْرَكُونَ أَشْيَاءَ تَقْذَرًا فَبَعَثَ اللَّهُ تَعَالَى نَبِيَّهٖ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ وَأَحْلَ حَلَالَهُ، وَحَرَّمَ حَرَامَهُ: **فَمَا أَحْلَ فَهُوَ حَلَالٌ، وَمَا حَرَّمَ فَهُوَ حَرَامٌ، وَمَا سَكَتَ عَنْهُ فَهُوَ عَفْوٌ**) وتلا هذه الآية: **{قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ}**، (الأنعام: 145)؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج3/ص355/ح3800)؛ وعقب الإمام الحاكم: (هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه)؛ قلت: هو كذلك، بل هو في غاية الصحة.

وجاء نحو هذا من كلام التابعي الكبير عبيد بن عمير:

* كما أخرجه الإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج4/ص534/ح8767) بإسناد صحيح: [عبد الرزاق عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار أنه سمع عبيد بن عمير يقول: (أحل الله حلاله وحرم حرامه فما أحل فهو حلال وما حرم فهو حرام وما سكت عنه فهو عفو)]
— وهو في تفسير الطبري (ج11/ص114/ح12814) بإسناد صحيح: [حدثنا هناد قال، حدثنا ابن أبي زائدة قال، أخبرنا ابن جريج، عن عطاء قال: كان عبيد بن عمير يقول: (إن الله تعالى أحلَّ وحَرَّمَ، فما أحلَّ فاستحلُّوه، وما حَرَّمَ فاجتنبوه، وترك من ذلك أشياء لم يحلها ولم يحرمها، فذلك عفو من الله عفاه. ثم يتلو: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءٍ إِنْ تُبْدَ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ}**]
— وأيضاً في تفسير الطبري (ج11/ص114/ح54) بإسناد صحيح، في غاية الصحة: [حدثنا ابن المثنى قال: حدثنا الضحاك قال: أخبرنا ابن جريج قال: أخبرني عطاء، عن عبيد بن عمير أنه كان يقول: (إنَّ اللَّهَ حَرَّمَ وَأَحْلَ)؛ ثم ذكر نحوه]

وكان غضب خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، على من يسأل عن مثل هذه الأمور شديداً، كما جاء عن أبي قتادة الأنصاري، رضي الله تعالى عنه:
* كما جاء في «صحيح مسلم»، (ج2/ص820/ح1162): [حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ الْمَثْنَى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَاللَّفْظُ لِبْنِ الْمَثْنَى قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيلَانَ بْنِ جَرِيرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ

الزمانى عن أبى قتادة الأنصارى، رضى الله تعالى عنه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سئل عن صومه قال: **فغضب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال عمر، رضى الله تعالى عنه: (رضينا بالله ربا، وبالإسلام ديناً، وبمُحمَّد رسولا، وببيعتنا بيعة!)**، قال: فسئل عن صيام الدهر فقال: «لا صام ولا أفطر، (أو: ما صام وما أفطر)»، قال: (فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم) قال: «ومن يطيق ذلك؟!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يومين)، قال: «ليت أن الله قوانا لذلك!»، قال: (وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم)، قال: «ذاك صوم أخى داود عليه السلام»، قال: (وسئل عن صوم يوم الإثنين)، قال: «ذاك يوم ولدت فيه، ويوم بعثت، (أو أنزل علي فيه)»، قال فقال: «صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلى رمضان: صوم الدهر»، قال: (وسئل عن صوم يوم عرفة)، فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية»، قال: (وسئل عن صوم يوم عاشوراء)، فقال: «يكفر السنة الماضية» [، وهو في صحيح مسلم من عدة طرق (ج2/ص819 — ص820/ح1162)، وهو أيضاً مختصراً ومطولاً في «المجتبى من السنن» للإمام النسائي، وفي «السنن الكبرى» له، وكذلك في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» من عدة طرق وفي «صحيح ابن خزيمة»، كما أنه في «المستدرک على الصحيحين»، وفي غيرها بأصح الأسانيد. — وهو في «سنن البيهقي الكبرى»، (ج4/ص286/ح8182)، بمجموعة أسانيد من غير طريق شعبة: [أخبرنا أبو بكر مُحمَّد بن الحسن بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا حماد بن زيد وهشام ومهدي قال حماد ومهدي عن غيلان بن جرير وقال هشام عن قتادة عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد الزمانى عن أبى قتادة رضى الله تعالى عنه، أن أعرابيا سأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن صومه: **فغضب حتى عرف ذلك في وجهه، فقام عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه فقال: رضينا بالله ربا وبالإسلام ديناً وبك نبياً، أعوذ بالله من غضب الله وغضب رسوله، فلم يزل عمر رضى الله تعالى عنه يردد ذلك حتى سكن، ثم ساق الحديث بطوله إلى منتهاه بنحو حديث الإمام مسلم]**، وقال الإمام البيهقي: (رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى وغيره عن حماد بن زيد ومن وجه آخر عن مهدي بن ميمون)؛ وأخرجه أيضاً أبو داود في سننه (ج2/ص322/ح2425).

— وهو في «صحيح ابن حبان»، (ج8/ص402/ح3639)، مع تعقيب جيد موفق من الإمام أبى حاتم بن حبان: [أخبرنا أبو يعلى حدثنا خلف بن هشام البزار حدثنا حماد بن زيد عن غيلان بن جرير عن عبد الله بن معبد عن أبى قتادة به بطوله إلى قوله: «وددت انى طوقت ذاك»]، وقال أبو حاتم: (لم يكن غضب النبي، صلى الله عليه وسلم، من أجل مسألة هذا السائل عن كيفية الصوم وإنما كان غضبه، صلى الله عليه وسلم، لأن السائل سأله قال: يا نبي الله كيف تصوم، قال فكره النبي، صلى الله عليه وسلم، استخباره عن كيفية صومه: **مخافة ان لو أخبره يعجز عن اتيان مثله، أو خشي، صلى الله عليه وسلم، على السائل وأمته جميعاً ان يفرض عليهم ذلك فيعجزوا عنه)**، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم).

* وسبق في خلال كلام ابن كثير، الذي أوردناه آنفاً حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه، بإسناد جيد، حيث قال ابن كثير: [وقال الحافظ أبو يعلى الموصلي في مسنده: أخبرنا أبو كريب أخبرنا إسحاق بن سليمان عن أبي سنان عن أبي إسحاق عن البراء ابن عازب قال: (إن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتهدب منه، وإن كنا لنتمنى الأعراب)]

* وقال الإمام أبو داود، (ج2/ص122/ح1646): [حدثنا قتيبة قال: حدثنا الليث عن جعفر بن ربيعة عن بكر بن سودة عن مسلم بن مخشي عن ابن الفراسي أن الفراسي قال لرسول الله، صلى الله عليه وسلم: (أسألُ يا رسول الله؟!)، قال: «لا، وإن كنت سائلاً، لا بد، فاسأل الصالحين»]، وأخرجه بعينه الإمام النسائي في سننه، (ج5/ص95/ح2587)، وايضاً بعينه في سننه الكبرى (ج2/ص50/ح2368)، إلا أنه قال: (أخبرنا قتيبة)، وكذلك الإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل، (ج4/ص334/ح18965)؛ إلا أنه قال: [حدثنا أبي حدثنا قتيبة بن سعيد، (قال أبو عبد الرحمن وكتب به إلي قتيبة بن سعيد: كتبت إليك بخطي، وختمت الكتاب بخاتمي، ونقشه: الله ولي سعيد رحمه الله، وهو خاتم أبي) حدثنا ليث بن سعد به بعينه]؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج1/ص336/ح1004) فقال: [حَدَّثَنَا مُطَلِّبُ بْنُ شُعَيْبٍ الْأَزْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحٍ، حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنْ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ، عَنْ مُسْلِمِ بْنِ مَخْشِيِّ، عَنْ ابْنِ الْفَرَّاسِيِّ، أَنَّ أَبَاهُ الْفَرَّاسِيَّ، أَتَى النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَسْأَلُ؟ قَالَ: «لَا، وَإِنْ كُنْتَ لَا بَدَّ سَائِلاً، فَسَلِ الصَّالِحِينَ»]؛ وهو في «تهذيب الكمال» خلال ترجمة (مسلم بن مخشي المدلجي، أبو معاوية المصري) من طريق الطبراني.

— وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج4/ص197/ح7667) من طريق أخرى: [وأخبرنا أبو طاهر الفقيه أنبأ علي بن إبراهيم بن معاوية النيسابوري حدثنا مُحَمَّد بن مسلم بن وارة حدثني مُحَمَّد بن موسى بن أعين قال: وجدت في كتاب أبي عن عمرو بن الحارث عن بكر عن مسلم بن مخشي أن الفراسي حدثه عن أبيه بنحوه].

* ولقد لخص الحافظ أكثر الروايات في هذا الخصوص تلخيصاً جيداً في «فتح الباري» فقال: [قوله باب ما يكره من كثرة السؤال وتكلف ما لا يعنيه وقوله تعالى: لا تسألوا عن أشياء ان تبد لكم تسؤكم، كأنه يريد ان يستدل بالآية على المدعى من الكراهة وهو مصير منه الى ترجيح بعض ما جاء في تفسيرها، وقد ذكرت الاختلاف في سبب نزولها في تفسير سورة المائدة وترجيح بن المنير أنه في كثرة المسائل عما كان وعما لم يكن، وصنيع البخاري يقتضيه والأحاديث التي ساقها في الباب تؤيده، وقد اشدت إنكار جماعة من الفقهاء ذلك منهم القاضي أبو بكر بن العربي فقال: اعتقد قوم من الغافلين منع السؤال عن النوازل الى ان تقع تعلقاً بهذه الآية، وليس كذلك لأنها مصرحة بأن المنهي عنه ما تقع المسئلة في جوابه، ومسائل النوازل ليست كذلك. انتهى. وهو كما قال، لأن ظاهرها اختصاص ذلك بزمان نزول الوحي ويؤيده

حديث سعد الذي صَدَّر به المصنف الباب من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألتها، فإن مثل ذلك قد أُمِن وقوعه، ويدخل في معنى حديث سعد ما أخرجه البزار وقال: سنده صالح وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء رفعه: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن ينسى شيئاً»، ثم تلا هذه الآية: {وما كان ربك نسياً}. وأخرج الدارقطني من حديث أبي ثعلبة رفعه: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء رحمة لكم غير نسيان فلا تبحثوا عنها»، وله شاهد من حديث سلمان أخرجه الترمذي وآخر من حديث بن عباس أخرجه أبو داود، وقد أخرج مسلم وأصله في البخاري كما تقدم في كتاب العلم من طريق ثابت عن أنس قال: (كنا نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء وكان يعجبنا أن يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع)، فذكر الحديث، ومضى في قصة اللعان من حديث بن عمر فكره رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسائل وعابها. ولمسلم عن النواس بن سمعان قال: أقمت مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سنة بالمدينة ما يمنعني من الهجرة إلا المسألة، كان أحدنا إذا هاجر لم يسأل النبي، صلى الله عليه وسلم، ومراده أنه قدم وافداً، فاستمر بتلك الصورة ليحصل المسائل خشية أن يخرج من صفة الوفد إلى استمرار الإقامة، فيصير مهاجراً فيمتنع عليه السؤال. وفيه إشارة إلى أن المخاطب بالنهي عن السؤال غير الأعراب وفوداً كانوا أو غيرهم. وأخرج أحمد عن أبي امامة قال: لما نزلت يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء .. الآية، كنا قد اتفقنا أن نسأله، صلى الله عليه وسلم، فأتينا أعرابياً فرشونا برداً وقلنا سل النبي، صلى الله عليه وسلم، ولأبي يعلى عن البراء أن كان ليأتي علي السنة أريد أن أسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الشيء فأتتهيب، وإن كنا لنتمنى الأعراب، أي قدومهم ليسألوا فيسمعهم أجوبة سؤالات الأعراب فيستفيدوها].

فأحاديث الباب إذاً ثابتة ثبوتاً قطعياً لا يرقى إليه شك، توجب العلم القاطع، وإذا انضمت إلى الآية، بعموم لفظها، والروايات الواردة عن بن عباس وغيره، في تفسيرها، أصبح الموضوع وهو نهى الله ورسوله المغلظ عن كثرة السؤال بشتى أنواعه، والتردد والاختلاف على النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والإغراق في التفريع والجدليات، وكذلك السؤال عن أشياء معينة: لا فرق في ذلك بين سؤال الرجل المطعون في نسبه: من هو أبي؟! وسؤال الأحمق المتعنت عن أبيه: في الجنة هو أم في النار، وسؤال الأعرابي الجاهل عن الحج: أهو في كل عام، وغير ذلك؛ أصبح النهي عن ذلك ثابتاً ثبوتاً قطعياً. نعم: لقد جاء كل ذلك على نحو قطعي، ثبوتاً ودلالة، يكفر منكراً، ويخرج من الإسلام بجحده. وهو بذلك يصلح أن يكون أصلاً ترد إليه الفروع، وتستنبط منه الكليات في العقيدة وأصول الفقه وقواعد الأحكام، فله الحمد والمنة على حفظه للذكر، قرآنًا وسنة.

بقيت مسألة واحدة، وهي أننا لو تصفحنا أي كتاب من كتب الحديث المعتمدة، كالبخاري مثلاً،

لوجدنا فيها العديد من الروايات الدالة على أن بعضهم سأل بعض الأسئلة، فهذا يعارض ما ذكرتم أعلاه من النهي عن السؤال؟!

فنقول: فكان ماذا؟! ومن زعم أن القوم كانوا معصومين، لا يقعون في مخالفات شرعية. وإذا تصفحت البخاري فستجد أيضاً العديد من الروايات المشتمة على معاقبة الزناة واللصوص، وجلد من قذف محصنة، وتوبيخ النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، لمن اغتاب أخاه أو لمن اغتابت أختها، وقد أوردنا أعلاه أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد غضب من بعض الأسئلة واستنكرها، وأن الآية الكريمة جاءت في واقعة من تلك الوقائع، هذا أولاً.

وثانياً: أن أكثر تلك الأسئلة إنما جاءت من الأعراب وأهل الآفاق، ومن أعضاء الوفود، وهؤلاء لهم رخصة شرعية واضحة بذلك، لأن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان يسألهم، لا سيما عند قرب رحيلهم: «هل بقيت لكم من حاجة»، أو كلاماً نحو هذا. ولا شك أن هذا يشمل السؤال عما قد يكون مجهولاً عندهم، أو غامضاً في أذهانهم. لاحظ قول بعض الصحابة: **(كنا نهينا أن نسأل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء وكان يعجبنا ان يجيء الرجل الغافل من أهل البادية فيسأله ونحن نسمع)!**

وثالثاً: أن النهي المغلظ إنما جاء عن السؤال عما لم يحرم، أي لم يأت فيه نص بعينه، فهو إذاً على الحل الأصلي، كما سنفصله قريباً. والسؤال يدل على سوء ظن السائل بالله، وأنه ربما غفل عن شيء، أو نسي شيئاً، أو فاتته شيء، أو أن نبيه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قد كتم شيئاً أو أهمل شيئاً، وهذا كله محال وكفر صريح. وقد تؤدي هذه الوقاحة، وهذا الظن السيء، إلى مجيء حكم بالتحريم عقوبة لكافة الأمة. أما السؤال عن تفصيل حكم قد جاء، أو بيان دقيقة من دقائق حكم قد شرع، أو تفاصيل عبادة أو نسك سبق تشريعه فليس هو من هذا الباب أصلاً.

| فصل: الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً وأقوالاً، الإباحة

ولما كنا قد برهنا بالأدلة اليقينية القاطعة على أمور منها:

- (1) أننا لسنا مخاطبين بشرائع الأنبياء السابقين أصلاً، فضلاً عن كونها نسخت من أولها إلى آخرها نسخاً فورياً نهائياً مطلقاً بمجرد مجيء الوحي إلى نبينا مُحَمَّد، رسول الله وخاتم النبيين؛
- (2) مع علمنا الضروري بأنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، تلقى الوحي والتشريعات منجماً على مدار بضع وعشرين عاماً، فلم ينزل عليه كتاب شامل أول الأمر جملة واحدة؛
- (3) ورود النهي المغلظ عن كثرة السؤال، بشتى أنواعه، والتردد والاختلاف على النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والإغراق في التفريع والجدليات؛
- (4) أن النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كانوا في العادة يتعاطون البيوع والمهن، ويتزوجون ويسافرون، ويتطربون ويمارسون كافة شؤون الحياة، على عوائد العرب، من غير تكلف سؤال، أو انتظار وحي.

فلا بد من الوصول إلى الحق في مسألة ما هو الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال: أهو الحرمة، أو الإباحة أم ماذا؟ وماذا كان الواجب على الناس أثناء تتابع نزول الوحي فيما لم يرد فيه نص آنذاك. فنقول، وبالله التوفيق:

أولاً: قبل البعثة النبوية الشريفة، لا حكم قبل ورود الشرع، فليس حكم الأشياء والأفعال والأقوال هو الإباحة كما يتوهم البعض، لأن الإباحة حكم شرعي لا يعرف إلا بخطاب الشارع، فكيف يكون الحكم موجوداً قبل مجيء الخطاب المنشئ له؟! هذا خلف وتناقض مستحيل. والناس يفعلون ما يشاؤون وفق عقولهم، أو أهوائهم ومصالحهم حتى تأتيهم رسالة الله: هذه حالة **عدم التشريع الإلهي**، وليست حالة **التشريع الإلهي بالإباحة**، وشتان بين الأمرين، وبُعد ما بينهما كما بعدت السماء عن الأرض، لا يخفى على عالم أو عاقل، ولكن أنى فهم ذلك للتافهين والسطحيين؟!

ثانياً: أثناء مجيء الوحي، فور بزوغ شمس الرسالة المحمدية، أصبح كل من بلغته الرسالة مكلفاً، لأنه إنما خلق للعبودية، أي للسمع والطاعة لأوامر الله ونواهيه، لأن العبودية لله هي: منتهى الذل والخضوع والطاعة والتسليم المبنية على المحبة والتعظيم لأنه الإله الحق الواحد الأحد؛ وليست هي ركوع وسجود، وقيام وقعود، وطواف وسعي: فالسؤال ها هنا: هل يوجد هناك حكم عام يرجع إليه في كل شيء وفعل حتى يرد عليه نسخ أو تغيير، أم أن ذلك غير موجود؟!

وجواب ذلك يستنبط من الآية الكريمة والأحاديث المتواترة الشريفة، التي فصلنا ذكرها أعلاه، المشددة في النهي عن كثرة السؤال، وعن أنواع معينة من السؤال، فقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**ذروني ما تركتكم**»، لا يحتمل إلا معنىً واحداً: افعلوا ما شئتم، وقولوا ما شئتم، واعتقدوا ما شئتم، وفكروا في ما شئتم، فهو حلال لكم، وانتفعوا بكافة الأشياء فهي خلقت حلالاً طاهرة لكم، تنتفعون بها بكل وجه ممكن، وكل فائدة متخيَّلة؛ وأوفوا بعقودكم، والتزموا بعهودكم، وداوموا على أعرافكم، واستمروا على أنكحتكم ومواريثكم، حتى أكون أنا الذي أفصل لكم الحرام (والمكروه) أو الواجب (والمستحب) أو أحكم بخلاف ذلك.

هذا هو المعنى ضرورة وإلا كان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، مقراً لهم على فعل الحرام، وترك الواجبات، والتمادي في العقود والشروط الفاسدات، فلم يعد مبلغاً عن الله، أمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر، هذه صفة المتنبي الكاذب، وليس النبي الصادق. حاشا لأبي القاسم، رسول الله، وخاتم النبيين، عليه وعلى آله الصلاة والسلام والتبريكات من الله، حاشاه ثم حاشاه!

هذا ما تقتضيه ضرورة العقل والشرع، مع كونه جاء مصرحاً به صراحة ونصاً في مثل:

(1) حديث أبي الدرداء رفعه: «**ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن ينسى شيئاً**»، ثم تلا هذه الآية: {وما كان ربك نسياً}. وحديث أبي ثعلبة الخشني، الذي جاء فيه: «... وسكت عن أشياء من غير نسيان لها رحمة لكم فلا تبحثوا عنها!». و«العافية» ها هنا هي عافية بعد ورود الشرع، وهذه هي الإباحة

والحل المطلق بالضرورة، بخلاف «العافية» قبل ورود الشرع فهي «فراغ تشريعي»، لا يترتب عليه حساب أو عقاب، لأن الحساب والعقاب لا يكون إلا بعد بلوغ الشرائع، وقيام الحجة.

(2) قوله عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته**»، يعني ضرورة أن ذلك الشيء الذي اعتدى المعتدي الأثيم بالسؤال عنه كان ضرورة حلاً قبل السؤال الغبي الآثم الذي تسبب في التحريم، وهذا يقتضي ضرورة أن كل ما لم يأت من الله ورسوله عنه نص بتحريم (أو بإيجاب) فهو ضرورة على الحل والإباحة المطلقة، ومحال أن يكون الأمر غير ذلك. فليس إذاً ثمة فراغ تشريعي منذ نزول قوله تعالى: { **اقرأ** }، وحتى نزول الشرائع الجديدة المفصلة. فكأن الله قال للناس حينئذ: افعلوا ما شئتم قد عفوت لكم عن كل شيء، وأذنت لكم في كل فعل، حتى أفصل لكم الحرام والواجب، وأبين المستحب من المكروه، وحتى ذلك الحين فكل شيء حلال وعفو، لطفاً ورحمة بكم، لا عن غفلة أو نسيان من ربكم؛ فلا تختلفوا إلى نبيكم، وتكثروا السؤال والتعنّت على ربكم، فتذوقوا وبال أمركم. أو بلفظ آخر: **ما أنتم عليه فهو حلال، حتى إشعار آخر. وما أنتم عليه من العقود والأنكحة والالتزامات والعادات والتقاليد صحيح ملزم نافذ حتى إشعار آخر.**

(3) ما نقل بالتواتر، وعلم بالضرورة من التاريخ والسير، أن النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وصاحبه كانوا في العادة يتعاطون البيوع، والمهن، ويتزوجون، ويسافرون، ويتطبّبون، ويمارسون كافة شؤون الحياة، على عوائد العرب، من غير تكلف سؤال، أو انتظار وحي، إلا في الشاذ النادر. فهذا يقتضي أنهم كانوا يعتقدون أن الأصل في الأشياء والأفعال الإباحة، وأن الإباحة هي الحكم الأصلي العام. نعم: هنا قد يستنكر مستنكر: فيستمر صاحب بيت الدعارة، مثلاً، في تشغيله وجني الأموال من مهور البغايا، حتى يأتي الوحي بنص صريح في تحريمه؟!

قلنا: فكان ماذا؟! مال حلال حتى يأتي تحريمه من صاحب السيادة، تقدّست ذاته وتباركت أسماؤه، فيصبح حينئذ حراماً، وليس قبل ذلك.

ولعلمهم يقولون: أين العقول السليمة والفطر المستقيمة؟! فنقول: دعونا من عقولكم المختلة التي تسمونها «سليمة»، وفطركم الممسوخة التي تسمونها «مستقيمة»؛ خالق العقول والفطر أعرف بها، فدعوه لها، فإذا شاء أخذها في الاعتبار إذا شرّع، تلطفاً ورحمة، وإن شاء أهمل ذلك، تعبداً وابتلاءً.

فالأولى بكم، يا قوم، أن تقبلوا على ما خلقتكم له: **أن تعبدوا الله مخلصين له الدين، منيبين إليه، لا أن تعقّبوا على ربكم، أو تقدّموا بين يدي رسولكم!!**

على أن عرب الشمال العدنانية، ومن نزل منازلها من القبائل القحطانية مثل جرهم، إنما كانت في الأصل، قبل الإسلام، على الحنيفية الإبراهيمية السهلة السمحة، وعلى شريعة إسماعيل، لحوالي الألفين من السنين، ثم وقع ابتداع في الدين، واستيراد للأصنام، وبعض تغيير في الشريعة الإسماعيلية، قبل مجيء محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بقرون قليلة؛ فلم تكن ثمة حاجة إلا إلى إصلاح الاعتقاد باقتلاع الشرك من

جذوره، ومحو القليل من البدع والإحداثيات في الأعراف والتشريعات، ونسخ اليسير من الشريعة الإسماعيلية الذي لا يصلح للبشرية عامة.

وعلى كل حال: فقد قال جمهور العلماء: إن الأصل في الأشياء هو الحل، لأن الله امتن على الناس فقال: **{هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا}**، وغيرها من الآيات كثير طيب، ولا تكون هذه منة بحق إلا إذا كانت الأشياء والمنافع كلها مباحة، إلا ما جاء نص بتحريمه، وكل الأشياء طاهرة، إلا ما جاء النص بنجاستها.

قلنا: هذا برهان ضروري وحجة قاطعة زعيده تفصيلاً فنقول: كل ما خلق في الكون من الأشياء، الأعيان بذاتها وكذلك منافعها، هو:
أولاً: مباح للإنسان.

وثانياً: طاهر من الناحية الشعائرية التعبدية.

لا فرق بين غاز كالهواء والبخار، ولا سائل كالماء والعصير، ولبن ذوات الأثداء والدماء، ولا صلب كالحديد والنحاس والتراب والصخور، ولا فرق بين بسيط عنصري كالماء والهواء، وخليط معقد مركب كالطين والتربة الزراعية؛ ولا فرق بين الميت كالصخور والجبال، والحي كالذباب والطيور، كل ذلك مما خلقه الله في الكون، ومباح طاهر للإنسان الانتفاع بالعين بما يترتب عليه زوالها وفنائها كذبح الشاة، وأكل الرغيف، أو التمتع بمنفعة كركوب الدابة وشمّ الورد والنظر إلى جمال الجبال والسهول، إلا ما جاء نص باستثنائه من ذلك بإخراجه من الحل إلى الحرمة فيصبح حراماً، أو بإخراجه من الطهارة إلى النجاسة فيصبح نجساً، أو كليهما معاً. فالحل والطهارة مفهومان متغايران. فحرمة الشيء لا تعني نجاسته ضرورة، ونجاسته لا تعني حرمة الانتفاع به، كذلك بالضرورة.

وقالت قلة من العلماء: الأفعال غير الأشياء، والإنسان وأفعاله ليست داخلية فيما سبق نقاشه لأن الله، جل شأنه، امتن على الإنسان بتسليطه على سائر الكائنات وتمكينه من منفعاتها، ونحن نعلم بضرورة الحس والعقل أن الممتن عليه، وهو الإنسان من حيث كونه إنساناً، غير الممتن به، وهو سائر ما في الكون من أشياء. فلا يصلح البرهان السابق على حل الأشياء وطهارتها برهاناً على أن الأصل في أفعال الإنسان هو الحل. بل إن الإنسان إنما خلق للعبودية: أي لطاعة أوامر الله ونواهيه مطلقاً، فلا يجوز أن يتصرف بشيء أو أن يقدم على فعل إلا بإذن الله التشريعي.

فنقول: هذا قول جيد مؤصل، وتفريق عميق دقيق بين الأفعال، أفعال الإنسان الاختيارية لأنها وحدها محل النظر هنا، والأشياء الأخرى المخلوقة في الكون، المباشرة للإنسان. كما أن الحق الذي لا شك فيه أن الإنسان إنما خلق للعبودية لا غير، قال، تقدست أسماؤه: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ}**، (الذريات؛ 51:56)، لأن العبودية لله هي: منتهى الذل والخضوع والطاعة والتسليم له، جل جلاله، المبنية على المحبة والتعظيم لأنه هو الإله الحق الواحد الأحد؛ وليست هي ركوع وسجود، وقيام وقعود،

فعبادة الله هي الطاعة المعبرة عن المحبة والتعظيم، المبنية على الاعتقاد الجازم، واليقين الصادق: أنه هو، وحده لا شريك له، الإله الحق الواحد الأحد، الحي القيوم؛ فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، كما سنشبعه بحثاً في هذه الرسالة.

كل ما سلف حق، ولكنه كله لا علاقة له بكون الأصل في الأشياء الإباحة أم لا، ولا بكون الأصل في الأفعال الإباحة أم لا، لأن الإباحة حكم شرعي: فطاعة الله في الإباحة لا تختلف عن طاعته في الالتزام بالواجب أو في تحريم الحرام. فإذا حكم الله أن الأصل في الأشياء الإباحة فهذا حكمه الذي لا يجوز تجاوزه، ولكن التسليم بذلك ولذلك هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها، وأمر بها؛ ولو حكم فيها بالحرمة لكان ذلك حكمه الذي لا يجوز تعديه، ولكانت هذه هي العبودية التي خلق الإنسان لأجلها وأمر بها، ولا فرق. وقوله تعالى: **{فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ}**، (الزلزلة؛ 99: 7)، وما جاء مجراه، كذلك لا علاقة له بالموضوع، وإنما هو كناية عن شمول المحاسبة والجزاء، من ثواب وعقاب، لكل عمل مهما صغر. والخير هو ما حكم الله أنه خير، والشر ما ذمه الله وسماه شراً، وليس غير ذلك مطلقاً. فما علاقة هذا بالحكم الأصلي على الأفعال أو الأشياء؟! لا علاقة لذلك مطلقاً لأننا نبحث عن حكم الله، أي نريد تطبيق العبودية لله، التي هي التسليم لحكم الله لا غير، بغض النظر عن ماهية هذا الحكم: هل هو مثلاً تحريم ألبان الإبل، كما كان على بني إسرائيل، أو إباحتها كما هو لنا في هذه الشريعة المطهرة الخاتمة. إذاً لا مندوحة عن البحث في المسألة من غير هذا المنطلق.

ومن زاوية أخرى فنلاحظ:

(أ) — أن ما ثبت من كون الأصل في الأشياء الإباحة يقتضي ضرورة أن كل الأفعال المتعلقة بتلك الأشياء مباحة كذلك، وإلا فقدت تلك الإباحة معناها. فكون الشاة حلالاً يعني جواز ذبحها وسلخها، ودبغ جلدها، وبيعها وشرائها، ودفنها، وإذابة شحمها، والاستصباح بذلك الشحم أو صنع الصابون منه، وهكذا مما لا يعد ولا يحصى من الأفعال الإنسانية المتعلقة بعين الشاة أو منفعتها. هذا قسم كبير من الأفعال الإنسانية صار ضرورة مباحاً في الأصل، حتى يرد الدليل بخلاف ذلك، كورود الأدلة بتحريم تعذيب الحيوان، أو وسمه بالنار في وجهه، بل ولعنة من فعل ذلك.

(ب) — أن الله، جل ذكره، قد امتن على الإنسان أيضاً بالسمع والبصر والفؤاد، وبالقلب، وبالأعين والآذان، أي بالعقل ومداخله من آلات الحس، وباللسان والشففتين، والنفس وما ألهمها من فجور وتقوى، أي بالإرادة والمشیئة والاختيار، وبأنه خلق في أحسن تقويم، تماماً كما امتن عليه [أنه خلق له ما في السموات والأرض هبة منه]، فلزم من ذلك هنا، ضرورة، كما لزم هناك: أن جميع الأفعال الناشئة من ذلك مباحة في الأصل حتى يأتي النص بخلاف ذلك: فاللسان والشففتان، ومن ورائهما النفس والعقل (الفؤاد والقلب)، هما آلة النطق والكلام وإنشاء الأصوات. لذلك وجب ضرورة أن يكون كل ما يخرج من اللسان والشففتين من أصوات كالصفير والهمهمة والتمتمة والصراخ والبكاء والنواح والعويل والنطق

والكلام وشتى الأصوات، ما كان منها حسناً، أي موافقاً للطبع الإنساني، كتغريد البلابل والغناء، أو قبيحاً كنهيق الحمير، مباحاً حتى يأتي النص بخلافه، وكذلك سائر الكلام والنطق، بغض النظر عن مضمونه ومحتواه، لا فرق بين شتم أو غيبة أو نميمة أو تنابز بالألقاب أو وصف للخيل أو تشبيب بالنساء أو وصف للجماع، حتى يأتي النص بخلاف ذلك. فأَي فعل أو كلام يخرج عن هذا؟! وأما قوله تعالى: **{ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ }**، (ق؛ 50: 18)، وما جرى مجراه، كذلك لا علاقه له بالموضوع، وإنما هو كناية عن شدة المراقبة، وعظم المسؤولية، وعن شمول المحاسبة والجزاء، من ثواب وعقاب، لكل قول كشمولها لكل فعل.

(ج) — أن النهي المغلظ عن السؤال، الذي أثبتنا قطعيته فيما سلف، يقتضي ضرورة إباحة كل شيء وكل فعل، حتى يأتي النص بخلاف ذلك، لا يجوز أن يكون غير ذلك. والإنسان لا يخلو من فعاليات وأنشطة طوال حياته، فإذا قيل له لا تسأل، ولا تراجع حتى يكون الشارع، تبارك وتعالى، هو الذي يبادر بالأمر أو النهي، وجب ضرورة أن يكون معنى هذا: افعل ما شئت، فهو مباح لك، وأوف بما التزمت به من عقود ومعاملات، حتى يأتيك من الشارع أمر بخلاف ذلك. لا سيما أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قال تصريحاً لا تلميحاً: «دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، فهل يعقل من المعصوم بعصمة الله، المبلغ بالبلاغ التام المبين عن الله، أن يأمر الناس أن يتركوه حتى يكون هو الذي يبدؤهم، تاركاً لهم يقعون في الحرام ويتركون الواجبات؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، وقال: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين، فحرم عليهم من أجل مسألتهم»، قطعي الدلالة على أن الشيء المسؤول عنه عدواناً وتكلفاً وظلماً، كان مباحاً قبل السؤال المتعنت الغبي الذي أدى إلى التحريم، ولفظة «شيء» هنا على معناها اللغوي تشمل كل شيء: الأعيان والصفات والأفعال. وقال بصراحة ووضوح أكثر: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها رحمة من الله فاقبلوها»، فهل بعد هذا البيان بيان؟! وهل ثمة إلا الغلو والعناد والتكلف المقوت من حمار بليد، أو كافر عنيد؟!

(د) — أن الله، تباركت أسماؤه، صرح بأنه فصل لنا ما حرم علينا: **{ وَمَا لَكُمْ إِلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ، إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ وَإِنَّ كَثِيرًا لَيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِالْمُعْتَدِينَ }**، (الأنعام؛ 6: 119)، فالحرام قد فصل كله، أي جاء مصرحاً به، مبيناً تفصيله وكذلك الواجب، لأن ترك الواجب إثم وحرام. وقد عاتب الله، بل وبخ وشجب، في هذه الآية من امتنع عن بعض المأكولات خوفاً من حرام لم يأت تفصيله، فدل ذلك ضرورة على أن كل شيء، الأعيان والأفعال، حلال على الإجمال حتى يأتي تفصيل يحرم أو يوجب شيئاً.

وهذا كذلك، بحمد الله، هو فهم جابر بن عبد الله الأنصاري، ومعه كثير من الصحابة، الذين عبر هو عنهم بضمير الجمع: في لفظة: (كنا)، عندما قال: (كنا نعزل والقرآن ينزل) أو (كنا نعزل على عهد

النبي، صلى الله عليه وسلم، والقرآن ينزل)، كما هو في الصحيحين، وفي رواية مسلم: زاد إسحاق قال سفيان: (لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن)؛

* ولكن قال الحافظ في «فتح الباري»: [وشرحه بن دقيق العيد على ما وقع في العمدة فقال: استدلال جابر بالتقرير من الله غريب ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول لكنه مشروط بعلمه بذلك.. انتهى. ويكفي في علمه به قول الصحابي أنه فعله في عهده، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث، وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان له حكم الرفع عند الأكثر، لأن الظاهر أن النبي، صلى الله عليه وسلم، اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام؛ وإذا لم يصفه فله حكم الرفع عند قوم، وهذا من الأول، فإن جابراً صرح بوقوعه في عهده، صلى الله عليه وسلم، وقد وردت عدة طرق تصرّح باطلاعه على ذلك، والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحي إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، فكأنه يقول فعلناه في زمن التشريع، ولو كان حراماً لم نقر عليه. وإلى ذلك يشير قول بن عمر: كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا.. أخرجه البخاري].

قلت: قول من قال: (استدلال جابر بالتقرير من الله غريب)، لا شيء، بل استغراب الإمام الحافظ، رضي الله عنه، هو الغريب حقاً، أليس الله قد أحاط بكل شيء علماً؟! وهل كان بيان النبي، صلى الله عليه وسلم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، من عند نفسه؟! حاشا لله، ثم حاشا لله، بل هو من عند الله، والله هو المتكفل بذلك: **{ثم إن علينا بيانه}**، أما حديث ابن عمر، وهو موافق لجابر في المعنى، فهو التالي بنصه:

* كما أخرجه الإمام البخاري في «الجامع الصحيح»، (ج2/ص122/ح1646): [حدثنا أبو نعيم حدثنا سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: (كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نسائنا، هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا)]، هذا من أصح أسانيد الدنيا، ومن أكثرها علوّاً. وأخرجه ابن ماجه، فقال: حدثنا مُحَمَّدُ بن بشار حدثنا عبد الرحمن بن مهدي حدثنا سفيان به، وكذلك أحمد في «المسند»: حدثنا عبد الرحمن عن سفيان به.

وكان النبي، صلى الله عليه وسلم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، يبتدرهم بأمر لم تكن تخطر لهم على بال، بل بعضها لم يره هو وإنما أخبره بها الوحي فقط، كوصيته لوفد عبد القيس ألا ينتبذوا في ظروف وأوعية معينة منه: «الدباء، والنقيز، والمحنتم، والمزفت» فتعجبوا من معرفته لبعضها مع أنها مجهولة لأهل مكة والمدينة، ولا يعرفها سوى أهل اليمامة، كما جاء:

* في «صحيح مسلم»، (ج1/ص50/ح18): [حدثني مُحَمَّدُ بن بكر البصري حدثنا أبو عاصم عن بن جريج (ح) وحدثني مُحَمَّدُ بن رافع، واللفظ له، حدثنا عبد الرزاق أخبرنا بن جريج قال: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة أخبره (وحسنا أخبرهما) أن أبا سعيد الخدري أخبره: أن وفد عبد القيس لما أتوا نبي الله، صلى الله عليه وسلم، قالوا: (يا نبي الله جعلنا الله فداءك، ماذا يصلح لنا من الأشربة؟!)، فقال: «لا

تشربوا في النقيير!»، قالوا: (يا نبي الله، جعلنا الله فداءك، أو تدري ما النقيير؟!)، قال: «نعم، الجذع ينقر وسطه؛ ولا في الدباء، ولا في الحنتمة، وعليكم بالموكى».

— وهو في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، (ج3/ص57/ح11561): [حدثنا عبد الرزاق وروح قالا: حدثنا بن جريج أخبرني أبو قزعة به بعينه]. قلت: هذا في غاية الصحة، وقد صرح ابن جريج بالتحديث. أما قول: (وحسناً أخبرهما) فهو انقلاب لفظي، والصحيح: (وحسناً أخبره)، أي أن حسناً أخبر أبا قزعة كما يظهر جلياً من رواية «شرح معاني الآثار»، (ج4/ص226/ح0): [حدثنا علي قال: حدثنا الحجاج عن بن جريج قال: أخبرني أبو قزعة أن أبا نضرة وحسناً أخبراه أن أبا سعيد الخدري أخبرهما به]

* وجاء مطولاً في «صحيح مسلم» (ج1/ص49/ح18)، من طريق أخرى، فيها كامل القصة: [حدثنا يحيى بن أيوب حدثنا ابن علي حدثنا سعيد بن أبي عروبة عن قتادة قال: حدثنا من لقي الوفد الذين قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من عبد القيس قال سعيد: وذكر قتادة أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري في حديثه هذا أن أناساً من عبد القيس قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقالوا: (يا نبي الله: إنا حي من ربعة، وبيننا وبينك كفار مضر، ولا نقدر عليك إلا في أشهر الحرم فمرنا بأمر نأمر به من وراءنا وندخل به الجنة إذا نحن أخذنا به!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «أمركم بأربع وأنهاكم عن أربع: اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً، وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة وصوموا رمضان وأعطوا الخمس من الغنائم؛ وأنهاكم عن أربع: عن الدباء والحنتم والمزفت والنقيير»، قالوا: (يا نبي الله ما علمك بالنقيير؟!)، قال: «بلى، جذع تنقرونه فتقذفون فيه من القطيعاء» (قال سعيد: أو قال من التمر) ثم تصبون فيه من الماء حتى إذا سكن غليانه شربتموه حتى إن أحكم، أو إن أحدهم، ليضرب ابن عمه بالسيف»، قال: (وفي القوم رجل أصابته جراحة كذلك، قال: وكنت أخبؤها حياء من رسول الله، صلى الله عليه وسلم)، فقلت: (فقيم نشرب يا رسول الله؟!)، قال: «في أسقية الأدم التي يلاث على أفواهاها»، قالوا: (يا رسول الله إن أرضنا كثيرة الجرذان، ولا تبقى بها أسقية الأدم؟!)، فقال نبي الله، صلى الله عليه وسلم: «وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان، وإن أكلتها الجرذان»، قال: وقال نبي الله، صلى الله عليه وسلم، لأشج عبد القيس: إن فيك لخصلتين يحبهما الله، اللحم والأناة». [وعقب الإمام مسلم فقال: [حدثني مُحَمَّد بن المثنى وابن بشار قالا: حدثنا ابن أبي عدي عن سعيد عن قتادة قال: حدثني غير واحد لقي ذاك الوفد، وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد الخدري أن وفد عبد القيس لما قدموا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمثل حديث ابن علي، غير أن فيه: وتذيفون فيه من القطيعاء أو التمر والماء، ولم يقل: (قال سعيد: أو قال من التمر)]. قلت: هو أيضاً في «مسند أحمد»، (ج3/ص23/ح11191): [حدثنا يحيى بن سعيد عن ابن أبي عروبة حدثنا قتادة عن لقي الوفد وذكر أبا نضرة عن أبي سعيد بنحوه].

* وهذا «النكير» إنما كان معروفاً في الإمامة فقط، لا يعرفه أهل الحجاز كما هو في «سنن البيهقي الكبرى»، (ج8/ص309/ح17256): [حدثنا أبو بكر بن فورك أنبأ عبد الله بن جعفر حدثنا يونس بن حبيب حدثنا أبو داود حدثنا عيينة بن عبد الرحمن بن جوشن حدثني أبي قال: كان أبو بكر ينتبذ له في جرة فقدم أبو برزة من غيبة كان غابها فنزل بمنزل أبي بكر قبل أن يأتي منزله فذكر الحديث في إنكار ما نبذ له في جرة، وقوله لامرأته: وددت إنك جعلتني في سقاء، وأن أبا بكر حين جاء قال: قد عرفنا الذي نهينا عنه، نهينا عن الدباء والنكير والحنتم والمزفت، فإما الدباء فإنا معشر ثقيف بالطائف كنا نأخذ الدباء فنخرط فيها عناقيد العنب ثم ندفنها ثم نتركها حتى تهدر ثم تموت. وأما النكير فإن أهل الإمامة كانوا ينقرون أصل النخلة فيشدخون فيه الرطب والبسر ثم يدعونه حتى يهدر ثم يموت. وأما الحنتم فجار كان يحمل إلينا فيها الخمر، وأما المزفت فهي هذه الأوعية التي فيها هذا الزيت)، وقال البيهقي معقباً: (كذا روي عن أبي بكر وقد قال جماعة من أهل العلم أن المعنى في النهي عن الانتباز في هذه الأوعية أن النبيذ فيها يكون أسرع إلى الفساد والاشتداد حتى يصير مسكراً وهو في الأسقية أبعد منه، ثم وردت الرخصة في الأوعية كلها إذا لم يشربوا مسكراً، والله أعلم)؛ وأخرجه الطيالسي في مسنده (ج1/ص120/ح882).

وقد فاجئهم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، في مناسبة أخرى، ومن غير سابق إنذار، بسؤال مخرج وهو:

* كما جاء في «مسند أحمد»، (ج6/ص457/ح27624): [حدثنا عبد الصمد قال: حدثنا حفص السراج قال: سمعت شهراً يقول: حدثتني أسماء بنت يزيد أنها كانت عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والرجال والنساء قعود عنده فقال: «لعل رجلاً يقول ما يفعل بأهله، ولعل امرأة تخبر بما فعلت مع زوجها؟!»، فأرم القوم فقلت: (إي والله يا رسول الله إنهن ليقطن وإنهم ليفعلون!)، قال: «فلا تفعلوا، فإنما ذلك مثل الشيطان لقي شيطانة في طريق فغشيها والناس ينظرون»؛ وأخرجه الطبراني في معجمه الكبير (ج24/ص163/ح414). هذا خبر صحيح، نعم: شهر بن حوشب ثقة صدوق، وحاله أحسن بكثير مما زعمه الحافظ في التقريب: (صدوق، كثير الإرسال والأوهام)، وقد صرح هاهنا بالتحديث وهو معروف بإكثار الرواية عن أسماء بنت يزيد، رضي الله عنها، فهذا الإسناد حسن قوي بذاته، ولا شك. ويشهد أيضاً لكونه حفظاً هنا الحديث التالي من طريق مستقلة تماماً عن أبي هريرة، لا يتصور فيها تواطؤ على الكذب، ولا وقوع الخطأ مصادفة:

* كما هو في «مسند الإمام أحمد» عن أبي هريرة، (ج2/ص540/ح10990): [حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن سعيد الجريري عن أبي نضرة عن رجل من الطفاوة قال: نزلت على أبي هريرة، قال: ولم أدرك من صحابة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رجلاً أشد تشميراً ولا أقوم على ضيف منه؛ فبينما أنا عنده وهو على سرير له وأسفل منه جارية له سوداء ومعه كيس فيه حصى ونوى، يقول: سبحان الله

سبحان الله، حتى إذا أنفذ ما في الكيس ألقاه إليها فجمعته فجعلته في الكيس ثم دفعته إليه فقال لي: ألا أحدثك عني وعن رسول الله، صلى الله عليه وسلم! قلت: بلى، قال: فإني بينما أنا أوعك في مسجد المدينة إذ دخل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المسجد فقال: «من أحس الفتى الدوسي، من أحس الفتى الدوسي»، فقال له قائل: هو ذاك يوعك في جانب المسجد حيث ترى يا رسول الله، فجاء فوضع يده علي وقال لي معروفا فقمتم، فانطلق حتى قام في مقامه الذي يصلي فيه ومعه يومئذ صفان من رجال وصف من نساء، أو صفان من نساء وصف من رجال، فأقبل عليهم فقال: إن أنساني الشيطان شيئاً من صلاتي فليسبح القوم وليصفق النساء، فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولم ينس من صلاته شيئاً. فلما سلم أقبل عليهم بوجهه فقال: «مجالسكم: هل منكم إذا أتى أهله أغلق بابه وأرعى ستره ثم يخرج فيحدث فيقول: فعلت بأهلي كذا وفعلت بأهلي كذا؟!»، فسكتوا، فأقبل على النساء فقال: «هل منكن من تحدّث؟!»، فجثت فتاة كعاب على إحدى ركبتيها وتناولت ليراها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ويسمع كلامها فقالت: (إي والله: إنهم ليحدّثون، وإنهن ليحدّثن!)، فقال: «هل تدرون ما مثل من فعل ذلك؟! إن مثل من فعل ذلك مثل شيطان وشيطانة لقي أحدهما صاحبه بالسكة قضى حاجته منها والناس ينظرون إليه»، ثم قال: ألا لا يفضيّن رجل إلى رجل، ولا امرأة إلى امرأة إلا إلى ولد أو والد- قال: وذكر ثالثة فنسيتها- ألا إن طيب الرجل ما وجد ريحه ولم يظهر لونه، ألا إن طيب النساء ما ظهر لونه ولم يوجد ريحه» [؛ وأخرجه أبو داود في سننه (ج2/ص254/ح2174)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج7/ص194/ح13876)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنّفه (ج2/ص161/ح7661)، (ج4/ص39/ح17560)، وغيرهم. وقال الألباني في تعليقاته على سنن أبي داود: (ضعيف). قلت: نعم أصاب شكلياً لجهالة الطفاوي، إن لم تثبت صحبته، ولكن لا خوف من اختلاط الجريري، لتعدد الرواة عنه: إسماعيل بن إبراهيم (ابن عليّة)، وبشر، وحمام بن زيد، وكذلك يزيد بن زريع كما هو عند البيهقي، وكلهم حجة إمام، ومنهم من سمع من الجريري قبل الاختلاط. قلت: فيه رجل مجهول من الطفاوة (وقد قيل أن له صحبة)، وبقيته ثقات مشاهير. وهذه الفتاة، لله درها، هي بلا شك، أسماء بنت يزيد بن السكن، رضي الله عنها، راوية الحديث السابق، فثبت حديثها ذاك يقيناً، وظهر صدق ودقة الرجل الطفاوي، رضي الله عنه، مع أن هناك ما يدل على أنه كان صاحبياً، والحمد لله رب العالمين.

ولا نشك أن من استقصى السنن لواجدٌ لكثير من مثل هذا، أي من ابتدار نبي الله لهم، من غير سؤال سابق منهم، بل وربما من غير مناسبة تقتضي ذلك، ولا من سابق اطلاع لنبي الله على شيء من شأنهم، بل بوحي من الله يأتيه فجأة، وهو عين قولنا: (أن إقرار القرآن لما كان زمن الوحي، كإقرار النبي لما رآه وسمعه، ولا فرق). بل إن الأول أقوى، وأعلى مرتبة، وهو الأصل، وهو الأعم والأكثر.

وعلى كل حال لا يضرنا من هو القائل: (لو كان شيئاً ينهى عنه لنهانا عنه القرآن)، لأنه هو الحق

بأدلته التي سلفت. أما قوله: (والقرآن ينزل)، يعني ضرورة زمن نزول الوحي، لا فرق بين قرآن وسنة، كما أسلفنا، وكما هو واضح كالشمس من براهيننا السابقة على حجية السنة وكونها وحياً وذكراً، كما هو أيضاً بين من مقالة عبد الله بن عمر: (كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نساءنا هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، فلما مات النبي، صلى الله عليه وسلم، تكلمنا وانبسطنا)، ونحن نعلم ضرورة أنه، عليه الصلاة والسلام، لم يكن يدخل على حريمهم، أو يتجسس على خصوصياتهم في غرف نومهم، وما يفعلون وكيف يتحدثون مع أزواجهم في فرشهم.

ثالثاً: بعد وفاة النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: نحن نعلم يقيناً أن الدين قد اكتمل، بمعنى أن كل أوامر الله ونواهيه قد بلغتنا قبل وفاة النبي، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى آله، كاملة مفصلة مبيّنة واضحة لا شك فيها، كما قال، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «تركتم على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك». وقد تكفل الله بحفظ الذكر قرآناً وسنة، نعم، ولغة عربية كذلك، لأنها من لوازم «الذكر»، ولا يفهم «الذكر» إلا بها، إلى قيام الساعة، لأنه عليه وعلى آله الصلاة والسلام، هو آخر الأنبياء والمرسلين، ليس بعده نبوة ولا رسالة، ولا يتصور بعده نسخ ولا تشريع جديد، إلا ممن بدل الشرائع، واستبدل الكفر بالإيمان، وضل عن سواء السبيل، وأبى إلا أن يحتجز قراراً بئيساً في نار جهنم، والعياذ بالله.

فبعد وفاته عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أصبح الواجب على الناس عامة، والعلماء المجتهدين والمتبوعين منهم خاصة، الرجوع إلى النصوص الشرعية فقط لاستنباط الهدى منه، والأخبار الصحيحة والأحكام الملزمة، أي أن السؤال أصبح واجباً في كل شيء، وعن كل شيء، لأنه قد جاء من الله حكم في كل شيء، ولا يخرج عن حكمه أي شيء.

غير أن السؤال لا بد أن يكون سؤالاً صحيحاً: أي أن يكون سؤالاً عن دليل حرمة الشيء أو وجوبه، أو عن استحبابه أو كراهيته بذاته، ولا يكون مطلقاً عن الإباحة لأنها هي الأصل الثابت العام المطلق، بالأدلة الثابتة اليقينية العامة المذكورة أعلاه، ولا تحتاج إلى دليل جزئي أو تفصيلي غير ذلك إطلاقاً.

قلنا: يكون السؤال الصحيح عن دليل حرمة الشيء أو وجوبه، وعن استحبابه أو كراهيته بذاته، وقلنا: «بذاته»، احتياطاً من كون الإنسان قد يثاب على فعل المباح إذا أراد التقوي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بـ«وعي»، وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة، التي جاءت بها الأدلة. ولكن الحق الذي لا ريب فيه أن الثواب ليس على ذات الفعل ها هنا وإنما هو على نية التقوي به للطاعات أو على ذكره لله، وإدراكه للصلة به أثناء العمل، أو غير ذلك من الاعتبارات، وكل ذلك غير (ذات) العمل من حيث هو عمل مجرد.

فلا يجوز أن يقال أن المباح انقلب بذلك مستحباً، لأنه ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبته، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل. لذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يثاب فاعله ولا يؤاخذ تاركه، والمكروه لذاته وهو الذي يثاب تاركه ولا يعاقب فاعله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة الأصلية المطلقة، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين؛ هذه هي طريق الهلكة، المفضية إلى الكفر والضلال البعيد. ولعلنا نفرد موضوع النية، وتأثيرها على الثواب والعقاب، في فصل مستقل، هو: (فصل: «إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى»)، وسيأتي بعد هذا قريباً إن شاء الله.

وليس ما أصلناه آنفاً ببدع من القول، بل قد قال به أو ببعضه مشاهير الأئمة، فقال الإمام الحافظ الحجة أبو محمد علي بن حزم، قدس الله سره، في «الإحكام»: [فإن قالوا: فأرونا جمع النوازل منصوصاً عليها! قلنا: لو عجزنا عن ذلك لما كان عجزنا حجة على الله تعالى ولا على رسوله، صلى الله عليه وسلم، إذ لم ندع لكم الواحد، فالواحد منه الإحاطة بجميع الفتن، لكن حسبنا أننا نقطع بأن الله تعالى بين لنا كل ما يقع من أحكام الدين إلى يوم القيامة، فكيف ونحن نأتيكم بنص واحد فيه كل نازلة وقعت أو تقع إلى يوم القيامة! وهو الخبر الصحيح الذي ذكرناه قبل بإسناده، وهو قوله، صلى الله عليه وسلم: «دعوني ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه»، فصح نصاً أن ما لم يقل فيه النبي، صلى الله عليه وسلم، فليس واجباً لأنه لم يأمر به، وليس حراماً لأنه لم ينه عنه، فبقي ضرورة أنه مباح. فمن ادعى أنه حرام مكلف أن يأتي فيه بنهي من النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن جاء سمعنا وأطعنا وإلا فقله باطل. ومن ادعى فيه إيجاباً كلف أن يأتي فيه بأمر من النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن جاء به سمعنا وأطعنا وإن لم يأت به فقله باطل. وصح بهذا النص أن كل ما أمر به، صلى الله عليه وسلم، فهو فرض علينا إلا ما لم نستطع من ذلك، وأن كل ما نهانا عنه فحرام حاشا ما بينه، صلى الله عليه وسلم، أنه مكروه أو ندب فقط، فلم يبق في الدين حكم إلا وهو ههنا منصوص جملة]؛

ثم استطرّد قائلاً: [فأي شيء بقي بعد هذا؟ وهل في العالم نازلة تخرج من أن يقول قائل هذا واجب؟ فنقول له: إن أتيت على إيجابه بنص من القرآن أو بكلام صحيح عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو إجماع فسمعنا وطاعة وهو واجب، ومن أبى عن إيجابه حينئذ فهو كافر، وإن لم يأت على إيجابه بنص ولا إجماع فإنه كاذب وذلك القول ليس بواجب. أو يقول: قال هذا حرام، فنقول له: إن أتيت على النهي عنه بنص أو إجماع فهو حرام وسمعنا وطاعة، ومن أراد استباحته حينئذ فهو آثم كاذب عاص، وإن لم تأت على النهي عنه بنص ولا إجماع فأنت كاذب وذلك الشيء ليس حراماً. فهل في العالم حكم يخرج عن هذا؟! فصح أن النص مستوعب لكل حكم يقع أو وقع إلى يوم القيامة، ولا سبيل إلى نازلة تخرج عن هذه الأحكام الثلاثة وبالله تعالى التوفيق.

ثم قد جاءت الأحاديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بمثل ما جاءت به هذه الآيات كما حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله الهمداني حدثنا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد البلخي حدثنا محمد بن يوسف حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا إسماعيل هو ابن أبي أويس حدثنا مالك بن أنس عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (دعوني ما تركتكم، إنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم). قال أبو مُحَمَّد: فهذا حديث جامع لكل ما ذكرنا بَيِّنَ فيه، صلى الله عليه وسلم، أنه إذا نهى عن شيء فواجب أن يجتنب، وأنه إذا أمر بأمر فواجب أن يؤتى منه حيث بلغت الاستطاعة، وأن ما لم ينه عنه ولا أمر به فواجب ألا يبحث عنه في حياته، صلى الله عليه وسلم، وإن هذه صفته ففرض على كل مسلم ألا يحرمه ولا يوجبه، وإذا لم يكن حراما ولا واجبا فهو مباح ضرورة، إذ لا قسم إلا هذه الأقسام الثلاثة. فإذا بطل منها اثنان وجب الثالث، ولا بد ضرورة، وهذه قضية النص وقضية السمع وقضية العقل التي لا يفهم العقل غيرها إلا الضلال والكهانة والسخافة التي يدعيها أصحاب القياس أنهم يفهمون من الوطاء الأكل ومن الثمر الجلوز ومن قطع السرقة مقدار الصداق، وحسبنا الله ونعم الوكيل.

ثم نعكس عليهم سؤالهم فنقول لهم إذا جَوَزْتُمْ وجود نوازل لا حكم لها في قرآن ولا سنة، فقولوا لنا ماذا تصنعون فيها، فهذا لازم لكم وليس يلزمنا، لأن هذا عندنا باطل معدوم لا سبيل إلى وجوده أبدا. فأخبرونا إذا وجدتم تلك النوازل، أتركون الحكم فيها؟ فليس هذا قولكم، أم تحكمون فيها ولا سبيل إلى قسم ثالث. فإن حكمتم فيها فأخبرونا عن حكمكم فيها، أبحكم الله تعالى وحكم رسوله، صلى الله عليه وسلم، حكمتم فيها؟ فإن قلتم نعم، قلنا قد تناقضتم لأنكم قلتم ليس فيها نص بحكم الله تعالى ولا لرسوله، صلى الله عليه وسلم، وقد كذب آخر قولكم أوله. وإن قلتم بغير حكم الله تعالى أو بغير حكم رسوله، صلى الله عليه وسلم، نحن برآء إلى الله تعالى من كل حكم في الدين لم يحكم به الله عز وجل، وفي هذا كفاية لمن عقل فوضح لنا وبطل ما سواه، والحمد لله رب العالمين.

وبهذا جاءت الأحاديث كلها مؤكدة متناصرة، كما حدثنا حمام بن أحمد حدثنا عبد الله بن إبراهيم حدثنا أبو زيد المروزي حدثنا الفربري حدثنا البخاري حدثنا عبد الله بن زيد المقرئ حدثنا سعيد حدثنا عقيل عن ابن شهاب عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (إن أعظم المسلمين جرما من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته)؛ فنص، صلى الله عليه وسلم، كما تسمع أن كل ما لم يأت به تحريم من الله تعالى فهو غير محرم.

وهكذا أخبر، صلى الله عليه وسلم، في الواجب أيضا، كما حدثنا عبد الله بن يوسف بن نامي حدثنا أحمد بن فتح حدثنا عبد الوهاب بن عيسى حدثنا أحمد بن مُحَمَّد الفقيه الأشقر حدثنا أحمد بن علي القلانسي حدثنا مسلم بن الحجاج حدثني زهير بن حرب حدثنا يزيد بن هارون حدثنا الربيع بن مسلم القرشي عن مُحَمَّد بن زياد عن أبي هريرة قال: خطبنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: (أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا)، فقال رجل: أكل عام يا رسول الله؟ فسكت حتى قالها ثلاثا، فقال رسول الله،

صلى الله عليه وسلم: (لو قلتُ نعم لوجبت ولما استطعتم- ثم قال- ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه).

قال أبو مُحَمَّد: فنصَّ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على أنَّ ما لم يوجبه فهو غير واجب، وما أوجبه بأمره فواجب ما أستطيع منه، وأنَّ ما لم يحرمه فهو حلال وأنَّ ما نهى عنه فهو حرام، فأين للقياس مدخل والنصوص قد استوعبت كل ما اختلف الناس فيه وكل نازلة تنزل إلى يوم القيامة باسمها! وبالله تعالى التوفيق. وقال تعالى: {أم لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله؟! ولولا كلمة الفصل لقضي بينهم وإن الظالمين لهم عذاب أليم }[. انتهى كلام الإمام الحافظ الحجة أبي محمد علي بن حزم الأندلسي، فتدبره، وأعد قراءته حتى تستوعبه وتعطيه حقه من الفهم والتذوق.

وأنت ترى أن هذا في مجمله هو عين قولنا، وهو: (أن الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال والعقائد والأفكار: الإباحة، وكذلك في العقود والشروط: الإباحة والصحة، لذلك فإن الأصل هو الالتزام بالعقود التي تم عقدها، والشروط التي تم الاتفاق عليها لأنها انعقدت صحيحة؛ وكذلك الأصل في الأشياء والأعيان والمواد: الطهارة).

ونزيد هذا وضوحاً وتفصيلاً بأن نقول، أن قولنا: (الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال والعقائد والأفكار الإباحة) يقتضي ضرورة خلوها، في الأصل، من الأحكام «الوضعية»، فلا يكون شيء منها سبباً، أو شرطاً، أو رخصة أو عزيمة، أو مبطلاً أو مصححاً لشيء آخر، أو غير ذلك من الأحكام الوضعية، إلا ببرهان، وكذلك هو الشأن في الحوادث الواقعة في الكون، مثل طلوع الشمس، ونزول المطر، وخسوف القمر، حتي يجئ النص بخلاف ذلك.

| فصل: هل الأصل في العبادات الحظر؟! |

بقيت مسألة واحدة مهمة، في غاية الأهمية والخطورة، وهي قولهم: (أن الأصل في العبادات الحظر، حتي يأتي بها دليل)، التي جعلها البعض قاعدة كلية. فنقول: هذه جملة لا معنى لها، يفترض القائلون بها أن هناك أفعلاً تستحق أن تسمى (عبادة) بذاتها من حيث كونها أفعلاً مجردة، وهذا غير صحيح، بل هو خطأ قاتل شنيع، كما سنبرهن عليه في الأبواب والفصول التالية، لا سيما في الباب المسمى: (توحيد التقديس والشعائر التعبدية)، إن شاء الله. وإنما جرت عادة الناس أن يطلقوا هذه التسمية (عبادة) على الأفعال والأقوال والمعتقدات التي يراد بها التقرب ممن يعتقد فيه الألوهية، فالعبادة هي إذًا: [توجيه أفعال وشعائر معينة (وأقارير وتسليمات بأقوال ومعتقدات) إلى من تُعْتَقَد فيه الألوهية: للتقرب إليه وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه، أو لإظهار التعظيم والإجلال، أو للتعبير عن الرهبة والخشية، أو استدرار عطفه وبره وإنعامه، أو الاستعانة به في

دفع ضرر أو جلب منفعة؛ أو اتقاء ضرره أو السلامة من شره، ونحو ذلك]. فإذا تقدم إنسان بشعائر تعبدية إلى من يعتقد فيه الألوهية، فهو قطعاً يعتقد أن المعبود يحب تلك الشعائر ويرضاها، فهو يعتقد استحباب، أو حتى وجوب، أفعاله تلك.

أما بالنسبة لأهل الإسلام، بعد بزوغ شمس الرسالة المحمّدية، فإن الحكم على فعل بأنه مستحب أو واجب، يعني أن حكمه هو خلاف الإباحة المحضة الأصلية، المقطوع بها، لا يجوز إلا ببرهان. فالصحيح إذاً أن الله، جل جلاله، لا يجوز أن يتقرب إليه إلا بما جعله مستحباً أو واجباً، أي الصحيح هو: (أن الله، جل جلاله، لا يعبد إلا بما شرع)، أو بلفظ أدق: (أن الله، جل جلاله، لا يتقرب إليه إلا بما شرع)، أو أحسن من هذا وذلك: (أن الإيجاب والاستحباب لا تثبت إلا بالدليل الشرعي)، وهذه القاعدة الصحيحة ليست شيئاً جديداً، وإنما هي تطبيق وتفريع ضروري لقاعدتنا: [أن الأصل في الأشياء والأفعال والأقوال الإباحة، وكذلك في العقود والشروط الإباحة والصحة، والأصل هو الالتزام بالعقود التي تم عقدها، والشروط التي تم الاتفاق عليها].

هذا هو ما قامت عليه قواطع الأدلة اليقينية، فلا يجوز اعتقاد غيره، ولا العمل به، لمن آمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

| فصل: هل ما (تركه) النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، تركناه؛ وهل هناك سنّة تركيّة؟! |

سبق أن ذكرنا قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الصحيح الثابت: «ذروني (أو: دعوني) ما تركتكم: فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه؛ وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه». وقوله: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم». وقوله: «إن الله حد حدوداً فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها؛ وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!». وقوله: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسأله». وقوله: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية؛ فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسياً».

ولعلنا نلاحظ:

(1) - أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، وهو أفصح العرب، المعصوم بعصمة الله، الذي أوتي جوامع الكلم، واختصر له الكلام اختصاراً، ما كان ليعجزه أن يقول: (وما تركته فاتركوه)، بل على العكس من

ذلك قال: «... وترك أشياء، من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم، فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!»، فأصرّ قوم على عدم قبولها، وعاندوا فسودوا الصفحات، بل المجلدات، في مباحث سقيمة عنها؛

(2) - أن (الترك) المجرد عدم محض، والعدم لا يصلح حجة لشيء، أو بلفظ آخر: إن (الترك) المجرد من القرائن إنما هو عدم فعل، والعدم لا شيء، أي أنه ليس بشيء، ولا يصلح دليلاً لشيء، فلا يوجد في العالم إذاً ما يسمّونه: «سنة تركية» أصلاً؛

(3) - إن (الترك) المجرد هو الضد المقابل لـ (الفعل) المجرد؛ وقد أثبتنا فيما مضى بالأدلة اليقينية أن فعل النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، المجرد عن أي قرينة، حجة قاطعة على أن ما فعله ليس حراماً على أمته (إلا ما قام البرهان على أنه من خصوصياته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)، ثم لا بد من قرائن أو أدلة مستقلة تبرهن على أن ذلك الفعل واجب أو مستحب أو مباح أو حتى مكروه؛ فوجب لذلك بالضرورة العقلية المترتبة على المضادة والتقابل: أن يكون (الترك) المجرد برهاناً فقط على أن المتروك ليس واجباً (إلا ما قام البرهان على أنه من خصوصياته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)، ثم لا بد من قرائن أو أدلة مستقلة تبرهن على أن ذلك المتروك حرام أو مكروه أو مباح أو حتى مستحب؛ حيث أسلفنا في الباب السابق عند دراسة بعض ما يقتضيه كونه (أسوة حسنة) نصاً: (فمن المحال الممتنع أن يفعل النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ما هو حرام على أمته، أو أن يترك ما هو واجب على أمته، من غير بيان يقيني، قاطع للعدر، بأنه مستثنى من ذلك أو أن ذلك من خصوصياته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام)؛

(4) - أن (الترك) المجرد، الذي هو في جوهره ترك الفعل، أقرب وأشبه ما يكون إلى (الإقرار) المجرد، الذي هو (ترك القول). والإقرار يترتب عليه الحكم بالإباحة المطلقة للمسكوت عنه، كما تقتضيه ضرورة الحس والعقل، وأدلة الشرع التي أسلفناها؛ والقوم يزعمون أنهم أهل نظر وتدبر، وأقيسة وترجيحات، وأشباه ونظائر، ويسخرون من الظاهرية منكري القياس، بل لعلهم ينسبونهم إلى الابتداع، فكيف يسوغ لذي عقل أن يزعم أن (الترك) المجرد يقتضي الكراهية أو التحريم؟!

(5) - أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، ربما ترك بعض الأفعال المستحبة عمداً لاعتبارات سنذكر بعضها الآن، إن شاء الله:

الاعتبار الأول: كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض الشعائر التعبدية المستحبة خشية أن تفرض على الناس فيعجزوا عنها، وقد علله الإمام ابن خزيمة كما جاء في صحيحه: (باب ذكر علة قد كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يترك لها بعض أعمال التطوع وإن كان يحث عليها وهي خشية أن يفرض عليهم ذلك الفعل مع استحبابه، صلى الله عليه وسلم، ما

خفف على الناس من الفرائض)، وهو ما ثبت بأصح الأسانيد كما جاء:

* في «الجامع الصحيح المختصر» للبخاري، (ج1/ص313/ح882)، و(ج2/ص708/ح1908): [حدثنا يحيى بن بكير حدثنا الليث عن عقيل عن بن شهاب أخبرني عروة أن عائشة، رضي الله تعالى عنها، أخبرته أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا فاجتمع أكثر منهم فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثرت أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلوا بصلاته فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «أما بعد فإنه لم يخف عليّ مكانكم ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها»، فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك]. وقال البخاري: (تابعه يونس)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج1/ص525/ح761) بمتابعة يونس التي أشار إليها البخاري؛ وابن حبان في صحيحه (ج6/ص286/ح2544)، و(ج6/ص285/ح2543) وزاد: (ثم كذلك كان في خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر حتى جمعهم عمر بن الخطاب على أبي بن كعب فقام بهم في رمضان وكان ذلك أول اجتماع الناس على قارئ واحد في رمضان)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج6/ص169/ح25401)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج2/ص86/ح2503)؛ وابن راهويه في مسنده (ج2/ص305/ح827)؛ والإمام عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه (ج4/ص265/ح7747)؛ والطبراني في معجمه الأوسط ج2/ص6/ح1043) وقال فيه: (فصاح الناس وقرعوا بابه، فلم يخرج)؛ وغيرهم.

— وأخرجه البيهقي مطولاً من نفس الطريق في (سنن البيهقي الكبرى) فساقه بنحو من حديث البخاري، إلا أنه أكمل قائلًا بعد قوله «فتعجزوا عنها» ذاكراً لما حدث زمان عمر بن الخطاب، رضوان الله وسلامه عليه: [وكان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة أمر فيه فيقول: (من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه)، فتوفي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والأمر على ذلك ثم كان الأمر على ذلك خلافة أبي بكر وصدر من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما. قال عروة: وأخبرني عبد الرحمن بن عبد القاري - وكان من عمال عمر رضي الله تعالى عنه وكان يعمل مع عبد الله بن الأرقم على بيت مال المسلمين - أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه خرج ليلة في رمضان فخرج معه عبد الرحمن فطاف في المسجد، وأهل المسجد أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط، قال عمر رضي الله تعالى عنه: والله لا أظن لو جمعناهم على قارئ واحد لكان أمثل، فعزم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه على أن يجمعهم على قارئ واحد، فأمر أبي بن كعب رضي الله تعالى عنه أن يقوم بهم في رمضان، فخرج عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه والناس يصلون بصلاة قارئ لهم ومعه عبد الرحمن بن عبد القاري، فقال عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: نَعَمْ البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون - يريد آخر الليل - وكان الناس يقومون في أوله]، ثم قال البيهقي: (رواه البخاري في الصحيح عن بن بكير دون

حديث عبد الرحمن بن عبد القاري وإنما أخرج حديث عبد الرحمن عن حديث مالك عن الزهري).
فحديث عائشة، أم المؤمنين، رضوان الله وسلامه عليها، من أصح أحاديث الدنيا، تقوم به الحجة القاطعة، ويجب التدبّر به.

وقد جاء هذا في نفس الواقعة، أو واقعة مشابهة، من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه:

* كما أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص199/ح13087) بإسناد صحيح: [حدثنا يزيد (هو ابن هارون) أخبرنا حميد (هو الطويل) عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان ذات ليلة يصلي في حجرته، فجاء أناس من أصحابه فصلوا بصلاته، فخفف ثم دخل البيت ثم خرج، ففعل ذلك مرارا كل ذلك يصلي وينصرف، فلما أصبح قالوا: (يا رسول الله: صلينا معك البارحة ونحن نحب أن نتمدّ في صلاتك!)، فقال: (قد علمت بمكانكم، وعمدا فعلت ذلك). وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص103/ح12024)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص413/ح1409)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج6/ص401/ح3755)، و(ج6/ص461/ح3859)، ز(ج8/ص223/ح4788)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص110/ح5021)، و(ج3/ص110/ح5023)؛ وغيرهم.

* وقد أخرج البخاري في صحيحه (ج1/ص256/ح696) مثل حديث أنس، ولكن عن عمرة عن عائشة: [حدثنا محمد قال: أخبرنا عبدة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عمرة عن عائشة قالت: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يصلي من الليل في حجرته وجدار الحجرة قصير فرأى الناس شخص النبي، صلى الله عليه وسلم، فقام أناس يصلون بصلاته فأصبحوا فتحدثوا بذلك، فقام ليلة الثانية فقام معه أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك ليلتين أو ثلاثا، حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فلم يخرج فلما أصبح ذكر ذلك الناس، فقال: إني خشيت أن تكتب عليكم صلاة الليل؛ وأخرجه البيهقي في سننه الكبرى (ج3/ص110/ح5021) وغيرهما.

وقد جاء هذا المعنى في نفس الواقعة، أو واقعة مشابهة، كذلك عن زيد بن ثابت، رضي الله عنه، بأصح الأسانيد وأقواها:

* كما هو في «صحيح البخاري»، (ج6/ص2659/ح6860): [حدثنا إسحاق أخبرنا عفان حدثنا وهيب حدثنا موسى بن عقبة سمعت أبا النضر يحدث عن بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت أن النبي، صلى الله عليه وسلم، اتخذ حجرة في المسجد من حصير، فصلّى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيها ليالي حتى اجتمع إليه ناس؛ ثم فقدوا صوته ليلة، فظنوا أنه قد نام، فجعل بعضهم يتنحّج ليخرج إليهم فقال: (ما زال بكم الذي رأيتم من صنيعكم حتى خشيت أن يكتب عليكم، ولو كتب عليكم ما قمتم به، فصلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل صلاة المرء في بيته إلا الصلاة المكتوبة)؛] وأخرجه البخاري في موضع آخر من صحيحه (ج1/ص256/ح698)؛ وأخرجه مسلم في صحيحه

(ج1/ص540/ح781)؛ والنسائي في سننه (ج3/ص198/ح1599)؛ وابن حبان في صحيحه (ج6/ص239/ح2491)؛ وأبو داود في سننه (ج1/ص274/ح1044)، و(ج2/ص69/ح1447)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص182/ح21622)، و(ج5/ص187/ح21675)؛ والطحاوي في شرح معاني الآثار (ج1/ص350)؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج5/ص144/ح4892)، و(ج5/ص144/ح4893)، و(ج5/ص144/ح4895) إلا أنه أفاد: **(فتنحنا، وحصبوا الباب، ورفعوا أصواتهم؛ فخرج إليهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مغضباً)**، و(ج5/ص145/ح4896)؛ والطبراني في معجمه الصغير (ج1/ص329/ح544)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج2/ص494/ح4382)؛ وعبد بن حميد في مسنده (ج1/ص110/ح250)؛ وغيرهم، بعضهم مختصراً، وبعضهم بزيادات صحاح يظهر منها أن منهم من **(تنحج)** ورفع صوته، بل ومنهم من **(حصب)** الباب تنبيهاً له، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، على وجودهم، فأهملهم حتى الصباح ثم كلمهم **غاضباً**، بنحو ما جاء آنفاً. ولعل **(حصب)** الباب هذا هو الذي ظنته عائشة، رضوان الله وسلامه عليها، قرعاً، أو بعضهم فعل هذا وبعضهم فعل ذاك!

الاعتبار الثاني: كان نبي الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، قد يترك بعض الشعائر التعبدية والطاعات التي ثبتت فضيلتها **حتى لا يشق على المسلمين**، رفقاَ بهم، بل كان، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، وهو نعم الأسوة، وخير القدوة، يترك الخروج للجهاد، وهو أحب شيء في الدنيا إليه، لكي لا يشق على أمته، أو يحرجه، كما يظهر مما ثبت عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «تضمن الله لمن خرج في سبيله، لا يخرجه إلا جهاداً في سبيلي، وإيماناً بي، وتصديقاً برسلي، فهو علي ضامن أن أدخله الجنة، أو أرجعه إلى مسكنه الذي خرج منه نائلاً ما نال من أجر أو غنيمة! والذي نفس محمد بيده، ما من كُلم يكلم في سبيل الله إلا جاء يوم القيامة كهيئته حين كلم: لونه لون دم، وريحه مسك! والذي نفس محمد بيده: **لولا أن يشق على المسلمين ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبداً، ولكن لا أجد سعة فأحملهم، ولا يجدون سعة، ويشق عليهم (وفي رواية: لا تطيب أنفسهم) أن يتخلفوا عني، والذي نفس محمد بيده: لوددت أني أغزو في سبيل الله فأقتل، ثم أغزو فأقتل، ثم أغزو فأقتل»**، قلت: هذا حديث غاية في الصحة، من أصح أحاديث الدنيا، أخرج الإمام مسلم في صحيحه (ج3/ص1495/ح1876) فقال: [وحدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن عمارة وهو بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة قاله]؛ وأخرجه مسلم في صحيحه (ج3/ص1497/ح1876)، و(ج3/ص1498/ح1876)؛ والبخاري في صحيحه (ج1/ص22/ح36)؛ وابن حبان في صحيحه (ج11/ص39/ح4736)؛ وابن ماجه في سننه (ج2/ص920/ح2753)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص231/ح7157)، و(ج2/ص384/ح8970)؛ وابن راهويه في مسنده (ج1/ص226/ح182)؛ والبيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص39/ح17669)،

(ج9/ص157/ح18265)؛ والإمام أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه (ج4/ص202/ح19316)؛ وغيرهم.

فها هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، يتخلف عن السرايا، مع أن الخروج في كل واحدة منها، أحب شيء إليه في الدنيا، وقد صرح هو بذلك ونص عليه، وأخبرنا به.

الاعتبار الثالث: وقد نص هو، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى آله، على أن أفضل الصيام صيام داود، كان يصوم يوماً ويفطر يوماً. ومع ذلك فلم ينقل عنه قط أنه كان يصوم هكذا، فلم ترك الفضل وعمل بالمفضول؟! **لا ندري، لأنه لم يبين لنا.** ونعلم يقيناً أنه لو كان بيان ذلك من الدين، الذي تكفل الله ووعد ببيانه، وأخبرنا بكماله، لو كان الأمر كذلك لبينه لنا، حاشا لله ورسوله من الوعد الخائس، والخبر الكاذب.

فظهر بذلك أن كونه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام أفضل رسل الله، وأكرم الخلق على الله، لا يقتضي ضرورة:

(1) - أن كل فعل من أفعاله، وكل عبادة من عبادته، جاءت على أفضل الصور لتلك العبادة المعينة أو ذاك الفعل المخصوص المعين. والكمال والفضل على الإجمال، لا يعني الكمال والفضل في كل جزئية متخيلة، إلا في حق الله العزيز الحكيم.

(2) - أن غيره من الأنبياء قد يفضل به جزئية معينة، أو خصوصية معينة. فمما لا شك فيه أن موسى قد اصطفى على الناس، بل على الأنبياء، بتكليم الله له تكليماً مباشراً؛ وعيسى بن مريم كلمة الله، وروح منه، وذاته الطاهرة الشريفة معجزة بنفسها.

وأفضلية بلال وأبي ذر على معاذ بن جبل لا يجوز أن يكون فيها شبهة، وليس أي واحد منهما بأعلم من معاذ بتفاصيل الحرام والحلال!

وأكثر الصحابة، لا سيما البدرين والأحديين والشجريين، أفضل من عبد الله بن عباس، وهو أعلى منهم مرتبة في العلم، وهو ترجمان القرآن والحبر البحر، بل كان رضي الله عنه يقرئ السابقين الأولين البدرين من أمثال عبد الرحمن بن عوف القرآن!

وأفضلية قرن الصحابة في الجملة على سائر قرون الأمة، بل وعلى سائر قرون بني آدم، لا تعني ضرورة أنهم فعلوا كل فضيلة وكل حسنة إلى يوم القيامة، وكل زعم خلاف ذلك شطحات وتعميمات نظرية، ومزاعم عاطفية، أو أكاذيب محضة، لا تصمد للبرهان.

الاعتبار الرابع: ما سبق أن قررناه بآتم بيان وأبلغ تفصيل أن الأصل في الأشياء، أعياناً وأفعالاً، الإباحة؛ وأنه، عليه وعلى آله أزكى صلاة وأتم تسليم، قد اشتد نهيه عن كثرة السؤال، والتردد عليه في الأقضية، مما قد يفضي إلى الهلكة، وأخبرهم أنه هو سيباردهم بأمر الله ونهيه: **{وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا}**. وقد أثبتنا بذلك أن تركه التعقيب على فعل، أو القيام بعمل يقتضي، ضرورة، إباحة ذلك لا غير. بل قد قال، عليه

وعلى آله أذى صلاة وأتم تسليم، صراحة: «دعوني ما تركتكم، إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

وقد يترك النبي بعض العمل لاعتبارات أخرى لا نعلمها. وعلى كل حال فالترك عدم فعل، والعدم لا يصلح دليلاً على شيء مطلقاً، لأنه «لا شيء»، كما بيّنناه أول هذا البحث.

نعم، سوف يسارع القوم قائلين: لقد ظلمتمونا بنسبة هذا القول إلينا، فنحن ما قلنا قط أن الترك المجرد شيء أو حجة، وإنما قلنا: الحجة أن يترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الفعل غير الجبلي، مع قيام المقتضى وانتفاء المانع، وغير ذلك من التأصيل والضوابط.

فنقول: رغم كراهيتنا للتطويل، وأسلوب الرد، والقليل والقال، فلعلنا ها هنا لأهمية هذه المسألة الأصولية الخطيرة، وللأمانة العلمية، نقتبس لك هذا النص (بتمام طوله وأحرفه، ما عدا التنسيق والإخراج وعلامات التنقيط فأكثرها من عندنا) لفصل كامل من كتاب: (معالم أصول الفقه عند أهل السنة والجماعة؛ الطبعة الخامسة، 1427 هـ) للدكتور مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنِ بْنِ حَسَنِ الجيزاني، كما هو في المكتبة الإلكترونية الشاملة. وقد اخترنا هذا الكتاب لأن أصله، كما جاء فيه (ج1/ص2): [أصل هذا الكتاب: رسالة (دكتوراه) نوقشت في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وقد تكونت لجنة المناقشة من أصحاب الفضيلة: د. عمر بن عبد العزيز أستاذ أصول الفقه بقسم الدراسات العليا بجامعة أم القرى بمكة المكرمة مشرفاً؛ د. علي بن عباس الحكمي رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عضواً؛ د. أحمد محمود عبد الوهاب أستاذ أصول الفقه بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عضواً. وقد أجيّزت مع مرتبة الشرف الأولى، وكان ذلك في 1415/1/25 هـ]؛ فهو إذا رسالة (مُشَيِّخِيَّة)، وهو ما يسمى باللاتينية: (دكتوراه)، ينتظر من كاتبها التمكن من مادته، والإتيان بجديد فيها، أو هكذا هو العرف العالمي هذه الأيام. كما أنها تصنيف حديث معاصر يتوقع أن يكون كاتبه قد استوعب وهضم انتاج العلماء السابقين مقدماً لنا، {مَنْ بَيْنَ قَرْثٍ وَدَمٍ}، زبدته: {لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ}. والآن إلى النص الموعد:

* **بداية النص المنقول** (ج1/ص123 — 130): [خامساً: حجّة تركه، صلى الله عليه وسلم: والمقصود بالترك: تركه، صلى الله عليه وسلم، فعل أمر من الأمور. وهو نوعان بالنسبة لنقل الصحابة رضي الله عنهم له:

(1) - التصريح بأنه، صلى الله عليه وسلم، ترك كذا وكذا ولم يفعله، كقول الصحابي في صلاة العيد: (إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، صلى العيد بلا أذان ولا إقامة).

(2) - عدم نقل الصحابة للفعل الذي لو فعله، صلى الله عليه وسلم، لتوفرت همهم ودواعيهم أو أكثرهم أو واحد منهم على نقله للأمة، فحيث لم ينقله واحد منهم البتة ولا حدّث به في مجمع أبداً علّم أنه

لم يكن. وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، التلفظ بالنية عند دخوله في الصلاة، وتركه الدعاء بعد الصلاة مستقبل المأمومين وهم يؤمنون على دعائه، بعد الصبح والعصر أو في جميع الصلوات.

وتركه، صلى الله عليه وسلم، لفعل من الأفعال يكون حجة، فيجب ترك ما ترك، كما يجب ما

فعل بشرطين:

الشرط الأول: أن يوجد السبب المقتضي لهذا الفعل في عهده، صلى الله عليه وسلم، وأن تقوم الحاجة إلى فعله، فإذا كان الحال كذلك وتركه، صلى الله عليه وسلم، ولم يفعله كان تركه لهذا الفعل سنة يجب الأخذ بها ومتابعته في ترك هذا الفعل. أما إن انتفى المقتضي ولم يوجد السبب الموجب لهذا الفعل فإن ترك النبي، صلى الله عليه وسلم، حينئذ لا يكون سنة؛ لأن تركه كان بسبب عدم وجود المقتضي، إذ لو وجد المقتضي لفعله، صلى الله عليه وسلم، وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، قتال مانعي الزكاة فقط؛ إذ إن هذا الترك كان لعدم وجود السبب وعدم قيام المقتضي، فلما فعل أبو بكر رضي الله عنه ذلك وقاتل مانعي الزكاة فقط، لم يكن مخالفاً لسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

أما ما أحدثه بعض الأمراء من الأذان للعديد فإن هذا من البدع؛ لأن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ترك ذلك مع وجود ما يعتقد فاعل ذلك أنه مقتض، فإنه، صلى الله عليه وسلم، لما أمر بالأذان في الجمعة وصلى العيدين بلا أذان ولا إقامة كان ترك الأذان فيهما سنة، فليس لأحد أن يزيد في ذلك، بل الزيادة في ذلك كالزيادة في أعداد الصلوات أو أعداد الركعات.

ومثل ذلك ما حدثت الحاجة إليه بتفريط الناس، كتقديم الخطبة على الصلاة في العيدين، فإنه قد فعل ذلك بعض الأمراء واعتذر بأن الناس قد صاروا ينفضون قبل سماع الخطبة، وكانوا على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا ينفضون حتى يسمعوا، أو أكثرهم.

ولا يكفي أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي لا مع انتفائه، بل لا بد من:

شرط ثانٍ وهو: انتفاء الموانع وعدم العوارض؛ لأنه، صلى الله عليه وسلم، قد يترك فعلاً من الأفعال مع وجود المقتضي له بسبب وجود مانع يمنع من فعله.

وذلك كتركه، صلى الله عليه وسلم، قيام رمضان مع أصحابه في جماعة بعد ليالٍ، وعلل ذلك بخشيته أن يفرض عليهم، فلما كان في عهد عمر رضي الله عنه جمعهم على قارئ واحد، ولم يكن هذا الاجتماع بهذه الهيئة مخالفاً لسنة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهكذا جُمع القرآن، فإن المانع من جمعه كان على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أن الوحي لا يزال ينزل فيغير الله ما يشاء ويحكم ما يريد، فلو جُمع في مصحف واحد لتعسر أو تعذر تغييره كل وقت، فلما استقر القرآن بموته أمن الناس من زيادة القرآن ونقصه.

أما تركه، صلى الله عليه وسلم، للأذان في العيدين فلم يكن لوجود مانع، لذا كان هذا الترك سنة نبوية يجب اتباعه فيها عليه الصلاة والسلام.

وخلاصة القول: أن تركه، صلى الله عليه وسلم، لا يخلو من ثلاث حالات.

الحالة الأولى: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل لعدم وجود المقتضي له، وذلك كتركه قتال مانعي الزكاة، فهذا الترك لا يكون سنة، بل إذا قام المقتضي ووجد كان فعل ما تركه، صلى الله عليه وسلم، مشروعاً غير مخالف لسنة، كقتال أبي بكر رضي الله عنه لمانعي الزكاة، بل إن هذا العمل يكون من سنته لأنه عمل بمقتضى سنته، صلى الله عليه وسلم.

الحالة الثانية: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي له بسبب قيام مانع، كتركه، صلى الله عليه وسلم، فيما بعد قيام رمضان جماعة، بسبب خشيته أن يكتب على أمته؛ فهذا الترك لا يكون سنة، بل إذا زال المانع بموته، صلى الله عليه وسلم، كان فعل ما تركه، صلى الله عليه وسلم، مشروعاً غير مخالف لسنة كما فعل عمر رضي الله عنه في جمعه للناس على إمام واحد في صلاة التراويح، بل إن هذا العمل من سنته، صلى الله عليه وسلم، لأنه عمل بمقتضاها.

الحالة الثالثة: أن يترك، صلى الله عليه وسلم، الفعل مع وجود المقتضي له وانتفاء الموانع فيكون تركه، صلى الله عليه وسلم، والحالة كذلك سنة، كتركه، صلى الله عليه وسلم، الأذان لصلاة العيدين. وهذا القسم من سنته، صلى الله عليه وسلم، وهو السنة التركية أصل عظيم وقاعدة جلية، به تحفظ أحكام الشريعة ويوصد به باب الابتداع في الدين.

قال ابن القيم: (فإن تركه، صلى الله عليه وسلم، سنة كما أن فعله سنة، فإذا استحبابنا فعل ما تركه، كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق. فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل العدم؟ فهذا سؤال بعيد جداً عن معرفة هديه وسنته وما كان عليه، ولو صح هذا السؤال وقبل لاستحب لنا مستحب الأذان للتراويح، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟ واستحب لنا مستحب آخر الغسل لكل صلاة، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟..... وانفتح باب البدعة، وقال كل من دعا إلى بدعة: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟).

وتجدر الإشارة إلى أن سنة الترك مبنية على مقدمات ثابتة راسخة:

المقدمة الأولى: كمال هذه الشريعة واستغنائها التام عن زيادات المبتدعين واستدراكات المستدركين، فقد أتم الله هذا الدين فلا ينقصه أبداً، ورضيه فلا يسخطه أبداً.

ومن الأدلة على هذه المقدمة قوله تعالى: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا}** [المائدة: 3].

وقوله، صلى الله عليه وسلم، «وايم الله لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء».

المقدمة الثانية: بيانه، صلى الله عليه وسلم، لهذا الدين وقيامه بواجب التبليغ خير قيام، فلم يترك أمراً من أمور هذا الدين صغيراً كان أو كبيراً إلا وبلغه لأتمته.

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: **{يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ}** [المائدة: 67]، وقد امتثل، صلى الله عليه وسلم، لهذا الأمر وقام به أتم القيام.

وقد شهدت له أمته بإبلاغ الرسالة وأداء الأمانة واستنطقهم بذلك في أعظم المحافل، في خطبته يوم حجة الوداع.

المقدمة الثالثة: حفظ الله لهذا الدين وصيانته من الضياع، فهيأ الله له من الأسباب والعوامل التي يسرت نقله وبقائه حتى يومنا هذا وإلى الأبد إن شاء الله، ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: **{إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}** [الحجر: 9]، والواقع المشاهد يصدق ذلك، فإن الله قد حفظ كتابه وسنة نبيه، صلى الله عليه وسلم، ووفق علماء المسلمين إلى قواعد مصطلح الحديث، وأصول الفقه، وقواعد اللغة العربية [انتهى النص المنقول بأحرفه] (ما عدا التنسيق والإخراج وعلامات التنقيط فأكثرها من عندنا).

وإليك تعقيباتنا:

(1) - **التعقيب الأول:** ما ذكره في الأسطر الثمانية الأولى (أو نحو ذلك) حول كيفية رواية الصحابة لـ(الترك) على أهميتها لا علاقة لها بموضوع **(الحجية)**، وإنما ينبغي أن تدرس في باب **(الذكر وحفظه)**. وحيث أن الله قد تكفل بحفظ الذكر، فلا شك أن **كل ترك يحتج به في الدين، (إن كان هناك شيء من هذا الجنس أصلاً)**، قد تم حفظه بضمانة الله، جل جلاله. ولا نبالي بأي طريقة كان ذلك، فلا معنى من محاولة تعداد الأنواع والأصناف. وكل ترك ليس بحجة في الدين فليس هو من الذكر المحفوظ، ولا نبالي أبلغنا أم لم يبلغنا. فالبحث الرئيس ينبغي أن يكون: **هل الترك، كله أو بعضه، حجة؟ وإن كان بعضه فحسب، فما هي الشروط الموضوعية التي يعرف بها هذا البعض فيتميز، ولا يختلط بغيره؟!**

(2) - **التعقيب الثاني:** ثم قفز المؤلف، من غير سابق إنذار، فزعم: **(وتركه، صلى الله عليه وسلم، لفعل من الأفعال يكون حجة، فيجب ترك ما ترك، كما يجب ما فعل، بشرطين)...** ثم قلنا لا بأس: لعله أراد أن يصوغ القاعدة العامة أولاً، ثم يقيم البراهين عليها. ولعلنا نلاحظ أن جملة: **(كما يجب ما فعل) قلقة هكذا، ولعل صوابها: (كما يجب (فعل) ما فعل)**؛ فإن كان هذا هو المقصود فهو من أبطل الباطل، كما سلف أعلاه!

(3) - **التعقيب الثالث:** ثم انتقل الدكتور محمد بن حسين الجيزاني إلى محاولة تبرير الشرط الأول، وهو: (وجود السبب المقتضي لهذا الفعل في عهده، صلى الله عليه وسلم، وأن تقوم الحاجة إلى فعله)، ولم يأت بضرورة حس أو عقل، ولا بنص من الوحي المنزل، أي من الكتاب والسنة لأنهما هما فقط الوحي المنزل، وإنما **حاول التخلص من عبئ البرهان بضرب بعض الأمثلة:**

المثال الأول: تركه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، قتال مانعي الزكاة. قلت: وهذا جهل مجرّد، فقد أعد النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، البعوث لقتال خزاعة، عندما افترى عليها الفاسق فريته المعروفة، ولكن الله، جل جلاله تلطف وفضح الكاذب الفاسق إلى يوم القيامة. وقد يقول قائل: فلم لم يستشهد أبو بكر بذلك على عمر عندما احتدم الجدل حول هذا؟! فنقول: فكان ماذا؟ نسياه، أو لم يخطر لهما في تلك الساعة على بال أنه حجة فاصلة في المسألة. ومن زاوية أخرى فإن أعيان الحوادث والنوازل لا تتناهى

حتى نهاية الدنيا، فلا بد إذاً من تنزيل أحكام الله على كل نازلة بالاجتهاد الصحيح لها، فليس هذا من باب السنّة والبدعة، وإنما هو من باب الاجتهاد.

المثال الثاني: تركه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الأذان للعديد؛ فيكون ما أحدثه بعض الأمراء من الأذان للعديد بحق من البدع.

فنقول: هذا غير مسلم لكم هكذا على إطلاقه:

فأولاً: المدينة كانت صغيرة للغاية، ونبأ العيد لا يخفى على أحد، لا سيما أنهم كانوا يحرصون على حضور الصلوات، ودروس العلم معه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم. فإن لم يستطع أهل بيت الحضور كلهم، تناوبوا الحضور كما كان عمر يفعل مع أخيه الأنصاري؛ فلا توجد حاجة أصلاً للتأذين للعديد. **وثانياً:** الأذان ما هو إلا إشعار بدخول وقت الصلاة، ودعوة الناس لها، لذلك تداول المسلمون وتشاوروا، ونبي الله الخاتم بين أظهرهم، بل هو مشارك في المداولات قطعاً ولا شك، شأن النداء للصلاة باعتباره أمراً **وسائلياً عادياً** حتى اتفقوا فعلاً على استخدام ناقوس كناقوس النصاري، ولولا تلك الرؤيا المباركة لكانت النواقيس تدق اليوم في مآذن المسلمين. كما أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كان كثيراً ما يأمر رجلاً بأن ينادي: الصلاة جامعة (ولا ندري أكان هذا بهذا اللفظ بعينه، أو بألفاظ الأذان) لكل اجتماع طارئ في غير وقت الصلاة.

ولكن غياب شخصية النبي المركزية، واتساع المدينة النبوية المنورة، والأمصار الكبرى الأخرى أنشأ واقعاً جديداً، له متطلبات وحاجات ومقتضيات جديدة. وسألنا للدكتور محمد بن حسين الجيزاني: ما بالك تهربت من مناقشة أذان الجمعة الأول الذي أحدثه أمير المؤمنين عثمان بن عفان؟! نعم: عثمان مؤتمن على الدين، ولا يُظنّ به تعمّد الابتداع أو الإحداث في الدين، بخلاف جبابرة بني أمية، ولكن الدين قد اكتمل قبيل وفاة النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، والابتداع في الدين هو نفس الشيء: لا فرق بين كونه بحسن نية وشبهة دليل، كما يقتضيه حسن الظن بأمر المؤمنين ذي النورين عثمان بن عفان، رضوان الله وسلامه عليه؛ أو بسوء نية وجدال منافق واعتذاره بشبهة.

على أن قول الدكتور محمد بن حسين الجيزاني أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ترك التأذين للعديد لعدم وجود المقتضى لذلك رجم بالغيب، وقول على الله بلا علم. أما نحن فنقول أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ترك ولم يخبرنا لم ترك، وقد نهينا عن التكلف، وكثرة السؤال، وقيل وقال، وأن نقفوا ما ليس لنا به علم؛ ونهينا عن مسلك أهل الزيغ الذين يتبعون المتشابه بدلاً من رده إلى المحكم.

والمحكم المقطوع به في هذه القضية، وهو الحق اليقيني، هو: أنه من المحال الممتنع أن يترك نبي الله المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما هو **واجب** على أمته (إلا أن يكون ذلك من خصوصياته التي قام عليها البرهان)، ويحتاج كل ما سوى ذلك من الحكم بالاستحباب أو الإباحة أو الكراهية أو التحريم إلى دليل مستقل غير مجرد (**الترك**)، تماماً كما أنه من المحال الممتنع أن **يفعل** نبي الله المعصوم الخاتم، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ما هو **حرام** على أمته (إلا أن يكون ذلك من

خصوصياته التي قام عليه البرهان)، ويحتاج كل ما سوى ذلك من إيجاب، أو استحباب أو إباحة أو كراهية إلى دليل مستقل غير مجرد (الفعل)، كما أقمنا عليه قواطع الأدلة فيما سلف.

(4) - **التعقيب الرابع:** عندما تكلم الدكتور محمد بن حسين الجيزاني عن الشرط الثاني وهو (انتفاء الموانع) خلط كتخليطه عند مناقشة الشرط الأول، بل أشدّ. فهناك موانع أخرى لم يتطرق إليها، وقد فصلنا بعضها أعلاه. وهناك أمور امتنع، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، عن فعلها، مع أفضليتها على ما سواها، كصيام يوم وإفطار يوم، ولم يبين لنا المانع أصلاً. أما مثال جمع القرآن فهو خطأ شنيع: فقد كان عنده، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، مصحفه الخاص (الذي وهبه لعثمان بن أبي العاص الثقفي عندما أمّره على الطائف؛ ولا نستبعد أنه استكتب مصحفاً آخر بعد ذلك)، وعند كل واحد من أكابر حفاظ القرآن، من أمثال: أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأم ورقة، مصحفه الخاص؛ وقد تكفل الله بجمعه وقرآنه، على كل حال: { **إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ** }، (القيامة؛ 75: 17). أما ما اقترحه عمر أيام الردة فهو كتابة **مصحف رسمي إمام**، متمحضاً للثابت من القرآن في العرضة الأخيرة، مجرد من تعليقات الكتبة وشروحهم، يكون مرجعاً للأمة كافة.

(5) - **التعقيب الخامس:** بعد هذه التخاليل والوساوس اتحفنا الدكتور محمد بن حسين الجيزاني بنص منقول من الإمام ابن القيم جاء على نحو يشعر بأنه البرهان المنشود في المسألة، مظهرًا لنا عجزه عن إيراد آية أو حديث تلمّح ولو تلميحاً (ناهيك بالبرهنة) على مقولته. والفقرة الأولى من كلام الإمام ابن القيم تقول: **(فإن تركه، صلى الله عليه وسلم، سنة كما أن فعله سنة، فإذا استحبابنا فعل ما تركه، كان نظير استحبابنا ترك ما فعله، ولا فرق)**، فرجعنا إلى الأصل، وهو: **(إعلام الموقعين عن رب العالمين)** وله طبعات عديدة، أمامي الآن منها واحدة بعينها (دراسة وتحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، ونشر: مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، القاهرة؛ 1388هـ/1968م) كما هي في المكتبة الإلكترونية الشاملة؛ (ج2/ص460)، وكذلك عندما كرر نحو هذا الكلام في (ج17/ص97)، وما قبلها وما بعدها؛ لعلنا نجد برهنة أو استدلالاً، أو حتى شبهة دليل، لهذا القول المرسل، فلم نجد إلا سيلاً من الأمثلة على بعض ما تركه النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أما الاستدلال أو البرهنة، فلا.

فمقولة الإمام ابن القيم إذاً إنما هي قول مرسل، وزعم مجرد لا برهان عليه. وحتى لو كان ابن القيم إماماً معصوماً (على مذهب الرافضة) لما صلح قوله حجة لصاحبنا، لأنه ينص فقط على: **عدم استحباب فعل ما تركه النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، فقط لا غير.** وبضرورة الشرع، المبنية على ضرورة الحس والعقل، نعلم أن ما لم يكن مستحباً (والواجب مستحب أيضاً، إلا أنه أكد) فهو: مباح أو مكروه أو حرام؛ فأنى لك البرهان على مرادك، وهو **الحرمة** التي زعمت؟!

أما الفقرة التالية من نص الإمام ابن القيم، التي جاء فيه: (فإن قيل: من أين لكم أنه لم يفعله، وعدم النقل لا يستلزم نقل عدم؟... إلخ)؛ فقد أسلفنا في التعقيب الأول بيان أن ذلك ليس في موضوع (حجية الترك)، وإنما هو من باب (حفظ الذكر)، فليراجع. والغريب أن ابن القيم ناقش هذه الجزئية قبل ذلك باستفاضة، فعودته إليها يشعر بأن في الموضوع خللاً، فلعله أحس - لا شعورياً - أن في الاستدلال خللاً ما، فأراد تقوية استدلاله بتكرير المقولة: وهيهات، هيهات، أن تثبت مقولة بمجرد تكرارها!

ومن الواضح أن الإمام ابن القيم يريد سد باب البدع، لاحظ قوله: [واستحب لنا مستحب آخر الغسل لكل صلاة، وقال: من أين لكم أنه لم ينقل؟..... وانفتح باب البدعة، وقال كل من دعا إلى بدعة: من أين لكم أن هذا لم ينقل؟]؛ فنقول: جواب ذلك يكون بأن زعم الاستحباب للغسل عند كل صلاة يحتاج إلى برهان مستقل، لأنه إخراج للغسل من كونه مباحاً في أي وقت يشاؤه الإنسان إلى جعله مستحباً، وهذا لا يمكن أن يكون من الدين الواجب اللازم إلى يوم القيامة إلا ببرهان، ولا يمكن أن يكون البرهان قد ضاع لأن الذكر محفوظ: فلا معنى لذكر هذا، وما شابهه، في البحث عن (ترك النبي).

(6) - التعقيب السادس: واستشعر صاحبنا الدكتور محمد بن حسين الجيزاني أن كل ما أسلفه ما هو إلا مزاعم مرسلّة وأمثلة ناقصة، عارية عن البرهان والاستدلال الحقيقي، فأحال إحالة مجملّة غامضة إلى (مقدمات ثابتة راسخة)، كما هو نص كلامه. نعم: ما ذكر من المقدمات راسخ متين، وقد ذكر لكل واحدة نصاً أو نصوصاً معصومة تؤيده؛ وكله عليه لا له:

(أ) - فكمال بيان الله للقرآن، وتمام أداء النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، للرسالة، مع ما أوتي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من الفصاحة وجوامع الكلم يجعلنا نستغرب كيف قال: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»؛ وقال: «إن أعظم المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم فحرم من أجل مسألته»؛ وقال: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرم فهو حرام، وما سكت عنه فهو عافية؛ فاقبلوا من الله العافية فإن الله لم يكن نسياً»؛ وقال: «ذروني (أو: دعوني) ما تركتكم، فإنما هلك من كان قبلكم بكثرة سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم؛ فإذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فدعوه، وما أخبرتكم أنه من عند الله فهو الذي لا شك فيه»؛ بل قال صراحة: «إن الله حد حدوداً فلا تعتدوها، وفرض لكم فرائض فلا تضيعوها، وحرم أشياء فلا تنتهكوها، وترك أشياء من غير نسيان من ربكم ولكن رحمة منه لكم فاقبلوها ولا تبحثوا فيها!»؛

قال كل ذلك، ومع ذلك لم يقل قط: (وما فعلته فافعلوه، وما تركته فاتركوه)، وهي قاعدتكم المزعومة المكذوبة... فهلا راجعتم أنفسكم، واستيقنتم أن ربكم، قد أحاط بكل شيء علماً، وأنه، جل جلاله وسما مقامه، ما كان نسياً؟!

(ب) - كمال الدين وحفظه يمنع ضرورة من استحداث قاعدة كلية لم يقر عليها البرهان القاطع من أدلة الدين نفسه. بل إن الابتداع باستحداث (قاعدة كلية) أشنع وأقبح، بصفة عامة، من الابتداع باستحداث مسألة جزئية. وهذا ما فعلتموه أنتم بالضبط باستحداثكم القاعدة الكلية: **(ترك النبي حجة)** من غير برهان ضروري قاطع للعدر. فأنتم، معشر القائلين بما يسمّى: (السنة التركية)، إذاً مبتدعون، بل أنتم من رؤوس الابتداع، وواقعكم يثبت بدون أدنى شبهة أنكم غلاة مارقون، من عندكم خرج حشدٌ كبير من البدع، وإليكم تعود.

وأحسب أن في هذا كفاية، وحسبك من شر سماعه؛ خضنا بين الفرث والدم آمليين أن نفوز بإناء مملوء بلبن خالص سائغ للشاربين... فانتبهينا بوعاء فارغ، وجوع لم يشبع، وعطش لم ينطفئ. فيا ضيعة الإسلام، ويا حسرتاه على المسلمين أن يتخرج أبناؤهم بهذا النوع من الرسائل **(المشيخية)** مع مرتبة الشرف الأولى!

فالحق المقطوع به إذاً هو: أن ترك النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، سكوت وإقرار، فما تركه إنما هو على الإباحة الأصلية المطلقة. فلا صحة لقولهم **المبتدع الخبيث: (ما تركه النبي تركناه)**، بل ما تركه النبي استحللناه، فإن شئنا تركناه وإن شئنا فعلناه: ومعاذ الله أن نقول بكراهيته، أو حتى حرمة، إلا ببرهان خلاف ذلك.

غير أن الغلاة المارقين من هوة التبديع والتكفير يمارسون أنواعاً من الإرهاب الفكري فتجد أحدهم يقول: كيف تفعل ما لم يفعله النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أو صحابته؟! فإذا سمع السامع من العوام أو صغار طلبة العلم ذكر النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وأصحابه انقذ في أنفسهم من التعظيم والإجلال ما يدفعهم إلى التسليم، أو في أقل الأحوال يمنعهم من المعارضة، فيفلت المجادل بالباطل بدعواه المكذوبة الداحضة، وسفسطته الساقطة المتناقضة.

وتوجيه الضربة القاضية إلى هؤلاء الغلاة المارقين، الدجاجة الكذابين، سهل ميسور، وذلك بسؤاله: أليس الحكم الأصلي في الأشياء: أعياناً وأفعالاً وعقوداً وشروطاً هو الإباحة المطلقة، كما قامت عليه قواطع الأدلة؟! فكيف جعلت ذلك الشيء المعين محل جدالنا الآن حراماً أو مكروهاً؟! وهل خان النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، الأمانة عندما قال: «دعوني ما تركتكم إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»، أو عندما قال: «إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن كثير من غير نسيان فلا تتكلفوها رحمة من الله، فاقبلوها»، أو عندما قال: «إن أعظم المسلمين في المسلمين جرماً من سأل عن شيء لم يحرم على المسلمين فحرم عليهم من

أجل مسأله»، بل قال نصاً: (دعوني ما تركتكم)، وما قال قط: (ما تركته فاتركوه)؟!

وهذا أيضاً ليس بدعاً من القول فقد قاله الإمام الحجة الكبير أبو محمد علي بن حزم، رضي الله عنه، في الإحكام في أصول الأحكام (4/56): [ما ذكرنا من الانتساء به عليه السلام في أفعاله وأما من قال نطلب الدليل فإن وجدنا دليلاً على وجوب الفعل صرنا إليه وإن لم نجد دليلاً حملنا الأفعال على الانتساء فقط فهي نفس قولنا إلا أننا نحملها على الانتساء أبداً ما لم نجد دليلاً على الوجوب فإن وجدناه صرنا إليه وبالله تعالى التوفيق قال أبو محمد وأما الشيء يراه عليه السلام أو يبلغه أو يسمعه فلا ينكره ولا يأمر به فمباح لأن الله عز وجل وصفه عليه السلام فقال {الذين يتبعون لرسول لنبي لأمي لذي يجدونه مكتوباً عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم لطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فلذين آمنوا به وعزروه ونصروه وتبعوا لنور لذي أنزل معه أولئك هم المفلحون} فلو كان ذلك الشيء منكراً لنهى عنه عليه السلام بلا شك فلما لم ينه عنه لم يكن منكراً فهو مباح المعروف وما عرفه عليه السلام فهو معروف ولا معروف إلا ما عرف ولا منكر إلا ما أنكر فمن ذلك غناء الجاريتين في بيته وهو عليه السلام يسمع ولا ينكر فأنكر ذلك أبو بكر فأنكر النبي، صلى الله عليه وسلم، على أبي بكر إنكاره فصح بذلك ما ذكرنا نصاً ووجب الإنكار على كل ما أنكر ما علمه عليه السلام فأقره ومن ذلك زفن السودان فنهاهم عمر فأنكر عليه السلام على عمر إنكاره عليهم ومن ذلك اللعب التي رأى عليه السلام عند عائشة وفيها فرس ذو أجنحة مع نهيه عليه السلام عن الصور فكان ذلك إذا مستثنى مما نهى عنه ومثل إنكاره عليه السلام الصور في الستر مع إباحته لذلك إذا كان رقماً في ثوب واستثناءه إياه من جملة ما نهى عنه من الصور فلما قطعت عائشة الستر وسادتين اتكأ عليه السلام عليهما ولم ينكرهما فصح من ذلك أن المعلق من الثياب التي فيها الصور مكروه ليس حراماً ولا مستحباً لكن من تركها أجر ومن استعملها لم يأثم واختار ههنا عليه السلام الأفضل واختاره لعائشة وفاطمة رضي الله عنهما وصح بذلك أن الثياب التي فيها الصور وإذا كانت وسائد فذلك حسن مباح ولا مستحب لا نكرهه أصلاً بل نحببه وكذلك الشيء إذا تركه عليه السلام ولم ينه عنه ولا أمر به فهو عندنا مباح مكروه ومن تركه أجر ومن فعله لم يأثم ولم يؤجر كمن أكل متكئاً ومن استمتع زمارة الراعي فلو كان ذلك حراماً لما أباحه عليه السلام لغيره ولو كان مستحباً لفعله عليه السلام فلما تركه كارهاً له كرهناه ولم نحرمه فإن قال قائل فقد ناموا بحضرة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ثم صلوا ولم يأمرهم بإعادة الوضوء وأنتم لا ترون ذلك قيل له وبالله التوفيق ما روى أحد قط أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، رآهم نياماً ولا أعلم أنهم ناموا وإنما جاء الحديث أنه عليه السلام أبطأ بالعشاء الآخرة حتى نام الناس وسمع لهم غطيط وصاح عمر نام النساء والصبيان فالحديث كما تسمع بين في أنهم ناموا وهو عليه السلام غائب غير حاضر وإنما أعلمه عمر بنوم النساء والصبيان وهذان الصنفان ليس عليهم حضور الصلاة في الجماعة فرضاً وأيضاً فمن أين للمحتج بهذا أن يقول ناموا قعوداً نوماً قليلاً بلا أن يرد ذلك في الحديث ولعل فيهم من نام مستنداً إلى صاحبه أو إلى الحائط أو مضطجعا نوماً طويلاً ما

يدري من لم يحضر نومهم كيف كان نومهم ومثل هذا من الدعاوى لا يستجيزها ذو دين متهم بالصدق فلما صح أنه عليه السلام كان غائبا ولم يأتنا نص في أنه عليه السلام علم نومهم وصح أمره عليه السلام في حديث صفوان بن عسال المرادي بالوضوء من النوم جملة لزمانا ألا نزول عما أمرنا لأمر لا ندري أعلمه عليه السلام أم لم يعلمه ولو صح عندنا أنه عليه السلام علم أنهم ناموا وأقرهم على ذلك لقلنا به ولأسقطنا الوضوء عن نام جملة على أي حال نام ولو صح في ذلك الخبر أن عمر قال نام الناس لما كان لهم فيه متعلق لأنه كان يكون معناه نام الناس الذين ينتظرونه عليه السلام وكيف وكل طائفة منهم تخالف هذا الخبر لأنهم يخصون بعض أحوال النوم دون بعض وليس بيننا في الخبر أصلا فإن قال قائل أيجوز أن يخفى ذلك على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قيل له نعم كما جاز عندكم معاشر الشافعيين والمالكيين والحنفيين قول جابر كنا نبيع أمهات الأولاد على عهد رسول الله على أن يبيع أمهات الأولاد أشهر من نوم قوم في الليل والقوم في عوزة من المصاييح بركن المسجد وكما يقول المالكيون إنه خفي عليه ذبح آل أبي بكر الفرس وأكلهم إياه بالمدينة وهذا أشيع من نوم قوم في ركن المسجد لقلة الخيل عندهم بالمدينة في أيامه، صلى الله عليه وسلم، ولشدة العيش عندهم وقلة الإدام وشدة امتزاج أهل بيت أبي بكر مع النبي، صلى الله عليه وسلم، ومجاورتهم له فكيف يخفى عليه أنهم ذبحوا فرسا فأكلوه ولا يخفى عليه نوم قوم في ركن المسجد وهو غائب عنهم ولو صح أنه عليه السلام كان حاضرا في المسجد لأمكن أن يختفي نوم من في ركن المسجد عنه فكيف وقد صح أنه عليه السلام كان غائبا عنهم مع أن تخصيص نومهم بأنهم كانوا قعودا لا مستنديين ولا مضطجعين ولا متكئين كذب من أقدم عليه وبالله التوفيق] انتهى النص النفيس مع عدم موافقتنا له في بعض الجزئيات كنقض النوم للوضوء، ونحوه.

وبذلك تبطل حجة كل من أبطل عملاً، أو زعم أنه بدعة، لمجرد أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وسلم وبارك، لم يفعله. وشر من ذلك، وأقبح وأشنع، وأولى بالبطلان، من أصدر نفس الأحكام لأن الصحابة، رضوان الله وسلامه عليهم، لم تفعله. كيف؟ وأقوالهم الصريحة، وأفعالهم الظاهرة، وإقراراتهم ليست بحجة، فكيف يكون تركهم، الذي هو عدم محض، حجة؟! فمن زعم شيئاً من ذلك فهو والله: المبتدع الضال، الغالي المارق، أو السطحي التافه، أو الجاهل المركب، أو لعله، عياداً بالله، الكافر المكابر العنيد.

إفصل: (إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى)

إن استحقاق الثواب والثناء من الله على أي عمل من أعمال الإنسان منوط بالنية، وكذلك استحقاق العقاب والذم من الله. فمن أراد إصابة الصيد بسلاح ناري، فأخطأه، وأصاب إنساناً فقتله، فهو قاتل خطأ، لأنه المباشر أو المتسبب في القتل، ولكنه لم يرد إصابة ذلك الإنسان، فهو بالقطع ليس آثماً كإثم القاتل عمداً، وليس فعله، وإن كان قتلاً على الحقيقة، من باب القتل العمد من صدر ولا ورد. هذا مدرك بالحس والعقل، وعليه جمهور العقلاء، وقد أكده الشرع وزاد فيه ووسعه:

* حيث قال، جل جلاله: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا} * وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا}، (الاسراء: 17: 18 — 19)

* وقال، تباركت أسماؤه: {قُلْ أَمَرَ رَبِّي بِالْقِسْطِ وَأَقِيمُوا وُجُوهَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ} . (الأعراف: 7: 29)

* وقال، تعالى ذكره: {فَادْعُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ}، (غافر: 14)

* وقال، جل وعز: {هُوَ الْحَيُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَادْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ}، (غافر: 40: 65)

* وقال، تباركت أسماؤه: {وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ}، (البينة: 98: 5)

* وقال، تعالى ذكره: {وَلَوْ أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّةً وَلَكِنْ كَرِهَ اللَّهُ انْبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُوا مَعَ الْقَاعِدِينَ}، (التوبة: 9: 46)

* وقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «إنما الأعمال بالنيات (وفي رواية: بالنية) وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو إلى امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»، حديث صحيح، من أصح أحاديث الدنيا، أجمع الأئمة على صحته، وأجمعت الأمة على تلقّيه بالقبول، وأخرجه الشيخان، والجماعة، وأحمد، وابن حبان، وابن خزيمة، والنسائي في «السنن الكبرى»، وهو أيضاً في «سنن البيهقي الكبرى»، و«المعجم الأوسط» للطبراني، و«سنن الدارقطني»، وفي «مسند أبي داود الطيالسي»، و«مسند الحميدي»، و«المنتقى من السنن المسندة» لابن الجارود، و«مسند الشهاب»، و«شرح معاني الآثار»، وغيرها، بعشرات بالأسانيد الصحيحة عن العشرات من أصحاب يحيى بن سعيد الأنصاري، عنه، عن مُحَمَّد بن إبراهيم التيمي عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه. وجاء في «تلخيص الحبير في أحاديث الرافي الكبير»: (قال الحافظ أبو سعيد مُحَمَّد بن علي الخشاب: رواه عن يحيى بن سعيد نحو من مائتين وخمسين إنساناً؛ وقال الحافظ أبو موسى: سمعت عبد الجليل بن أحمد في المذاكرة يقول: قال أبو إسماعيل الهروي عبد الله بن مُحَمَّد الأنصاري: كتبت هذا الحديث عن سبعمائة نفر من أصحاب يحيى بن سعيد. قلت: تتبعته من الكتب والأجزاء حتى مررت على أكثر من ثلاثة آلاف جزء فما استطعت أن أكمل له سبعين طريقاً)، وروي من طريق الإمام مالك، إلا أنه لم يخرج في الموطأ، وأخرجه، سوى مالك، كل أصحاب الكتب المعتمدة.

وروى نحو هذا المعنى بأسانيد مختلفة الدرجة عن علي بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وأبي سعيد الخدري وابن عمر وابن مسعود وابن عباس وأنس بن مالك وأبي هريرة وعتبة بن عبد السلمي وهلال بن سويد وعبادة بن الصامت وجابر بن عبد الله وعقبة بن عامر وأبي ذر وعتبة بن مسلم ومعاوية بن أبي سفيان، فإلغنى متواتر مقطوع بثبوته، مشهود عليه بأي القرآن، وضرورات الحس والعقل.

* وجاء في «صحيح مسلم»، (ج1/ص117/ح128)، من طريق الأعرج عن أبي هريرة: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم واللفظ لأبي بكر قال إسحاق: أخبرنا سفيان وقال الآخرون: حدثنا بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «قال الله عز وجل: {إذا هم عبدي بسيئة فلا تكتبوها عليه، فإن عملها فاكتبوها سيئة، وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، فإن عملها فاكتبوها عشرًا}»]؛ وهو عند البخاري (ج6/ص2725/ح7062)؛ وفي «صحيح ابن حبان»، (ج2/ص105/ح380)، بحوه، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)؛ وأخرجه كذلك أحمد، (ج2/ص242/ح7294)؛ والترمذي، (ج5/ص265/ح3073)، وغيرهم.

* وجاء في «صحيح ابن حبان»، (ج1/ص118/ح130)، من طريق مُحَمَّد بن سيرين عن أبي هريرة: [أخبرنا عبد الله بن مُحَمَّد الأزدي قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال: حدثنا النضر بن شميل قال: حدثنا هشام عن محمد عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن الله، جل وعلا، قال: {من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبتها بعشر أمثالها إلى سبع مائة؛ وإن هم بسيئة فلم يعملها لم أكتب عليه، فإن عملها كتبتها عليه سيئة واحدة}]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط الشيخين)، وهو كما قال، وهو أيضاً في «صحيح مسلم»، وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل» من عدة طرق غاية في الصحة، وفي «مسند الشاميين».

* وجاء في «صحيح ابن حبان»، (ج2/ص107/ح383)، من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة: [أخبرنا الفضل بن الحباب قال: حدثنا القعنبي قال: حدثنا عبد العزيز بن محمد عن العلاء عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: قال الله تبارك وتعالى: {إذا هم عبدي بالحسنة فلم يعملها كتبتها له حسنة، فإن عملها كتبتها له عشر حسنات، وإن هم عبدي بسيئة ولم يعملها لم أكتبها عليه، فإن عملها كتبتها واحدة}]، وعقب الإمام أبو حاتم بن حبان، رضي الله تعالى عنه، قائلاً: [قوله جل وعلا: (إذا هم عبدي)، أراد به إذا عزم فسمى العزم همًا، لأن العزم نهاية الهم، والعرب في لغتها تطلق اسم البداءة على النهاية واسم النهاية على البداءة؛ لأن الهم لا يكتب على المرء لأنه خاطر لا حكم له، ويحتمل أن يكون الله يكتب لمن هم بالحسنة الحسنة، وإن لم يعزم عليه ولا عمله لفضل الإسلام، فتوفيق الله العبد للإسلام فضل تفضل به عليه، وكتابته ما هم به من الحسنات ولما يعملها فضل، وكتابته ما هم به من السيئات ولما يعملها، لو كتبها لكان عدلاً وفضله قد سبق عدله كما أن رحمته سبقت غضبه؛ فمن فضله ورحمته ما لم يكتب على صبيان المسلمين ما يعملون من سيئة قبل البلوغ، وكتب لهم ما يعملونه من حسنة كذلك هذا ولا فرق]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح على شرط مسلم)، وهو كما قال.

* وجاء في «صحيفة همام بن منبه»، (ج1/ص42/ح53)، من طريق همام بن منبه عن أبي هريرة: [وقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: قال الله تعالى: {إذا تحدث عبدي بأن يعمل حسنة فأنا أكتبها له حسنة ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بعشر أمثالها؛ وإذا تحدث بأن يعمل سيئة فأنا أغفرها ما لم يعملها فإذا عملها فأنا أكتبها له بمثلها }]

* وجاء في «سنن الترمذي»، من طريق سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: [حدثنا عمران بن موسى القزاز حدثنا عبد الوارث بن سعيد حدثنا علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «إن ربكم يقول: {كل حسنة بعشرة أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والصوم لي وأنا أجزي به، الصوم جنة من النار، ولخلاف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك، وإن جهل على أحدكم جاهل وهو صائم فليقل إنني صائم }»]، وقال الإمام أبو عيسى الترمذي: (وفي الباب عن معاذ بن جبل وسهل بن سعد وكعب بن عجرة وسلامة بن قيصر وبشير بن الخصاصة، واسم بشير زحم بن معبد، والخصاصة هي أمه)، وقال أبو عيسى: (وحديث أبي هريرة حديث حسن غريب من هذا الوجه)، وقال الألباني: (صحيح)، وهو عند أحمد من طرق، قلت: ليس علي بن زيد بن جُدعان بذاك القوي، ولكن هذا يصح بشواهده، كما أنه قد توبع ببعض اللفظ مختصراً.

— كما هو في «المعجم الأوسط»، (ج2/ص266/ح1942): [حدثنا أحمد بن محمد بن نافع قال: حدثنا أحمد بن صالح قال: حدثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو عن بكير عن بن المسيب عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «كل حسنة يعملها بن آدم بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به»]؛ وبنحوه عند النسائي في سننه (ج4/ص165/ح2219)؛ وعند غيرهم، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن بكير إلا عمرو). قلت: فكان ماذا؟! كل هؤلاء ثقات أثبات.

* وجاء في «مسند إسحاق بن راهويه»، (ج1/ص265/ح234)، من طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة: [أخبرنا جرير عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي هريرة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «من همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت عشرًا؛ ومن همَّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت سيئة»]، لا خوف إلا من اختلاط عطاء بن السائب، فإن كان هذا قبل اختلاطه فهو إسناد صحيح.

* وجاء في «المعجم الأوسط»، (ج4/ص345/ح4390)، من طريق عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة: [حدثنا عبد الله بن مُحَمَّد بن عزيز الموصلي حدثنا غسان بن الربيع حدثنا بن ثوبان عن عبد الله بن الفضل عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «إن الله، تبارك وتعالى، يقول: {إذا همَّ عبدي بسيئة فلم يعملها فلا تكتبوها، وإن عملها فاكتبوها واحدة، وإن تركها من أجلي فاكتبوها حسنة؛

وإذا هم بحسنة فلم يعملها فاكتبوها حسنة، وإن عملها فاكتبوها بعشر أمثاها إلى سبع مائة ضعف {«}؛ وهو بعينه في «مسند الشاميين»، (ج1/ص88/ح123). قلت: فهذا نقل تواتر مقطوع بصحته عن أبي هريرة، لأنه من رواية الأعرج عنه، وكذلك مُحَمَّد بن سيرين، والعلاء، وهمام بن منبه، وسعيد بن المسيب، وأبي عبد الرحمن السلمي، وعبد الله بن الفضل، وكلهم ثقات أثبات، وربما غيرهم.

* وجاء حديث آخر في «صحيح مسلم» عن ثابت البناني عن أنس بن مالك، (ج1/ص1451/ح162): [حدثنا شيبان بن فروخ حدثنا حماد بن سلمة حدثنا ثابت البناني عن أنس بن مالك أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «أتيت بالبراق، وهو دابة أبيض طويل فوق الحمار ودون البغل يضع حافره عند منتهى طرفه»]، فساق حديث الإسراء والمعراج بطوله، ونصح موسى صلوات الله وسلامه عليه لنبينا مُحَمَّد، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمراجعة ربه في عدد الصلوات، حتى قال: «فلم أزل أرجع بين ربي تبارك وتعالى وبين موسى عليه السلام حتى قال: «يا مُحَمَّد: إنهن خمس صلوات كل يوم وليلة لكل صلاة عشر فذلك خمسون صلاة؛ ومن هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرًا؛ ومن هم بسيئة فلم يعملها لم تكتب شيئًا، فإن عملها كتبت سيئة واحدة» قال: «فنزلت حتى انتهيت إلى موسى، صلى الله عليه وسلم، فأخبرته فقال: (ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف!)، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقلت: «قد رجعت إلى ربي حتى استحييت منه»]؛ وجاء هذا بنحوه مطولاً، وكذلك مختصراً في «مسند أبي يعلى»، (ج6/ص171/ح3451)، بلفظ: [حدثنا شيبان حدثنا حماد عن ثابت عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (من هم بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرًا، ومن هم بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، فإن عملها كتبت له سيئة واحدة)] وقال الشيخ حسين أسد: (إسناده صحيح)، وهو كما قال، وهو على شرط مسلم كما ترى. — وجاءت متابعة لذلك في «مسند الحارث — زوائد الهيثمي»، (ج2/ص951/ح1050): [حدثنا يعلى حدثني عبد الحكم عن أنس أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «من هم بحسنة فعملها كتبت له عشر حسنات، فإن لم يعملها كتبت له حسنة واحدة، ومن هم بسيئة فعملها كتبت عليه سيئة واحدة فإن لم يعملها لم يكتب عليه شيء»].

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص155/ح21414) بإسناد في غاية الصحة عن أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه: [حدثنا عفان حدثنا أبو عوانة عن عاصم عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الصادق المصدوق يقول: (قال الله عز وجل: {الحسنة عشر أو أزيد والسيئة واحدة أو اغفرها؛ فمن لقيني لا يشرك بي شيئاً بقراب الأرض خطيئة جعلت له مثلها مغفرة})]

— وهو في «المعجم الصغير»، (ج1/ص303/ح502)، عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله

تعالى عنهما: [حدثنا صدقة بن مُحَمَّد بن خروف المصري حدثنا هشام بن مُحَمَّد السدوسي حدثنا مُحَمَّد بن أبي عدي حدثنا أشعث بن عبد الملك عن الحسن عن صعصعة بن معاوية عن أبي ذر رضي الله تعالى عنه، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «من همَّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشر أمثالها إلى سبع مائة وسبع أمثالها، ومن همَّ بسيئة فلم يعملها لم تكتب عليه، فإن عملها كتبت عليه سيئة أو يمحها الله عز وجل»]، وقال الإمام الطبراني: (لم يروه عن الحسن إلا أشعث)؛ قلت: وهذا لا يضر: أشعث بن عبد الملك ثقة من رجال البخاري وروى له الجمهور. — وأخرجه الطيالسي في مسنده (ج1/ص62/ح464) بتمام لفظه بأصح إسناد: [حدثنا شعبة عن واصل عن المعرور بن سويد عن أبي ذر قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (قال ربكم عز وجل: {الحسنة بعشر وأغفرها، ومن لقيني بقراب الأرض خطيئة لا يشرك بي لقيته بقراب الأرض مغفرة؛ ومن همَّ بحسنة ولم يعملها كتبت له حسنة، ومن همَّ بسيئة فلم يعملها لم يكتب عليه شيء، ومن تقرب مني شبرا تقربت منه ذراعاً، ومن تقرب مني ذراعاً تقربت منه باعاً}]]، ثم قال الإمام أبو داود الطيالسي: (لم يرفعه شعبة عن واصل ورفعه الناس عن الأعمش عن المعرور). قلت: ورفعه غير الأعمش من الأئمة، كما سبق بعضه.

فهذه الأحاديث الصحاح آنفة الذكر تبرهن ليس فقط أن مدار ثواب الأعمال (ومنها الأقوال والأقارير بالاعتقادات) وعقابها على النية فحسب، بل هي برهان على أن النية، بمفردها من غير عمل، تستقل باستحقاق الثواب، وإن كان الله، جل جلاله، قد تفضل بالتجاوز عن العقاب، رحمة وفضلاً، ولو فعل لكان عدلاً، لا إله إلا هو، عليه نتوكل وبه نتأيد.

بل قد جاء ما هو أحسن من هذا: (من همَّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة)، وهذا يضاف إلى محو السيئات تفضلاً من الله ونعمة، ووعد الله بغفرانها مع التوبة على كل حال، تباركت ربنا ما أكرمك وأرحمك، حقاً: (لا يهلك على الله إلا هالك)، كما ثبت:

* فيما أخرجه الإمام البخاري في «الجامع الصحيح المختصر»، (ج5/ص2381/ح6126)، عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما: [حدثنا أبو معمر حدثنا عبد الوارث حدثنا جعد أبو عثمان حدثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس، رضي الله تعالى عنهما، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فيما يروي عن ربه، عز وجل، قال: قال: «إن الله كتب الحسنات والسيئات، ثم بين ذلك: فمن همَّ بحسنة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همَّ بها وعملها كتبها الله له عنده عشر حسنات، إلى سبع مائة ضعف إلى أضعاف كثيرة؛ ومن همَّ بسيئة فلم يعملها كتبها الله له عنده حسنة كاملة، فإن هو همَّ بها فعملها كتبها الله له سيئة واحدة»]، وأخرجه مسلم، والدارمي، وأحمد من طرق، والطبراني في «المعجم الكبير».

— وأخرجه أيضاً الإمام النسائي في «السنن الكبرى»، (ج4/ص396/ح7670): [أخبرنا قتيبة بن

سعيد قال: حدثنا جعفر عن الجعد أبي عثمان قال: حدثنا أبو رجاء العطاردي عن بن عباس عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيما يرويه عن ربه تبارك وتعالى: «إن ربكم رحيم: من همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت له عشرًا إلى سبعمائة إلى أضعاف كثيرة، ومن همّ بسيئة ولم يعملها كتبت له حسنة، فإن عملها كتبت واحدة أو يحاها الله، ولا يهلك على الله إلا هالك»، وهو بنحوه في «مسند عبد بن حميد»، (ج1/ص236/ح716).

* وجاء في «صحيح ابن حبان»، (ج14/ص45/ح6171)، حديث عجيب آخر عن خريم بن فاتك الأسدي، رضي الله عنه: [أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا مُحَمَّد بن بشار قال: حدثنا أبو داود قال: حدثنا شيبان النحوي قال: حدثنا الركين بن الربيع عن أبيه عن عمه (وهو يسير بن عميلة) عن خريم بن فاتك الأسدي قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «الناس أربعة، والأعمال ستة: موجبتان، ومثل بمثل، وحسنة بعشر أمثالها، وحسنة بسبع مائة ضعف؛ والناس موسع عليه في الدنيا والآخرة، وموسع عليه في الدنيا مقتور عليه في الآخرة، ومقتور عليه في الدنيا موسع عليه في الآخرة، ومقتور عليه في الدنيا والآخرة، وشقي في الدنيا وشقي في الآخرة؛ والموجبتان: من قال: لا إله إلا الله أو قال: مؤمنا بالله دخل الجنة، ومن مات وهو يشرك بالله دخل النار، ومن همّ بحسنة فعملها كتبت له عشرة أمثالها، ومن همّ بحسنة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فلم يعملها كتبت له حسنة، ومن همّ بسيئة فعملها كتبت له سيئة واحدة، غير مضاعفة، ومن أنفق نفقة فاضلة في سبيل الله فبسبع مائة ضعف»]، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: (إسناده صحيح)، وهو بنحوه مع اختلاف يسير في ترتيب الفقرات في «المستدرك على الصحيحين»، ومن عدة طرق في «المعجم الكبير»، وكذلك في «الآحاد والمثاني».

* وجاء في «مسند الشهاب»، (ج1/ص235/ح369)، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، رضي الله عنه: [أخبرنا عبد الرحمن بن عمر المعدل أنبأنا أبو الفضل يحيى بن الربيع حدثنا عبد السلام بن مُحَمَّد الأموي حدثنا سعيد بن كثير بن عفير حدثنا بن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «من همّ بذنب ثم تركه كانت له حسنة، ومن همّ بذنب ثم عمله ثم استغفر الله منه غفر له»]، وهذا وإن لم يصح بذاته، فهو حسن صحيح بشواهده.

وهناك نصوص كثيرة مؤيدة لمقولتنا آنفة الذكر، ألا وهي: (إن النية بمفردها، من غير عمل، تستقل باستحقاق الثواب)، نكتفي ببعضها، فمن ذلك:

* ما أخرج الإمام مسلم، (ج3/ص1517/ح1909)، من حديث سهل بن حنيف أنه، عليه وعلى اله الصلاة والسلام، قال: «من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء وإن مات على فراشه»

* وما أخرجه أيضاً الإمام مسلم، (ج34/ص1518/ح1910)، عن أبي هريرة مرفوعاً: «من مات ولم يغز ولم يحدث به نفسه مات على شعبة من النفاق».

* وقد استشكل بعض من لا فقه له ذلك وظنه معارض بما أخرجه الإمام البخاري في «الجامع الصحيح المختصر»، (ج1/ص20/ح31): [حدثنا عبد الرحمن بن المبارك حدثنا حماد بن زيد حدثنا أيوب ويونس عن الحسن عن الأحنف بن قيس قال: (ذهبت لأنصر هذا الرجل، فلقيني أبو بكره فقال: (أين تريد؟!))، قلت: (أنصر هذا الرجل!))، قال: (ارجع فإنني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار!»، فقلت: (يا رسول الله: هذا القاتل، فما بال المقتول؟!))، قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»]، وكذلك رواه هشام بن حسان، ومعل بن زياد، والمبارك بن فضالة، عن الحسن عن الأحنف عن أبي بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا إسناد في غاية الصحة والاتصال، بآتم لفظ وأوجزه، وأخرجه الإمام البخاري في «الصحيح» من طرق أخرى (ج6/ص2520/ح6481)، و(ج6/ص2595/ح6672)، وقال عقب بعضها: (ورواه معمر عن أيوب ورواه بكار بن عبد العزيز عن أبيه عن أبي بكره وقال غندر: حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكره عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم يرفعه سفيان عن منصور)، وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه ج4/ص2214/ح2888؛ والنسائي في سننه ج7/ص125/ح4120، ج7/ص125/ح4122، ج7/ص125/ح4123، ج7/ص126/ح4124؛ وابن حبان في صحيحه ج13/ص275/ح5945، ج13/ص320/ح5981؛ وأبو داود في سننه ج4/ص103/ح4268؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص43/ح20456، ج5/ص51/ح20537، ج5/ص51/ح20538؛ والنسائي في سننه الكبرى ج2/ص316/ح3585، ج2/ص316/ح3587، ج2/ص316/ح3588؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الأحاد والمثاني ج3/ص208/ح1563، ج3/ص208/ح1564؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج8/ص190/ح16569، ج8/ص190/ح16570، ج8/ص190/ح16571؛ وغيرهم.

— وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص41/ح20440) بإسناد صحيح: [حدثنا مُحَمَّد بن جعفر حدثنا شعبة عن منصور عن ربعي بن حراش عن أبي بكره عن النبي، صلى الله عليه وسلم، إنه قال: إذا المسلمان حمل أحدهما على صاحبه السلاح فهما على طرف جهنم، فإذا قتل أحدهما صاحبه دخلاهما جميعاً]؛ وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1312/ح3965)؛ وغيرهم.

قلت: مما لا شك فيه أن الأحنف بن قيس، رضي الله عنه، كان مصيباً في حمله السلاح لنصرة الإمام الحق، إمام الهدى علي بن أبي طالب، سلام الله عليه، على الفئة الباغية، التي ثبت بغيتها، وتوجب قتالها حتى تفيء إلى أمر الله، وكان أبو بكره مخطئاً في تنزيل حديث رسول الله على تلك الواقعة، ولكن الله لم

يكلفنا قط قبول رأي أبي بكرة، وهو معروف بقلة فقهه، وإنما كلفنا فقط قبول روايته إذا لم ينفرد بهذا، لما في تمييزه وحفظه وضبطه من كلام:

* فقد أخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص418/ح19766) بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري: [حدثنا يزيد قال أخبرنا سعيد عن قتادة عن الحسن عن أبي موسى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: إذا المسلمان توجها بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه]؛ وأيضاً (ج5/ص47/ح20490) بإسناد صحيح: [حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن قتادة عن الحسن عن أبي بكرة بنحوه]؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه ج7/ص125/ح4119، ج7/ص125/ح4121؛ وفي سننه الكبرى ج2/ص315/ح3584، ج2/ص316/ح3586؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1311/ح3964؛ وغيرهم.

— وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج4/ص410/ح19691) بإسناد صحيح: [حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا سليمان عن الحسن عن أبي موسى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فهما في النار، قيل: يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال: إنه أراد قتل صاحبه)]؛ وأخرجه الإمام النسائي في سننه ج7/ص124/ح4118؛ وفي سننه الكبرى ج2/ص315/ح3583؛ وعبد بن حميد في مسنده ج1/ص192/ح543؛ وابن ماجه في سننه ج2/ص1311/ح3964؛ وغيرهم.

— وأخرجه الإمام النسائي في سننه الكبرى (ج2/ص316/ح3589) بإسناد صحيح: [أخبرنا مجاهد بن موسى قال: حدثنا إسماعيل وهو بن علي عن يونس عن الحسن عن أبي موسى الأشعري أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: (إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فقتل أحدهما صاحبه فالقاتل والمقتول في النار)، قال رجل: (يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟!)، قال: (إنه أراد قتل صاحبه)]

* وأخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (ج2/ص1311/ح3963): [حدثنا سويد بن سعيد حدثنا مبارك بن سحيم عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: (ما من مسلمين التقيا بأسيفيهما إلا كان القاتل والمقتول في النار)]؛ ولكن مبارك بن سحيم منكر الحديث متروك.

أما بخصوص موضوعنا فليس ثمة تعارض ها هنا، فالمقتول لم يرد قتل صاحبه ثم ترك تلك الإرادة وعاد إلى منزله حتى يستحق ثواب الحسنه الكاملة الموعود، كلا بل هو خرج من الإرادة إلى الفعل، فخرج من بيته، واستل سيفه من غمده، ثم أهوى به إلى صاحبه يريد قتله، إلا أن الأجل سبقه فكان هو المقتول، ولولا ذلك لكان هو القاتل. ومن ضعف فقهه إلى درجة عدم إدراك مثل هذه البديهيّات فالأولى به أن يترك الفقه واستنباط الأحكام لأهلها، وليبحث عن مهنة يستطيع أن يبدع ويحسن فيها، فإن الله كتب الإحسان على كل شيء، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها:

إذا لم تستطع شيئاً فدعه *** وجاوزه إلى ما تستطيع

فثبت إذاً ثبوتاً قطعياً، يقيناً بلا شبهة: أن الإنسان قد يثاب على النية المجردة، كما أشار إليه القرآن، وفصلته الأحاديث، فمن باب أولى أن يثاب على فعل المباح المحض، إذا صحبته نية صالحة، أو نباهة ذهن، وحضور قلب، وذكر لله سبحانه وتعالى، بأي وجه من الوجوه الحسنة الجميلة: كالتقوي به على الواجبات والمستحبات، أو التمرس بمباعدة المكروهات والمحرمات، أو فعله بـ«وعي»، وهو حاضر الذهن، منتبه القلب على كونه قد أباحه الله، مستسلماً لحكم الله، أو فرحاً مسروراً برخصة الله، أو لغير ذلك من الاعتبارات الجميلة التي جاءت بها الأدلة.

فالثواب إذاً على تلك النية، وذلك الذكر القلبي، وليس على الفعل المباح من حيث هو فعل مجرد مباح بذاته. فالمباح لذاته، أي الذي لا يستحق فاعلة مثوبة ولا عقوبة، محال أن ينقلب إلى مستحب، وإلا اختلت موازين الشريعة، واختلط الحابل بالنابل، معاذ الله.

والاستدلال الذي ذكرناه أعلاه، وما يشبهه وما هو من جنسه، هو الاستدلال الصحيح، وليس ما زلت به أقدام بعض الأكابر، من أمثال الإمام النووي، رضي الله عنه ورفع درجته، حيث قال في شرحه على صحيح مسلم: (وفي هذا دليل على أن المباحات تصير طاعات، بالنيات الصادقات) مستشهداً بقوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «وفي بضع أحدكم صدقة». فاستدلال الإمام النووي قطعاً استدلال باطل، ذلك أن قوله، عليه وعلى اله الصلاة والسلام: «وفي بضع أحدكم صدقة»، وكذلك قوله: «فكذلك فافعلوا فإنه من أمثال أعمالكم إتيان الحلال»، نصوص قاطعة بأن «الجماع» مستحب لذاته، يثاب فاعله، فليس هو إذاً مباح محض، لا يثاب فاعله ولا يأثم، فكيف جعله الإمام النووي، رحمه الله، مباحاً محضاً، كما يفهم من جملة، واشترط من ثم وجود نية معينة لاستحقاق الثواب؟! بل إن الإمام أبا مُحَمَّد علي بن حزم فهم الأمر في قوله، تعالى ذكره: {فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ}، أنه للوجوب، فجعل الجماع، ولو مرة واحدة في كل طهر، فريضة، وليس فقط مباحاً أو مستحباً، وهذا أولى بالصواب!!

ثم أين ذكر النية في الحديث حتى يقال أن فيه دليلاً على أن الفعل المباح «ينقلب» بالنية الحسنة إلى مستحب، ومن ثم طاعة؟! ثم إن استخدام لفظة طاعة هنا ليس بجيد، ولعل الإمام النووي قصد: المستحبات، وإلا فإن عمل المباح طاعة، وترك الحرام طاعة، والقيام بالفرض طاعة، لأن «الطاعة: هي طاعة التشريع»: فالالتزام بحكم الله وشرعه هو الطاعة، لا فرق بين تحريم الحرام وتحليل المباح، وإيجاب الواجب وجعل كذا شرطاً لكذا، وهذا سبباً لذلك، واعتماد كذا وكذا رخصة، وذاك عزيمة، وهلم جراً.

لذلك **نؤكد ونكرر ونشدد**: أنه لا يجوز، ولا بحال من الأحوال، أن يقال أن المباح انقلب بـ«**النية الحسنة**» مستحباً، لأنه ليس كذلك في ذاته، وإنما كان الثواب على أمور أخرى صاحبتها، فلا يجوز خلط هذا بهذا، وإلا اختلت مقاييس الشرع، واختلط الحابل بالنابل.

ولذلك يحتاج المستحب لذاته، وهو الذي يستحق فاعله الثواب والثناء من الله، ولا يستحق تاركه مؤاخذه أو ذماً أو عقوبة من الله، والمكروه لذاته وهو الذي يستحق تاركه الثواب والثناء من الله، ولا يستحق فاعله مؤاخذه أو ذماً أو عقوبة من الله، يحتاجان كلاهما إلى دليل مستقل لأنهما خلاف الإباحة المحضة المطلقة الأصلية، وما كان هكذا فلا بد له من دليل، وإلا كان قولاً على الله بغير علم، وشرعاً من الدين ما لم يأذن به الله، أي إحداثاً وابتداعاً في الدين؛ هذه هي طريق الهلكة، المفضية إلى الكفر والضلال البعيد.

| فصل: الإسلام دين كامل

إن جميع أفعال العباد الاختيارية هي محلّ الحكم الشرعي، لا يخرج شيء منها عن ذلك، لقوله سبحانه وتعالى: **{ وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِي كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيداً عَلَى هَؤُلَاءِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَاناً لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ }**، (النحل؛ 16: 89)، وقوله، تباركت أسماؤه: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً }**، (النساء؛ 4: 59)، وقوله، جل وعز: **{ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكِّمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكَُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ }**، (الشورى؛ 42: 10)، ومعلوم بضرورة الحس والعقل أن الناس قد اختلفوا في كل شيء، وتنازعوا في كل شيء، حاشا ضروريات وأوليات الحس والعقل عند العقلاء، وحتى هذه خالف فيها السفسطائيون.. والمجانين! فوجب، يقيناً، رد كل شيء وقع فيه خلاف وتنازع إلى حكم الله.

والرد **{ إلى الله والرسول }** لا بد، ضرورة، أن يكون فيه رفع الخلاف، كل خلاف، وفض النزاع، كل نزاع، وإلا كان أمر الله كذباً وتضليلاً، بإحالاته عند النزاع إلى من ليس لديه فض النزاع، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً! لذلك لا بد من القطع والجزم بأن الكتاب والسنة فيهما فصل كل خلاف، وفض كل نزاع، لا يشك في ذلك إلا جاهل مركب دابته أفاقه منه وأعقل، أو كافر خبيث!

ثم وجدناه، سبحانه وتعالى، أحال، في الوحي، أي في الكتاب والسنة، ما كان من شؤون «**الدنيا**»، أي خواص العالم المحسوس وطبائعه، من جنس تأبير النخل: أي علوم الفيزياء والكيمياء والفلك وطبقات الأرض، وحرف الطب والزراعة والصناعة والهندسة، ونحوها، إلى الناس، أي إلى الحس والتجربة والنظر والعقل، إحالة عامة، على وجه الإجمال: مراقبةً وتجربةً ودرساً وتنظيراً، وانتفاعاً وتطبيقاً. واستأثر بما

سوى ذلك، وهو ضرورة من «الدين»، أي الشريعة العامة، والطرز المعين من العيش، لنفسه، وبالأخص ما كان من الخبر عن ذاته العظيمة المقدسة، وملائكته الأطهار، واليوم الآخر، ونحوه، ومن الحكم على أفعال العباد، بالحل والحرمة والوجوب، وعلى أخلاقهم بالحسن أو القبح، ونحوه.

وقد استغرقت الشريعة المطهرة الخاتمة كل أفعال العباد بأحكامها على أكمل وجه، لما ذكرناه، ولقوله تعالى: **{حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَنِقَةُ وَالْمَوْقُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَنْسَى الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }**، (المائدة: 3: 5)، مؤكداً، في آخرها، في تناسب بديع، على أحكام الاضطرار المتعلقة بالحرمان من الطعام، التي سبق نزولها في أوائل الوحي المكي: **{فَمَنِ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }**، (المائدة: 3: 5). فالدين قد كُمل، وهو الإسلام لا دين غيره، وليس غيره إلا الجاهلية والكفر، والنعمة قد تمت، ليس وراءها إلا النقص، ثم المصائب والنقم، في معصية الله ومخالفة أمره، وعدم التقيد بشرعه، ثم بعد ذلك، في الآخرة، النار الأبديّة واللعة السرمديّة!

والالتزام بالأحكام الشرعية هو القصد من خلق الإنسان، وهو معنى الوجود الإنساني، قال تعالى: **{وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ }**، (الذاريات: 51: 56)، وعبادة الله هي التسليم والخضوع والطاعة، المبنية على منتهى الحب والتعظيم لله لأنه هو الإله الحق الواحد الأحد؛ أي: هي الالتزام بكل أمر ونهي، كما سنفصله بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى، في هذا الكتاب!

وقد أوجبت الشريعة الكاملة أعمالاً، هي «الفرائض» أو «الواجبات»، لا تسقط إلا «بعدم القدرة»، أو برخصة شرعية منصوص عليها لتلك الفريضة بعينها، كالصيام في السفر، حتى ولو كان سفرًا غير شاق، مع بقاء وجوبه على من ابتلي بعمل بدني شاق، مشقته قد تفوق مشقة السفر على ظهر الراحلة بكثير، ما دام قادراً!

وحرمت أعمالاً، هي «المحرمات»، لا يرخص لأحد فيها إلا برخصة منصوص عليها شرعاً، كالرخصة في الكذب في مواطن معدودة، جاء النص بها. وكذلك في أحوال الضرورة والإكراه الملجئ، أي الأحوال المؤدية إلى الموت يقيناً، أو تلف الأعضاء، أو الأذى بالتعذيب والضرب الشديد.

وحتى أحوال الضرورة هذه لا تبيح للإنسان قتل غيره، أو اتلاف أعضائه، فليست نفس المكره المضطر أعلى مرتبة أو أولى بالصيانة من نفس الغير. والضرورة، والإكراه الملجئ بالتهديد بالقتل

المؤكد، لا يبيح للمسلم أن ينصر الكفار الحربيين على قتال المسلمين وقتلهم لأن جمهور العلماء، بل لعله إجماعهم، على أن المكره على القتل ليس له أن يفعل ذلك، لأن نفسه ليست أولى من نفوس الآخرين بالصيانة والحفظ، هذا بَيِّن واضح، وإليك كلام جيد للإمام شيخ الإسلام أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، رحمه الله:

* حيث قال الإمام في «الفتاوى الكبرى»، (ج4/ص351): [....، فلا ريب أن هذا يجب عليه إذا أكره على الحضور أن لا يقاتل وإن قتله المسلمون كما لو أكرهه الكفار على حضور صفهم ليقاتل المسلمين، وكما لو أكره رجل رجلاً على قتل مسلم معصوم، فإنه لا يجوز له قتله باتفاق المسلمين، وإن أكرهه بالقتل فإنه ليس حفظ نفسه بقتل ذلك المعصوم أولى من العكس. فليس له أن يظلم غيره فيقتله لئلا يقتل هو، بل إذا فعل ذلك كان القود على المكره والمكره جميعاً عند أكثر العلماء كأحمد ومالك والشافعي في أحد قوليه وفي الآخر الجواب يجب القود على المكره فقط كقول أبي حنيفة ومحمد وقيل القود على المكره المباشر كما روي ذلك عن زفر وأبو يوسف يوجب الضمان بالدية بدل القود ولم يوجبها]، أنتهى كلام ابن تيمية، وقد كرر نحواً من هذا الكلام في موضع آخر من «مجموع الفتاوى»، (ج28/ص540).

* وله في «كتب ورسائل وفتاوى ابن تيمية في الفقه»، (ج28/ص537) كلام جيد من زاوية أخرى: [....، بل قد أمر النبي المكره في قتال الفتنة بكسر سيفه وليس له أن يقاتل، وإن قتل، كما في صحيح مسلم عن أبي بكرة قال: قال رسول الله: أنها ستكون فتن ألا ثم تكون فتن ألا ثم تكون فتن القاعد فيها خير من الماشي والماشي فيها خير من الساعي، ألا فإذا نزلت أو وقعت فمن كان له إبل فليلق بابله ومن كانت له غنم فليلق بغنمه ومن كانت له أرض فليلق بأرضه، قال: فقال رجل: يا رسول الله أرأيت من لم يكن له إبل ولا غنم ولا أرض؟ قال: يعمد إلى سيفه فيدق على حده بحجر ثم لينج إن استطاع النجاة اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت اللهم هل بلغت، فقال رجل: يا رسول الله أرأيت أن أكرهت حتى ينطلق بي إلى إحدى الصفين أو إحدى الفئتين فيضربني رجل بسيفه أو بسهمه فيقتلني! قال: يبوء بإثمه وإثمك ويكون من أصحاب النار]

هذان نصان في غاية الجودة من كلام الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية، فتأمله حق تأمله، وراجع مراراً: فليته فرغ نفسه للفقه، وترك تقاسيم التوحيد لأهلها الذين عرفوا الجاهلية، وحقيقة شرك أهلها؛ لو فعل لاجتنب تلك الزلة الشنعاء بالقسمة الثلاثية المشؤومة، بل الملعونة، التي أصبحت في يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب سيفاً مسلولاً يقطر بالدماء المعصومة، فأصبحت وبالاً على الإسلام وأهله!

وهناك أفعال، وهي، بحمد الله وتيسيره، أكثر أفعال العباد، ترك للمكلف الخيار فيها، إن شاء فعل وإن شاء ترك. وربما كان الفعل في بعضها أولى، وهي «المستحبات». وقد يكون الترك في بعضها أولى، وهي «المكروهات». وربما تعادل الطرفان، وهي «المباحات». والمكلف يفعل المباحات أو يتركها، باختياره،

على ما يظهر له في كل حالة ووضع من منفعة أو مصلحة، فيقوم بصفقة «مباحة»، ويترك أخرى «مباحة» لما ظهر له من كثرة ربح الأولى، وقلة الثانية، ويتجنب الثالثة «مباحة» خشية الخسارة!

فالنظر في المصالح والمنافع، وبضدها المفسد والمضار، إنما يرد إذا كان أصل الفعل مباحاً، لا غير. فلا بد من دراسة لمشروعية الفعل، أي فعل، والوصول إلى حكم الله فيه أولاً. فإذا ثبت أنه مما خيّر المكلف فيه، ورد حينئذ، وحينئذ فقط، النظر في المصالح والمنافع، وما يقابلها من مفسد ومضار.

وعلى هذا فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يترك واجباً، بغير رخصة شرعية، أو لعدم قدرة، أو يرتكب حراماً، من غير إكراه ملجئ، بدعوى درء المفسدة، أو جلب المصلحة، مهما عظمت. فليس في ما أوجب الله مفسدة، مطلقاً، ولا في ما حرّمه مصلحة، مطلقاً!

وكل ما يقال بخلاف ذلك ما هو إلا وسوسة من الشيطان، وطعن في الشريعة الكاملة، وترك لما خلقنا من أجله، وهو: «العبودية»، أي الطاعة والالتزام بالأحكام الشرعية، وإقبال على ما كفيناه، وهو: الأرزاق، والمعاش، و«المصالح»، بل ولا حتى النصر أو التمكين.

فنحن لم نكلف بالنصر والتمكين لأنهما من أفعال المولى، جل وعلا، وإنما كلفنا بالجهد، وبالحكم بما أنزل الله حال التمكين. وكذلك كلفنا الله بالدعوة إليه على بصيرة، والعمل على نشر الدعوة، والعمل على إظهار الدين، ولم يكلفنا قط بـ«انتشار الدين» أو بـ«ظهور الدين»، فهذه من أفعال الله تبارك وتعالى، وتدبيره للأمر، وتصرفه الإلهي في الكون، وتلك من أفعال العباد الاختيارية التي هي موضع التكليف!

والنصوص الشرعية، أي نصوص الوحي، أي الكتاب والسنة، كافية بحمد الله، لجميع الوقائع، من يوم وفاة النبي، صلوات الله وسلامه وبريكاته عليه، إلى آخر الأبد. لا يقال أن الوقائع والأحداث والمستجدات غير متناهية، والنصوص متناهية! لا يقال هذا: لأن الوقائع غير المتناهية هي الوقائع العينية، والأحداث الشخصية، أما أصناف الوقائع، وأجناس الأحداث فهي نهائية محدودة تشملها النصوص على الكفاية، والتمام والكمال. فصلاة زيد، غير صلاة عمرو، وهكذا إلى ما لا نهاية، ولكن جنس الصلاة واحد، أو أجناس قليلة محصورة، قد استوعبتها النصوص، وهكذا:

* فقد أخرج ابن ماجه، (ج1/ص115/ح316)، بإسناد غاية في الصحة، عن سلمان الفارسي، رضي الله عنه، قال: قال له بعض المشركين، وهم يستهزؤون به: (إني أرى صاحبكم يعلمكم كل شيء حتى الخراءة؟!)، قال: (أجل: أمرنا أن لا نستقبل القبلة، ولا نستنجي بأيماننا، ولا نكتفي بدون ثلاثة أحجار، ليس فيها رجيع ولا عظم)، وفي لفظ لأحمد، (ج5/ص437/ح23753، ح23756)، بإسناد

غاية في الصحة: قال رجل: (إني لأرى صاحبكم يعلمكم كيف تصنعون حتى إنه ليعلمكم إذا أتى أحدكم الغائط؟!)، قال: قلت: (نعم، أجل، ولو سخرت: إنه ليعلمنا كيف يأتي أحدنا الغائط، وإنه ينهانا أن يستقبل أحدنا القبلة، وأن يستدبرها، وأن يستنجي أحدنا بيمينه، وأن يتمسح أحدنا برجيع ولا عظم، وأن يستنجي بأقل من ثلاثة أحجار). وقد أخرج مثله، من غير ذكر الاستهزاء، بأسانيد صحاح، الأئمة: مسلم، والترمذي، والنسائي، وأحمد وغيرهم.

تأمل هذا المشرك العنيد، بل الحمار البليد، وتعجب من رباطة جأش سلمان، وحسن جوابه، وعظيم أدبه، وحسن تعامله وتجمله، وما تضمنه الجواب من أحكام وآداب.

فإذا كان كلام سلمان حقاً، ونحن نشهد بالله الذي لا إله إلا هو أنه حق، فكيف يسوغ لمن يزعم أنه يؤمن بالله واليوم الآخر أن يزعم أن الشريعة فيها «مناطق فراغ»، أو «ثغرات»، أو أن هناك ما لم يأت به نص؟! ثم يذهب للملئ بالهوى والابتداع الذي يسمونه بالأسماء الجميلة، أي بغير اسمه القبيح، لتضليل الناس. ومن هذه الأسماء الجميلة المضللة: (فهم السلف الصالح)، (سد الذرائع)، (جلب المصالح، ودرء المفاسد)، (تسكين الدهماء، وإسكات الرعاع)، (سيرة العقلاء)، أو (خشية الفتنة)، التي هي «الحجة» المحببة إلى قلوب الخونة من فقهاء السلاطين، أخزاهم الله وأبعدهم، ولعنهم وأبادهم: **{أَلَا فِي الْفِتْنَةِ سَقَطُوا وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ}**.

* وأخرج الطبراني بإسناد صحيح، (ج2/ص155/ح1647)، عن أبي ذر، رضي الله تعالى عنه: [حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي حدثنا محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ حدثنا سفيان بن عيينة عن فطر عن أبي الطفيل عن أبي ذر قال: تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما طائر يقلب جناحيه في الهواء إلا وهو يذكر لنا منه علماً؛ قال: فقال، صلوات الله وسلامه وبريكاته عليه وعلى آله: «ما بقي شيء يقرب من الجنة، ويباعد من النار، إلا وقد بُيِّنَ لكم»]. هذا حديث صحيح، قد برهنا على صحته في الملحق، مؤيد لما ذكرنا من كمال الدين، وتمام النعمة.

— وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص154/ح21399): [حدثنا بن نمير حدثنا الأعمش عن منذر حدثنا أشياخ من التيم قالوا قال أبو ذر لقد تركنا محمد، صلى الله عليه وسلم، وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا أذكرنا منه علماً؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص162/ح21477؛ والطياشي في مسنده ج1/ص65/ح479؛ وغيرهم.

* وجاء في «الجامع الصحيح المختصر للإمام البخاري»، (ج6/ص2435/ح6230): [حدثنا موسى بن مسعود حدثنا سفيان عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال: (لقد خطبنا النبي، صلى الله عليه وسلم، خطبة: ما ترك فيها شيئاً إلى قيام الساعة إلا ذكره؛ علمه من علمه وجهله من جهله. إن كنت لأرى الشيء قد نسيت فأعرفه كما يعرف الرجل إذا غاب عنه فرآه فعرفه!)]؛

وأخرجه ابن حبان في صحيحه ج15/ص6/ح6636؛ وأبو داود في سننه ج4/ص94/ح4240؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص389/ح23357؛ وغيرهم.

* وأخرج مسلم في صحيحه (ج4/ص2217/ح2891): [حدثني حرملة بن يحيى التجيبي أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب أن أبا إدريس الخولاني كان يقول قال حذيفة بن اليمان والله إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة وما بي إلا أن يكون رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أسر إلي في ذلك شيئاً لم يحدثه غيري ولكن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال وهو يحدث مجلساً أنا فيه عن الفتن فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو يعد الفتن منهن ثلاث لا يذرن شيئاً ومنهن فتن كرياح الصيف ومنها صغار ومنها كبار قال حذيفة فذهب أولئك الرهط كلهم غيري]

— وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج5/ص388/ح23339): [حدثنا يعقوب حدثنا أبي عن صالح يعني بن كيسان عن بن شهاب قال: قال أبو إدريس عائذ الله بن عبد الله الخولاني سمعت حذيفة بن اليمان يقول والله إني لأعلم الناس بكل فتنة هي كائنة فيما بيني وبين الساعة وما ذلك أن يكون رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حدثني من ذلك شيئاً أسره إلى لم يكن حدث به غيري ولكن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال وهو يحدث مجلساً أنا فيه سئل عن الفتن وهو يعد الفتن فيهن ثلاث لا يذرن شيئاً منهن كرياح الصيف منها صغار ومنها كبار قال حذيفة فذهب أولئك الرهط كلهم غيري]؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده ج5/ص407/ح23507؛ والحاكم في مستدركه ج4/ص518/ح8454؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام الترمذي في سننه (ج4/ص485/ح2191): [حدثنا عمران بن موسى القزاز البصري حدثنا حماد بن زيد حدثنا علي بن زيد بن جدعان القرشي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدري قال صلى بنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يوماً صلاة العصر بنهار ثم قام خطيباً فلم يدع شيئاً يكون إلى قيام الساعة إلا أخبرنا به حفظه من حفظه ونسيه من نسيه وكان فيما قال إن الدنيا حلوة خضرة وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء وكان فيما قال ألا لا يمتنع رجلاً هيبة الناس أن يقول بحق إذا علمه قال فبكى أبو سعيد فقال قد والله رأينا أشياء فهبنا فكان فيما قال ألا إنه ينصب لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته ولا غدره أعظم من غدره إمام عامة يركز لواءه عند أسته فكان فيما حفظنا يومئذ ألا إن بني آدم خلقوا على طبقات شتى؛... إلخ]؛ والحميدي في مسنده ج2/ص332/ح752؛ وأبو يعلى في مسنده ج2/ص354/ح1101؛ وغيرهم.

— وأخرجه الإمام الطبراني في معجمه الأوسط (ج4/ص140/ح3817): [حدثنا علي بن سعيد الرازي قال حدثنا اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة المروزي قال حدثنا علي بن الحسين بن واقد قال حدثني أبي عن عطاء بن ميسرة أن أبا نضرة حدثه عن أبي سعيد الخدري أن نبي الله، صلى الله عليه وسلم، صلى

بهم العصر ثم قام فيهم خطيباً فقال في خطبته: (ألا إن الدنيا خضرة حلوة وإن الله مستخلفكم فيها فناظر كيف تعملون ألا فاتقوا الدنيا واتقوا النساء ألا إن لكل غادر لواء يوم القيامة بقدر غدرته عند استه ألا وإن أكبر الغدر غدر أمير عامة ألا وإن الغضب جمرة توقد على قلب ابن آدم ألا ترون إليه حين يغضب كيف تحمر عيناه وتنتفخ أوداجه فمن وجد من ذلك شيئاً فكان قائماً فليجلس ومن كان جالسا فليزلق بالأرض وإن الناس في الغضب على منازل رجل سريع الغضب سريع الفيء فذلك لا عليه ولا له ورجل بطيء الغضب بطيء الفيء فذلك لا عليه ولا له ورجل بطيء الغضب سريع الفيء فذلك لا عليه ولا له ورجل سريع الغضب بطيء الفيء فذلك لا عليه ألا إن ابن آدم خلق على أطوار يخلق العبد مؤمناً ويعيش مؤمناً ويموت مؤمناً ويخلق الكافر ويموت كافرًا ويعيش كافرًا ويموت كافرًا ويخلق الكافر ويموت مؤمناً وذكر أن الناس في الطلب على منازل يكون الرجل إذا طلب اشتد وإذا طلب قضى فتلك ويكفون الرجل إذا طلب حبس وإذا طلب أخذ فتلك ويكفون الرجل إذا طلب حبس وأخذ وإذا طلب قضى فهو خير له ويكون الرجل إذا طلب يحبس وإذا طلب لوى فهو شر له ألا هل عسى أحدكم أن يرى منكراً فلا يغيره إلا وأنه قد مضى بين أيديكم تسع وستون أمة وانتم توفون سبعين إلا وإن ما مضى من الدنيا فيما بقي كما مضى من يومكم هذا فيما بقي وذلك حين اصفرت الشمس وتغيب]

* وأخرج الإمام الطبراني في معجمه الكبير (ج20/ص441/ح1077): [حدثنا الحسين بن إسحاق التستري حدثنا الحسن بن أبي السري العسقلاني حدثنا مكي بن إبراهيم حدثنا هاشم بن هاشم عن عمرو بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن كعب القرظي عن المغيرة قال قام فينا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مقاما فأخبرنا بما يكون في أمته إلى يوم القيامة وعاه من وعاه ونسبه من نسبه]

* وأخرج الإمام أبو يعلى في مسنده (ج9/ص46/ح5109): [حدثنا محمد بن أبي بكر حدثنا يحيى عن فطر بن خليفة عن عطاء قال: قال أبو الدرداء لقد تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما في السماء طير يطير بجناحه إلا ذكرنا منه علماً]

فلا صحة إذن لما تورط فيه جهلة المنتسبين إلى الفرقة الوهابية، والمتسمين زوراً وبهتاناً بـ«السلفية»، من أن الدين كان ناقصاً حتى استكمل فهمه الصحيح السلف الصالح من القرون الثلاثة الفاضلة، أو حتى من الصحابة، أو حتى من الخلفاء الراشدين، وهم يقولون ذلك تلميحاً، بضحالة وسطحية، وتفاهة فكر، كما هي عادة القوم، للأسف الشديد، من معاداة الفكر، ونبد التعقل والعقل، والإيغال في تفاهة النظر والرأي.

نعم: هم يقولون هذا من غير تحرير للمسألة، ولا دراسة متعمقة لها، لا تصريحاً بُني على فكر عميق، لأن التصريح بذلك بعد تحرير المسألة كفر. وهم بقولهم: القرآن والسنة بفهم السلف الصالح يحكمون لا محالة بنقص الدين، وعدم كمال البيان، ولا بتمام النعمة عند وفاة النبي، صلوات ربي وسلامه

وتبريكاته عليه وعلى آله، فكأن النبي لم يفهم، أو فهم ولم يبين، معاذ الله. كما أنهم يطعنون في ختم النبوة، وعالمية الرسالة من حيث لا يشعرون، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فما أعظم تلبيس إبليس؟!

بل القرآن والسنة ميسرة للذكر، مفهومة لكل من أراد تدبرها، ونفر للتفقه فيها كما أمر الله في سورة التوبة، لا فرق بين «سلف صالح»، و«خلف طالح»!

أما الكسالى والسطحيين الذين أبوا أن ينفروا للتفقه في الكتاب والسنة كما أمرهم الله، وأخلدوا إلى راحة التقليد و«اتباع السلف الصالح»، أما هؤلاء فلن يفقهوا ما أنزل الله على وجهه، وسيبقون متخبطين بين قال فلان، ورد عليه فلتان، وإن قلت قلنا، ولنا أحمد بن حنبل، ولكم مالك بن أنس: وهكذا في دوامة لا تنتهي من الأقوال المتباينة، والمزاعم المتناقضة. وسترى في هذه الرسالة القصيرة الكثير من ذلك، ليس فقط من قصور الفهم وإساءته، بل من الأغلاط الشنيعة الفاحشة، والزلات المدمرة المهلكة!

وأكثر أذعياء «السلفية» هؤلاء جهلة عوام، يتبعون مشايخ ليسوا بأحسن منهم كثيراً في العلم اتباع الدواب لقائدها. وهم في الجملة لا يعرفون أقوال «السلف» واختلافهم، ويندر أن تجد منهم من تصفح «مصنف ابن أبي شيبة»، أو «سنن سعيد بن منصور»، مجرد تصفح، ناهيك بالدراسة المتأنية، دع عنك «مصنف عبد الرزاق» أو حتى «الأوسط» لابن المنذر، ولكنهم يجيدون المزاعم الكاذبة، والدعاوى العريضة، كشأن كل غبي جاهل، وعادة كل سطحي تافه.

ونحن إنما اطلنا الكلام على الغلاة المارقين من «أذعياء السلفية» هؤلاء، واستطلنا في عرضهم، لأنهم أكثر خلق الله تزكية للنفس، فهم «أهل العقيدة الصافية الصحيحة»، وغيرهم مبتدع ضال، أو مرتد كافر. فهم بزعمهم العريض، وادعائهم المجرّد: «الفرقة الناجية»، و«الطائفة المنصورة»، وغيرهم هالك أو معذب. فما أشبههم بالخوارج الغالية الهالكة، وأحقهم بأوفر نصيب من قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «من قال هلك الناس، فهو أهلكهم».

كما أنه لا صحة، كذلك، لما تورط فيه بعض الإسلاميين المعاصرين، وكذلك قلة من القدامى، من الزعم بوجود «فراغ تشريعي» يملؤه الناس بـ«العقل»، أو «الاستحسان»، أو «المصالح المرسلة»، أو «قياس الشبه»، أو «سيرة العقلاء»، أو بمراعاة «روح التشريع ومقاصده»! ولا صحة لقول من قال أن الوحي فصلّ في العقائد، والعبادات، وأجمل في المعاملات!

ويكفي لإبطال هذا الوهم الخطير، الذي يؤول إلى الكفر، لا محالة، حديث سلمان السالف الذكر في ما

يتعلق بالطهارة وآداب الخلاء، أما فيما يتعلق بالمعاملات فيكفي إحصاء البيوع المنصوص على فسادها وحرمتها، وهي نيف وأربعون نوعاً، بعضها نادر جداً، لا يكاد يعرف! فأين الإجمال يا أهل الإنصاف؟! ثم حتى لو لم يذكر إلا صنفاً واحداً من البيوع فحرمه، كان ذلك بذاته دليلاً على أن البيوع سواء مباحة حلال، كما أصلناه في الفصول السابقة، لا سيما مع قوله تعالى: **{وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا}**، فأين الفراغ التشريعي إذا؟! وهل كل هذه المزاعم الساقطة إلا أساطير الرخ والعنقاء، وأكاذيب عوج بن عنق؟!!

ولكن الحق هو ما نص عليه الإمام الحجة مُحَمَّد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه، حين قال في «الرسالة»: [فليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها!]. نعم، صدقت يا أبا عبد الله! هذه حقيقة يقينية ثابتة: جهل ذلك من جهله، أو علمه من علمه. وقد فصل ذلك وأصله الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم، رفع الله درجته، في كلامه الذي نقلناه آنفاً قبل عدة صفحات، حيث دحض أقوال المخالفين دحضاً، فطحنها ومزقها تمزيقاً!

وهذه الأقوال الخبيثة الملعونة إنما تصدر من:

(1) — أقوام كفرة من أهل النفاق الاعتقادي، يبطنون الكفر، ويظهرون الإسلام، ويريدون مزج الشريعة بالكفر، تدريجياً وبطريقة حذرة، حتى إذا فسدت أذواق الناس، وتبلدت أحاسيسهم، أماطوا اللثام، ثم نزعوا الثياب، ومشوا عرايا مظهرين العورة المغلظة، أي أظهروا الكفر البواح. وقد كثر هذا في عصرنا هذا (أواخر القرن الهجري الرابع عشر، وأوائل الخامس عشر الحالي)، وهم في أغليبتهم من الحكام والمتنفذين؛

(2) — أو من قوم فسقة كسالى، أعيتهم السنن أن يحفظوها، أو أن يراجعوها في مصادرها، وقصرت همهم عن تمييز صحيحها من سقيمها، وتكاسلوا عن بذل الجهد، واستفراغ الوسع في تدبر معانيها واستنباط الحكمة والهدى منها؛

(3) — أو من مقلدة جامدين، جهلة مبتدعين، ظلاميين متخلفين، أحالوا عقولهم، التي كرمهم الله بها، إلى التقاعد، ونصبوا لأنفسهم أحباراً ورهباناً، جعلوهم في مرتبة القداسة: أرباباً من دون الله، يتبعونهم اتباع الدواب العجماء لقادتها!

نعم: لا ننكر أنه قد زلّت القدم ببعض العلماء المخلصين الأكابر: فقاس بعضهم الشريعة الإلهية الكاملة على الشرائع الوضعية الناقصة، المملوءة، ضرورة، بالثغرات، والتي تحتاج إلى ترقيع ثقبوها، وملء ثغراتها بـ«روح التشريع»، و«الاستحسان»، و«سيرة العقلاء»، و«المصالح المرسلّة»، و«سد الذرائع»، وغيره من الفضائح والمخازي، والدجل والهراء!

والعالم المخلص الورع، أياً كانت مرتبته، لا يجوز أن يتابع على زلته، ولكن يستعاذ بالله منها، ويتضرع

إلى الله أن يغفرها له، كما نفعل الآن سائلين الله لجميع علماء الأمة المخلصين الأثبات الذين أخطؤوا في هذا الباب، مجتهدين طالبين للحق بعد استفراغ الجهد، وبذل الوسع، من الله المسامحة عن الخطأ والعفو والغفران، وعلى بذلهم الوسع جزيل الثواب والرحمة والرضوان، لا إله إلا هو الرحمن الرحيم؛ أما فقهاء السلاطين الخونة، والحكام الجبابرة الظلمة الفسقة، فلا رحمهم الله، ولا غفر لهم، بل عليهم من الله لعنة وغضب وسخط، وتعساً لهم، وأضل أعمالهم.

| فصل: مُحَمَّد، صلى اله عليه وعلى آله وسلم: {يحل لهم الطيبات، ويحرم عليهم الخبائث} |
 * قال الله، سبحانه وتعالى: **{الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ}**، (الأعراف؛ 7: 157).

* وقال، تعالى ذكره: **{يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَرِيعٌ حَسَابٍ}**، (المائدة؛ 4: 5).

* وقال، جل جلاله: **{الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}**، (المائدة؛ 5: 5).

* وكذلك قال، تقدست أسماؤه: **{فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا}**، (النساء؛ 4: 160).

ونسارع فنبين أن قولنا عن شيء أنه طيب في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، أو خبيث في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، يعني أنه كذلك في إطار هذا الكون، الذي هو مخلوق، حادث، وممكن من الممكنات، وليس واجب الوجود، ولا هو ضروري، وإنما هو هكذا بجعل الله له، جعلاً تكوينياً قدرياً، وتقديره إياه، تقديرأ كونياً، هكذا وفق الإرادة الإلهية الكونية القدريّة الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط. فليس وراء الله سلطة، ولا فوقه حاكم، بل هو العلي الأعلى، والحكيم الأحكم، وهو الأول والآخر، والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم. فالطيب إنما هو كذلك بجعل الله له كذلك، في إطار كون ممكن معين، لا لأمر ذاتي ضروري، أو لضرورة مفاهيمية مطلقة. والخبيث كذلك: فالخبيث إنما هو كذلك بجعل الله له كذلك، لا لأمر ذاتي ضروري، فالمرجع هو الله في كل شأن تكويني قدري، ولو شاء الله أن يكون الحال على غير ما هي عليه الآن لكان.

والحلال هو ما أحله الله، أي جعل الانتفاع به متروكاً للمكلف: إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل، من غير ملامة عليه، ولا ذم أو توبيخ. فالحلال هو: ما أحله الله بحكمه الديني التشريعي؛ وكذلك الحرام هو: ما

حرمه الله بحكمه الديني التشريعي، حرفاً بحرف، فالمرجع هو الله في كل شأن تشريعي ديني. فالله جل جلاله هو الأول والآخر، وهو المرجع وإليه المنتهى، وهو كذلك الآخر: فليس وراء الله غاية، بل هو غاية الغايات وهو منتهى النهايات!

وهذه الآيات البينات المباركات، المرفوعات المطهرات، بيان ساطع، وبرهان يقيني قاطع، على الحقائق التالية:

(1) — الحقيقة الأولى: أن مفهوم «الطيب» مغاير لمفهوم «الحلال»، وهو مستقل عنه تمام الاستقلال. فالطيب إنما كان طيباً لأن الإرادة الإلهية الكونية القدريّة جعلته هكذا، والحلال إنما كان حلالاً لأن الإرادة الإلهية التشريعية الدينية حكمت به هكذا. وكذلك مفهوم «الخبث»، و«الحرام» متغايران مستقلان عن بعضهما تمام الاستقلال، كما أسلفناه بالنسبة لمفهوم «الطيب» و«الحلال» حرفاً بحرف!

(2) — الحقيقة الثانية: أن الله، جل جلاله، بوصفه الرب كامل الربوبية، والسيد التام السيادة، قد يحرم بعض الطيبات (وكذلك سواء بسواء قد يحل بعض الخبائث، كما سيأتي بيانه قريباً). فكون الشيء طيباً في ذاته، كما هو معلوم لله تعالى، أو خبيثاً في ذاته، كما هو معلوم لله تعالى، على أهمية ذلك، هو في مراتب الاعتبار دون اتصاف الله بالربوبية والسيادة، وأقل مرتبة من حقه أن يحكم بما يشاء ويختار: فيحرم الطيبات، ويحل الخبائث إن شاء، ولا معقب على حكمه: **{ لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ }**.

فمهما شرع رب العزة، جل جلاله، أو حكم، فإن حكمه وشرعه نهائي مطلق، فوق كل مراجعة، ولا يجوز أن يخضع لأي مساءلة، بل طاعته مطلقاً، بدون قيد أو شرط فريضة شرعية مطلقة، وهي قبل ذلك ضرورة عقلية ملزمة.

(3) — الحقيقة الثالثة: أن هذه الأمة الخاتمة مرحومة، وقد حُصّت بنبيٍّ خاتم: من خصائصه الكبرى، وفضائله العظمى أن امتنّ الله عليه بإباحة كل طيب، وتحريم كل خبيث، خلافاً للأمم السابقة التي ضربت عليه الآصار، ووضعت في أعناقها الأغلال، فحرّمت عليها طيبات كانت حلالاً قبل ذلك، وهي حلال بعد ذلك في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، كما هو بنص القرآن، وحرّمت على هذه الأمة المرحومة خبائث كانت مباحة في الشرائع السابقة، كالخمر مثلاً.

وقد قام البرهان على أن الإسلام دين كامل، قد استوعبت نصوصه، بحمد الله، أحكام كل شيء، أي كل الأعيان والأفعال، إلى يوم القيامة، من غير حاجة إلى بحث في حقيقة العين أو الفعل: هل هو طيب أو خبيث؟!

بل الحق أن ما ثبت بالنصوص، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من الأعيان والمنافع، أنه حلال فهو

طيب لا محالة، وما ثبت أنه حرام فهو خبيث لا محالة، وذلك بضمانة الله، جل جلاله لذلك. أي أننا نشهد بشهادة الله أن كل ما أحل الله من المنافع والأعيان، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، فهو طيب في ذاته، وكل ما حرّمه، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، من ذلك فهو خبيث في ذاته. فالبحث في كون الأعيان والمنافع (وربما بعض الأفعال والأقوال) طيبة أو خبيثة في ذاتها، وما هي ماهية الخبث أو الطيبة، وما هي جزئياتها ومركباتها، ومدى ارتباط ذلك بالنسب والمتعلقات، والظروف والملابسات، على أهميته من الناحية المعرفية والفلسفية، ليس له كبير أهمية أو قيمة من الناحية التشريعية، مع رجحان كونه في ذاته مستحيلاً إلا لمن أحاط بكل شيء علماً، وهو الله العزيز الحكيم.

وحتى لو سلمنا بإمكانية تلك المباحث، من حيث المبدأ، فإن واقع التشريع الإنساني، وما نشاهده عند كافة الأمم والشعوب من سن التشريعات، ثم فشلها بعد سنين أو عقود، أو حتى قرون، وإلغائها وسن غيرها، يجبرنا على أن الاعتقاد أن ذلك لا يتحقق، لعسره وشدة غموضه، إلا مع مرور الأزمنة وتعاقب أجيال من الدارسين والمفكرين، والسياسيين والمشرّعين، وبكلفة ومشقة ضخمة، وتجارب خطيرة فاشلة، لا تتناسب في أغلب الأحيان مع صغر النتيجة وهزالها.

وحتى لو سلمنا جدلاً أن العقل الإنساني قادر، من حيث المبدأ، على استجلاء خواص الشيء المدروس، وعلاقته بغيره من الأشياء في الكون، وما يترتب عليه من المصالح والمنافع واللذات والمتعة، في العاجل والآجل، فهو من ثم قادر على الوصول إلى حكم «عقلاني» بأن هذا الشيء طيب أو خبيث، وحتى لو سلمنا جدلاً أن ذلك في غاية اليسر والسهولة، حتى لو سلمنا بكل ذلك جدلاً، فلا محصول يرجى من ذلك، باستثناء المتعة العقلية المحضة في معالجة تلك المباحث المعقدة المتشابكة.

أما الحكم الشرعي فقد ثبت قبل ذلك بالنص الشرعي، ولا يجوز إلا أن يكون ثبوته إلا بالنص الشرعي، لأن الإيمان والإسلام هو الرد لله ورسوله، كما أشبعناه برهنة في كتابنا هذا: (التوحيد: أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد)، ومحال أن يكون غير ذلك.

وما قلناه آنفاً عن «الخبائث» ينطبق حرفاً بحرف على «الفواحش»، فكون الشيء فاحشة أمر ذاتي فيه لا علاقة له بورود الشرائع. و«الفاحشة» هي مجاوزة الشيء، أو الفعل، لحده اللائق به، وهو مفهوم يستخدم عادة في تصنيف الأفعال والأقوال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، ولا تحضرني الآن، ولا حالة واحدة، استخدم فيه لوصف عين أو منفعة، وإنما توصف المنافع والأعيان بـ«الخبث» وليس بـ«الفحش».

ونؤكد فنقول أن قولنا عن شيء أو فعل أنه «فاحشة»، في ذاته، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، إنما

هو هكذا بجعل الله له، جعلاً تكوينياً قدرياً، وتقديره إياه، تقديرًا كونياً، هكذا وفق الإرادة الإلهية الكونية القدرية الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط، في إطار كون ممكن معين، لا لأمر ذاتي ضروري.

وقد حرّم الله «الفواحش» ما ظهر منها، وما بطن في هذه الشريعة الخاتمة، تماماً كما حرّم «الخبائث»، وذلك بدلالة الآيات التالية:

* قال، جل جلاله وسما مقامه: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }، (لأعراف؛ 7: 33)

* وقال، عز وجل: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ: أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ }، (الأنعام؛ 6: 151).

فنص جل جلاله على أنه، في هذه الشريعة المباركة الخاتمة في أقل تقدير، قد حرّم جنس الفواحش، أي الفواحش كلها، ما ظهر منها وما بطن، فصار الأمر بالنسبة لـ«الفواحش» من الأقوال والأفعال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، كمثيله بالنسبة لـ«الخبائث» من الأعيان والمنافع تماماً، حرفاً بحرف، فما قلناه آنفاً عن «الخبائث» ينطبق ها هنا بأحرفه عن «الفواحش»، فلا نطيل بإعادته، وبالله التوفيق.

وقد رخص الله للأُمم السابقة في «خبائث» و«فواحش» عادت وبالأعلى عليها، كما هو بين من إحلال «الخمر» لهم، التي هي أم الخبائث، ومن مشروعية «الملكية الوراثية» لبني إسرائيل، وهو نظام خبيث ملعون فاحش، ألحّ القوم عليه، وترددوا إلى نبيهم مطالبين بعناد به، ولعله كان مفتاح هلاك بني إسرائيل ودمارهم، كما هو مفصل في كتابنا: (الحاكمية، وسيادة الشرع)، على نحو هو تصديق لقوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم»:

* كما جاء في «الجامع الصحيح المختصر» للإمام البخاري، (ج6/ص2658/ح6558): [حدثنا إسماعيل حدثني مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: «دعوني ما تركتكم: إنما أهلك من كان قبلكم سؤالهم، واختلافهم على أنبيائهم، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»]، هذا الإسناد صحيح كالشمس، بل هو «السلسلة الذهبية» من أسانيد أبي هريرة. وهو في «صحيح مسلم» بلفظ: «ما نهيتكم عنه فاجتنبوه وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم، فإنما أهلك الذين من قبلكم كثرة مسائلهم واختلافهم على أنبيائهم»، وأيضاً في «صحيح مسلم» بلفظ آخر: «ذروني ما تركتكم، (وفي حديث

همام: ما تَرَكْتُمْ) فَإِنما هلك من كان قبلكم»، كما أنه في أكثر الصحاح، والسنن والمعاجم والمسانيد بأصح الأسانيد.

ونسارع ها هنا إلى التأكيد كذلك على أمرين:

أولاً: أن الله تكفل فقط في هذه الشريعة المباركة الخاتمة بتحريم الفواحش والخبائث، أما في الشرائع السابقة فليس الأمر كذلك، فيجوز أن تكون بعض الفواحش والخبائث مكروهة فقط، أو مباحة محضة من غير كراهية، وذلك لأن الله هو السيد المطلق السيادة، كما أسلفنا.

وثانياً: أن الفاحشة لا يجوز أن يكون مأموراً بها من الله جل جلاله، لا أمر أيجاب، ولا على وجه الاستحباب، لأن المستحب مأمور به أيضاً، وذلك لأن الله جل جلاله، قد حرّم ذلك على نفسه، أزلاً وأبداً. أي أن ذلك لا يقع من الله بموجب «القداسة»: و«القداسة» هي: السلامة من كل عيب ونقص، والتعالي فوق كل خسة ودناءة، وذلك هو مقتضى قوله، جل جلاله، وسمى مقامه: **{إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ}**، وسنفصل الكلام عن هذه الحقيقة المهمة في فصل لاحق بعنوان: **({إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ})**.

ونزيد ما سلف من القواعد العامة، والمفاهيم الكلية، إيضاحاً بتطبيقه على بعض الأمثلة مبتدئين بمثال «لحم الخنزير»، الذي ثبت بالنصوص الشرعية القاطعة أنه حرام، فالأمر بالنسبة لـ«لحم الخنزير» لا يخرج عن واحد من الاحتمالات التالية:

(1) أن يعتقد الإنسان حرمة لأن الله حرّمه، فيكون بذلك مسلماً مؤمناً، راداً إلى الله ورسوله. ولا يضر في ذلك إن اعتقد:

(أ) أنه حرم لخبث ذاتي فيه، تفضلاً من الله ونعمة، ولطفاً ورحمة بعباده حيث كفاهم مؤنة البحث والتنقيب، وأعطاهم النتيجة سهلة ميسورة. وهذا هو الواجب اعتقاده لأهل الإسلام في هذه الرسالة الخاتمة لما ذكرناه أعلاه.

(ب) أنه حرم ابتلاءً وتعبداً محضاً، أو تشديداً وعقوبة، أو تأديباً وتهذيباً وتدريباً على معالي الأمور، أو لغير ذلك مما هو معلوم لله، أو لمحض التعبد وممارسة الرب جل وعلا لحق الربوبية ومرتبة السيادة، مع كونه من الناحية الحسية والطبية طيباً في ذاته، بل لعله من أطيب اللحوم وأشهاها. وهذا قول جيد، ومعتقد لا بأس به لاتباع الشرائع السابقة، ولمن لم يعلم ببرهاننا أعلاه من أهل الإسلام، وهو قول الفيلسوف اليهودي فيلو الإسكندراني، الذي كان معاصراً للسيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته.

(2) أن يعتقد الإنسان عدم جواز أكله لأنه خبيث في ذاته، والعقل يوجب على العاقل تجنب الخبيث والضرار. هذا هو ما ينتظر من العقلاء قبل مجيء الرسالة، وقيام الحجة، أما بعد مجيء الرسالة، وتمام البيان، وقيام الحجة، فهذا معتقد كفر يخرج صاحبه من الملة، لأنه قبول لتشريع العقل، أي جعل العقل

رباً وسيداً وإلهاً من دون الله، أو قبول حكمه بغير إذن من الله، وهو على كل حال عدم رد إلى الله ورسوله، وهذا هو الشرك، شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة. فالتورط في شيء من ذلك مشرك كافر، خارج عن الإسلام، إلا من عذر بجهل أو تأويل أو إكراه، ونحوه من موانع تكفير المعين.

ويزداد هذا القول فحشاً، وكفراً على كفر، إذا جعل التحريم على الله واجباً بموجب حكم العقل عليه بأنه «خبث» لأسباب منها:

- (أ) لأن في ذلك إيجاب وتحريم على الله ما لم يوجبه أو يحرمه على نفسه، وهذا مناقض عقلاً للألوهية ومن أخص خصائصها: السيادة والمرجعية النهائية،
- (ب) ولأنه تكذيب صريح لنص القرآن القاطع بأن تحريم بعض الطيبات قد وقع فعلاً في شرائع سماوية سابقة، جاء بها الوحي، وكانت هي الدين الحق قبل نسخها. فهذا اتهام لله بمخالفة الحق الذي كان واجباً عليه وفق هذا الزعم الداحض الباطل، ومن ثم الوقوع ضرورة في الباطل والعدوان والظلم، وهذا أقبح من سابقه، لأنه منتهى الكفر وهدم العقل، أو هو طعن في ورود القرآن من عند الله، وهذا كفر أيضاً، وخروج عن الإسلام.

غير أن الأمر يختلف اختلافاً تاماً إذا جاء النص الشرعي في هذه الشريعة المباركة الخاتمة واصفاً لشيء، عيناً كان أو فعلاً، بأنه «خبث»، فحينئذ لا بد من القطع، في هذه الشريعة المَحْمَدية الخاتمة في أقل تقدير، بأنه حرام، إلا إذا جاء بيان بأن ذلك لاعتبار مخصوص، أو بقيود معينة، كما جاء بالنسبة للثوم، والبصل، وغيرها من المأكولات ذات الرائحة المنتنة، حيث وصفها الشارع بالخبث، إلا أنه أبان أيضاً أن ذلك لاعتبار الرائحة الكريهة فقط:

* حيث جاء في «صحيح مسلم»، (ج1/ص395/ح565): [وحدثني عمرو الناقد حدثنا إسماعيل بن علية عن الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قال: لم نعد أن فتحت خبير فوقعنا أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في تلك البقلة: الثوم، والناس جياع فأكلنا منها أكلاً شديداً ثم رحنا إلى المسجد فوجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الريح، فقال: «من أكل من هذه الشجرة «الخبثية» شيئاً فلا يقربنا في المسجد»، فقال الناس: (حَرُمْتُ، حَرُمْتُ)، فبلغ ذاك النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: «أيها الناس: إنه ليس بي تحريم ما أحل الله لي، ولكنها شجرة أكره ريحها!»، وهو أيضاً في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، كما أنه في «سنن البيهقي الكبرى»

— وهو في «صحيح ابن خزيمة»، (ج3/ص85/ح1667): [أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا أبو موسى محمد بن المثني حدثنا عبد الأعلى حدثنا سعيد الجريري (ح) وحدثنا أبو هاشم زياد بن أيوب حدثنا إسماعيل حدثنا سعيد الجريري عن أبي نضرة عن أبي سعيد قاله بمثل حديث مسلم]، ثم قال ابن خزيمة: (هذا حديث أبي هاشم، وزاد أبو موسى في آخر حديثه: «وإنه يأتيني من الملائكة فأكره أن

يشموا ريحها»)

* وفي «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، (ج4/ص19/ح16292): [حدثنا عبد الملك بن عمرو قال: حدثنا خالد بن ميسرة حدثنا معاوية بن قرة عن أبيه قال: نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن هاتين الشجرتين «الخبثتين» وقال: «من أكلهما فلا يقربن مسجدا»، وقال: «ان كنتم لا بد آكليهما فأميتموهما طبخاً»، قال يعنى البصل والثوم]، وهو في «السنن الكبرى للنسائي»، كما أنه أيضاً في «شرح معاني الآثار».

ففي ما سلف وصف النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بعض الأشجار بأنها خبيثة، ففهم الصحابة ذلك على الفور، وللوهلة الأولى، كما هو الواجب المحتوم القطعي، الذي لا يجوز خلافه، على أنه تحريم لها، غير أنه، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، بين لهم أن هذا الوصف بـ«الخبث» في هذه الحالة إنما هو لنتن رائحتها، وهو «خبث» في جانب محدود من جوانبها، لم يؤد إلى تحريمها، وإنما فقط لتحريم إتيان المساجد حتى تزول رائحتها (وربما كان هذا التحريم مخصوصاً بالمسجد النبوي فقط إبان حياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، كما قال بعض الفقهاء)، كما أنه أرشد إلى إماتة الرائحة بالمبالغة في طبخها. ولما كان النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، له علاقة خاصة بجبريل وملائكة الوحي، صلوات الله وسلامه عليهم، كانت الكراهية في حقه أشد، كما سلف، وكما يظهر من الأحاديث التالية:

* كما جاء في «صحيح مسلم»، (ج1/ص394/ح564)، بمزيد بيان: [حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا كثير بن هشام عن هشام الدستوائي عن أبي الزبير عن جابر قال: نهى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن أكل البصل والكراث فغلبتنا الحاجة فأكلنا منها فقال: «من أكل من هذه الشجرة المنتنة فلا يقربن مسجدا، فإن الملائكة تأذى مما يتأذى منه الإنس»]، وهو بنحوه في «صحيح ابن حبان»، وهو أيضاً في «مسند الإمام أحمد»، وفي «سنن البيهقي الكبرى»، وهو في «مسند أبي يعلى»، وقال الشيخ حسين أسد: (رجاله رجال الصحيح).

* وفي «صحيح مسلم»، (ج1/ص394/ح564)، ما يشير أن الامتناع عن أكلها من خصوصياته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: [وحدثني أبو الطاهر وحرمة قالوا: أخبرنا بن وهب أخبرني يونس عن بن شهاب قال: حدثني عطاء بن أبي رباح أن جابر بن عبد الله قال، (وفي رواية حرمة وزعم) أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: «من أكل ثوماً أو بصلاً فليعتزلنا أو ليعتزل مسجداً وليقعد في بيته»، وإنه أتى بقدر فيه خضروات من بقول فوجد لها ريحاً فسأل فأخبر بما فيها من البقول فقال: قربوها إلى بعض أصحابه فلما رآه كره أكلها قال: «كل: فإنني أناجي من لا تناجي»]، وفي «مسند

الإمام أحمد بن حنبل « شطره الأول إلى قوله: «وليقعد في بيته»، وهو أيضاً في «صحيح ابن خزيمة» بنحو حديث أحمد، وكذلك في «المعجم الصغير للطبراني».

* وفي «صحيح ابن خزيمة»، (ج3/ص85/ح1669): [أخبرنا أبو طاهر حدثنا أبو بكر حدثنا يونس بن عبد الأعلى حدثنا بن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن بكر بن سودة أن أبا النجيب مولى عبد الله بن سعد حدثه أن أبا سعيد الخدري حدثه أنه ذكر عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الثوم والبصل والكراث وقيل: يا رسول الله وأشد ذلك كله الثوم أفتحرّمه؟ فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: «كلوه، ومن أكله منكم فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب ريحه منه»]، وهو أيضاً في «سنن البيهقي الكبرى».

* وفي «السنن الكبرى للنسائي»، (ج1/ص260/ح787): [أنبأ مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ قَالَ: حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَالَ: (إِنَّكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ تَأْكُلُونَ مِنْ شَجَرَتَيْنِ مَا أَرَاهُمَا إِلَّا خَبِيثَتَيْنِ هَذَا الْبَصَلُ وَالثُّومُ، لَقَدْ رَأَيْتُ نَبِيَّ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا وَجَدَ رِيحَهُمَا مِنَ الرَّجُلِ أَمَرَ بِهِ فَأَخْرَجَ إِلَى الْبَقِيعِ، فَمَنْ أَكْلَهُمَا فَلَيْمَتَهُمَا طَبْخًا)]، وهو في «السنن الكبرى للنسائي»: [أخبرنا محمد بن عبد الله بن المبارك قال: حدثنا شبابة بن سوار قال: حدثنا شعبة عن قتادة به إلى منتهاه]، وهو في «مسند الحميدي» بنحوه.

* وفي «شرح معاني الآثار»، (ج4/ص238): [حدثنا فهد قال: حدثنا أبو غسان قال: حدثنا قيس عن أبي إسحاق عن شريك بن حنبل عن علي بن النبی، صلى الله عليه وسلم، قال: «من أكل هذه البقلة فلا يقربنا، أو يؤذينا في مساجدنا»]، وعقب الإمام الطحاوي قائلاً: (فكره قوم أكل البقول ذوات الريح أصلاً واحتجوا في ذلك بهذه الآثار، وخالفهم في ذلك آخرون وقالوا: إنما نهى النبي، صلى الله عليه وسلم، عن أكلها لأنها حرام ولكن لئلا يؤذي بريحها من يحضر معه المسجد، وقد جاء في ذلك آثار آخر ما قد دلّ على ذلك).

وبخلاف موضوع الثوم والبصل، وعلى الضد منه، فإن التحريم لعمل قوم لوط تحريم قاطع، بدلالة قوله تعالى: {وَلَوْطًا اتَّيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْخَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسِقِينَ}، (الانبياء؛ 21: 74). ورأس تلك الخبائث إتيان الرجال شهوة من دون النساء، كما يظهر يقيناً من الآيات الكريمة التالية:

* حيث قال، تباركت أسماؤه: {وَلَوْطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ} * إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ}، (لأعراف؛ 7: 80 — 81).

* وقال، جل جلاله وسمى مقامه: {وَلَوْطاً إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ وَأَنْتُمْ تُبْصِرُونَ * أَلَيْسَ لَكُمْ لَتَاتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ }، (النمل: 27: 54 — 55).

* وحيث قال، تعالى ذكره: {أَلَيْسَ لَكُمْ لَتَاتُونَ الرِّجَالَ، وَتَقْطَعُونَ السَّبِيلَ، وَتَأْتُونَ فِي نَادِيَكُمُ الْمُنْكَرَ، فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ائْتِنَا بِعَذَابِ اللَّهِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ }، (العنكبوت: 29: 29).

* وقال، عز وجل: {أَتَأْتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْعَالَمِينَ * وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ رَبُّكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ }، (الشعراء: 26: 165 — 166).

فلو لم تأت إلا آيات العنكبوت والشعراء لما ثبت بها تحريم في هذه الشريعة الخاتمة لأنها تكون حينئذ، ضرورة ولا بد، كما برهنا عليه في كتابنا هذا: (كتاب التوحيد: أصل الإسلام، وحقيقة التوحيد)، شريعة منسوخة لا يحل اتباعها. ولكن تصنيف «عمل قوم لوط» الذي أنكره عليهم نبيهم لوط، صلوات الله عليه، أشد الإنكار، ودعاهم إلى تركه، تصنيفه بأنه «خبث»، أي أنه «خبث» بذاته قبل ورود الشرع بخطاب يتعلق به، وهو إتيان الذكران شهوة من دون النساء، مع ما ذكرنا أعلاه من القواعد اليقينية، يوجب القطع بأنه محرّم أيضاً في هذه الشريعة الخاتمة، وحتى قيام الساعة الكبرى في آخر الزمن. ويزداد هذا وضوحاً بدلالة آيات الأعراف والنمل حيث وصف إتيان الرجال شهوة من دون النساء بأنه «فاحشة»، فهو محرّم أيضاً حرمة قطعية بموجب كونه «فاحشة». وقد انعقد الإجماع اليقيني من الصحابة، ومن بعدهم من أهل الإسلام، على حرمة «عمل قوم لوط»، وقد جاءت في ذلك أحاديث ليس هذا موضع ذكرها.

ونسارع فنكرر ونؤكد مرة أخرى في الختام: أن كون بعض الأشياء: أعياناً، وأقوالاً، وأفعالاً تستحق أن تسمى خبائث أو فواحش لأمر ذاتية فيها، أو لاعتبارات ومتعلقات لتلك الذات، إنما هو بجعل الله لها كذلك بتقديره التكويني في إطار كون معين، فليس من ذلك شيء ضروري بالضرورة العقلية أو المفاهيمية المطلقة، التي يستحيل خرقها، لأن الكون بأكمله بنظامه الأساسي، وشروطه الابتدائية ممكن، مخلوق، حادث؛ وهو هكذا بجعل الله له بأمره التكويني القدري. وهناك أكوان ممكنة لا خبث ولا فواحش فيها (مثال ذلك: الجنة التي هي دار السلام)، وهناك أكوان أخرى ممكنة لا تصلح لحياة كائنات مكلفة أو حتى حية أصلاً، وهكذا أبداً. كل ذلك ممكن ولن يخرج ممكن الوجود إلى الوجود فعلياً إلا بجعل الله وخلق، وبإذن الله التكويني القدري: {إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ}!

نعم: هناك مقولات قليلة فاحشة، إن صح التعبير، (أي: متجاوزة للحد) في كل الأكوان الممكنة، لكونها تتناقض مع الضرورات العقلية المطلقة وفي مقدمتها كون الباري، جل وعلا، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه، هو الواحد الأحد، الحي القيوم، الحق المبين، القدوس السلام: كالقول بأن لله شريكاً، أو أنه اتخذ صاحبة وولداً، أو أنه ليس على كل شيء قدير، أو القول أنه ما أحاط بكل شيء علماً، أو الزعم بأنه

يكذب، أو أنه يظلم ويعتدى، أو أنه يخلف الميعاد، حاشا لله، تعالى ربنا وتقدس: كل ذلك فحش وشتيمة لله، جل جلاله، وسما مقامه:

* أخرج البخاري في صحيحه (ج4/ص1903/ح4691): [حدثنا إسحاق بن منصور قال وحدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن همام عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: (كذبني بن آدم ولم يكن له ذلك **وشتمني** ولم يكن له ذلك أما تكذيبه إياي أن يقول إني لن أعيده كما بدأته وأما شتمه إياي أن يقول اتخذ الله ولدا وأنا الصمد الذي لم ألد ولم أولد ولم يكن لي كفؤاً أحد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد): كفؤاً وكفيئاً وكفاء واحد]؛ وهو في صحيفة همام بن منبه (ج1/ص56/ح106)؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج3/ص129/ح848)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص318/ح8204)؛ وغيرهم.

— وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه (ج3/ص1166/ح3021): [حدثني عبد الله بن أبي شيبه عن أبي أحمد عن سفيان عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال: قال النبي أراه قال يشتمني بن آدم وما ينبغي له أن **يشتمني** ويكذبني وما ينبغي له أما شتمه فقله إن لي ولداً وأما تكذيبه فقله ليس يعيدني كما بدأني]؛ وأخرجه البخاري في صحيحه (ج4/ص1903/ح4690)؛ والإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص394/ح9103)؛ والنسائي في سننه (ج4/ص112/ح2078)؛ والنسائي في سننه الكبرى (ج1/ص666/ح2205)، و(ج6/ص409/ح11338)، و(ج4/ص395/ح7667)؛ وابن حبان في صحيحه (ج1/ص501/ح267)، ثم عقب قائلاً: [قوله، صلى الله عليه وسلم، أوليس أول خلق بأهون علي من إعادته فيه البيان الواضح أن الصفات التي توقع النقص على من وجدت فيه غير جائز إضافة مثلاً إلى الله جل وعلا إذ القياس كان يوجب أن يطلق بدل هذه اللفظة بأهون علي بأصعب علي فتنبك لفظة التصعيب إذ هي من ألفاظ النقص وأبدلت بلفظ التهوين الذي لا يشوبه ذلك]؛ وغيرهم.

— وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج2/ص351/ح8595) بإسناد جيد: [حدثنا حسن حدثنا بن لهيعة حدثنا أبو يونس عن أبي هريرة عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال ان الله عز وجل قال كذبني عبدي ولم يكن له ليكذبني وشتمني عبدي ولم يكن له شتمي فأما تكذيبه إياي فيقول لن يعيدني كالذي بدأني وليس آخر الخلق أهون علي ان أعيده من أوله فقد كذبني ان قالها وأما شتمه إياي فيقول اتخذ الله ولداً انا الله أحد الصمد لم ألد]

* وأخرج الإمام لبخاري في صحيحه (ج4/ص1629/ح4212): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن عبد الله بن أبي حسين حدثنا نافع بن جبير عن بن عباس عن النبي قال: قال الله كذبني بن آدم ولم يكن له ذلك **وشتمني** ولم يكن له ذلك فأما تكذيبه إياي فزعم أني لا أقدر أن أعيده كما كان وأما شتمه إياي فقله لي ولد فسبحاني أن أتخذ صاحبة أو ولداً]؛ والطبراني في معجمه الكبير (ج10/ص309/ح10751)؛ والطبراني في مسند الشاميين (ج4/ص139/ح2941)؛ وغيرهم.

فهذه المقولات، آنفة الذكر، كاذبة باطلة في كل الأكوان، فاحشة في كل الأكوان، لكونها تتناقض مع كون الرب، جل جلاله وسما مقامه، هو الواحد الأحد، واجب الوجود، الحي القيوم، الحق المبين، القدوس السلام: فمن رابع المستحيلات أن يكون مأموراً بها في أي شريعة متخيلة، في أي كون ممكن، معاذ الله!

وطريق النجاة في هذا الكون الذي نحن الآن فيه، أثناء هذه الدنيا وعلى هذه الأرض التي نعيش فوقها، بعد مجيء سيدي أبي القاسم مُحَمَّد بن عبد الله، عبد الله ورسوله، النبي الأمي خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، بعد مجيئه بهذه الرسالة الخاتمة، طريق النجاة هو: الرد إلى النصوص الشرعية، أي إلى نصوص الكتاب والسنة، فقط لا غير، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية، والبحث فيها، للتوصل إلى حكم الله في كل مسألة.

فالنصوص الشرعية هي «سفينه نوح»، من ركبها سلم ونجا، ومن تخلف عنها غرق وهلك، مهما خادع نفسه فتوهم أنه قادر على مصارعة الأمواج المتلاطمة، والإفلات من الطوفان الكاسح، بالجوء إلى رؤوس الجبال.

على أن الرد إلى الله ورسوله، أي إلى النصوص الشرعية ضرورة، هو الإسلام والإيمان والإحسان، وهو جوهر «العبودية» التي خلق الإنس والجن لها. فحتى لو كان البحث العقلي في ماهية الأشياء، أعياناً، وأفعالاً، وأقوالاً لمعرفة كونها «طيبة»، أو لكونها «خبيثة» أو «فاحشة»، حتى لو كان هذا ممكناً، بل وفي غاية اليسر والسهولة، لما جاز ذلك في حق من يطلب الوصول إلى الحكم الشرعي، لأن ذلك ليس رداً إلى الله ورسوله، وإن كان جائزاً في إطار الدرس الموضوعي، أو البحث الفلسفي، لمعرفة طبائع الأشياء وماهياتها، أو لغير ذلك من المقاصد والأهداف الواجبة أو المستحبة أو المباحة، ولكنه لا يجوز مطلقاً بقصد معرفة حكم الله فيها، إلا فيما أذن الله به، وفي الحدود وبالقيود التي شرعها.

وعلى ذلك فلا محصول من الجدل البيزنطي العقيم: هل التحسين والتقبيح، عقلي محض، أو شرعي محض، أو كلاهما بتركيبة معينة، أو ترتيب معين. نقول: هذا قد يكون مبحثاً فكرياً فلسفياً، أو شرعياً محترماً، ولكنه نظري محض، ليس ورائه عمل، وليس هو من باب السنة والبدعة من صدر ولا ورد، كما زعم بعض مرضى العقول والنفوس من (المهوسين)، من المعتزلة قديماً، أو من أدعياء السلفية حديثاً، المعجبين بأنفسهم وعقيدتهم «الصحيحة»، المزكّين لأنفسهم الشاهدين لها بأنهم وحدهم «الفرقة الناجية» و«الطائفة المنصورة»، القائلين بلسان حالهم، إن لم يكن، بكل وقاحة، بلسان مقالهم: (لن يدخل الجنة إلا من كان سلفياً)، فنقول لهم: {تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ} * بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ {، (البقرة؛ 2: 111 — 112)!

ونحن إنما أمرنا فقط: **{اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ}**، وقيل لنا قطعاً: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ}**، وفي هذا كما أسلفنا الكفاية التامة المطلقة لكل حكم من الأحكام إلى يوم القيامة الكبرى، ولسنا نبالي: أكان ما جاء النص بحسنه معقولاً أو غير معقول، ممكناً أن يدرك بالعقل مستقلاً أو غير ممكن، أو مدركاً بالعقل ثم الشرع، أو بالشرع ثم بالعقل، أو بالشرع والعقل في آن واحد، أو بالشرع فقط.

هذا هو الحق الذي يجب اعتقاده، ولا يجوز العمل بغيره لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر، ومن كفر فإن الله غني عن العالمين.

إفصل: **{إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ}**.

أسلفنا قريباً أنه من الجائز أن يأذن الله ببعض «الفواحش» و«الخبائث»، وأن يحرم بعض «الطيبات»، كما وقع فعلاً في الشرائع السابقة، ولكن من المحال الممتنع أن يأمر بـ«الفاحشة» أصلاً، أي أن يجعلها فريضة واجبة، أو مندوبة مستحبة، لا في شريعة سابقة، ولا في هذه الشريعة المباركة الخاتمة، ومن باب أولى. ليس في هذا الكون، ولا في غيره من الأكوان الممكنة، التي يوجد فيها ما يستحق أن يسمى فاحشة أصلاً:

البرهان القاطع على ذلك: أن الله، تباركت أسماؤه، وتعالى ذكره، قال: **{وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا؛ قُلْ: إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ، اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}**، (لأعراف؛ 8:28)، فهذا خبر يقيني صادق، أزلاً وأبداً، لا يتصور في العقل ما يناقضه، ولا يمكن نسخه لأن الأخبار لا تنسخ: (أنه، جل جلاله، لا يأمر بالفحشاء)، ولم يأمر بها قط في سابق الأزمنة، ولا في شيء من الأكوان الممكنة. وقال، جل وعز: **{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا خُطُواتِ الشَّيْطَانِ وَمَنْ يَتَّبِعْ خُطُواتِ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَّى مِنْكُمْ مَنْ أَحَدٌ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ}**، (النور؛ 24: 21)، ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بما يأمر به إبليس، عدو الله!

وقد أسلفنا أن الحكم العقلي على الأعيان بالخبث والطيبة قد يكون في غاية الصعوبة، وهو ها هنا كذلك بالنسبة لما هو مستحق أن يسمى «فاحشة». بل لعل الحكم على فعل أو قول، وكذلك الحكم على العلاقات والنسب والنظم المجردة، وعلى الأمور الوضعية والاتفاقية، بأنه «فاحشة» بموجب العقل، إن سلمنا جداً بأنه ممكن من حيث المبدأ، أكثر صعوبة وعسراً من الحكم على شيء بأنه «خبث»، لأنه يتطلب النظر في دوافع الفعل وبواعثه، وماهية الفعل نفسه، ومن ماذا يتركب، وبماذا يرتبط، ثم النظر فيما يترتب عليه من أشياء وأفعال وحوادث في مستقبل الزمن، لا تكاد تنحصر في هذا الكون الفسيح

المترامي الأطراف، ربما وإلى آخر الدهر!

فمن رابع المستحيلات إذاً أن يثبت بنص الشرع، (أو بضرورة الحس والعقل مع استبعادنا أن يكون ذلك مدركاً بالحس، أو بنظر العقل، منفردين)، أن فعلاً من الأفعال فاحشة من حيث هو، ثم يأتي من الله أمر بفعله وجوباً، أو حتى استحباباً، لأن المستحب مأمور بفعله، وإن كان الأمر به ليس جازماً، وليس على تاركه حرج أو ملامة، إلا أنه مأمور به. ومن المحال الممتنع أن يأمر الله بفعل، ثم يظهر بعد ذلك أن ذلك الفعل كان فاحشة.

ونسارع إلى التنبيه بأن التقابل بين «الخبيث» و«الطيب» في الأعيان والمنافع الموجب لها بأحكام «الحرام» و«الحلال»، في هذه الشريعة الخاتمة المباركة، وكذلك البرهان الملزم الذي أقمناه على أن الأصل في الأشياء، لا سيما الأعيان والمنافع، هو الإباحة، مما يترتب عليه ضرورة أن «الشيء» المعين لا بد أن يكون خبيثاً أو طيباً، لا محالة؛ هذا التقابل ليس له ما يماثله فيما يتعلق بمفهوم «الفاحشة» مطلقاً.

نعم: قد تكفل الله، في هذه الشريعة الخاتمة المباركة، بتحريم كل فاحشة، هذا حق. ولكن ما ليس بفاحشة من الأقوال والأفعال، وكذلك العلاقات والنسب والنظم المجردة، وكذلك الأمور الوضعية والاتفاقية، قد يكون واجباً، أو مستحباً، أو مباحاً، أو مكروهاً، أو حتى حراماً؛ وقد يكون أمراً وضعياً يدخل تحت مفاهيم الشرط أو السبب أو المانع أو الرخصة أو العزيمة، وغير ذلك من الأحكام الوضعية. فكون الشيء (خصوصاً الأقوال والأفعال) ليس فاحشة، ومن ثم ليس باطلاً محرماً، لا يوجب له حكماً معيناً، لا فرق بين كون الحكم تكليفاً كالوجوب أو الاستحباب أو الإباحة أو الكراهة أو حتى التحريم؛ أو كونه حكماً وضعياً كجعله شرطاً، أو سبباً، أو مانعاً أو رخصة أو عزيمة أو الحكم عليه بالصحة أو الفساد أو البطلان، ونحو ذلك. كل ذلك يحكم الله فيه بما يشاء وفق الحكمة الإلهية، والتفرد بالسيادة والربوبية والحاكمية.

وحتى لا يبقى كلامنا عاماً مجرداً يصعب استيعابه، يحسن بنا أن نتأمل مثلاً فردياً معيناً ألا وهو كشف المرأة البالغة للعورة المغلظة، أي السوأتين، لغير حليلها، وهو من المحرمات المعلومة من الدين الإسلامي بالضرورة، لأنها من المقطوع بثبوته بأدلة القرآن والسنة المتواترة، وإجماع أهل الإسلام المتيقن، المقطوع به.

فكشف المرأة للعورة المغلظة «حرام» مقطوع بحرمة، (بغض النظر عن مرتبة الحرمة: أهو من الصغائر المحرمة، أم من كبائر الذنوب)، وهو أيضاً بذلك «فاحشة» بالضرورة الشرعية بموجب كونه «حراماً». البرهان على ذلك ظاهر من قوله، جل جلاله، وسما مقامه: **{قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي «الْفَوَاحِشَ»**

مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمُ وَالْبَغْيُ بِغَيْرِ الْحَقِّ، وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا، وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ {، (لأعراف؛ 7:33).

فهذه قسمة حاصرة تبين أن المحرمات أربعة أصناف رئيسية:

(أ) القول على الله بغير علم، وهو أشنعها، ولا يكون إلا في الأقوال والمعتقدات. وليس كشف العورة من جنس الأقوال والمعتقدات، فليس هو من هذا الباب قطعاً.

(ب) الشرك بالله، شرك الاعتقاد الذي هو شرك الكفر، وذلك بأن يجعل مع الله إلهاً آخر، وشرك العمل، والشرك الخفي، كالرياء ونحوه، وليس كشف العورة من الشرك الاعتقادي أو العملي في صدر ولا ورد، فليس هو إذًا من هذا الصنف بلا شك ولا جدال.

(ج) وليس هو إثم وعدوان وبغي على حقوق الآخرين، كما هو بين، نعم، كشف العورة قد يكون فيه إزعاج لبعض الناس، وإثارة للبعض الآخر، وربما متعة لصنف ثالث، ولكن لا يقول أحد في العالم أنه بغي وظلم للآخرين، كسفك الدماء وأخذ الأموال وأكلها بالباطل، وضرب الظهور والأبشار، وانتهاك العرض والحرمة بالقذف والسباب، ونقض العهود والمواثيق، وما شابه ذلك،

(د) فلزم ضرورة أن يكون من الصنف الرابع، وهو «الفواحش»، بالمعنى الضيق، وهو بداهة من الفواحش الظاهرة، نقول: الفواحش بالمعنى الضيق، لأن الإثم والبغي والعدوان هو أيضاً تجاوز للحد اللائق، فهو إذًا فحش وإسراف بالمعنى الواسع، وكذلك الشرك بالله هو اعتداء على حق الله في أن يعبد وحده لا شريك له، واعتداء على العقل والصدق بالكذب في زعم وجود شريك للباري، وهو ادعاء لوجود المحال الممتنع، فالشرك إذًا فحش وإسراف بالمعنى الواسع، والقول على الله بغير علم أوغل في الإسراف والفحش، وفي الظلم والعدوان على حق الله، وعلى العقل الذي هو مناط التكليف.

فلو قال قائل: كل المحرمات فواحش، بهذا المعنى الواسع، لكان مصيباً. فعلى هذا تكون إضافة الأصناف الثلاثة الأخيرة في الآية من باب إضافة الخاص إلى العام.

كما نلاحظ أن الترتيب للأصناف الأربعة الرئيسة في الآية الكريمة هو ترتيب تصاعدي للصنف العام، بمعنى: أن أقبح أنواع الفواحش بالمعنى الضيق (عمل قوم لوط مثلاً) لا تصل في الإثم إلى درجة أعلى أنواع البغي والعدوان (القتل، وانتهاك الأعراض بالاغتصاب وقذف المحصنات)، وهذه بدورها ليست في الشر بمرتبة من جعل مع الله إله آخر، وهذه وإن كانت كذباً وإفكاً وقولاً على الله بغير علم، إلا أنها ليست في مرتبة من اتهم الله بالظلم أو السفه أو بمخالفة الحق، كما فعل إبليس، لعنه الله. هذا مبحث لطيف، ولكن ليست هذه الرسالة المختصرة مكانه.

وما قلناه آنفاً ظاهر ومؤيد أيضاً بقوله، عز وجل: {قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ وَلَا تَقْرَبُوا «الْفَوَاحِشَ» مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكُمْ وَصَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ {،

(الأنعام؛ 6: 151).

وقد يستشكل ذلك البعض معترضين عليه بأن الله، جل جلاله، قد أمر في سابق الأزمنة إبراهيم عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذبح ابنه، وقتل الإنسان، إلا في عقوبة شرعية، أو في حرب عادلة مشروعة، أو دفاعاً عن النفس ضد عدو صائل لا يندفع شره إلا بالقتل، جريمة شنعاء، وفاحشة منكرة. فعلى هذا يكون الله، تعالى وتقدس، قد أمر بفاحشة واحدة على أقل تقدير؟!!

ولكن هذا اعتراض باطل، بني على مقدمات فاسدة، لأن النفوس كلها، نفوس بني آدم وغيرهم من ذوات الأرواح، ملك لله، له أن يتصرف بها كما يشاء، وهو السيد التام السيادة، والمالك صاحب الحق المطلق. فليس قتل الإنسان نفسه تقرباً إلى الله، أو قتل غيره تقرباً إلى الله، فاحشة مطلقاً، إلا عند الدنيويين و«العلمانيين»، الذين يزعمون أن الإنسان ليس عبداً مملوكاً لله، فهو سيد نفسه، ورب نفسه، ومالك نفسه، وإله نفسه، وهذا يتناقض كلية مع «التوحيد»، الذي جاء به نبي الإسلام، مُحَمَّد بن عبد الله، خاتمة أنبياء ورسل الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ويتناقض مع العقل، وهو مع ذلك معتقد كفر، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة.

ومن ناحية أخرى فإن قتل الإنسان لنفسه منهي عنه، إلا في إطار عملية استشهادية مشروعة، أو قتل غيره، إلا في جهاد مشروع، أو في حالة المدافعة للوسائل المعتدي الذي لا يندفع شره وعدوانه إلا بالقتل، أو في عقوبة شرعية بعد حكم قضائي معتبر.

وأي قتل سوى ذلك هو إما:

(1) فاحشة منكرة، بل ظلم واعتداء على حق المخلوق، وملكية الخالق، فهو حرام لهذه الاعتبارات، كما هو بين من الآية الكريمة.

(2) أو قولاً على الله بغير علم في حالة من قتل نفسه أو قتل غيره لمحض التقرب إلى الله، كما تذبح الأضاحي والهدي والقربان ونحوه، لأن الله، تقدست أسماؤه، نسخ ذلك الأمر الذي أمر به إبراهيم، وفدى إسماعيل بذبح عظيم. ثم لم يأمر بشيء من ذلك في الشرائع اللاحقة، لا لأنه، جل وعلا، ليس أهلاً أن يتقرب إليه بالقربان البشرية، بل تفضلاً منه ورحمة، وتلطفاً ورفقاً: لا إله إلا هو، ما أكرمه وأرحمه!

فمن فعل ذلك فقد ارتكب حراماً بقوله على الله بغير علم، وهو مبتدع في الدين، إذ جعل فعله قربة إلى الله، مع أن الله جل جلاله لم يجعله قربة مشروعة، وهذا أحد، بل أهم اعتبارات التحريم، كما هو بين من الآية الكريمة.

الباب الرابع: التوحيد: تعريفه، وبراهينه

| فصل: تعريف لفظة «التوحيد»

التوحيد مصدر من وَحَّد — بتشديد الحاء المهملة — وهو يعني واحدًا من أمرين:
أولاً: جَمَعَ الأشياء المتفرقة وجعلها وحدة، فنقول أن الزعيم الفلاني جاء إلى قبائل وكيانات متنافرة فوحدها في كيان واحد توحيداً.
ثانياً: إدراك الشيء الواحد أو الوحدة أو الوجدانية والإقرار بذلك فيقال: وَحَّدَتِ الله توحيداً، أي أدركت أنه واحد، وأقررت بذلك، وهذا المعنى هو المقصود هنا.

| فصل: الأدلة على مشروعية لفظة «التوحيد»

* قال الله تعالى: {وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي الْقُرْآنِ وَحْدَهُ وَلَوَّا عَلَى أَدْبَارِهِمْ نُفُورًا}، (الاسراء: 46).
* وقال تعالى: {وَإِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذُكِرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَفْشِرُونَ}، (الزمر: 39: 45).
* وقال تعالى: {ذَلِكُمْ بِأَنَّهُ إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ كَفَرْتُمْ وَإِنْ يُشْرَكَ بِهِ تُؤْمِنُوا فَالْحُكْمُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْكَبِيرِ}، (غافر: 40: 44).

* وعن ابن عباس — رضى الله عنهما — أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما بعث معاذًا إلى اليمن قال له: «إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يُوحِّدُوا الله تعالى»، حديث صحيح، أخرجه البخاري واللفظ له، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وغيره..

* وعن طارق بن أشيم — رضى الله عنهما — قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول: «من وَحَّدَ الله، وكفر بما يعبد من دونه، حرَّم ماله ودمه، وحسابه على الله عز وجل»، حديث صحيح، أخرجه مسلم، وأحمد.

* وعن ابن عمر — رضى الله عنهما — عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: «بُنِيَ الإسلام على خمس: على أن يُوحَّدَ الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان»، حديث صحيح، أخرجه مسلم.
* وفي الحديث الطويل الصحيح عن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما في سياق حجة الوداع: «فأهْلَ رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بِالتَّوْحِيدِ». أخرجه مسلم، وأبو داود، وابن ماجه، وأحمد، وعبد بن حميد، وغيرهم.

وفي هذه النصوص دليل قاطع على أن لفظ (التوحيد) لفظ شرعي، وأنه مكافئ للشهادتين فلا فرق بين قوله: «يُوحَّدُ الله»، وقوله: «شهادة أن لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله».

| فصل: براهين «لا اله إلا الله»

كتابنا هذا هو في الأصل لأهل الإسلام، وهم الذين صدّقوا تصديقاً جازماً، وآمنوا إيماناً خالصاً أنه: «لا اله إلا الله، وأن مُحَمَّدًا رسول الله». وكل واحد من هؤلاء قامت عنده البراهين اليقينية على صحة معتقده هذا، ولا نظن أحداً يكون في العالم يعتقد شيئاً اعتقاداً جازماً إلا بدليل اقتنع هو به، حتى ولو كان في نفس الأمر باطلاً. لذلك لا نطيل في مناقشة البراهين على وجود الله، سبحانه وتعالى، ووحدانيته، وعلى صدق نبوة مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى اله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، ونحيل في كل ذلك على كتابنا: «طريق الإيمان»، وهو ما زال تحت الإعداد، ونقتصر هنا على مناقشة مختصرة محدودة.

البرهان اليقيني القاطع على صحة «لا اله إلا الله»: أن الإنسان من لحظة وعيه على نفسه، ووعيه على العالم المحيط به، يدرك ضرورة، وعلى الفور للوهلة الأولى، أن له بداية، لم يكن موجوداً قبلها، وكذلك والديه، والدي والديه. وهذا ينطبق على كل الأشياء المحيطة به، كلها جدت بعد أن لم تكن موجودة، مها طال زمن وجودها وبقائها. ويشاهد موت الأقارب والأحبة، ويعالج مشكلة الموت والبلى والفناء، لا يستطيع منها هروباً.

ثم يرتقي الإنسان في مدارج الفكر والتجريد، فيدرك أن كل ما يمكن تعقله من الموجودات هو بالضرورة إما محتاج لغيره في وجوده، أي أن وجوده ليس من ذاته، ولا هو مكتف بنفسه، قائم بذاته، مستقل عن غيره، وهذا يستحيل أن ينشأ من العدم من غير سبب أو علة كافية، فلا بد له إذاً من مُوجد. هذا النوع من الموجودات يسمّى: «ممکن الوجود»، أو، بلفظ مختصر، «الممكن» لأنه ليس مستحيلاً، وإلا لم يوجد أصلاً، ولكان مجرد تقدير ذهني لا غير.

والصنف الآخر: هو ما كان قائماً بذاته، مستقلاً بها عن غيرها، لا يحتاج في وجوده إلى غيره مطلقاً، ولا بأي صورة من الصور، أو بأي اعتبار من الاعتبارات، وهذا هو «واجب الوجود»، أو «القيوم»، لأن وجوده وجب له من نفسه بنفسه، لا من غيره. ولا يوجد غير هاذان الصنفان مطلقاً.

أما «مستحيل الوجود» فهو تقدير وفرض ذهني لا غير، وليس هو من الموجودات أصلاً، ولا هو كائن أصلاً، فهو من «أشياء» الذهن وفرضياته، لا من أشياء الواقع.

فإذا تقرر هذا علمنا ضرورة أن بين الأشياء الموجودة حقيقة، أي خارج الذهن، لابد أن يكون بينها «واجب وجود» واحد على الأقل، لأن الممكن يحتاج إلى غيره لكي يوجد، ولا بد، وإلا لم يظهر في الوجود أصلاً. فكل ممكن الوجود مشروط بغيره، معلول له، وهذه العلة إما أن تكون كافية بذاتها، مستقلة بذاتها، غنية بذاتها، خالقة موجدة محدثة لغيرها، وهذا هو «القيوم» أو «واجب الوجود» الذي نبحث عنه، وإما أن تكون ممكنة، فالبحث فيها إذاً كالبحث في سابقتها، فلا بد لسلسلة العلل والمعلولات من علة أو سبب أول، هو واجب الوجود ضرورة، أو يتسلسل الأمر إلى غير حد ونهاية، وهو مستحيل، أو يدور الأمر بحيث يكون (أ) مثلاً علة (ب)، وفي نفس الوقت يكون (ب) علة (أ)، وهذا يقتضي أن يكون (أ) موجوداً ومعدوماً في نفس الوقت، من نفس الجهة، ونفس الاعتبار، وهذا «دور قبلي» مستحيل، وكذلك

بالنسبة لـ(ب).

وكل ما لوجوده بداية فهو ممكن ضرورة، لأنه مسبق بالعدم، إما بالزمان أو في رتبة الوجود. ومجرد التصفح لجميع موجودات هذا الكون المادي الفسيح، التي يقع عليها الحس مباشرة، أو التي يُستدل على وجودها من مقدمات حسية وبراهين رياضية ملزمة، كلها ذات بداية، ولها مهما طال الأمد نهاية، حتى الشمس والنجوم، وهي أجرام في غاية الضخامة، ذات أعمار طويلة جداً، ثبت بالرصد المباشر والاستدلال الحسابي اليقيني أنها تفقد ملايين الأطنان كل ثانية من كتلتها، ولا بد، ولو بعد آلاف الملايين من السنين، أن تستهلك مادتها وتنتهي، هذا إذا لم تنفجر أو تنهار قبل ذلك، كما هو مشاهد في مجرتنا وفي غيرها من المجرات، حيث يرصد علماء الفلك هذه الظواهر يومياً. فوجب أن يكون لهذا الكون موجداً، يختلف في ذاته وصفاته عن مادة العالم، وصنف العالم. وهو ضرورة خارج إطار الزمان والمكان لأن الزمان والمكان صفة من صفات هذا العالم المحسوس، كما دل عليه نظر حذاق الفلاسفة والمتكلمين في الماضي، وضرورات العلم التجريبي، وبراهينه الرياضية في زمننا الحاضر.

وقد جاء الكتاب العزيز بهذا البرهان في صورة أخرى تضمنها قوله، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه: **{أَمْ خَلِقُوا مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ أَمْ هُمُ الْخَالِقُونَ * أَمْ خَلَقُوا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بَلْ لَا يُوقِنُونَ }**، (الطور؛ 52: 35 - 36).

هذه سلسلة من الأسئلة الاستنكارية: إذا لم يكن الله هو الذي خلقك، وخلق السماوات والأرض من حولك: (1) - فهل خلقت من غير شيء، أي هل جئت من العدم المحض؟! هذا محال ممتنع! (2) - فلعلك أنت الذي خلقت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! وهذا أوغل في الاستحالة والبطلان!

(3) - هل خلقت أنت السماوات والأرض؟! طبعاً لا!

(4) - فهل جاء الكون من العدم المحض؟! هذا مستحيل كذلك!

(5) - ومحال أن يكون الكون خلق نفسه، تماماً بنفس الحجة التي أبطلنا بها خلقك لنفسك!

ونزيد ذلك بسطاً بصياغته على شكل حوار:

أنت تعلم أنك حدث وجدت بعد أن لم تكن، فإما أن تكون وجدت من العدم المحض، أو أن يكون شيئاً آخر قد أوجدك؟!

ومن المستحيل أن تكون جئت من العدم المحض، إذ لا بد لك من مُوجد!

هذا المُوجد إما أن يكون أنت أو غيرك.

ومن المستحيل أن تكون أنت الذي أوجدت نفسك، أي كنت ضرورة موجوداً قبل أن توجد؟! هذا أوغل في البطلان!

إذاً لا بد أن يكون مُوجدك غيرك، ضرورة.

هذا الغير إما أن يكون محتاجاً إلى مُوجد، أو أن لا يكون.
لا يجوز أن يكون مثلك محتاجاً لأن ما قلناه عنك ينطبق عليه تماماً.
إذاً لا بد أن يكون الموجد خالقاً قيوماً، أي قائماً بذاته، غنياً بنفسه غير محتاج إلى مُوجد أصلاً: وهذا هو الله العزيز الحكيم!

وقال الإمام أبو مُحَمَّد علي بن حزم من زاوية أخرى طريفة: [إن العالم بكل ما فيه ذو زمان لم ينفك عنه قط، ولا يتوهم ولا يمكن أن يخلو العالم عن زمان. ومعنى الزمان هو مدة بقاء الجسم متحركاً أو ساكناً، ومدة وجود العرض في الجسم، وإذا الزمان مدة كما ذكرنا فهو عدد معدود ويزيد بمروره ودوامه، والزيادة لا تكون البتة إلا في ذي مبدأ ونهاية من أوله إلى ما زاد فيه. والعدد أيضاً ذو مبدأ ولا بد، والزمان مركب بلا شك من أجزائه، وكل جزء من أجزاء الزمان فهو بيقين ذو نهاية من أوله ومنتهاه. والكل ليس هو شيئاً غير أجزائه، وأجزاؤه كلها ذات مبدأ، فهو كله ذو مبدأ ضرورة. فلما كان الزمان لا بد له من مبدأ ضرورة، وكان العالم كله لا ينفك عن زمان، والزمان ذو مبدأ، فما لم يتقدم ذا المبدأ فهو ذو مبدأ ولا بد. فالعالم كله جوهره وعرضه ذو مبدأ، وإذ هو ذو مبدأ فهو محدث، والمحدث يقتضي محدثاً ضرورة، إذ لا يتوهم أصلاً ولا يمكن محدث إلا وله محدث. فالعالم كله مخلوق وله خالق لم يزل. وهو ملك كل ما خلق، فهو إله كل ما خلق ومخترعه لا إله إلا هو]، انتهى نص كلام أبي مُحَمَّد، وفيه اختصار، فإن عسر عليك فخذ ورقة وقلماً، وأعد كتابته مفصلاً مطولاً، مع ضرب الأمثال العملية، حتى تستوعبه، مع ملاحظة أن المحدث هو بالضرورة «ممکن الوجود»، ومحال أن يكون «واجب الوجود» وإلا لما كان لوجوده بداية، ومن المحال أن يكون مستحيلاً، لأنه موجود في الواقع خارج الذهن فعلياً الآن.

على أن العلوم الرياضية والفيزيائية قد بلغت الآن شأواً بعيداً، وأصبحت لدينا نظريات تفصيلية عن البنية الأساسية للكون: حقوله (Fields)، وجسيماته (Particles)، وقواه الأساسية (Forces). كما أن لدينا وصفاً جيداً لتطور الكون من لحظاته الأولى: لحظة الانفجار العظيم. كل ذلك صمد للنقد، ومحاولة الإبطال والتزييف، صموداً جيداً، وتطابق مع التجربة المحكومة، والرصد المتقن، والحساب الرياضي، بل وكذلك التطبيق الهندسي الذي نستمتع به يومياً، إلى أبعد الحدود.

نعم، نحن لا ننكر أن هذه النظريات ما زالت تخضع لمزيد من التنقيح والتطوير إلا أنها، جميعها وكذلك كل تنقيحاتها وتعميماتها وتطويراتها وصورها المستقبلية المتخيلة، عجزت عن حل مشكلة الشروط الابتدائية، ومن المحال أن تحلها لأنها، بالضرورة، في صورة معادلات تفاضلية جزئية، لا يمكن حلها إلا بوضع شروط ابتدائية، أو شروط حدية.

ذلك لأن المعادلات الرياضية التي تصف بنية الكون، وعلاقة مركباته ببعضها ببعض، ليست ضرورية أو مكثفية بذاتها لإيجاد حلولها، بل تحتاج إلى تحديد شروط ابتدائية أو حدية، وقيم أولية لبعض النسب والمتغيرات الحرة. وهذه النسب والقيم والشروط «حرة» بحق، أي أنها مستقلة عن القوانين، والمعادلات الواصفة للكون وأجزائه، مغايرة لها في الماهية؛ فلا القوانين والمعادلات تحدد تلك القيم، ولا

القيم تحدد أو تفرض قوانين ومعادلات بعينها، فهما شيئان متغايران، ومفهومان مستقلان تمام الاستقلال.

هذه الشروط والنسب والقيم الابتدائية لا بد أن تكون محددة معينة عند لحظة البدء نفسها، ثم يتطور الكون بعد ذلك بموجب قوانينه على النحو الذي حددته تلك الشروط الابتدائية. وقد أثبت الرصد والدرس الفيزيائي، والحساب والتحليل الرياضي، أن حال الكون الآن يتعلق بـ«حسن» اختيار تلك الشروط والقيم الابتدائية، وأن تغييراً طفيفاً في بعضها، ولو بجزء من مائة مليون، مليون، مليون، كاف لإنتاج كون ميت مقفر، لا حياة فيه مطلقاً.

ولما كانت القوانين والمعادلات لا تحدد تلك الشروط والقيم والنسب الابتدائية، بل هي مستقلة عنها تمام الاستقلال، كما أسلفنا،

ولما كانت تلك الشروط الابتدائية «**ضرورية التحقق عند لحظة الابتداء**»، أي لا بد أن تكون معينة محددة موجودة، لحظة «**الصففر**» بعينها، وليست هي من جنس تلك القيم والمعطيات والمتغيرات الأخرى التي تنشأ بعد لحظة «**الصففر**»، ثم تتطور وتتغير أثناء مسيرة الكون وتطوره، فكيف نفسر أننا موجودون الآن هنا ندرس ونتأمل؟! ومن الذي حدد القيم الابتدائية هكذا بحيث ينتهي الحال إلى ما هو عليه الآن: أرض تزخر بالأحياء، وإنسان منتصب القامة، مرفوع الرأس إلى السماء، يفكر ويتكلم ويتفلسف ويسعى إلى غزو الفضاء؟!!

سيقول الملحدون: هكذا بفعل الصدفة، من دون فعل فاعل، أو ترجيح مرجح. فنقول: هذا كلام فارغ، وهراء محض، فلفظة الصدفة مجرد وصف لحال، وليست تفسيراً أو برهاناً على شيء، وهي تعني إما: (1) - أن هناك أفراد كثيرون من نفس النوع أو الجنس تشترك في الكثير من الصفات، وتخضع في الجملة لنفس القوانين، ولكن لكل فرد منها ظروفه التي تتفاوت في مدى معين، ويمكن جمعها ذهنياً في مجموعة أو زمرة متميزة (Set)، لها خواص معينة، وهذا المجموعات أو الزمرة المتميزة هي التي يدرسها علم الإحصاء الرياضي، وكذلك نظرية الاحتمالات، ويسمونها حينئذ (حقل احتمالات أو فضاء احتمالات)، (Probability Space or Probability Field)، ويخضعها لدراسة علمية رياضية محترمة صارمة. فإذا التقطنا أحد هذه الأفراد فلا غرابة أن تكون القيمة محل الدرس بذلك القدر الذي وجدناه، بنسب معينة أو احتمال معين، وفق أصول رياضية منضبطة، وليس بالفوضى والمزاج والمزاعم المجردة. وهذا لا ينطبق على هذا الكون فما ثمة إلا هذا الكون الواحد فقط، هذا الذي نرصده.

لم يخف علينا أن بعضكم، معشر الملحد، يزعم أن هناك عدد غير متناه من الأكوان، طبعاً نحن لا نراها ولا نحسها، (The multiple universe theory of Alan Guth)، يتحقق في كل واحد منها بعض تلك القيم الابتدائية بمحض الصدفة. فنقول: نعم، وفي أحدها كوكب فيه قرود تكتب الشعر على آلة كاتبة انبثقت من الصخر مباشرة، وفي كون آخر قرآن، كقرآننا هنا، محفور في الصخر بفعل الرياح وعوامل التعرية هناك؟! أما نحن فلا نتعاطى المخدرات والعقاقير المهلوسة، فتناولوها أنتم وزودونا بمزيد من

الخيالات الشاطحة، والكوابيس المزعجة.

وهذا على كونه هلوسة وتخريفاً محضاً لا يحل الإشكالية:

(أ) - لأن القيم الابتدائية لكوننا هذا ما هي إلا نقطة واحدة محددة بالضبط في فضاء احتمالات لا نهائي النقاط، بحيث لا يقبل عدد نقاطه الترقيم (uncountable infinity)، وتحقق نقطة واحدة محددة بالضبط احتماله يساوي صفراً، أي أنه مستحيل، إلا إذا افترضنا دالة توزيع غاية في الشذوذ والخصوصية: فأبرزوا دالة التوزيع هذه لنا، وبينوا لنا بالبرهان الحسي العلمي أو الحساب الرياضي اليقيني الضروري من أين أتت؟!

(ب) - ولأن نظرية الاحتمالات والإحصاء الرياضي إنما هي نظرية وصفية ودراسة لخواص (حقل احتمالات أو فضاء احتمالات)، (Probability Space or Probability Field)، معيّن، يفترض أنه أمامنا موجود مُعطى، وليست هي نظرية تفسيرية لنشأة (حقل احتمالات أو فضاء احتمالات) محل الدرس، أو للبرهنة على وجوب وجوده؛

(ج) - ولأن فرضية عدد لا متناهي من الأكوان، عددها فوق الترقيم (uncountable infinity)، كل واحد منها ممكن الوجود، وليس واجب الوجود، لا تحل إشكالية استحالة أن مجموعها ليس واجب وجود، وإنما هو ممكن ولا بد: وذلك لأن الممكنات مهما تفاعلت وتركبت لا تصبح ضرورية واجبة أصلاً، بل إن الممكن المركب أضعف وأحرى أن لا يكون واجب وجود لاحتياجه إلى التركيب بالإضافة إلى إمكان ومحدودية وضعف كل مركبة على حدة، مثال ذلك في الحسيّات: قطعة الصلب المسبوكة، المصبوبة من قالب واحد، أمتن وأقوى من مثيلتها التي صنعت من قطعتين تم تركيبهما باللحام، أو ربطهما بالبراغي؛ وإن كانت الممكنات محل البحث مستقلة عن بعضها البعض تمام الاستقلال، ولا يتفاعل بعضها مع بعض، ولا يؤثر بعضها على البعض مطلقاً، فكثرتها أو قلتها، وجمعها ذهنياً في مجموعة، أو عدم جمعها، لا يؤثر بضرورة العقل على حقيقة الإمكان؛

(2) وإما أن تعني جملتهم: (هكذا بفعل الصدفة) من غير علة أصلاً، وهذا ليس تفسيراً، وإنما هو هروب من التفسير، وهو هدم لمبدأ العلة الكافية، التي قام عليها بنیان العقل، وبنيت عليه جميع العلوم والمعارف. فإن كنتم رضيتم لأنفسكم بهدم العقل، أي بالجنون، فهنيئاً لكم، أما نحن فمستمسكون بالعقل، الذي هو من أكبر نعم الله علينا، لا نرضى به بديلاً!

وهناك في داخل هذا الكون الذي نعيش فيه عجائب وغرائب أخرى تجعل فرضيات الملحدين أوغل في الجنون أو الهلوسة أو «السكر»، وما ثمة تفسير محترم معتبر، شامل لكل الظواهر، متسق خال من التناقض، إلا أن لهذا الكون خالق، حدد الشروط الابتدائية، وأخرجه من ثم إلى الوجود، قال: **كن، فكان!**

وهذا الخالق، الذي خلق هذا الكون الذي نحن فيه الآن، فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة

الطليقة، المتعالية على كل قيد أو شرط؛ وهذا يقتضي ضرورة، كما أسلفنا، أنه يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم كافة الضرورات والكمالات العقلية والمنطقية والرياضية، ويعلم حقائق كل الممكنات، ويحيط بها علماً، ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ويعلم علماً قطعياً شاملاً محيطاً أن هذه الشروط الابتدائية المعينة تنتج ذلك الكون المعين، ثم يخرج من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختار، فهو: **{يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ}**!

| فصل: واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً

واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً، لأنه لو كان هناك ثمة اثنان «واجبان الوجود» لزم أن يتميز أحدهما عن الآخر ولو في صفة واحدة أو اعتبار واحد على أقل تقدير وإلا كانا متطابقين لا تمايز بينهما مطلقاً، ولا يمكن الإشارة إلى أحدهما دون الإشارة إلى الآخر، ولا التعبير عن أحدهما دون التعبير عن الآخر، ولا الكلام عن أحدهما دون الكلام عن الآخر، أي لكانا شيئاً واحداً، وهذا مناقض لمفهوم الإثنائية أصلاً، فيكون المشار إليه واحداً هو اثنان، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، ويكون المشار إليهما اثنان هما واحد، في نفس الوقت، ومن نفس الجهة، ومن نفس الاعتبار، وهذا تناقض، وخلف مستحيل.

فإذاً لا بد من اختلافهما في صفة أو اعتبار واحد على الأقل. وهذه الصفة أو الاعتبار لا تخلو أن تكون ضرورية لمن قامت به منهما، بموجب «وجوب الوجود»، وهي من ضرورات وجوده، لا يعقل أن يكون واجباً إلا بها، بتلك الكيفية وعلى ذلك النحو، فيكون الآخر الذي يفتقد هذه الصفة ليس واجباً لأنه فقد إحدى ضروريات الوجود، التي يقتضيها كونه «واجب الوجود»، فعاد ممكناً، وليس هو بواجب، فتحصل لنا «واجب وجود» واحد فقط لا اثنان، وهو المطلوب إثباته.

أو تكون تلك الصفة ليست ضرورية لوجوده، لا يحتاج إليها لتحقيق كونه واجب الوجود، فتكون بالضرورة غيره، لأن وجوده واجب، هكذا محضاً، لا تشوبه شائبة إمكان، ولا بأي اعتبار من الاعتبارات، لأن هذا هو معنى «وجوب الوجود»، هذه ضرورة عقلية مفاهيمية مطلقة. ولكن هذا مستحيل لأن «واجب الوجود» لا يحتاج إلى غيره مطلقاً، وإلا جعلناه واجباً ممكناً في آن واحد، وهذا تناقض مستحيل، بل هو شر من ذلك لأننا جعلنا الواجب محتاجاً للممكن، وهذا هو هدم كل عقل، بل هو انتكاس العقل، وانعكاس المفاهيم، ومسح كل فطرة، وكل ذوق، وهو الجنون المحض، والهوس الخالص.

فتحصل ضرورة أن مفهوم «وجوب الوجود» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، لا غير، على أقصى تقدير، ولا يجوز أن ينطبق على اثنين فصاعداً. وقد برهنا من قبل أنه لا بد من وجود «واجب وجود» واحد على الأقل، وإلا استحال أن يكون هناك كون أو موجودات البتة، بما فيها كاتب هذه السطور

وقارئها، خلافاً لضرورة الحس والعقل والإدراك المباشر.

إذاً هناك «واجب وجود» واحد فقط لا غير، لا أكثر، ولا أقل، من غير زيادة ولا نقصان، ويستحيل خلاف ذلك؛ هذه هي (الواحدية) المطلقة لواجب الوجود، و(الواحد) هو ضرورة: الله، لا إله إلا هو العزيز الحكيم.

هذه (الواحدية) أو (الفردانية) الذاتية لواجب الوجود، (واحدية) أو (فردانية) مطلقة بمعنى أنه ليس فرداً من نوع تتعدد أفرادها (ومن باب أولى ليس هو من أفراد نوع ينتمي لجنس تتعدد أنواعه). وليس هو (واحد)، (فرد) بالذات فقط، بل متفرد بصفاته ليس في الوجود من يماثله أو يكافئه في أي واحدة منها، ولو حتى في جانب واحد، أو اعتبار واحد، بأي نوع من (المماثلة) أو (المكافئة) مطلقاً. هذه هي (الواحدية) المطلقة لواجب الوجود، وهي بعض ما شمله التنزيل المعجز: {قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ }، (الإخلاص؛ 112 : 1-4).

الفصل: واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون بسيطاً، غير مركب

وواجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون بسيطاً، غير مركب من أجزاء أو أعضاء أو ذوات مستقلة قابلة للانفصال أصلاً، وهذا ما يعبر عنه المتكلمون والفلاسفة بقولهم: (واجب الوجود واحد في ذاته)؛ مثال ذلك من المعقولات، والله المثل الأعلى: النقطة الهندسية الرياضية المثالية: بسيطة، لا يتخيل أو يتصور أو يتعقل أن تقبل التجزئة أو الانقسام؛

برهان قولنا: (واجب الوجود واحد في ذاته): أننا لو فرضنا، جداً، أن (واجب الوجود) يقبل التبعض، أي أنه مركب من ذاتين، أي: من جزئين، كل واحد منهما يمكن أن يكون، ولو من حيث المبدأ، ذاتاً مستقلة، فلا مناص من أحد الأقسام الثلاثة التالية:

الأول: أن الذاتين واجبتين كل على حدة، وهذا محال:

(1) - لاستحالة وجود أكثر من واجب وجود واحد، كما أسلفنا قريباً؛

(2) - وحتى لو قدرنا هذا المحال الممتنع لما كان للتركيب معنى أصلاً لأن كل واحد منهما واجب بذاته، مستغن عن غيره، لا حاجة لذاته مطلقاً إلى أي إضافة أو تكميل من خارجها أو من غيرها؛

الثاني: أن يكون أحدهما، ولنسمه (الأول)، واجباً، والآخر ممكناً، فهذا محال أيضاً لأنه ليس للتركيب معنى أصلاً لأن (الأول) واجب بذاته، مستغن عن غيره، فلا يحتاج إلى غيره مطلقاً، ومن باب أولى لا حاجة لذاته مطلقاً إلى أي إضافة أو تكميل من خارجها أو من غيرها، بل هذا أوغل في الاستحالة من القسم السابق لأن التركيب يقتضي احتياج الواجب للممكن، وهذا أقرب في ميزان العقل من احتياج الواجب إلى الواجب: وهذا هو هدم كل عقل، بل هو غاية انتكاس العقل، وانعكاس المفاهيم، ومسح كل فطرة

وذوق، وهو الجنون المحض، والهوس الخالص؛

الثالث: أن الذاتين ممكنتين كل على حدة: وهذا محال كما أسلفنا قريباً لأن الممكنات مهما تركبت لا تصبح ضرورية واجبة أصلاً، بل إن الممكن المركب أضعف وأحرى أن لا يكون واجب وجود لاحتياجه إلى التركيب بالإضافة إلى إمكان وضعف كل مركبة على حدة، وإن شئت فقل: إن المركب محتاج إلى أجزائه وإلى فاعل يركبها ويؤلف بينها، والمحتاج لا يكون واجب الوجود؛ مثال ذلك في الحسيّات: قطعة الصلب المسبوكة، المصبوبة من قالب واحد، أمتن وأقوي من مثيلتها التي صنعت من قطعتين تم تركيبهما باللحام، أو ربطهما بالبراغي؛

وهذا البرهان ينطبق أيضاً على التركيب العقلي، تماماً كما انطبق على التركيب الحقيقي، فلا يجوز أن يكون واجب الوجود مركباً من (وجود) و(ماهية)، فهو وجود محض، لا ماهية له: فإن سألت (ما هو؟!)، كان الجواب: هو، هو الكائن واجب الوجود الواحد الأحد؛ ولا يمكن أن يكون الجواب: هو من نوع كذا، أم صنف كيت، أو جنس كذا!

أما التركيب من ذات وصفة، إن صح تسميته تركيباً، فليس ممنوعاً بهذا البرهان لأن الصفة يستحيل إلا أن تكون قائمة بالموصوف، فليست هي (ذات) أصلاً، وإلا لما كانت (صفة) أصلاً، فليس ثمة انفكاك يتعقل، وما ثمة قابلية انفكاك أصلاً، ومن المحال الممتنع أن يكون هناك انفكاك أصلاً بالضرورة المفاهيمية المطلقة التي يقتضيها معنى لفظة: (صفة).

هذه هي (الأحدية) المطلقة لواجب الوجود، و(الأحد) هو ضرورة: الله، لا إله إلا هو العزيز الحكيم. وهذا بعض ما شمله التنزيل المعجز: {قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ }، (الإخلاص؛ 112 : 1-4).

و(الصَّمَد)، ومثله في اللغة: (الصَّمت)، هو المَصْمَت، الذي لا جوف له؛ هذا مفهوم أو معنى مأخوذ منتزع من الحسيات. وفي ما سواها: هو ما ليس فيه خلاء أو نقص أو عدم: أي ما ليس فيه نقص من مادته أو جوهره أو عنصره أو صفته؛ وبضرورة الحس والعقل نعلم أن قضيب الفولاذ المصمت أمتن وأقوى وأعصى على الكسر من أنبوب الفولاذ (والأنبوب قضيب أجوف) الذي يماثله مادة وطولاً وقُطراً، وكل ما قل التجويف، زادت القوة والمتانة؛ وحتى أقل الأعراب ثقافة، وأبسطهم تفكيراً، يدرك: أن العصا المصمتة أمتن من البوصة أو الخيزرانة الجوفاء.

فواجب الوجود إذاً صمد مطلق، وجود واجب كامل خالص محض، ليس فيه شيء من التجويف أو الفراغ أو العدم أو الخلل أو النقص، قوي متين ليس لقوته ومتانته نهاية أو حد: فالله، لا إله إلا هو، هو الصمد، وهو القوي المتين.

| فصل: طرائق بعض الأئمة في إثبات أن (واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون واحداً بسيطاً، غير مركب)

* قال الإمام العبقري الحجة الكبير أبو مُحَمَّد علي بن حزم من زاوية أخرى، بعضها يشبه ما قلنا آنفاً، وإن كانت مجملة، وبعضها مختلف: [هو الله لا إله إلا هو، وأنه تعالى واحد لم يزل ولا يزال، برهان ذلك أنه لما صحَّ ضرورة أن العالم كله مخلوق وأن له خالقاً، وجب أن لو كان الخالق أكثر من واحد أن يكون قد حصرهما العدد، وكل معدود فذو نهاية كما ذكرنا وكل ذي نهاية فمحدث. وأيضاً فكل اثنين فهما غيران، وكل غيرين ففيهما أو في أحدهما معنى ما صار به غير الآخر، فعلى هذا كان يكون أحدهما ولا بد مركباً من ذاته ومما غاير به الآخر. وإذا كان مركباً فهو مخلوق مدبر، فبطل كل ذلك وعاد الأمر إلى وجوب أنه واحد ولا بد، وأنه بخلاف خلقه من جميع الوجوه، والخلق كثير محدث. فصح أنه تعالى بخلاف ذلك، وأنه واحد لم يزل، إذ لو لم يكن كذلك لكان من جملة العالم، تعالى الله عن ذلك. قال تعالى: **{ فَاطِرُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ }**، وقال تعالى: **{ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ }**، انتهى كلام الإمام الكبير أبي مُحَمَّد علي بن حزم.

* وقال الإمام الكبير الفخر الرازي في تفسيره [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (20/219)]: [(سورة النحل (16): الآيات 51 الى 55): **{ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ فَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ (51) وَلَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلَهُ الدِّينُ وَاصِبًا أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَتَّقُونَ (52) وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ (53) ثُمَّ إِذَا كُشِفَ الضُّرُّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ (54) لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ (55) }**. اعلم أنه تعالى لما بين في الآية الأولى أن كل ما سوى الله سواء كان من عالم الأرواح أو من عالم الأجسام، فهو منقاد خاضع لجلال الله تعالى وكبريائه، أتبعه في هذه الآية بالنهي عن الشرك وبالأمر بأن كل ما سواه فهو ملكه وملكوته وأنه غني عن الكل فقال: لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد وفي الآية مسائل: **المسألة الأولى:** لِقَائِلٍ أَنْ يَقُولَ: إِنَّ الْإِلَهَيْنِ لَا بَدَّ وَأَنْ يَكُونَا اثْنَيْنِ، فَمَا الْفَائِدَةُ فِي قَوْلِهِ: **إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ** وَجَوَابُهُ مِنْ وَجْهِ:

أَحَدُهَا: قَالَ صَاحِبُ «النَّظْمِ»: فِيهِ تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: لَا تَتَّخِذُوا اثْنَيْنِ إِلَهَيْنِ. وَتَأْخِيرُهَا: وَهُوَ الْأَقْرَبُ عِنْدِي: أَنَّ الشَّيْءَ إِذَا كَانَ مُسْتَنْكَرًا مُسْتَقْبَحًا، فَمَنْ أَرَادَ الْمُبَالَغَةَ فِي التَّنْفِيرِ عَنْهُ عَبَّرَ عَنْهُ بِعِبَارَاتٍ كَثِيرَةٍ لِيَصِيرَ تَوَالِي تِلْكَ الْعِبَارَاتِ سَبَبًا لَوْقُوفِ الْعَقْلِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ. إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَالْقَوْلُ بِوُجُودِ الْإِلَهَيْنِ قَوْلٌ مُسْتَقْبَحٌ فِي الْعُقُولِ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى فَإِنَّ أَحَدًا مِنَ الْعُقَلَاءِ لَمْ يَقُلْ بِوُجُودِ إِلَهَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ فِي الْوُجُوبِ وَالْقَدَمِ وَصِفَاتِ الْكَمَالِ، فَقَوْلُهُ: لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ الْمَقْصُودُ مِنْ تَكْرِيرِهِ تَأْكِيدُ التَّنْفِيرِ عَنْهُ وَتَكْمِيلُ وَقُوفِ الْعَقْلِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الْقُبْحِ.

وَتَالِئُهَا: أَنَّ قَوْلَهُ: إِلَهَيْنِ لَفْظٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى أَمْرَيْنِ: ثُبُوتِ الْإِلَهِ وَثُبُوتِ التَّعَدُّدِ، فَإِذَا قِيلَ: لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ لَمْ يُعْرَفْ مِنْ هَذَا اللَّفْظِ أَنَّ النَّهْيَ وَقَعَ عَنْ اثْبَاتِ الْإِلَهِ أَوْ عَنْ اثْبَاتِ التَّعَدُّدِ أَوْ عَنْ مَجْمُوعِهِمَا. فَلَمَّا قَالَ: لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ ثَبَتَ أَنَّ قَوْلَهُ: لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ نَهْيٌ عَنْ اثْبَاتِ التَّعَدُّدِ فَقَطُّ. **وَرَابِعُهَا:** أَنَّ الِاثْنَيْنِيَّةَ مُنَافِيَةً لِلْإِلَهِيَّةِ، وَتَقْرِيرُهُ مِنْ وَجْهِ:

الأَوَّلُ: أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا مَوْجُودَيْنِ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَاجِبًا لِذَاتِهِ لَكَانَا مُشْتَرِكَيْنِ فِي الْوُجُوبِ الذَّاتِيِّ وَمُتَبَايِنَيْنِ بِالتَّعْيِينِ، وَمَا بِهِ الْمُشَارَكَةُ غَيْرُ مَا بِهِ الْمُبَايَنَةُ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُرَكَّبٌ مِنْ جُزْأَيْنِ، وَكُلُّ مُرَكَّبٍ فَهُوَ مُمَكِّنٌ، فَثَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّ وَاجِبَ الْوُجُودِ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدٍ يَنْفِي الْقَوْلَ بِكَوْنِهِمَا وَاجِبِي الْوُجُودِ. **الثَّانِي:** أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا إِلَهَيْنِ وَحَاوَلَ أَحَدُهُمَا تَحْرِيكَ جِسْمٍ وَالْآخَرُ تَسْكِينَهُ امْتَنَعَ كَوْنُ أَحَدِهِمَا أَوَّلِي بِالْفِعْلِ مِنَ الثَّانِي، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ الْوَاحِدَةَ وَالسُّكُونَ الْوَاحِدَ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ أَصْلًا وَلَا التَّفَاوُتَ أَصْلًا، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ امْتَنَعَ أَنْ تَكُونَ الْقُدْرَةُ عَلَى أَحَدِهِمَا أَكْمَلُ مِنَ الْقُدْرَةِ عَلَى الثَّانِي، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا امْتَنَعَ كَوْنُ إِحْدَى الْقُدْرَتَيْنِ أَوَّلِي بِالتَّأْثِيرِ مِنَ الثَّانِيَّةِ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَيَأْتِي أَنَّ يَحْصُلَ مُرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهُوَ مُحَالٌ، أَوْ لَا يَحْصُلَ مُرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَهُوَ مُحَالٌ أَوْ لَا يَحْصُلَ مُرَادُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْبَتَّةَ. فَحِينَئِذٍ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَاجِزًا وَالْعَاجِزُ لَا يَكُونُ إِلَهًا. فَثَبَتَ أَنَّ كَوْنَهُمَا اثْنَيْنِ يَنْفِي كَوْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا إِلَهًا.

الثَّالِثُ: أَنَّا لَوْ فَرَضْنَا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ لَكَانَ إِمَّا أَنْ يَقْدِرَ أَحَدُهُمَا عَلَى أَنْ يَسْتَرِ مُلْكُهُ عَنِ الْآخَرِ أَوْ لَا يَقْدِرَ، فَإِنْ قَدَرَ ذَاكَ إِلَهُ وَالْآخَرُ ضَعِيفٌ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ فَهُوَ ضَعِيفٌ، **وَالرَّابِعُ:** وَهُوَ أَنَّ أَحَدَهُمَا إِمَّا أَنْ يَقْوَى عَلَى مُخَالَفَةِ الْآخَرِ، أَوْ لَا يَقْوَى عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَقْوَى عَلَيْهِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ فَذَاكَ الْآخَرُ إِنْ لَمْ يَقْوَى عَلَى الدَّفْعِ فَهُوَ ضَعِيفٌ، وَإِنْ قَوِيَ عَلَيْهِ فَالْأَوَّلُ الْمَغْلُوبُ ضَعِيفٌ.

فَثَبَتَ أَنَّ الْإِثْنَيْنِيَّةَ وَالْإِلَهِيَّةَ مُتَضَادَّتَانِ.

فَقَوْلُهُ: { لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ } الْمَقْصُودُ مِنْهُ التَّنْبِيهُ عَلَى حُصُولِ الْمُنَافَاةِ وَالْمُضَادَّةِ بَيْنَ الْإِلَهِيَّةِ وَبَيْنَ الْإِثْنَيْنِيَّةِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَأَعْلَمُ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ لَمَّا دَلَّتِ الدَّلَائِلُ السَّابِقَةُ عَلَى أَنَّهُ لَا بَدَّ لِلْعَالَمِ مِنَ الْإِلَهِ، وَثَبَتَ أَنَّ الْقَوْلَ بِوُجُودِ الْإِلَهَيْنِ مُحَالٌ، ثَبَتَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الْوَاحِدُ الْأَحَدُ الْحَقُّ الصَّمَدُ]، **انتهى كلام الإمام الكبير فخر الدين الرازي.**

فَأَنْتَ تَرَى أَنَّ الْإِمَامَ الرَّازِي ذَكَرَ بَعْضَ الْاِخْتِصَارِ مَا أَسْلَفْنَاهُ أَعْلَاهُ مِنَ الْبَرْهَنَةِ الْقَاطِعَةِ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ بِبَرْهَانِ (استحالة الإثنينية والتركيب على واجب الوجود)، وهو كافٍ شافٍ، لَا يَسْتَنْدِ إِلَى أَيِّ مَقْدِمَاتٍ إِلَّا إِلَى مَفْهُومِ وَجُوبِ الْوُجُودِ فَقَطُّ؛ وَزَادَ عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّ ذَكَرَ، بِبَعْضِ الْبَسْطِ، بَعْضَ الْجَوَانِبِ الرَّئِيسَةِ لِبَرْهَانِ آخَرَ عَلَى الْوَحْدَانِيَّةِ يَسْمَى: (برهان التمانع)، وهو الذي يذكر عادة عند تفسير قوله، جل جلاله، **وَمَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذًا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ }**، (المؤمنون؛ 23: 91)، فَإِلَيْكَ بِسْطُهُ وَاسْتِكْمَالُهُ فِي أَحَدِ الْفُصُولِ التَّالِيَةِ.

| فصل: الله، جل جلاله: {لم يلد ولم يولد}

أقمنا من قبل البرهان القاطع على أن مفهوم «وجوب الوجود» لا يمكن أن ينطبق إلا على كائن واحد، فقط لا غير، ولا يجوز أن ينطبق على اثنين فصاعداً.

وهذا «الكائن» له أسماء وصفات ونعوت تعبر عن معاني ومفاهيم تتعلق به، أي بذاته، وهي قائمة بهذه الذات، مرتبطة بها ارتباطاً حتمياً، ويستحيل أن تنفك عنها، لأن ذلك لو جاز لعاد «ممكناً» ولو في اعتبار واحد، أو موضوع واحد، أو صفة واحدة، أو نعت واحد، وهذا مناقض لمفهوم «واجب الوجود» الذي يقتضي أنه واجب، ضروري في ذاته وصفاته وارتباطاتها من كل وجه، وفي كل اعتبار، أزلاً وأبدًا، بغض الزمن عن الزمان والمكان، أو في جميع الأزمنة، إن جاز، أصلاً، التعبير عنه بمفاهيم الزمان.

وهذا «الكائن» يستحيل أن يكون مركباً من أبعاد، أي من جزئين فصاعداً، يقبلان الانفصال بحيث يمكن أن يكون كل جزء ذاتاً مستقلة قائمة بنفسها، كما هو حال الجوارح عند الانسان، إذ يجوز أن تقطع يده وتدفن، ويبقى هو بعدها حياً لمدة طويلة، ولو على قصور ونقص. هذا ظاهر الاستحالة في حق «واجب الوجود» كما أقمنا عليه البرهان القاطع آنفاً في الفصل المعنون: (واجب الوجود لا يمكن إلا أن يكون بسيطاً، غير مركب).

ولعلنا نسترجع ذلك، ونزيده شرحاً ووضوحاً لأهميته القصوى فنقول: إن وجود جزء من (واجب الوجود) يقبل الانفصال يعني أن فيه شيء من معاني الإمكان؛ فيمكن أن يوجد بذلك الجزء، ويجوز أن يبقى بعد انفصاله، وهذا يعني أحد أمرين:

الأول: أن ذلك الجزء ليس ضرورياً لوجوده، وأن ذاته تقبل الزيادة والنقصان، وجاز أن يقطع بعضه، أو أن يقطع نصفه، أو أن يزول كله، وهذا مناقض لمعنى «وجوب الوجود»، أي أنه «واجب» و«ممکن» في نفس الوقت، في آن واحد، من نفس الجهة والاعتبار، وهذا من ثم مستحيل.

الثاني: أنه كامل، قائم بذاته، غني بذاته غنى مطلقاً من دون ذلك الجزء، فيكون ذلك الجزء ليس منه أي ليس بعضاً، وهو بعض في نفس الوقت، ومن نفس الاعتبار، وهذا كذلك جمع بين النقيضين، وهو كذلك محال.

ولا يقال: لعله مركب من ذاتين مستقلتين، كل منهما كانت بمفردها ذات كاملة «واجبة الوجود»، ثم قررت الاندماج واختارته، وهذا محال أيضاً من عدة وجوه:

أولها: لأننا أثبتنا أن «وجوب الوجود» لا ينطبق إلا على ذات واحدة فقط، لا على اثنين فصاعداً، فما ثمة ذاتان واجبتان في الوجود أصلاً، فمن أين أتت الذات الواجبة الثانية التي تركبت مع الأولى؟!

وثانيها: أنه مع تقدير ذلك المحال، والتسليم جدلاً بتعدد الكائنات «الواجبة» لا يبقى للتركيب معنى لأن كل واحد منها قد بلغ غاية النهاية من الكمال المطلق، فلن يزيده التركيب كمالاً، فلا معنى له إذاً على الإطلاق، بل إن التركيب يلزم كل واحد منهما بأخذ الآخر في الاعتبار، أي مراعاة «خاطره»، والقيام بحق «الألفة والصحة»، ولو في معنى واحد، أو فعل واحد، وهذا «تحديد»، و«تقييد»، وهو من ثم نقص، وليس كمالاً، فيعود كل واحد منهما ناقصاً؛ فيالها من صفقة «خاسرة»، مع كونها أوغل في الاستحالة،

لأنها بنيت على مقدمات مستحيلة!

وأوغل في الاستحالة أن يكون مركباً من ذات واجبة وأخرى أو أخريات ممكنة، لأن الواجب لا يحتاج الممكن، وهو قائم بذاته، مكتمل بذاته، فليس ثمة تركيب أصلاً، وهذا يناقض مفهوم كونه مركباً، الذي افترضناه في البداية جديلاً.

فواجب الوجود إذاً ضرورة «أحد صمد»، بكل معاني الأحدية والصمدية، أي أنه ذات واحدة «بسيطة» غير مركبة، لا تقبل التبعض ولا التجزئة بأي معنى من المعاني مطلقاً، أزلاً وأبداً. فهو لم يتركب أصلاً من عدة ذوات «واجبة» موجودة من قبل، ولا يتفكك أو يتجزأ أو يتبعّض إلى ذوات متعددة منفصلة، يقوم كل منها مستقلاً بنفسه، أي كان نوع هذه الذوات الناشئة من التفكك: واجبة أم ممكنة. هذا كله محال، ولا يجوز على «واجب الوجود» الأزلي الأبدي مطلقاً.

كما يظهر من ذلك استحالة أن يكون «واجب الوجود» والداً، لأن القول بأن أحد الكائنات، ولنسمه «ب» مولود من آخر «أ» يقتضي أن يكون جزءً من «أ» قد انفصل منه فتكون منه «ب» إما: (1) — بـ «الانقسام» فوراً، كما هو الحال في بعض الأحياء البسيطة، التي تتكاثر بالانقسام فتقسم الخلية الأم إلى خليتين ابنتين، وتبدأ هاتان في النمو إلى تمام حجمهما، وهكذا دواليك. أما الأم فهي على التحقيق، تزول تماماً وتنعدم. ولا داعي لإطالة القول أن ذلك على «واجب الوجود» محال، فهو لا يتبعّض ولا يفنى.

ثم على فرض المحال فإن «المولود» الناتج كان بعد أن لم يكن، فهو مسبوق بالعدم إما بمقاييس الزمان أو في رتبة الوجود، وهذا يعني أنه ليس «واجباً»، فهو إذن ليس من جنس «والده»، بل هو من جنس «المخلوقات»، و«الحادثات» و«الممكنات». والمولود، ولا بد، من جنس والده، إلا أن يكون «ولد حرام»، عياداً بالله، أي ليس ولداً أصلاً لمن نسب إليه، وإنما هي نسبة مكذوبة!

فإن وجدنا بين الكائنات من نشأ هكذا فهو في الحقيقة مخلوق «ممکن الوجود» قطعاً. ومن عبّر عنه بلفظ التبرعم، أو الولادة، أو الانبثاق، أو غيرها من الألفاظ فقد غلط غلطاً فادحاً، وأساء إساءة منكرة إلى العقل ومفاهيمه، واللغات ومصطلحاتها، وضل ضلالاً بعيداً.

(2) — بـ «التبرعم»، كما هو الحال بالنسبة لكثير من الطحالب والفطريات، بل وبعض النباتات الراقية. وذلك يتم بانفصال جزء من «الوالد»، مع بقاء الوالد على حاله أو بنقص طفيف، ونمو الجزء المنفصل إلى كائن من نوع الوالد في مدة مناسبة له. وهذا محال أيضاً، فـ «واجب الوجود» يستحيل عليه الانقسام والتجزئة، كما اسلفنا. أما «المولود» فحاله كحال المولود في القسم السابق، ما هو إلا «مخلوق» أسىء التعبير عنه إساءة بالغة.

(3) بـ «التزاوج»، كما هو الحال بالنسبة للحيوانات وبعض النباتات الراقية. في هذه الحالة يشترك والدان في إنتاج «المولود»، فينفصل من الأب «لقاح» يتحد مع «بويضة» أو «بذرة» من الأم. هذا أوغل في الاستحالة من سوابقه، فما ثم في الوجود إلا واجب واحد، فمن أين جاء الطرف الآخر في هذه الزيجة

العجيبة؟! ولعل أحد الطرفين «ممكن» مخلوق، والآخر «واجب وجود»؟! فتحصل جميع المحالات التي أسلفنا بالنسبة لـ«واجب الوجود» منهما، وزيادة محالات تتعلق باندماج أو اتحاد «الواجب» في «الممكن»، أو حتى حوله فيه، تحتاج إلى بعض تفصيل ونظر مستقل، لذا سنتطرق إليها قريباً، إن شاء الله.

(4) — أو بأي طريقة أخرى، حقيقية لها انموذج واقعي موجود في العالم أو مقدرة متخيّلة في الذهن؛ وهذه، مهما كانت، لا بد من أن تتضمن انفصال جزء من «واجب الوجود»، وإلا كان التعبير بالولادة تخليطاً وعبثاً. وكل تجزئة وتبعّض، على كل حال، محال لا يجوز على «واجب الوجود». أو تقتضي مشاركة ذات أخرى في «وجوب الوجود»، على أي نحو من الأنحاء، وهذا كما برهنا محال أيضاً، فما ثم إلا «واجب وجود» واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان.

وما فصلناه آنفاً بالنسبة لـ«التولد» من الله، ينطبق حرفياً على القول بأن الكائن الفلاني «انبثق» عن الله، أو «انبثق» من الله، أو «فاض» عن الله، أو «فاض» من الله، وما شابه، لأن كل ذلك يتضمن، ضرورة، مفهوم خروج شيء من شيء، أو تولد شيء من شيء، كما «ينبثق» الماء من الصخر، و«يفيض» السائل من الوعاء، ونحوه، وكل ذلك محال في حق «واجب الوجود»، إلا أن يكون إساءة تعبير عن «خلق» كائن مستقل، بائن عن خالقه، وما عدا ذلك فهو باطل ومحال.

وكل ذلك محال من حيث هو بغض النظر عن مفاهيم الزمان والمكان، فـ«التولد» من الله محال سواء كان التولد الآن، أو في الماضي، أو قبل جميع الأزمنة والدهور. بل إن جعل ذلك قبل الأزمنة والدهور، كما هو في «الأمانة» النيقية (Nicene creed)، التي يؤمن بها جمهور النصارى المثلثين المبتدعين الضلال، يزيد المشكلة تعقيداً، ويضيف محالات أخرى إلى ما برهنا عليه آنفاً من التناقضات والمستحيلات.

وربما اعترض بعض المؤمنين بـ«الأمانة» النيقية (Nicene creed) قائلين: لم تنصفونا لأن قولنا بـ(التولد)، وبـ(الفيض) فيه شيء من الكناية والمجاز، وإنما نقصد شيئاً يشبه (استنباط) قضية منطقية أو عقلية أو رياضية، تسمى حينئذ (النتيجة)، من قضية أخرى، وتسمى حينئذ (المقدمة)، كما هو في المثال المعين التالي: إذا كان لدينا مثلث قائم الزاوية في مستوى أقليدي، فتمكن البرهنة على أن مربع الوتر يساوي مجموع مربعي الضلعين الآخرين المجاورين، وهو ما يسمّى بنظرية فيثاغورس؛ وعليه فيجوز أن نقول: فيثاغورية المثلث (أي كون مربع أحد الأضلاع يساوي مجموع مربعي الضلعين الآخرين) انبثقت أو تولدت من قائمة المثلث، ولو بضرب من المجاز.

فنقول، أولاً: لسنا ننكر أن الخطباء والأدباء والشعراء لا يجدون مندوحة من استخدام شيء من أساليب البلاغة، وضروب المجاز، لإثارة خيال الإنسان، وتحريك عاطفته، وحفز إرادته؛ وهذا أمر ضروري لأن

الإنسان ليس عقلاً خالصاً، وإنما هو كائن مركب معقد: فيه العقل والتفكير، وفيه العواطف والمشاعر (أي ما يسمّى: القلب)، وهو فاعل بالإرادة والاختيار. ولكن العاطفة والإرادة خيل شمس جياذ إذا لم تضبط بلجام (العقل) فإنها تجمع بصاحبها، ولا بد، إلى الهاوية: هاوية من السفسطة والغواية، فالضلالة والظلم: **{وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ * أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ * وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ }**، (الشعراء؛ 26 : 224-227)؛

وثانياً: إن العقل الإنساني، على محدوديته، قد وهبه الله قدرة فذة على التقدير الذهني للمستحيلات، والقدرة على التعبير عنها في اللغة بجمل وعبارات صحيحة في ميزان قواعد النحو والصرف، وربما أمكن تذوق جمالها الأدبي، وقد تبدوا كأنها جمل ومقولات يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب:

(أ) - وهي إما في الحقيقة فارغة المحتوى، مثل القول: (روح الإنسان خضراء اللون)، لأن الروح ليست من الماديات التي تسري عليه مفاهيم الألوان أصلاً، والصواب في هذه الحالة أن يقال: هذا كلام فارغ: فالروح لا تسري عليها مفاهيم الألوان مطلقاً، لأنك لو قلت: روح الإنسان ليست خضراء اللون، فلربما وهم واهم أنها حمراء مثلاً؛

(ب) - أو قد تبدوا كأنها جمل ومقولات يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب، وهي في الحقيقة تقدير ذهني لبعض المستحيلات؛ مثال ذلك قول القائل لحبيبتة: (غلبنى إليك الوله والشوق، فتدحرجت من أسفل إلى فوق)، لأن مفهوم (التدحرج) يتضمن ضرورة التحول من فوق إلى أسفل!

فإذا تذكرنا هذه البديهيّات واستحضرناها في الذهن سنجد أن المثال المذكور، ألا وهو: [فيثاغورية المثلث انبثقت أو تولدت من قائمة المثلث]، مجازاً بدلاً من القول: [فيثاغورية المثلث تُسْتَنْبَط من قائمة المثلث] [أ نموذج باطل لأسباب منها:

(أ) - أن الولادة فعل أصيل للوالد (أباً كان أو أمّاً) ينتج منه الولد (ابناً كان أو بنتاً)، وبهذا الفعل أصبح الوالد والدّاً، ولو لم يكن الفعل فعله لما استحق أن يكون هذا هو اسمه؛ في حين أن (الاستنباط) هو فعل العقل وليس من أفعال المقدمة (وهي هنا: قائمة المثلث) أو النتيجة (وهي هنا: فيثاغورية المثلث)، بل هاتان شيئان موجودان - في مثالنا على أقل تقدير - كمفهومين عن المثلث (أو صفتين للمثلث أو اعتبارين للمثلث) مستقلين ساكنين لا فعالية لهما، ولا نشاط؛ والعقل، وهو شيء ثالث غيرهما، هو النشاط الفعال: فإن كانت هناك ولادة أصلاً فالعقل أولى بأن تنسب إليه؛

(ب) - أن (الولادة) لها اتجاه واحد، فالوالد هو الفاعل، وهو الذي يلد، والمولود هو المفعول به، وهو الذي يولد: فمن المحال الممتنع أن ينعكس اتجاهها فتكون من الابن إلى الأب؛ اما علاقة الاستنباط فتقبل الانعكاس: ففي مثالنا خاصة من الممكن جداً أن نجعل المقدمة هي (فيثاغورية المثلث)، ثم نستنبط منها النتيجة (قائمة المثلث)، ولو بشيء من العسر والصعوبة.

والحق أن (فيثاغورية المثلث)، و(قائمة المثلث) صفات أو اعتبارات لصنف معين من المثلثات، إما أن

توجدان في آن، أو تنعدمان في آن: فلم تلد أولاهما ثانيتهما، ولا الثانية ولدت الأولى؛ والعقل النهائي النظري هو الذي يحتاج إلى ربط هذه بتلك، وتلك بهذه، في عملية (الاستنباط)؛ أما العقل الانهائي المطلق فتتكشفان له في آن، فيعلمها على الفور علماً يقينياً مطلقاً.

استطراد: أما صفات واجب الوجود، كالعلم والقدرة والإرادة والحياة، وهي أشياء مختلفة، فمفهوم العلم قطعاً ليس هو مفهوم القدرة، ومفهوم الإرادة، ضرورة، ليس هو مفهوم العلم، وهلمّ جراً؛ هذه الصفات ليست أبعاضاً أو أجزاءً بالمعنى المبين أعلاه، فهي ليست ذوات مستقلة قابلة للانفصال، فليست هي جارحة يمكن أن تنفصل وتقطع كيد الإنسان مثلاً، وإنما هي معان تقوم بالذات المناسبة لها. وتفكيكها إلى أشياء مستقلة، أو مفاهيم مستقلة، وكذلك الكلام عن الذات «المجردة» من كل صفاتها بوصفها شيئاً، كل ذلك إنما هو في «التقدير الذهني» لتسهيل دراستها، والتمكين من البحث في موضوعها، وترتيب ذلك وتبويبه، وكذلك القول بأن الصفات هي غير الذات، أي أن الصفات المقدرة أشياء مستقلة في الذهن هي غير الذات المحضة المجردة من صفاتها مقدرة في الذهن. كل هذه الأقوال والتعبيرات، وما شابهها، إنما هي فيما يتعلق بالتقدير الذهني، أو الفرض الجدلي، لتسهيل الدراسة والبحث.

أما في الواقع الموجود، أي خارج الذهن، فإن الصفة الموجودة في الخارج قائمة بالذات الحقيقية، المتصفة بتلك الصفة الموجودة في الخارج، مرتبطة بها، لا تستطيع عنها فكاكاً، فلا يقال أن الصفة غير الذات، بإجماع جميع العقلاء والنظار والباحثين، قولاً واحداً؛ وقال جمهور الفلاسفة والمتكلمين والنظار: لا يقال أنها «عين الذات»، ولكن قالت جماعة من حذاقهم أنها «عين الذات» الموجودة في الخارج، وذلك فقط في حق «واجب الوجود»، وهي ليست عين الذات في حق «ممکن الوجود»، وهذه مباحث فلسفية ثانوية، وليست هي مباحث شرعية، فهي من ثم لا تعنينا، ولا يترتب عليها كفر ولا إيمان، ولا زيادة تقوى أو يقين، ولا تقرب قيد أنملة من رب العالمين، خلافاً لمزاعم الغلاة المارقين من رجالات الفرقة الوهابية، الذين يدعون (السلفية) زوراً وبهتاناً، و(السلفية) منهم براء؛ أو المهوسين من النظار والمتكلمين.

| فصل: بطلان الحلول والاتحاد

قول القائل إن صفات الله سبحانه وتعالى، ومن ذلك معاني أسماء الله الحسنى، صارت أوصافاً لغيره من الموجودات، وهذا «الغير» هو من ثم بالضرورة عبد مخلوق، لأن «واجب الوجود» هو كائن واحد فقط، لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، وهو الله تبارك وتعالى، كما أشبعناه برهاناً وتفصيلاً. هذا القول لا يخلو إما أن يعني به:

(1) عين تلك الصفات.

(2) أو مثلاً.

فإن عنى به عينها، وهو القسم الرئيس الأول، فلا بد إما أن يكون:

(1.أ): بطريق انتقال الصفات من الرب إلى العبد.

(1.ب): أو من غير انتقال.

فإن لم يكن بالانتقال فلا يخلو إما أن يكون:

(1.ب.1): باتحاد ذات العبد بذات الرب حتى يكون هو هو، فتكون صفاته.

(1.ب.2): وإما أن يكون بطريق الحلول، فهذه أقسام ثلاثة وهي: الانتقال والاتحاد والحلول.

وإن عني به مثلها فلا بد أن يكون المعنى به:

(1.2.أ): مثلها مطلقاً من كل وجه.

(2.ب): وإما أنه عني به مثلها من حيث الاسم والمشاركة في التعليق بعموم الصفات دون خواص

المعاني، فهذان قسمان متفرعان من القسم الرئيس الثاني.

فهذه خمسة أقسام الصحيح الممكن منها قسم واحد، وهو المرقوم (2.ب)، أي أن يثبت للمخلوق من هذه

الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم، ولكن لا تماثلها مماثلة تامة.

وأما القسم الثاني، المرقوم (1.2.أ)، وهو أن يثبت له أمثالها على التحقيق فمحال، فإن من جملته أن يكون

للمخلوق علم محيط بجميع المعلومات حتى لا يعزب عنه ذرة في الأرض ولا في السموات، أو أن تكون له

حياة كاملة مطلقة، لا يتطرق إليها الموت، ولا يدركها الفوت، أو أن يكون له قدرة واحدة تشمل جميع

المخلوقات حتى يكون هو بها خالق الأرض والسموات وما بينهما. وكيف يتصور هذا لغير الله تعالى؟! وكيف

يكون العبد خالق السموات والأرض وما بينها، وهو من جملة ما بينهما؟! فكيف يكون خالق

نفسه؟! ثم إن ثبتت هذه الصفات لعبدين، يكون كل واحد منهما خالق صاحبه؛ فيكون كل واحد خالفاً

لمن خلقه. وكيف يتصف مخلوق ممكن حادث محدود بصفة، على النحو والكيفية والدرجة التي اتصف

بها واجب الوجود الأزلي الانهائي المطلق، على ذلك النحو وبذلك الدرجة، بسبب كونه واجباً؟! وكيف تحمل

ذات «محدودة» صفة غير محدودة؟! كل ذلك ترهات ومحالات، بل جنون وهوس.

وأما القسم الثالث، المرقوم (1.أ)، وهو انتقال عين صفات الألوهية، فهو أيضاً محال لأن الصفات

يستحيل مفارقتها للموصوفات؛ وهذا لا يختص بالذات الواجبة القديمة، أي ذات الله تبارك وتعالى

فحسب، بل لا يتصور أن ينتقل عين علم زيد إلى عمرو، بل لا قيام للصفات إلا بخصوص الموصوفات.

ولأن الانتقال يوجب فراغ المنتقل عنه، فيوجب أن تتعزى الذات عن تلك الصفة التي انتقلت عنها، فلا

تعود صفتها، ولا تجوز نسبتها إليها. وهذا في حق واجب الوجود، القديم الأزلي، محال مطلقاً، ومناقضة

لمفهوم «وجوب الوجود» من أساسه، كما يترتب على انتقال صفات الألوهية أن يتعزى عن الألوهية، فلا

يعود لا رباً ولا إلهاً، وهذا ظاهر الاستحالة.

وأما القسم الرابع، المرقوم (1.ب.1)، وهو الاتحاد، فذلك أيضاً أظهر بطلاناً، لأننا إذا تأملنا وتفكرنا بدقة

وعناية، وتعلّلنا بعمق واستنارة، وأدركنا ذاتين مستقلتين: زيداً وحده وعمراً وحده، ثم قيل إن زيدا صار

عمرواً واتحد به؛ فلا يخلو، عند الاتحاد، إما أن يكون كلاهما موجودين أو كلاهما معدومين، أو زيد

موجوداً وعمرو معدوماً أو بالعكس، ولا يمكن قسم وراء هذه الأربعة.

فإن كانا موجودان فلم يصر عين أحدهما عين الآخر، بل عين كل واحد منهما موجودة وإنما الغاية أن يتحد مكانهما أو محلها، وذلك لا يعني الاتحاد؛ فإن العلم والإرادة والقدرة قد تجتمع في ذات واحدة ولا تتباين محالها، ولا تكون القدرة هي العلم، ولا يكون العلم هو الإرادة، بل يبقى كل شيء من هذه الأشياء مستقلاً مختلفاً عن الآخر، ولا يكون قد اتحد البعض ببعض، بل هذا اجتماع يمكن إلغائه بالتفريق والتمييز، ولو بالتفريق والتمييز العقلي. وقد يكون خلطاً أو مزجاً، كما يحصل من مزج الماء والكحول، أو من مزيج الهيدروكربونات الذي يتكون منه سائل النفط (البترو)، وهذه المركبات يمكن الحصول عليها من المزيج بالتقطير أو الإذابة، كما حال الملح في ماء البحر، ويسمى الناتج محلولاً؛ ويمكن الحصول على أجزائه بالتبخير أو الترسيب. وكل ذلك ليس اتحاداً، ولا يجوز أن يسمى اتحاداً على التحقيق، وإن كابر مكابر وسمى ذلك اتحاداً فهو عابث بالألفاظ، لا يصحّ معه حوار حتى يحدد معاني ألفاظه التي يستخدمها.

وإن كانا معدومان فما اتحدا بل عدما، ولعل الحادث شيء ثالث، أي ذات ثالثة غير زيد وعمرو الذين بدأنا بهما؛ وكما هو الحاصل في اتحاد بين دولتين فتندما، ولا يبقى لهما وجود مستقل في الموقف الدولي، وينشأ من ثم كيان جديد، وربما تحولت كل من الدولتين السابقتين إلى ولاية في الكيان الجديد، فيصبح لدينا دولة جديدة في الموقف الدولي، وولایتان تابعتان لها، لا وجود لهما في الموقف الدولي، ولا تتعاملان مباشرة مع الدول المستقلة الأخرى. وهذا أيضاً هو الحاصل في التفاعلات الكيميائية، فإذا حرقنا غاز الهيدروجين في الهواء، مثلاً، انعدم ذلك الهيدروجين وذهب، وانعدم معه مقدار من غاز الأكسجين، ونشأت مادة جديدة هي الماء، وهو من السوائل، وهو غير غاز الهيدروجين أو غاز الأكسجين، ولا يمكن الحصول على الغازين مرة ثانية إلا بإعدام الماء، وتحليله كيميائياً أو كهربائياً إلى الغازين الذين نشأ منهما ابتداءً.

وكل هذا في حق واجب الوجود الأزلي محال مطلقاً، فهو واجب باقٍ أبداً لا يفنى.

وإن كان أحدهما معدوماً والآخر موجوداً فلا اتحاد، إذ لا يتحد موجود بمعدوم، كما لو ابتلعت دولة دولة أخرى، وأزالتها بالكلية من الوجود بوصفها كياناً مستقلاً، هذا «ابتلاع» وليس «اتحاد». وهذا محال في حق واجب الوجود الأزلي، فهو باقٍ لا يفنى، ومحال أن يفنى، فلا يمكن أن يكون هو الذي انعدم؛ وهو كامل بذاته، ضروري بذاته، مكتف بذاته، فلا يحتاج إلى ابتلاع غيره، فلم «الابتلاع» إذا؟! والابتلاع يؤدي إلى نشوء ذات جديدة مركبة من الذات الأصلية مضافاً إليها كل أو بعض ما ابتلع، وهذا التركيب محال في حق «واجب الوجود» كما أسلفنا، فلا يمكن هذا أيضاً.

فاتحاد واجب الوجود الأزلي بغيره من الممكنات في غاية الاستحالة، لأن انعدام واجب الوجود الأزلي مستحيل، وتحوله إلى ممكن مستحيل، وتحول الممكن إلى واجب مستحيل، ونشوء شيء ليس بواجب ولا

ممکن مستحيل أيضاً، واحتياج الواجب الأزلي لغيره، بحيث يتحد به من أجل ذلك، محال أيضاً. وإذا فني الممكن فقد ذهب وانتهى وليس ثمة اتحاد إذًا، وبقي الأزلي واجب الوجود فقط، وخالصاً من كل شائبة، ليس هذا «اتحاداً»، بل هو «إفناء» للممكن المخلوق، و«إعدام» له بالكامل!

ونسارع بالقول: لم يخف علينا أن الكنائس غير الخلقيدونية التي كانت قديماً، عند الانشقاق بعد مجمع خلقيدونية، تضم الكنيسة القبطية (ومعها الحبشية)، وكنيسة أنطاكية، وكنيسة أورشليم، وكنائس آسيا الصغرى (عدا القسطنطينية)، وتضم حالياً الكنائس الشقيقة للكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وهي الكنائس الحبشية والإريترية والسريانية والهندية والأرمنية، سوف تحتج، وتزعم أنها ظلت متمسكة بقرارات المجمع الأولى ومعتقدات أثناسيوس وكيرلس وديسقوروس في (طبيعة واحدة للمسيح أي: اتحاد اللاهوت بالناسوت بغير اختلاط ولا امتزاج ولا تغيير)، وليس هذا هو الاتحاد الذي أبطلناه آنفاً! فنقول: هذه الصياغة أدهى وأمر، نعم: هي صحيحة لغوياً، تتكون من مبتدأ (اتحاد اللاهوت بالناسوت في المسيح) وخبر ("هو" بغير اختلاط ولا امتزاج ولا تغيير)، تماماً كالصحة اللغوية لجمله: (هذه الدائرة مربعة)؛ ولكنها إما متناقضة ذاتياً كقولك: (اتحاد هو ليس اتحاداً)، أو فارغة المعنى كقولك: (اتحاد هو أبراكادابرا) ولا ندري ما هو (أبراكادابرا) أصلاً.

وقول الكنائس المشرقية بالطبيعة الواحدة للمسيح، التي هي قد نشأت ضرورةً من (اتحاد اللاهوت بالناسوت في المسيح) لا بد منه حتى يكون للفداء والخلاص معنى، كما هو في الأمانة «النيقية»: [أؤمن بإله واحد أب ضابط الكل. خالق السماء والأرض. وكل ما يرى وما لا يرى. وبرب واحد يسوع المسيح. ابن الله الوحيد. المولود من الأب قبل كل الدهور. نور من نور. إله حق. من إله حق. مولود غير مخلوق. مساو للأب في الجوهر. الذي به كان كل شيء. الذي من أجلنا نحن البشر، ومن أجل خلاصنا، نزل من السماء. وتجسد من الروح القدس ومن مريم العذراء وتأنس. وصلب عنا على عهد بيلاطس البنطي. وتآلم وقبر وقام في اليوم الثالث على ما في الكتب. وصعد إلى السماء. وجلس عن يمين الأب. وأيضاً يأتي بمجد ليدين الأحياء والأموات. الذي لا فناء لملكه، وقد ألحق بها في مجمع القسطنطينية المسكوني الثاني: [وبالروح القدس الرب المحيي. المنبثق من الأب. الذي هو مع الأب والابن. مسجود له وممجد. الناطق بالأنبياء. وكنيسة واحدة جامعة مقدسة رسولية. وأعترف بمعمودية واحدة لمغفرة الخطايا. وأترجى قيامة الموتى والحياة في الدهر الآتي. آمين]، وربما أضافت بعض الكنائس الغربية الإبن في جملة انبثاق الروح القدس: (المنبثق من الأب والأب).

فإذا بطلت الطبيعة الواحدة، أي بطل الاتحاد، فقد خلاص معناه، ولم يعد للصلب معنى أصلاً، إلا بهدم ألوهية المسيح فيكون استشهاداً فقط، كما حصل ليحيى بن زكريا، سلام الله عليه. لذلك هربت الكنائس الخلقيدونية التي كانت تضم قديماً كنيسة رومية، وكنيسة القسطنطينية، وحديثاً عامة الكنائس

الغربية إلى القول بأن للمسيح طبيعتين ومشيتتين، وهذا ينسجم مع (الحلول)، فلا يتطلب اتحاداً، تخلصاً من (الاتحاد)، وتناقضاته المستحيلة، ولوازمه المرعبة. وسنرى قريباً هل أفلح القوم في التخلص من المحالات والتناقض؟

وأما (الحلول)، وهو القسم الخامس فمحال أيضاً، ووجه استحالة الحلول لا يفهم إلا بعد فهم دقيق لمعنى الحلول، فإن المعاني المفردة إذا لم تدرك بطريق التصوّر، ولو على نحو مجمل، لم يمكن أن يفهم نفيها أو إثباتها؛ فمن لا يدري معنى الحلول فمن أين يدري أن حلول الخالق في المخلوق، أو حلول واجب الوجود في ممكن الوجود، ممكن أو مستحيل؟! المفهوم من الحلول أمران، أحدهما:

الأول: النسبة التي بين الجسم الممتد، الذي تسري عليه مفاهيم «المكان»، أي الذي له طول وعرض وارتفاع، وبين مكانه الذي يكون فيه، وذلك لا يكون إلا بين جسمين ممتدين تسري عليهما مقولات «المكان»، فحقيقة الحلول إنما هي أن يحصل جسم أو متحيز في شيء أو على شيء فيسمى الحاصل حالا، والمحصل فيه يسمى محلاً، وتسمى النسبة بينهما حلولاً. فالبريء عن معنى الجسمية يستحيل في حقه ذلك، لأنه لا تنطبق عليه مفاهيم «المكان» أصلاً. ومن ذلك ضرب النصارى المثل بـ«حلول» الماء في الزجاج، فواقع ذلك أن الزجاج جوفاء، فيها فراغ داخلي يملؤه الهواء، فإذا صب فيها الماء طرد الهواء واحتل الماء مكانه، أما الزجاج فهي كما كانت لم يطرأ عليها تغيير. فالماء لم يحل في الزجاج، وإنما هو حل مكان الهواء في التجويف الذي حدّته بنية الزجاج، لأنها صنعت جوفاء لهذا الغرض، أي لتكون وعاءً. وحلول «ذات» الله في مكان بهذا المعنى محال، لأنه، جل وعلا، لا تسري عليه مفاهيم الزمان والمكان، ولو فرضنا المستحيل، جدلاً، وأنها تسري عليه، لم يجز أن يكون محدوداً محصوراً في «وعاء» مادي محدود، بخلاف السوائل، ومنها الماء، التي تحتاج إلى الأوعية لحفظها، وتحديد شكلها وقوامها؛ هذا بالنسبة للذات الإلهية.

أما الصفات فهي قائمة بذواتها، لا تنفصل عنها ضرورة، ما دامت موجودة، وما دامت الذات تستحق تلك الصفة أو النعت، وهذا في حق الذات الإلهية أوكد، لأنه، جل وعلا، واجب الوجود، لا تنفك ذاته عن صفاته، ولا صفاته عن ذاته، أزلاً وأبدًا، وهو مستحق لتلك الصفات دوماً وسرمدًا، فأنى لصفته أن تنفصل وتبين عنه، فكيف تحل صفته في مخلوق، بدون أن يحل هو بـ«ذاته» في ذلك المخلوق؟! ولو فرضنا المستحيل، أي أن الصفة تنفصل عن الموصوف، وأن واجب الوجود يعرى منها ويفتقدها، فينفصل عنه «العلم»، أو «الحكمة»، مثلاً، فيعود جاهلاً، أو سفيهاً، تعالى عن ذلك، لزمننا محال آخر أن «صفة» بلغت غاية النهاية في كمالها المتصور لمفهومها، أي أنها لا نهائية حلت في مخلوق محدود نهائي؛ لا نهائي حل و«حُشِر» في نهائي، أي أن المحدود النهائي أصبح قادراً على حمل غير المحدود الانهائي؛ فهو إذاً أكثر أو أكبر أو أقدر من المطلق اللانهائي، ولو من زاوية واحدة، أو اعتبار واحد: ولا بأس حينئذ أن يصبح الجزء أكبر من الكل. أو لعل الصفة لم تنفصل عن الموصوف الأول، بل قامت في نفس الوقت

والزمن، ومن نفس الاعتبار بذاتين متباينتين، ومرحباً بمستشفى الأمراض العقلية؟!

والثاني: النسبة التي بين الصفة والموصوف، فإن الصفة يكون قوامها بالموصوف، فقد يعبر عنه بأنها، أي الصفة، حالة في الموصوف، على وجه التساهل والتجاوز في التعبير في حق الأعراض والصفات، فيقال: (حل العرض في محلّه)، ومعناه صار المحل متصفاً به، وصار العرض قائماً به وموجوداً فيه، أو: (حلت الصفة في محلّها)، ومعناه صار المحل متصفاً بها، وصارت الصفة قائمة به وموجودة فيه، أو ما شاكل ذلك من العبارات؛ ولكن الأدق والأولى أن يقال: (إن الصفة محلّها الموصوف)، لأنها هكذا دائماً وأبداً، ما دامت موجودة.

أما ما كان قوامه بنفسه، فذلك محال في حقه. فإن كل ما قوامه بنفسه يستحيل أن يحل فيما قوامه بنفسه إلا بطريق المجاورة الواقعة بين الأجسام، كما أسلفناه قريباً، فلا يُتصور الحلول بين عبيد مخلوقين، فكيف يتصور بين العبد والرب؟! فدع عنك ذكر الرب تعالى وتقدس في هذا المعرض أصلاً. فكيف يتصور أن يقال: إن الرب تبارك وتعالى حل في العبد أو العبد حل في الرب، تعالى رب الأرباب عن قول الظالمين علواً كبيراً.

ولقد حاول النصارى عبر العصور الخروج من إشكاليات الحلول والاتحاد بالقول بـ«**ظهور اللاهوت على الناسوت**»، أو «**ظهور اللاهوت في الناسوت**»، وربما عبّروا عن ذلك بـ«**الفيض**»، وغير ذلك من العبارات الغامضة، التي لا مفهوم لها؛ فقد حاولوا التمثيل لذلك على أوجه متعددة:

* — فمنهم من قال: مثاله ما ينطبع في الأجسام الصقيلة من الأشياء التي تقابلها، أي كظهور الشيء في المرأة. وربما سمّوا ذلك «**ظهوراً**» أو «**فيضاً**».

هذا تجلٍّ أو ارتسام صورة، وليس هو حلول أو اتحاد؛ فصاحب الصورة، أمام المرأة، بائن منفصل عنها، فهو لم يتحد بها ولا هو في داخلها. بل هناك ذاتان مستقلتان: الشخص صاحب الصورة، والعاكس أو المرأة. ولو ضرب إنسان المرأة فصدعها أو حطمها فلن يصل شيء من ذلك إلى الشخص صاحب الصورة مطلقاً، ولا يقول أنه تصدع أو تألم أو زال لزوال صورته إذا تحطمت المرأة. فلا يقال ولا يعقل أن المرأة أصبحت شخصاً، ولا الشخص أصبح امرأة، ولو قال هذا أحد، لُزج به في مستشفى الأمراض العقلية. والخالق، جل وعلا، يتجلّى في جميع مخلوقاته بهذا المعنى، فكلها مظهر للقدرة الإلهية العلية، ولكن إدراك ذلك يحتاج إلى فكر مستنير عميق، وحس مرهف دقيق. وهو يتجلّى في أنبيائه وأوليائه؛ ففيهم تتجلى الهداية والنعمة الإلهية، وللسيد المسيح، بأبي هو وأمّي، من ذلك أوفى نصيب، وليس هو الوحيد في ذلك، فما معنى تخصيصه به؟!

وجسد المسيح، صلوات الله عليه، ليس امرأة، ولا هو من جنسها، و«**الكلمة**» لم تتجلّى فيه تجلي الصورة في المرأة، وإلا لصعق وذهل، وآمن قسراً كل من رآه. هذا كله لم يحصل، بل خانه واحد من أقرب التلاميذ، لقاء ثمن بخس، دراهم معدودة، كما هو في مرويّات القوم؛

* — ومنهم من قال: مثاله الطابع المنقوش إذا اتصل بشمع وما يضاهيه، فيظهر نقش الطابع عليه، وإن لم يحل فيه شيء من الطابع.

وهذا ليس من مثال المرآة ببعيد، فالختم أو الطابع لم يحل في الشمع أو اندمج معه، بل بقي الختم موجوداً مستقلاً، كما كان قبل استخدامه، لم يطرأ عليه تغير مطلقاً؛ والشمع موجود مستقل بعد ختمه بالختم، إلا أنه ارتسمت فيه «صورة» الخاتم، كما هو الحال في المرآة، إلا أنها صورة، نشأت من تشكّل وزحزحة الشمع تحت ضغط الختم، وهي ثابتة تبقى بعد إعادة الختم إلى صندوق حفظه، لا كصورة المرآة التي تزول إذا زال «الشخص» من أمامها. فالشمع، هكذا صرفاً خالصاً، هو المتغير فقط. فإذا فهمنا «فيض اللاهوت على الناسوت»، أو «ظهور اللاهوت في الناسوت»، هكذا فلا بأس ويتحصل منه ارتقاء «الناسوت» في مراتب «الناسوت» الأعلى منطبعاً بطبعة إلهية، أو منصبغاً بصبغة ربانية: فهذا من باب النبوة والاصطفاء، ولا علاقة له بحلول أو اتحاد؛

* — ومنهم من قال: معنى ظهور اللاهوت على المسيح كمعنى استواء الإله على العرش عند الإسلاميين. وهذا كذلك لا مفهوم له، ولا علاقه له بالحلول أو الاتحاد أو التجسد، لأن الاستواء، مهما اختلف فيه أهل الإسلام، لم يتحول به العرش إلى كائن إلهي أو نصف إلهي، ولم يتجسد فيه الإله ولا حل فيه، ولا به اتحد. ثم إن القول باستواء الله على العرش ليس قصراً على أهل الإسلام فهم يقولون كذلك بأن (الأب) مستو على «العرش السماوي»، وأن «المسيح الابن» صعد بعد صلبه ثم قيامته، فقعده على يمين «الأب» فوق العرش الإلهي، ولكنهم لا يقولون أن العرش كائن «إلهي»، فمن أين جاؤوا بهذا التمثيل؟!

* — وربما يعبرون عن الاتحاد بالتردع، كأنهم أخذوا ذلك من لفظ الدرع، يشيرون إلى أن «اللاهوت اتخذ ناسوت المسيح درعاً». وهذا يشبه مثال «الزجاجة» أو «الوعاء» أنف الذكر، لأن الدرع «وعاء» لمن ارتداه، يحيط به من كل أو بعض جوانبه، ويفصله عن الخارج، وقد فصلنا القول في هذا آنفاً. مع أن في هذه اللفظة، ألا وهي «التردع»، شيء من قلة الأدب، فكأن «اللاهوت» يحتاج درعاً لحمايته، وهو محال.

* — * — ومنهم من قال: (إن «الكلمة» خالطت جسم المسيح ومازجته امتزاج الخمر باللبن). وهذا مثال لا محصول منه، لأن «الكلمة» عندهم «أقنوم» من أقانيم الثالوث، وأحسن ما يقال عن هذا هو: أن «الكلمة» إنما هي كناية عن «العلم الإلهي»، والعلم الإلهي ليس بجسد ولا جوهر ولا هو ذات مستقلة، فمحال، كما أسلفنا، أن ينفصل عن الموصوف به، جل وعلا، فيعود الرب جاهلاً، بل يصبح كالأموات لا يعلم شيئاً، ولا يدرك شيئاً، بما في ذلك ذاته المقدسة، أي أنه يصبح كالميت أو يموت بالفعل! وحتى لو قدرنا ذلك المحال، وزعمنا أن الكلمة خالطت جسد المسيح وامتزجت به امتزاجاً حقيقياً تاماً، بحيث نشأ كائن جديد، ليس هو «الكلمة» فقط، ولا هو «الجسد» فقط، لوقعنا في محالات وتناقضات لا تنتهي؛ ماذا حدث لـ «الكلمة» الأصلية؟! هل فنيت؟ هذا محال لأنها واجبة الوجود أزلية، وفق الفرضية

الني زعمناها في البداية، هل طرأ عليها تغير جوهري في ماهيتها؟ هذا محال لأنها واجبة الوجود، فكل صفاتها لازمة لها بالضرورة لا تنفك عنها. فالكلمة إذا محال أن تكون تغيرت أو اتحدت، فما ثم اتحاد إذا ولا امتزاج؛ أما الجسد فأمره أهون، فلعله فني وذهب، وبقيت صورة خيالية يراها الناس، ولكن ليس لها وجود حقيقي. فالمسيح، إذا، إله خالص، ليس فيه «ناسوت» قط، فإن كان كذلك، فعلى من وقع الصلب، والتعذيب، ومن هو المتألم المعاني؟!

* — ومنهم من قال: إن الكلمة، التي هي عندهم كائن أزلي وأقنوم إلهي، انقلبت لحماً ودماً. هذا خيال شاطئ جامح، بل هو خيال مريض لا معنى له، ولا محصول من ورائه؛ فالأزلي الواجب محال أن ينقلب إلى أي شيء آخر، ومن باب أولى: محال أن ينقلب إلى محدود حادث مركب نهائي. فإن جاز ذلك، فخرج العالم إلى الوجود من غير خالق مُوجد أولى وأقرب إلى العقل.

* — ومنهم من أثبت «الاتحاد»، ولكنه قال: (لا يُسأل عنه ولا يُكَيَّف) لأنه (سر إلهي). فأما هؤلاء فقد كفونا، بحمد الله، مؤنة الرد عليهم، لأنهم اعترفوا بجهلهم، ولكن يبقى السؤال: كيف أثبتتم ذلك للمسيح وأنتم لا تعرفون عنه شيئاً مطلقاً؟! لا بد أن في أذهانكم تصوراً أو مفهوماً، أو تعريفاً لـ«الاتحاد»، ولو بشكل مجمل؛ ولا بد أنه يمكنكم التعبير عنه، ولو بشكل مشوش غامض ناقص، وإلا فلم أثبتموه للمسيح إذاً؟! هذه مذاهب المشتهرين من طوائفهم، وأما اختلاف آحادهم وعوامهم فلا يكاد ينضبط ولا يرتبط، وهو أوغل في التخليط والخيال.

وحتى لو سلمنا بحلول اللاهوت في الناسوت بأي معنى من المعاني (كالزيت في الزجاج؛ أو الجني في من به مس؛ أما سريان الروح في الجسد فلا يصلح نموذجاً لأنه ينتج طبيعتين بإرادة واحدة)، وما يترتب عليه من طبيعتين ومشيتتين ضرورة، لبطل الفداء والخلاص لأنه مرتبط ارتباطاً حتمياً بصلب المسيح وتألمه كما هو في الأمانة «النيقية»: [وصلب عنا على عهد بيلاطس البنطي. وتألم وقبر وقام في اليوم الثالث على ما في الكتب]، لأن الصلب والألم والموت وقع لا محالة فقط على الناسوت، أما اللاهوت فمحال أن يصيبه ضرر أو نقص أو أذى، ومن ثم فمن المحال أن يحس أو يفعل بألم ونحوه، لأن ذلك في الحيوانات المخلوقة إنما هو إنذار بوجود مرض أو أذى وضرر ليتخذ الحيوانات إجراءً مناسباً: كالهروب من النار، أو حك مكان القرصة، أو التداوي من المرض. والإحساس في الحيوانات كمال نسبي بالمقارنة مع النباتات والجوامد إلا أنه كمال مشروط بوجود نقص، بل نقائص:

— قابلية للتضرر، وهذا نقص في (الصمدية) و(المتانة)،

— وحاجة إلى المباشرة والتحسس، وهذا نقص في (العلم): فلا يرد أصلاً في حق الإله: الواحد

الأحد، الحكيم العليم، القوي المتين.

وإذا بطل الحلول والانتقال والاتحاد والاتصاف بأمثال صفات الله سبحانه وتعالى، على سبيل الحقيقة، لم يبق لقول القائل: (أن العبد اتصف بصفات الرب)، أو (أن صفات الرب انتقلت أو تمثلت في العبد)، أو (أن الألوهية تجلّت في فلان)، أو (أن الألوهية تجسّدت في فلان)، أو (أن فلان تجسّدت فيه الألوهية)، أو ما شابه، معنى صحيحاً إلا ما أشرنا إليه، ألا وهو: (أن يثبت للمخلوق من هذه الصفات أمور تناسبها على الجملة وتشاركها في الاسم ولكن لا تماثلها مماثلة تامة). وحتى مقولة بولس الطرسوسي عن المسيح أنه: (تجسّدت فيه الألوهية الكاملة) على ما فيه من مبالغة شاطحة جامحة في الإطراء والتمجيد، لا بد من تأويلها بنحو مناسب.

فما أسلفناه يمنع من إطلاق القول بأن معاني أسماء الله تعالى تصير أوصافاً للعبد، إلا على نوع من التقييد خال عن الإيهام، وإلا فمطلق هذا اللفظ موهم، وربما يكون فيه نوع من التوسع والاستعارة والمجاز، فإن معاني الأسماء هي صفات الله تعالى، وصفاته لا تصير صفة لغيره ولكن معناه أنه يحصل له ما يناسب تلك الأوصاف، كما يقال: فلان حصل علم أستاذه، مع أن «عين» علم الأستاذ لا يحصل للتلميذ، بل يحصل له «مثل» علمه، أو «نسخة»، من علمه.

ولعل هذا سبب غلط جمهور النصارى المثلثين، أتباع بولس الطرسوسي، حيث رأوا تلك المعاني الكاملة والصفات الباهرة في ذات المسيح عيسى بن مريم، الوجيه المقرب، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، والمعجزات الخارقة التي فعلها، فقالوا: هو الإله؛ بل هو غلط من ينظر إلى مرآة قد انطبعت فيها صورة متلونة بتلونه، فيظن أن تلك الصورة هي صورة المرأة، وأن ذلك اللون لون المرأة ... وهيئات، بل المرأة في ذاتها لا لون لها، وشأنها قبول صور الألوان على وجه يتخايل إلى الناظرين إلى ظاهر الأمور أن ذلك صورة المرأة، حتى إن الطفل الصغير إذا رأى إنساناً في المرأة ظن أن الإنسان في داخل المرأة، أو ورائها حقيقة، بل قد يحصل هذا للكبير المجرب في مواقف معينة، لا سيما إذا أخذ على غرة ولم ينتبه لوجود المرأة.

بقيت شبهة واحدة يستخدمها القائلون بأن لله ولداً، أو أنه حل في فلان، أو أن الله أو بعض الله أو كلمة الله قد انقلبت لحماً ودماً، وهي أن القول باستحالة ذلك يعني تقييد قدرة الله، فلا يعود الله: **{على كل شيء قدير}**.

| فصل: هل تتعلق القدرة الإلهية بالمستحيلات المنطقية أو العقلية؟!

الحق أن القدرة الإلهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمستحيلات المنطقية أو العقلية.

أما المستحيل عادة أو طبيعة، أي وفق العادة الجارية أو وفق قانون الطبيعة، كانقلاب العصا حية على

الفور، فليس هو من المستحيلات العقلية أو المنطقية، أو الممنوعات بالضرورة المفاهيمية المطلقة، لأن العصا ممكنة، وهي موجودة الآن وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المشاهد عُصَيَّ كثيرة، والحيّة ممكنة، وهي موجودة الآن، وقد بدأ وجودها بعد عدم، وهناك في الواقع المحسوس حيّات كثيرة، وانعدام العصا أو الحية وتحولهما إلى (لا شيء) أمر ممكن، وكذلك نشوء العصا أو الحية من (لا شيء) أمر ممكن أيضاً، والكون كله قد نشأ من (لا شيء) في بدايته، مهما طالت سلسلة الأسباب والمسببات بين تلك البداية وبين هذه اللحظة الآتية.

فثبت إذاً أن انقلاب العصا حية، وعودة الحية عصاً ممكن عقلاً، فهو مقدور لله، وقد وقع ذلك فعلاً لموسى بن عمران، صلوات الله وسلامه عليه وعلى أخيه هارون، وإن كان ذلك محالاً في العادة، أي وفق قانون الطبيعة، ولكنه ممكن عقلاً، فليس هو من المحالات العقلية المنطقية.

أما القول بأن القدرة الإلهية تتعلق بالمحالات العقلية، فيجوز لله، من ثمّ، أن يتخذ ولداً حقيقياً ذي عنصر وجوهر إلهي، ويجوز للكلمة الإلهية أن تنقلب لحماً ودماً. القول بذلك ونحوه يفضي إلى جعل الله، تعالى وتقدس، باطلاً؛ فيجوز أن ينقلب من واجب وجود إلى ممكن، فالأولى أن يُحكم بأنه معدوم، ونشوء الكون من لا شيء، بغير خالق، أهون من ذلك وأسهل قبولاً. وبهذا ينهدم العقل، وتبطل اللغات والشرائع، عياداً بالله.

وهذا المبحث في حقيقة الإرادة والمشیئة والأمر من أخطر مباحث العقيدة، لذلك زلّت فيه الأقدام واحتارت فيه الأفهام. فالقدرة لا تتعلق بالواجب لذاته، أي واجب الوجود، ولا بالمستحيل لذاته؛ لأنها إن تعلقت بوجود الواجب لزم تحصيل الحاصل، وهذا لغو لا معنى له، وإن تعلقت بعدمه، لزم انقلاب حقيقة الواجب، وحقيقته لا تقبل العدم أصلاً بالضرورة المفاهيمية المطلقة، لأن انعدام واجب الوجود محال مطلقاً.

والقدرة أيضاً لا تتعلق بالمستحيل، لأنها إن تعلقت بالمستحيل لإعدامه، لزم تحصيل الحاصل أيضاً، وهو هراء لا معنى له. وإن تعلقت به لإيجاده، لزم انقلاب حقيقة المستحيل لذاته، وحقيقته لا تقبل الوجود أصلاً، بالضرورة المفاهيمية المطلقة؛ فلزم ضرورة أن القدرة لا تتعلق إلا بالممكن.

والله، جل جلاله وسما مقامه، هو الحق المبين، الذي قد أحاط بكل شيء علماً، القدوس المنزه عن كل عيب ونقص؛ فمن المحال الممتنع أن تتجه مشيئته وإرادته أصلاً إلى الباطل، لذلك لا يمكن أن تتجه المشیئة والإرادة لا إلى الواجب بذاته، ولا إلى المستحيل لذاته.

بناءً على هذا فإن القدرة والإرادة كلاهما لا تتعلقان بالمستحيل لذاته ولا بالواجب بذاته، ولا يلزم من عدم تعلقهما بالواجبات والمستحيلات نسبة العجز والقصور إليهما، وإنما يلزم ذلك فقط فيما يمكن أن

تتعلق به القدرة والإرادة؛ وليس هذا هو الحال ها هنا، لأن القدرة لم تتعلق به أصلاً، ولا المشيئة اتجهت إليه ابتداءً.

والكثير من الناس، من أهل الإسلام، يتخوَّف من النص على ما قلناه، وهو: (أن القدرة الإلاهية إنما تتعلق بالممكنات العقلية والمنطقية فقط، ولا تتعلق بالمحالات العقلية أو المنطقية)، وذلك تعظيماً لله، وتادباً معه.

فنقول: أحسنت وأجدت إذ التزمت الأدب عند الكلام عن الرب، جل جلاله، وتقديست أسماؤه، ولكن لا تخافوا، فقد جاء هذا من كلام الله نصاً، حيث قال، تعالى ذكره: **{لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ: سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ}**، (الزمر: 39 : 4).

فهذا تقدير امتناع لامتناع من أوضح ما يكون: فلو فرض المحال جدلاً أن الله يشتهي الولد، ويريد أن يتخذ ولداً، تعالى وتقدس عن تلك الشهوات والإرادات، لما كان في الإمكان أكثر من «التبني»، أي أن «يصطفي» من مخلوقاته ما يشاء اصطفاً خاصاً، فقط لا غير. أما ولد للصلب فمحال، وأما تبني كائناً إلهياً آخر فيصبح ولداً متبنياً فمحال أيضاً؛ إذ ما ثمَّ إلا كائن إلهي واحد، فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، هو الله العزيز الحكيم. وهذا هو قولنا الذي سلف، حرفاً بحرف. فالحمد لله الذي أنزل الذكر، قرآناً وسنة، شفاءً لما في الصدور، وهدىً ورحمةً لقوم يوقنون.

وهذا الهدى والنور الذي أنزله الله على خاتمة أنبياء الله، مُحَمَّد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، يبين أيضاً أن الله، جل جلاله، لا يشتهي الولد أصلاً ولا يريده، ومن ثمَّ فهو لا «يتبنى» مطلقاً، فلا يجوز أن يوصف إنسان من البشر في الأرض، أو ملك من ملائكة السماء، أو أي مخلوق آخر بأنه «ابن» الله، أو «بنت» الله. لذلك فإن القول بأن المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، ابن الله، حتى بمعنى «التبني» هذا، باطل؛ ومن قال به بعد نزول القرآن فهو كافر لأنه مُكذِّب لله تعالى.

غير أن طوائف من النصارى من أتباع آريوس، وبولس الشمشاطي، وكذلك أغلب اليهود المتنصرين الأوائل، قد قالوا بذلك قديماً. وهم بذلك مخطئون، إلا أنهم ليسوا كفاراً ولا مشركين، إن شاء الله تعالى، لأن الكتب الأولى لم تذكر من هذا شيئاً، بل قد جاءت ألفاظ في الكتب القديمة يفهم منها «التبني» بمعنى «الاصطفاء» الخاص، فهم إذاً مؤمنون موحدون، لم يكذبوا لله خبراً، ولم يجعلوا لله شريكاً، ولم ينسبوا له ولداً «حقيقياً»، أي من طبيعة أو عنصر إلهي، مساوياً لأبيه في الجوهر، كما فعل المثلثون، وغيرهم من فرق الشرك والكفر، كما سيأتي تفصيله.

وحتى من قال بـ«البنوة» الحقيقية، وهي مقولة شرك وكفر بذاتها، كثير منهم قد يكون معذوراً بجهل

أو تأويل، أو بعض موانع التكفير المعروفة، وذلك قبل بزوغ شمس الرسالة المحمدية، وانبلاج نور الحجة الرسالية. فيألى الله ينبغي تفويض أمرهم، كما سيقول السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه وتبريكاته عليه وعلى والدته، نفسه يوم القيامة: **{إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ }**، وهكذا نقول؛ والثانية، أي المغفرة، نرجو، ولن يهلك على الله إلا هالك!

ولقد كان المفروض أن يكفي إنكار ألوهية المسيح بحمل مقولة بولس الطرسوسي عن المسيح أنه: (تجسدت فيه الألوهية الكاملة) على المجاز، لا سيما أن الرجل كان يصرح ويصيح (أن الإله واحد)، وما قال قط عن المسيح أنه (إله)، ولكنه خلع عليه فقط لقب: (kurios) باليونانية، (رب) أو (سيد)، و(رب) لقب يخاطب به الملوك وكبار السادة الإقطاعيين، ويخاطب به الرقيق المماليك أسيادهم قديماً وحديثاً؛ كما أكثر من تسميته: (ابن الله)، التي يمكن أن تحمل على التبني والاصطفاء؛ كان المفروض أن يكفي ذلك لحل جميع إشكاليات طبيعة المسيح. وإذا تحققت بشرية المسيح فلا حاجة للقول بألوهية روح القدس أصلاً؛ وإذا تقرر هذا فلا حاجة للتثليث أصلاً. ولكن مسيرة التاريخ لم تسر هكذا للأسف الشديد وتطور الأمر على يد الفلاسفة والمتكلمين النصارى إلى نظرية متكاملة عن (تثليث) في غاية الغموض والتعقيد الفلسفي، تحتاج إلى نقد فلسفي منضبط لاستكمال البرهان العقلي على التوحيد. وبعد مراجعة موضوع (التثليث) لاستيعاب كل الأقوال والتنظيرات تبين أنه يطول جداً بحيث لا يكفي مجرد فصل من فصول هذا الباب، بل لا بد من بحث مستقل، مع أنه ضئيل الأهمية، قليل المحصول، كما أسلفنا: فلعلنا نلحقه بهذا الكتاب، أو نخرجه بحثاً مستقلاً، إن شاء الله.

وعلى كل حال فإن كل ما سبق إنما هو مجرد لمحة خاطفة في أهم المباحث المتعلقة بتوحيد الرب، جل جلاله وسما مقامه، على وجه الإجمال والاختصار. أما بسط الكلام في هذا فيحتاج المجلدات، وله موضع غير هذا. نسأل الله فسحة في الأجل، وصحة في البدن لمحاولته، لا إله إلا هو، عليه نتوكل، وبه نستعين.

| فصل: برهان (التمانع)

برهان (التمانع) هو برهان الوجدانية المستند إلى كما قوله، جل جلاله، وسما مقامه: **{مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ }**، (المؤمنون؛ 23: 91)، فإليك بسطه:

قال الإمام ابن تيمية، ليس نصاً وإنما بتعذيب وتصرف، وتركيب من مراجع متعددة: [لو قدر قديمان أو واجبان، كلُّ منهما إنما صار قادراً بإقدار الآخر كان هذا ممتنعاً في ضرورة العقل، وكان مستلزماً للدور القبلي، وهو محال ممتنع بضرورة العقل وإجماع العقلاء، وذلك بأن هذا لا يكون قادراً حتى يجعله ذاك قادراً، وذاك لا يكون قادراً حتى يجعله هذا قادراً، فلا يكون كلُّ واحدٍ منهما قادراً، فإنَّ كون القادر قادراً في نفسه هو سابق لكونه يجعل غيره قادراً، فمن ليس بقادرٍ في نفسه يمتنع أن يجعل

غيره قادراً، فالامتناع يعلم من جهتين: من جهة بطلان الدور القبلي؛ ومن جهة أن من ليس بقادرٍ يمتنع أن يجعل غيره قادراً. فعلمنا مما سلف ضرورة أن واجب الوجود لا بد أن يكون قادراً بنفسه، أي أن قدرته ذاتية، فلا تكون قدرته مستفادةً من غيره أصلاً، وأن تكون تامة مطلقة تتعلق بكل مقدور، وإلا لكان في الإمكان استكمالها والزيادة فيها، وهذا الإمكان مناقض لمفهوم وجوب الوجود.

وحينئذٍ فإذا قدرَ قادران، كل واحد منهما تام القدرة الذاتية، مستقل عن الآخر، أي باختصار: إذا قدر إلهان (لأن (الإله) بحق: هو الكائن ذاتي القدرة، تام القدرة الذاتية، الفاعل بالمشيئة والاختيار بكامل الحرية، المستقل عن الغير تمام الاستقلال)، كان اجتماعهما على فعل المفعول الواحد ممتنعاً لذاته بصريح العقل واتفاق العقلاء، فإن فعل أحدهما له يوجب استقلاله فيمتنع أن يكون له شريك فضلاً عن أن يكون هناك فاعلٌ آخر مستقلٌّ.

ولهذا كان من المعلوم عند العقلاء بصريح العقل أنه يمتنع اجتماع مؤثرين تامين على أثرٍ واحد، وإن شئت قلت: يمتنع اجتماع علتين تامين على معلولٍ واحد، وإن ظن خلاف ذلك فهي علة واحدة عُبرَ عنها بجمل مختلفة فحصل التوهم أنهما علتان، أو كلتاهما ليست بالتامة، فكل واحدة إنما هي جزء علة أو علة ناقصة، والعلة التامة اجتماعهما فقط: وذلك لأنَّ علتين التامتين إذا اجتمعتا لم يَجُزْ أن يقال: إن الحكم الواحد ثبت بكلٍّ منهما حال الاجتماع على سبيل الاستقلال. وذلك لأن استقلال العلة بالحكم هو ثبوته بها دون غيرها، فإذا قيل: (ثبت بهذه دون غيرها، وثبت بتلك دون غيرها؛ كان ذلك جمعاً بين النقيضين، وكان التقدير، أي حقيقة الكلام هو: (ثبت بهذه ولم يثبت بها، وثبت بتلك ولم يثبت بها)؛ فكان ذلك جمعاً بين إثبات التعليل بكلٍّ منهما، وبين نفي التعليل عن كلٍّ منهما. وهذا معنى ما يقال: إن تعليله بكل منهما على سبيل الاستقلال ينفي ثبوته بواحدة منهما، وما أفضى إثباته إلى نفيه كان باطلاً؛ لأنه متناقض ذاتياً.

وإذا كان كذلك فإذا قدرَ إلهان امتنع استقلال كلٍّ منهما بفعل الشيء المعين واحد، بل إذا فعل أحدهما شيئاً كان الآخر فاعلاً لشيءٍ آخر، وهذا تحقيق قوله تعالى: **{إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ}**. وأيضاً فإذا كانا قادرين، فإن أمكن أحدهما أن يفعل بدون الآخر، أمكن أن يريد ضد مراد الآخر: فيلزم التمانع فإنه إن وجد مرادهما لزم اجتماع الضدين، وإن لم يوجد مراد واحدٍ منهما لزم عجزهما جميعاً، ولزم خُلُوُّ المحل من أحد المتقابلين المتضادين اللذين لا يخلو الجسم عنهما، مثل أن يريد أحدهما إحياء جسمٍ ويريد الآخر إماتته، أو يريد تحريكه ويريد الآخر تسكينه، ونحو ذلك.

وإن قيل لا يمكن لأحدهما أن يفعل بدون الآخر فيجب اتفاقهما في الفعل، فنقول هذا يحتمل عدة معاني:

الأول: أن يكون بمعنى أنه إذا فعل أحدهما شيئاً لم يعارضه الآخر فيه، أي أن لكل واحد منهما إرادة حرة مستقلة: لم يكن واحدٌ منهما قادراً إلا بشرط تمكين الآخر له والإمساك عن معارضته، وهذا يستلزم ألا يكون واحدٌ منهما قادراً بنفسه، وهو ممتنع كما تقدم.

والثاني: أن تكون مراداتهم متطابقة، وهذا محال على البديهة من ذاتين مستقلتين، إلا لأمر خارج عن ذاتهما أوجب عليهما ذلك، كهروب جماعة من البشر في اتجاه واحد من نار أحاطت بهم ولم تترك لهم إلا منفذاً واحداً، وهذا محال في حق الإله لأنه تام القدرة ذاتياً على وجه الاستقلال، فتحصل أن كلا منهما مجبور عاجز. وربما قيل: بل هما أقنومان (أي: أصلان أو شخصان) مريدان متحابان تمام الحب، متفقان في الإرادة تمام الاتفاق، في ذات واحدة، هي الإله الواحد، فهذا لا ينافي التوحيد، ولا يتعلق به هذا البرهان: فنقوا نعم: ولكن تعدد الأشخاص أو الأقانيم أو الأوجه في ذات واحدة واجبة الوجود، محال ممتنع لضرورات أخرى، كما هو مفصل في موضعه، وسيأتي، إن شاء الله؛

والثالث: إن فسر الاتفاق في الفعل بمعنى الاشتراك، وهذا متصور في فرعين:

(1)- الاشتراك في الفعل: فالاشتراك في المفعول الواحد بمعنى أن كلاً منهما مستقلٌ بالمفعول

ممتنع كما تقدم.

(2)- والاشتراك بمعنى أن هذا له فعلٌ ومفعولٌ غير فعلٍ هذا ومفعوله يوجب أن يذهب كل إله

بما خلق، والعالم المشاهد المحسوس مرتبطٌ ببعضه ببعض ارتباطاً، ويحتاج بعضه إلى بعض احتياجاً يمتنع معه أن يكون بعضه مفعولاً لواحدٍ وبعضه مفعولاً لآخر، انتهى كلام ابن تيمية بمعناه، مع تهذيب وتصرف؛ انتهى نص ابن تيمية المنقح.

وربما ظن إنسان أن البرهان الآن لا يمنع تعدد الآلهة بحيث يكون لكل إله مخلوقاته وعوالمه ومملكته الخاصة المستقلة تمام الاستقلال أي أن (ذهاب كل إله بما خلق)، ينجي من ورطة: (أن يعلو بعضهم على بعض)، ولكن الأمر ليس كذلك لأن (ذهاب الإله بما خلق) فعل من الممكنات، فلا بد أن يكون مقدوراً لكل واحد منهم، ويمكن أن تتعلق به إرادة كل واحد منهم: تركاً وفعلًا ومنعاً لغيره من فعله. فلو أراد أحد الآلهة خلق مملكة مستقلة فمن الممكن أن يريد الآخر منعه، فيما أن يحتاج أحدهم لإذن الثاني، فهو عاجز تابع، وليس بمستقل، أو يعجز الثاني عن منعه، فهو إذا عاجز ليس بتام القدرة، أو يحصل التمانع، تماماً كما هو موضح أعلاه؛ ولا يقال: يجب اتفاقهما، لأن ذلك مبرهن على بطلانه أعلاه، حرفاً بحرف، عند قولنا: (لا يمكن لأحدهما أن يفعل بدون الآخر فيجب اتفاقهما في الفعل) بمعانيه الثلاثة المفصلة أعلاه: الأول، والثاني، والثالث في فرعه رقم (1)، أما الفرع رقم (2) فلا يرد ها هنا أصلاً.

وقد فطن الإمام الرازي، وهو مسبق في هذه النقطة بالإمام الماتريدي، لشبهة قد ترد بأن أحد الآلهة ربما أراد ستر أحد مخلوقاته، أو كل مملكته، بحيث لا يعلم بها الآخر، فلا ترد مسألة التمانع أصلاً، ورد عليها

بأن القادر على ستر مملكته هو الإله الكلي القدرة، الكلي العلم، والآخر عاجز، وإن تساوت قدرتهما على الفعل والإدراك والعلم لزم التمانع، لا محالة.

فتحصل أنه إذا قُدِّرَ لإلهان لزم أن يذهب كل إله بما خلق، ولزم أيضاً في نفس الوقت أن يعلو بعضهم على بعض، ضرورة عقلية مطلقة ولا بد، كما قال جل جلاله، وسما مقامه: **{ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ }**، (المؤمنون؛ 23: 91)، فقال: **{ وَلَعَلَّا }**، ولم يقل: **{ أَوْ لَعَلَّا }**؛ فذهب كل إله بما خلق لأن مفعول هذا غير مفعول هذا، وعلو بعضهم على بعض لأن كونهما قادرين يوجب أن كلا منهما غني في قدرته عن الآخر، وأنه يمكنه أن يفعل بدونه، فيمتنع أن يفعل شيئاً سواء كانا متفقين لامتناع صدور الفعل الواحد عن فاعلين، أو كانا مختلفين لأن ذلك يستلزم التمانع فيكون كل منهما مانعاً للآخر، فلا بد أن يكون أحدهما هو القادر دون الآخر، فيكون القادر هو القاهر للآخر فيعلو عليه، كما قال تعالى: **{ لَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ }**؛ فحتى لو ذهب كل إله بما خلق فإن علو بعضهم على بعض واقع لا محالة.

ما سلف هو في جوهره، وحتى بأكثر ألفاظه وعباراته، ما قاله الإمام، شيخ الإسلام، ابن تيمية في مجموع الفتاوي (32/2 - 37)، (170/20 - 183)، ومواضع أخرى بتهذيب وإضافات وتصرف واسع، وخاصة باستعمال لفظة (إله) بدلاً من لفظة (رب) التي أكثر الشيخ من استخدامها، مخالفاً، بل مصادماً، بذلك نص الآية الصريح في محاولة فاشلة لتطبيق تعريفه الخاطئ لـ **(الربوبية)** ولـ **(الألوهية)**، ولإعمال قسمته الثلاثية الباطلة الشنيعة، كما وسيأتي بيان أخطائه الفادحة في تلك التعريفات، وإبطال قسمته، في هذه الرسالة بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى.

والحق أن ما قاله الإمام ابن تيمية أنفاً إنما هو تقصير في حق الآية الكريمة، حيث يقول، جل جلاله، وسما مقامه: **{ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ: سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ }**، (المؤمنون؛ 23: 91)؛ فماذا عن الفقرة الأولى: **{ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ }؟!**

لا شك أن (ولد) الإله من جنس والده، وهو إله، ولا بد؛ وهذا إما أن يكون:

(1) - ليست له إرادة أصلاً، أو إن كان ذا إرادة فإرادته تبع لأبيه، وليست مستقلة أصلاً؛ وكذلك الأمر بالنسبة للخلق: ليس له خالقية أصلاً، أو إن كانت له خالقية فخالقيته تبع لأبيه، وليست مستقلة أصلاً، بل لعله (آلة) الخلق كقول النصارى أن المسيح الابن هو الكلمة التي يخلق بها الأب؛ فهذا النوع من الولد إذاً بلغ غاية النهاية من الخضوع لأبيه، وغاية النهاية من الألفة والمحبة والانسجام المتبادل مع أبيه: فلا يمكن أن يكون له تأثير مستقل في المخلوقات مطلقاً يمكن أن يستدل بها على وجوده؛ ولا يتصور وقوع (تمانع) يستدل به على عدم وجوده؛ وقد مضت البرهنة على استحالة وجود هذا

الصنف أصلاً، ولكن لو قدرنا المحال تنزلاً في الجدل: لم يبق إلا الخبر الصادق على وجوده: وها هو الخبر الصادق من (الأب المحب)، المفترى عليه، تنكر وجود مثل هذا (الابن) المزعوم أصلاً؛

(2) - وإما أن تكون له إرادة ذاتية مستقلة، وخلق ذاتي مستقل، وقدرة ذاتية مستقلة: فالتمانع

ولا بد، كما هو في الفقرة الثانية: **{إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ، وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ}**، وقد سبق بيانه.

ولا شك أن ضرورة العقل تمنع أن يكون (الإله) بحق إلا قديماً أزلياً، ومع ذلك فقد وجدت أنواع من الشرك تنسب بعض الألوهية لما هو حادث، وليس بقديم، وهو مكابرة للعقل، ومع ذلك أبطلها القرآن بحجج مستقلة في آية (الفساد):

| فصل: آية (الفساد)

آية (الفساد)، وهي قوله، جل جلاله، وسما مقامه: **{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ}**؛ وإليك الآية الكريم في سياقها التام، بل وآيات سابقة ولاحقة خارج السياق: **{وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ (16) لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا فَاعِلِينَ (17) بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (18) وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (20) أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِئُونَ (21) لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (22) لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (23) أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِي وَذِكْرٌ مِنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُعْرِضُونَ (24) وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ (25) وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (26) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ (27) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ (28) وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (29) }**، (الأنبياء: 21: 16 - 29).

وحتى نعطي هذه الآية الكريمة حقها، مع إبطال فهم الإمام ابن تيمية لها، وإبطال شغب وسخافات مقلدته من أمثال ابن أبي العز الحنفي في شرحه على الطحاوية، لا بد لنا من لمحة للواقع التاريخي عند نزول القرآن فيما يتعلق بمواقف الناس وأقوالهم في مشكلة (القدر)، التي هي حصراً: كيف يوجد شر في العالم مع أن الخالق هو الطيب القدوس السلام؟!

كانت هذه هي مشكلة المشاكل منذ ظهور المجوسية الأولى وانتصار الدولة الفارسية الكردية الأولى أيام كورش الأكبر، وذلك قبل الإسلام بأكثر من ألف عام. وانتشر الجدل حول (القدر) في جميع أنحاء العالم القديم، وشارك فيه اليهود والفلاسفة اليونان، ثم متكلمة النصارى الذين أجهدوا أنفسهم في فهم (صلب المسيح) وهل فداء للبشرية وتخليصاً لها من براثن الشيطان، أو هو كفارة للخطيئة الموروثة المزعومة

التي جلبت الموت والدمار إلى العالم، وهي أيضاً من أفاعيل الشيطان... إلخ، واستمر الجدل الساخن حتى مجيء الإسلام. هذه حقيقة تاريخية مقطوع بثبوتها: تجدها في كتب أهل الإسلام، وأهل الكتاب، والكتب الفارسية المجوسية، واليونانية الوثنية، ومداولات الفلاسفة؛ وكذلك في النقوش والآثار. وطبعاً حسم الإسلام هذه القضية، وألهم الله نبيه أن يجعل الإيمان بالقدر، الذي هو ضرورة فصل من فصول الإيمان بالله، باباً سادساً مستقلاً في حديث جبريل الشهير، مما يشعر بالأهمية القصوى لهذه الإشكالية.

والآن إلى الآيات الكريمة، نتلو ونفسر: الآيات الثلاث الأولى: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ... إلى قوله: وَلَكُمْ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (18)} خارج السياق؛ قوله: {وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (20)} تأكيد على أن كل من (في السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) عبيد مملوكون له، ثم خص من عنده في السماء، وهم الملائكة أو الروحانيون أو النورانيون بأنهم - خلافاً لمزاعم المشركين - شاهدين لله بالألوهية، ولأنفسهم بالعبودية، مستسلمين فرحين، غير مكرهين: (يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ)، فهم عبيد إذاً وليسوا كائنات إلهية. والجدير بالذكر أن السماء في عرف أهل ذلك العصر هي مكان الكمال والخير والبراءة من الفساد. وبعد إنجاز أمر السماء، وثبت خلوها إلا من كائن إلهي واحد: هو المعبر عنه بلفظ الجلالة: (الله)، باتفاق الجميع، توجه إلى شأن الأرض: {أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ (21)}، ولم يقل (أرباباً) على طريقة ابن تيمية الشنيعة، فهؤلاء، في الأرجح، (ظلاميون)، أو (شرانيون)، إن صح التعبير، من جنس الجن والشياطين، ولا بد؛ ولعل آلهة حصين الخزاعي، والد عمران بن حصين، الستة الأرضية من هذا الصنف. والجن والشياطين هم إبليس أو أهريمن ومن تولد منه ولا بد. وهو عدو الله المضاد لله من كل وجه، المتمرد عليه، المراغم له، الذي يخلق الشر والأمراض ويتسبب في العدوى بزعمهم. فإن كان كذلك فلا بد أن يكون كلي القدرة، أو لا نهائي القدرة، وإلا لما استطاع أن يغلب الله في كبيرة أو صغيرة أصلاً: لأن النهائي بالنسبة لما هو لا نهائي: لا شيء، أو صفر إذا تكلمنا بلغة الرياضيات. وإبليس هذا:

(أ) - إما أن يكون قديماً أزلياً، فلا يمكن أن توجد أكوان أصلاً كما برهنت عليه آية الممانعة، وليس هذا الصنف هو المقصود ها هنا؛

(ب) - أو أن يكون حادثاً بعد خلق السموات والأرض أول الأمر على وجه الإحكام والكمال، كما هو قول الثنوية المجوس الذين أسوق أحد أساطيرهم للتندر: (أن الله لما فرغ من الخلق، نظر إليه وأعجبه، تفكر: هل يوجد من ينازعه ملكه، ويفسد هذا الكون المحكم، فتحوّل الفكرة شيطانياً مريداً، شراً مطلقاً محضاً، لا معنى لوجوده إلا أن يفسد على الله أمره)،

فإن كان إبليس محدثاً، وليس بقديم، فهو إذا من النوع الثاني فلا معنى لإفساده لبعض شؤون الأرض فقط، بل هو مفسد لجميع الخلائق: السماوات والأرض وما فيها؛ ولكن الواقع أن السموات، بإقراركم، على أقل تقدير، ليس فيها فساد: إذاً بطل قولكم أن في الأرض آلهة ذات قدرة وقهر كما زعمتم؛ وثبت أن وجود ما تسمونه شراً في العالم - بغض النظر عن كونه شراً بحق، أو مجرد تقويم إنساني قاصر لنظام الكون - إنما هو بعلم الله وتقديره وخلقه وإذنه الكوني، ضرورة ولا بد. وليس لكم أن تسألوا الله: لم خلق العالم هكذا، لأنه: **{ لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ }**، لأنه تبارك وتعالى هو الحق المبين، وعلمه هو العالم الشامل، فمسائلته أو التعقيب عليه تؤدي إلى هدم العقل، وانعدامه فلا يعود ثمة عقل أو جنون، ولا فرق بين كلام وسكوت، ولا مسألة أو تسليم؛ وقد أشبعنا هذا في كتابنا في الفصل المعنون: (القدر: خيره وشره من الله تعالى) فليراجع.

وبقية الآيات غنية بحمد الله عن البيان، ولكننا نلاحظ على نفي الولد، مرة أخرى، عن الله بتاتاً: **{ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ }**، وفي نفس الوقت إبطال أن تكون الملائكة، أو أحد من الأنبياء كعيسى مثلاً، ولداً لله أصلاً: **{ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ * لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ * يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ }**، ولو فرضنا جدلاً أن منهم من زعم ذلك، أو أنه إله من دون الله بأي اعتبار كان، كما فعل إبليس مثلاً، فإنه كذاب مفتر ظالم، مصيره إلى لعنة الله وناره: **{ وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِّنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ }**؛ وهذا التفسير لآية (الفساد) هو الوحيد، فيما نعلم، الذي يبين مناسبة الآية العجيبة: **{ لا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ }**، للسياق؛ وكل الأقوال الأخرى تجعلها مقحمة، كأنها لا علاقة لها بالموضوع، وهو ما تأباه بلاغة القرآن المعجز.

ولم يصب ابن تيمية في شيء يتعلق بهذه الآية إلا قوله: (قال: لفسدتا، ولم يقل لعدمتا)، أما بقية كلامه فهو إما صواب لا جدال فيه، ولكن لا علاقة له بالآية، أو باطل كما أسلفنا، وكما سيأتي:

* حيث قال في جامع الرسائل لابن تيمية [رشاد سالم (200/2)]: [والإلهية المذكورة في كتاب الله هي العبادة والتأله ومن لوازم ذلك أن يكون هو الرب الخالق وأما ما يظنّه طوائف من أهل الكلام أن الألوهية هي نفس الربوبية وأن ما ذكر في القرآن من نفي إله آخر والأمثال المضروبة البينة فالمقصود به نفي رب يشركه في خلق العالم كما هو عادتهم في كتب الكلام فهذا قصور وتقصير منهم في فهم القرآن وما فيه من الحجج والأمثال أتوا فيه من جهة أن مبلغ علمهم هو ما سلكوه من الطريقة الكلامية فاعتقدوا أن المقصودين واحد وليس كذلك]، أتوقف هنا وأعلق: لقد أقمنا الأدلة اليقينية على أن الربوبية، بتعريفها اللغوي والقرآني الصحيح، إنما هي بعض الألوهية، إذا عرفت التعريف القرآني الصحيح (وتجد الرهان مفصلاً مبسوطاً في موضعه)؛ وأما ما أسماه ابن تيمية: (الألوهية) فإنما اسمه في الحقيقة (العبودية)، وفعل ابن تيمية قلب للحقائق، وتحريف خطير للكلم عن مواضعه، وإلحاد في آيات الله، وهو في حقيقته

من أقوال الكفر؛ ثم قال: [بل الْقُرْآنُ يَنْفِي أَنْ يعبد غير الله أو أَنْ يَتَّخِذَهُ إِلَهًا فَيُجِبُهُ وَيَخضع لَهُ محبةُ إِلَهٍ وخضوعه كما بيّنت ذلك عامة آيات الْقُرْآنِ مثل قوله تَعَالَى وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَندَادًا وَلِهَذَا قَالَ الْخَلِيلُ لَا أَحِبِّ الْآفِلِينَ]؛ أتوقف هنا وأعلق: هذا هراء محض، وما معنى عبارة: (محبةُ الإله)، أليس هذا يوجب تعريف الإله أولاً تعريفاً مستقلاً عن مفهوم (الحب)، وإلا دار التعريف وتسلسل إلى لا نهاية؟ ثم قال: [وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنْ كل حَيٍّ فَلَهُ إِرَادَةٌ وَعَمَلٌ بِحَسْبِهِ وكل متحرك فَأصل حركته المحبة والإرادة وَلَا صَلَاحٌ للموجودات إِلَّا أَنْ يكون كَمَالٌ محبتها وحركتها لله تَعَالَى كَمَا لَا وجودَ لَهَا إِلَّا أَنْ يبدعها الله]؛ أتوقف هنا وأعلق: هذا حق ولكن محله كتب الرقائق والمواعظ، ولا يفيدنا شيئاً في معرفة ماهية الإيمان والكفر أو الشرك والتوحيد؛ ثم قال: [ولِهَذَا قَالَ تَعَالَى لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا وَلَمْ يَقْلُ لِعَدَمَتَا] إذْ هُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَبْقِيَهَا عَلَى وَجْهَةِ الْفُسَادِ لَكِنْ لَا يُمكن أَنْ تكونَ صَالِحَةً إِلَّا أَنْ يعبد الله وحده لَا شريكَ لَهُ فَإِنْ صَلَاحُ الْحَيِّ إِنَّمَا هُوَ صَلَاحٌ مَقْصُودُهُ وَمَرَادُهُ وَصَلَاحُ الْأَعْمَالِ والحركات بصلاح إرادتها ونياتها]؛ أتوقف هنا وأعلق تعليقاً ختامياً: ليس في هذا من الصواب إلا جملة: (لفسدتا وَلَمْ يَقْلُ لِعَدَمَتَا)، وإن كان الأدق أن يقال: (لفسدتا وَلَمْ يَقْلُ: لبقيتنا معدومتين، ولما وجدنا أصلاً)، والباقي ما هو إلا كلام مرسل، فيه بعض الحق، ولكن لا علاقة له بالآية لا من قريب ولا من بعيد، كما أوضحناه آنفاً. وابن أبي العز الحنفي في شرحه للطحاوية لم يأت بجديد، بلا ردد كلام ابن تيمية في جوهره ترديد البغواء.

ولا شك أن عبادة غير الله، إن كانت عبادة بحق، وهي مسبقة باعتقاد شيء من الألوهية (ومنها الربوبية) في غير الله، تدل على فساد دماغ صاحبها، وقلة عقله، وانحراف فكره، ويترتب على ذلك - وفق سنن الله المطردة، ونظام الكون المستقر - وبخلق الله وتقديره وإذنه الكوني - فساد لأحوال المشرق، وربما ظهور فساد نسبي في البر والبحر {بما كسبت أيدي الناس}... أما أن تفسد السماوات والأرض، كما هو نص الآية، فحاشا لله، وكلا وألف كلا: بل الحق المقطوع به هو:

* قول موسى الصادق، في كتاب الله الصادق: {إن تكفروا أنتم ومن في الأرض جميعاً فإن الله لغني حميد}؛

* وما رواه النبي الصادق عن ربه: (يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني ولن تبلغوا نفعي فتنفعوني يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم ما زاد ذلك في ملكي شيئاً يا عبادي لو أن أولكم وآخركم وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد ما نقص ذلك من ملكي شيئاً)، كما هو في صحيح مسلم.

فآية (الفساد) مكملّة ومؤيدة لآية (التمانع) وكلاهما مثبت للحقائق اليقينية الآتية: أن الإله إذاً هو: إما أن يكون ذلك الكائن الذي يخلق بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال؛ وهو الذي يعملوا على غيره ويقهر، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، فلا ينافس ولا يقهر؛ أو: هو ذلك الكائن المتولد من إله آخر، فهو إذاً فرد من أفراد (النوع الإلهي) أو (الجنس الإلهي)؛ ولا بد أن تنتهي سلسلة

التولد إلى كائن لم يولد، وهو بالضرورة من النوع الأول، ولا فرق في كل هذا بين قديم وحادث؛ وكل هذه الاعتبارات أمور وجودية متعلقة بذات ذلك الكائن وصفاته وأفعاله، ولا علاقة لها أصلاً بوجود أو عدم وجود كائنات أخرى تخضع وتذلل، أو تحب وتتقرب وتتودد، أو تعظم وترهب، أو تستشفع وتتوسط، أو تسجد وتركع لهذا (الكائن) الذي أطلقنا عليه لفظة (إله).

والظاهر أن السلف من المفسرين فهموا آية (الفساد) على الفطرة، فلم يرد منهم كبير كلام عنها؛ ولكنها أعضلت بالإمام الطبري فزعم أن (فسدتا) إنما هي مجاز لـ (أهل السماء والأرض)، هكذا زعماً مرسلًا من غير برهان معتبر لإخراج الكلام عن حقيقته إلى المجاز:

* حيث جاء في تفسير الطبري [جامع البيان ط هجر (16/246)]: [الْقَوْلُ فِي تَأْوِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ} {الأنبياء: 22} يَقُولُ تَعَالَى ذِكْرُهُ: لَوْ كَانَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ آلِهَةٌ تَصْلُحُ لَهُمُ الْعِبَادَةُ سِوَى اللَّهِ الَّذِي هُوَ خَالِقُ الْأَشْيَاءِ، وَلَهُ الْعِبَادَةُ وَالْأَلُوهَةُ الَّتِي لَا تَصْلُحُ إِلَّا لَهُ {لَفَسَدَتَا} {الأنبياء: 22} يَقُولُ: لَفَسَدَ أَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ {فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ} {الأنبياء: 22} يَقُولُ جَلَّ ثَنَاؤُهُ: فَتَنْزِيَهُ لِلَّهِ، وَتَبَرُّهُ لَهُ مِمَّا يَفْتَرِي بِهِ عَلَيْهِ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ بِهِ مِنَ الْكُذِبِ. كَمَا: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا يَزِيدٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، قَوْلُهُ: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ} {الأنبياء: 22} يُسَبِّحُ نَفْسَهُ إِذْ قِيلَ عَلَيْهِ الْبُهْتَانُ]

* وجاء في تفسير ابن أبي حاتم [محققا (8/2449/13633)]: [كلام قتادة فقط، وبدون إسناد: عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ: أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ يَعْنِي مِمَّا اتَّخَذُوا مِنَ الْحَجَارَةِ وَالْخَشَبِ. وَفِي قَوْلِهِ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ قَالَ: لَوْ كَانَ مَعَهُمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ يَسْبَحُ نَفْسَهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِذَا قِيلَ عَلَيْهِ الْبُهْتَانُ]

وجمهور المفسرين بعد ذلك على أنها من باب التمانع، حتى جاء الإمام ابن تيمية ببدعته النكراء:

* فقد جاء في لطائف الإشارات [تفسير القشيري (2/497)]: [أخبر أن كل أمر يناط بجماعة لا يجرى على النظام إذ ينشأ بينهم النزاع والخلاف. ولما كانت أمور العالم في الترتيب منسقة فقد دل ذلك على أنها حاصلة بتقدير مدبر حكيم فالسماء في علوها تدور على النظام أفلاكها، وليس لها عمد لإمساكها، والأرض مستقرة بأقطارها على ترتيب تعاقب ليلها ونهارها. والشمس والقمر والنجوم السائرة تدور في بروج، ورقعة السماء تتسع من غير فروج.. ذلك لتقدير العزيز العليم علامة، وعلى وحدانيته دلالة]

* وجاء في تفسير السمعاني (3/374): [وَمَعْنَاهُ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ وَاللَّهُ (أَيْضًا) لَفَسَدَتَا، وَمَعْنَى الْفَسَادِ فِي السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِذَا كَانَ إِلَهُهُ انْتَيْنَ، هُوَ فَسَادُ التَّدْبِيرِ وَعَدَمُ انْتِظَامِ الْأُمُورِ بِوُقُوعِ الْمُنَازَعَةِ وَالْمُضَادَّةِ، وَهُوَ أَيْضًا مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ} وَقَوْلِهِ: {فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ} {نزه نفسه عما يصفه به المُشْرِكُونَ مِنَ الشَّرِيكِ وَالْوَلَدِ}]

وإليك نقول متعددة عن ابن تيمية حتى لا تنتهم بأننا ظلمنا الرجل، أو تقولنا عليه بالباطل:
* جاء في جامع المسائل لابن تيمية [عزيز شمس (6/174)]: [فقد تبين بالقياس العقلي امتناع أن يكون معبودٌ إلا الله، كما امتنع أن يكون رب إلا الله، وهذا قصد بقوله: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا) قصد نفى إله سواه. ولهذا قيل: (لَفَسَدَتَا) وهذا يتضمن نفى رب غيره. والمتكلمون قصّروا في معنى الآية من وجهين:

أحدهما: من جهة ظنهم أنه إنما معناها نفى تعدّد الأرباب فقط، كما أقاموا هم الدليل على ذلك.
والثاني: ظنهم أن دليل ذلك هو ما ذكروه من التمانع، وليس كذلك، فإن التمانع يوجب عدم الفعل، والتقدير أن الفعل قد وُجد، ثم الاشتراك في الفعل يوجب العجز فيهما، والقرآن إنما أخبر بفسادهما، لم يخبر بعدمهما، والفساد يكون عن الإرادات الفاسدة، وهو ضد الصلاح الذي يكون عن الإرادات الصالحة، والله قد أمر بالصلاح ونهى عن الفساد في غير آية]؛

— قلت: ولم يكتف ابن تيمية بزلته الفادحة في فهم الآية بحيث أفسد معناها تماماً، وأخرجها من سياقها، بل زاد بأن اتهم المتكلمين بالتقصير، كذا، بكل جرأة، بل وقاحة، مع أنه هو في الحقيقة المقصر المخطئ!

* وجاء في مجموع الفتاوى (2/443): [وَمَعْلُومٌ أَنَّ الَّذِينَ خَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَالَّذِينَ قَالُوا: وَلَدَ اللَّهُ؛ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ وَالَّذِينَ قَالُوا: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ وَعَزِيْرُ ابْنِ اللَّهِ: لَمْ يَرِدْ عَقْلًا وَهُمْ وَلَادَةٌ حَسِيَّةٌ مِنْ جِنْسٍ وَلَادَةِ الْحَيَوَانِ بِانْفِصَالِ جُزْءٍ مِنْ ذَكَرِهِ فِي أَنْثَاهُ يَكُونُ مِنْهُ الْوَلَدُ. فَإِنَّ النَّصَارَى وَالصَّابِيْنَ مُنْفِقُونَ عَلَى نَفْسِ ذَلِكَ وَكَذَلِكَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ مَا أَظُنُّ عَقْلًا وَهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ وَإِنَّمَا وَصَفُوا الْوِلَادَةَ الْعَقْلِيَّةَ الرُّوحَانِيَّةَ مِثْلَ مَا يَقُولُهُ النَّصَارَى: إِنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي هُوَ اللَّهُ مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ الْكَلِمَةُ مِنْ وَجْهِهِ تَدَرَّعَتْ بِإِنْسَانٍ مَخْلُوقٍ مِنْ مَرِيَمَ فَيَقُولُونَ تَدَرَّعَ اللَّاهُوتُ بِالنَّاسُوتِ فَظَاهِرُهُ - وَهُوَ الدَّرْعُ وَالْقَمِيصُ - بَشَرٌ وَبَاطِنُهُ - وَهُوَ الْمُتَدَرَّعُ - لَاهُوتٌ هُوَ الْإِبْنُ الَّذِي هُوَ الْكَلِمَةُ لِتَوَلَّدَ هَذَا مِنَ الْأَبِ الَّذِي هُوَ جَوْهَرُ الْوُجُودِ. فَهَذِهِ الْبُنُوَّةُ مُرَكَّبَةٌ عَنْدهُمْ مِنْ أَصْلَيْنِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْجَوْهَرَ الَّذِي هُوَ الْكَلِمَةُ تَوَلَّدَ مِنَ الْجَوْهَرِ الَّذِي هُوَ الْأَبُ كَتَوَلَّدَ الْعِلْمُ وَالْقَوْلُ مِنَ الْعَالِمِ الْقَائِلِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ هَذَا الْجَوْهَرَ اتَّحَدَ بِالْمَسِيحِ وَتَدَرَّعَ بِهِ وَذَلِكَ الْجَوْهَرُ هُوَ الْأَبُ مِنْ وَجْهِهِ وَهُوَ الْإِبْنُ مِنْ وَجْهِهِ. فَلِهَذَا حَكَّى اللَّهُ عَنْهُمْ تَارَةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ. وَتَارَةً أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَأَمَّا حِكَايَتُهُ عَنْهُمْ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ فَالْمُفَسِّرُونَ يَقُولُونَ: اللَّهُ وَالْمَسِيحُ وَأُمُّهُ كَمَا قَالَ: {يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَلَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّي إِلهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ} وَلِهَذَا قَالَ فِي سِيَاقِ الْكَلَامِ: {مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ صِدِّيقَةٌ} {أَيُّ غَايَةِ الْمَسِيحِ الرِّسَالَةُ وَغَايَةُ أُمِّهِ: الصَّدِيقَةُ لَا يَبْلُغَانِ إِلَى اللَّاهُوتِيَّةِ؛ فَهَذَا حُجَّةٌ هَذَا. وَهُوَ ظَاهِرٌ. وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَقَانِيمِ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَرُوحُ الْقُدُسِ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ. فَأَمَّا قَوْلُهُ: {وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ

الْجَنِّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ { بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أُنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ } فَإِنَّ قَوْلَهُ: { بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ } أَيْ مُبْدِعُهُمَا كَمَا ذَكَرَ مِثْلَ ذَلِكَ فِي الْبَقَرَةِ؛ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُمَا بَدِيعَةُ سَمَاوَاتِهِ وَأَرْضِهِ كَمَا تَحْتَمِلُهُ الْعَرَبِيَّةُ لَوْلَا السِّيَاقُ. لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْيُ مَا زَعَمُوهُ مِنْ خَرَقِ الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لَهُ وَمِنْ كَوْنِهِ اتَّخَذَ وَلَدًا]؛

— قلت: قوله: (وَكَذَلِكَ مُشْرِكُو الْعَرَبِ مَا أَظُنُّ عُقْلًاوَهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ ذَلِكَ) لتعلم مدى ضحالة علمه بشرك العرب، مع أنه قال في اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (2/157): [ومن أراد أن يعلم كيف كانت أحوال المشركين في عبادة أوثانهم، ويعرف حقيقة الشرك الذي ذمه الله، وأنواعه، حتى يتبين له تأويل القرآن، ويعرف ما كرهه الله ورسوله، فلينظر سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، وأحوال العرب في زمانه، وما ذكره الأزرقى في أخبار مكة، وغيره من العلماء]، فليته هو نفسه التزم بذلك؛ وأما قوله: (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُرَادَ بِذَلِكَ الْأَقَانِيمُ الثَّلَاثَةُ وَهِيَ الْأَبُ وَالْإِبْنُ وَرُوحُ الْقُدُسِ وَهَذَا فِيهِ نَظَرٌ). فيوجب الشك حتى في دقة معرفته لأقوال النصارى!!!

* وجاء في الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية (6/36): [وَإِذَا كَانَ لَا بُدَّ لِلنَّفْسِ مِنْ مُرَادٍ مَحْبُوبٍ لِذَاتِهِ لَا تَصْلُحُ إِلَّا بِهِ، وَلَا تَكْمُلُ إِلَّا بِهِ، وَذَلِكَ هُوَ إِلَهٌ، فَلَيْسَ لَهَا إِلَهٌ يَكُونُ بِهِ صَلَاحًا إِلَّا اللَّهُ، وَلِهَذَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا }، [الأنبياء: 22]، وَلَيْسَ ذَلِكَ لِلْإِنْسَانِ فَقَطْ بَلْ لِلْمَلَائِكَةِ وَالْجِنِّ فَإِنَّهُمْ كُلَّهُمْ أَحْيَاءُ عُقْلَاءُ نَاطِقُونَ، لَهُمْ عِلْمٌ وَعَمَلٌ اخْتِيَارِيٌّ، وَلَا صَلَاحَ لَهُمْ إِلَّا بِمُرَادِهِمْ الْمَحْبُوبِ لِذَاتِهِ، وَهُوَ مَعْبُودُهُمْ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْبُودًا مَحْبُوبًا لِنَفْسِهِ إِلَّا اللَّهُ، فَلَوْ كَانَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا. فَلِهَذَا كَانَ دِينَ جَمِيعِ الرُّسُلِ عِبَادَةُ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ]

* وجاء في جامع المسائل لابن تيمية [عزيز شمس (6/87)]: [(فصل في التوحيد): قال الله تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يُصِفُونَ (22))، قد كتبنا فيما تقدم قواعد تتعلق بذلك في توحيد الربوبية، وفي توحيد الإلهية، وفي أنه كما يمتنع أن يكون للخلق ربان، يمتنع أن يكون له إلهان، وتكلمنا على العلل والأسباب الفاعلية والغائية، وما يتعلق بقوله: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ (5)) وفي أن جميع الحركات ناشئة عن المحبة التي هي حقيقة العبادة، وبسطنا الكلام في هذه المواضع بسطاً شريفاً نافعا كاشفاً، ولله الحمد]

* وجاء في جامع المسائل لابن تيمية [عزيز شمس (6/126)]: [كما قال تعالى: (لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)، ولم يقل: عُدْمَتَا، إذ لو جاز أن يشرع أن تكون المخلوقات آلهة مقصودة معبودة لذواتها لزم من ذلك تجويز عبادة كل شيء، وتجويز كل فعل وكل قصد، وذلك مستلزمٌ فساد السموات والأرض، قال الله تعالى: (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ)، فإذا لم يكن الدين لله فتكون حركات العباد لغير الله، كانت الفتنة والفساد، فالصلاح أن تكون الحركات لله، والفساد أن تكون لغير الله، وهذا - والله أعلم - من أحسن الأمور، لكنه يحتاج إلى بسط وإكمال]

* وجاء في درء تعارض العقل والنقل (369/9): [ولهذا قال تعالى: {لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا} {الأنبياء: 22}، فلم يقل: لو كان فيهما إلهان، بل المقدر آلهة غير الإله المعلوم أنه إله، فإنه لم ينازع أحد في أن الله إله حق، وإنما نازعوا هل يتخذ غيره إلهاً مع كونه مملوكاً له؟ ولهذا قال: {ضرب لكم مثلاً من أنفسمكم هل لكم من ما ملكت أيمانكم من شركاء في ما رزقناكم فأنتم فيه سواء تخافونهم كخيفتكم أنفسكم} {الروم: 28}. وقال تعالى: {والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا إلى الله زلفى} {الزمر: 3}. وقال: {أم اتخذوا من دون الله شفعاء قل أو لو كانوا لا يملكون شيئاً ولا يعقلون} * قل لله الشفاعة جميعاً له ملك السماوات والأرض ثم إليه ترجعون * وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة وإذا ذكر الذين من دونه إذا هم يستبشرون} {الزمر: 43 - 45}، وقد بسط الكلام على هذا في موضعه]

* وجاء في مجموع الفتاوى (24/1): [{لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ} { فَإِنَّ قَوْمَهُمَا بِأَنَّ تَأَلَّهَ إِلَهُهُ الْحَقُّ فَلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ غَيْرُ اللَّهِ لَمْ يَكُنْ إِلَهاً حَقًّا؛ إِنْ اللَّهُ لَا سَمِيَّ لَهُ وَلَا مِثْلَ لَهُ؛ فَكَانَتْ تَفْسُدُ لانتِفَاءِ مَا بِهِ صَلَاحُهَا، هَذَا مِنْ جِهَةِ الْإِلَهِيَّةِ. وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الرُّبُوبِيَّةِ فَشَيْءٌ آخَرُ؛ كَمَا تَقَرَّرُ فِي مَوْضِعِهِ]

* وجاء في مجموع الفتاوى (55/1): [فَإِنَّ الْإِنْسَانَ خُلِقَ مُحْتَاجًا إِلَى جَلْبِ مَا يَنْفَعُهُ وَدَفْعِ مَا يَضُرُّهُ وَنَفْسُهُ مُرِيدَةٌ دَائِمًا وَلَا بُدَّ لَهَا مِنْ مُرَادٍ يَكُونُ غَايَةً مَطْلُوبَةً لِتَسْكُنَ إِلَيْهِ وَتَطْمَئِنَّ بِهِ وَلَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِلَّهِ وَحْدَهُ؛ فَلَا تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ إِلَّا بِهِ وَلَا تَسْكُنُ النُّفُوسُ إِلَّا إِلَيْهِ وَ {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} { فَكُلُّ مَا لَوْهُ سِوَاهُ يَحْصُلُ بِهِ الْفَسَادُ وَلَا يَحْصُلُ صَلَاحُ الْقُلُوبِ إِلَّا بِعِبَادَةِ اللَّهِ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ]

* وجاء في مجموع الفتاوى (607/10): [بَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحَبَّ شَيْءٌ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ لِذَاتِهِ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ وَبِحَمْدِهِ فَكُلُّ مَحْبُوبٍ فِي الْعَالَمِ إِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُحَبَّ لِغَيْرِهِ لَا لِذَاتِهِ وَالرَّبُّ تَعَالَى هُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يُحَبَّ لِنَفْسِهِ وَهَذَا مِنْ مَعَانِي إِلَهِيَّتِهِ وَ {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا} { فَإِنَّ مَحَبَّةَ الشَّيْءِ لِذَاتِهِ شَرْكٌ فَلَا يُحَبُّ لِذَاتِهِ إِلَّا اللَّهُ، فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ إِلَهِيَّتِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ وَكُلُّ مَحْبُوبٍ سِوَاهُ إِنْ لَمْ يُحَبَّ لِأَجْلِهِ أَوْ لِمَا يُحَبُّ لِأَجْلِهِ فَمَحَبَّتُهُ فَاسِدَةٌ]

وله أقوال مماثلة في مواضع كثيرة جداً، وفيما مضى كفاية، وإلا لطال الأمر جداً، وكلها إما صواب، ولكن لا علاقة له بالآية، وإما خطأ وتلبيس.

ولعلنا نختم هذا بقوله، جل جلاله، وسما مقامه: **{قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا}**، (الإسراء: 42)، فقد جاء في تفسير السمعاني (وهو: أبو المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار ابن أحمد المروزي السمعاني التميمي الحنفي ثم الشافعي، المتوفى: 489هـ)، (243/3): [وقوله: {كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا} فيه قولان: أحدهما: إذا طلبوا إلى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا بالتقرب إِلَيْهِ، وَالْآخَرُ: وَهُوَ الْأَصَحُّ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا بالمفاضة والمغالبة وَطَلَبَ الْمَلِكِ، وَهَذَا مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا}]

وإليك السياق بتمامه حتى تتضح لك الصورة: قال، جل جلاله، وسما مقامه: {أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا (40) وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا (41) قُلْ لَوْ كَانَ مَعَهُ آلِهَةٌ كَمَا يَقُولُونَ إِذَا لَابْتَغَوْا إِلَىٰ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا (42) سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا (43) نُسَبِّحُ لَهُ السَّمَاوَاتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ إِنَّهُ كَانَ حَلِيمًا غَفُورًا (44) }، (الإسراء؛ 17: 40-44).

قلت: لا عجب أن يجمع رجالات الفرقة الوهابية على القول الأول لظنهم موافقته لباطلهم، مع كونه مرجوحاً. والحق أنه باطل قطعاً، ولا جدال، بالبراهين التالية:

أولاً: لأنه يفضي لإبطال حجة الله على المشركين، أو بعضهم، القائلين: {ما نعبدكم إلا ليقربونا إلى الله زلفى }، فلهم أن يقولوا: هذا هو عين قولنا: آلهتنا كانت، وما زالت، تتقرب إلى ذي العرش، ونحن نتقرب بتقربهم: فهي إذا موجودة حقيقة، وبطل التوحيد: عياذا بالله!

وثانياً: كلام الله لا يتناقض، فلا بد أن تنسجم هذه الآية مع آية (التمانع)، وآية (الفساد) اللتان تحتتمان أن تكون الآلهة إما:

(أ) - من صنف (الذي يخلق بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال؛ وهو الذي يعملوا على غيره ويقهر، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، فلا ينافس ولا يقهر)، وهو مع هذا قديم: فلا بد من التمانع في جميع أحوال الاتفاق والاختلاف؛

(ب) - أو أن يكون حادثاً، وهو مع ذلك، كلي القدرة، أو لا نهائي القدرة، عدواً لله، مضاداً لله من كل وجه، متمرداً عليه، مراغماً له، يفسد على الله أمره. فلا يرد ها هنا إلا التمانع أصلاً، ولا معنى لابتغاء السبيل إلى ذي العرش على وجه التقرب أصلاً؛

(ج) - أو هو ذلك الكائن المتولد من إله آخر، فهو إذاً فرد من أفراد (النوع الإلهي) أو (الجنس الإلهي)، وهذا لا يمكن أن تكون له قدرة مستقلة على الخلق، أو علو وقهر مستقل، أو إرادة واختيار مستقل وإلا فالتمانع، لا محالة. فلم يعد إلا أن خلقه خلق والده، إن كان يخلق أصلاً، وإرادته إرادة والده، إن كانت له إرادة أصلاً: فهما قد بلغا النهاية في القرب حتى كأنهما وجهان لشيء واحد: فهذا النوع لا يمكن أن يكون مقصوداً ها هنا، وإلا بطل البرهان كما هو محرر تحت (أولاً)؛ وإبطال كونه موجوداً قد تم ببراهين أخرى، منها الآية السابقة لهذه في نفس السياق: {أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا (40) }، (الإسراء؛ 17: 40).

إ | فصل استطرادي: استحالة اجتماع علتين تامتين على معلول واحد

ما ذكرناه آنفاً من (استحالة اجتماع علتين تامتين على معلول واحد) يستحق، لأهميته، زيادة في التقرير، مع ذكر أمثلة ونظائر، فنقول:

* أن علتين لا تكونان مستقلتين بحكم واحد حال الاجتماع وهذا معلوم بالضرورة البديهية بعد التصور التام للمسألة، فإن الاستقلال ينافي الاشتراك؛ إذ المستقل لا شريك له، فالمجتمعان على أمر واحد لا

يكون أحدهما مستقلاً به. وأن الحكم الثابت بعلتين - سواء قيل: هو أحكام؛ أو حكمٌ واحدٌ مؤكّد: لا تستقل به إحداهما أصلاً، بل كل منهما جزء من علته فقط، وليس علة حقيقية له؛ والعلة الحقيقية، وهي التامة، هي التي يدور معها الحكم وجوداً وعدمًا: إن وجدت وجد الحكم، وإن عدمت عدم الحكم؛ فهي إذاً شرط ضروري، وسبب كافي.

* وهكذا يقال في اجتماع الأدلة المستقلة على المدلول الواحد: أنها توجب علمًا مؤكّدًا أو علومًا متماثلة، ومن هنا يحصل بها من الإيضاح والقوة ما لا يحصل بالواحد؛ إما لأن كل واحد منها إنما هو فقط جزء من الدليل التام؛ أو أن كل منها دليل تام بذاته، ولكنها صياغات مختلفة من مقدمات متباينة ومن زوايا متعددة، وكل واحد في الحقيقة مكافئ للآخر، أو مزيج من هذين، كما نجده بكثرة في المباحث العميقة المعقدة.

وهذا داخل في القاعدة الكلية التالية: أنّ المؤثر الواحد - سواء كان فاعلاً بإرادة واختيار، أو بطبع واضطرار، أو كان داعياً إلى الفعل وباعثاً عليه: متى كان له شريك في فعله وتأثيره؛ كان معاوناً ومظاهراً له، ومَنَعَه أن يكون مستقلاً بالحكم منفرداً به، ولزم من ذلك حاجة كل منهما إلى الآخر وعدم استغنائه بنفسه في فعله، وأنّ الاشتراك مُوجِبٌ للافتقار مُزيلٌ للغنى.

شرح هذه القاعدة الكلية: إنّ المشتركين في الفعل متعاونان عليه، وأحدهما لا يجوز - إذا لم يتغير بالاشتراك والانفراد - أن يفعل وحده ما فعله هو والآخر، فإنّه إذا فعل شيئاً حال الانفراد، وقُدِّرَ أنه لم يتغير وأنه اجتمع بنظيره، امتنع أن يكون مفعولهما حال الاشتراك هو مثل مفعول كلّ منهما حال الانفراد؛ فإن المفعول إذا لم يكن له وجودٌ إلا من الفاعل؛ والفاعل حال انفراده له مفعول؛ فإذا اجتمعا كان مفعولهما جميعاً أكثر أو أكبر من مفعول أحدهما، وإلا كان الزائد كالناقص، وهذا محال.

بخلاف ما إذا تغير الفاعل، كالإنسان الذي يرفع هو وآخر خشبةً أو يصنع طعاماً، ثم هو وحده مثل ذلك، فإن ذلك لا بد أن يكون بتغيير منه في إرادته وحركته وآلاته ونحو ذلك، وإلا فإذا استوى حالاه امتنع تساوي المفعولين حال الانفراد والاشتراك .

بيان أن الاشتراك يُوجب الافتقار ويمنع إمكان الاستقلال حال الانفراد، وأن الاستقلال بالفعل يمنع إمكان الاشتراك في ذات المفعول، في حال عدم تغير حال الفاعل بالاشتراك والانفراد: وفي الجملة فكلٌّ من المشتركين في مفعولٍ فأحدهما مفتقرٌ إلى الآخر في وجود ذلك المفعول، محتاجٌ إليه فيه، وإلا لم يكونا مشتركين، لأنّ كلّاً منهما إما أن يكون مستقلاً بالفعل منفرداً به أو لا يكون:

* فإن لم يكن مستقلاً منفرداً به: لم يكن المفعول به وحده بل به وبالآخر، ولم يكن هو وحده كافياً في وجود ذلك المفعول، بل كان محتاجاً إلى الآخر في وجود ذلك المفعول، مفتقراً إليه فيه، وهذا يقتضي أنه ليس ربّ ذلك المفعول ولا مالكة ولا خالقه، بل هو شريكٌ فيه، ويقتضي أنه لم يكن غنياً عن الشريك في ذلك المفعول، بل كان مفتقراً إليه فيه محتاجاً إليه فيه، وذلك يقتضي عجزه وعدم قدرته عليه حال الانفراد أيضاً، كما نبهنا عليه من أن الإنسان لا ينفرد بما شاركه فيه غيره إن لم يتغير تغيراً يُوجب تمام قدرته على ما شاركه فيه الغير.

* وإن كان مستقلاً به منفرداً به: امتنع أن يكون له فيه شريك أو معاون، وذلك أن الفاعل إذا كان حال الانفراد قادراً تام القدرة، والتقدير أنه مريد للمفعول إرادة جازمة، لوجب وجود المفعول به وحده، ووجوده به وحده يمنع وجوده بالآخر، فيلزم اجتماع النقيضين، وهو: (وجود المفعول به وحده، وعدم وجود المفعول به وحده)، و(أن يكون فاعلاً غير فاعل)، وذلك ظاهر الاستحالة والبطلان.

وهذا التمانع إنما هو تمنع ذاتي وهو: أنه تمنع اشتراك شريكين تامي القدرة والإرادة في مفعول هما عليه تاماً القدرة والإرادة، فإن كان على الشيء تام القدرة، وهو له تام الإرادة، وجب وجود المفعول به وحده. وإذا كان الآخر كذلك وجب وجود المفعول به. وهذان يتتابعان ويتمانعان، إذ الإثبات يمنع النفي، والنفي يمنع الإثبات، تمنعاً وتناقضاً ذاتياً، محال بذاته، لا يخرج منه اتفاقهما على الفعل أو اختلافهما، وإن كان الاختلاف أوغل في الاستحالة. فهذا التمانع إذاً ليس هو فقط أن كل واحد من الفاعلين يمنع الآخر، كما يقال إذا أراد أحدهما تحريك جسم والآخر تسكينه؛ أو إماتة شخص والآخر إحياءه، ونحو ذلك. فتبين أن: الاشتراك موجب لنقص الشريك في نفس القدرة. وإذا قدر اثنان مُريدان لأمر من الأمور فلا بد من أمرين:

* إما أن يكون المفعول الذي يفعله هذا ليس هو المفعول الذي يفعله الآخر، ولكن كل منهما مستقل ببعض المفعول؛

* وإما أن يكون المفعول الذي اشتركا فيه لا يقدر أحدهما على أن يفعله إذا انفرد، إلا أن يتجدد له، حال الاشتراك، قدرة أكمل من القدرة التي كانت موجودة؛

فإذا كان المفعول واحداً قد اختلط بعضه ببعض - على وجه لا يمكن انفراد فاعل ببعضه وفاعل آخر ببعضه - امتنع فيه اشتراك الامتياز، كاشتراك بني آدم في مفعولاتهم التي يفعل هذا بعضها وهذا بعضها، وامتنع فيه اشتراك الاختلاط إلا مع عجز أحدهما ونقص قدرته وأنه ليس على شيء قدير، وهذا الذي ذكرناه بقولنا: إن الاشتراك موجب لنقص القدرة.

ثم يقال: هذا أيضاً يقتضي أن كلا منهما ليس واجباً بنفسه غنياً قوياً، بل مفتقراً إلى غيره في ذاته وصفاته كما كان مفتقراً إليه في مفعولاته؛ وذلك أنه إذا كان كل منهما مفتقراً إلى الآخر في مفعولاته عاجزاً عن الانفراد بها - إذ الاشتراك مستلزم لذلك كما تقدم.

فإما أن يكون: قابلاً للقدرة على الاستقلال بحيث: يمكن ذلك فيه - أو لا يمكن؛ والثاني ممتنع؛ لأنه إذا امتنع أن يكون الشيء مقدوراً ممكناً لواحد امتنع أن يكون مقدوراً ممكناً لاثنتين. فإن حال الشيء في كونه مقدوراً ممكناً لا يختلف بتعدد القادر عليه وتوحيده، فإذا امتنع أن يكون مفعولاً مقدوراً لواحد امتنع أن يكون مفعولاً مقدوراً لاثنتين، وإذا جاز أن يكون مفعولاً مقدوراً عليه لاثنتين جاز أن يكون أيضاً لواحد، وهذا بين إذا كان الإمكان والامتناع لمعنى في الممكن المفعول المقدور عليه، إذ صفات ذاته لا تختلف في الحال.

وكذلك إذا كان الإمكان والامتناع لمعنى في القادر، فإن القدرة القائمة باثنين لا يمتنع أن تقوم بواحد، بل إمكان ذلك معلوم ببديهية العقل، فإن من المعلوم ببديهية العقل أن: الصفات بأسرها - من القدرة وغيرها

- كلما كان محلها متحدًا مجتمعا كان أكمل لها من أن يكون متعددًا متفرقًا؛ ولهذا كان الاجتماع والاشتراك في المخلوقات يوجب لها من القوة والقدرة ما لا يحصل لها إذا تفرقت وانفردت وإن كانت أحوالها باقية، بل الأشخاص والأعضاء وغيرها من الأجسام المفترقة قد قام بكل منها قدرة، فإذا قدر اتحادها واجتماعها كانت تلك القدرة أقوى وأكمل، لأنه حصل لها من الاتحاد والاجتماع بحسب الإمكان ما لم يكن حين الافتراق والتعداد. وهذا يبين أن القدرة القائمة باثنين إذا قدر أن ذينك الاثنين كانا شيئًا واحدًا تكون القدرة أكمل، فكيف لا تكون مساوية للقدرة القائمة بمحليين؟!

وإذا كان من المعلوم أن المحلين المتباينين اللذين قام بهما قدرتان إذا قدر أنهما محل واحد وأن القدرتين قامتتا به لم تنقص القدرة بذلك بل تزيد، عُلِمَ أن المفعول الممكن المقدر عليه لقادرين منفصلين إذا قدر أنهما بعينهما قادرٌ واحدٌ قد قام به ما قام بهما لم ينقص بذلك بل يزيد، فعلم أنه يمكن أن يكون كل منهما قابلاً للقدرة على الاستقلال فإن ذلك ممكن فيه.

فتبين أنه ليس يمكن في المشتركين على المفعول الواحد أن يكون كلٌّ منهما قادراً عليه، بل من الممكن أن يكونا شيئاً واحداً قادراً عليه، فتبين أن كلاهما يمكن أن يكون أكمل مما هو عليه، وأن يكون بصفة أخرى، وإذا كان يمكن في كلٍّ منهما أن تتغير ذاته وصفاته، ومعلوم أنه هو لا يمكن أن يكمل نفسه وحده ويغيرها، إذ التقدير أنه عاجزٌ عن الانفراد بمفعولٍ منفصلٍ عنه، فأن يكون عاجزاً عن تكميل نفسه وتغييرها أولى، وإذا كان هذا يمكن أن يتغير ويكمل - وهو لا يمكنه ذلك بنفسه - لم يكن واجب الوجود بنفسه، بل يكون فيه إمكانٌ وافتقارٌ إلى غيره.

والتقدير، أي حقيقة هذا القول عند التصور التام، والصياغة الصحيحة: أنه (واجب الوجود بنفسه)، وهو في نفس الوقت (غير واجب الوجود بنفسه)؛ فيكون واجباً ممكناً، وهذا تناقض؛ إذ ما كان واجب الوجود بنفسه تكون نفسه كافية في حقيقة ذاته وصفاته، لا يكون في شيء من ذاته وأفعاله وصفاته مفتقراً إلى غيره؛ إذ ذلك كله داخل في مسمى ذاته؛ وهذا هو معنى (الوجوب الذاتي).

بل ويجب ألا يكون مفتقراً إلى غيره في شيء من أفعاله ومفعولاته، فإن أفعاله القائمة به داخلية في مسمى نفسه، وافتقاره إلى غيره في بعض المفعولات يوجب افتقاره في فعله وصفته القائمة به، إذ مفعوله صدر عن ذلك، فلو كانت ذاته كافية غنية لم تفتقر إلى غيره في فعلها، فافتقاره إلى غيره بوجه من الوجوه دليلٌ عدم غناه، وعلى حاجته إلى الغير، وذلك هو الإمكان المناقض لكونه واجب الوجود بنفسه.

ولهذا لما كان وجوب الوجود من خصائص رب العالمين، والغنى عن الغير من خصائص رب العالمين، كان الاستقلال بالفعل من خصائص رب العالمين، وكان التنزه عن شريك في الفعل والمفعول من خصائص رب العالمين، فليس في المخلوقات ما هو مستقلٌ بشيء من المفعولات، وليس فيها ما هو وحده علّة تامّة، وليس فيها ما هو مستغنياً عن الشريك في شيء من المفعولات، بل لا يكون في العالم شيءٌ موجودٌ عن بعض الأسباب إلا يشاركه سببٌ آخر له، فيكون - وإن سُمّي علّة - علّة مقتضية سببية لا علّة تامّة حقيقية، ويكون كلٌّ منهما شرطاً للآخر.

كما أنه ليس في العالم سببٌ إلا وله مانعٌ يمنعه من الفعل، فكل ما في المخلوق مما يسمى علّة أو سبباً أو قادراً أو فاعلاً أو مؤثراً فله شريكٌ هو له كالشرط، وله معارضٌ هو له مانعٌ وضد، وقد قال سبحانه: **{وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ}**، والزوج يراد به: النظير المماثل، وال ضد المخالف، وهذا كثير.

فما من مخلوق إلا له شريكٌ وندّ، والرب سبحانه وحده هو الذي لا شريك له، ولا ند، ولا مثل له، بل ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، ولهذا لا يستحق غيره أن يسمى إلهاً ولا خالقاً ولا رباً مطلقاً ونحو ذلك، لأن ذلك يقتضي الاستقلال والانفراد بالمفعول المصنوع وليس ذلك إلا لله وحده.

وعلى ذلك فقد أثبتنا: أن الوجدانية واجبةٌ له لازمةٌ له، جل جلاله، وسما مقامه؛ فذلك المشاركة واجبةٌ للمخلوق لازمةٌ له. والوجدانية مستلزمةٌ للكمال والكمال مستلزمةٌ لها، والاشتراك مستلزمٌ للنقصان والنقصان مستلزمٌ له. والوجدانية مستلزمةٌ للغنى عن الغير والقيام بنفسه ووجوبه بنفسه وهذه الأمور من الغنى والوجوب بالنفس والقيام بالنفس مستلزمةٌ للوجدانية، والمشاركة مستلزمةٌ للفقر إلى الغير والإمكان بالنفس وعدم القيام بالنفس وكذلك الفقر والإمكان وعدم القيام بالنفس مستلزمٌ للاشتراك. فهذه وأمثالها من دلائل توحيد الخالقية وأعلامها. وهي من دلائل إمكان المخلوقات المشهودات وفقرها، وأنها مخلوقة حادثه مصنوعة، **فهي أيضاً من أدلة إثبات الصانع**، لأن ما فيها من الافتراق والتعداد والاشتراك يوجب افتقارها وإمكانها، والممكن المفتقر لا بد له من واجبٍ غنيٍّ بنفسه، وإلا لم يوجد، ولو فرض تسلسل الممكنات المفتقرات فهي بمجموعها ممكنة، والممكن قد عُلِمَ بالاضطرار أنه مفتقرٌ في وجوده إلى غيره، فكلُّ ما يُعلم أنه ممكنٌ فقيرٌ فإنه يعلم أنه فقيرٌ أيضاً في وجوده إلى غيره، فلا بد من غنيٍّ بنفسه واجبٍ الوجود بنفسه، وإلا لم يوجد ما هو فقيرٌ ممكنٌ بحال من الأحوال.

| فصل: أفعال الله وأحكامه لا تعلّل، بل هو يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد

أفعال الله، جل جلاله، لا تعلّل، فهو: **{فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ}**، (البروج؛ 85: 16)، **{إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ مَا يُرِيدُ}**، (المائدة؛ 4: 1)، **{وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}**، (القصص؛ 28: 68)، **{لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ}**، (الأنبياء؛ 21: 23).

فهو، جل جلاله وسما مقامه، خالق فاعل أمر حاكم بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة من كل قيد ولا شرط، إلا ما قيّد هو به نفسه أو اشترطه على نفسه أو أوجبه على نفسه، ليس وراءه أو فوقه سلطة تلزمه، لا يغالبه غالب، ولا يفلت منه هارب.

هذا وحده هو الذي يفهم ضرورة من نصوص القرآن القطعية ثبوتاً، والقطعية دلالة بمجموعها، وتفسير بعضها ببعض، وكذلك من السنّة النبوية، وهي بمجموعها قطعية ثبوتاً ودلالة كذلك: قاله سبحانه وتعالى: **{يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}**، (القصص؛ 28: 68)، أي أنه خالق بالإرادة الحرة المطلقة، المتعالية على كل قيد أو شرط، **لا لعلّة أو ضرورة أوجبت عليه ذلك**. هذه ضرورة عقلية، أكدها الوحي، ويستحيل عقلاً غير ذلك:

* فقد قال الإمام الحجة أبو مُحَمَّد علي بن حزم: [وأنه خلق كل شيء لغير علة أُوجبت عليه أن يخلق، لو فعل شيئاً مما فعل لعله لكانت تلك العلة إما لم تزل معه وإما مخلوقة محدثة، ولا سبيل إلى قسم ثالث. فلو كانت لم تزل معه لوجب من ذلك شيئان ممتنعان:

أحدهما: أن معه تعالى غيره لم يزل، فكان يبطل التوحيد الذي قد أنبأنا برهانه آنفاً.

والثاني: أنه كان يجب إذ كانت علة الخلق لم تزل أن يكون الخلق لم يزل، لأن العلة لا تفارق المعلول، ولو فارقت لم تكن علة له، وقد أوضحنا آنفاً برهان وجوب حدوث العالم كله.

وأيضاً، فلو كانت ههنا علة موجبة عليه تعالى أن يفعل ما فعل، لكان مضطراً مطبوعاً أو مدبراً مقهوراً لتلك العلة، وهذا خروج عن الإلهية. ولو كانت العلة محدثة، لكانت ولا بد إما مخلوقة له تعالى وإما غير مخلوقة، فإن كانت غير مخلوقة فقد أوضحنا آنفاً وجوب كون كل شيء محدث مخلوقاً، فبطل هذا القسم؛ وإن كانت مخلوقة، وجب ولا بد أن تكون مخلوقة لعله أخرى أو لغير علة. فإن وجب أن تكون مخلوقة لعله أخرى، وجب مثل ذلك في العلة الثانية، وهكذا أبداً. وهذا يوجب وجوب محدثين لا نهاية لعددهم، وهذا باطل لما ذكرنا آنفاً، وبأن كل ما خرج إلى الفعل فقد حصره العدد ضرورة بمساحته أو بزمانه ولا بد، وكل ما حصره العدد فهو متناه، فبطل هذا القسم أيضاً وصح ما قلناه ولله تعالى الحمد.

وإن قالوا: بل خلقت العلة لا لعله، سئلوا: من أين وجب أن يخلق الأشياء لعله ويخلق العلة لا لعله ولا سبيل إلى دليل؟]، انتهى كلام أبي مُحَمَّد نصاً، إلا من علامات الترقيم.

قلت: كلام أبي مُحَمَّد تضمن براهين ضرورية لا مزيد عليها، وإن كانت مختصرة، فتدبرها بدقة.

ونحن نزيدها، ها هنا، إيضاحاً وبياناً فنقول: أن من زعم أن لأفعال الله وأقضيته (التكوينية القدرية) أو لأوامره وأحكامه وأقضيته (التشريعية الدينية) علل، (والعلل ضرورية موجبة) قيل لهم:

أخبرونا عن أي واحدة من هذه العلل الضرورية الموجبة التي تزعمون:

(1) — أهى من فعل غيره أو حكم غيره أو قضاء غيره أو أمر غيره؟!

(2) — أم ليس من فعله أو حكمه أو قضائه أو أمره تعالى، وليس من فعل غيره ولا من حكمه ولا من قضائه ولا من أمره؟!

(3) — أم من فعل الله تعالى وحكمه وأمره وقضائه؟!

ومن المحال الممتنع أن يجدوا قسماً رابعاً أصلاً!

فإن قالوا من فعل غير الله، أو من حكم غيره، جعلوا ههنا خالقاً غيره، وحاكماً غيره، وهذا شرك مجرد وكفر صريح، بل هو أشنع من ذلك. جعلوا فعل ذلك الفاعل، أو حكم ذلك الحاكم، موجباً على الله تعالى أن يفعل ما فعل وأن يحكم بما حكم به، فليس مع الله شركاء فحسب، بل منهم من هو أعلى منه مرتبة، وأشد قوة، وأسمى مقاماً!

وإن قالوا ليست من فعله ولا من فعل غيره، لزمهم أن في الوجود أشياء قديمة لم تزل، لا فاعل لها؛ أو أنهم في هذا الحاكمون على الله تعالى بها، وهم الذين يحللون ويحرمون ويقضون على الباري عز وجل، وهذا كذلك كفر وشرك مجرد، وهو في غاية التناقض:

(أ) — لأن تعدد واجبي الوجود القدماء محال، كما قام عليه البرهان، وأن واجب الوجود الأول الأزلي القديم من غير ابتداء واحد فقط لا غير،

(ب) — وعلى فرض تعدد القدماء (وهو مستحيل) جدلاً، فإن تسلط بعضهم على بعض محال، وعلو بعضهم على بعض محال، وحكم بعضهم على بعض محال، لأنهم في مرتبة واحدة ضرورة.

(ج) — وخروج شيء إلى الوجود مع تمناع القدماء وتساوئهم في مراتب القدرة والسيادة والعلو والحاكمية محال أيضاً، لأن كل واحد يقدر على منع الآخر، وكل واحد منهم يقدر على إبطال فعل الآخر، فإن كان الأمر كذلك: فمن أين جاءت هذه الممكنات التي لا تحصي في هذا الكون الفسيح؟!

فمذهب منكري الصانع، من الدهريين والماديين، أمثل من هذا وأعدل، وأقل تناقضاً، لأنهم يقولون بتقديم واحد هو الطبيعة الخلاقة الفعالة بالضرورة، لا بالاختيار، وهذا إنما يتناقض فقط مع الواقع، أي مع حالة الكون المحسوس المشاهد، كما هو اليوم، ولا يستلزم ذلك البحر المتلاطم من التناقضات والمستحيات!

فإن رجعوا إلى الحق، وقالوا: بل هي من فعل الله عز وجل وحكمه، وحده لا شريك له؛ قلنا لهم أخبرونا عن أي علة من تلك العلل، ولعلنا نفرض علة واحدة معينة، نجعلها نصب أعيننا، وموضع نظرنا وبحثنا، هذه العلة المعينة موضع الدرس:

(أ) — أفعَلها الله تعالى أو حكم بها لعة أخرى؟!

(ب) — أو فعلها وحكم بها لغير علة أصلاً؟!

فإن أصابوا الحق وقالوا: بل فعلها الله تعالى، أو حكم بها لغير علة أصلاً، تركوا مقولتهم الشنعاء، وأقروا أنه، تبارك وتعالى، يفعل الأشياء لا لعة، من حيث المبدأ.

وإن قالوا بل فعل الأشياء الثانوية أو حكم الأحكام الثانوية لعة، أما الأوليات، وهي العلل نفسها، فهي هكذا بدون علة، قيل لهم: ما الذي أوجب أن تكون الأفعال والأحكام الثانوية لعلل، وتكون الأفعال والأحكام الأول، التي هي علل تلك الأفعال والأحكام الثانوية، لا لعلل؟! وهذا تحكّم بلا دليل، ودعوى ساقطة لا برهان عليها؛ إلا أنه أمر ممكن في ذاته، لا تناقض فيه، فإذا جاء من الله خبر بذلك نأخذ به، ونتوقّف عنده. وعلى كل حال فهذا هدم لقاعدتهم الأصلية: أنه، جل جلاله وسما مقامه، لا يفعل أو يحكم مطلقاً إلا لعة!

وإن قالوا بل فعلها الله تعالى، أو حكم بها لعلل آخر، سئلوا عن هذه العلل أيضاً كما سئلوا عن التي قبلها، وهكذا أبداً إلى ما لا نهاية، ولا حد. فلا بد لهم، بالضرورة العقلية المطلقة، من أحد أمرين، لا ثالث لهما:

(أ) — إما أن يصلوا إلى أفعال وأحكام ما، فيقولون إنه فعلها لغير علة، فيكونون بذلك تاركين لقولهم المكذوب الباطل: (إنه، تعالى ذكره، لا يفعل شيئاً، أو يحكم ويأمر بشي، إلا لعة)، فيكون الرب، جل جلاله وسمى مقامه، لا يفعل أو يحكم أو يأمر أو يقضي بشيء لعة في التحليل النهائي، وإن كان ربما جعل شيئاً علة لشيء، أو شيئاً سبباً لشيء، في النظر المتوسط، أو المراتب المتوسطة، مهما كثرت هذه الوسائط،

أما في التحليل والنظر النهائي، فلا!

(ب) — أو يقولون بمفعولات وأحكام وأوامر وأقضية لا بداية لها، مع ترتب بعضها على بعض بالعلية أو السببية الضرورية، وهذا تسلسل في العلل والمعلولات، وهو مستحيل بإجماع العقلاء، لأنه هدم للعقل، وتحطيم له، وهو مع هذا كفر وخروج عن الإسلام بإجماع الأمة. فَقَبِّحَ اللَّهُ قَوْلًا يُؤُولُ إِلَى الْمُسْتَحِيلِ الْمَمْتَنَعِ عَقْلًا، وَإِلَى الْكُفْرِ الْمُنَاقِضِ لِلشَّرِيعَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ!!

فهذا هو البرهان الضروري الذي لا انفكك عنه على صحة قولنا: (إن الله، تعالى وتقدس، يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم ما يريد، لا لعلّة أوجبت عليه ذلك الفعل أو الحكم أصلاً، ولا بوجه من الوجوه، على وجه الابتداء في التحليل والنظر النهائي)، وبطلان غيره من الأقوال المتناقضة.

فواجب الوجود، وهو كائن واحد فقط لا غير، من غير زيادة ولا نقصان، ليس جماداً ميتاً، ولا هو قوة خارقة ميتة عمياء صماء تخلق بالضرورة وهي لا تعي ما تفعل، فهذا كله محال كما سلف؛ وإنما هو فاعل مختار، أي فاعل بالمشيئة والإرادة الحرة الطليقة المتعالية على كل قيد أو شرط، وهذا يقتضي ضرورة أنه: يدرك نفسه، ويعلم بها، ويعلم علماً يقينياً شاملاً محيطاً بحقائق كل الضروريات، وبكل الممكنات، ويختار منها ما يشاء من العوالم والكائنات الممكنة، ثم يخرجها من العدم بالكيفية والشروط الابتدائية التي يختارها هو، فهو: **{يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ}**، (القصص: 28: 68).

والكائن الموصوف بالعلم والإدراك وبالمشيئة والإرادة والفعل الاختياري، يسمّى حيّاً وواجب الوجود ضرورة، له من معاني «الحياة» أكمل معانيها، ومنتهى غايتها، حياة أزلية أبدية دائمة، لا يتصور في حقها موت ولا زهول، ولا سنة ولا نوم، ولا ضعف أو مرض أو قصور؛ فالله هو «الحي»، وهو واجب الوجود، قائم بذاته، غني بذاته عن غيره، وهذا هو: «القيوم»: فهو: **{اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ}**، جل جلاله، وسمى مقامه، وتباركت أسماؤه، وتقدس صفاته: حقاً وصدقاً. أزلاً وأبداً.

| فصل: القدر خيره وشره من الله تعالى

أسلفنا أن العالم كله، بما في ذلك الكون المرئي وغيره من الأكوان غير المرئية، والأكوان القديمة التي بادت وذهبت قبل كوننا هذا، إن كان ذلك قد وقع أصلاً، والأكوان التي ستأتي وليست هي موجودة الآن بعد، أي كل الممكنات، أي كل الكائنات والموجودات، باستثناء الله الحي القيوم واجب الوجود الواحد الأحد، إنما خلقها الله، ووضع نظامها، وقدر مقاديرها، وحدد شروطها الابتدائية المحددة لمسار تطورها، وعلم على التفصيل والإجمال ما سيكون واقعاً فيها أو ما يمكن أن يقع فيها، وأذن بوقوع ذلك كله، ولو لم

يأذن بوقوعه وخروجه إلى الوجود لما خرج إلى الوجود فعلاً، ضرورة ولا بد بحكم العقل، لا محيص من التسليم لها، وهكذا جاء الشرع أمراً بالإيمان والتسليم بـ(القدر خيره وشره من الله تعالى).

ومن حق قائل أن يقول: خيره، فهمناها، وعلى العين والرأس، ولكن شره؟! نعم، وشره: بغض النظر عن كون الإنسان قد يحكم على أمور حكماً خاطئاً أو نسبياً بأنها شر من وجهة النظر الإنسانية المحدودة، لأنها مؤلمة مثلاً، كافتراس أسد كاسر لإنسان، وهي ليست كذلك، أي ليست شراً، أو ليست شراً بإطلاق، بل هي بعض ما يقتضيه تناسق نظام الكون، واطراد قواعده. وقد يكون ما يسميه الإنسان شراً، هو شر بحق، كمعصية أمر الله، من بعض المخلوقين، المتمتعين بالعقل والإدراك والتمييز، الذين من الله عليهم بحرية الإرادة والاختيار، وهي حرية حقيقية، فهم فاعلون بالاختيار في داخل هذا الكون، وفي إطار نظامه. فبدلاً من شكر المنعم بطاعته، والإحسان إلى خليقته، انقلب هذا الإنسان إلى خصيم مُبين، فعصى وتمرد، وأجرم وتجبر، ونشر الفساد والدمار، وأهلك الحرث والنسل، هذا شر قطعاً! وما كان هذا ليقع ويخرج إلى الوجود إلا بإذن الله ورخصته، بالرغم من كراهية الله لذلك وسخطه على فاعله؛ ومن المحال، عقلاً وشرعاً، أن يكون غير ذلك.

قد يقول قائل هذا ثمن زهيد في مقابل نعمة العقل والتمييز والإرادة الحرة، وهو مترتب عليها ضرورة. فمن المحال أن يتمتع مخلوق بالعقل والتمييز والإرادة الحرة، ثم يمنع من اختيار ما يريد، مع تحمله لكافة مسؤوليته.

فنقول: نعم، ولكن هذا لا يفسر لم وقع اختيار الله على كون كهذا، فلولا خلق كوناً من الآلات المجبرة، أو الملائكة المعصومة المسخرة المسيرة؟! والجواب: لأن الله، جل جلاله وتباركت أسماؤه، هكذا هو، كما هو في نفسه هو: { لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ }. وأنت تفهم ذلك وتتعقله، ولكنك لن تدرك ذلك إدراك إحاطة واستيعاب إلا إذا أحطت به علماً، وهذا محال.

فليس لك إذاً إلا القبول والتسليم، بضرورة العقل، قبل ورود الشرع؛ فكما سلمت بأنه موجود، وأنه الأزلي الأول واجب الوجود، فكذلك سلم بهذه، أي أن: (القدر خيره وشره من الله تعالى)، وأنه: { لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ }.

فإذا بلغت هاهنا فتوقّف وأمسك: فليس فوق الله مرجعية، ولا لفعله مسائلة، ولا لقضائه تعقيب أو مراجعة، لأنه هو غاية الغاية، ونهاية النهاية: { لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ }.

وهبك أردت أن تراجع أو تعقب أو تقاضي أو تحاكم، فإلى من يا ترى؟!

(1) — إلى واجب وجود آخر يعلو عليه أو يساويه في المرتبة؟! ولكن ما ثمة في الوجود واجب غيره، فاستحال هذا!

(2) — أو إلى عقلك، أو عقول جمهور العقلاء من المخلوقين؛ فهذا العقل من خلق الله، والعقل نهائي ممكن، دون الله في المرتبة، فكيف يحكم الأسفل على الأعلى؟!

ولو تواقحت وحكمت بعقلك الأدنى أن ما تسميه شراً غير مقبول، وأنه ظلم وتجاوز من الله، تعالى الله عن ذلك، فذلك عقلك ليس بموثوق به؛ فلعله مختل في أصل خلقته، فكما أنك جَوَزْتَ أن الله، تعالى وتقدس، قد ظلم، فذلك يجوز أن يكون قد تلاعب وعبث: فخلق عقلك آلة مختلة، لا تصلح للحكم، فبعض أحكامها مناقض للحق. بل إن الحق والصدق لم يعد لهما معنى أصلاً، وكذلك الخير والشر: فمرحباً بك في مصحة الأمراض العقلية!!

(3) — أم إلى «عقله»، أي علمه وإدراكه المحيط بكل شيء؟! هذا تحاكم حسن جميل، ولكنه وقع فعلاً، وفرغ منه؛ ولولا أنه، تبارك وتعالى، قد حكم (من قبل أن تخلق أنت أصلاً، وتأت مجادلاً محاجباً) أن هذا الكون حسن جميل، (من "وجهة نظره" هو طبعاً، وبالضرورة، تعالى وتقدس)، وأهل أن يخلق هكذا، بهذه الصفة، لولا ذلك لما خلقه أصلاً، ولما كنت أنت ها هنا تجادل وتسال، وتطلب التحكيم. فمجرد وجودك اليوم ها هنا، وتساؤلك وجدالك، هو «عينه» جواب سؤالك، والحكم الفيصل في قضيتك!

فمشكلة القدر، كما ترى أيها الإنسان المجادل، أي مشكلة وجود ما يسمّى بـ«الشر» في العالم، بحر ليس له قرار، ولا يدرك له غوار، إلا لمن استوعب ادركاً، وأحاط علماً بذات الواحد القهار، الملك الجبار، وليس علم ذلك، علماً شاملاً، وإدراكه، وإدراك إحاطة واستيعاب كامل، ليس ذلك ممكناً إلا لكائن واحد فقط: هو الله الحي القيوم، العزيز الغفار: **إِذَا تَوَقَّفَ وَأَمْسَكَ، وَسَلَّمْ وَاسْتَسْلَمْ!!**

| فصل: براهين شهادة أن: «مُحَمَّدٌ رَسولُ الله»

ومن ناحية أخرى فإن كل ما غاب عنا، أي ما لم يقع عليه حسنا مباشرة، أو كان قبلنا، فلا يمكن أن يُعرف إلا بالخبر عنه. وخبر التواتر يوجب العلم الضروري، ولا بد؛ ولو دَخَلْتُ في نقل التواتر داخلَةً أو شك، لوجب أن يدخل الشك: هل كان قبلنا خلق من بني آدم أم لا؟ إذ لم نعرف كون الخلق موجوداً قبلنا بهذه الصفة إلا بالخبر المتواتر، ومن شك في هذا هدم العقل ولحق بالمجانين، ولم يعد يحسن معه خطاب أو حوار أو كلام.

والتواتر هو نقل عدد يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه، بحيث يكون المنتهى مما يقع عليه الحس، أي مما يمكن أن يكون السامع لخبره ناقلاً له من جملة الناقلين، لو كان حضره فشده ببصره أو سمعه أو كليهما. أما إجماع الجمع الغفير على معتقد أو رأي فلا قيمة له، وهو ليس بتواتر يثبت به شيء، وكذلك إجماعهم على ضروريات العقل ليس بتواتر، وإن كانت ضروريات العقل هي المرجع والحكم النهائي في كل معرفة، ولكنه ليس بتواتر، ولا من جنسه، وإن كان أعلى منه في القيمة المعرفية؛ إنما التواتر هو النقل الموصوف أعلاه المنتهي إلى الحس، أي إلى «الشهادة» بالسمع أو البصر أو كليهما، وربما بغيرهما من الحواس، لا غير.

وبنقل التواتر المذكور، ثبت أن قوماً من الناس أتوا أهل زمانهم يزعمون أن الله تعالى، خالق الخلق، أوحى إليهم يأمرهم بإنذار قومهم بأوامر ألزمهم الله تعالى إياها، فستلوا برهاناً على صحة ما قالوا، فأتوا

بأعمال هي خلاف لطبائع ما في العالم لا يمكن البتة في العقل أن يقدر عليها مخلوق، حاشا خالقها الذي ابتدعها كما شاء:

— كقلب عصا حية تسعى.

— وشق البحر لشعب عظيم جازوا فيه وغرق من اتبعهم، وهم جيش كبير عليه ملك جبار.

— وكإحياء ميت قد صح موته يقيناً بعد موته بأيام عديدة، وفي أكثر الأحيان يكون قد دب فيه العفن المتقدم، أو يكون قد تناول عليه الزمن حتى عاد عظاماً نخرة.

— وكإبراء أكمه ولد أعمى فارتد بصيراً على الفور.

— وكناقة حية من لحم ودم تأكل وتشرب وتُحلب خرجت من صخرة صماء ميتة.

— وكإنسان رمي في النار المتأججة فلم يحترق.

— وكإشباع مئات من الناس من صاع شعير.

— وكنبعان الماء من بين أصابع إنسان حتى روي العسكر كله.

فثبت ضرورة أن الله تعالى شهد لهم بما أظهر على أيديهم بصحة ما أتوا به عنه، وأنه تعالى صدّقهم فيما قالوه.

وثبتت النبوة والرسالة لإنسان يعني أن من أرسله هو الله، خالق الكون والإنسان والحياة، وأن هذا الشخص نبي صادق، وأنه مؤيد بتلك البينات من الذي أرسله؛ فثبتت النبوة والرسالة يثبت فوراً، وللوهلة الأولى، وجود المرسل، فهو إذاً يغني عن البراهين المستقلة على وجود الخالق تبارك وتعالى.

أي أن براهين النبوة والرسالة هي في نفس الوقت، وعلى الفور للوهلة الأولى، أدلة على وجود المرسل، تبارك وتعالى، فلا حاجة لما ذكرناه من البراهين العقلية المحضة، آنفة الذكر، على وجود الخالق تبارك وتعالى، إذ أن براهين النبوة تُجزئ عنها.

فما قد يقدّمه بعض الفلاسفة من استشكالات على تلك البراهين العقلية، تتعلق أكثرها بإشكالية حدود تعقل وتصور الزمان والمكان، لا يضر شيئاً، إذ أن النبوة والرسالة تبرهن برهاناً قاطعاً على وجود المرسل، وتخبر عن أهم صفاته، من غير أن ترد عليها تلك الإشكاليات. فالحمد لله الذي أقام صنوفاً مختلفة من البراهين على وجوده ووجدانيته وألوهيته وربوبيته، لا إله إلا هو، عليه نتوكل، وبه نتأيد!

وَمُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْمَطْلَبِ الْهَاشِمِيُّ الْقُرَشِيُّ الْعَرَبِيُّ، هُوَ رَسُولُ اللَّهِ إِلَى جَمِيعِ الْإِنْسِ وَالْجِنِّ كَافِرِهِمْ وَمُؤْمِنِهِمْ، بِالْبَرَاهِينِ الْقَطْعِيَّةِ الْكَثِيرَةِ، وَمِنْهَا:

| **معجزة القرآن:** وهي أهم معجزاته وأعلاها، أنه أتى بهذا القرآن المنقول إلينا بآتم ما يكون من نقل التواتر، المحفوظ حرفاً، حرفاً، بل حركة، حركة، مع كيفية ترتيله والتغني به، وأنه دعا من خالفه إلى أن يأتوا بمثله متحدياً لهم، ساخراً منهم، في أسلوب كله تقريع وتوبيخ، فعجزوا كلهم عن ذلك، وهذا

التعجيز لجميع العرب عن أن يأتوا بمثله أولهم عن آخرهم موجود في نص القرآن في مواضع عديدة، بل إن التحدي على الإتيان بمثله كان لكل الجن والإنس، ثم قطع أنهم لا يستطيعون ذلك ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً ومعيناً، وقد عجزوا عن ذلك، وما زالوا عاجزين، وسيبقون عاجزين إلى يوم القيامة. ولا يهم ماهية هذا الإعجاز: أهو لأمر ذاتي في القرآن، أي لأنه معجز بذاته، أو بـ«الصرفة» أي لأن الله صرفهم، وأحبط عزيمتهم، وأفشل إرادتهم، فكل الأمرين خارق لنظام الكون. وعلى كل حال فالتحدي بالقرآن قد تمّ، وعجز العرب وغيرهم قد ثبت، هذه حقيقة تاريخية ثابتة.

نعم: لقد قامت الحجة واكتمل البرهان، لا سيما وأن العرب الأقحاح الذين يتكلمون اللسان العربي الفصيح على السليقة قد انقضوا في أواسط القرن الهجري الرابع، أي الميلادي العاشر، ولم يبق من يتكلم باللسان العربي الفصيح، وهو محفوظ في بطون الكتب كما يعرفه العلماء المتخصصون، إلا بعد تكلف وتعليم، وليس أحد منهم حجة على العربية الفصحى، فلا يقبل حكمه في القرآن: لا بالقول أنه معجز، ولا بالقول أنه ليس بمعجز من الناحية اللغوية البلاغية المحضة.

أما التحدي بالقرآن من ناحية معانيه، وما فيه من إبداع أدبي وبلاغي، وما تميز به من تصوير فني، وإخراج قصصي مسرحي، وما فيه من إخبار صادق عن الأمم السابقة، وما فيه من معجزات علمية، وخلوه من التناقض، وتأثيره المذهل في النفوس حتى في ترجماته، إلى لغات أخرى، التي غالباً ما تكون ركيكة هزيلة؛ فهذا التحدي ما زال قائماً إلى اليوم، وسيبقى قائماً إلى أبد الأبد. قال، جل وعز، عن هذا القرآن نفسه: **{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ }**، (فصلت؛ 41: 53)، أي أن القرآن حق من عند الله، أو أن ما جاء به مُحَمَّد حق من عند الله، وكل ذلك متلازم يقتضي بعضه بعضاً.

ولعلنا نؤكد حقيقة هامة، وهي أن خلو القرآن من التناقض جاء في صورة تحدي للخصوم بأن يتدبروه بكل دقة بقصد إثبات تناقضه، أي بقصد إبطاله، ثم قال متحدياً: لن تجدوا أبد الدهر فيه شيء من ذلك، لأنه من عند الله، كما قال رب العزة والجلال، تباركت أسماؤه: **{أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا }**، (النساء؛ 4: 82).

هذه دعوة صريحة للنقد والتمحيص، وليست دعوة للتسليم من غير برهان، وهي تقرير لمبدأ «الإبطال والتزييف»: أي أن كل ما لم يصمد للفحص والتدقيق، ومحاولة التزييف، فهو خلو من البرهان، وهو من ثم باطل، ومدعيه كاذب، حتى لو أصاب الحقيقة بالصدفة: **{هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }**، (النمل؛ 27: 64)، وهذه آية مكية، وكذلك: **{هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ }**، (البقرة؛ 2: 111)، وهذه مدنية.

فالحقيقة، وإن كانت في ذاتها ثمينة مطلوبة، إلا أنها لا تصمد في ذهن المؤمن بها، ولا تنتج فكراً أو عملاً بحق إلا إذا كانت قد قامت على البرهان، وإلا عصفت بها الرياح.

ومن قبل بدعوى، حتى ولو كانت صحيحة في ذاتها، بغير برهان، فهو متقول بغير دليل، وهو من ثم

كاذب، حتى ولو كانت المقولة في ذاتها صادقة، لأن من لم يأت بالبرهان كاذب: **{هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}**: أي إن كنت صادقاً فأرني برهانك، وإلا فأنت كاذب، لأنه ليس ثمة إلا صادق أو كاذب، لا ثالث لهما!

وقوله، تعالى ذكره: **{سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ}**، (فصلت: 41 : 53)، إذا تدبرته مع ما أسلفناه دعوة صريحة للنظر في الآفاق، وفي ذات الإنسان، للبحث عما يُثبت بطلان القرآن، من قبل من يزعم أنه ليس من عند الله، لأن الله الذي أنزل القرآن وعد أنه سيأتي بمزيد أدلة على صدق القرآن، شيئاً فشيئاً، في العالم المحسوس، في الآفاق وفي أنفسنا، وقد تحقق من ذلك الكثير، فمثلاً:

— ذكر القرآن العظيم العديد من الأمور المتعلقة بتشكّل الجنين وتطوره، وبعضها يستحيل الوصول إليه بمجرد التشريح المعتاد، بل هو بحاجة إلى استخدام المجاهر وآليات حديثة أخرى. وقد جمع أكثر ذلك بعض الدارسين وترجموه بكل دقة ثم عرضوه، كما هو الواجب عقلاً وشرعاً، على أهل الاختصاص من أساتذة علم الأجنة، ومنهم: الأستاذ الدكتور "كيث مور"، أستاذ علم الأجنة في جامعة "تورونتو" بكندا، فدهش الرجل من دقة تلك المعلومات، وقام بإجراء تعديلات على الطبعة الثانية من أحد كتبه، وقام بإظهار ذلك على الملأ، في الإذاعة والتلفاز، وحظي ذلك بتغطية في الصحافة التي خرج بعضها بعناوين مثل: (أشياء مذهشة وجدت في كتاب عتيق):

(SURPRISING THINGS FOUND IN ANCIENT BOOK)

— نص القرآن على أن الأحياء خلقت كلها «من» الماء. ليس هذا هو القول بأن الكائنات الحية «تحتاج» الماء، كما هو معروف لكل أحد منذ أقدم الأزمنة، وإنما هو أنها مكونة في جوهرها من الماء، وأن الماء مكون أساسي لها. وهذا إنما ثبت حديثاً من دراسة جميع الخلايا الحية دراسة مجهرية فثبت أن الزلال الخلوي يحتوي على 80% من الماء، وأن وظائف الحياة المعروفة كلها تتعذر إلا في الوسط المائي. كما ثبت أن الحياة إنما بدأت على الأرض أول أمرها في الوسط المائي، ثم نشئت الكائنات البرية بعد ذلك بدهور طويلة.

* ومن معجزاته، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، أنه شُقَّ له القمر قال الله عز وجل: **{اِقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ * وَإِنْ يَرَوْا آيَةً يُعْرِضُوا وَيَقُولُوا سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ * وَكَذَّبُوا وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ وَكُلُّ أَمْرٍ مُسْتَقَرٌّ * وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِنَ الْأَنْبَاءِ مَا فِيهِ مُزْدَجَرٌ * حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ}**، ورآه الكثير منهم عياناً. وقد استشكل أقوام أن ذلك ما رؤي إلا في مكة وما حولها، لم يره غيرهم، فأين بقية سكان الأرض، على كثرتهم. فنقول: لو تابعت نشرة الأحوال الجوية في التلفاز لأدركتم أن نصف الكرة الأرضية قد تغطيه السحب بأكمله إلا بقاعاً قليلة مرات كثيرة في السنة. وحادثة انشقاق القمر إنما استغرقت ثوان قليلة، ورآها أهل مكة، ومن حولهم، وهم المخاطبين بها لا غيرهم. أما بقية بقاع الأرض في جانبنا هذا من الكرة الأرضية فكانت تغطيها السحب. على أن ذلك كان ليلاً، وما لم يرفع الإنسان رأسه إلى السماء، حيث كانت

صحواً، فلا يمكنه إدراك ذلك أو رؤيته.

ويحتمل أن قلّة من الناس رأته فلم تجرؤ على الكلام عنه خشية أن تتهم في عقولها، فالحدث إنما دام ثوان معدودة. وأخبرني بعض أهل الهند أن أحد ملوكهم شهد هذا وسجله، ولكنه لم يأتني بمرجع أو إسناد معتبر.

أما من زعم أن هذا سيكون عند، أو قبيل، القيامة الكبرى فما أصاب، بل هو أفحش في الخطأ، ونصّ الآية قطعي على أنهم رأوا الآية وأعرضوا واتهموا مُحَمَّداً بالسحر، فلم المكابرة والتكلف إذا؟! على أنه قد جاءت روايات صحيحة، في البخاري وغيره، عن نفر من الصحابة بوقوع ذلك في مكة، ولنا بحث مستقل في هذا فليراجع.

* ودعا اليهود إلى تمني الموت إن كانوا صادقين في زعمهم أنهم أولياء الله وأنهم «شعب الله المختار» من دون الناس، وأن الجنة لهم وحدهم محجوزة مرتبة، وأخبرهم أنهم لا يتمنونه أبداً لكذبهم وسوء عملهم، فعجزوا كلهم جهاراً عن تمني الموت، ولزمتهم الفضيحة إلى آخر الأبد.

* ودعا النصارى، نصارى نجران، إلى مباہلته لحسم الخلاف حول طبيعة السيد المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله وسلامه عليه وعلى والدته، ووصفهم بالكذب والكفر، وتوعدهم بالنار، فأبوا كلهم وقبلوا أن يخضعوا لسلطانه، وأن يدفعوا الجزية وهم صاغرون، من غير كر ولا فر ولا قتال، ولزمتهم الفضيحة كذلك إلى آخر الدهر.

* وقطع على أن عمّه، أبا لهب بن عبد المطلب، وزوجه أم جميل من أهل النار في سورة تتلى إلى اليوم، وإلى الأبد، وبقي عمه بعد نزول السورة أعواماً في ضلاله وغيه حتى مات على الكفر وعلى معاداة مُحَمَّد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله. وكان أسهل شيء في الدنيا عليه أن يتقدم إليه معلناً التوبة والرغبة في اتباعه، فيظهر بذلك تناقضه، فلا يستطيع مُحَمَّد محو السورة أو إنكارها من غير أن يفتضح، ولا هو بمستطيع الإفلات من مضمونها، وهو قطعي الدلالة لا محيص عنه، ولكن ذلك كله لم يحصل، مع أن أولياء أبي لهب من المشركين كان فيهم الدهاة، ورجال المناورة، ومن اعتاد دبلوماسية الملوك، مثل عمرو بن العاص، ولكنهم كلهم أعماهم الله عن هذه المناورة السهلة البسيطة، بالرغم من استماتتهم في البحث عما يبطل نبوته، وتآمرهم ليل نهار عليه وعلى دعوته وأصحابه، وتواطؤهم على تعذيبهم، وسجنهم وحصارهم، ومصادرة أموالهم، وقتلهم وإخراجهم.

* وجاء في القرآن العظيم أن الفرعون الذي غرق في مطاردة بني إسرائيل نُجِّي ببدنه: **{لَتَكُونَنَّ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً }**، وهو أمر لم تذكره كتب بني إسرائيل، الذين شهدوا الواقعة، بلذكروا أنه قد غرق وجيشه فقط، ثم انقطعت أخبار مصر عنهم بعد ذلك. وبالفعل وجدت أجسام جميع الفراعنة الذين كانوا قبل

وبعد ذلك الزمن محنطة محفوظة، لم يفقد منهم أحد مطلقاً. وهذا سبب إشكالات كبيرة لعلماء الآثار المحاولين التحقق من صدق «العهد القديم»، وروايات بني إسرائيل. وهذه آية كبرى لمحمد بن عبد الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، تقوم بها وحدها الحجة اليقينية على نبوته.

* وأخبر في القرآن العظيم، والنص موجود فيه يقرأ حتى هذه الساعة، أن الروم الذين غلبهم الفرس وألحقوا بهم هزيمة نكراء، أوشت أن تبديد دولتهم، وحاصروهم في عاصمتهم القسطنطينية، أخبر أنهم ستكون لهم كرة أخرى ينتصرون فيها على الفرس.

وكانت قريش الوثنية فرحت بهزيمة الروم، وهم أهل كتاب، على يد الفرس، وهم وثنيون يؤمنون بالهين متحاربين متخاصمين: إله النور وإله الظلمة، وقالت قريش متفائلة ما معناه: (كما أن الفرس هزموا الروم، أهل الكتاب، ويوشكون على استئصالهم، فنحن كذلك سوف نستأصل محمدًا وأتباعه)، وكانت هزيمة الروم على يد الفرس هزيمة ساحقة في موقعة أنطاكية الشهيرة عام 613م، ثم استولى الفرس على عامة بلاد الشام، وأخذوا بيت المقدس، وأسروا (الصليب الأكبر) في أواخر 614م. فجاء القرآن مكذباً لفأل قريش، مخبراً أن الوضع سينقلب إلى ضده في بضع سنين. وقد قامر أبو بكر الصديق، رضوان الله وسلامه عليه، أحد المشركين على أن الروم سوف ينتصرون بعد ثلاث سنين وأخبر النبي، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذلك فسأله: «ما البضع في لسان قومك؟!»، فقال: (من ثلاث إلى تسع)، فأمره بالزيادة في الرهان مقابل الزيادة في المدة، ففعل أبو بكر، وانعقد الرهان على تسع سنين، وربح الرهان، بانتصار الروم عام 622م، وذلك قبل مجيء الحكم بتحريم القمار والمراهنة، وهذه الأحداث مذكورة في (تاريخ الدولة البيزنطية) للمؤرخ الروسي «أوستروجورسكي»، وهو كذلك عند المؤرخ الإنجليزي الشهير «جيبون» في موسوعته العظيمة: (انحدار وسقوط الامبراطورية الرومانية)؛ وغيرها من المراجع التاريخية.

* وجاء في القرآن الكثير من أخبار الأمم السابقة على نحو يشبه، ولكنه لا يتطابق مع الكتب القديمة، بل وأحياناً على خلاف جوهرى لما في كتب أهل الكتابين السابقين:

— فمن ذلك رفعه لشأن سليمان الذي يتهمه اليهود بالردة والكفر والسحر، وأكثرهم على أنه في أحسن أحواله ملك حكيم، وليس بنبي، فمن أين أتى محمد بهذا؟! لو كان متنبئاً كاذباً ماكرًا لما أدخل نفسه في هذه الورطات من غير ضرورة أو سبب موجب. ولو كان مؤسوساً مغلوباً على عقله، يعتقد في نفسه النبوة لعاطفة جامحة، أو لخيال مريض، فما هي دوافعه؟! أو دوافع «عقله الباطن» المزعومة، في التحمس لسليمان ووصفه بالنبوة، ومصادمة ما هو مشهور عند عامة اليهود، ويعتقده حتى صغار الأطفال فيه من السحر وتنصيب الأوثان؛ وليس بينه وبين سليمان قرابة، أو مودة أو أي علاقة مصلحة من قريب أو بعيد، بل بينهما فوق ألف وخمسمائة عام، وهما من شعبين مختلفين، يكره كل منهما الآخر ويحتقره.

— وكذلك تبرئة هارون، صلوات الله عليه، من مزاعم اليهود، كما هي في العهد القديم، أنه هو الذي صنع «العجل الذهبي».. فكيف جاء هذا كله؟ وما هي دوافعه؟ ولماذا خالف ما وصل إلى علمه من أهل الكتاب، إن كان قد تعلم منهم؟!، كما يزعم مكذبوه في جميع العصور، وبخاصة من المستشرقين «المتعالمين».

— وفي قصة يوسف وإخوته، خالف في نقاط مهمة ما جاء في «العهد القديم»، كما هو في أيدي اليهود والنصارى. فمثلاً ينص «العهد القديم» على أن إخوة يوسف باعوه لقافلة من «الإسماعيليين». ولكن القرآن ينص على أنهم لم يباشروا ذلك بأنفسهم، وإنما ألقوه في الجب آملين أن يلتقطه بعض السيارة، أي أحد القوافل التي تعبر بانتظام؛ ولعلهم رصدوا في الأفق قافلة مقبلة من بعيد فألقوه حينئذ. ومهما كان الأمر فإن قصة العهد القديم غير معقولة، وتفوح منها رائحة الكذب. فبنو إسماعيل، وهو الأخ الأكبر لإسحاق، الجد الأول المباشر ليوسف وإخوته، لا يمكن أن تتكاثر أعدادهم في تلك المدة القصيرة بحيث يمكن أن تتكون منهم قافلة تتجه إلى مصر للتجارة، تستحق أن تسمى قافلة من «الإسماعيليين»، لا سيما وأنهم كانوا في أعماق الجزيرة العربية. هذه أكذوبة متأخرة، بعد أن أصبح الإسماعيليون أمة كبيرة، لها قوافل منظّمة، وكانت بينهم وبين بني إسرائيل مناوشات وعداوات وحروب، فقام بعض المتأخرين من كذبة بني إسرائيل بوضع تلك الأكذوبة لإظهارهم بصورة سيئة، على عوائد أساطين الدعاية الكذّابين، عندما يخوضون الحروب المعنوية، وحرب الدعاية؛ فما دام إخوة يوسف، بنو يعقوب بن إسحاق، سلام الله عليهما، سقطوا تلك السقطة الشنيعة، وقاموا بذلك العمل القبيح في حق أخيه يوسف، فلم لا نشرك بني إسماعيل معهم، حتى يصبح الجميع في القبح والإجرام سواء؟!!

سيقول المستشرقون والمنصرون، كعادتهم طبعاً، هذا من نباهة مُحَمَّد وعبقريّته! فيا لله للعجب من هذا الرجل:

— فهو تارة عبقرى فذ وفيلسوف كبير، وسياسي ماهر يتعمّد الكذب ويتقنه، وكان يتظاهر بالأمية والعامية؛ هذه «فضيحة». ولهذا قلّ من يقول بها اليوم، فحياة مُحَمَّد من أولها إلى آخرها تظهر أنه كان على يقين راسخ وإيمان جازم لا يتزعزع، بأنه نبي مرسل.

— وهو أخرى جاهل أبله يغلط في البديهيّات، حتى فاته أن هارون هو صانع العجل الذهبي، وأنه لم يكن في زمن موسى من يسمّى (سامري)، وأن (الصلب) عقوبة رومانية لم توجد في العالم قط، فكيف صلب فرعون السحرة؟! ولما كان قد درس على أهل الكتب السابقة فهو، ضرورة، تلميذ «خائب»، تكثر غلطاته حتى في البديهيّات.

— وهو تارة درس على أحبار النصارى واليهود وحفظ، لذلك روى عنهم بدقّة كبيرة، ولكنه ما أتى بكبير جديد، وإنما هو يجترّ ما أبدعوه اجتراراً،

— بل لعله أسقف نصراني، متمكن في علوم النصرانية، تمرّد على الكنيسة واتبع المبتدع «آريوس»، الذي ينكر ألوهية المسيح.

والمعضلة، بل «الفضيحة»، في هذه الحالة أعظم، لأن ذلك يتناقض مع النقل التاريخي المقطوع به، أنه كان أمياً، ولم تكن له أي علاقة مطلقاً بكنائس النصارى أو أحبار اليهود، كما يتناقض مع عدم وجود نص قرآني، أو حديث صحيح ثابت، يشبه أن يكون منقولاً، ولو بتصرف، من القصص الموجودة في الكتب الأولى، أو يقترب من أسلوب سردها.

— بل لعله متطرف متحمس مهووس، يريد إصلاح المجتمع المكي «البورجوازي» الفاسد، فغلبه عقله الباطن، فاعتقد في نفسه النبوة اعتقاداً جازماً، فهو مخلص في ادعائه، ولكنه مغلوب على عقله،

— طبعاً قلّ اليوم جداً من يقول أن الشيطان هو الذي أوحى لمحمد بالقرآن. هذا الكلام «عيب»، ولا يوافق عقلية العصر الحديث، التي تنكر الجن والعفاريت والشياطين!

ولكن لا بأس: فما أحسن هذا «الشيطان» الذي يوحى بمثل هذا القرآن المملوء بالمواعظ والحكم، والأمر بالعدل والإحسان، وصلة الأرحام، والرحمة باليتيم والمسكين والضعيف؟! وأي «شيطان» عجيب هذا الذي يعلم غيوب المستقبل، ومطويات الماضي؟!

ولعلّ القوم يُتحفوننا قريباً بنظرية جديدة لتفسير «الظاهرة المحمدية». وعلى كل حال فلا خير في أي تفسير لا يكون:

(1) «شاملاً» يفسر جميع جوانب «الظاهرة المحمدية»، بدون استثناء،

(2) مع كونه «متناسقاً»، أي خالياً من التناقض.

* وجاءت في القرآن بعض الأخبار عن الأمم السابقة التي لا وجود لها أصلاً في كتب أهل الكتابين السابقين:

— ذكر القرآن أن أحد وزراء فرعون، أو لعله أحد رجالات الدولة الفرعونية القيايين، كان يسمّى، أو يلقب، بـ«هامان»، وذلك في نصوص القرآن التالية:

(1) {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِي صَرِّحاً لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ}، (غافر؛ 40: 36)؛

(2) {وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي فَأَوْقَدْ لِي يَا هَامَانُ عَلَى

الطَّيْنِ فَاجْعَلْ لِي صَرِّحاً لَعَلِّي أَطَّلِعُ إِلَى إِلَهٍ مُوسَى وَإِنِّي لأَظُنُّهُ مِنَ الْكَاذِبِينَ}، (القصص؛ 28: 38)؛

(3) {وَنُمَكِّنْ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَنُرِي فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُمْ مَا كَانُوا يَحْذَرُونَ}،

(القصص؛ 28: 6)؛

(4) {فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا

خَاطِئِينَ}، (القصص؛ 28: 8)؛

(5) {وَقَارُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ فَاسْتَكْبَرُوا فِي الْأَرْضِ وَمَا

كَانُوا سَابِقِينَ}، (العنكبوت؛ 29: 39)؛

(6) {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَى بِآيَاتِنَا وَسُلْطَانٍ مُبِينٍ * إِلَى فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَقَارُونَ فَقَالُوا

سَاجِرٌ كَذَّابٌ {، (غافر؛ 40: 23 - 24).

وقد أشكلت هذه الإشارة على كثيرين ممن يزعم أن مُحَمَّداً، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، إنما اقتبس معلوماته التاريخية من الكتب المتقدّمة. ولكن الكتب الأولى لا تذكر هذا الإسم عند الكلام عن موسى وفرعون.

نعم: هناك هامان آخر، ولكن هذا كان وزيراً لأحد ملوك بابل، أثناء الأسر البابلي لبني إسرائيل؛ لذلك سارع بعض المستشرقين والمنصرّين بالقول أن مُحَمَّداً اختلطت عليه الأمور، فنقل هذا الوزير إلى قصة موسى، وهي متقدمة على الأسر البابلي بما يقارب الألف عام.

إلا أن الحقّ هو أن لفظة «هامان» لفظة فرعونية، وجدت هكذا بعينها منقوشة على حجر رشيد الشهير، الذي كان المفتاح لفك رموز الكتابة الهيروغليفية، وليس هذا فحسب بل أنه موصوف بكونه (رئيس عمال المحاجر، وقطع الصخور)، أي ما يشبه (وزير الأشغال العامة) في العرف الحديث؛ فهو إذاً المسؤول عن المشاريع المعمارية الضخمة للدولة الفرعونية، تماماً كما هو في النص القرآني آنف الذكر. بل إن هناك في الآيات مؤشرات أخرى، من أهمها أن ذلك الـ«هامان» المعين، الموجود في زمن فرعون موسى، كان يلعب دوراً سياسياً بارزاً، يشبه دور رئيس الوزراء أو الوزير الأول، ولا يتناسب عادة مع منصب (وزير الأشغال العامة) في الأحوال العادية. لذلك لا بد أن يكون ذلك العهد عهد منشآت ضخمة، وأعمال معمارية كبيرة، بحيث كان تأثير (وزير الأشغال العامة) كبيراً وبارزاً على نحو ملفت للنظر، أو كان رئيس الوزراء يحتفظ لنفسه بهذه «الحقيقية» المهمة. هذا يتناسب جيداً مع كون زمن موسى هو، في الأرجح، أيام تحتمس الثالث، (اسمه الملكي: من-خبر-رع)، (1450 ق.م)، الفرعون الأسطورة، سادس فراعنة الأسرة الثامنة عشر، ويعتبر أعظم حكام مصر وأحد أقوى الإباطرة في التاريخ، حيث أسس أول إمبراطورية مصرية في ذلك الوقت؛

— وجاء في نص القرآن: **{ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ * إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ * الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ {، (الفجر؛ 89: 6 - 8).**

هذا النص يجعلنا نقطع بأن (إرم) هذه مدينة مهمّة، لعلها عاصمة دولة (عاد) أو أهم مدنها، وأنها عديمة النظير في الدنيا آنذاك. كما أن نصوص القرآن الأخرى التي تذكر الأنبياء بترتيبهم الزمني تجعلنا نقطع أن قوم عاد، وكذلك ثمود، كانوا سابقين على زمن موسى وهارون، بل على زمن إبراهيم، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بمدة طويلة.

وقد بقي ذكر القرآن لمدينة (إرم) هذه هو الذكر الوحيد لها، ولم يوجد لها ذكر أو أثر في أي مرجع أو أثر تاريخي آخر، حتى وردت إشارة إليها في أحد الألواح المكتوبة بالخط المسماري، التي كانت ضمن مجموعة تزيد على خمسة عشر ألف لوحة مسمارية تشكل أكبر أرشيف تم اكتشافه على الإطلاق، ويعود هذا الأرشيف إلى الألفية الثالثة (قبل المسيح). وقد تم اكتشاف تلك «المكتبة» في أطلال قصر دُمّر في القرن الثالث والعشرين قبل الميلاد. (راجع مجلة الجمعية القومية الجغرافية، ديسمبر 1978م).

فمن أين أتى مُحَمَّدٌ، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، بذكر هذه المدينة التي دمرت في الماضي السحيق، قبل مولده بحوالي ثلاثة آلاف عام، ولم يعد لها ذكر؟! وحتى مع التسليم جدلاً أنها كانت من ضمن أساطير العرب، فكيف وثق بوجودها أصلاً وذكرها في القرآن؟!

ويزداد ذكر (إرم) في القرآن غرابة أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، لم يرد عنه أن كان يذكر شيئاً من أساطير العرب إلا على وجه التكذيب والإنكار؛ حتى روي أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، كان يقف بنسبه الشريف عند عدنان، ويكتفي بالنص على أن عدنان من ولد إسماعيل بدون ذكر سلسلة نسب فوق ذلك، ثم يقول: «كذب النسّابون»، فكيف جزم ها هنا بوجود (إرم)، بل وذكرها في القرآن؟!

| ما سبق ذكره من البراهين مذكور كله في نص القرآن، وهناك براهين كثيرة أخرى نقلت نقل التواتر، خارج النص القرآني، منها:

* حن الجذع إذ فقدته حيننا سمعته كل من حضره، وهم جموع كثيرة،

* ونبع لهم الماء من بين أصابعه الشريفة في أكثر من واقعة، وفي مناسبات عديدة، فسقى به الجيش الكبير، وتوضئوا، واغتسل بعضهم، وتزودوا.

* وأطعم مئات من الناس من طعام قليل لا يكفي العشرة، مثل صاع شعير وجدي، فأكلوا حتى شبعوا، وزادت فضلة. وقد حدث هذا كذلك في مناسبات عديدة.

* وأذعن ملوك اليمن والبحرين وعمان لأمره، للآيات التي صحت عندهم عنه، فنزلوا عن ملكهم كلهم طوعاً، دون رهبة أصلاً ولا خوفاً من أن يغزوهم ولا برغبة رغبهم بها، بل كان فقيراً يتيماً. وكان هناك قوم يدعون النبوة كصاحب صنعاء وكصاحب اليمامة، كلاهما أقوى جيشاً وأوسع منه بلاداً، فما التفت لهم أحد غير قومهما، وكان هو أضعفهم جنداً وأضعفهم بلداً وأبعدهم من بلاد الملوك داراً.

* ودعا العرب — وهم شعب عنصري متغطرس متمرد لا يعترف بسلطة مركزية، ويأنف من الطاعة والانضباط، ويحتقر الشعوب الأخرى — إلى إقامة الصلاة وأداء الزكاة وإسقاط الفخر والتجبر والتزام التواضع والصبر للقصاص في النفس فما دونها من كل حقير أو رفيع، والسمع والطاعة للولاة الشرعيين؛ وتقديم أهل العلم والفضل، حتى ولو كانوا من العبيد السود، دون أن يكون معه مال ولا عشيرة تنصره. بل إن قبيلته كانت هي الأولى والأسبق لتكذيبه، ومطاردة أتباعه وتعذيبهم، حتى فرّوا بجلودهم إلى النجاشي في الحبشة، وكان من رؤوس المكذّبين عمه وبنو عمومته. بل اتبعه كل من اتبعه مذعناً لما بهرهم من آياته ولم يأخذ قط بلدة عنوة وغلبة إلا خيبر ومكة فقط.

* وتنباً بكثير من الأحداث المستقبلية، ذاكراً لبعض جزئياتها بدقّة وتفصيل، وليس على عادة الكُهان في الكلام الغامض، والعموميات التي تكاد تنطبق على كل واقعة. وقد تحقق الكثير مما أخبر به أو أُنذر، وما زال الكثير في مطويات المستقبل ورحم الغيب.

بعض تلك النبوءات تحقق في حياته، وبعضه بعد وفاته بمُدّد متفاوتة، ولعلنا نستقصي ذلك في كتابنا «**طريق الإيمان**»، إن شاء الله تعالى، إلا أننا نكتفي ها هنا ببعض تلك النبوءات المفصلة التي تحققت بعده بزمان طويل، بعد أن تمّ تدوين كتب الحديث، ونقلها بالتواتر عن مؤلفيها، وانتشارها في الآفاق بحيث يستحيل العبث بها، أو إدراج شيء فيها من خارجها؛ تمّ كل ذلك قبل تحقق تلك النبوءات.

وإنما بالغنا في هذا الاحتياط تخلصاً من اعتراضات بعض المكابرين، الذين ربما زعموا أن تلك الروايات إنما افترت ووضعت ثم أدخلت في الكتب **بعد وقوع الأحداث**، لا قبلها، ثم نسبها بعض «**الأتقياء**» إلى نبينهم لإثبات نبوته، وتكثير البراهين على صدقه.

وإليك بعض تلك النبوءات الصادقة التي تحققت قبل كتابة هذه السطور، وبعد تكامل تدوين كتب الحديث وانتشارها في الآفاق، بحيث يستحيل العبث بها أو تزويرها، أي بعد 450 هـ تقريباً، الموافقة لعام 1050 م.

| من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: «**لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز**»

وجاء في بعض الروايات زيادة تفصيل أن ذلك في واد من «**حرة بني سليم**»، جنوب شرق المدينة المنورة، اسمه «**حبس سيل**». وقد حاولنا استيعاب تلك الأحاديث المتعددة بطرقها المختلفة عن كل من أبي هريرة، وعاصم بن عدي الأنصاري، وبشير السلمي، رضي الله عنهم، في بحث مستقل. كما أننا نجد هذه الروايات في كتب نقلت نقل تواتر عن مؤلفيها: «**صحيح البخاري**»، و«**صحيح مسلم**»، و«**مسند الإمام أحمد بن حنبل**»، و«**صحيح ابن حبان**»، و«**المعجم الكبير**»، و«**المستدرک على الصحيحين**»، وغيرها. وهذه الكتب قد انتشرت في الآفاق، وتجاوزت نسخها الألوف، بل مئات الألوف، مما يجعل العبث بها كلها في آن واحد من المستحيلات؛ نقل تواتر يُحدث علماء يقينياً بصدور تلك النبوءة عن أبي القاسم، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله أتم الصلاة وأكمل التسليم؛ ولعلنا نلخص بحثنا المذكور في ما يلي:

* أخرج البخاري في صحيحه (ج6/ص2605/ح6701): [حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال سعيد بن المسيب أخبرني أبو هريرة أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: **(لا تقوم الساعة حتى تخرج نار من أرض الحجاز تضيء أعناق الإبل ببصرى)**]; وأخرجه مسلم في صحيحه ج4/ص2228/ح2902؛ وابن حبان في صحيحه ج15/ص254/ح6839؛ والحاكم في مستدركه

ج4/ص491/ح8369؛ وقد رواه أبضا عقيل بن خالد، وغيره، عن الزهري.

* وجاء في المستدرک علی الصحیحین للحاکم (4/489/8367): [أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ كَامِلٍ الْقَاضِي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ الْحَسَنِ الْعَوْفِيُّ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ، أَنَّ أَبَا عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنَ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، عَنْ رَافِعِ بْنِ بَشِيرٍ السَّلْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (تَخْرُجُ نَارٌ مِنْ حَبْسٍ سَيْلٍ تَسِيرُ بِسَيْرِ بَطِيئَةٍ، تَكْمُنُ بِاللَّيْلِ وَتَسِيرُ بِالنَّهَارِ، تَغْدُو وَتَرَوْحُ، يُقَالُ: غَدَتِ النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ فَاغْدُوا، قَالَتِ النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ فَاقِيلُوا، رَاحَتِ النَّارُ أَيُّهَا النَّاسُ فَرَوْحُوا، مَنْ أَدْرَكَتْهُ أَكَلَتْهُ)]؛ وأخرجه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج3/ص443/ح15696): [حدثنا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بِهِ]؛ وأخرجه ابن حبان في صحيحه (ج15/ص255/ح6840)؛ والحاكم في مستدرکه (ج4/ص490/ح8367)؛ وأبو يعلى في مسنده (ج2/ص234/ح934)؛ وابن أبي عاصم عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني (ج3/ص98/ح1414)؛ وهو في معجم الصحابة للبغوي [في ترجمة (بشير) (ويقال: بشير ويقال: بسر) السلمي) - (1/300/196)]؛

وطرفه في التاريخ الكبير للبخاري [بحواشي محمود خليل (2/131/1943)]: [(بشير، السلمي، حجازي) - قَالَ لَنَا أَبُو عَاصِمٍ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ، سَمِعَ عَيْسَى بْنَ عَلِيٍّ، عَنْ رَافِعِ بْنِ بُشَيْرٍ السَّلْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَخْرُجُ نَارٌ مِنْ حَبْسٍ سَيْلٍ]؛ وهو في معرفة الصحابة لأبي نعيم (1/404/1209)؛ وجاء في سؤالات ابن الجنيدي (ص: 318/184): [ذكر ليحيى بن معين وأنا شاهد حديث عن عبد الحميد بن جعفر: (تخرج نار من حبس سيل)، فقال: «رواه عثمان بن عمر، فقال كذا، ورواه أبو عاصم، ورواه علي بن ثابت»، فقال يحيى: «علي بن ثابت أثبت هؤلاء وأكيس»]؛

* وجاء في المستدرک علی الصحیحین للحاکم (4/490/8368): [فَحَدَّثَنَا الشَّيْخُ أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ، أَنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ بْنَ الْفَضْلِ الْأَسْفَاطِيَّ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي لَيْلَى الْمَزْنِيُّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَمِّعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو الْبَدَّاحِ بْنُ عَاصِمٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْنَا رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، حَدَّثَانِ مَا قَدِمَ، فَقَالَ: «أَيُّ حَبْسٍ سَيْلٍ؟» قُلْنَا: لَا نَدْرِي، فَمَرَّ بِي رَجُلٌ مِنْ بَنِي سُلَيْمٍ، فَقُلْتُ: مَنْ أَيْنَ جِئْتَ؟ فَقَالَ: مِنْ حَبْسٍ سَيْلٍ، فَدَعَوْتُ بِنَعْلِي، فَانْحَدَرْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ سَأَلْتَنَا عَنْ حَبْسٍ سَيْلٍ، وَإِنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَنَا بِهِ عِلْمٌ، وَإِنَّهُ مَرَّ بِي هَذَا الرَّجُلُ فَسَأَلْتُهُ، فَرَعِمَ أَنَّ بِهِ أَهْلَهُ، فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «أَيُّ أَهْلِكَ؟» قَالَ: بِحَبْسٍ سَيْلٍ، فَقَالَ: «أَخْرَأْ أَهْلَكَ فَإِنَّهُ يُوشِكُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْهُ نَارٌ تُضِيءُ أَغْنَاقَ الْإِبِلِ بِبُصْرَى»]، وقال الإمام الحاکم: (هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخْرِجَاهُ)؛

* وجاء في معجم البلدان لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: 626هـ) (2/213): [حَبْسٌ: بالضم ثم السكون، والسين مهملة، والحبس، بالضم، جمع الحبس، يقع على كل شيء وقفه صاحبه وقفا محرما، قال الزمخشري: الحَبْسُ، بالضم، جبل لبني مُرَّة، وقال غيره: الحَبْسُ بين حرّة بني سليم والسوارقية، وفي حديث عبد الله بن حبشي: تخرج نار من حبس سيل، قال

أبو الفتح نصر: حَبَس سِيل، ورواه بالفتح، إحدى حَرَّتَي بني سليم، وهما حَرَّتَان بينهما فضاء كلتاهما أقل من ميلين]

فيتحصل من قراءة النصوص، قراءة صحيحة: أن حرة المدينة الشرقية [وتسمى أيضاً: (حرة بين سليم)، أو (حرة واقم) أو (حرة بني قريظة) أو (زهرة)؛ وهي الطرف الشمالي لحرة رهط الكبيرة) تظهر كأنها تنقسم إلى حرتين: (الحِذْرِيَّةُ)، الملاصقة للمدينة، ثم بعد فضاء ليس بالواسع، أو هو وادٍ (لعله وادي أحيلين الذي دمره الصهير البركاني، فذهب وانقرض): (حَبَس سِيل). وكان الطريق إلى السوارقية (وتسمى اليوم: السويريقية) تخرج شرقاً من المدينة النبوية الشريفة حتى تتجاوز الحرة الأولى (الحِذْرِيَّةُ)، والأرض الفضاء، ثم تتيامن متجهة جنوباً بحذاء الجانب الشرقي لحرة (حَبَس سِيل)، ثم تلتقي بالطريق الحديثة المتجهة إلى مهد الذهب والسويريقية.

وقد ظهرت هذه النار بالفعل، وكانت مقدمتها زلزلة عظيمة مساء يوم الثلاثاء، ليلة الأربعاء، بعد صلاة العشاء، 03/ جمادى الثانية/ 654 هـ، الموافق 27/ يونيو/ 1256م (يوليانية = 04/ يوليو/ 1256م جريجورية)؛ ودَوَّن المؤرخون والمؤلفون أخبارها، ووصفوها وصفاً حياً دقيقاً يثير الإعجاب، يتبين منه أنها ثورة بركانية دامت عدة أشهر، وتدققت في أثنائه كمية كبيرة من الصهير والحمم (قدرها بعض الباحثين المعاصرين بنحو نصف كيلومتر مكعب) والغبار والغازات، انبجست من صدع طوله حوالي ميل وربع الميل، إلا أن التدفق تركز حول ست نقاط خلّفت ستة من مخاريط الرماد (scoria cones)، أبرزها جبل الملساء (وربما قيل بالتصغير: المليساء). وقد سار الصهير شمالاً مسافة لا يستهان بها في الوادي أو الأرض الفضاء (وادي أحيلين)، حتى لامس حرم المدينة المنورة، ثم انحرف شرقاً.

ولعل أبا الحسن نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد الحسني الشافعي السمهودي (المتوفى: 911هـ) هو من أكثر المؤرخين استيعاباً لأخبار تلك النار في تاريخه القيم: (وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى)، لا سيما وأنه قد أكثر النقل من كتاب خاص بهذه الحادثة من تأليف الإمام الزاهد، والمؤرخ المدقق الثقة قطب الدين محمد بن أحمد بن علي بن محمد بن الحسن بن عبد الله بن ميمون القسطلاني، التوزري الأصل، المصري ثم المكي:

* فقد جاء في وفاء الوفاء بأخبار دار المصطفى (1/ 115 - 121): [وكان ابتداء الزلزلة بالمدينة الشريفة مستهلّ جمادى الآخرة أو آخر جمادى الأولى سنة أربع وخمسين وستمائة، لكنها كانت خفيفة لم يدركها بعضهم مع تكررها بعد ذلك، واشتدت في يوم الثلاثاء على ما حكاها القطب القسطلاني، وظهرت ظهوراً عظيماً اشترك في إدراكه العام والخاص، ثم لما كان ليلة الأربعاء ثالث الشهر أو رابعه في الثلث الأخير من الليل حدث بالمدينة زلزلة عظيمة أشفق الناس منها، وانزعجت القلوب لهيبته، واستمرت تزلزل بقية الليل، واستمرت إلى يوم الجمعة ولها دوي أعظم من الرعد، فتموج الأرض، وتحرك الجدران، حتى وقع

في يوم واحد دون ليله **ثمانية عشر حركة** على ما حكاه القسطلاني. وقال القرطبي: (قد خرجت نار بالحجاز بالمدينة، وكان بدؤها زلزلة عظيمة في ليلة الأربعاء بعد العتمة الثالث من جمادى الآخرة سنة أربع وخمسين وستمئة، واستمرت إلى ضحى النهار يوم الجمعة فسكنت، وظهرت بقريظة بطرف الحرة، ترى في صفة البلد العظيم، عليها سور محيط عليه شراريف وأبراج ومآذن، وترى رجال يقودونها، لا تمر على جبل إلا دكته وأذابته، ويخرج من مجموع ذلك مثل النهر أحمر وأزرق له دوي كدوي الرعد، يأخذ الصخور بين يديه، وينتهي إلى محط الركب العراقي، واجتمع من ذلك ردم صار كالجبل العظيم، فانتهدت النار إلى قرب المدينة، **ومع ذلك فكان يأتي المدينة نسيم بارد**، وشوهد لهذه النار غليان كغليان البحر، وقال لي بعض أصحابنا: رأيتها صاعدة في الهواء من نحو خمسة أيام، وسمعت أنها رثيت من مكة ومن جبال بصرى)، اهـ. (وفي) كتاب الشريف سنان قاضي المدينة الشريفة وغيره: (أن في ليلة الأربعاء ثالث جمادى الآخرة حدث بالمدينة في الثالث الأخير من الليل زلزلة عظيمة أشفقنا منها وباتت في تلك الليلة تزلزل، ثم استمرت تزلزل كل يوم وليلة مقدار عشر مرات - وفي كتاب بعضهم أربع عشرة مرة - قال: والله لقد زلزلت مرة ونحن حول الحجرة فاضطرب لها المنبر إلى أن سمعنا منه صوتا للحديد الذي فيه، واضطربت قناديل الحرم الشريف، زاد القاشاني: ثم في اليوم الثالث - وهو يوم الجمعة - زلزلت الأرض زلزلة عظيمة، إلى أن اضطربت منام المسجد، وسمع لسقف المسجد صرير عظيم، قال القطب: فلما كان يوم الجمعة نصف النهار ظهرت تلك النار، **فتار من محل ظهورها في الجو دخان متراكم غشى الأفق سواده**، فلما تراكمت الظلمات وأقبل الليل **سطع شعاع النار**، فظهرت مثل المدينة العظيمة في جهة المشرق؛ ثم ذكر فزع الناس، ومسارعتهم - أمراء وعامة - إلى التوبة، ورد المظالم، وأحاطتهم بالحجرة النبوية الشريفة كاشفين رؤوسهم مقرّين بذنوبهم مبتهلين مستجيرين بنبيهم، صلى الله عليه وسلم، حتى النساء والصغار، فلم يبق أحد في النخل إلا جاء إلى الحرم الشريف، ثم قال: [فصرف الله تعالى عنهم تلك النار العظيمة ذات الشمال، ونجوا من الأوجال، فسارت تلك النار من مخرجها وسالت ببحر عظيم من النار، وأخذت في وادي أحيليين وأهل المدينة يشاهدونها من دورهم كأنها عندهم، ومالت من مخرجها إلى جهة الشمال واستمرت مدة ثلاثة أشهر على ما ذكره المؤرخون. وذكر القطب القسطلاني في كتاب أفردته لهذه النار، وهو ممن أدركها، لكنه كان بمكة فلم يشاهدها: (أن ابتداءها يوم الجمعة السادس من شهر جمادى الآخرة، وأنها دامت إلى يوم الأحد السابع والعشرين من رجب، ثم خمدت، فجعلت ما أقامت اثنان وخمسون يوما، لكنه ذكر بعد ذلك أنها أقامت منطفية أياما، ثم ظهرت، قال: وهي كذلك تسكن مرة وتظهر أخرى؛ فهي لا يؤمن عودها، وإن طفئ وقودها)، انتهى؛ فكأن ما ذكره المؤرخون من المدة باعتبار انقطاعها بالكلية، وطالت مدتها ليشتهر أمرها فينجزر بها عامة الخلق ويشهدوا من عظمها عنوان النار التي أنذرهم بها حبيب الحق. وذكر القسطلاني عن يثقبه: (أن أمير المدينة أرسل عدة من الفرسان إلى هذه النار للإتيان بخبرها، فلم تجسر الخيل على القرب منها، فترجل أصحابها وقربوا منها، فذكروا أنها ترمي بشرر كالقصر، ولم يظفروا بجلية أمرها، فجرد عزمه للإحاطة بخبرها، فذكر أنه وصل منها إلى قدر غلوتين بالحجر ولم

يستطع أن يجاوز موقفه من حرارة الأرض وأحجار كالمسامير تحتها نار سارية ومقابله ما يتصاعد من اللهب، فعين نارا كالجبال الراسيات، والتلال المجتمعة السائرات، تقذف بزبد الأحجار كالبهار المتلاطمة الأمواج، وعقد لهيبها في الأفق قتما حتى ظن الظان أن الشمس والقمر كسفا إذ سلبا بهجة الإشراف في الآفاق، ولولا كفاية الله كفتها لأكلت ما تقدم عليه من الحيوان والنبات والحجر)، انتهى[؛ وذكر أقوالاً أخرى لجمال الدين المطري، كأنها خرافات أو أكاذيب، ثم قال: [قلت: وذكر القسطلاني أن هذه النار لم تزل مارة على سبيلها حتى اتصلت بالحرّة ووادي الشظاة، وهي تسحق ما والاها، وتذيب ما لاقاها من الشجر الأخضر والحصى من قوة اللظى، وأن طرفها الشرقي أخذ بين الجبال فحالت دونه ثم وقفت، وأن طرفها الشامي - وهو الذي يلي الحرم - اتصل بجبل يقال له وعيرة على قرب من شرقي جبل أحد، ومضت في الشظاة الذي في طرفه وادي حمزة رضي الله عنه، ثم استمرت حتى استقرت تجاه حرم النبي، صلى الله عليه وسلم، فطفئت، قال: وأخبرني شخص أعتمد عليه أنه عاين حجرا ضخما من حجارة الحرّة كان بعضه خارجا عن حد الحرم، فعلقت بما خرج منه، فلما وصلت إلى ما دخل منه في الحرم طفئت وخمدت، انتهى. وهذا أولى بالاعتماد من كلام المطري؛ لأن المطري لم يدرك هذه النار وإن أدرك من أدركها، بخلاف القطب فإنه أدركها، واعتنى بجمع أخبارها، وأفرداها بالتصنيف، ولم يقف عليه المطري، وهذا أبلغ في الإعجاز، حيث لم تدخل هذه النار حرمه الشريف؛ إذ هي للإنذار والتخويف وهو نبي الرحمة، صلى الله عليه وسلم. وقد نقل أبو شامة عن مشاهدة كتاب القاضي سنان الحسيني أن سيل النار انحدر مع وادي الشظاة حتى حاذى جبل أحد، وكادت النار تقارب حرة العريض وخاف الناس منها خوفا عظيما، ثم سكن قتيورها الذي يلي المدينة، وطفئت مما يلي العريض بقدرة الله تعالى، فرجعت تسير في الشرق، وهو مؤيد لما ذكره القطب، ومشاهدة آثارها اليوم تقضي بذلك. قال المطري: (وأخبرني بعض من أدركها من النساء أنهن كن يغزلن على ضوءها بالليل على أسطحة البيوت بالمدينة الشريفة). وقال القسطلاني: (إن ضوءها استوى على ما بطن من القيعان، وظهر من القلاع، حتى كأن الحرم النبوي عليه الشمس مشرقة، وجملة أماكن المدينة بأنوارها محدقة، ودام على ذلك لهبها حتى تأثر له النيران، وصار نور الشمس على الأرض تعتريه صفرة، ولونها من تصاعد

الالتهاب يعتريه حمرة، والقمر كأنه قد كسف من اضمحلال نوره)، قال: (وأخبرني جمع ممن توجه للزيارة على طريق المشيان أنهم شاهدوا ضوءها على ثلاثة مراحل للمجد، وآخرون أنهم شاهدوها من جبال ساية). قلت: نقل أبو شامة عن مشاهدة كتاب الشريف سنان قاضي المدينة أن هذه النار رئت من مكة ومن الفلاة جميعها، ورآها أهل ينبع. قال أبو شامة: وأخبرني بعض من أثق به ممن شاهدوها بالمدينة أنه بلغه أنه كتب بتيماء على ضوءها الكتب. وقال المجد: والشمس والقمر في المدة التي ظهرت بها ما يطلعان إلا كاسفين. قال أبو شامة: (وظهر عندنا بدمشق أثر ذلك الكسوف من ضعف النور على الحيطان، وكنا حيارى من سبب ذلك، إلى أن بلغنا الخبر عن هذه النار)، وكل من ذكر هذه النار يقول في آخر كلامه: وعجائب هذه النار وعظمتها يكلّ عن وصفها البنان والأقلام، وتجل عن أن

يحيط بشرحها البيان والكلام؛ فظهر بظهورها معجزة للنبي، صلى الله عليه وسلم، لوقوع ما أخبر به وهي هذه النار؛ إذ لم تظهر من زمنه، صلى الله عليه وسلم، قبلها ولا بعدها نار مثلاً.

وقال القسطلاني: (إن جاء من أخبر برؤيتها ببصرى فلا كلام، وإلا فيحتمل أن يكون ذكر ذلك في الحديث على وجه المبالغة في ظهورها، وأنها بحيث ترى، وقد جاء من أخبر أنه أبصرها بتيماء، وبصرى منها مثل ما هي من المدينة في البعد). قلت: قد تقدم عن القرطبي أنه بلغه أنها رثيت من جبال بصرى، وصرح الشيخ عماد الدين بن كثير بما يقتضي أنه أضاعت من هذه النار أعناق الإبل ببصرى، فقال: (أخبرني قاضي القضاة صدر الدين الحنفي قال: أخبرني والذي الشيخ صفي الدين مدرس مدرسة بصرى أنه أخبره غير واحد من الأعراب صبيحة الليلة التي ظهرت فيها هذه النار ممن كان يحاضره ببلد بصرى أنهم رأوا صفحات أعناق إبلهم في ضوء تلك النار، فقد تحقق بذلك أنها الموعود بها). قال المؤرخون: وكان ظهور هذه النار من صدر واد يقال له وادي الأحيليين وقال البدر بن فرحون: إنها سالت في وادي أحيليين، وموضعها شرقي المدينة على طريق السوارقية مسيرة من الصبح إلى الظهر. قال القطب القسطلاني: ظهرت في جهة المشرق على مرحلة متوسطة من المدينة في موضع يقال له قارع الهيلاء على قرب من مساكن قريظة شرقي قباء، فهي بين قريظة وموضع يقال له أحيليين، فثارت من هذا القاع، ثم امتدت فيه آخذة في الشرق إلى قريب من أحيليين، ثم عرجت واستقبلت الشام سائلة إلى أن وصلت إلى موضع يقال له قرين الأرنب بقرب من أحد، فوقفت وانطفأت وانصرفت، انتهى.

قال المؤرخون: واستمرت هذه النار مدة ظهورها تأكل الأحجار والجبال، وتسيل سيلا ذريعا في واد يكون طوله مقدار أربعة فراسخ وعرضه أربعة أميال وعمقه قامة ونصف، وهي تجري على وجه الأرض والصخر يذوب حتى يبقى مثل الآتك، فإذا خمد اسودّ بعد أن كان أحمر، ولم يزل يجتمع من هذه الحجارة المذابة في آخر الوادي عند منتهى الحرة حتى قطعت في وسط وادي الشظاة إلى جهة جبل وعيرة، فسدت الوادي المذكور بسد عظيم من الحجر المسبوك بالنار ولا كسد ذي القرنين، يعجز عن وصفه الواصف، ولا مسلك لإنسان فيه ولا دابة. قلت: وهذا من فوائد إرسال هذه النار؛ فإن تلك الجهة كثيرا ما يطرق منها المفسدون لكثرة الأعراب بها؛ فصار السلوك إلى المدينة متعسرا عليهم جدًا. قال القسطلاني: أخبرني جمع ممن أركن إلى قولهم إن النار تركت على الأرض من الحجر ارتفاع رمح طويل على الأرض الأصلية.

قال المؤرخون: وانقطع وادي الشظاة بسبب ذلك، وصار السيل إذا سال ينحبس خلف السد المذكور حتى يصير بحرا مد البصر عرضا وطولا، فانخرق من تحته في سنة تسعين وستمائة لتكاثر الماء من خلفه، فجرى في الوادي المذكور سنتين كاملتين، أما السنة الأولى فكان قد ملأ ما بين جانبي الوادي، وأما الثانية فدون ذلك، ثم انخرق مرة أخرى في العشر الأول بعد السبعمئة فجرى سنة كاملة أو أزيد، ثم انخرق في سنة أربع وثلاثين وسبعمئة وكان ذلك بعد تواتر أمطار عظيمة في الحجاز، فكثر الماء وعلا من جانبي السد ومن دونه مما يلي جبل وعيرة وتلك النواحي، فجاء سيل طام لا يوصف، ولو زاد مقدار ذراع في

الارتفاع وصل إلى المدينة، وكان أهل المدينة يقفون خارج باب البقيع على التل الذي هناك فيشاهدونه ويسمعون خريرا توجل القلوب دونه، فسبحان القادر على ما يشاء!]

* وكرر الإمام الذهبي بعض الشهادات آنفة الذكر، وأضاف أخرى، مع تعقيبات جيدة موفقة، في موسوعته العظيمة: تاريخ الإسلام [ت بشار (14/660)]: [(سنة أربع وخمسين وستمئة - ظهور النار بالمدينة): قال أَبُو شامة: (جاء إلى دمشق كُتُبٌ من المدينة بخروج نار عندهم في خامس جُمادى الآخرة، وكُتِبَتِ الكُتُبُ في خامس رجب، والنار بحالها بعدُ، ووصلت إلينا الكُتُبُ في شعبان، فاخبرني مَنْ أثق به ممن شاهدها بالمدينة أنه بلغه أنه كُتِبَ بَتِيْماء على ضوءها الكُتُبُ، قال: وكنا في بيوتنا بالمدينة تلك الليالي، وكأنَّ في دار كلِّ واحدٍ سراجًا. ولم يكن لها حرٌّ ولا لفحٌ على عِظَمها، إنما كانت آية. قال أَبُو شامة: وهذه صورة ما وقفتُ عليه من الكُتُب: لما كانت ليلة الأربعاء ثالث جمادى الآخرة ظهر بالمدينة دَوِيٌّ عظيم ثم زلزلةٌ عظيمة فكانت ساعةً بعد ساعه إلى خامس الشَّهر، فظهرت نارٌ عظيمة في الحرَّة قريبًا من قُريظة نبصرها من دُورنا من داخل المدينة كأنها عندنا، وسالت أودية منها إلى وادي شظا مسيل الماء، وقد سدَّت مسيل شظا وما عاد يسيل، والله لقد طلعنا جماعةً نبصرها فإذا الجبال تسيل نيرانا، وقد سدَّت الحرَّة طريق الحاج العراقي، فسارت إلى أن وصلت إلى الحرَّة، فوقفت ورجعت تسير في الشرق يخرج من وسطها مُهود وجبال نار تأكل الحجارة، فيها أنموذج ما أخبر الله: {إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ كَأَنَّه جِمَالَةٌ صُفْرٌ}. وقد أكلت الأرض. ولها الآن شهر وهي في زيادة، وقد عادت إلى الحرار في قُريظة طريق الحاج إلى بُحيرة العراقي كلها نيران تشتعل نبصرها في الليل من المدينة كأنها مشاعل، وأما أمُّ النيران الكبيرة فهي جبال نيران حُمر، وما أقدر أصف هذه النار}.

ومن كتاب آخر: (ظهر في شرقي المدينة نارٌ عظيمة بينها وبين المدينة نصف يوم انفجرت من الأرض، وسال منها وادٍ من نار حتى حازت جبل أُحد، ثم وقفت. ولا ندري ماذا نفعل. ووقت ظهورها دخل أهل المدينة إلى نبيهم، صلى الله عليه وسلم، مستغفرين تائبين إلى ربِّهم).

وفي كتاب آخر: (في أول جُمادى الآخرة ظهر بالمدينة صوت كالرعد البعيد، فبقي يومين، وفي ثالث الشهر تعقبه زلزال فتقيم ثلاثة أيَّام، يقع في اليوم واللييلة أربع عشرة زلزلة. فلما كان يوم خامسة انبجست الأرض من الحرَّة بنارٍ عظيمة يكون قدرها مثل مَسْجِدِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وهي برأى العين من المدينة تُشاهد، وهي ترمي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ. وهي بموضع يقال له أحلين، وقد سال من هذه النار وادٍ يكون مقداره أربعة فراسخ، وعرضه أربعة أميال، وعمقه قامَةٌ ونصف، وهو يجري على وجه الأرض وتخرج منه أمهاد وجبال صغار، ويسير على وجه الأرض، وهو صخر يذوب حتَّى يبقى مثل الآتك، فإذا خمد صار أسود، وقبُل الخمود لونه أحمر، وقد حصل إقلاغٌ عن المعاصي وتقربٌ بالطاعات. وخرج أمير المدينة عن مظالم كثيرة). ومن كتاب قاضي المدينة سنان الحُسَيْنِي يقول في التاريخ: (لقد والله زُلِزِلَت مرة ونحن حول الحُجْرة النَّبَوِيَّة، فاضطرب بها المنبر والقناديل. ثم طلع في رأس أحلين نارٌ عظيمة مثل المدينة العظيمة، وما بانت لنا إلا ليلة السبت وأشفقنا منها، وطلعتُ إلى الأمير وكلمته وقلت: قد أحاط بنا

العذاب، ارجع إلى الله. فأعتق كل مماليكه وردّ على جماعة أموالهم. فلما فعل ذلك قلت: اهبط معنا إلى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فهبط وبتنا ليلة السبت، النَّاسُ جميعهم والنِّسوانُ وأولادهم، وما بقي أحدٌ لا في النَّخل ولا في المدينة إلا عند النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، وأشفقنا منها، وظهر ضوؤها إلى أن أبصرت من مكة، ومن الفلاة جميعها. ثم سال منها نهرٌ من نارٍ، وأخذ في وادي أُحلين وسد الطريق، ثم طلع إلى بحرة الحاج، وهو بحرٌ نارٍ يجري وفوقه حرّة تسير إلى أن قطعت وادي الشّظاة، وما عاد يجيء في الوادي سيلٌ قط لأنّها حرة، تجيء قامتين وثلاث علوها. والله يا أخي إن عيشتنا اليوم مكدّرة، والمدينة قد تاب أهلها ولا بقي يُسمع فيها ربابٌ ولا دُفٌ ولا شُرْب. وتمّت تسير إلى أن سدت بعض طريق الحاج، وكان في الودي إلينا منها قَتير، وخفنا أن تجيئنا، واجتمع الناس وباتوا عند النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، ليلة الجمعة وقد طُفئ قَتيرها الَّذي يلينا بقُدرة الله، وإلى الساعة ما نقصت بل ترمي مثل الجمال حجارةً من نارٍ، ولها دويٌّ، ما تدعنا نرقد ولا نأكل ولا نشرب، وما أقدر أصف لك عظمتها ولا ما فيها من الأهوال. وأبصرها أهلُ ينبع، ونذبوا قاضيهم ابنَ أسعد، وجاء وغدا إليها، وما أصبح يقدر يصفها من عظمتها، وكتب يوم خامس رجب، والشمس والقمر من يوم طلعت ما يطلعان إلا كاسفين). ومن كتاب آخر من بعض بني الفاشاني يقول: (جرى عندنا أمرٌ عظيم. إلى أن قال في النَّار: ظهر دخان عظيم في السماء ينعقد حتى يبقى كالسحاب الأبيض إلى آخر النهار ظهر للنَّار ألسنٌ تصعد في الهواء حمراء كأنها العَلقة، وعظمت ففزع الناس إلى المسجد، وابتهلوا إلى الله، وغطّت حُمرة النار السماء كلّها حتى بقي الناس في مثل ضوء القمر، وأيقنا بالعذاب. وصعد القاضي والفقير إلى الأمير يعظونه فطرح المكس، وأعتق رقيقه كلّهم، ورد علينا كلّ ما لنا تحت يده، وعلى غيرنا، وبقيت كذلك أيّامًا، ثمّ سالت في وادي أُحلين تتحدر مع الوادي إلى الشّظاة، حتى لحق سيلانها ببحرة الحاج، والحجارة معها تتحرّك وتسير حتى كادت تقارب حرّة العراض، ثمّ سكنت ووقفت أيّامًا، ثم عاد يخرج منها ترمي بحجارة من خلفها وأمامها حتى بنت جيلين خلفها وأمامها، وما بقي يخرج منها من بين الجبلين، لسان لها أيّامًا. ثمّ إنّها عظمت الآن وشبّاهها إلى الآن، وهي تنقد كأعظم ما يكون، ولها كل يوم صوتٌ عظيمٌ من آخر الليل إلى ضُحوة، والشمس والقمر كأنهما منكسفان إلى الآن، وكتب هذا ولها شهر).

قلت: **أمر هذه النار متواتر**، وهي مما أخبر به المصطفى صلوات الله عليه وسلامه حيث يقول: (لا تقوم الساعة حتى تخرج نارٌ من أرض الحجاز تُضيء لها أعناق الإبل ببُصرى)، وقد حكى غير واحدٍ ممن كان ببُصرى في الليل ورأى أعناق الإبل في ضوئها، انتهى كلام الإمام الذهبي؛

فأقول معقبًا:

أولاً: قول القطب القسطلاني، رحمه الله: (إن جاء من أخبر برؤيتها ببصرى فلا كلام، وإلا فيحتمل أن يكون ذكر ذلك في الحديث على وجه المبالغة في ظهورها، وأنها بحيث ترى، وقد جاء من أخبر أنه أبصرها بتيماء، وبصرى منها مثل ما هي من المدينة في البعد) يدلك على دقة الثقات من علماء المسلمين، وأمانتهم في النقل؛

وثانياً: قول المؤرخين عن الصهير أنه ملاً وادياً (طوله مقدار أربعة فراسخ وعرضه أربعة أميال وعمقه قامة ونصف)، يدل أيضاً على دقتهم وأمانتهم لأن القامة أربعة أذرع = $4 * 45 \text{ سم} = 180 \text{ سم}$ = 1.8 م؛ والفرسخ = ثلاثة أميال بحرية = $3 * 1852 = 5556$ متراً؛ فهذا يقتضِب أن حجم ذلك الصهير كان = $4 * 5556 * 4 * 1852 * 2.7 \text{ م} = 444515558.4$ متر مكعب = 0.44 كلم مكعب؛ وهذا قريب من التقديرات المعاصرة.

ومع كل هذه الأحوال فإن تلك الثورة البركانية ما كانت إلا متوسطة أو دون المتوسطة، ويصنفها الجيولوجيون على أنها من الدرجة الرابعة (Volcanic Explosivity Index= VEI 4) في أقصى تقدير، وربما قال بعضهم أنها من الدرجة الثالثة فقط (VEI 3)، على مقياس شدة البراكين الذي ينتظم ثمان درجات.

وقد درس بعض الباحثين المعاصرين، من علماء طبقات الأرض (الجيولوجيا)، الصخور التي تكونت من تلك الثورة البركانية، وقَدَّرُوا حجمها، وثَبَّتُوا من أعمارها، فلعلك تتأكد بنفسك من بعض ذلك في المراجع التالية:

(1) Sindi, H.O.; **The Geochemical - Geophysical aspects of the tectonism in the Arabian Shield.**

Workshop on the "Geophysics and its tectonic implications in the Arabian peninsula and the Red Sea region" held in 25 - 31 October 1986, at the Department of Geology, Faculty of Science, Sana'a University, Sana'a, Yemen Arab Republic.

Bulletin of the Faculty of Science (Special volume), Sana'a University, Sana'a, Yemen Arab Republic. 1987.

(2) Sindi, H.O.; **Geochemical Evolution and Basement Tectonism of the Arabian - Nubian Dome.**

Proceeding of the "Ninth international Conference on Basement Tectonics" held at the Australian National University, Geology Department, A.C.T.S., Canberra, Australia, July/1 - 7/1990.

International Basement Tectonic Association Incorporated, Publication No. 7, (Applied Geophysics, Inc), M. J. Rickard, et al. (eds), Salt Lake city, Utah, U.S.A; and Kluwer Academic Publishers; Printed in Netherlands. p. 161 - 168, 1992.

(3) Sindi, H.O.; **The Geology and Geochemistry of the Red Sea, Saudi Arabia, and**

its relation to the Pacific region.

Proceeding of the "Fifth International conference and exhibition of the Circum - Pacific council for Energy and Mineral resources Transactions", convened at the Hilton Hawaiian Village, Honolulu, Hawaii, U.S.A. on July 29 - August 3, 1990.

Gerald P. Salisbury and Alice C. Salisbury (eds), cosponsored by the American Association of Petroleum Geologists (A.A.P.G), Gulf Publishing Company, Houston, Texas, U.S.A, p. 411 - 420, 1996.

(4) Victor E. Camp; Peter R. Hooper; M. John Roobol; D. L. White: The Madinah eruption. Saudi Arabia: Magma mixing and simultaneous extrusion of three basaltic chemical types

Bulletin of Volcanology 1986 Vol: 49: 489 - 508. DOI: 10.1007/BF01245475

| فصل: من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: إخباره أن أمته سوف تقاتل قوماً فطس الأنوف، صغار العيون ذلفها، حمر الوجوه، كأن وجوههم «المجان المطرقة»، وهذا وصف دقيق للشعوب التركمانية المغولية الصينية، بل قد جاء التصريح بأنهم هم «الترك». وقد أكدت الروايات أن ذلك سيكون في هجمات كبرى ثلاث مرات في أقل تقدير، وربما أكثر، لأن هذه السلالة البشرية سوف تشكل القوام الأكبر لجنود المسيح الدجال، فهذه هجمة كبرى، وبعضهم هم يأجوج ومأجوج، وهؤلاء لهم هجمة كبرى بُعيد القضاء على الدجال، لعنه الله، بمدة قليلة، لعلها انتقاماً لهزيمته، والقضاء عليه.

ولكن النصوص ذكرت هجمات كبرى لا علاقة لها بواقعة الدجال، أو بهجمة يأجوج ومأجوج، إذ هم من كل حذب ينسلون. وقد صورت الروايات بعض ما يكون في الهجمات من مآسي مفزعة:

* الهجمة، أو موجة الهجمات، الأولى:

— «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك صغار الأعين، حمر الوجوه، ذلف الأنوف، كأن وجوههم المجان المطرقة؛ ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً نعالهم الشعر».

— «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم، حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين، وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر».

— «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماً صغار الأعين، عراض الوجوه، كأن أعينهم حدق الجراد، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر ويتخذون الدرق: حتى يربطوا خيولهم بالنخل»

— «يجيء قوم صغار العيون عراض الوجوه كأن وجوههم الحنف، فيلحقون أهل الإسلام بمنابت الشيخ، كأنني أنظر إليهم وقد ربطوا خيولهم بسواري المسجد»،

— «إن أمتي يسوقها قوم عراض الوجوه، صغار الأعين، كأن وجوههم الحنف، ثلاث مرار حتى يلحقوهم بجزيرة العرب؛ أما الساقة الأولى فينجو من هرب منهم، وأما الثانية فيهلك بعض وينجوا بعض، وأما الثالثة فيصطلون كلهم من بقي منهم»، قالوا: (يا نبي الله: من هم؟!)، قال: «هم الترك»، قال: «أما والذي نفسي بيده، ليربطن خيولهم إلى سوارى مساجد المسلمين».

— وقال أبو هريرة: (ليسوقنهم حمرا غضابا كأنما وجوههم المجان المطرقة، حتى يلحقوا ذا الزرع بزعره وذا الضرع بضرعه).

— وقال عبد الله بن عمرو بن العاصي: (ليوشكن بنو قنطوراء بن كركري، خنس الأنوف صغار الأعين، كأن وجوههم المجان المطرقة، في كتاب الله المنزل، أن يسوقونكم من خراسان وسجستان سيقا عنيفا. قوم يوفون اللّم وينتعلون الشعر، ويحتجزون السيوف على أوساطهم، حتى ينزلوا الأيلة)، ثم قال: (وكم الأيلة من البصرة؟!)، قلنا: (أربع فراسخ!)، قال: (ثم يعقدون بكل نخلة من نخل دجلة رأس فرس!)

— وقال شداد بن معقل: قال عبد الله: (يوشك أن لا تأخذوا من الكوفة نقدا ولا درهما!)، قلت: (وكيف يا عبد الله بن مسعود؟!)، قال: (يجيء قوم كأن وجوههم المجان المطرقة، حتى يربطوا خيولهم على السواد، فيجلوكم إلى منابت الشيخ، حتى يكون البعير والزاد أحب إلى أحدكم من القصر من قصوركم هذه).

— وقال الربيع بن ناجذ عن ابن مسعود قال: (يأتيكم قوم من قبل المشرق، عراض الوجوه صغار العيون كأنما ثقت أعينهم في الصخر، كأن وجوههم المجان المطرقة، حتى يوثقوا خيولهم بشط الفرات).

— وقال أبو هريرة: «أعينهم كالودع ووجوههم كالحنف، لهم وقعة بين الدجلة والفرات، ووقعة بمرج حمار، ووقعة بدجلة، حتى يكون الجواز أول النهار بمائة دينار للعبور إلى الشام، ثم يزيد آخر النهار»

— وقال حذيفة لأهل الكوفة: (ليخرجنكم منها قوم صغار الأعين، فطس الأنف، كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر، يربطون خيولهم بنخل جوحا، ويشربون من فرض الفرات).

— وفي «شرح سنن ابن ماجه»: [قال النووي: (وقد وجد في زماننا هكذا، وفي رواية حمر الوجوه أي بيض الوجوه مشوبة بحمرة، وهذه كلها معجزات لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها، صلى الله عليه وسلم، صغار الاعين حمر الوجوه ذلف الانوف عراض الوجوه كأن وجوههم المجان المطرقة، ينتعلون الشعر. فوجدوا بهن الصفات كلها في زماننا، وقاتلهم المسلمون مرات وقاتلهم الآن، ونسأل الله الكريم إحسان العاقبة للمسلمين في أمرهم وأمر غيرهم وسائر أحوالهم، وإدامة اللطف بهم والحماية، وصلى الله على رسوله الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو الا وحي يوحى)].

— وفي «فتح الباري شرح صحيح البخاري»: [ثم جاءت الطامة الكبرى،...، فكان خروج جنكزخان

بعد الستمئة فأسعرت بهم الدنيا نارا خصوصا المشرق بأسره، حتى لم يبق بلد منه حتى دخله شرهم، ثم كان خراب بغداد، وقتل الخليفة المستعصم، آخر خلفائهم، على أيديهم في سنة ست وخمسين وستمئة، ثم لم تزل بقاياهم يخربون إلى أن كان آخرهم اللنك ومعناه الأعرج، واسمه تَمُر (بفتح المثناة وضم الميم، وربما أشبعت: تَمُر)؛ فطرق الديار الشامية وعاث فيها، وحرق دمشق حتى صارت خاوية على عروشها، ودخل الروم والهند وما بين ذلك، وطالت مدته إلى أن أخذه الله، وتفرق بنوه البلاد، وظهر بجميع ما أوردته مصداق قوله، صلى الله عليه وسلم، إن بني قنطورا أول من سلب أمتي ملكهم، وهو حديث أخرجه الطبراني من حديث معاوية، والمراد ببني قنطورا: الترك]. وفي الملحق سرد لأكثر الطرق والروايات، ومصادرها من الكتب والمؤلفات، فلتراجع هناك.

* ثم هجمة الأعور المسيح الدجال:

— «إن الدجال يخرج من أرض بالمشرق يقال لها خراسان، يتبعه أقوام كأن وجوههم المجان المطرقة».

— «يهبط الدجال خوز وكرمان في ثمانين ألفا ينتعلون الشعر ويلبسون الطيالة كأن وجوههم المجان المطرقة».

— «لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا خوزا وكرمان من الأعاجم، حمر الوجوه فطس الأنوف صغار الأعين وجوههم المجان المطرقة نعالهم الشعر».

وتفصيل أخبار هذه الهجمة تجده في كتب أشراط الساعة، والمراجع المتخصصة لدراساتها، ودراسة غيرها من المصائب والفتن، وأكثر ذلك لم يأت بعد، وهذه الهجمة، قطعاً، لم تأت بعد، فراجعها هناك.

* فهجمة يأجوج ومأجوج:

— «إنكم تقولون لا عدو، وإنكم لا تزالون تقاتلون عدوا حتى يأتي يأجوج ومأجوج، عراض الوجوه، صغار العيون، شهب الشعاف، من كل حذب ينسلون، كأن وجوههم المجان المطرقة».

وتفصيل أخبار هذه الهجمة تجده أيضاً في كتب أشراط الساعة، وهي، قطعاً، لم تأت بعد، فراجعها أيضاً هناك.

| فصل: من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: التنبؤ بالهواتف المحمولة، (وما هو من جنسها)

ومن دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، أنه ذكر بعض أشراط الساعة، ومنها كلام السباع للإنس، بلفظ: (لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُكَلِّمَ السَّبَّاعُ الْإِنْسَ)، لاحظ استخدام اسم الجنس: (السَّبَّاعُ)، و(الْإِنْسُ) مما يشعر بكفاية حدوث واقعة واحدة من هذا الأمر الخارق للعادة الطبيعية، حتى يصدق الخبر؛ وقد وقع بعض ذلك في عهده فعلاً، وهناك روايات عن وقوع ذلك بعد عهده، وبذلك تكون هذه النبوءة قد تحققت، وانتهى أمرها، وفرغ منها، مع بقاء احتمال وقوع مثل هذا في الحاضر والمستقبل،

ولكن ليس هذا هو موضوعنا.

وجاء عنه بالإضافة إلى ذلك في نفس الحديث الثابت الصحيح:

— أنه قال: («صَدَقَ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يُكَلِّمَ السَّبَّاعُ الْإِنْسَ؛ وَيُكَلِّمَ الرَّجُلَ عَذْبَةَ سَوْطِهِ، وَشِرَاكَ نَعْلِهِ، وَيُخْبِرُهُ فَخْذُهُ بِمَا أَحَدَتْ أَهْلُهُ بَعْدَهُ»); أو:

— أنه قال: («لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَخْرُجَ أَحَدُكُمْ مِنْ أَهْلِهِ، فَتُخْبِرُهُ نَعْلُهُ أَوْ سَوْطُهُ أَوْ عَصَاهُ بِمَا أَحَدَتْ أَهْلُهُ بَعْدَهُ»); أو:

— أنه قال: («وَيُكَلِّمُ الرَّجُلُ نَعْلَهُ، وَعَذْبَةَ سَوْطِهِ، وَيُخْبِرُهُ فَخْذُهُ بِحَدِيثِ أَهْلِهِ بَعْدَهُ»); أو:

— أنه قال: («وَتُكَلِّمُ الرَّجُلَ عِلَاقَةَ سَوْطِهِ، وَشِرَاكَ نَعْلِهِ، وَيُخْبِرُهُ بِمَا أَحَدَتْ أَهْلُهُ بَعْدَهُ»); أو:

— أنه قال: («يُخْبِرُهُ سَوْطُهُ أَوْ عَصَاهُ أَوْ نَعْلُهُ بِمَا أَحَدَتْ أَهْلُهُ مِنْ بَعْدِهِ»); أو:

— أنه قال: («فَتُخْبِرُهُ نَعْلُهُ، أَوْ سَوْطُهُ، أَوْ عَصَاهُ بِمَا أَحَدَتْ أَهْلُهُ بَعْدَهُ»); أو:

— أنه قال: («يُوشِكُ الرَّجُلُ إِذَا غَابَ عَنْ أَهْلِهِ أَنْ يُحَدِّثَهُ مِثْلُ عَذْبَةِ سَوْطِهِ بِمَا صَنَعُوا بَعْدَهُ»);

فالدنيا إذاً لن تنتهي حتى يوجد شيء أو جهاز، أو توجد أشياء وأجهزة:

(1) - يكلمها الإنسان، وتكلمه، تماماً مثل كلام البشر الناطقين بلغتهم، ولبعضهم البعض، وتخبره بما صنع أهله في غيابه، وذلك بصفة يومية روتينية اعتيادية؛

(2) - وهذا الشيء أو هذا الجهاز، أو هذه الأشياء والأجهزة، يمكن التمثيل لها بأشياء من المعهود عند أهل المدينة النبوية الشريفة أثناء مخاطبتهم بهذا الكلام، وهي من أجناس متعددة:

الجنس الأول: ما يصنع من الجلود ويكون أن يقال أن الإنسان يلبسه أو يرتديه، كالنعل. وهذا الجنس يشمل بداهة شتى أنواع الأحذية، والأخفاف؛ ويشمل أيضاً: الأحزمة والمناطق الجلدية، وغيرها، وكانت نادرة آنذاك، ولكن أدى تطور الصناعات الجلدية وانخفاض أسعار منتوجاتها إلى سعة انتشارها بحيث أصبحت يستخدمها كل أحد؛ ويشمل هذا بداهة مثيلاتها مما يصنع حديثاً من الجلود التركيبية (الصناعية)، ومن الألياف الكثيفة، عالية المتانة (Kevlar)، وغيرها؛

الجنس الثاني: ما يحمله الإنسان لحاجته اليومية عند خروجه من بيته لبعض شأنه كالعصا والسوط وعلاقته، وهي أبرز ما كان يحمله الرجل في المدينة النبوية الشريفة آنذاك. وقد تطور هذا مع ازدياد تعقيدات الحياة المدنية فأصبح يشمل الحقائق المتعلقة بالأحزمة والمناطق (وقد يكون منها ما هو جزء من بنية الحزام أو المنطقة، فيكون من الجنسين الأول والثاني في نفس الوقت)؛ ومحافظ النقود وأكياسها؛ والحقائب المحمولة باليد أو المعلقة على الكتف؛ بل وفي كثير من الأحيان: حقائب الظهر؛

الجنس الثالث: الفخذ، وقد يكون مقصوداً بذاته، أو يكون المقصود جهته، وقد يكون مثلاً لما يشبهه في الوظيفة كالعضد مثلاً وإن كنت استبعد ذلك؛ والأرجح عندي أن الجهة هي المقصودة في المقام الأول: فيكون المقصود بـ(الفخذ) هو: الحقائق المتدلية بحذاء الفخذ، وهي المعلقة بالأحزمة والمناطق، لا فرق بين المستقل منها، وما هو جزء من بنية الحزام أو المنطقة؛

وعلى هذا فتكون الحقائق المتدلية بحذاء الفخذ، التي هي جزء من بنية الحزام أو المنطقة، من أوضح الأمثلة على الأجناس الثلاثة في آن واحد؛ وقريب منها الحقائق المستقلة بذاتها، المعلقة بالحزام أو المنطقة، فتتدلى بحذاء الفخذ.

ولا يحتاج القارئ الفطن إلى أي عبقرية ليدرك أن هذا قد تحقق حوالي 1990م بكل دقة في الهواتف الخلوية المحمولة، وبخاصة في أوائل عهدها حتى حوالي 2005، قبل ظهور الهواتف الذكية، وانضمام الحاسوبات المحمولة واللوحية، وغيرها إلى تلك الأجهزة التي تحقق النبوءة. ولعلنا نلاحظ أموراً عدة:

(1) - أن ذكر (الأهل) ليس حصراً، وإنما هو لأن لأهل الإنسان وبيته خصوصية بديهية، فإذا أمكن لجهاز محمول معه أن يخبره بما حدث في بيته، فمن باب أولى أن يكون من الممكن وصول أخبار من مكان عمله، وربما غير ذلك من الأماكن التي ليست بخصوصية البيت؛

(2) - أنه، عليه وعلى آله الصلاة والسلام، قد نسب الإخبار أو التكلم إلى الجهاز، في مثل قوله: «يُخْبِرُهُ سَوْطُهُ أَوْ عَصَاهُ أَوْ نَعْلُهُ»، وهذا أعم من نسبة الإخبار أو التكلم إلى الأهل؛ فيجوز أن يكون مصدر الخبر جهاز رقابة مماثل في بيته أو مقر عمله؛

(3) - أن الإخبار، وإن كان أكثره في معهود البشر إنما يكون كلاماً ملفوظاً بصوت: قد يكون بإشارات ورموز صوتية أو مكتوبة كما هو في أجهزة النداء (Pager)، وهي قد سبقت الهواتف المحمولة ببضع سنين، والتي قد تطالب بسرعة الاتصال بوسيلة أخرى أو العودة إلى المنزل أو مقر العمل، أو قد تنذر بخلل في أجهزة المنزل أو دخول لصوص إلى بيت خال؛ وقد يكون الإخبار أيضاً بكتابة نص، وهذا قد تحقق في الرسائل المكتوبة التي تنقلها الهواتف المحمولة (SMS)؛ وقد يكون الإخبار بنقل الصورة والصوت (Video) كما نشاهد أوائله في أيامنا هذه بواسطة الهواتف الذكية، الحاسوبات المحمولة واللوحية، وكثير من الناس يراقب بيته الخالي من بعيد وقد أدى ذلك بالفعل إلى القبض على بعض اللصوص حال تلبسهم بالجريمة. وقد فصلنا الكلام عن هذه النبوءة في بحث مستقل منشور، فليراجع.

| فصل: من دلائل نبوته، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: إسلام أهل اليمن، وتحديد قبلة مسجد صنعاء القديم بدقة متناهية

* جاء في تاريخ الطبري [تاريخ الرسل والملوك، وصلة تاريخ الطبري (2/654)]: [حَدَّثَنَا ابْنُ حَمِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَلْمَةُ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ حَبِيبٍ، قَالَ: وَبَعَثَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُدَافَةَ بْنُ قَيْسِ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ سَعْدِ بْنِ سَهْمٍ، إِلَى كِسْرَى بْنِ هُرْمَزٍ مَلِكُ فَارِسٍ وَكَتَبَ مَعَهُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ فَارِسَ، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، وَأَمَّنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَدْعُوكَ بِدُعَاءِ اللَّهِ، فَإِنِّي أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً لَأُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ، فَأَسْلَمَ تَسْلَمٌ، فَإِنْ أَبَيْتَ، فَإِنْ إِثْمَ الْمَجُوسِ عَلَيْكَ)؛ فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرْقَهُ، وَقَالَ: يَكْتُبُ إِلَيَّ هَذَا وَهُوَ عَبْدِي!

— حَدَّثَنَا ابن حميد، قال: حَدَّثَنَا سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ قَدِمَ بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ شَقَّه، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: (مُرَّقٌ مُلْكُهُ!)، حِينَ بَلَغَهُ أَنَّهُ شَقَّ كِتَابَهُ.

— ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ قَالَ: ثُمَّ كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَانَ، وَهُوَ عَلَى الْيَمَنِ: أَنْ ابْعَثْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْحِجَازِ رَجُلَيْنِ مِنْ عِنْدِكَ جَلْدَيْنِ، فَلْيَأْتِيَانِي بِهِ، فَبَعَثَ بَاذَانُ قَهْرَمَانَهُ وَهُوَ بَابَوِيَه - وَكَانَ كَاتِبًا حَاسِبًا بِكِتَابِ فَارِسَ - وَبَعَثَ مَعَهُ رَجُلًا مِنَ الْفُرْسِ يُقَالُ لَهُ خِرْخِسرُهُ، وَكَتَبَ مَعَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، يَأْمُرُهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مَعَهُمَا إِلَى كِسْرَى، وَقَالَ لِبَابَوِيَه: أَنْتَ بَلَدَ هَذَا الرَّجُلِ، وَكَلَّمَهُ وَأَتَيْتَنِي بِخَبْرِهِ، فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا الطَّائِفَ فَوَجَدَا رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ بِنَخْبٍ مِنْ أَرْضِ الطَّائِفِ فَسَأَلَاهُمْ عَنْهُ، فَقَالُوا: هُوَ بِالْمَدِينَةِ، وَاسْتَبَشَرُوا بِهِمَا وَفَرَحُوا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيْشَرُوا فَقَدْ نَصَبَ لَهُ كِسْرَى مَلِكُ الْمُلُوكِ، كَفَيْتُمُ الرَّجُلَ! فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فكلمه بابويه، فقال: (ان شاهانشاه مَلِكِ الْمُلُوكِ كِسْرَى، قَدْ كَتَبَ إِلَى الْمَلِكِ بَاذَانَ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْكَ مَنْ يَأْتِيهِ بِكَ، وَقَدْ بَعَثَنِي إِلَيْكَ لِتَنْطَلِقَ مَعِي، فَإِنْ فَعَلْتَ كَتَبَ فِيكَ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ يَنْفَعُكَ وَيَكْفِيهِ عَنْكَ، وَإِنْ أَبَيْتَ فَهُوَ مَنْ قَدْ عَلِمْتَ! فَهُوَ مُهْلِكُكَ وَمُهْلِكُ قَوْمِكَ، وَمُخَرَّبُ بِلَادِكَ، ودخلا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وَقَدْ حَلَقَا لِحَاهُمَا، وَأَغْفَا شَوَارِبَهُمَا، فَكَرِهَ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيْهِمَا فَقَالَ: وَيْلُكُمَا! مَنْ أَمَرَكُمَا بِهَذَا؟ قَالَا: أَمَرَنَا بِهَذَا رَبُّنَا - يَعْنِيَانِ كِسْرَى؛ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ: لَكِنَّ رَبِّي قَدْ أَمَرَنِي بِإِعْفَاءِ لِحْيَتِي وَقَصِّ شَارِبِي. ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: ارْجِعَا حَتَّى تَأْتِيَانِي غَدًا، وَاتَى رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، الْخَبْرُ مِنَ السَّمَاءِ أَنَّ اللَّهَ قَدْ سَلَّطَ عَلَى كِسْرَى ابْنَهُ شَيْرَوِيَه، فَقَتَلَهُ فِي شَهْرِ كَذَا وَكَذَا لَيْلَةَ كَذَا وَكَذَا مِنَ اللَّيْلِ، بَعْدَ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ، سَلَّطَ عَلَيْهِ ابْنَهُ شَيْرَوِيَه فَقَتَلَهُ.

— قَالَ الْوَاقِدِي: قَتَلَ شَيْرَوِيَه أَبَاهُ كِسْرَى لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ لِعَشْرِ لَيَالٍ مَضَيْنَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى مِنْ سَنَةِ سَبْعٍ لِسِتِّ سَاعَاتٍ مَضَتْ مِنْهَا.

— رَجَعَ الْحَدِيثُ إِلَى حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ: فَدَعَاهُمَا فَأَخْبَرَهُمَا، فَقَالَا: (هَلْ تَدْرِي مَا تَقُولُ! إِنَّا قَدْ نَقَمْنَا عَلَيْكَ مَا هُوَ أَيْسَرُ مِنْ هَذَا، أَفَنَكُتُبُ هَذَا عَنْكَ، وَنُخْبِرُ الْمَلِكَ! قَالَ: نَعَمْ، أَخْبَرَاهُ ذَلِكَ عَنِّي، وَقُولَا لَهُ: إِنَّ دِينِي وَسُلْطَانِي سَيَبْلُغُ مَا بَلَغَ مُلْكُ كِسْرَى، وَيَنْتَهِي إِلَى مُنْتَهَى الْخُفِّ وَالْحَافِرِ، وَقُولَا لَهُ: إِنَّكَ إِنْ أَسْلَمْتَ أُعْطِيْتُكَ مَا تَحْتَ يَدَيْكَ، وَمَلَكَتُكَ عَلَى قَوْمِكَ مِنَ الْأَبْنَاءِ، ثُمَّ أُعْطِيَ خِرْخِسرَهُ مِنْطَقَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ، كَانَ أَهْدَاهَا لَهُ بَعْضُ الْمُلُوكِ). فَخَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى قَدِمَا عَلَى بَاذَانَ، فَأَخْبَرَاهُ الْخَبْرَ، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا هَذَا بِغَلَامٍ مَلِكٍ، وَإِنِّي لَأَرَى الرَّجُلَ نَبِيًّا كَمَا يَقُولُ، وَلَنَنْظُرَنَّ مَا قَدْ قَالَ، فَلَيْنَ كَانَ هَذَا حَقًّا مَا فِيهِ غَلَامٌ، إِنَّهُ لَنَبِيٌّ مُرْسَلٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَنَرَى فِيهِ رَأْيَنَا. فَلَمْ يَنْشُبْ بَاذَانُ أَنْ قَدِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ شَيْرَوِيَه، أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ كِسْرَى، وَلَمْ أَقْتُلْهُ إِلَّا غَضَبًا لِفَارِسَ لِمَا كَانَ اسْتَحَلَّ مِنْ قَتْلِ أَشْرَافِهِمْ وَتَجْمِيرِهِمْ فِي نُغُورِهِمْ، فَإِذَا جَاءَكَ كِتَابِي هَذَا فَخُذْ لِي الطَّاعَةَ مِنْ قَبْلِكَ، وَانْظُرِ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ كِسْرَى كَتَبَ فِيهِ إِلَيْكَ فَلَا تَهْجُهُ حَتَّى يَأْتِيَكَ أَمْرِي فِيهِ. فَلَمَّا انْتَهَى كِتَابُ شَيْرَوِيَه إِلَى بَاذَانَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لَرَسُولٌ فَأَسْلَمَ وَأَسْلَمَتِ الْأَبْنَاءُ مَعَهُ مِنْ فَارِسَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بِالْيَمَنِ، فَكَانَتْ حَمِيرُ تَقُولُ لِخِرْخِسرَهُ: ذُو الْمُعْجِزَةِ،

لِلْمِنْطَقَةِ الَّتِي أَعْطَاهُ إِيَّاهَا رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، - وَالْمِنْطَقَةُ بِلِسَانِ حَمِيرِ الْمُعْجَزَةِ - فَبَنُوهُ الْيَوْمَ يُنْسَبُونَ إِلَيْهَا خِرْخِسرَهُ ذُو الْمُعْجَزَةِ. وَقَدْ قَالَ بَابُوهُ لِبَازَانَ: مَا كَلَّمْتُ رَجُلًا قَطُّ أَهْيَبَ عِنْدِي مِنْهُ، فَقَالَ لَهُ بَازَانُ: هَلْ مَعَهُ شَرْطٌ؟ قَالَ: لَا، انتهى نص الطبري.

— ولا خوف من ضعف ابن حميد، فقد جاء في تفسير ابن المنذر (1/237/565): [حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَبْلَ وَفَاتِهِ قَدْ فَرَّقَ رَجَالًا مِنْ أَصْحَابِهِ إِلَى مُلُوكِ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ دُعَاةً إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيمَا بَيْنَ الْحُدَيْبِيَّةِ، وَوَفَاتِهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ الْمَصْرِيُّ، أَنَّهُ وَجَدَ كِتَابًا فِيهِ تَسْمِيَةٌ مِنْ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَى مُلُوكِ النَّاسِ، وَمَا قَالَ لِأَصْحَابِهِ حِينَ بَعَثَهُمْ، فَبَعَثَ بِهِ إِلَى ابْنِ شِهَابِ الزَّهْرِيِّ مَعَ ثِقَةٍ مِنْ أَهْلِ بَلَدِهِ، فَعَرَفَهُ فِي الْكِتَابِ]، فساق الخبر كما سبق عند الطبري؛ إلى أن قال: [وبعث عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعيد بن سهم إلى كسرى بن هرمز ملك فارس، وكتب معه فلمَّا قرأه شقه]، فساق الخبر كما سبق عند الطبري.

* جاء في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ص: 241/348): [حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الْحَسَنِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَيُّوبَ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ قَالَ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، بَعَثَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَرَّقَهُ؛ (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَحَسِبْتُ أَنَّ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ: دَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، أَنْ يَمَرَّقُوا كُلُّ مَمَرَّقٍ)؛ قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بْنَ قَيْسٍ بْنِ عَدِيٍّ بْنِ سَعْدِ بْنِ سَهْمٍ إِلَى كِسْرَى بْنِ هُرْمَزٍ مَلِكِ فَارِسَ وَكَتَبَ مَعَهُ: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ فَارِسَ سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى وَآمَنَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَشَهِدَ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، أَدْعُوكَ بِدُعَايَةِ اللَّهِ فَإِنِّي أَنَا رَسُولُ اللَّهِ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً؛ لَأُنْذِرَ مَنْ كَانَ حَيًّا وَيَحِقُّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ فَاسْلِمَ تَسْلَمَ، فَإِنْ أَبَيْتَ فَإِنَّ إِيَّامَ الْمَجُوسِ عَلَيْكَ)، فَلَمَّا قُرِئَ كِتَابُ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، شَقَّقَهُ وَقَالَ: يَكْتُبُ إِلَيَّ بِهَذَا الْكِتَابِ وَهُوَ عِنْدِي. قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: فَلَمَّا بَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: (مَرَّقَ اللَّهُ مُلْكَهُ)، حِينَ بَلَغَهُ أَنَّهُ شَقَّ كِتَابَهُ ثُمَّ كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَازَانَ وَهُوَ عَلَى الْيَمَنِ ابْعَثْ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْحِجَازِ مِنْ عِنْدِكَ رَجُلَيْنِ جَلْدَيْنِ فَلْيَأْتِيَانِي بِهِ، فَبَعَثَ بَازَانُ قَهْرْمَانَهُ وَهُوَ أَبَابُوهَ وَكَانَ كَاتِبًا حَاسِبًا بِكِتَابِ مَلِكِ فَارِسَ وَبَعَثَ مَعَهُ بِرَجُلٍ مِنَ الْفَرَسِ حَرِخْسَرُو وَكَتَبَ مَعَهُمَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَأْمُرُهُ أَنْ يَنْصَرِفَ مَعَهُ إِلَى كِسْرَى وَقَالَ لِأَبَابُوهَ: وَيْلَكَ انْظُرْ مَا الرَّجُلُ؟ وَكَلَّمَهُ وَائْتَنِي بِخَبْرِهِ فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا الطَّائِفَ فَوَجَدُوا رَجُلًا بِنَدَبٍ مِنْ قُرَيْشٍ مِنْ أَرْضِ الطَّائِفِ فَسَأَلُوهُمْ عَنْهُ فَقَالُوا: هُوَ بِالْمَدِينَةِ؛ وَاسْتَبَشَرُوا بِهِمَا وَفَرَحُوا وَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: أَيْبَسُوا فَقَدْ نَصَبَ لَهُ كِسْرَى مَلِكُ الْمُلُوكِ وَكُفِّتُمُ الرَّجُلَ فَخَرَجَا حَتَّى قَدِمَا إِلَى الْمَدِينَةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَكَلَّمَهُ أَبَابُوهَ وَقَالَ: إِنَّ شَاهَانَ شَاهِ مَلِكِ الْمُلُوكِ كِسْرَى كَتَبَ إِلَى الْمَلِكِ بَازَانَ يَأْمُرُهُ أَنْ يَبْعَثَ إِلَيْكَ مَنْ يَأْتِيهِ

بِكَ وَقَدْ بَعَثَنِي إِلَيْكَ لِتَنْطَلِقَ مَعِيَ فَإِنْ فَعَلْتَ كَتَبَ فِيكَ إِلَى مَلِكِ الْمُلُوكِ بِكِتَابٍ يَنْفَعُكَ وَيَكْفِي بِهِ عَنْكَ وَإِنْ أُنْبِيتَ فَهُوَ مَنْ قَدْ عَلِمْتَ وَهُوَ مُهْلِكُكَ وَمُهْلِكُ قَوْمِكَ وَمُخَرَّبُ بِلَادِكَ وَقَدْ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ حَلَقًا لِحَاهُمَا وَأَغْفِيًا شَوَارِبَهُمَا فَكَرِهَ النَّظَرَ إِلَيْهِمَا وَقَالَ: وَيْلَكُمَا مَنْ أَمْرَكُمَا بِهَذَا؟ قَالَا: أَمَرَنَا بِهَذَا رَبُّنَا يَعْنِيَانِ كِسْرَى فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَكِنَّ رَبِّي قَدْ أَمَرَنِي بِإِعْقَاءِ لِحْيَتِي وَقَصِّ شَارِبِي. ثُمَّ قَالَ لَهُمَا: ارْجِعَا حَتَّى تَأْتِيَانِي غَدًا وَاتَى رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، الْخَبَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ سَلَطَ عَلَى كِسْرَى ابْنَهُ شَيْرَوَيْهَ فَقَتَلَهُ فِي شَهْرٍ كَذَا وَكَذَا فِي لَيْلَةٍ كَذَا وَكَذَا لِعِدَّةٍ مَا مَضَى مِنَ اللَّيْلِ فَلَمَّا أَعْلَمَهُمَا الرَّسُولُ بِذَلِكَ قَالَا: (هَلْ تَدْرِي مَا تَقُولُ قَدْ نَقَمْنَا مِنْكَ مَا هُوَ يَسِيرٌ أَيْسَرُ مِنْ هَذَا فَكَتَبْتُ بِهَذَا عَنْكَ وَنُخِرَ الْمَلِكُ)، قَالَ: (نَعَمْ أَخْبَرَاهُ ذَلِكَ عَنِّي وَقَوْلَا لَهُ: إِنَّ دِينِي وَسُلْطَانِي سَيَبْلُغُ مَا بَلَغَ مُلْكُ كِسْرَى وَيَنْتَهِي إِلَى مُنْتَهَى الْخُفِّ وَالْحَافِرِ)، وَقَوْلَا لَهُ: (إِنَّكَ إِنْ أَسْلَمْتَ أُعْطِيَتْكَ مَا تَحْتَ يَدَيْكَ وَمَلَكَتْكَ عَلَى قَوْمِكَ مِنَ الْأَنْبَاءِ). ثُمَّ أُعْطِيَ خَرْخَسُروَ مِنْطَقَةً فِيهَا ذَهَبٌ وَفِضَّةٌ كَانَتْ أَهْدَاهَا لَهُ بَعْضُ الْمُلُوكِ فَخَرَجَا مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى قَدِمَا عَلَى بَاذَانَ وَأَخْبَرَاهُ الْخَبَرَ فَقَالَ: (وَاللَّهِ مَا هَذَا بِكَلَامِ مَلِكٍ وَإِنِّي لَأَرَى هَذَا الرَّجُلَ نَبِيًّا كَمَا يَقُولُ وَلَنَنْظُرَنَّ مَا قَدْ قَالَ فَلَيْتَ كَانَتْ حَقًّا مَا فِيهِ كَلَامٌ أَنَّهُ لَنَبِيٍّ مُرْسَلٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فَسَنَرَى فِيهِ رَأْيِنَا)؛ فَلَمْ يَنْشَبْ بَاذَانُ إِذْ قَدِمَ عَلَيْهِ كِتَابُ شَيْرَوَيْهَ: (أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ كِسْرَى وَلَمْ أَقْتُلْهُ إِلَّا غَضَبًا لِفَارِسَ لِمَا كَانَ قَدْ اسْتَحَلَّ مِنْ قَتْلِ أَشْرَافِهِمْ وَتَجْمِيرِ بُعُوثِهِمْ فَإِذَا جَاءَكَ كِتَابِي هَذَا فَخُذْ لِي الطَّاعَةَ مِمَّنْ قَبْلَكَ وَانْظُرِ الرَّجُلَ الَّذِي كَتَبَ إِلَيْكَ كِسْرَى فِيهِ فَلَا تَهَيِّجْهُ حَتَّى يَأْتِيَكَ أَمْرِي)؛ فَلَمَّا انْتَهَى كِتَابُ شَيْرَوَيْهَ إِلَى بَاذَانَ قَالَ: إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ لِرَسُولٍ فَأَسْلَمَ وَأَسْلَمَتِ الْأَنْبَاءُ مِنْ فَارِسَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بِالْيَمَنِ فَكَانَتْ حِمِيرُ تَقُولُ لِخَرْخَسُروَ ذُو الْمَعْجَزَةِ - (لِلْمِنْطَقَةِ الَّتِي أُعْطَاهُ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَالْمِنْطَقَةُ بِلِسَانِ حِمِيرِ الْمَعْجَزَةِ) - فَبَنُوهُ الْيَوْمَ يُنْسَبُونَ إِلَيْهَا خَرْخَسُروَ ذُو الْمَعْجَزَةِ. وَقَدْ كَانَ قَالَ أَبَاوَهُ لِبَاذَانَ: مَا كَلَّمْتُ رَجُلًا أَهْيَبَ عِنْدِي مِنْهُ فَقَالَ لَهُ بَاذَانُ: هَلْ مَعَهُ شَرْطٌ؟ قَالَ: لَا]

* وجاء في الطبقات الكبرى [ط دار صادر (1/259)]: [(أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ الْأَسْلَمِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ الْمُسَوَّرِ بْنِ رِفَاعَةَ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ، عَنْ جَدِّتِهِ الشَّفَاءِ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَبْرَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يُوْسُفَ، عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ الْحَضَرَمِيِّ؛ قَالَ (المتكلم هو: مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ): وَحَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيُّ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ جَعْفَرِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، عَنْ أَهْلِهِ، عَنْ عَمْرٍو بْنِ أُمَيَّةَ الضَّمْرِيِّ، (دَخَلَ حَدِيثُ بَعْضِهِمْ فِي حَدِيثِ بَعْضٍ)، قَالُوا: وَبَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ السَّهْمِيَّ وَهُوَ أَحَدُ السِّتَةِ إِلَى كِسْرَى يَدْعُوهُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَكَتَبَ مَعَهُ كِتَابًا، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَدَفَعْتُ إِلَيْهِ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَرِئَ عَلَيْهِ، ثُمَّ أَخَذَهُ فَمَرَّقَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ

اللَّهُ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: «اللَّهُمَّ مَزُقْ مُلْكُهُ». وَكَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَانَ عَامِلِهِ عَلَى الْيَمَنِ أَنْ ابْعَثْ مِنْ عِنْدِكَ رَجُلَيْنِ جَلْدَيْنِ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ الَّذِي بِالْحِجَازِ فَلْيَأْتِيَانِي بِخَبْرِهِ، فَبَعَثَ بَاذَانُ قَهْرْمَانَهُ وَرَجُلًا آخَرَ، وَكَتَبَ مَعَهُمَا كِتَابًا فَقَدِمَا الْمَدِينَةَ فَدَفَعَا كِتَابَ بَاذَانَ إِلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، وَدَعَاهُمَا إِلَى الْإِسْلَامِ وَفَرَّائِصُهُمَا تَزَعُدُ، وَقَالَ: «ارْجِعَا عَنِّي يَوْمَكُمَا هَذَا حَتَّى تَأْتِيَانِي الْغَدَ فَأُخْبِرَكُمَا بِمَا أُرِيدُ» فَجَاءَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَقَالَ لَهُمَا: «أَبْلِغَا صَاحِبَكُمَا أَنَّ رَبِّي قَدْ قَتَلَ رَبَّهُ كِسْرَى فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ لِسَبْعِ سَاعَاتٍ مَضَتْ مِنْهَا»، (وَهِيَ لَيْلَةُ الثَّلَاثَاءِ لِعَشْرِ لَيَالٍ مَضَيْنَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ سَبْعٍ): «وَأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى سَلَّطَ عَلَيْهِ ابْنَهُ شَيْرَوَيْهَ فَقَتَلَهُ» فَارْجِعَا إِلَى بَاذَانَ بِذَلِكَ فَأَسْلَمَ هُوَ وَالْأَبْنَاءُ الَّذِينَ بِالْيَمَنِ؛ وهو في تاريخ دمشق لابن عساكر (356/27): [أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الباقي أنا الحسن بن علي أنا أبو عمر بن حيوية أنا أحمد بن معروف أنا الحارث بن أبي أسامة أنا محمد بن سعد أنا محمد بن عمر الأسلمي بتمامه سنداً ومتمناً].

* وجاء في سيرة ابن هشام [ت السقا (1/69)]: [فَبَلَّغَنِي عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَانَ: أَنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَرِيْشٍ خَرَجَ بِمَكَّةَ، يَزْعُمُ أَنَّهُ نَبِيٌّ، فَسَرَّ إِلَيْهِ فَاسْتَنْبَه، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا فَاْبْعَثْ إِلَيَّ بِرَأْسِهِ. فَبَعَثَ بَاذَانُ بِكِتَابِ كِسْرَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَكَتَبَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ قَدْ وَعَدَنِي أَنْ يُقْتَلَ كِسْرَى فِي يَوْمٍ كَذَا مِنْ شَهْرِ كَذَا. فَلَمَّا أَتَى بَاذَانَ الْكِتَابُ تَوَقَّفَ لِيَنْظُرَ، وَقَالَ: إِنْ كَانَ نَبِيًّا فَسَيَكُونُ مَا قَالَ. فَقَتَلَ اللَّهُ كِسْرَى فِي الْيَوْمِ الَّذِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ ابْنُ هِشَامٍ: قُتِلَ عَلَى يَدَيْ ابْنِهِ شَيْرَوَيْهَ، وَقَالَ خَالِدُ بْنُ حِقِّ الشَّيْبَانِيُّ: وَكِسْرَى إِذْ تَقَسَّمَهُ بَنُوهُ *** بِأَسْيَافٍ كَمَا أَقْتَسَمَ اللَّحَامُ تَمَخَّضَتِ الْمَنُونُ لَهُ بِيَوْمٍ *** أَنِّي وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تِمَامُ

(إِسْلَامُ بَاذَانَ): قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَلَمَّا بَلَغَ ذَلِكَ بَاذَانَ بَعَثَ بِإِسْلَامِهِ وَإِسْلَامَ مَنْ مَعَهُ مِنَ الْفُرْسِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم. فَقَالَتْ الرُّسُلُ مِنَ الْفُرْسِ لِرَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم: إِلَى مَنْ نَحْنُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: أَنْتُمْ مِنَّا وَإِلَيْنَا أَهْلُ الْبَيْتِ؛ ونجد النص بعينه منقولاً في عمدة القاري شرح صحيح البخاري (2/28)؛ وفي ما لا يحصى من الكتب.

* وجاء في البداية والنهاية [ط إحياء التراث (4/306)]: [وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْقَارِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَامَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ خَطِيبًا فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَتَشَهَّدَ ثُمَّ قَالَ: " أَمَّا بَعْدُ فَإِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَبْعَثَ بَعْضَكُمْ إِلَى مُلُوكِ الْأَعَاجِمِ فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيَّ كَمَا اخْتَلَفَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَلَى عِيسَى بْنِ مَرْيَمَ " فقال المهاجرون: يارسول الله إننا لا نختلف عليك في شيء أبداً فمَرْنَا وَابْعَثْنَا، فَبَعَثَ شُجَاعُ بْنُ وَهْبٍ إِلَى كِسْرَى فَأَمَرَ كِسْرَى بِإِيْوَانِهِ أَنْ يُزَيَّنَ ثُمَّ أَدْنَى لِعُظْمَاءِ فَارِسَ، ثُمَّ أَدْنَى لِشُجَاعِ بْنِ وَهْبٍ، فَلَمَّا أَنْ دَخَلَ عَلَيْهِ أَمَرَ كِسْرَى بِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَلَيْهِ

وسلم، أَنَّ يُقْبَضَ مِنْهُ، فَقَالَ شُجَاعُ بْنُ وَهَبٍ: لَا حَتَّى أَدْفَعَهُ أَنَا إِلَيْكَ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ كِسْرَى: ادْنُهُ فَدَنَا فَنَاولَهُ الْكِتَابَ ثُمَّ دَعَا كَاتِبًا لَهُ مِنْ أَهْلِ الْحِيرَةِ فَقَرَأَهُ فَإِذَا فِيهِ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى كِسْرَى عَظِيمِ فَارِسَ. قَالَ: فَأَغْضَبَهُ حِينَ بَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِنَفْسِهِ وَصَاحَ وَغَضِبَ وَمَزَّقَ الْكِتَابَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ مَا فِيهِ، وَأَمَرَ بِشُجَاعِ بْنِ وَهَبٍ فَأُخْرِجَ، فَلَمَّا رَأَى ذَلِكَ قَعَدَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ثُمَّ سَارَ ثُمَّ قَالَ: وَاللَّهِ مَا أَبَالِي عَلَى أَيِّ الطَّرِيقَيْنِ أَكُونُ إِذْ أَدَيْتُ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: وَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ كِسْرَى سُورَةُ غَضَبِهِ بَعَثَ إِلَى شُجَاعٍ لِيَدْخُلَ عَلَيْهِ فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَوْجَدْ، فَطُلِبَ إِلَى الْحِيرَةِ فَسَبَقَ، فَلَمَّا قَدِمَ شُجَاعُ عَلَى النَّبِيِّ، صلى الله عليه وسلم، أَخْبَرَهُ بِمَا كَانَ مِنْ أَمْرِ كِسْرَى وَتَمْزِيْقِهِ لِكِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، (مَزَّقَ كِسْرَى مُلْكَهُ). وَرَوَى مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بَعَثَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ، فَلَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (مَزَّقَ مُلْكَهُ)؛ وهو السيرة النبوية لابن كثير (3/507).

* وجاء في مصنف ابن أبي شيبة [ط السلفية (14/337/37781)]: [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ حُصَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَدَّادٍ، قَالَ: كَتَبَ كِسْرَى إِلَى بَاذَامَ: إِنِّي نَبِّئْتُ أَنَّ رَجُلًا يَقُولُ شَيْئًا لَا أَدْرِي مَا هُوَ، فَأَرْسَلُ إِلَيْهِ، فَلْيَقْعُدْ فِي بَيْتِهِ، وَلَا يَكُنْ مِنَ النَّاسِ فِي شَيْءٍ، وَإِلَّا فَلْيُؤَاغِدْنِي مَوْعِدًا أَلْقَاهُ بِهِ، قَالَ: فَأَرْسَلَ بَاذَامُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، رَجُلَيْنِ حَالِقِي لِحَاهُمَا، مُرْسِلِي شَوَارِبِهِمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، مَا يَحْمِلُكُمَا عَلَى هَذَا؟ قَالَ: فَقَالَا لَهُ: يَا مُرْنَا بِهِ الَّذِي يَزْعُمُونَ أَنَّهُ رَبُّهُمْ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، لَكِنَّا نُخَالِفُ سُنَّتَكُمْ، نَجْزُ هَذَا، وَنُرْسِلُ هَذَا. قَالَ: فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ طَوِيلُ الشَّارِبِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، أَنْ يَجْزَهُمَا. قَالَ: فَتَرَكَهُمَا بِضْعًا وَعِشْرِينَ يَوْمًا، ثُمَّ قَالَ: اذْهَبَا إِلَى الَّذِي تَزْعُمُونَ أَنَّهُ رَبُّكُمَا، فَأَخْبِرَاهُ أَنَّ رَبِّي قَتَلَ الَّذِي يَزْعُمُ أَنَّهُ رَبُّهُ، قَالَا: مَتَى؟ قَالَ: الْيَوْمَ، قَالَ: فَذَهَبَا إِلَى بَاذَامَ فَأَخْبَرَاهُ الْخَبَرَ، قَالَ: فَكَتَبَ إِلَى كِسْرَى، فَوَجَدُوا الْيَوْمَ هُوَ الَّذِي قَتَلَ فِيهِ كِسْرَى]

* وأخرج الإمام أحمد بن حنبل في مسنده (ج1/ص243/ح2184)، و[ط 2 الرسالة (4/69/2184)]، بإسناد صحيح على شرط الشيخين: [حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ حَدَّثَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ وَابْنُ أَخِي ابْنِ شَهَابٍ كِلَاهُمَا عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَيَعْقُوبُ قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ صَالِحِ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخْبَرَهُ قَالَ بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، عَبْدَ اللَّهِ بْنَ حُذَافَةَ بِكِتَابِهِ إِلَى كِسْرَى قَالَ فَدَفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ يَدْفَعُهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى قَالَ يَعْقُوبُ فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَّقَهُ قَالَ ابْنُ شَهَابٍ فَحَسِبْتُ ابْنَ الْمُسَيَّبِ قَالَ فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ، صلى الله عليه وسلم، بِأَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ؛ وأخرجه الإمام البخاري في صحيحه ج1/ص36/ح64، ج3/ص1074/ح2781، ج4/ص1610/ح4162، ج6/ص2651/ح6836؛ والإمام أحمد بن حنبل

في مسنده ج1/ص305/ح2781؛ والنسائي في سننه الكبرى ج3/ص436/ح5859، ج5/ص266/ح8846؛ والبيهقي في سننه الكبرى ج9/ص177/ح18387؛ والبخاري في خلق أفعال العباد ج1/ص104؛ وهو في مسند أبي عوانة (4/271/6729م)؛ وشرح مشكل الآثار (1/448/515)، و(1/448/516)؛ وحديث أبي الفضل الزهري (ص: 68/133)؛ وشرح السنة للبغوي (12/279/3317)؛ والأموال للقاسم بن سلام (ص: 57/31)؛ الطبقات الكبرى [ط العلمية (4/144)، و[ط دار صادر (4/189)]، و[مكتبة الخانجي (4/177/5336)؛ وغيرهم.

* وأخرج الإمام البيهقي في سننه الكبرى (ج9/ص179/ح18389): [أخبرنا أبو عبد الله الحافظ حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب حدثنا أحمد بن عبد الجبار حدثنا يونس بن بكير عن ابن عون عن عمير بن إسحاق قال كتب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى كسرى وقصر فأما قيصر فوضعه وأما كسرى فمزقه فبلغ ذلك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال أما هؤلاء فيمزقون وأما هؤلاء فستكون لهم بقية قال الشافعي رحمه الله ووعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الناس فتح فارس والشام]

* وجاء في مصنف ابن أبي شيبة [ط السلفية (14/338/37782)]: [حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَزْمَةَ الْأَسْلَمِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ، يَقُولُ: كَتَبَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ وَالنَّجَاشِيِّ: أَمَّا بَعْدُ، {تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ، أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ، وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ، فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ}. قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: (فَمَزَّقَ كِسْرَى الْكِتَابَ وَلَمْ يَنْظُرْ فِيهِ)، قَالَ نَبِيُّ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (مُرَّقَ وَمُرَّقَتْ أُمَّتُهُ)، فَأَمَّا النَّجَاشِيُّ فَأَمَنَ، وَأَمَنَ مَنْ كَانَ عِنْدَهُ، وَأَرْسَلَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يُهْدِيهِ حُلَّةً، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَتُرْكُوهُ مَا تَرَكَكُمْ). وَأَمَّا قَيْصَرُ؛ فَقَرَأَ كِتَابَ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: هَذَا كِتَابٌ لَمْ أَسْمَعْ بِهِ بَعْدَ سُلَيْمَانَ النَّبِيِّ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، ثُمَّ أَرْسَلَ إِلَى أَبِي سُفْيَانَ وَالْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ، وَكَانَا تَاجِرَيْنِ بِأَرْضِهِ، فَسَأَلَهُمَا عَنْ بَعْضِ شَأْنِ رَسُولِ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَسَأَلَهُمَا مَنْ تَبِعَهُ، فَقَالَا: تَبِعَهُ النِّسَاءُ وَضَعْفَةُ النَّاسِ، فَقَالَ: أَرَأَيْتُمَا الَّذِينَ يَدْخُلُونَ مَعَهُ يَرْجِعُونَ؟ قَالَا: لَا، قَالَ: هُوَ نَبِيٌّ، لِيَمْلِكَنَّ مَا تَحْتَ قَدَمِي، لَوْ كُنْتُ عِنْدَهُ لَقَبَلْتُ قَدَمَيْهِ]

فالقصة ثابتة في جوهرها، كما ترى، ثبوتاً يقينياً بنقل التواتر، لا ينكرها إلا مكابر وقح؛ إلا أن أهل السير والأخباريين لم يضبطوا التواريخ كما ينبغي، ولا عجب: فلم يكن هناك تقويم معلوم متفق عليه عند العرب، وحتى بعد اعتماد سنة الهجرة النبوية الشريفة بداية للتاريخ واعتبار المحرم هو أول شهور السنة، بقيت قلة من المؤرخين لا تحتسب السنة التي وقعت فيها الهجرة كسنة أولى، فكانها سنة الصفر؛ وعليه تكون غزوة بدر في السنة الأولى، وأحد في الثانية، والأحزاب في الرابعة، وهكذا؛ بالإضافة إلى مشكلة النسيء، والتلاعب في أسماء الشهور عند العرب؛ واستخدام اليهود، وكذلك السريان، لنظام شمسي قمري

مزدوج معقد؛ فقول الواقدي عن مقتل كسرى أبرويز: (وَهِيَ لَيْلَةُ الثَّلَاثَاءِ لِعَشْرِ لَيَالٍ مَضَيْنَ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ سَبْعٍ)، وتبعه السهيلي في الروض الأنف [ت السلامي (1/185)]: [وَكَانَ مَقْتَلُ كِسْرَى حِينَ قَتَلَهُ بَنُوهُ لَيْلَةَ الثَّلَاثَاءِ لِعَشْرِ مِنْ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةَ سَبْعٍ مِنَ الْهَجْرَةِ وَأَسْلَمَ بَاذَانَ بِالْيَمَنِ فِي سَنَةِ عَشْرِ]: اجتهد لا يعتد به. والصحيح ما ضبط في النقوش، والعملات المسكوكة، وفي السجلات الإمبراطورية الفارسية والبيزنطية حيث سجل مقتله يوم الأحد 28 فبراير 628م (بالتقويم اليولياني)، الموافق 16 شوال 6 هـ (بالتقويم الهجري القمري المعمول به اليوم). ويترتب على ذلك ضرورة أن الرسل الستة إنما أرسلوا إلى ملوك العرب والعجم في أوائل السنة السادسة الهجرية، بعد انصراف الأحزاب، وليس في أوائل السابعة الهجرية، مرجع النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، من الحديبية، كما هو المشهور.

ومما لا شك فيه أن قباد شيرويه (الكسرى الجديد ابن كسرى أبرويز) كتب فور جلوسه على العرش إلى ولاته وقواده، فخطابه وصل باذان في أوائل ذي القعدة، فأسلم باذان، وأبناء فارس (الأبناء) وجمع غفير من أهل اليمن من فورهم، وبعثوا بذلك في ساعته إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فأرسل إليهم وبر بن يحنس الخزاعي، رضي الله عنه، فوراً في نفس السنة السادسة، بتوجيهات دقيقة لإنشاء المسجد الجامع بصنعاء، وتحديد قبلته:

* فقد قال الحافظ الرازي في كتابه (تاريخ صنعاء) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما أرسل وبر بن يحنس إلى صنعاء في العام السادس الهجري قال له: (ادعهم إلى الإيمان فإن اطاعوا لك به فاشرع الصلاة فإذا أطاعوا لك بها فمر ببناء المسجد لهم في بستان باذان من الصخرة التي في أصل غُمْدَانٍ واستقبل به الجبل الذي يقال له ضين)؛ وزاد الحافظ الرازي في موضع آخر: [جاء في كتاب النبي، صلى الله عليه وسلم، إلى وبر (يبني حائط باذان مسجداً ويجعله من الصخرة إلى موضع جدره)]: وقال الحافظ الرازي أيضاً: [فلما ألقى اليهم وبر هذه الصفة في المسجد من النبي، صلى الله عليه وسلم: قَدِمَ أَبَانُ بْنُ سَعِيدٍ فَأَسَّسَ الْمَسْجِدَ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ فِي بَسْتَانِ بَاذَانَ فِي أَصْلِ الصَّخْرَةِ وَاسْتَقْبَلَ بِهِ ضِينًا]:

* وجاء تأكيد فقرة من ذلك في المعجم الأوسط (1/253/831): [حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يَحْيَى الْحُلَوَانِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَزْرَةَ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّمَارِيُّ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَزْرَجٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ رُمَانَةَ قَالَ: قَالَ وَبَرُ بْنُ يُحْنَسَ الْخُرَاعِيُّ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا بَنَيْتَ مَسْجِدَ صَنْعَاءَ، فَاجْعَلْهُ عَنْ يَمِينِ جَبَلٍ، يُقَالُ لَهُ: «ضَيْنٌ»»، ثُمَّ قَالَ: (لَا يَرْوِي هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَبَرِ بْنِ يُحْنَسَ إِلَّا بِهَذَا الْإِسْنَادِ، تَفَرَّدَ بِهِ: عَبْدُ الْمَلِكِ الدَّمَارِيُّ)، إِلَّا أَنْ الْأَصْلَ يَقُولُ: وَبَرُ بْنُ عَيْسَى بَدَلًا مِنْ وَبَرِ بْنِ يُحْنَسَ، وَهُوَ تَصْحِيفٌ. وَقَالَ الْهَيْثَمِيُّ فِي مَجْمَعِ الزَّوَادِ (2/12): (رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْأَوْسَطِ وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ)؛

قلت: هو حسن الإسناد كما قال، إلا انه اختصار سيء مخل لكلام طويل، مثل: («إِذَا بَنَيْتَ مَسْجِدَ صَنْعَاءَ، فَاجْعَلْهُ [بصفة كذا وكذا] مستقبلاً الجبل، الذي يُقَالُ لَهُ: «ضَيْنٌ»؛ قال وبر: (فها هو الآن في صنعاء عَنْ يَمِينِ جَبَلٍ ضَيْنٌ، مستقبلاً له))

قول العرب: (الموضع الفلاني يمين المكان الفلاني) يعني في (الجنوب) منه، وذلك لأن الشرق - مطلع الشمس وما يصاحبها من دفء ونور - هو الاتجاه الأصلي الأساس عندهم. غير أنهم بالنسبة للأودية والأنهار يجعلون الاتجاه الأصلي الأساس أعلى الوادي: حيث ينزل المطر، ومنه الماء والحياة والخير: فبالنسبة لنهر النيل، مثلاً، يكون الشاطئ الغربي (حيث الجيزة والأهرامات) هو الشاطئ الأيمن، وبالعكس من ذلك تماماً: أنهار دجلة والفرات والأردن.

* وذكر الحافظ الرازي في كتابه (تاريخ صنعاء) رواية أخرى: [روي عن بعضهم قال: وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فروة بن مسيك المرادي إلى صنعاء ومخاليقها وحضرموت، وأمره أن يبني مسجد صنعاء ما بين القلعة المملمة الخضراء إلى غُمْدَان، فبناه]؛ كذا: (القلعة) وإنما هي صخرة: فهذه لعلها لغة لأهل اليمن؛ أو هي تصحيف لـ(جلمد)، أو: (جلمدة)، مثل: (جلمود)، وهو الصخرة الضخمة الصلبة.

قلت: هذا خلاف الروايات المشهورة عند جمهور المؤرخين الدالة على كون وبر بن يُحْنَس، رضي الله عنه، هو المؤسس للمسجد في سنة ستة؛ كما أن فروة بن مسيك المرادي، رضي الله عنه، إنما أسلم في الثامنة أو التاسعة، وأقام في المدينة مدة يطلب العلم، وجاء اليمن في التاسعة أو العاشرة، وكانت له صولات وجولات مع الأسود العنسي الكذاب، وغيره من المرتدين، ولا يحضرني الآن أنه بعث لحضرموت. فإن كان لهذا أصل فلعله: [وجه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فروة بن مسيك المرادي إلى صنعاء ومخاليقها، وأمره أن يجدد (أو يوسع) مسجد صنعاء (الذي بناه وبر بن يحنس) بين الجلمدة المملمة الخضراء إلى غُمْدَان]

ومسجد صنعاء هذا الذي أسسه وبر بن يُحْنَس الخزاعي، رضي الله عنه، ما زال موجوداً ولم تكن مساحته عند تأسيسه آنذاك واسعة، بل كان مربع الشكل، طول ضلعه اثنا عشر متراً تقريباً، وفي أساساته بعض أحجار يرجح أنها أخذت من أنقاض قصر غُمْدَان. وقد أخضع للعديد من أعمال التوسعة وإعادة البناء والترميم، إلا أن أهل اليمن حرصوا أشد الحرص على المحافظة على حدود ومحراب المسجد الأصلي القديم الذي بناه الصحابي الجليل وبر بن يُحْنَس في زمن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبتوجيهاته إلى يومنا هذا: فجعلوا لحدوده دعامتين مميزتين إحداها تسمى المنقورة، وقد نقش عليها الاسم: (المنقورة) في الجانب الأيمن للمسجد الأصلي القديم؛ والثانية تسمى المسمورة، وقد نقش عليها الاسم: (المسمورة) وهي في الجانب الأيسر للمسجد الأصلي القديم. وهاتان البقعتان المحددتان بدعامتي المسمورة والمنقورة موجودة محددة معلومة، علم يقين، طوال التاريخ الإسلامي لليمن وإلى يومنا هذا في مؤخرة الجامع الكبير بصنعاء، وكذلك موقع المحراب القديم، والصخرة (المملمة) التي جاء ذكرها في كلام الحافظ الرازي. والجدير بالذكر أن التكوين المعماري للجامع الكبير بأبعاده الحالية ينطبق تقريباً على شكل الجامع الذي كان الخليفة الأموي الوليد بن عبد الملك (86 - 96 هـ) قد أمر ببنائه. فمنذ ذلك

العهد لم تحصل توسعة يعتد بها وإنما هي أعمال منشآت داخلية، كإنشاء الأروقة والمآذن والقباب وغير ذلك من المنشآت كالمبنى المكعب المقبب الكائن في الفناء والذي خطط له ان يكون مستودعاً لمخطوطات القرآن الكريم ولزيوت الاستصباح (وهو تبرع من الوالي العثماني سنان باشا عام 1016هـ)، وأعمال تجديد وترميم وإعادة تأهيل وتأثيث بعد بعض السيول الجارفة.

ولم يقتصر حرص أهل اليمن الشديد على المحافظة على آثار مسجد وبر بن يُحَنَس الخزاعي، رضي الله عنه، فقط؛ بل شمل أيضاً المصاحف والمخطوطات القديمة التي حافظوا عليها في صناديقها، ومخازنها العلوية (كتلك التي تكون على هيئة السرداب تحت سقوف الغرف مباشرة؛ ويسمونها أهل الحجاز في زمننا هذا: دُقيسي). وربما تم البناء والتجديد والتجسيص حول تلك المخازن فغابت عن الأنظار لمئات السنين حتى وجد علماء الآثار بعضها في أيامنا هذه: كنوز أثرية لا تقدر بمال: منها مصحفان من أقدم مصاحف الدنيا تعود إلى القرن الهجري الأول كتبت على رقوق، اكتشف أحدهما في أواخر 2011م، وهو شبه تام، وفي حالة ممتازة؛ ومخطوطات أخرى ثمينة؛ وغير ذلك. وبالإضافة إلى ذلك فإن مكتبة الجامع تضم امهات الكتب في العلوم الشرعية، ومخطوطات اسلامية نادرة: فمكتبة الجامع الكبير هي أحد كنوز التراث الاسلامي الاصيل المنتشر في ربوع العالم الإسلامية، بل وفي كل أنحاء الدنيا.

وفي سنة 2006م اكتشف مجموعة من الباحثين بقيادة فضيلة الشيخ عبد المجيد الزنداني أن الخط الجيوديسي (والخط الجيوديسي هو أقصر خط على سطح الأرض المنحنية) بين الصخرة (المللمة) ومركز الكعبة المشرفة يمر، ضرورة، ولا بد بقمة جبل (ضين). وكان ذلك باستخدام برنامج جوجل إيرث الذي يستند إلى خرائط وصور الأقمار الصناعية، ويعتمد في حساباته الإهليلجي المعياري العالمي (WGS 84).

فما ذكره الحافظ الرازي هو إذاً تحديد واضح متناهي الدقة لما ينبغي أن تكون عليه قبلة المسجد. هذا والنبى، صلى الله عليه وسلم، لم يجاوز جنوب الطائف في حياته مطلقاً: فهو لم يصل اليمن، ولم ير في حياته صنعاء، ولا جبل ضين، ولا بستان باذان، ولا قصر غُمَدان، ولم تكن هناك يومئذ خريطة معتبرة، ولا بوصلة ولا أقمار صناعية، ولم تكن كروية الأرض معلومة متفق عليها عند الفلاسفة وعلماء الطبيعيات، دع عنك أن شكل الأرض إنما هو إهليلجي دوراني، كما هو معلوم اليوم، (وحتى هذا إنما هو تقريب بدقة عالية) ولم يكن علم القياسات الأرضية الحديث (Geodesy) قد نشأ بعد، ولا حتى بعد ذلك بألف سنة.

وكما أن دهشة اكتشاف أرشيميدس لقوانين الطفو جعلته يخرج من الحمام عارياً وهو يهتف: وجدتها، وجدتها؛ فلا لوم على فضيلة الشيخ عبد المجيد الزنداني وزملائه أن تستحوذ دهشة اكتشاف هذه الآية

الباهرة على قلوبهم فسارعوا، قبل استكمال البحث بسد ثغراته وإشباع جميع جوانبه درساً ونقداً، إلى نشرها بعنوانين مثيرة في صورة فيديو اشتهر، وطبق الآفاق، منها:
الاقمار الصناعية تشهد أن محمداً رسول الله (http://www.youtube.com/watch?v=Qr_QvV2B5JQ)

لذلك استخرنا الله في تفصيل الكلام عن هذه النبوة، وإشباعها درساً ونقداً، مع إبطال الاعتراضات والشبهات التي أثارها (اللا دينيون العرب) في موقعهم؛ وتلك التي أثارها أعداء الإسلام في موقعهم (http://www.wikiislam.net/wiki/Google_Earth_proves_Islam)، وهو أمر يطول جداً، في بحث مستقل منشور، فليراجع.

حقاً، وصدقاً، قطعاً ويقيناً: لا يمكن تفسير كل ذلك تفسيراً متماسكاً مقنعاً معقولاً:

(1) - أي تفسيراً «شاملاً» لكل تلك الحقائق آنفة الذكر،

(2) - و«متناسقاً»، أي خالياً من أي تناقض؛

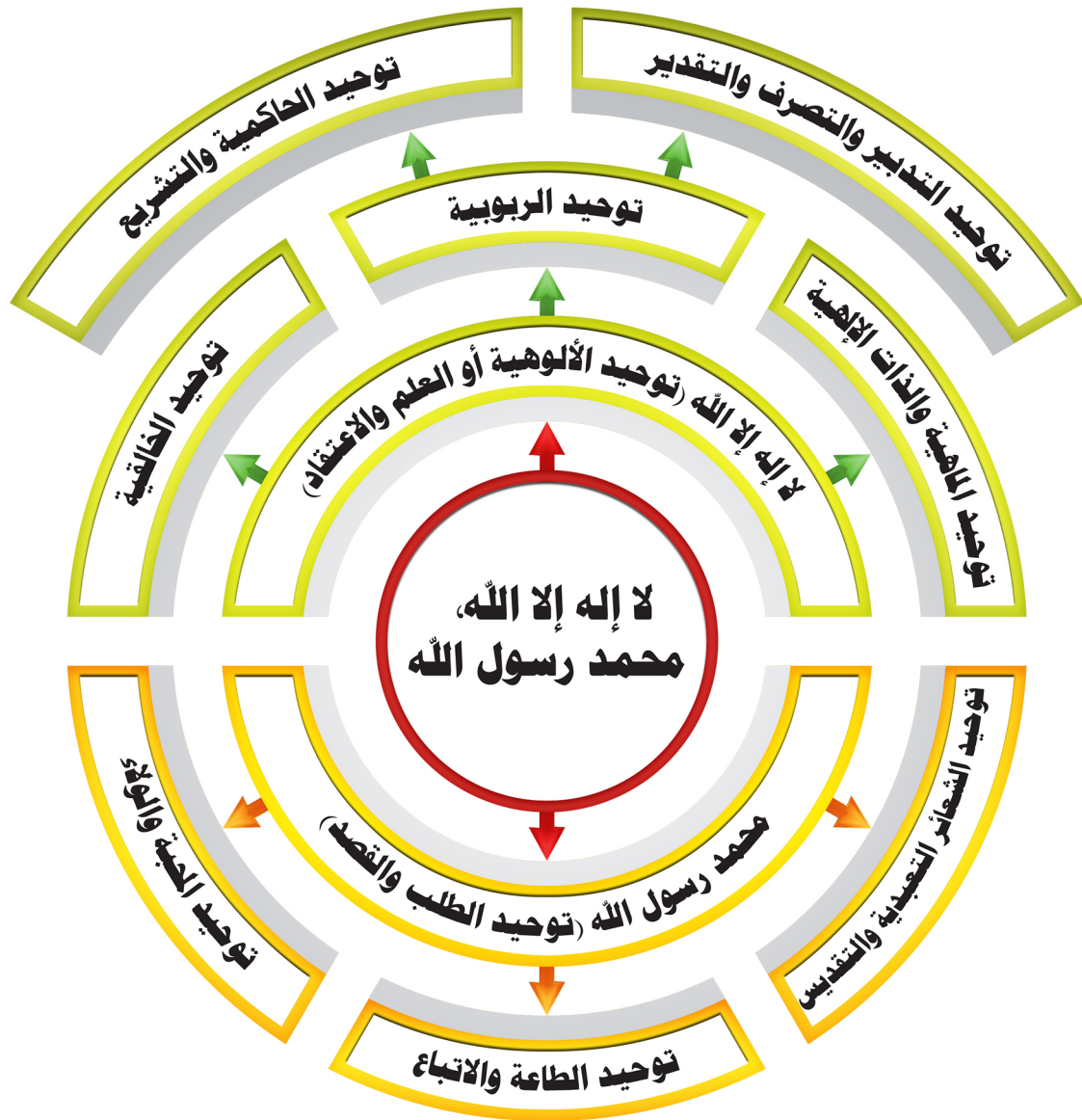
لا سبيل إلى ذلك إلا بتصديق ما جاء في القرآن العظيم: **{قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعاً الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}**، (الأعراف؛ 7: 158)، وقال تعالى: **{يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُوا شَهِدْنَا عَلَى أَنْفُسِنَا وَغَرَّتْهُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا كَافِرِينَ}**، (الأنعام؛ 6: 130)، وقال: **{يَا بَنِي آدَمَ إِنَّمَا يَأْتِيَكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي فَمَنْ اتَّقَى وَأَصْلَحَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}**، (الأعراف؛ 7: 35)، وقال تعالى: **{قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا}**، إلى قوله: **{وَأَنَّا مِنَ الْمُسْلِمُونَ وَمِنَّا الْقَاسِطُونَ فَمَنْ أَسْلَمَ فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا * وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا}**، (الجن؛ 72: 1 - 15)، وقال تعالى: **{وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}**، (آل عمران؛ 3: 85).

مما سبق يظهر يقيناً أن النبوة بعامة حق، وأن نبوة مُحَمَّد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي العدناني العربي الأمي، حق لا يشك فيها إلا من مسخ الله عقله، وغلبت عليه شقوته، فأبى إلا أن يحتجز قراراً بئيساً في نار جهنم، حيث التعاسة الأبدية، واللعنة السرمدية، بدلاً من السعادة والمسرة الأبدية في دار السلام: **{... فِي جَنَّاتٍ وَنَهَرٍ * فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ}**، (القمر؛ 54: 54 - 55).

هذا هو، على الاختصار الشديد، البرهان العقلي على «التوحيد» أي على «شهادة أن لا إله إلا الله، وأن

مُحَمَّدًا رسول الله»، أما إشباع ذلك بحثاً، مع تمام الرد على الماديين، والوضعيين المنطقيين، والطبائعيين، وكذلك المبتدعة الكفرة الضُّلال من اليهود والنصارى، وغيرهم من فرق الكفر والضلالة، فذلك يتطلب كتاباً مستقلاً، نسأل الله فسحة في العمر، وسعة في الوقت والصحة والمال لإنجازه، لا إله إلا هو عليه نتوكل، وبه نتأيد، وإليه ننيب.

الباب الخامس: التوحيد: أركانه وأقسامه



التوحيد: أركانه، وأقسامه

أصل الإسلام وحقيقة التوحيد د. محمد بن عبد الله المسعري

الفصل: أركان التوحيد

من مجموع ما سبق، ومما سيأتي، يتبين أن التوحيد له ركنان أساسيان وهما كما يلي:

الأول: إفراد الله بالعبادة، أي بالخضوع، والطاعة، والتسليم، مع الرضا والمحبة، والتوقير والتعظيم، المبنية على الاعتقاد الجازم بأنه هو وحده الإله الحق، المستحق لذلك بذاته؛ فليس في الوجود إله غيره، فلا شريك له، ولا سمي، ولا كفؤ، ولا مثيل، ولا ند في ذاته أو صفاته أو أفعاله أو في أي اعتبار من الاعتبارات التي تتضمنها لفظة (إله): {لم يتخذ ولداً، ولم يكن له شريك في الملك}، {ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير}، {ولا يشرك في حكمه أحداً}؛ وكل نسبة للألوهية لغير الله، ولو في جزئية واحدة من جزئياتها، أو اعتبار واحد من اعتباراتها، كذب وإفك وباطل؛

* قال الله تعالى: **{الر كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ}**، (هود؛ 11: 1).

* وقال تعالى: **{وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ} * أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ}**، (هود؛ 11: 25 - 26).

* وقال تعالى: **{وَأَنْذَرُ أَحَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَّتِ النَّذْرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ إِلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}**، (الاحقاف؛ 46: 21).

والثاني: إفراد رسوله محمد بن عبد الله، صلوات الله وتبريكاته وسلامه عليه وعلى آله، بالاتباع. فكما أننا لا نعبد إلا الله، فكذلك لا نتبع إلا رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

قال الله تعالى: **{قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ}**، (آل عمران؛ 3: 31).

* وقال تعالى: **{مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ؛ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ}**، (الحشر؛ 59: 7).

* وقال تعالى: **{فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا}**، (النساء؛ 4: 25).

الفصل: أقسام (أو أنواع) التوحيد

ينقسم التوحيد إلى قسمين تندرج تحتها فروع منها:

القسم الأول. لا إله إلا الله (توحيد الألوهية أو توحيد العلم والاعتقاد)، وتندرج تحته فروع:

1. توحيد الماهية، والذات الإلهية (الاسماء والصفات)؛
2. توحيد الخالقية (الخلق، والتكوين، والتصوير، والإيجاد من عدم)؛
3. توحيد الربوبية؛

(أ) - توحيد التدبير والتصرف والتقدير.

(ب)- توحيد الحاكمية والتشريع؛

القسم الثاني. محمد رسول الله (توحيد الطلب والقصد):

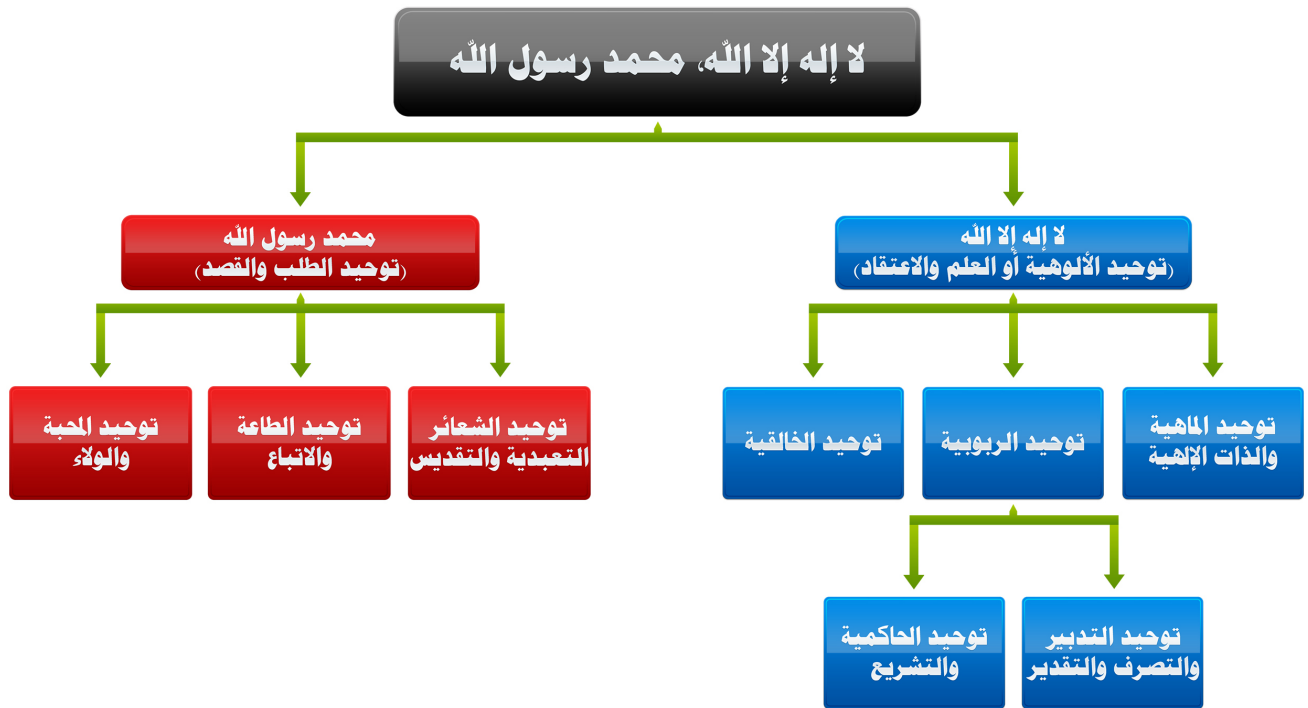
1. توحيد الشعائر التعبدية والتقديس؛

2. توحيد الطاعة والاتباع؛

3. توحيد المحبة والولاء.

التوحيد: أركانه، وأقسامه

أصل الإسلام وحقيقة التوحيد د. محمد بن عبد الله المسعري



فكل فروع القسم الأول للتوحيد تتعلق بالمعرفة والعلم والقول والاعتقاد فهي كلها إذاً من توحيد «**العلم والاعتقاد**»، أو «**توحيد المعرفة والإثبات**»، كما سمّاه الإمام ابن القيم، ولا نبعد كثيراً إذا اعتبرناها كذلك أقساماً أو أنواعاً لـ«**توحيد الألوهية**»، الذي هو في حقيقته نوع واحد أو قسم واحد أو باب واحد، إذا عرّف التعريف الصحيح، وليس كما خلط فيه الإمام ابن تيمية تخليطاً شنيعاً، وقلّده الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ولكن مع إفحاش خطأ وتسطيح فكر، للأسف الشديد.

و أما فروع القسم الثاني للتوحيد فتتعلق بأفعال العبد الظاهرة (أفعال الجوارح) والباطنة (أفعال القلب)؛ فهي إذاً أقسام لتوحيد «**النية والإرادة**»، وربما قال بعض الناس: «**توحيد الطلب والقصد**»، كما هو لفظ الإمام ابن القيم في أغلب كتاباته، أو «**توحيد الإرادة والعمل**»، أو ما شابه ذلك.

ولا نبعد كثيراً إذا اعتبرناها كذلك أقساماً لـ «**توحيد التآليه والعبودية والتقديس**»، وهو الباب الآخر

المقابل لـ«توحيد الألوهية»، إذا عُرِّفَ التعريف الصحيح.

* قال الإمام ابن القيم في مدارج السالكين (ج:3 - ص:449 - 450): [فصل: وأما التوحيد الذي دعت إليه رسل الله ونزلت به كتبه، فوراء ذلك كله، وهو نوعان: توحيد في المعرفة والإثبات، وتوحيد في المطلب والقصد.

فالأول: هو إثبات حقيقة ذات الرب تعالى، وأسمائه وصفاته، وأفعاله، وعُلُوّه فوق سماواته على عرشه وتكلمه، وتكليمه لمن شاء من عباده، وإثبات عموم قضائه وقدره وحكمه؛ وقد أفصح القرآن عن هذا النوع حد الإفصاح، كما في أول سورة الحديد، وسورة طه، وآخر الحشر، وأول تنزيل السجدة، وأول آل عمران، وسورة الإخلاص بكمالها، وغير ذلك.

النوع الثاني: ما تضمنته سورة: (قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ) و(قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ) الآية [آل عمران: 64] وأول سورة: تنزيل الكتاب وآخرها، وأول سورة يونس ووسطها وآخرها، وأول سورة الأعراف وآخرها، وجملة سورة الأنعام، وغالب سور القرآن؛ بل كل سورة في القرآن، فهي متضمنة لنوعي التوحيد.

بل نقول قولاً كلياً: إن كل آية في القرآن، فهي متضمنة للتوحيد، شاهدة به، داعية إليه؛ فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله، فهو التوحيد العلمي الخبري؛ وإما دعوة إلى عبادته وحده لا شريك له، وخلع ما يُعبد من دونه، فهو التوحيد الإرادي الطلبي؛ وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته في نهيه وأمره، فهي حقوق التوحيد ومكملاته؛ وإما خبر عن كرامة الله لأهل توحيده وطاعته وما فعل بهم في الدنيا وما يكرمهم به في الآخرة، فهو جزاء توحيده؛ وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من النكال وما يحلّ بهم في العقبي من العذاب، فهو خبر عمن خرج عن حكم التوحيد. فالقرآن كله في التوحيد وحقوقه وجزائه، وفي شأن الشرك وأهله وجزائهم]. انتهى كلام الإمام ابن القيم.

* ووجدنا بعض ذلك لابن القيم في زاد المعاد في هدي خير العباد (84 / 19 / 181): [فإن في سورة الإخلاص من كمال التوحيد العلمي الاعتقادي، وإثبات الأَحَدِيَّةِ لله، المستلزمة نفي كُلِّ شركة عنه؛ وإثبات الصَّمَدِيَّةِ المستلزمة لإثبات كُلِّ كمال له، مع كون الخلائق تَصَمُّدٌ إليه في حوائجها، أي تقصده الخليقة وتتوجه إليه، عُلُوُّهَا وَسُفْلِيَّتُهَا؛ ونفى الوالد والولد، والكُفْء عنه المتضمّن لنفى الأصل والفرع والنظير والمماثل مما اختصّت به؛ وصارت تعدلُ ثُلُثَ القرآن. ففي اسمه "الصمد" إثبات كل الكمال، وفي نفي الكُفْء التنزيه عن الشبيه والمثال، وفي "الأحد" نفي كُلِّ شريك لذي الجلال؛ وهذه الأصول الثلاثة هي مجامع التوحيد]، وكرر هذه الفقرة بأحرفها في الطب النبوي (1/41).

وقد يقول قائل: ماذا أصاب القسمة الثلاثية الشهيرة: «توحيد الربوبية»، و«توحيد الألوهية»، و«توحيد الأسماء والصفات»؟!

فنقول: هذه قسمة سقيمة ساقطة، بل مضلة خطيرة، لأنها:

- (1) مغلوطة، غير صحيحة لعدم مطابقة مضمونها لمعاني ألفاظها، لا في اللغة العربية الفصحى التي نزل بها القرآن، ولا في العرف الشرعي الذي هو دوماً مقدّم على العرف اللغوي؛
- (2) وغير منضبطة، لتداخل أقسامها؛
- (3) ولا حاصرة، لخروج أصناف مهمة من التوحيد منها؛
- (4) ومنكوسة حيث يتم تقديم الربوبية على الألوهية؛
- (5) ولما ترتّب عليها من الإثم العظيم بسل السيف على أهل الإسلام وسفك دمائهم؛ وإشكالات أخرى لا تنحصر.

لذلك قررنا هجرها البتّة. ويتضح ذلك تماماً إذا استقرأنا معاني اللفظين: «رب»، و«إله»، كما جاءت في الكتاب العزيز، وكما استخدمها العرب الفُصحاء زمن نزول القرآن، الذي نزل بلسانهم.

| فصل: معنى لفظة (رب)

أما «الرب» فهو لفظ يأتي في العربية بمعنيين:

- (1) السيد، أي المتصرّف المدبّر، الأمر النّاهي، الحاكم المشرّع. وهذا يتحقق في الفروع التالية:
(أ) السيّد المطاع: وهو أهم المعاني الفرعية. يقول الجوهري في «الصحاح»، (ج1: ص 130): [والعرب تقول: ربّيت القوم، أي كنت فوقهم].
(ب) المتصرّف، المدبّر، راعي الشؤون، ومصلح الأحوال. قال الإمام العلامة المحدّث أحمد بن فارس في «معجم مقاييس اللغة»، (ج2: ص 381): [الرب: المصلح للشيء، يقال: رب فلان ضيعته، إذا قام على إصلاحه]

(ج) المربّي: قال الراغب الأصفهاني في «مفردات غريب القرآن»، (ص 184): [الرب في الأصل التربية، وهو إنشاد الشيء حالاً فحالاً إلى حد التمام، يقال: ربه، ورباه، وربّيه]. قلت: هذا كأنه فرع ثانوي وحالة خاصة للفرع السابق.

(د) الملك: قاله الأزهرى في تفسير قوله تعالى: { **الْأَكْرَبِي عِنْدَ رَبِّكَ** }، (يوسف؛ 12:42)، كما هو في «تهذيب اللغة»، (ج15: ص 176). قلت: هذا غريب، وليس بمقنع، بل هو ها هنا بمعنى السيّد المطاع، لا غير. ولو كانت لفظة يوسف الأصلية هي بمعنى «ملك»، لما نقلها الله جل جلاله إلى العربية إلا هكذا، لا سيما وأن لفظة «ملك» قد كثر استخدامها في القرآن، وقد أطلقت في هذه السورة نفسها على ملك مصر بعينه!

(2) المالك: أي مالك العين أو الشيء ملكية تعطيه حق التّصرف في العين باستهلاكها، كأكل الخبز، أو لحم الشاة بعد ذبحها، أو التمتع بمنفعتها كركوب الدابة، وكذلك حق البيع أو الهبة أو التأجير للعين أو المنفعة بحسبها. فالملك له، بموجب المِلْكِيّة، حقوق التّصرف والتدبير والرعاية؛ فالملك إذاً ضرورة: متصرّف مدبّر.

فلفظة «الرب» أبلغ في الدلالة وأقوى من لفظتي «السيد»، و«المالك»، مع كونها مرادفةً لهما في مجمل المعاني. والرب أو السيّد هو كذلك ضرورة: الأمر الناهي، وإلا لم يكن مالكاً متصرفاً مدبراً. هذا معلوم بالضرورة من لغة العرب، ومن دين الإسلام ونصوصه، في مثل قول الله تعالى حاكياً كلام يوسف لصاحبي السجن: { **أَمَّا أَحَدُكُمَا فَيَسْقِي رَبَّهُ حَمْرًا** }، (يوسف؛ 12: 41)، أي سيده أو مالكة أو صاحب السلطان عليه، وليس بالضرورة معبوده، أي الذي تُصرف له الشعائر التعبدية؛ وهذا المعنى هو بعينه في قوله تعالى في نفس السورة حاكياً كلام يوسف مرة أخرى: { **وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا ادْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ** }، (يوسف؛ 12: 42)، وليس كما زعم الأزهري، ومرة ثالثة: { **فَلَمَّا جَاءَهُ الرَّسُولُ قَالَ ارْجِعْ إِلَى رَبِّكَ فَاسْأَلْهُ مَا بَالُ النُّسُوءِ اللَّاتِي قَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ** }، (يوسف؛ 12: 50). وهذا المعنى هو كذلك المتداول في لسان العرب، فيقول قائلهم: ربُّ البيت، وربّة البيت.

وهذا المعنى نفسه هو المقصود من قوله تعالى في حق الأبحار والرهبان: { **اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ** }، (التوبة؛ 9: 31). أي سادة يشترعون ويطاعون، كما سنفصله في موضعه بعد قليل، مع أنه معلوم من ضرورة النقل التاريخي ومشاهدة الواقع الحالي أنهم لم تُصرف لهم شعائر تعبدية، أي الأبحار والرهبان؛ أما المسيح بن مريم، عليه وعلى والدته أتم الصلاة وأزكى التسليم، فهو عندهم بخلاف ذلك «رب»، و«إله» تام الألوهية، لأنه الله، أو ابن الله أو ثالث ثلاثة هم: الله، ثلاثة في واحد وواحد في ثلاثة، تُصرف له العبادة ويُتقرب إليه بالشعائر والقرايين والأعمال الصالحة.

وقد جاء النص الشرعي بنهي العبد المملوك أن يقول لمالكة: «رَبِّي»، و«رَبَّتِي»، وليقل بدلاً من ذلك: «سَيِّدِي»، و«سَيِّدَتِي»، وبني المالك عن مقولة: «عَبْدِي»، و«أَمْتِي» واستبدالها بالفاظ: «فَتَاي»، و«فَتَاتِي»، تأدباً مع الله، جل وعلا، وبحيث ينحصر استخدام لفظة: «رب» في حق الله، جل وعز، كما هو الحال في الأغلبية الساحقة من آيات الكتاب العزيز، في قريب من ألف موضع.

هذا يكاد أن يكون من البديهيات، فها هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي يسخر من أحد جهلة الأغبياء من النصارى فيقول: [وأما قوله: (وتدبيره في ربوبيته)، فالظاهر من لفظ التدبير السابق منه إلى الفهم أنه عبارة عن التفكير النفسي والتقدير الذهني؛ والباري سبحانه متعال عن التدبير الذي هو التفكير والتقدير، فإنه لا يُتصور إلا في حق من جهل شيئاً فأراد أن يستعمل فكره في تحصيل العلم به؛ والجهل على الله محال، فالتدبير بمعنى الفكر عليه محال. فإن أراد السائل بكلامه غير هذا، فلا بد من بيانه وإيضاح برهانه. وأما الربوبية فلفظ مشتق من لفظ الرب؛ والرب في مستعمل كلام العرب له معنيان مستعملان، أحدهما: السيد؛ والثاني: المالك. فإن أراد به المعنى الأول الذي يرجع إلى السؤدد والشرف فهو خطأ، من حيث أن سؤدده واجب له، فلا يحتاج في تحصيله إلى

سبب من تدبير ولا مقتضى تفكير. ومقتضى كلامه ومفهومه أنه دبر في ربوبيته وأوجدها عن تدبيره نفسه، وهذا جهل بواح وكفر صراح؛ وإن أراد به المعنى الثاني، الذي يرجع معناه إلى الملك، فلا يستقيم أيضاً على ظاهر كلامه؛ فإنه يكون معنى كلامه أنه دبر في ملكه وأوجده عن التدبير الذي هو روية وتفكير، ويتعالى عن ذلك الخالق القدير المنزه عن خواطر النفس وهواجس الضمير. ثم لما فرغ هذا السائل من خطبته الغراء، البديعة الإنشاء، التي من وقف عليها علم أنه عن المعارف مصروف، وأنه لا يفهم المعاني ولا يحسن كتابة الحروف؛ شرع في طريقة الجدل وكيفية الاستدلال، فكأنه في نظم مقولاته الطوسي، وفي آداب جدله البروي، ولعمر الله، لو كان هذا السائل عاقلاً لستر عواره ولم يبد غارة؛ كما هو في كتابه: **الإعلام بما في دين النصارى من الفساد والأوهام وإظهار محاسن الإسلام** (1/53 - 54)؛ (دار التراث العربي - القاهرة، 1398؛ تحقيق: د. أحمد حجازي السقا).

فالخلاصة إذًا: أن لفظة (الرب) في مستعمل كلام العرب لها معنيان مستعملان، أحدهما: **السيد**؛ والثاني: **المالك**؛ وذلك بإجماع أهل اللغة، وإنما شذ الإمام العلامة المحدث أحمد بن فارس في «معجم مقاييس اللغة»، (ج2؛ ص 381)، عندما قال: [الراء والباء يدل على أصول: للأول: إصلاح الشيء، والقيام عليه: فالرب: المالك، **والخالق والصاحب**]، فليس ذكر **(الخالق)** بمسلّم له أصلاً، وقد شذ به من بين أئمة اللغة، وأما ذكر **(الصاحب)** فكلام غامض، لأن الصاحب قد تعني في الغالب: أصحاب وأصدقاء الإنسان، ورفقاء السفر، ونحو ذلك، ولا علاقة لهذا بالموضوع، وقد تعني (المالك) كقولك: صاحب الدابة، أي مالكةا، فهذا شملته لفظة: (مالك)، وقد سبق ذكرها بوضوح، فلا حاجة لإرباكها بلفظ غامض.

ومفاهيم الخلق والصنع والاختراع والابداع مباينة لمفاهيم الملك والسيادة: فالمقاول الذي يبني لك بيتاً تسليم المفتاح هو (صانع) أو (بناء) البيت، وليس هو مالكة ولا سيده، وأنت مالك البيت وسيده ولم تصنع منه شيئاً؛ وسيارتك التويوتا كورونا ملكك وأنت سيدها ومالكها، وأما صانعها ففريق من العمال في اليابان. وأما إذا كنت أنت نجاراً ماهراً وصنعت لحظ نفسك كرسيّاً من خشب فإنك تكون مالك الكرسي وسيده، لا بشرائه من غيرك، ولكن بحكم كونك صانعه: فمهوم (الصانع)، ومثله تماماً (الخالق)، و(المبدع)، و(الفاطر)، مستقل ومغاير لمفاهيم (السيد) أو (المالك): هذه بديهيات لغوية وعقلية، ومع ذلك عجزت الفرقة الوهابية عن إدراكها، ولا عجب لأن رجالاتها ممن **(يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم)**، و(يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية ينظر إلى نصله فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى رصافه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى نضيه فلا يوجد فيه شيء ثم ينظر إلى قذذه فلا يوجد فيه شيء سبق الفرث والدم)، **(يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم)**؛ وقد قال قائلهم: (علم الكلام جهل، وجهل الكلام علم)، وقال الآخر: (من تمنطق فقد تزندق)، عياداً بالله تعالى؛ فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنفس وتزكيتها أنهم: **(يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)**،

و(يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء)، لذلك قال الناصح المشفق، عليه وعلى آله أتم الصلوات والتسليمات والتبريكات من الله: (أيئنا لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة).

الفصل: معنى لفظة (إله)

وأما لفظة: «إله»، وقريب منها «إل»، في العربية، وكذلك في اللغات السامية الأخرى، كالعبرانية والآرامية السريانية، وغيرهما، لفظة: «إيل»، الذي تتركب منه أسماء مثل: إسرائيل، وإسرافيل، وميكائيل، وجبرائيل، وعزرائيل، وعمانوئيل، وعزازيل، وغيرها. ولفظ الجلالة: الله، وهو في الآرامية مشتق في الأرجح من الإله، بالتعريف؛ ثم تداولته الألسنة حتى أصبح علماً على الذات الإلهية المقدسة، الجليلة المعظمة، إله إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ويعقوب؛ وإله الوحي والنبیین من بني إسرائيل، وغيرهم، تقدّست ذاته، وتباركت أسماؤه. كما يوجد في العربية فعل: «يَتَأَلَّه» بمعنى يعظم الشعائر، أو يتعبد، وهو كذلك على وزنه، والظاهر أنه مشتق من الأصل الثلاثي: «أ ل ه»، وهو لفظ جامد، لا يوجد منه فعل ثلاثي في العربية.

هذا من حيث اللفظ، وأصله، وقربته من ألفاظ مماثلة في اللغات السامية الأخرى: كل ذلك، وغيره من المباحث اللغوية، قليل الجدوى، ضئيل المحصول، (خلفاً للفظ: رب)، لأنها لا تبين لنا المعنى أو المعاني التي كانت تنقح في أذهان العرب الفصحاء الأقحاح، أيام نزول القرآن، عند تلفظهم أو سماعهم لهذه اللفظة: (إله)، وإليك ما قاله العلامة ابن منظور في لسان العرب (ج1/ص196): [أله: الإله: الله - عز وجل - وكل ما اتخذ من دونه معبوداً إله عند متخذه، والجمع آلهة. الأصنام، سموها بذلك لاعتقادهم أن العبادة تحق لها] نموذجاً لقلة جدوى لتلك المباحث اللغوية؛

والمعنى أو المعاني التي كانت تنقح في أذهان العرب الفصحاء الأقحاح، أيام نزول القرآن، عند تلفظهم أو سماعهم لهذه اللفظة: (إله)، هو وحده المقصود في النصوص الشرعية، نصوص الكتاب والسنة لأنها هي وحدها النصوص الشرعية. فالمهم إذاً هو هذا المعنى فقط، وهو بحمد الله قد أوضحه الكتاب العزيز، في مواضع عدة، منها:

* قال تباركت أسماؤه: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَخَذَ اللَّهُ سَمْعَكُمْ وَأَبْصَارَكُمْ وَخَتَمَ عَلَى قُلُوبِكُمْ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ}، (الأنعام؛ 6: 46)، فالإله هو القادر على الإتيان بالسمع والبصر، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عِبْدٌ أَوْ لَمْ يُعْبَد.

* وفي سورة القصص: {مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَوْ لَآ تَسْمَعُونَ}، (القصص؛ 28: 71)، فالإله هو القادر على الإتيان بالضياء بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عِبْدٌ أَوْ لَمْ يُعْبَد. وتستمر

الآيات التالية فتنص على أن الإله هو الذي يأتي بالليل والنهار، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عَبْدٌ أَوْ لَمْ يُعْبَدْ.

* والإله هو السيد التام السيادة، والرب المطاع طاعة مطلقة، أي: الذي له حق التشريع في جوهره على وجه الابتداء، كما قال فرعون متوعداً لموسى: {قَالَ لَيْنَ اتَّخَذْتَ إِلَهًا غَيْرِي لِأَجْعَلَكَ مِنَ الْمَسْجُونِينَ}، (الشعراء؛ 26: 29).

* والإله هو الذي لا يضام. فيجبر على غيره، جواراً تاماً مطلقاً، فلا ينقض جواره، ولا تُخفر ذمته، ويشفع من غير استئذان فلا تُرد شفاعته، عَبْدٌ أَوْ لَمْ يُعْبَدْ: {أَمْ لَهُمْ آلِهَةٌ تَمْنَعُهُمْ مِنْ دُونِنَا لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَ أَنْفُسِهِمْ وَلَا هُمْ مِنَّا يُصْحَبُونَ}، (الأنبياء؛ 21: 43)، وقال تعالى في سورة يس: {أَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئاً وَلَا يُنْقِذُونِ}، (يس؛ 36: 23).

* والإله هو الذي يحيي الموتى، فيخرجهم للبعث والنشور، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عَبْدٌ أَوْ لَمْ يُعْبَدْ، قال تعالى: {أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنْشِرُونَ}، (الأنبياء؛ 21: 21).

هكذا على وجه الإجمال، ونجد مع في مواضع كثيرة من الكتاب العزيز في سياقات مماثلة: صفات وأفعال معينة يستحق من اتصف بها أو من فعلها أن يسمى (إلهاً)، وحينئذ يمكن أن يتصور أن تطلب منه المغفرة والعفو والرحمة، أو الوساطة والشفاعة؛ أو الاستغاثة والاستعاذة والنصرة؛ أو جلب نفع ودفع ضرر؛ أو أن تقدم له الشعائر والنسائك؛ أو توجه له الأقوال، وتصرف له الأفعال المعبرة عن: الذلة والخضوع والتسليم؛ والتقديس والتعظيم والرهبنة؛ والحب والتودد والتقرب واستشعار القربى والأنس؛ ويكون كل ذلك تبعاً لكونه إلهاً، أي متصفاً بصفات معينة، وحينئذ، وحينئذ فقط، يجوز أن نسميها: (عبادة)، وإلا فلا؛ كما سنفصله ونبوه في أبوابه قريباً إن شاء الله تعالى.

| ولكن الحجة اليقينية القاطعة، التي تغنيك عن كل ما سبق، تجدها:

أولاً: (أ) - في قوله، جل من قائل: {قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَسَلَامٌ عَلَى عِبَادِهِ الَّذِينَ اصْطَفَى اللَّهُ خَيْرٌ مِمَّا يَشْرِكُونَ} (59) أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَنْبَتْنَا بِهِ حَدَائِقَ دَاتَ بِهِجَةٍ مَّا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُنْبِتُوا شَجَرَهَا إِلَّهَ مَعَ اللَّهِ بَلْ هُمْ قَوْمٌ يَعْدِلُونَ (60) أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَاراً وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَاراً وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِي وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزاً إِلَّهَ مَعَ اللَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ (61) أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ وَيَكْشِفُ السُّوءَ وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ الْأَرْضِ إِلَّهَ مَعَ اللَّهِ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ (62) أَمَّنْ يَهْدِيكُمْ فِي ظُلُمَاتٍ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَّاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ إِلَّهَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (63) أَمَّنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَمَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّهَ مَعَ اللَّهِ قُلْ: هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ

(64) {، (النمل: 27 : 59-64)، فالإله هو القادر على الخلق، وخاصة خلق السماوات والأرض، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد؛ المنزّل الماء من السماء، منبتاً حقائق ذات بهجة بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد. وتستمر الآيات التالية معدّدة صفات الإله، التي يستحق بها أن يكون إلهاً، على وجه التفصيل: خلق الأرض برواسيها وأنهارها وجعلها قراراً صالحة للحياة؛ إجابة المضطر إذا دعاه؛ وكشف سوء؛ استخلاف الإنسان في الأرض؛ الهداية في ظلمات البر والبحر؛ وإرسال الرياح بالمطر؛ بدء الخلق ثم إعادته... إلخ، إلخ، كل ذلك بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، عُبِدَ أو لم يُعْبَد: ولا معنى لمطالبتهم أصلاً بالبرهان على وجود تلك الصفات لدى آلهتهم المزعومة بقوله: {أَلِلَّهِ مَعَ اللَّهِ قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ}، إن لم يكن المخاطبون، أو بعضهم، مؤمنين باتصاف آلهتهم بكل تلك الصفات، أو ببعضها على أقل تقدير؛ وإلا لأجاب القوم، أو بعضهم، جواباً مسكناً مفحماً: (ما قلنا هذا قط، فلم تطالبنا بالبرهان؟!): ومعاذ الله أن يكون في الوجود من يسكت الله، أو يفحم الله، أو يقيم الحجة على الله.

(ب-) ويمكننا تكرار نحو هذا البرهان حرفاً بحرف في آية (الفساد)، التي سبقت دراسة بعض ما فيها من العلوم والحكم؛ وهي بتمام سياقها: {وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِاعْبِينَ (16) لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهَوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَاعِلِينَ (17) بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (18) وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ وَلَا يَسْتَحْسِرُونَ (19) يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ (20) أَمْ اتَّخَذُوا آلِهَةً مِنَ الْأَرْضِ هُمْ يُنشِرُونَ (21) لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ (22) لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (23) أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ هَذَا ذِكْرٌ مَنْ مَعِيَ وَذِكْرٌ مَنْ قَبْلِي بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ الْحَقَّ فَهُمْ مُّعْرِضُونَ (24) وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ (25) وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ (26) لَا يَسْبِقُونَهُ بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ (27) يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى وَهُمْ مِنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ (28) وَمَنْ يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّي إِلَهٌ مِنْ دُونِهِ فَذَلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ (29) }، (الأنبياء: 21-29).

(ج-) ويمكننا تكرار قريباً مما سلف حرفاً بحرف في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: {وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (68) وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ (69) وَهُوَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْحَمْدُ فِي الْأُولَى وَالْآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (70) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَفَلَا تَسْمَعُونَ (71) قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ النَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ (72) وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (73) وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ (74) وَنَزَعْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيداً فَقُلْنَا هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ فَعَلِمُوا أَنَّ الْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتُرُونَ (75) }، (القصص: 28: 68 - 75).

وثانياً: في (آية التمانع)، واستكمال براهينها، ودلالاتها في (آية الفساد)، التي أسلفنا دراستها باستفاضة عند مناقشة برهان (التمانع)، وهي قوله، جل وعز: {مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ}، (المؤمنون؛ 23: 91)، فالإله إذاً هو: إما أن يكون ذلك الكائن الذي يخلق بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال؛ وهو الذي يعلوا على غيره ويقهر، بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، فلا ينافس ولا يقهر؛ أو: هو ذلك الكائن المتولد من إله آخر، فهو إذاً فرد من أفراد (النوع الإلهي)؛ ولا بد أن تنتهي سلسلة التولد إلى كائن لم يولد، وهو بالضرورة من النوع الأول، ولا فرق في شيء من هذا بين قديم وحادث؛

وكل هذه الاعتبارات أمور وجودية متعلقة بذات ذلك الكائن وصفاته وأفعاله، ولا علاقة لها أصلاً بوجود أو عدم وجود كائنات أخرى تخضع وتتذل، أو تحب وتتقرب وتتودد، أو تقدس وتعظم، وتخشى وتخاف وترهب، أو تستشفع وتتوسط، أو تسجد وتركع، أو تصفق وترقص، أو توقد الشموع وتطلق البخور، أو تقدم الذبائح والقربان والندور لهذا (الكائن) الذي أطلقنا عليه لفظة (إله).

فالمعنى الصحيح إذاً لللفظة (إله) في جوهره هو أن [(الإله) هو الكائن ذو القدرة الذاتية التامة على الخلق والقهر، الفاعل بالمشيئة الحرة والاختيار المطلق، المستقل عن الغير تمام الاستقلال؛ أو المتولد من إله آخر فهو فرد من أفراد (النوع الإلهي) أو (الجنس الإلهي)؛ ولا فرق في هذا كله بين قديم وحادث؛ ولا علاقة لهذا أصلاً بكونه يعبد أو لا يعبد؛ ولا بوجود عابدين من عدم وجودهم؛

ونسارع فنذكر بأن (برهان التمانع) الذي أسلفنا إيراده في كتابنا إنما هو في جوهره ما قاله الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوي (32/2 - 37)، (20/170 - 183)، ومواضع أخرى بتهذيب وإضافات وتصرف واسع، ولكن باستعمال لفظة (إله) بدلاً من لفظة (رب) التي أكثر الشيخ من استخدامها في نصه، مخالفاً، بل مراغماً، بذلك لنص الآية الصريح، من مثل قوله:

(1) - (فإذا قُدِّرَ (ربان) امتنع استقلال)، بدلاً من اللفظ الصحيح: فإذا قُدِّرَ إلهان امتنع استقلال كما هو في صلب البرهان، وقد سلف نصه في باب سابق؛

(2) - (فإذا قُدِّرَ (ربان) مُتَعَاوِنَانِ لَا يَفْعَلُ أَحَدُهُمَا حَتَّى يُعِينَهُ الْآخَرُ) كما هو في منهاج السنة النبوية (2/182)، بل تمت عنونة ذلك الفصل، ولعل ذلك من أفاعيل المحقق أو الناشر، بكل وقاحة: [امتناع وجود ربين للعالم] كما هو في منهاج السنة النبوية (2/180)؛

(3) - (فَتَبَيَّنَ امْتِنَاعُ كَوْنِ الْعَالَمِ لَهُ (ربان) كما هو في منهاج السنة النبوية (2/182)؛

(4) - (فَلَوْ كَانَ (ربان) لَكَانَ مَخْلُوقٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُتَمَيِّزًا عَنِ مَخْلُوقِ الْآخَرِ كَمَا قَالَ تَعَالَى: {إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ} كما هو في منهاج السنة النبوية (3/312)؛

(5) - (وَهَذِهِ الْوُجُوهُ وَغَيْرُهَا مِمَّا يُبَيِّنُ امْتِنَاعَ رَبِّينِ كُلِّ مِنْهُمَا مُعَاوَنٌ لِلْآخِرِ أَوْ كُلٌّ مِنْهُمَا مَانِعٌ لِلْآخِرِ)، كما هو في منهاج السنة النبوية (3/310)؛

وكل ذلك مراغمة للفظ القرآن في محاولة فاشلة لتطبيق تعريفه الخاطئ لـ (الربوبية) ولـ (الألوهية)، ولإعمال قسمته الثلاثية الباطلة، علاوة على اضطراره للإكثار جداً من استخدام لفظة (قادر) خلال بسطه للبرهان آنف الذكر، بما يوجب اعتبار (القدرة على الخلق) عنصر جوهرى لما ينبغي فهمه تحت لفظة (إله)، ضرورة ولا بد، خلافاً لتعريفه الباطل لـ (الألوهية)؛ كما وسيأتي بيان أخطائه الفاحشة المهلكة في تلك التعريفات، وإبطال قسمته، ونسفها من أساسها، في هذه الرسالة بما لا مزيد عليه، إن شاء الله تعالى.

ولكننا نسارع أيضاً فنقول: استخدام الإمام ابن تيمية في مجموع الفتاوى (2/32 - 37)، (20/170 - 183)، ومواضع أخرى، للفظ (رب) بدلاً من لفظة (إله) في هذا المقام، أعني: (برهان التمانع) المبني على (آية التمانع)، لا يتصور وقوعه من الشيخ عمداً، معاذ الله، ولكن زلّت به القدم في حالة مؤقتة من الذهول وغياب العقل، أو من عمى البصيرة، وإلا كان هذا في الحقيقة تعقيباً على الله، جل جلاله، وسما مقامه، بل وتخطئة له، كأنه يقول لله: [صحح عبارتك: فإنك قد أخطأت في استعمال لفظة (إله) وكان عليك أن تستخدم لفظة (رب)]، وهذا كفر مجرد صريح.

بل لو حكمنا مستشرقاً كافراً لا يؤمن بنبوّة محمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، ويزعم أن القرآن من تأليف محمد، لحكم، ولا بد، إن كانت عنده ذرة من علم أو عقل أو إنصاف، بأن لفظة (إله) أولى بالتقديم في تعبيرها عن المعاني التي أسلفنا، من لفظة (رب) لأن محمداً عربى أصيل صليبة، مكى المولد والمنشأ؛ ومنطقة مكة، ومنها الطائف، وما نزل فيها من قبائل كنانة وخزاعة وثقيف وسعد بن بكر هي سرّة الفصاحة؛ فالعربية القرآنية الفصحى هي لغته الأم، تلقاها على الفطرة من أفواه قومه، وقد كانوا أفصح الفصحاء، في حين أن ابن تيمية حرانى المولد، كردي الأصل في الأرجح، لغته الأم عامية أهل الشام، وإنما تعلم العربية القرآنية الفصحى بتكلف من الكتب والشيوخ؛ ومحمد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، نشأ في بيئة وثنية يرى الأصنام والأوثان في البيوت والبيت الحرام ليل نهار، ويسمع كلام القوم وقصصهم وأساطيرهم الوثنية كل يوم، بل كان عمه أبو لهب من سدنة الآلهة، ويشهد الوثنيات الصريحة في موسم الحج، في حين أن ابن تيمية نشأ في بيئة إسلامية فاضلة، في بيت علم حنبلي متميز، ما رأى في نشأته وثناً أو صنماً قط، وما خالط في صباه عابد وثن أبداً؛ فأنى لابن تيمية أن يستوعب المعاني التي قصدها العرب الأقحاح أيام نزول القرآن من استخدام لفظة (إله)؟!!

ومهما جوزنا للباحث أن يضع ما يشاء من المصطلحات، إذ لا مشاحة في الاصطلاح، فلا يجوز أن نجوز له الافتئات على اللغة واغتصابها، وانتهاك عرضها، خصوصاً العربية التي هي لغة الذكر المنزل المحفوظ. فمهما عرفنا (الألوهية) فلا يجوز أبداً، ولا بحال من الأحوال، أن تخلو من:

— إما: (الخالقية)، و(العلو والقهر)، و(الفاعلية بالمشيئة المستقلة والاختيار الحر)؛

— أو: (التولد) من كائن إلهي آخر، أي: الانتماء إلى (النوع الإلهي) أو (الجنس الإلهي)،

وإلا كانت إبطالاً لآية التمانع الكريمة، وتحريفاً للكلم عن مواضعه، وإحاداً في آيات الله، يؤول، ولا بد، إلى الكفر، عياداً بالله.

فتعريف الإمام ابن تيمية المنكوس لـ (الألوهية) هو في حقيقته (سفسطة في العقلية وقرمطة في السمعية)، وهذه هي عبارته المشهورة التي أكثر من استخدامها، كما استخدمها - بغير حق - لنبد بعض الخصوم في مباحث الأسماء والصفات العقيمة: فعوقب بمثل ما رمى به الخصوم: (لا تظهر الشماتة في أخيك، فيعافيه الله ويبتليك)، نسأل الله الستر والعافية.

ولعلنا ننبه سريعاً على أن كون الله، جل جلاله، الرب التام الربوبية، السيد المطلق السيادة، المالك حق الملك وتمامه، إنما هو لأنه هو الحي القيوم، واجب الوجود القديم، الأزلي، الأبدي، الذي خلق من العدم: خلق لحظ نفسه، لا لغيره، فما ثمة (غير) قبل الخلق مطلقاً؛ فـ (الخالقية) هي أخص خصائص (الإلهية)، كما أدركه علماء الكلام على الفطرة، وأجمعوا عليه: قبل مجيء الإمام ابن تيمية ببدعته النكراء، ناسباً علماء الكلام إلى التقصير ملصقاً لبدعته بالسلف الكرام، وهم منها براء. وأما الربوبية فإنها إنما تترتب وتتفرع من الإلهية، وليس العكس، كما زلت القدم بالإمام أبي العباس أحمد بن تيمية، تلك الزلة المهلكة الشنعاء: نعوذ بالله من «زلات العلماء، وجدل المنافق بالكتاب، وحكم الأئمة المضلين».

ومما سلف يظهر بيقين أن كل (إله) إنما هو (رب) ضرورة ولا بد: إن لم يكن بالخلق والقهر والتملك، فبالنسب الشريف، والأصل الإلهي السامي الرفيع؛

ولا يصح العكس: فليس كل (رب) (إله) لأن هناك سادة ومُلاك وأرباب غير الله في الوجود حقيقة، إلا أن سيادتهم وملكهم وربوبيتهم محدودة مخلوقة، ليست مطلقة أزلية، ومكتسبة تابعة وليست ذاتية على وجه الاستقلال، وفرعية مشروطة بأقدار الله وإذنه الكوني أو الشرعي أو كليهما، وليست أصلية ذاتية. لذلك فلو قال قائل: (لا رب إلا الله)، أو (لا مالك إلا الله)، أو (لا سيد إلا الله)، لكان مخطئاً لو أطلقها هكذا، فلا بد من قيد مثل: (لا رب بذاته مستقلاً إلا الله)، أو (لا رب مطلق الربوبية إلا الله)، وهكذا، أو نحو ذلك، أو أن يكون المقام مبيناً للمقصود من السياق مثل قولنا كثيراً في هذا الكتاب عن الله، جل جلاله: (لا إله إلا هو، ولا رب سواه)، فهذا سياق يوجب أن الرب ها هنا هو الرب ذاتياً على وجه

الاستقلال، أي هو، ضرورةً، الله العزيز الحكيم. فهناك سادات كثيرون، وملاك كثيرون، وأرباب كثيرون، ولكن ما ثمة إلا رب واحد ذاتي الربوبية والسيادة، كامل الربوبية مطلقها، على وجه الاستقلال، تباركت أسماؤه، وسمى مقامه.

نعم: وهناك أيضاً سادة ومُلاك وأرباب غير الله، توجد ذواتهم وأعيانهم في الوجود حقيقة، ولكنهم تجاوزوا حدّهم فشَرَّعوا بدون إذن من الله، فأصبحوا طواغيت؛ أو غلا فيهم أتباعهم فاتخذوهم مُشرَّعين من دون الله، فاتخذوهم أرباباً من دون الله. وكل هؤلاء بلا شك قد جعلوا لله (أنداداً)، واتخذوا (آلهة) من دون الله: ولكن نسبتهم ذلك لأنفسهم، أو نسبة الأتباع ذلك لهم على أنه (استحقاق) كذب وباطل، لا وجود له إلا في أذهانهم أو أذهان أتباعهم المريضة. فبالرغم من ممارسة هؤلاء الطواغيت أو المتبوعين للتشريع من دون الله بالفعل، فذواتهم وتشريعاتهم موجودة خارج الأذهان في الكون حقيقة، إلا أن (صلاحياتهم) الكاذبة، و(سلطتهم) أو (حقهم) المزعوم لا وجود له: لا من مستحقاتهم الذاتية لأن ربوبيتهم ليست مطلقة، وليس ذاتية على وجه الاستقلال؛ ولا بتفويض من الله، الذي أكذب هذا بقوله: **{ولا يشرك في حكمه أحداً}**، حقاً وصدقاً: أزلاً، وأبداً.

وتبين أيضاً، قطعاً ويقيناً، أنه: (لا إله إلا الله)، هكذا مطلقاً، وبدون زيادة احتياط، فليس ثمة في الوجود إله قط إلا الله: أسماء: لا مسميات لها، أسماء: ما أنزل الله بها من سلطان. وكل من سمّاه الناس إلهاً غير الله، فما هو إلا وهم وخرافة لا وجود لها إلا في أذهان زاعميها المريضة، وخيالاتهم الشاطحة، فهو من ثم (إله باطل)، من خرافات الذهن وتقديره، كما يقدر الذهن المستحيلات: لا وجود له أصلاً بعينه وذاته؛ وإن وجدت عينه وذاته، فلا وجود لتلك الصفة أو الاعتبار أو الاستحقاق الذي به سُمِّيَ بموجبها (الإله).

فمفهوم (الإلهية)، أو (الألوهية)، بتعريفها الصحيح، هو الأعم، فهو يتضمن مفهوم (الربوبية): فإذا ذكرنا في سياق واحد فلا بد من التفرقة؛ إما إذا أفرد ذكر (الربوبية) فالمعتاد عند الناس اعتبارها مساوية لـ(الإلهية)، أو كما يقال: (الإلهية) و(الربوبية) إذا اجتمعا افترقا، وإذا افترقا اجتمعا؛ وإن كان هذا ليس دقيقاً، والأولى أن يتجنب، لا سيما بعد إفساد الإمام ابن تيمية لهذين المفهومين إفساداً لا يكاد يرجى صلاح بعده: فإننا لله، وإنا إليه راجعون.

| فصل: معنى لفظة (العبادة)

ولا مندوحة لنا بعد الكلام المفصل عن مفهوم (الإلهية)، أو (الألوهية)، من التعرّيج ها هنا - ولو على نحو مختصر، وأما المناقشة المفصلة فلها باب مستقل - على مفهوم (العبادة)؛ وذلك للترابط الجوهرى الوثيق بين المفهومين: مفهوم (الإلهية)، و(العبادة) بالمعنى الاصطلاحي الذي قصده العرب الفصحاء،

زمن نزول القرآن، في مثل قولهم: (أهل الطائفة يعبدون اللات)، وقولهم: (النصارى يعبدون المسيح)، و(محمّد وصحبه يكفرون بآلهتنا، ويأمروننا بترك عبادتها، وعبادة الله وحده)، و(أهل اليمامة يعبدون الشمس)؛ وفهمه، على الفطرة، الصحابة والتابعون، قبل فساد اللسان العربي، وشيوع اللحن: في مثل ما رُوِيَ عن ابن عباس مرفوعاً: (مُدْمِنُ الخمر إن مات لقي الله **كعابد وَثْنٍ**)؛ وهو أيضاً، في جوهره، المعنى الوحيد الذي استعمله القرآن في ما لا يعد ولا يحصى من الآيات، مثل: {إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ}، (فصلت؛ 41 : 14)؛ و {**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ}، (هود؛ 11 : 2)؛ و {وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتْ النُّجُومُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}، (الأحقاف؛ 46 : 21)؛ و {مَا **تَعْبُدُونَ** مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ لِلَّهِ أَمَرَ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}، (يوسف؛ 12 : 40)؛ و {وَقَضَىٰ رَبُّكَ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِنَّمَا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا}، (الإسراء؛ 17 : 23)؛ وغيرها كثير؛ مع ملاحظة أن القرآن عمق، ووسّع، وبلّور المعنى، ولكن من غير مساس بجوهره.

أما لغة: فـ(العبادة) مصدر من عبد يعبد عبادة، وهى من باب كتب يكتب كتابة، وتعني في أصلها اللغوي: التذلل والخضوع والانقياد والطاعة، ومنه قولنا: طريق معبد، أي مذلّ ممهّد، وكذلك قولنا: فلان عبد لفلان أي مملوك له ملك يمين، فهو خاضع لتصرفه وأمره وتدبيره. فالأصل اللغوي، إذاً هو: (التذلل والخضوع والانقياد والطاعة)؛ وهذا الأصل اللغوي قليل المحصول، عديم الجدوى، في بحثنا؛ تماماً كما كان الأصل اللغوي للفظة: (إله) قليل المحصول، عديم الجدوى، إذا أردنا الوصول لحقيقة (العبادة)، عرفاً واصطلاحاً، عند العرب الفصحاء وقت نزول القرآن، عند كلامهم عن الدين والتدين، والآلهة والتقديس، وما شابه ذلك.

وكون الأصل اللغوي قليل المحصول، عديم الجدوى، بل قد يكون اعتباره مضرّاً في بحثنا يظهر من كون الألفاظ المقابلة للفظ (العبادة) العربي، في اللغات الأخرى، قد تعود إلى أصل لغوي مغاير في المعنى لذلك الجذر الثلاثي العربي (ع ب د). فلفظة: (Worship) في الإنجليزية، مثلاً، تعود إلى أصل يفيد معاني (التكريم) أو (التوقير):

Worship: (transitive) to show profound religious devotion and respect to; adore or venerate (God or any person or thing considered divine) - [Old English wor^oscip, wur^oscip (Anglian), weor^oscipe (West Saxon) "condition of being worthy, honor, renown," from weor^o "worthy" (see worth) + -scipe (see -ship). Sense of "**reverence paid to a supernatural or divine being**" is first recorded c.1300. The original sense is preserved in the title worshipful (c.1300).

وقد بقي هذا الأصل اللغوي محفوظاً في مخاطبة أهل اسكوتلندا لعمدة البلدة أو رئيس القرية بلقب: (المكرم)، أو (الموقر): (worshipful) حتى اليوم. فالواجب هو إذاً أن نضرب صفحاً عن الأصل اللغوي،

مما يوجب استقراء ما جاء مفيداً لجوهر المعني الاصطلاحي عند (الإمام)، أعني الإمام بحق، الهادي بحق، المعصوم بحق: كتاب الله المنزل، قرآناً وسنة، وليس عند الإمام أبي العباس أحمد بن تيمية!

وبالقراءة المدققة للآيات سالفة الذكر، وهي:

— {إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَإِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَاْفِرُونَ}، (فصلت؛ 41 : 14)، وهذه لجميع الرسل قبل عاد وثمود، وبعدهما؛
— {وَأَذْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتْ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}، (الأحقاف؛ 46 : 21)، فهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة هود، صلوات الله وسلامه عليه؛

— {مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}، (يوسف؛ 12 : 40)، وهذه هي أيضاً الترجمة المعصومة لمقولة يوسف، صلوات الله وسلامه عليه؛

— {**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ** إِنِّي لَكُمْ مِنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ}، (هود؛ 11 : 2)، وهذا خطاب لأمة محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وهم كافة الإنس والجن إلى يوم القيامة؛

— {وَقَضَىٰ رَبُّكَ **أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ** وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا}، (الإسراء؛ 17 : 23)، وهذا كسابقه: خطاب لأمة محمد، صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله؛

من هذه الآيات الكريمات يجب القطع بأن جميع الرسل، من قبل ومن بعد، بدون استثناء، ومنهم هود ويوسف ومحمد، صلوات الله وسلامه عليهم، قد خاطبوا أقوامهم، كل بلسان قومه، **بخطاب جامع** لا ترجمة له بالعربية إلا هذه العبارة: {**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**}؛ فهذا ليس فقط أمر جازم قاطع بأن يعبدوا الله، بل هو قبل ذلك: نهى جازم قاطع عن عبادة أي شيء غير الله، هكذا مطلقاً بدون استثناء أي شيء غير الله البتة، إلا ما توجب ضرورة الشرع، أو ضرورة الحس والعقل، استثنائه لأن توجيه العبادة إليه محال ممتنع. وأما ما قد يأتي أحياناً مذكوراً عن بعض الرسل من مزيد أوامر ونواهي، وتشريعات وآداب، فإنما هو ضرورة ولا بد بعض ما شمله الأمر بـ(عبادة الله)، فهو من باب عطف البيان، أو عطف الخاص على العام.

ومن ناحية أخرى فقد عبر القرآن عن نفس **الخطاب الجامع**، بعينه، بعبارة أخرى، وهي: {**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**}، في مواضع عدة، منها:

— {لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ}، (الأعراف؛ 7 : 59): فهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة نوح، صلوات الله وسلامه عليه؛

— {وَالِىٰ عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** أَفَلَا تَتَّقُونَ}، (الأعراف؛ 7 :

(65)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة هود، صلوات الله وسلامه عليه؛
 — {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللَّهِ وَلَا تَمَسُّوهَا بِسُوءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابُ أَلِيمٍ }، (الأعراف: 7:

(73)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة صالح، صلوات الله وسلامه عليه؛
 — {وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** قَدْ جَاءَتْكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخُسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ }، (الأعراف: 7: 85)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة شعيب، صلوات الله وسلامه عليه؛

— {وَإِلَى عَادٍ أَخَاهُمْ هُودًا قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا مُفْتَرُونَ }، (هود: 50: 11)، وهذه هي، مرة ثانية، الترجمة المعصومة لمقولة هود، صلوات الله وسلامه عليه؛
 — {وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ }، (هود: 11: 61)، وهذه هي، مرة ثانية، الترجمة المعصومة لمقولة صالح، صلوات الله وسلامه عليه؛

— {وَإِلَى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا قَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** وَلَا تَنْقُصُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ إِنِّي أَرَاكُمْ بِخَيْرٍ وَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ مُحِيطٍ }، (هود: 11: 84)، وهذه هي، مرة ثانية، الترجمة المعصومة لمقولة شعيب، صلوات الله وسلامه عليه؛

— {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** أَفَلَا تَتَّقُونَ }، (المؤمنون: 23: 23)، وهذه هي، مرة ثالثة، الترجمة المعصومة لمقولة نوح، صلوات الله وسلامه عليه؛
 — {فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ **اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ** أَفَلَا تَتَّقُونَ }، (المؤمنون: 23: 32)، وهذه هي الترجمة المعصومة لمقولة أحد الرسل، صلوات الله وسلامه عليهم، ولم يسمه لنا القرآن؛
 — {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ **اعْبُدُوا اللَّهَ** وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَنْ هَدَى اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ }، (النحل: 16: 36).

وليس في هذه العبارة: {**اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**} ذكر لـ(عبادة غير الله)، أو نهي عنها، أصلاً، هذا من جانب؛ ومن جانب آخر لا بد من القطع بأنها صياغة أخرى، لنفس المعاني المشمولة بالعبارة آتفة الذكر: {**أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ**}:

فإذا تم تقرير الجملة: {**مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ**} = {لا إله إلا الله}، فلا حاجة أصلاً إلى النهي عن (عبادة غير الله)، لأن هذا محال لا يمكن أن يوجد؛

وإذا قيل: (اعبد الله، ولا تعبد شيئاً غير الله) فهذا يقتضي أن نسبة الألوهية لذلك الشيء باطلة، وإلا لكان ذلك (الشيء) مستحقاً للعبادة بذاته، تماماً كما أن الله، جل جلاله، وسما مقامه مستحق للعبادة لأنه الإله الحق. ومن المحال الممتنع أن يأمر الله ورسله بخلاف الحق، أو أن ينهى عن إعطاء الحق لمستحقه،

كما هو نصاً: {قُلْ: **إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ**}، (الزخرف؛ 43: 81)، والمعنى: [قل يا محمد]: لو كان لله ولد - كما تزعمون - لكنت أنا الأسبق إلى عبادته، فلا حاجة لكم إلى المزايدة بالباطل؛ ولكن زعمكم باطل لأن الله منزّه عن النقائص: {سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ}، (الزخرف؛ 43: 81)، فوجود ولد لله محال ممتنع؛ وهذا الصواب الذي رجحه الإمام الطبري في تفسيره جامع البيان [ت شاكر (651/21)]: بل هو الحق الذي لا يجوز فهم غيره كما سنبينه قريباً في فصل استطرادي. وإنما استخدام القرآن (إن) الشرطية بدلاً من (لو) التي تفيد الامتناع لامتناع فلأسباب بلاغية تجد بعضها في ذلك الفصل الاستطرادي، إن شاء الله.

ولعلنا نلاحظ أيضاً في هذا المقام تكافؤ العبارات التالية: **[أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ] = [اغْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ] = [اغْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً] = [اغْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ] = [إِنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ: فَاعْبُدُوهُ]**، وذلك بموجب ما سلف من الآيات، وما سيأتي:

— {وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا}، (الإسراء؛ 17: 23)؛

— {وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُوراً}، (النساء؛ 4: 36)؛

— {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ فَمِنْهُمْ مَّنْ هَدَىٰ اللَّهُ وَمِنْهُمْ مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلَالَةُ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْذِبِينَ}، (النحل؛ 16: 36)؛

— {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ}، (الأنبياء؛ 21: 25)؛

— {إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي}، (طه؛ 20: 14).

فإذا لاحظنا هذا بدقة، وتأملنا سائر آي الكتاب العزيز، وبخاصة هذه الآتية، وهي:

— {وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ (23) أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (24) مَّنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ (25) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ (26) قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْعَيْتُهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ (27) قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ (28) مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (29)}، (ق؛ 50: 23 - 29)؛

— {لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُوماً مَّخْذُوماً (22) وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا...}، إلى قوله: {ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهاً آخَرَ فَتُلْقَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا (39)}، (الإسراء؛ 17: 22 - 39)؛

— {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ؛ وَقَالَ الْمَسِيحُ: يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ: إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ}،

(المائدة؛ 5: 72).

فإذا اعتبرنا كل ذلك بدقة تبين لنا على نحو قطعي متيقن أن حقيقة الشرك إنما هي: اعتقاد الألوهية في غير الله، أي: (أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)، أو (أَنْ تَجْعَلَ لِلَّهِ نَدًا)، و(الجعل) هنا بمعنى: (الحكم) أي نسبة شيء لشيء؛ فجملة: [أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ] تعني: [أَنْ تنسب شيئاً من الألوهية لغير الله].

ولعلنا نكرر ونؤكد بعض ما أسلفنا بمزيد بسط وتفصيل: إن كون معاني جملة: (لا تشرك بالله)؛ تطابق بالضبط معاني جملة: (لا تجعل مع الله إله آخر)؛ يوجب ضرورة القطع بأن الشرك، شرك الكفر، الشرك الأكبر المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة الإسلامية لمن كان قد دخل فيها من قبل، هو حصراً: (أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ)، بنص القرآن: {لَا تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا}، (الإسراء؛ 17: 22)، وتأكيده: {ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ، وَلَا تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَلْقَى فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا}، (الإسراء؛ 17: 39)، وبيان عاقبته: {أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُّرِيبٍ * الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ * قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ}، (ق؛ 50: 24 - 27).

وهذا هو الذي فهمه سلف الأمة من كبار الصحابة العرب الأقياح، كما أخرج البخاري في «الأدب المفرد» عن معقل بن يسار قال: انطلقت مع أبي بكر، رضي الله عنه، إلى النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، فقال: «يا أبا بكر! للشرك فيكم أخفى من دبيب النمل». فقال أبو بكر: (وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر؟!)، فقال النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل، ألا أدلك على شيء إذا فعلته ذهب قلبه وكثيره؟!»، قال: «قل: اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم، وأستغفرك لما لا أعلم»؛ كذا أخرجه الإمام البخاري في الأدب المفرد (ج1/ص250/ح716): [حدثنا عباس النوسي قال: حدثنا عبد الواحد قال: حدثنا ليث قال: أخبرني رجل من أهل البصرة قال: سمعت معقل بن يسار يقوله].

فقول أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهو عربي قرشي فصيح، أول الأمر: (وهل الشرك إلا من جعل مع الله إلهاً آخر?!)، هكذا حصراً، هو عين قولنا الذي فصلناه أعلاه، إذ لم يتشكل في ذهنه للشرك معنى، إطلاقاً، إلا في اتخاذ إله آخر مع الله، أي في اعتقاد الألوهية في غير الله. أما قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: «والذي نفسي بيده، للشرك أخفى من دبيب النمل... إلخ»، فهو تشريع جديد، وتوسيع لمفهوم الشرك، على نحو لم يكن معروفاً للعرب حتى تلك اللحظة، فأعطى أفعالاً وإرادات مسمّى الشرك، وصنفها «شركاً عملياً»، وجعلها إثماً وحراماً غير مخرج من الملة، مع كونها ليست في صدر ولا ورد من شرك الكفر، المناقض للإسلام كل المناقضة، المخرج من الملة، المردي بمن مات عليه، من غير توبة، بعد بلوغ الرسالة وقيام الحجة، حتماً في النار الأبدية، واللعنة السرمدية؛ وليس هذا (الشرك

الخفي)، أو (الشرك العملي)، أو (الشرك الأصغر) هو موضوع بحثنا هنا في هذا الباب، بل له أبواب أخرى ستأتي، فنحن نبحت فقط في المعنى الاصطلاحي العرفي الضيق، لا غير.

وهذا هو الذي فهمه سلف الأمة من صغار الصحابة العرب الأقحاح، بشهادة عبد الله بن عمر، رضوان الله وسلامه عليهما، عندما سأله رجل (من الخوارج فيما يظهر) فَقَالَ: [يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟)]، قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ»، فَقَالَ أَيُّضًا: [يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟)]، قَالَ: «أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أُنْدَادًا»، فَقَالَ أَيُّضًا: [يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟)]، فَقَالَ: «أَحْرَجَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَّا خَرَجْتَ عَنِّي»، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، وَغَضِبَ ابْنُ عُمَرَ غَضَبًا شَدِيدًا؛ كَمَا تَجِدُهَا فِي مَصْنَفِ الْإِمَامِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيِّ (2/538/4364): [عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ سُلَيْمَانَ، عَنْ يَزِيدِ الرَّشَكِيِّ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مَجْلَزٍ قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ فَدَخَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟)]، قَالَ: «أَنْ تَجْعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ»، فَقَالَ أَيُّضًا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟)، قَالَ: «أَنْ تَتَّخِذَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أُنْدَادًا»، فَقَالَ أَيُّضًا: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ: (مَا الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ؟)، فَقَالَ: «أَحْرَجَ عَلَيْكَ إِنْ كُنْتَ مُسْلِمًا لَمَّا خَرَجْتَ عَنِّي»، فَخَرَجَ الرَّجُلُ، وَغَضِبَ ابْنُ عُمَرَ غَضَبًا شَدِيدًا؛ قَالَ: فَقُمْتُ لَمَّا رَأَيْتُ مِنْ شِدَّةِ غَضَبِهِ لِأَخْرَجَ، فَضَرَبَ بِيَدِي عَلَى رُكْبَتِي فَقَالَ: «اجْلِسْ؛ فَإِنِّي أَرْجُو أَنْ لَا تَكُونَ مِنْهُمْ» قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَتِي الْمَدِينَةَ طَالِبَ حَاجَةٍ، فَأَقِيمُ بِهَا السَّبْعَةَ الْأَشْهُرَ وَالثَّمَانِيَةَ الْأَشْهُرَ، كَيْفَ أَصْلِي؟ قَالَ: «صَلِّ رَكْعَتَيْنِ، رَكْعَتَيْنِ»].

فالواجب إذاً، شرعاً وعقلاً، أن نقطع ونجزم بأنه حيثما وردت لفظة (عبادة) أو مشتقاتها عند الكلام عن التوحيد والشرك، أو الإيمان والكفر، أو الأنداد والآلهة في القرآن أو السنة أو كلام السلف من الصحابة، وكذلك التابعين وأتباعهم من أهل الفصاحة قبل فساد اللسان العربي، فإنما هي تعني ما أسلفناه من أفعال وأقوال وشعائر مسبوقة باعتقاد مخصوص، إلا وهو اعتقاد شيء من (الألوهية) في من تعلق به الفعل، أو المفعول لأجله أو به، ولا يجوز غير ذلك البتة، وإلا وقعنا في التناقض، أو الدور الجلي أو الخفي؛ أو المكابرة في وصف الوقائع التاريخية المحسوسة؛ وانتهينا بتكذيب القرآن، والكفر الصريح.

ومن كل ما سلف يظهر لك بجلاء ضلال الفرقة الوهابية الغالية المارقة إذ صنفت أفعالاً على أنها (عبادة)، بوصفها أفعالاً مجردة، أو مسبوقة باعتقاد ما حول الضر والنفع، أو الشفاعة والبركة، أو التقرب والزلفى، وبغض النظر عن وجود أو عدم وجود ذلك الاعتقاد المخصوص، إلا وهو اعتقاد شيء من (الألوهية) في المفعول لأجله أو به؛ وحكمت من ثم على الفاعلين بالشرك والكفر، والخروج من الإسلام، وسلت عليهم السيف؛ في حين أن مؤلفي المعاجم الإنجليزية، مثلاً، كانوا أسعد حظاً، مع أنهم لم يسترشدوا بقرآن محفوظ منزل، فأدركوا الصواب هكذا على الفطرة، حين قال قائلهم معرفاً (العبادة):

(شعور بالتعظيم يوجه لكائن إلهي أو كائن فوق الطبيعة)؛ وقد أسلفنا إيرادها بلغتهم، ألا وهي:

(Sense of **reverence paid to a supernatural or divine being**)

ويترتب أيضاً على كل ما سلف، ضرورة ولا بد، أن من صرف شيئاً من العبادة، بشرط تعريفها التعريف الصحيح، لغير الله فهو مشرك كافر ولا بد، لأن من فعل شيئاً من ذلك ففعله مسبوق، ضرورة ولا بد، باعتقاد كفري شرقي. وما يقوم به من أفعال، أو يلفظ به من أقوال، إنما هو تعبير وإظهار لذلك الكفر، فهو إذاً (زيادة في الكفر) فقط، كالنسيء تماماً؛ فلا معنى أصلاً لتساؤلات منسوبي الفرقة الوهابية: (ما حكم من صرف شيئاً من العبادة لغير الله؟!)، هذا سؤال لا يتصور صدوره إلا ممن يعتقد وجود قائمة حصرية لأفعال مجردة تستحق أن تسمى بذاتها عبادة، أو أن **(العبادة)** يمكن تعريفها تعريفاً مستقلاً عن تعريف **(الألوهية)**، وهذا كله باطل، كما أسلفنا، وكما سيأتي المزيد ها هنا، وأيضاً في الباب المخصص لـ **(توحيد العبادة)**. وبالرغم من وضوح ويقينية البراهين آنفة الذكر على بطلان الفهم الوهابي لـ **(العبادة)** إلا أننا سنبتل مقولاتهم التفريعية مقولة بعد مقولة على وجه التفصيل في الباب المخصص لـ **(توحيد العبادة)**.

فوجب ضرورة، ولا بد، بملاحظة كل ما سلف أن تكون المشاعر والانفعالات النفسية، والأقوال والأفعال الإرادية المشمولة بلفظ **(العبادة)** هي فقط تلك التي توجه لمن يعتقد فيه شيء من الألوهية. ونزيد هذا تفصيلاً باستقراء جمع مما اعتاد البشر تسميته عبادة، وما يصاحب أفعالهم تلك عادة من النوايا والمقاصد، فنقول أن التعريف الصحيح لـ **(العبادة)**، هو ضرورة، ولا بد: **[(العبادة) هي: أقوال وأفعال ظاهرة وباطنة، وشعائر معينة (والشعيرة: مجموعة من الأفعال والأقوال تم تركيبها بطريقة مخصوصة)، تعلق بـ من، أو وجهت إلى من يعتقد فيه شيء من (الألوهية): لإظهار التعظيم والتوقير والتقديس له؛ أو للتعبير عن الاستسلام والخضوع والذلة له؛ أو للتقرب إليه والأنس بحضرته وطلب رضاه ومحبته والزلفى إليه؛ أو لاستدراار عطفه وبره وإنعامه؛ أو الاستعانة به في دفع ضر أو جلب منفعة؛ أو لاتقاء غضبه ونقمته وعقوبته؛ وربما لاتقاء شره وضرره، ونحو ذلك)]**.

هذا التعريف لمفهوم «العبادة»، بمعناها الاصطلاحي الضيق، الذي يستعمله الناس عند كلامهم عن الدين والتدين، والآلهة والتقديس، وما شابه ذلك، هو إذاً، قطعاً ويقيناً، وحده الفهم الصحيح، المطابق للواقع، والذي توجبه نصوص القرآن المتضافرة. فحيثما وجدنا في القرآن حكاية عن الأنبياء: **{ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ }**، علمنا يقيناً أنها تقتضي: لا تعتقدوا ألوهية غير الله، ضرورة ولا بد. فكل من نسبت إليه الألوهية إما أن يكون معدوماً لا وجود له إلا في خيال المشركين الضالين، أو هو موجود ولكن لا صحة لتلك النسبة إليه لأنها بهتان وإفك وزور.

مثال ذلك: من اعتقد، مثلاً، أن الجن مخلوقون مربوبون، لا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً، إلا أنهم يستطيعون الاختباء من الله، أو أنهم يفلتون منه، ويعجزونه هرباً، فهو بهذا المعتقد (على كونه متناقضاً في ذاته) قد نسب إلى الجن شيئاً من (الألوهية)، وهذه هي التسمية الصحيحة، أو من (الندية لله)، أو من (الربوبية من دون الله)، أو سمها ما شئت: وهو بهذا مشرك كافر، من أهل النار يوم القيامة إن كانت بلغته الرسالة، وقامت عليه الحجة؛ أو هو مرتد عن الإسلام إن كان قد صح له عقد الإسلام من قبل؛ ويترتب على ذلك، ضرورة، أن خوفه من الجن «عبادة»، حتى ولو كان خوفاً هزلياً، وربما اعتقد أنه يستطيع مغالبتهم، أو مناورتهم، أو التلاعب بهم بالسحر والطلاسم والتعاويذ؛ وذلك على الضد التام من خوف المسلم المؤمن الموحد الفار من الأسد الصائل، مع أن الخوف قد يكون طاغياً على هذا، مستحوذاً عليه بحيث لم يعد في قلبه وعقله إلا الرعب والخوف، وربما أطلق ساقيه للريح وهو لا يبصر، قد أعماه الخوف، فتردى في هاوية ودقت عنقه، ومع ذلك فأنا أقسم بالله، وأشهد بشهادة الله، وأباهل على ذلك: أن خوفه الهالع هذا ليس «عبادة» للأسد، ومعاذ الله أن يكون قد جعل الأسد نداً لله، أو أن يكون اتخذ الأسد إله آخر مع الله؛ ومعاذ الله أن يموت مشركاً كافراً لو تردى قتيلًا في حفرة، بل نحتسب على الله أن يكون موته شهادة، تمحي به خطاياه، وترفع بها درجته يوم القيامة!

ومثال (عبادة الجن) هذا بمفرده يظهر لك أيضاً بطلان تعريف الإمام ابن تيمية بأنها: (غاية الذل مع غاية الحب)، وقد تورط أيضاً الدكتور عدنان إبراهيم في هذا التعريف الباطل بالرغم من رفضه القسمة الثلاثية المشؤومة، وهذا ما هو إلا هراء، وكلام فارغ:

* خلله الجوهري الأكبر: عدم ربطه بالمعتقد أصلاً، بالمرأمة لكتاب الله، ولضرورات الحس والعقل؛
 * وخلله الأوسط: لفظة (غاية) ولا معنى لها هنا لأن الذل أو الحب أو الخوف ممن يعتقد فيه الألوهية عبادة، ولو كان هزلياً، كما يظهر من مثال عبادة الجن آنفاً؛ وليس (الحب)، مثلاً، عبادة إذا لم يسبقه اعتقاد مخصوص، ولو أدى إلى تجول صاحبه في الأسواق يبكي لفراق محبوبه، كما كان زوج بريرة، رضي الله عنهما، يفعل؛ أو انهيار أعصاب صاحبه واحتياجه للعلاج النفسي أو الروحي؛ أو حتى جنونه ودخوله مستشفى الأمراض العقلية؛

* وخلله الأصغر:

أولاً: أنه ليس بجامع، فأين الخوف والرجاء، وأين التوكل والثقة، وأين... وأين. ولا حاجة لنا أن نتساءل كيف يصدر هذا الهراء من ابن تيمية ذي العقلية الجبارة، الذي شهد له العدو والصديق أنه كان من أذكى العالم؛ لأنها هكذا صفة غلبة الهوى على النفس التي تعمي البصيرة؛

وثانياً: أنه ليس بمانع، فإنه الشر عند المجوس والثنوية ليس بمحبوب، بل مبغوض مكروه، ولكن يتذلل له، ويسجد ويركع؛ ويتملق، وتذبح له الذبائح، وتقدم له القرابين، إفلاتاً من شره وضرره؛ وهذه كلها عبادات قطعاً: بضرورة الحس والعقل، وإجماع الناس بلغاتهم المختلفة.

الفصل: ماهية دعوة الأنبياء، وخلافهم مع أقوامهم.

ومن زاوية أخرى فإن لفظة: (العبادة)، أو ما يعادلها في اللغات الأخرى، بهذا المفهوم أو المعنى المخصوص له واقع موضوعي، معلوم من اللغة، مدرك بضرورة الحس والعقل، لا محالة، قبل ورود الشرائع، وإلا كان قول الأنبياء لأقوامهم: { أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ }، عديم المعنى، في مثل قوله تعالى مجده: { الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ * أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي لَكُم مِّنْهُ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ * وَإِنْ اسْتَغْفَرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تَوْبُوا إِلَيْهِ يُعْتِقْكُمْ مِّنَّا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ كَبِيرٍ }، (هود؛ 11: 1 - 3)؛ وقوله، جل جلاله، وسما مقامه: { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُم نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنَّنِي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ * فَقَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَوْمِهِ مَا نَرَاكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَاكَ اتَّبَعَكَ إِلَّا الَّذِينَ هُمْ أَرَادُوا بِآدِي الرَّأْيِ وَمَا نَرَى لَكُمْ عَلَيْنَا مِنْ فَضْلٍ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَاذِبِينَ }، (هود؛ 25: 11 - 27)؛ وقوله: { فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِّثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ * إِذْ جَاءَتْهُمْ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ قَالُوا لَوْ شَاءَ رَبُّنَا لَأَنْزَلَ مَلَائِكَةً فَأِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَاْفِرُونَ }، (فصلت؛ 41: 13 - 14)؛ وقوله، تعالى مجده: { وَإِذْ كُنَّا أَهْلًا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ وَقَدْ خَلَتْ النُّذُرُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ * قَالُوا أَجِئْتَنَا لِنَأْفِكَنَّ عَنْ آلِهَتِنَا فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَا إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ وَأُبَلِّغُكُمْ مَا أُرْسِلْتُ بِهِ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ }، (الأحقاف؛ 46: 21 - 23)؛ لأن الأقوام سوف يقولون: ما هذه اللفظة: (تعبدوا)، هذه لا نعرفها أصلاً. ولكن الواقع الحسي، والتواتر التاريخي، ونصوص القرآن القاطعة تبين أنهم عرفوا المطلوب على الفور، وسارع أكثرهم بالاستنكار والاحتجاج: { أَجِئْتَنَا لِنَأْفِكَنَّ عَنْ آلِهَتِنَا }، { ما نحن بتاركي آلِهتنا عن قولك }، { أَجْعَلِ الْآلِهَةَ إِلهًا وَاحِدًا؟! إِنْ هَذَا لَشَيْءٌ عَجَابٌ! }، وما شابه. فالقوم فهموا فوراً، وعلى البديهة مراد الأنبياء، عليهم السلام، وعرفوا أنها الطامة الكبرى، والنقيض التام، والهدم الكامل لموروثاتهم، لأنها تقتضي ترك آلِهتهم، والكفر بها، لأنها كائنات خرافية من صنع الخيال، لا وجود لها في الواقع!

وهذا المفهوم المخصوص للفظ: (العبادة) هو أيضاً المقصود في الآيات الكريمة: { أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ }، (البقرة؛ 2: 133)؛ { قُلْ أَتَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَكُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَاللَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ }، (المائدة؛ 5: 76)؛ { مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ }، (يوسف؛ 12: 40)؛ { وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إِبْرَاهِيمَ * إِذْ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ * قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَّلُ لَهَا عَافِيَيْنَ } (الشعراء؛ 26: 69 - 71)؛ وغيره كثير جداً.

فما هو مفهوم (العبادة) ومفهوم (الإله) الذي دار حوله الجدل بين الأنبياء، وأقوامهم؟! وما هي علاقة

المفهومين ببعضهم البعض؟! لا بد من تحرير مفهوم (العبادة)، ومفهوم (الإله)، واستجلاء العلاقة المفاهيمية المنطقية بينهما، وتبيان أيهما الأصل، وأيهما التابع، هذا هو الذي يحتاج إلى تحرير وصقل وبلورة، حتى لا تبقى أي شبهة أو إشكالية.

والحق أن مواقف الناس من العلاقة بين مفهوم (العبادة) المخصوص هذا، ومفهوم (الإله) لا يخرج، بالضرورة العقلية، حصراً عن واحد من الاحتمالات الآتية:

(1) — أن يقال أن الإله هو من يعتقد اتصافه بصفات معينة، تجعله، عند من اعتقد ذلك فيه، مستحقاً بنفسه استحقاقاً ذاتياً لـ (التذلل والخضوع، والسمع والطاعة، وتقديم التعظيم والتوقير، وإظهار الخشية والرغبة، أو المحبة وطلب القربى، أو طلب جلب منفعة أو دفع مضرة وإظهار الفقر والحاجة، ونحو ذلك)، مستحقاً لكل ذلك أو بعضه، أي مستحقاً بذاته لما يسمى: (العبادة)، فتعريف الألوهية ومفهومها سابق، بذلك، على تعريف العبادة. فالإله يتم تعريفه أولاً ثم يترتب على ذلك، ضرورة، أن «العبادة» هي أي فعل من الأفعال، الظاهرة أو الباطنة، أو قول من الأقوال، أقوال القلب أو اللسان، التي توجه إلى ذلك «الإله» للتعظيم، أو إظهار الخوف والخشية والرغبة، أو لإظهار الخضوع والتذلل والسمع والطاعة، أو للتعبير عن الفقر والحاجة وطلب جلب منفعة أو دفع مضرة، أو للتعبير عن الود والمحبة وطلب الأُنس والقربى، لبعض ذلك أو كله.

فإذا كان هذا حقاً، وهو كذلك بقواطع البراهين التي أوردناها — وسيأتي المزيد، إن شاء الله — ترتب عليه، ضرورة، أنه لا يوجد قول ظاهر أو باطن، أو فعل ظاهر أو باطن، لا فرق بين سجود وركوع، وقيام أو انحناء أو قعود، أو سعي وركض؛ أو ذبح وتقديم قربانين، أو إيقاد شموع وإطلاق مجامر؛ أو حب وبغض، وتعظيم أو إرادة، ورغبة ورهبة، ورجاء أو خوف، أو نداء واستغاثة واستعاذة، أو غير ذلك؛ أو شعيرة مركبة من بعض ذلك؛ يمكن تسميته (عبادة)، أو اعتباره بحق: (عبادة)، إلا إذا كان موجهاً إلى (إله)؛ أي إلى كائن يعتقد فيه استحقاقها، لأمر ذاتية فيه يعتقد ثبوتها فيه، أي لصفات معينة فيه، هي صفات الألوهية، أو بلفظ آخر هي صفات ذاتية استحق بها تلك الأفعال بذاته، أو باختصار: إلا إذا كان موجهاً إلى من يعتقد فيه شيء من (الألوهية)، أي إلى (الإله).

وهذا يقتضي ضرورة أن مفهوم «العبادة» مسبق بمفهوم «الألوهية» ومبني عليه، ولا بد؛ فالأقوال والأفعال والشعائر التي تسمى (تعبدية)، ظاهرة كانت أو باطنة، لا يمكن تصورها، ولا تسميتها كذلك أصلاً، إلا وهي مسبقة باعتقادات وتصورات ومفاهيم معينة في ذلك (الكائن) الذي تصرف له، أو توجه إليه، أو تتعلق به، هذه الشعائر والأفعال: هذا هو القول الحق اليقيني، الذي قامت عليه قواطع البراهين والأدلة اليقينية، كما سلف، وكما سيأتي.

(2) — أن تصنف أعمال معينة، من حيث هي بوصفها أعمالاً مجردة، على أنها عبادة لذاتها، وبغض

النظر عن مضمون التصور ومحتوى الاعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له، أو توجه إليه أو تتعلق به. هذا هو حقيقة قول الفرقة الوهابية عند التحرير التام لأقوالها التي تتصف عادة بالسطحية والركاكة والغموض، وعدم الدقة، بل بالتخبط والتناقض؛ وعلى هذا المسلك ينبغي قول من قال، على سبيل المثال، لا الحصر:

(أ) - أن التحية العسكرية وتحية العلم، شرك كفري يخرج من الملة الإسلامية، لأنها تتضمن: (الوقوف بسكون تام، وخشوع كامل، على هيئة مخصوصة)، حتى ولو كان فاعلها يعتقد اعتقاداً جازماً، ويوقن يقيناً صادقاً أن أصحاب الرتبة العسكرية أو أن العلم عبد مخلوق مربوب لا يملك من أمره شيئاً ولا يفعل ولا يتصرف إلا بإذن الله وتقديره ومشئته، بل ويعتقد أن العلم مجرد خرقة من القماش ربطت على عود ليس فيها حياة ولا سمع ولا بصر، ولا تملك نفعاً ولا ضرراً؛

(ب) - وكذلك قول من قال أن الاستغاثة بالنبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، «شرك أكبر» بمجرد التلفظ به، بغض النظر عن معتقد المستغيث في النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، حتى لو كان يعتقد اعتقاداً جازماً أنه بشر مخلوق مربوب، لا يملك لنفسه {ضراً ولا نفعاً ولا يملكون موتاً ولا حياة ولا نشوراً}، إلا ما أعطاه الله إياه ومكنه، منه؛

(ج) - أو أن الطواف بقبر عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي، شرك كفري يخرج من الملة، بمجرد فعله، أي بمجرد الطواف من حيث هو فعل مجرد يشبه في ظاهره الطواف حول الكعبة مثلاً، بغض النظر عن معتقد الفاعل في عبد القادر الجيلاني، أو أحمد البدوي.

وهذا القول الثاني، وإن كان سالماً من الدور والتناقض الداخلي، إلا أنه باطل، وغير مسلم لأصحابه لقيام البرهان القاطع من النصوص الشرعية اليقينية، أي من نصوص الكتاب والسنة، لأنها هي وحدها النصوص الشرعية؛ بل وقبل ذلك من ضرورات الحس والعقل واللغة، على ما يثبت يقيناً خلاف ذلك كما أسلفنا على وجه العموم، وكما سنفصل بعضه لكثير من الأفعال على وجه الخصوص في باب مستقل، وهو الباب المخصص لـ (توحيد العبادة).

(3) — وهناك موقف ثالث يقول أصحابه: أن الإله هو المعبود، فيكون مفهوم الألوهية سابقاً على مفهوم العبادة، أي أن مفهوم الألوهية يجب أن يكون موجوداً معلوماً أولاً، فـ (الإله) موجود معلوم مسمى، أو (الآلهة) موجودة معلومة مسمّاة، ثم يتم تعريف العبادة وتحديد مفهومها بعد ذلك بناءً عليه؛ ويقولون في نفس الوقت، أو بعد ذلك بلحظات (عندما يغيب المفهوم السابق عن الذهن): أن الإله هو كل من تصرف له العبادة، أي أن هناك قائمة من الأفعال تسمى من حيث هي أفعال مجردة (عبادة)، فإذا صرفت لشيء كان ذلك الشيء (إلهاً معبوداً) بالضرورة، فيكون مفهوم العبادة إذاً سابقاً على مفهوم الألوهية. وهذا دور قبلي سبقي، وهو مستحيل باطل، يدل على بطلان هذا الموقف المتناقض ذاتياً.

هذا الموقف الثالث المتناقض في تعريف العبادة هو الذي قد وقع فيه كثير من الناس، بل وكثير من

العلماء، من غير أن يشعروا، وهو الذي تجده يطل برأسه بصفة تكاد تكون دائمية في كتب ورسائل رجال الفرق الوهابية، ثم يتراجع، ثم يعود إلى الظهور، وهكذا في دوامة لا تنتهي من التناقضات والإشكالات، وسنسوق - بإذن الله - طرفاً من عجائب القوم، التي تضحك الثكلى، في الباب المخصص لـ(توحيد العبادة).

فائدة عن (الدور): يقول الفلاسفة والمناطقية: (الدور هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر). والدور ينقسم إلى نوعين رئيسين: (الدور القبلي السبقي)، و(الدور المعّي الاقتراني). يقول الإمام ابن تيمية في مواضع عدة (الصفدية 12/1، درء التعارض 3/143، منهاج السنة 1/438): (والدور نوعان: أحدهما الدور القبلي السبقي، فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، مثل أن يقال: لا يكون هذا إلا بعد ذاك، ولا يكون ذاك إلا بعد هذا؛ فهذا ممتنع باتفاق العقلاء، ونفس تصويره يكفي في العلم بامتناعه؛ فإن الشيء لا يكون قبل كونه، ولا يتأخر كونه عن كونه؛ وأما الدور المعّي الاقتراني، مثل أن يقال: لا يكون هذا إلا مع ذاك، لا قبله ولا بعده، فهذا جائز، كما إذا قيل: لا تكون الأبوة إلا مع البنوة).

فالمحال الممتنع هو دور التقدم، أي: الدور القبلي السبقي؛ وهو توقّف الشيء على ما يتوقف عليه، لاستلزام تقدم الشيء على نفسه، فيكون موجوداً ومعدوماً في نفس الوقت ومن جميع الزوايا والاعتبارات؛ وأوضح مثال له: قول القائل: أن الكائن (أ) خلق الكائن (ب)، وهذا يقتضي ضرورة أن (أ) خالق وموجود وسابق لـ(ب) المخلوق، وفي نفس الوقت أن الكائن (ب) خلق الكائن (أ)، وهذا يقتضي ضرورة أن (ب) خالق وموجود وسابق لـ(أ) المخلوق، فتحصل أن (أ) موجود ومعدوم، وخالق ومخلوق، في نفس الوقت ومن جميع الاعتبارات، وهذا هو الجمع بين النقيضين، وهو محال ممتنع؛ وكذلك الأمر، حرفاً بحرف، بالنسبة لـ(ب). و(الدور)، إذا أطلق هكذا يقصد به دوماً: دور التقدم، أي: الدور القبلي السبقي.

وأما دور المعية فليس بمحال، بل جائز واقع، لأنه لا يقتضي إلا حصول الشيئين معا في الخارج، أو في الذهن؛ ومن أوضح أمثلته أنه لا يتصور والد إلا إذا كان له ولد، ولا ولد إلا وله والد في نفس الوقت؛ وهذا يكون عادة لأن الشيئين في الحقيقة فرع من أصل ثالث: فمفهوم (التولد)، مثلاً، يقتضي خروج شيء من شيء أو انبثاق شيء من شيء؛ فالأصل الذي يكون منه الخروج أو الانبثاق يسمّى: (والد)، والشيء الخارج أو المنبثق هو (الولد) أو (المولود). وحق لفظة: (دور المعية) أن تهجر، منعاً لأي التباس، وأن تستبدل بلفظة: (تلازم) أو (اقتران)، أو ما شاكلها!

(4) — وتحسباً لمجيء وهابي (عبقري)، لعله من أذكى العالم، تماماً مثل ابن تيمية، ولكنه ابتلي بمرض (السفسطة في العقلية والقرمطة في السمعية)، تحسباً لذلك نوّكد أنه لم يخف علينا وجود موقف رابع في تعريف (الألوهية) وتعريف (العبادة) ألا هو: استقلال كل منهما عن الآخر استقلالاً تاماً، بمعنى:

— أن يقال أن الإله هو ذلك الكائن الذي يعتقد اتصافه بصفات معينة؛ تعود في جوهرها إما: إلى

(الخالقية)، و(العلو والقهر)، و(الفاعلية بالمشيئة المستقلة والاختيار الحر)، ونحو ذلك؛ أو: إلى (التولد) من كائن إلهي آخر، أي: الانتماء إلى (النوع الإلهي) أو (الجنس الإلهي)، فلا نرتكب إبطالاً لآية التمانع الكريمة، ولا تحريفاً للكلم عن مواضعه، ولا إلحاداً في آيات الله، لأن ذلك كله، أو بعضه، يؤول، ولا بد، إلى الكفر، عياداً بالله؛

— أن تصنف أعمال معينة، من حيث هي بوصفها أعمالاً مجردة، على أنها عبادة لذاتها، وبغض النظر عن مضمون التصور ومحتوى الاعتقاد عند فاعلها حول من تصرف له، أو توجه إليه أو تتعلق به؛ فنقول: هذه في ذاتها مكابرة للمحسوسات، ومخالفة لإجماع العقلاء من أصحاب شتى اللغات، وتكذيباً لترتيبه، جل جلاله، وسما مقامه، للعبادة على الألوهية، في مثل قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا نُوحِي إِلَيْهِ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدُونِ}، (الأنبياء؛ 21: 25)؛ ولقوله: {إِنِّي أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي}، (طه؛ 14: 20)؛ ولكن دعنا نسلم به جدلاً. فيكون السؤال، الذي لا محيص منه، حينئذ: ما هو حكم من صرف شيئاً من هذه (العبادات) المزعومة لكائن لا يعتقد فيه صارفها شيئاً من الألوهية البتة؟!

— فإن قال الوهابي (العبقري) وفق مذهبه: هذا شرك أكبر: شرك كفري مخرج من الملة؛ فنقول: قد ناقضت قوله تعالى: {وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ} (23) أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ (24) مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ مُرِيبٍ (25) الَّذِي جَعَلَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَأَلْقِيَاهُ فِي الْعَذَابِ الشَّدِيدِ (26) قَالَ قَرِينُهُ رَبَّنَا مَا أَطْغَيْتُهُ وَلَكِنْ كَانَ فِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ (27) قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُمْ بِالْوَعِيدِ (28) مَا يُبَدِّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ (29) {، (ق؛ 50: 23 - 29)؛ وقوله: {لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا} (22) وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا}، إلى قوله: {ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ وَلَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتُنْقَلَىٰ فِي جَهَنَّمَ مَلُومًا مَّدْحُورًا} (39) {، (الإسراء؛ 17: 22 - 39)؛ وغيرها من الأدلة اليقينية التي قضت بأن الشرك الأكبر، شرك الكفر، إنما هو حصراً: أن تتخذ أو أن تجعل مع الله إلهاً آخر؛

— وإن قال: ليس هذا شرك أكبر: شرك كفري مخرج من الملة؛ فنقول: قد اعترفت إذاً ببطلان المذهب الوهابي، وهدمته من أساسه: فدع عنك المكابرة، والسفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، وارجع إلى نقطة الصفر: أصل القضية، وحررها، ولن تجد غير مسلكتنا، وهو المسلك الأول في تعريف (الإله) أولاً تعريفاً منضبطاً، مستقلاً عن أفعال العباد، أي ما كان اسمها، ثم تعريف (العبادة) بناءً عليه؛ — وإن تهرب وراوغ وقال: بل هو فعل حرمه الله في جميع الشرائع بقوله: (أن لا تعبدوا إلا الله)؛ فنقول: أحسنت وأصبت (تذكر أننا سلمنا جدلاً بوجود هذا النوع الخرافي من (العبادة))، ولكننا لسنا بوارد الحرام والحلال، وإنما نحن نبحث في الكفر والشرك المناقضين للإسلام والتوحيد كل المناقضة، الموجب للعنة الأبدية، والنار السرمدية:

(أ) - فإن قلت: هو حرام، وليس فعله مخرج من الملة؛ فنقول: قد اعترفت إذاً ببطلان المذهب الوهابي، وهدمته من أساسه: فتب إلى الله، وارجع إلى أصل القضية وحررها، ولن تجد، كما أسلفنا، غير

المسلك الأول في تعريف (الإله) أولاً تعريفاً منضبطاً، مستقلاً عن أفعال العباد، ثم تعريف (العبادة) بناءً عليه؛

(ب) - وإن قلت: بل هو مخرج من الملة؛ فنقول: فأنت إذاً من (الخوارج) المكفرين بالذنوب. وهذا القول في ذاته وحقيقته من أقوال الكفر، وإن عذر الخوارج بالجهل والتأويل. والرد على هذا، وإبطاله، قد أشبعه السلف من الصحابة، والأئمة على مر العصور، وليس هذا موضعه؛

ومن مجموع ما سبق يظهر لك جلياً بطلان تعريف (الإله) بأنه المعبود؛ وأيضاً بأنه (المستحق للعبادة)، أو أي عبارة أخرى ترد فيها لفظة (عبادة): فكل ذلك دور جلي أو خفي ينتهي إلى التناقض، أو تحصيل حاصل لا ينتج، ولا معنى له، كما هو مفصل في الباب المخصص لـ (توحيد العبادة) من كتابنا بما لا مزيد عليه، إن شاء الله. بل (الإله) حصراً هو:

(1) - ذلك (الشيء) أو (الكائن) المتصف بصفات ذاتية تعود إلى الخلق بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال؛ والعلو والقهر على غيره بقدرته الذاتية، على وجه الاستقلال، ولا فرق بين قديم وحادث؛

(2) - أو: هو ذلك الكائن المتولد من (إله)، فهو إذاً فرد من أفراد (النوع الإلهي) أو (الجنس الإلهي) ولا فرق بين قديم وحادث؛

فالقضية الجوهرية إنما هي أولاً تعريف (الإله) تعريفاً صحيحاً؛ ثم تعريف المصطلح: (العبادة) تعريفاً صحيحاً، ثم ربط المفهومين ربطاً محكماً سليماً. وهذا لا يكون إلا باتخاذ القرآن إماماً، وطرح من سواه، وتدبره بفكر عميق مستنير وليس كقراءة الخارجين من رحم الفرقة الوهابية، الذين: (يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم)، و(يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم وصيامه مع صيامهم يمرقون من الدين كمروق السهم من الرمية)، (يعبدون ويدأبون: يعجبون الناس، وتعجبهم أنفسهم)، فتكون النتيجة الحتمية لرفضهم التدبر والفكر، وعجبهم بالنعس وتزكيتها أنهم: (يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان)، و(يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء)، لذلك قال الناصح المشفق، عليه وعلى آله أتم الصلوات والتسليمات والتبريكات من الله: (أينما لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة)؛ ومنهم من أفتى بتكفير من قال أن الشمس هي التي تدور حول الأرض، في حين أن الأرض ثابتة لا تدور حول نفسها، ناسباً تلك السوأة والفضيحة إلى كتاب الله: (يدعون إلى كتاب الله وليسوا منه في شيء)؛ نعوذ بالله من الخذلان، ونسأله الستر والعافية في الدنيا والآخرة.

| فصل استطرادي: معنى الآية {قُلْ: إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ} |

المعنى الصحيح، كما أسلفنا، هو: [قل (يا محمد): لو كان لله ولد - كما تزعمون - لكنت أنا الأسبق إلى

عبادته، فلا حاجة لكم إلى المزايدة بالباطل؛ ولكن زعمكم باطل لأن الله منزّه عن النقائص: {سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ}، (الزخرف: 43: 81)، فوجود ولد لله محال ممتنع] وهذا أيضاً هو الذي رجحه الإمام الطبري في تفسيره جامع البيان [ت شاكر (651/21)]: [فالذي هو أشبه المعنيين بها الشرط. وإذا كان ذلك كذلك، فبينة صحة ما نقول من أن معنى الكلام: قل يا محمد لمشركي قومك الزاعمين أن الملائكة بنات الله: إن كان للرحمن ولد فأنا أول عابديه بذلك منكم، ولكنه لا ولد له، فأنا أعبدّه بأنه لا ولد له، ولا ينبغي أن يكون له. وإذا وجه الكلام إلى ما قلنا من هذا الوجه لم يكن على وجه الشك، ولكن على وجه الإلطاف من الكلام وحسن الخطاب، كما قال جلّ ثناؤه: {قُلِ اللَّهُ: وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ}. وقد علم أن الحقّ معه، وأن مخالفه في الضلال المبين؛ وذلك بعد أن عدد أقوالاً أخرى للسلف غير هذه ذكرها بأسانيدھا التي لا نبالي بصحتها من عدمه؛ وقد ضربنا عنها صفحاً لأنها ستأتي في الكلام النفيس القيم للإمام الرازي مع بيان تهافتها وسقوطها:

* فقد جاء في تفسير الرازي [مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير (645/27)]: [الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ: اعْلَمْ أَنَّ النَّاسَ ظَنُّوا أَنَّ قَوْلَهُ قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ لَوْ أَجْرَيْنَاهُ عَلَى ظَاهِرِهِ فَإِنَّهُ يَقْتَضِي وَقُوعَ الشَّكِّ فِي اثْبَاتِ وَلَدِ اللَّهِ تَعَالَى، وَذَلِكَ مُحَالٌ فَلَا جَرَمَ افْتَقَرُوا إِلَى تَأْوِيلِ الْآيَةِ، وَعِنْدِي أَنَّهُ لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ وَلَيْسَ فِي ظَاهِرِ اللَّفْظِ مَا يُوجِبُ الْعُدُولَ عَنِ الظَّاهِرِ، وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّ قَوْلَهُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ وَالْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ خَبَرِيَّتَيْنِ أَدْخَلَ عَلَى إِحْدَاهُمَا حَرْفَ الشَّرْطِ وَعَلَى الْأُخْرَى حَرْفَ الْجَزَاءِ فَحَصَلَ بِمَجْمُوعِهِمَا قَضِيَّةٌ وَاحِدَةٌ، وَمِثَالُهُ هَذِهِ الْآيَةُ فَإِنَّ قَوْلَهُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ قَضِيَّةٌ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: قَوْلُهُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ، وَالثَّانِيَّةُ: قَوْلُهُ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ ثُمَّ أَدْخَلَ حَرْفَ الشَّرْطِ وَهُوَ لَفْظَةُ إِنْ عَلَى الْقَضِيَّةِ الْأُولَى وَحَرْفَ الْجَزَاءِ وَهُوَ الْفَاءُ عَلَى الْقَضِيَّةِ الثَّانِيَةِ فَحَصَلَ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا قَضِيَّةٌ الْأُولَى وَاحِدَةٌ، وَهُوَ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ، إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَنَقُولُ: الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ لَا تَفِيدُ إِلَّا كَوْنَ الشَّرْطِ مُسْتَلْزَمًا لِلْجَزَاءِ، وَلَيْسَ فِيهِ إِشْعَارٌ بِكَوْنِ الشَّرْطِ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا أَوْ بِكَوْنِ الْجَزَاءِ حَقًّا أَوْ بَاطِلًا، بَلْ نَقُولُ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ الْحَقَّةُ قَدْ تَكُونُ مُرَكَّبَةً مِنْ قَضِيَّتَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ أَوْ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ بَاطِلَتَيْنِ أَوْ مِنْ شَرْطٍ بَاطِلٍ وَجَزَاءٍ حَقٍّ أَوْ مِنْ شَرْطٍ حَقٍّ وَجَزَاءٍ بَاطِلٍ، فَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ وَهُوَ أَنَّ تَكُونَ الْقَضِيَّةُ الشَّرْطِيَّةُ الْحَقَّةُ مُرَكَّبَةً مِنْ شَرْطٍ حَقٍّ وَجَزَاءٍ بَاطِلٍ فَهَذَا مُحَالٌ. وَلَنُبَيِّنَ أَمْثَالَ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الْأَرْبَعَةِ:

فَإِذَا قُلْنَا إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ حَيَوَانًا فَالْإِنْسَانُ جِسْمٌ فَهَذِهِ شَرْطِيَّةٌ حَقَّةٌ وَهِيَ مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ حَقِيقَتَيْنِ، إِحْدَاهُمَا قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ، وَالثَّانِيَّةُ قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ جِسْمٌ؛ وَإِذَا قُلْنَا إِنْ كَانَتِ الْخَمْسَةُ زَوْجًا كَانَتْ مُنْقَسِمَةً بِمُتَسَاوِيَيْنِ فَهَذِهِ شَرْطِيَّةٌ حَقَّةٌ لَكِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ قَوْلِنَا الْخَمْسَةُ زَوْجٌ، وَمِنْ قَوْلِنَا الْخَمْسَةُ مُنْقَسِمَةٌ بِمُتَسَاوِيَيْنِ وَهُمَا بَاطِلَانِ، وَكَوْنُهُمَا بَاطِلَيْنِ لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْتِلْزَامٌ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ حَقًّا، وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّ الْقَضِيَّةَ الشَّرْطِيَّةَ لَا تَفِيدُ إِلَّا مُجَرَّدَ الْاسْتِلْزَامِ؛ وَإِذَا قُلْنَا إِنْ كَانَ الْإِنْسَانُ حَجَرًا فَهُوَ جِسْمٌ، فَهَذَا جِسْمٌ، فَهَذَا أَيْضًا حَقٌّ لَكِنَّهَا مُرَكَّبَةٌ مِنْ شَرْطٍ بَاطِلٍ وَهُوَ

قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ حَجَرٌ، وَمِنْ جُزْءِ حَقٍّ وَهُوَ قَوْلُنَا الْإِنْسَانُ جِسْمٌ، وَإِنَّمَا جَارَ هَذَا لِأَنَّ الْبَاطِلَ قَدْ يَكُونُ بِحَيْثُ يَلْزَمُ مِنْ فَرَضِ وَقُوعِهِ وَقُوعِ حَقٍّ، فَإِنَا فَرَضْنَا كَوْنَ الْإِنْسَانِ حَجَرًا وَجَبَ كَوْنُهُ جِسْمًا فَهَذَا شَرْطٌ بَاطِلٌ يَسْتَلْزِمُ جُزْءًا حَقًّا.

وَأَمَّا الْقِسْمُ الرَّابِعُ: وَهُوَ تَرْكِيبُ قَضِيَّةٍ شَرْطِيَّةٍ حَقَّةٍ مِنْ شَرْطٍ حَقٍّ وَجَزَاءٍ بَاطِلٍ، فَهَذَا مُحَالٌ، لِأَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْحَقِّ مُسْتَلْزَمًا لِلْبَاطِلِ وَذَلِكَ مُحَالٌ بِخِلَافِ الْقِسْمِ الثَّالِثِ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ مِنْهُ كَوْنُ الْبَاطِلِ مُسْتَلْزَمًا لِلْحَقِّ وَذَلِكَ لَيْسَ بِمُحَالٍ؛

إِذَا عَرَفْتَ هَذَا الْأَصْلَ فَلْتَرْجِعِ إِلَى الْآيَةِ فَتَقُولُ قَوْلُهُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ حَقَّةٌ مِنْ شَرْطٍ بَاطِلٍ وَمِنْ جَزَاءٍ بَاطِلٍ لِأَنَّ قَوْلَنَا كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ بَاطِلٌ، وَقَوْلُنَا أَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ لِذَلِكَ الْوَلَدِ بَاطِلٌ أَيْضًا إِلَّا أَنَّا بَيَّنَّا أَنَّ كَوْنَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَاطِلًا لَا يَمْنَعُ مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْتِلْزَامُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ حَقًّا كَمَا ضَرَبْنَا مِنَ الْمَثَالِ فِي قَوْلُنَا إِنْ كَانَتِ الْخَمْسَةُ زَوْجًا كَانَتْ مُنْقَسِمَةً بِمُتَسَاوِينَ، فَتَبَّتْ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا امْتِنَاعَ فِي إِجْرَائِهِ عَلَى ظَاهِرِهِ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ مِنْهُ أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ لِذَلِكَ الْوَلَدِ، فَإِنَّ السُّلْطَانَ إِذَا كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَكَمَا يَجِبُ عَلَى عَبْدِهِ أَنْ يَخْدُمَهُ فَكَذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَخْدُمَ وَلَدَهُ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّ هَذَا التَّرْكِيبَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْتِرَافِ بِإِثْبَاتِ وَلَدٍ أَمْ لَا. وَمِمَّا يَقْرُبُ مِنْ هَذَا الْبَابِ قَوْلُهُ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا [الْأَنْبِيَاءُ: 22] فَهَذَا الْكَلَامُ قَضِيَّةٌ شَرْطِيَّةٌ وَالشَّرْطُ هُوَ قَوْلُنَا فِيهِمَا إِلَهَةٌ وَالْجَزَاءُ هُوَ قَوْلُنَا لَفَسَدَتَا فَالشَّرْطُ فِي نَفْسِهِ بَاطِلٌ وَالْجَزَاءُ أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْحَقَّ أَنَّهُ لَيْسَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ، وَكَلِمَةُ لَوْ تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ بِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ لِأَنَّهُمَا مَا فَسَدَتَا ثُمَّ مَعَ كَوْنِ الشَّرْطِ بَاطِلًا وَكَوْنِ الْجَزَاءِ بَاطِلًا كَانَ اسْتِلْزَامُ ذَلِكَ الشَّرْطِ لِهَذَا الْجَزَاءِ حَقًّا فَكَذَا هَاهُنَا؛

فَإِنْ قَالُوا الْفَرْقُ أَنْ هَاهُنَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى هَذِهِ الشَّرْطِيَّةَ بِصِيغَةِ لَوْ فَقَالَ: لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهَةٌ وَكَلِمَةُ لَوْ تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ بِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ، وَأَمَّا فِي الْآيَةِ الَّتِي نَحْنُ فِي تَفْسِيرِهَا إِنَّمَا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى كَلِمَةً إِنْ وَهَذِهِ الْكَلِمَةُ لَا تُفِيدُ انْتِفَاءَ الشَّيْءِ بِانْتِفَاءِ غَيْرِهِ، بَلْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ تُفِيدُ الشَّكَّ فِي أَنَّهُ هَلْ حَصَلَ الشَّرْطُ أَمْ لَا، وَحُصُولُ هَذَا الشَّكِّ لِلرَّسُولِ غَيْرُ مُمَكِّنٍ، قُلْنَا الْفَرْقُ الَّذِي ذَكَرْتُمْ صَحِيحٌ إِلَّا أَنَّ مَقْصُودَنَا بَيَانُ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الشَّرْطِيَّةِ صَادِقَةٍ كَوْنَ جُزْئِهَا صَادِقَتَيْنِ أَوْ كَاذِبَتَيْنِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ أَمَّا قَوْلُهُ إِنْ لَفْظَةً إِنْ تُفِيدُ حُصُولَ الشَّرْطِ هَلْ حَصَلَ أَمْ لَا، قُلْنَا هَذَا مَمْنُوعٌ فَإِنَّ حَرْفَ إِنْ حَرْفُ الشَّرْطِ وَحَرْفُ الشَّرْطِ لَا يُفِيدُ إِلَّا كَوْنَ الشَّرْطِ مُسْتَلْزَمًا لِلْجَزَاءِ، وَأَمَّا بَيَانُ أَنَّ ذَلِكَ الشَّرْطَ مَعْلُومُ الْوُقُوعِ أَوْ مَشْكُوكُ الْوُقُوعِ، فَالْإِلْفَظُ لَا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ، فَظَهَرَ مِنَ الْمَبَاحِثِ الَّتِي لَخَصْنَاهَا أَنَّ الْكَلَامَ هَاهُنَا مُمَكِّنُ الْإِجْرَاءِ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَأَنَّهُ لَا حَاجَةَ فِيهِ الْبَيِّنَةُ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: قُلْ يَا مُحَمَّدُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ لِذَلِكَ الْوَلَدِ وَأَنَا أَوَّلُ الْخَادِمِينَ لَهُ، وَالْمَقْصُودُ مِنْ هَذَا الْكَلَامِ بَيَانُ أَنِّي لَا أَنْكَرُ وَلَدَهُ لِأَجْلِ الْعِنَادِ وَالْمُنَازَعَةِ فَإِنَّ بِتَقْدِيرِ أَنْ يَقُومَ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِ هَذَا الْوَلَدِ كُنْتُ مُقَرَّرًا بِهِ مُعْتَرِفًا بِوُجُوبِ خِدْمَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُوَجَدْ هَذَا الْوَلَدُ وَلَمْ يَقُمْ الدَّلِيلُ عَلَى ثُبُوتِهِ الْبَيِّنَةُ، فَكَيْفَ أَقُولُ بِهِ؟ بَلِ الدَّلِيلُ الْقَاطِعُ قَائِمٌ عَلَى عَدَمِهِ فَكَيْفَ أَقُولُ بِهِ وَكَيْفَ أَعْتَرِفُ بِوُجُودِهِ؟ وَهَذَا الْكَلَامُ ظَاهِرٌ كَامِلٌ لَا حَاجَةَ بِهِ الْبَيِّنَةُ إِلَى التَّأْوِيلِ وَالْعُدُولِ عَنِ الظَّاهِرِ، فَهَذَا مَا عِنْدِي فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَنُقِلَ عَنِ السُّدِّيِّ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ أَنَّهُ كَانَ

يَقُولُ حَمْلُ هَذِهِ آيَةٍ عَلَى ظَاهِرِهَا مُمَكِّنٌ وَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّأْوِيلِ، وَالتَّقْرِيرُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الَّذِي قَالَهُ هُوَ الْحَقُّ، أَمَّا الْقَائِلُونَ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ فَقَدْ ذَكَرُوا وَجُوهًا:

الأول: قَالَ الْوَاحِدِيُّ كَثُرَتِ الْوُجُوهُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ آيَةٍ، وَالْأَقْوَى أَنَّ يُقَالَ الْمَعْنَى إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فِي رَعْمِكُمْ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ أَيْ الْمُوَحِّدِينَ لِلَّهِ الْمُكْذِبِينَ لِقَوْلِكُمْ بِإِضَافَةِ الْوَلَدِ إِلَيْهِ، وَلِقَائِلُ أَنَّ يَقُولَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: إِنْ يَثْبُتَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَأَنَا أَوَّلُ الْمُنْكَرِينَ لَهُ أَوْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ إِنْ يَثْبُتَ لَكُمْ ادِّعَاءُ أَنَّ لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا فَأَنَا أَوَّلُ الْمُنْكَرِينَ لَهُ، وَالْأَوَّلُ: بَاطِلٌ لِأَنَّ ثُبُوتَ الشَّيْءِ فِي نَفْسِهِ لَا يَقْتَضِي كَوْنَ الرَّسُولِ مُنْكَرًا لَهُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ إِنْ كَانَ الشَّيْءُ ثَابِتًا فِي نَفْسِهِ فَأَنَا أَوَّلُ الْمُنْكَرِينَ يَقْتَضِي إِصْرَارَهُ عَلَى الْكَذِبِ وَالْجَهْلِ وَذَلِكَ لَا يَلِيقُ بِالرَّسُولِ، وَالثَّانِي: أَيْضًا بَاطِلٌ لِأَنَّهُمْ سَوَاءٌ أَثْبَتُوا لِلَّهِ وَلَدًا أَوْ لَمْ يَثْبُتْ لَهُ فَالرَّسُولُ مُنْكَرٌ لِذَلِكَ الْوَلَدِ، فَلَمْ يَكُنْ لِرَعْمِهِمْ تَأْثِيرٌ فِي كَوْنِ الرَّسُولِ مُنْكَرًا لِذَلِكَ الْوَلَدِ فَلَمْ يَصْلَحْ جَعْلُ رَعْمِهِمْ إِنْثَابَ الْوَلَدِ مُؤَثِّرًا فِي كَوْنِ الرَّسُولِ مُنْكَرًا لِلْوَلَدِ.

الوجه الثاني: قَالُوا مَعْنَاهُ: إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ الْآنِفِينَ مِنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ مِنْ عَبْدٍ يَعْبُدُ إِذَا اسْتَدَّتْ أَنْفَتُهُ فَهُوَ عَبْدٌ وَعَابِدٌ، وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ (عبدین).

وَعَلِمَ أَنَّ السُّؤَالَ الْمَذْكُورَ قَائِمٌ هَاهُنَا لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ الْمُرَادُ: إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ فَأَنَا أَوَّلُ الْآنِفِينَ مِنَ الْإِقْرَارِ بِهِ، فَهَذَا يَقْتَضِي الْإِصْرَارَ عَلَى الْجَهْلِ وَالْكَذِبِ، وَإِنْ كَانَ الْمُرَادُ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فِي رَعْمِكُمْ وَاعْتِقَادِكُمْ فَأَنَا أَوَّلُ الْآنِفِينَ، فَهَذَا التَّعْلِيقُ فَاسِدٌ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَنْفَةَ حَاصِلَةٌ سَوَاءً حَصَلَ ذَلِكَ الرَّعْمُ وَالْإِعْتِقَادُ أَوْ لَمْ يَحْصُلْ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ هَذَا التَّعْلِيقُ جَائِزًا.

والوجه الثالث: قَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ كَلِمَةُ إِنْ هَاهُنَا هِيَ النَّافِيَةُ وَالتَّقْدِيرُ مَا كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْمُوَحِّدِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ أَنْ لَا وَلَدَ لَهُ.

وَعَلِمَ أَنَّ التِّرَامَ هَذِهِ الْوُجُوهَ الْبَعِيدَةَ إِنَّمَا يَكُونُ لِلضَّرُورَةِ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَا ضَرُورَةَ الْبَيِّنَةِ فَلَمْ يَجْزِ الْمَصِيرُ إِلَيْهَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ]، انتهى كلام الإمام الرازي؛

فنقول أولاً: لم يطل الإمام الرازي في الرد على الوجه الثالث لأن جعل (إن) بمعنى: (ما) تأويل بعيد جداً لا أعلمه معهوداً في كلام العرب، بل لعله كذب عليهم: فلا يصار إليه، إن جاز ذلك أصلاً، إلا لضرورة ملجئة.

ونقول ثانياً: تأمل في هذا الفكر العميق المستنير الذي ما وصل إليه الإمام الرازي إلا لأنه قد تمرس في العلوم المنطق والكلام؛ تأمله جيداً لتعلم الحق، ليس فقط في قضيتنا الجزئية، بل أيضاً في حقيقة الأقوال الوهابية المخدولة الخائبة: (علم الكلام جهل، وجهل الكلام علم)، و(من تمنطق فقد تزندق): نعوذ بك اللهم من الخذلان، ونسألك، بأسمائك الحسنى، وصفاتك العلى، أن تمتعنا بعقولنا بكل ملكاتها عامة، وبإتقان علوم المنطق والفلسفة والكلام خاصة؛ وأن تمتعنا بكل قواتنا، وحواسنا، وأسماعنا، وأبصارنا، أبداً ما أحييتنا!

فالصحيح أَنَّ (إِنْ) في هذه الآية شرطية، وعدل عن استخدام (لو) المفيدة لتقدير امتناع لامتناع إلى (إِنْ) لأسباب بلاغية ذكر الإمام الطبري بعضها. وليست الآية، في تمام سياقها إذا ضمت للتي تليها، من المتشابه، كما وهم بعضهم فذهب إلى التأويلات البعيدة الساقطة الفاسدة: بل هي من القطعي المحكم، الذي ترد إليه الظنيات والمتشابهات. وهي بما أرشدت إليه أهل العقول المستنيرة، من أمثال الإمام الفخر الرازي، حول حقيقة القضايا الشرطية، بأسهل عبارة، وأوجز بيان، من معالم إعجاز هذا الكتاب العظيم، حقاً: {قُلْ: لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً}، (الإسراء: 17 : 88).

فصل: ملاحظات ختامية حول القسمة الثلاثية المشؤومة

ثم لفت نظرنا أحد الإخوة، أثابهم الله، إلى زعم رجالات الفرقة الوهابية أن الإمام ابن تيمية قد سبق إلى قسمته الثلاثية، فليس هو الذي ابتدعها، وإن كان هو الذي بالغ في تحريرها وتقريرها:

* فقد قال أبو عبد الله عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العُكْبَرِي، المعروف بـ(ابن بطة)، (المتوفى: 387هـ)، في الإبانة الكبرى (6/172): [لأنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَزَلْ بِقَوْلِهِ وَعَلِمِهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ وَجَمِيعِ صِفَاتِهِ إِلَهَا وَاحِداً، وَهَذِهِ صِفَاتُهُ قَدِيمَةٌ بِقَدَمِهِ، أَزَلِيَّةٌ بِأَزَلِيَّتِهِ، دَائِمَةٌ بِدَوَامِهِ، بَاقِيَةٌ بِبَقَائِهِ، لَمْ يَخْلُ رَبُّنَا مِنْ هَذِهِ الصِّفَاتِ طَرْفَةً عَيْنٍ، وَإِنَّمَا أَبْطَلَ الْجَهْمِيُّ صِفَاتِهِ يُرِيدُ بِذَلِكَ إِبْطَالَهُ. وَذَلِكَ أَنْ أَصْلَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ الَّذِي يَجِبُ عَلَى الْخَلْقِ اعْتِقَادُهُ فِي إثْبَاتِ الْإِيمَانِ بِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: أَحَدُهَا: أَنْ يَعْتَقِدَ الْعَبْدُ (أَنِّيَّةً) لِيَكُونَ بِذَلِكَ مُبَايِنًا لِمَذْهَبِ أَهْلِ التَّعْطِيلِ الَّذِينَ لَا يُثْبِتُونَ صَانِعًا. الثَّانِي: أَنْ يَعْتَقِدَ (وَحدَانِيَّةً)، لِيَكُونَ مُبَايِنًا بِذَلِكَ مَذَاهِبَ أَهْلِ الشُّرْكِ الَّذِينَ أَقْرَأُوا بِالصَّانِعِ وَأَشْرَكُوا مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرَهُ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يَعْتَقِدَهُ مَوْصُوفًا بِالصِّفَاتِ الَّتِي لَا يَجُوزُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَوْصُوفًا بِهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْحِكْمَةِ وَسَائِرِ مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ فِي كِتَابِهِ، إِذْ قَدْ عَلِمْنَا أَنَّ كَثِيرًا مِمَّنْ يُقَرِّبُهُ وَيُوحِّدُهُ بِالْقَوْلِ الْمُطْلَقِ قَدْ يُلْحِدُ فِي صِفَاتِهِ، فَيَكُونُ لِلْحَادِثِ فِي صِفَاتِهِ قَادِحًا فِي تَوْحِيدِهِ، وَلَئِنَّا نَجِدُ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ خَاطَبَ عِبَادَهُ بِدُعَائِهِمْ إِلَى اعْتِقَادِ كُلِّ وَاحِدَةٍ فِي هَذِهِ الثَّلَاثِ وَالْإِيمَانِ بِهَا، فَأَمَّا دُعَاؤُهُ إِيَّاهُمْ إِلَى الْإِقْرَارِ بِأَنِّيَّةٍ وَوَحدَانِيَّةٍ، فَلَسْنَا نَذْكُرُ هَذَا هَاهُنَا لِطَوْلِهِ وَسَعَةِ الْكَلَامِ فِيهِ، وَلَئِنْ الْجَهْمِيُّ يَدَّعِي لِنَفْسِهِ الْإِقْرَارَ بِهِمَا وَإِنْ كَانَ جَحْدُهُ لِلصِّفَاتِ قَدْ أَبْطَلَ دُعَاؤَهُ لِهَمَّا]؛

قلت: كذا مشكولاً: (أَنِّيَّةً) في نص (المكتبة الشاملة)، والذي يظهر لي أنه قصد في الأصل: (إِنِّيَّةً)، يعني: أنه موجود بوصفه الخالق الصانع، أي: وجود ذاته، فأعضلت بالناشر، كما أعضلت ببعض من استشهد بالنص فجعلها: (ربانيتها)، هذا إذا أحسنا الظن ولم نتهمهم بالكذب والتحريف المتعمد، الذي يمارسه الكثيرون من أتباع الفرقة الوهابية!

نعم: هذا تقسيم ثلاثي، ليس للتوحيد، وإنما هو لـ(الإيمان بالله):

(1) - اعتقاد (إِنِّيَّةً)، أي: توحيد ذاته: أي أنه موجود خلاق، خلافاً لمنكري الصانع؛

(2) - واعتقاد (وحدانيته) وأجملها فقط، قائلًا: (لِيَكُونَ مُبَايِنًا بِذَلِكَ مَذَاهِبَ أَهْلِ الشَّرِكِ الَّذِينَ أَقْرُوا بِالصَّانِعِ وَأَشْرَكُوا مَعَهُ فِي الْعِبَادَةِ غَيْرَهُ)، ولم يفصل لأنه، وكافة أهل الإسلام في وقته بما فيهم خصومه ممن أسماهم الجهمية، غير معنيين بهذا البحث أصلاً، لأنهم كانوا مشغولين بالصراع حول الصفات، وبالإرهاب الفكري المتبادل؛

(3) - واعتقاد (بصفاته)، وهذا هو غرض كتابه، وميدان الكر والفر. قلت: هذا التقسيم، على عيوبه، أعدل بكثير من تقسم الإمام ابن تيمية لأنه لم يخترع معان باطلة لألفاظ (الألوهية) و(الربوبية) كما فعل الإمام ابن تيمية.

* كما ذكر بعضهم أن الإمام ابن منده (المتوفى سنة 395هـ) في كتابه (كتاب التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد)، كان قد عقد فيه: [أبواباً في توحيد الربوبية، مثل: بدء الخلق، وخلق العرش، وتقدير المقادير، وخلق السموات والأرض، وغير ذلك مما هو دليل على توحيد الربوبية. ثم ذكر أبواباً متعلقة بتوحيد الألوهية، مثل: الدعاء والذكر واسم الله الأعظم، وهو لفظ الجلالة، ثم ذكر أبواباً متعلقة بتوحيد الأسماء والصفات]، كذا نصاً من أصول مسائل العقيدة عند السلف وعند المبتدعة (91/1)، بتأليف الأستاذ سعود بن عبد العزيز الخلف.

وهذا خيال محض من الأستاذ سعود بن عبد العزيز الخلف فليس في ترتيب الإمام ابن منده، وهو إنما بوبه أبواباً، ولم ينظم الأبواب في كتب أو أجزاء، فالأرجح أنه لم يقصد قسمة: لا ثنائية، ولا ثلاثية، ولا رباعية، ولا أكثر ولا أقل. وإنما رتب حسب تاريخ العالم وتسلسل الخلق، وفق وجهة نظره، والله أعلم.

* وزعم القوم، أعني منسوبي الفرقة الوهابية، أن الإمام قاضي القضاة أبا يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الكوفي، صاحب أبي حنيفة، رضي الله عنهما، (المتوفى سنة 182هـ)، قد أشار إلى قسمتهم الثلاثية حيث رواه عنه الإمام الحافظ قوام السنة أبو القاسم إسماعيل التيمي الأصبهاني المتوفى سنة 535هـ في كتابه (الحجة في بيان المحجة وشرح التوحيد ومذهب أهل السنة)، (1/122)، وجعله لأهميته في فصل مستقل بعنوان (فصل في النهي عن طلب كيفية صفات الله عز وجل): [أَخْبَرَنَا أَبُو عَمْرٍو عَبْدُ الْوَهَّابِ، أَخْبَرَنَا وَالِدِي، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ السَّرْحَسِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَلْخِيُّ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْوَلِيدِ الْقَاضِي عَنْ أَبِي يُوسُفَ الْقَاضِي أَنَّهُ قَالَ: (لَيْسَ التَّوْحِيدُ بِالْقِيَاسِ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْآيَاتِ الَّتِي يَصِفُ بِهَا نَفْسَهُ أَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ قَوِيٌّ مَالِكٌ، وَلَمْ يَقُلْ إِنِّي قَادِرٌ عَالِمٌ لِعَلَّةَ كَذَا أَقْدَرُ، وَلَسَبَبِ كَذَا أَعْلَمُ، وَلِهَذَا الْمَعْنَى أَمْلِكُ، فَلِذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْقِيَاسُ فِي التَّوْحِيدِ، وَلَا يُعْرَفُ إِلَّا بِأَسْمَائِهِ وَلَا يُوصَفُ إِلَّا بِصِفَاتِهِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: {يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ} الْآيَاتِ، وَقَالَ: {أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ} وَقَالَ: {إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ} إِلَى قَوْلِهِ {يَعْقِلُونَ}، قَالَ أَبُو يُوسُفَ: (لَمْ يَقُلِ اللَّهُ تَعَالَى: انْظُرْ كَيْفَ أَنَا الْعَالِمُ، وَكَيْفَ أَنَا الْقَادِرُ وَكَيْفَ أَنَا

الْخَالِقُ وَلَكِنْ قَالَ: انْظُرْ كَيْفَ خَلَقْتَ، ثُمَّ قَالَ: {خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَتَوَفَّاكُمْ} وَقَالَ: {وَفِي أَنْفُسِكُمْ أَفَلَا تَبْصُرُونَ} {أَيُّ تَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ لَهَا رَبٌّ يَقْلِبُهَا وَيُبَدِّلُهَا وَأَنَّهُ مُكُونٌ ذَلِكَ (مثل) كَوْنِكَ، وَإِنَّمَا دَلَّ اللَّهُ خَلْقَهُ بِخَلْقِهِ لِيَعْرِفُوا أَنَّ لَهُمْ رَبًّا يَعْبُدُونَهُ وَيُطِيعُونَهُ وَيُوحِّدُونَهُ وَلِيَعْلَمُوا أَنَّهُ مُكُونُهُمْ لَا هُمْ كَانُوا، ثُمَّ سَمَّى فَقَالَ: أَنَا الرَّحْمَنُ وَأَنَا الرَّحِيمُ، وَأَنَا الْخَالِقُ، وَأَنَا الْقَادِرُ، وَأَنَا الْمَالِكُ، أَيُّ هَذَا الَّذِي كَوْنَكُمْ يُسَمَّى الْمَالِكُ، الْقَادِرُ، اللَّهُ، الرَّحْمَنُ، الرَّحِيمُ بِهَا يُوصَفُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: (يُعْرِفُ اللَّهُ بآيَاتِهِ وَبِخَلْقِهِ وَيُوصَفُ بِصِفَاتِهِ وَيُسَمَّى بِأَسْمَائِهِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ، وَبِمَا أَدَّى إِلَى الْخَلْقِ رَسُولُهُ)، ثُمَّ قَالَ أَبُو يُوسُفَ: (إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَكَ، وَجَعَلَ فِيكَ آلَاتٍ وَجَوَارِحَ، عَجَزَ بَعْضُ جَوَارِحِكَ عَنْ بَعْضٍ وَهُوَ يَنْقُلُكَ عَنْ حَالٍ إِلَى حَالٍ لَتَعْرِفَ أَنَّ لَكَ رَبًّا كَوْنَكَ، وَجَعَلَ نَفْسَكَ عَلَيْكَ حُجَّةً بِمَعْرِفَتِهِ تَتَعَرَّفُ بِخَلْقِهِ، ثُمَّ وَصَفَ نَفْسَهُ فَقَالَ: أَنَا الرَّبُّ، وَأَنَا الرَّحْمَنُ، وَأَنَا اللَّهُ، وَأَنَا الْقَادِرُ، وَأَنَا الْمَالِكُ، فَهُوَ يُوصَفُ بِصِفَاتِهِ وَيُسَمَّى بِأَسْمَائِهِ قَالَ اللَّهُ: {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى}، وَقَالَ: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ}، وَقَالَ: {لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى يُسَبِّحُ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}. فَقَدْ أَمَرَنَا اللَّهُ أَنْ نُوحِّدَهُ، وَلَيْسَ التَّوْحِيدُ بِالْقِيَاسِ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَكُونُ فِي شَيْءٍ لَهُ شَبَهُ وَمَثَلٌ، وَاللَّهُ لَا شَبَهَ لَهُ وَلَا مَثَلٌ: {تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنَ الْخَالِقِينَ}، ثُمَّ قَالَ: (وَكَيْفَ يَدْرِكُ التَّوْحِيدُ بِالْقِيَاسِ، وَهُوَ خَالِقُ الْخَلْقِ بِخِلَافِ الْخَلْقِ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَقَدْ أَمَرَكَ اللَّهُ أَنْ تُؤْمِنَ بِكُلِّ مَا أَتَى بِهِ نَبِيهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: {قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مَلِكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ}. فَقَدْ أَمَرَكَ اللَّهُ بِأَنْ تَكُونَ تَابِعًا سَامِعًا مُطِيعًا، وَلَوْ تَوَسَّعَ عَلَى الْأُمَّةِ التَّمَّاسِ التَّوْحِيدِ ابْتِغَاءَ الْإِيمَانِ بِرَأْيِهِ وَقِيَاسِهِ وَهَوَاهُ إِذَا لَضَلُّوا، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى قَوْلِ اللَّهِ: {وَلَوْ اتَّبَعَ الْحَقُّ أَهْوَاءَهُمْ لَفَسَدَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ وَمَنْ فِيهِنَّ}، فَافْهَمْ مَا فسرَ لَكَ؛ وأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ ابْنُ مِنْدَةَ فِي كِتَابِهِ (التَّوْحِيدِ): [أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي جَعْفَرٍ السَّرْحَسِيُّ بِتَمَامِهِ سَنَدًا وَمُتَنًا]؛ قُلْتُ: مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْبَلْخِيُّ فَقِيهٌ حَنْفِيٌّ مَعْرُوفٌ، مَا أَظُنُّ بِهِ بَأْسًا، وَبِشَرِّ بْنِ الْوَلِيدِ الْكَنْدِيِّ ثِقَةٌ فَاضِلٌ، لَمْ يَصِبْ مِنْ ضَعْفِهِ. قُلْتُ: وَالنَّصُّ أَمَامَكَ فَاقْرَأْهُ مَا شِئْتَ مِنَ الْمَرَارِ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ؛ وَإِنْ شِئْتَ فَاقْرَأْهُ مِنْكَوَسًا مِنْ آخِرِهِ إِلَى أَوَّلِهِ: وَأَخْبَرَنِي إِنْ وَجَدْتَ فِيهِ قِسْمَةً ثَلَاثِيَّةً أَوْ خَمَاسِيَّةً!

* وزعم القوم، أعني منسوبي الفرقة الوهابية الكاذبة المارقة، أن الطبري، بل والحبر البحر، الصحابي الجليل، عبد الله بن العباس، رضوان الله وسلامه عليهما، سلف لهم في هذه التقاسيم الفاسدة، أو بعض جزئياتها؛ فنقول: قد أعادهم الله من ذلك، وستأتي عامة أقوالهم، والنقولات عنهم في الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب)، فليراجع.

وحتى لو جاءت هذه التقاسيم الفاسدة، أو شيء من جزئياتها الباطلة، عن عبد الله بن العباس، أو من دونه، لضربنا بها عرض الحائط، فليس أحد بعد كتاب الله، أو دون رسول الله، عليه وعلى آله صلوات

وتسليمات وتبريكات من الله، حجة. وقد سبق إبطالنا لتفسير عبد الله بن العباس للفظة: (المهيمن) بأنها تعني: (الشهيد المؤمن)، في حين أنه تعني حقيقة: (الحاكم المتسلط المسيطر).

* وزعم بعض القوم، من حذاق الفرقة الوهابية، أن القسمة المذكورة بنيت على استقرار تام لنصوص الكتاب والسنة. ولما كان بعض هؤلاء، مثل الشيخ أبو بكر بن زيد، رحمه الله، قد عرف بالصدق والتدقيق، فالأرجح أنهم اغتروا بسوق الإمام ابن تيمية لعشرات الآيات، بل ربما مئاتها، وبعض الأحاديث، عند كلامه عن «توحيد الربوبية»، «توحيد الألوهية»، و«توحيد الأسماء والصفات»، وبخاصة عند تأكيده، بإصرار وعناد عجيب، على (أن مشركي العرب لم يكن عندهم شرك في الربوبية)، والظاهر أن الإمام نفسه كان معتقداً لصحة مقالته، وأنه استقرأ واستوعب. فنقول: حسبك القراءة المستنيرة المدققة لما أسلفنا ذكره من أي الذكر الحكيم؛ ثم بعد ذلك الباب المعنون: (الواقع التاريخي لشرك العرب)، فراجع لتعرف:

أولاً: أن ما فاتته من أي الذكر الحكيم أكثر بكثير مما استشهد به، وكذلك فاتته جمهرة الأحاديث النبوية، والمرويات التاريخية؛

وثانياً: أنه لم يسق أكثر الآيات في سياقها التام، بل بترها من سياقها، فارتكب أغلاطاً فادحة في فهمها، واستفحلت الأغلاط وفحشت بإهماله للأحاديث النبوية، والمرويات التاريخية، وعدم مراجعة مرويات السلف التفسيرية.

ولكن القوم، أعني منسوبي الفرقة الوهابية، يجيدون فنون الإرباب الفكري، دفاعاً عن مقولاتهم الساقطة عندما تعوزهم الحجة والبرهان، بنسبتها إلى السلف، وقد نزه الله السلف عن معظم أقاويلهم الكاذبة؛ فنقول لهم: جملكم المكرورة المملة: (وهذا مذهب السلف)، (وعليه السلف)، وشرها: (إجماع السلف): **شَنْشَنَةٌ** نعرفها من أخزم، لم تعد تنطلي حتى على الأميين من عوام المسلمين. ونقول لهم، كما قال الله، تباركت أسماؤه، لسلفهم من النصارى الغلاة الضالين: { لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ }، و { انتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ }!

| فصل: فتوى مضللة لـ «هيئة كبار العلماء» في ما يسمّى بـ «السعودية»

لذلك فلا مكان لفتوى «هيئة كبار العلماء» في ما يسمّى بـ «السعودية» التي نشرتها مجلة «الهدى النبوي» في عددها السابع، صفحة (25 - 26)، وذلك جواباً على سؤال المدعو «د. صهيب حسن» التالي: **سؤال:** [بدأ بعض الناس - من الدعاة - يهتم بذكر توحيد الحاكمية، بالإضافة إلى أنواع التوحيد الثلاثة المعروفة. فهل هذا القسم الرابع يدخل في أحد الأنواع الثلاثة، أو لا يدخل، فنجعله قسماً مستقلاً حتى يجب أن نهتم به؟! ويقال أن الشيخ/ محمد بن عبد الوهاب اهتم بتوحيد الألوهية في زمنه حيث رأى الناس يقصرون من هذه الناحية، والإمام أحمد في زمنه في توحيد الأسماء والصفات حيث رأى الناس

يقصرون في التوحيد، في هذه الناحية، أما الآن فبدأ الناس يقصرون في توحيد الحاكمية؛ فلذلك يجب أن نهتم به، فما مدى صحة هذا القول؟!]. انتهى السؤال بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا، لتسهيل قراءة النص الركيك.

الجواب: [أنواع التوحيد ثلاثة: توحيد الربوبية، وتوحيد الألوهية، وتوحيد الأسماء والصفات، وليس هناك توحيد رابع. والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية. وجعل الحاكمية نوعاً مستقلاً من أنواع التوحيد عمل مُحدث لم يقل به أحد من الأئمة فيما نعلم. لكن منهم من أجمل، وجعل التوحيد نوعين: توحيد في المعرفة والإثبات، وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات؛ وتوحيد في الطلب والقصد، وهو توحيد الألوهية. ومنهم من فصل فجعل التوحيد ثلاثة أنواع كما سبق، والله أعلم.

ويجب الاهتمام بتوحيد الألوهية جميعه، ويبدأ بالنهي عن الشرك لأنه أعظم الذنوب، ويحبط جميع الأعمال، وصاحبه مخلد في النار. والأنبياء جميعهم يبدؤون بالأمر بعبادة الله والنهي عن الشرك. وقد أمرنا الله باتباع طريقهم، والسير على منهجهم في الدعوة وغيرها من أمور الدين.

والاهتمام بالتوحيد بأنواعه الثلاثة واجب في كل زمان لأن الشرك، وتعطيل الأسماء والصفات، لا يزالان موجودين بل يكثر وقوعهما، ويشتد خطرهما في آخر الزمان، ويخفى أمرهما على كثير من المسلمين، والدعاة إليها كثيرون ونشيطون. وليس وقوع الشرك مقصوراً على زمن الشيخ/محمد بن عبد الوهاب، ولا تعطيل الأسماء والصفات مقصوراً على زمن الإمام أحمد - رحمهما الله - كما ورد في السؤال، بل زاد خطرهما، وكثر وقوعهما في مجتمعات المسلمين اليوم. فهم بحاجة ماسة إلى من ينهى عن الوقوع فيهما، ويبين خطرهما، مع العلم بأن الاستقامة على امتثال أوامر الله، وترك نواهيه وتحكيم شريعته، كل ذلك داخل في تحقيق التوحيد والسلامة من الشرك، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم]، انتهى الجواب بحروفه، إلا علامات الترقيم والفواصل فهي من اجتهادنا. هذا هو جواب ما يسمّى بـ «هيئة كبار العلماء»!

والم تأمل في هذا «الجواب العبقري» لا يجد أثارة من العلم، إلا قليلاً. فهناك:

(1) - تدليس وتلبيس، إن لم يكن تضليل متعمد، في وصف التقسيم الآخر بأنه «عمل محدث»، يوهم القارئ أو السامع البسيط، بأنه بدعة من الناحية الشرعية، وهو بالقطع ليس كذلك، لأن كل التقاسيم المذكورة، بما فيها تقسيمنا في هذا الكتاب، مخترعة محدثة على كل حال. وهي اصطلاحات، لا مشاحة فيها، وإن كانت الدقة والمطابقة لواقعها مطلوبة، وإلا أصبحت عديمة الجدوى، قليلة النفع، بل تنقلب إلى مضرة.

وسيقم كتابنا هذا البرهان على أن تقسيم ابن القيم، وهو القسمة الثنائية، التي سماها «كبار العلماء!» مجملة، تدليساً وتمويهاً، هي القسمة المنضبطة، بشرط تفريعها إلى أقسامها الثانوية تفريعاً صحيحاً (وهو ما لم يفعله ابن القيم للأسف الشديد) كما سيأتي في باقي هذه الرسالة!

وتخوفاتنا هذه ليست تهمة بالظنّة، وليست «وسوسة»، ولكنها حقيقة واقعة، حيث صرح ابن عثيمين، عضو «هيئة كبار العلماء» هذه نفسها، بأنه قول محدث، مبتدع، منكر، وأنه بدعة وضلالة، كما سيأتي بعد قليل!

(2)- **تدليس وتلبيس في نسبة القسمتين لأهلها**، لأن القسمة الثنائية تعود إلي ابن القيم، وهو تلميذ ابن تيمية، والجامع لعلمه، والمحرم لمذهبه، كما هو معلوم. فلو ذُكر ذلك لشك القارئ في سلامة القسمة الثلاثية واقناعيتها، ووفائها بالمقصود، وإلا فلم خالف التلميذ شيخه المبجل في ذلك، على ما عرف من تعظيمه له، ونصرته لأقواله، وتحريره لها؟!

(3)- **الإصرار على القسمة الثلاثية بالرغم من قصورها ذاتياً**، وكونها ذريعة لفقهاء السلاطين إلى إخراج ساداتهم وكبرائهم من فجرة الحكام من حمّة الشرك، ووصمة الكفر، وتعرّضها للنقد الموضوعي على مدى نصف القرن الفائت. والقوم أصحاب نظر وقياس بزعمهم، يجيدون التهويل والجعجة عن «سد الذرائع»، وارتكاب أخف المفسدتين، وتقويت أدنى المصلحتين وما أشبه من الخزعلات والهراء، فأين ذهب هذا كله؟!

(4)- وفي الجانب الآخر تتم الإشارة إلى «الحكم بغير ما أنزل الله» إشارة عرضية ضعيفة، لا تسمن ولا تغني من جوع، وتفتح باب الكفر المهلك على مصراعيه، ذلك الكفر الشرطي الأكبر، المردى في نار جهنم الأبدية، الموجب للجنة السرمدية، والمتمثل في تبديل الشرائع وفي الحكم بغير ما أنزل الله على مصراعيه، مع أن القوم يزعمون أنهم أهل «قياس ونظر»، و«سد ذرائع»، و«جلب مصالح، ودرء مفاسد»، وغيره من الدجل والهراء.

(5)- جهل مطبق بواقع الناس اليوم، وما يدور في مجالسهم من نقاش وجدال. فلا تكاد تجد أحداً في الدنيا يخوض في دقائق «الأسماء والصفات»، اللهم إلا أتباع الفرقة الوهابية، الذين يدعون «السلفية» أنفسهم فقط، من أمثال السائل «صهيب حسن»، وهيئة كبار العلماء «السعوديين»، ومقلديها، ومن لحق بهم من الجهلة والظلاميين والمبتدعة من سفلة الجاميين والمدخلين، وكلاب أجهزة التجسس والنميمة (الاستخبارات والمباحث). أما كلام الناس فهو حول التشريع والحاكمية، وحقوق الإنسان، وخيانات حكام المسلمين للأمة، وتوليهم للكفار، وحقوق المرأة، والمسيرات أو المظاهرات في بلد كيت وكيت، وما شابه ذلك.

أما «وساوس» «خلق القرآن»، وما قاله بشر الرئيس وغيره، و(هل النبي نور حقيقة أو مجاز)، فلا يتكلم عنها إلا بعض المهووسين من أدعياء «السلفية»، وكذلك أدعياء «التحقيق والتصوف» من «الأحباش»، ومن شابههم، والمجرمين القتلة من «الجماعة الإجرامية المسلحة» في الجزائر قديماً، وما يسمى دولة العراق والشام، (داعش) الإجرامية الدموية حديثاً؛ والغلاة المارقين، أعداء الله ورسوله وصحابته، المتسمين زوراً وبهتاناً «جيش الصحابة» في باكستان، ومن لفّ لفهم من «الغلاة المارقين»، و«الظلاميين»، الذين يعيشون في ظلمات «الماضي»، أو في عوالم خيالية أخرى، لا تمت بصلة ولا سبب إلى واقع الدنيا المعاصر، وعالم الناس اليوم.

(6)- بل هناك جهل قبيح بحقيقة دعوة الأنبياء، إذ أن الظاهر أن أعضاء «الهيئة» يعتقدون أن الأنبياء كانوا يدعون الناس إلى عبادة الله وحده لا شريك له بالمعنى السطحي الساذج: قيام وقعود، وسجود، وذبح قرابين، وإيقاد شموع، ونحوه. وهذا كذب صريح على أنبياء الله المكرمين، المطهرين المعصومين، يكفي لإبطاله مراجعة دعوة لوط، صلوات الله وسلامه عليه، أين هناك السجود والركوع؟! إنما كانت دعوته، في المقام الأول، إلى ترك استحلال الفواحش والمنكرات، ولم يرد فيها قط ذكر وثن أو صنم، أو آلهة يُسجد لها من دون الله، أو يستغاث بها، أو يستعاذ. بل لو زعم زاعم أن قوم لوط كانوا لا يرون ألوهية غير الله بالمعنى المحدود، كما تفهمه «الهيئة» المتخلفة عقلياً، لما كان بعيداً عن الصواب. أما نحن فنستعيز بالله من قول بدون برهان، وليس عندنا عن قوم لوط علم كاف يظهر لنا هل كانوا أهل أوثان أم لا، بحيث اقتصر كفرهم وشركهم على شرك التشريع؟!

هذا إذاً هو فهم «هيئة كبار العلماء»، فيا له من فهم سخيّف تافه، وفكر منحط بليد، وتعساً لـ«علم» هذا مبلغ حال «كبار» حملته!

ولكن ذلك في الحقيقة أيضاً يثير الشك في «الهيئة» وأعضائها، ويرجح أنهم، أو بعضهم من فقهاء السلاطين الفسقة، الخونة السفلة. لا سيما إذا عرفنا سكوتهم المريب على تولي دولتهم، دولة آل سعود «المباركة»، على حد تعبير كبيرهم بن باز، للكفار، وتمكينهم من احتلال جزيرة العرب، وحصار العراق، وغيره من بلاد المسلمين، لتجويع المسلمين وإذلالهم، بل لإبادتهم والقضاء عليهم، ثم تواطؤهم على غزوه، أي غزو العراق مؤخراً، فافتراسه واحتلاله؛ كل ذلك مقروناً مع تبديل الشرائع، وسن أنظمة التبعية والجنسية «السعودية»، العنصرية النتنة الخبيثة، بل الكفرية الملعونة، والترخيص للبنوك الربوية الخبيثة، ومحاربة الدعوة الإسلامية الواعية المخلصة، ووصمها بالإرهاب أو الانحراف، أو الابتداع أو الغلو، ناهيك بعضوية المنظمات الكفرية الدولية، مثل الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وغيرها، إلى غير ذلك من الكفريات والفضائع، التي يشيب لها، والله، الوليد.

| فصل: فتوى أخرى شنيعة نكراء لـ«الشيخ» محمد الصالح العثيمين

وإذا كانت الفتوى آنفة الذكر لـ«هيئة كبار العلماء» ليس فيها كبير أثارة من علم، فالفتوى التالية لعضو نفس الهيئة «الشيخ» محمد الصالح العثيمين لا تصلح إلا أن توصف بأنها خزي وعار وفضيحة! قال الشيخ في اللقاء رقم (150) من لقاء الباب المفتوح الأسبوعي، وهو مسجل على شريط كاسيت: إجابة على السؤال «الألمعي»: [ما تقول، عفا الله عنك، فيمن أضاف للتوحيد قسماً رابعاً سماه (توحيد الحاكمية)؟!]

فكان الجواب «العبقري»: [...] نقول أنه ضال، وهو جاهل! لأن توحيد الحاكمية هو توحيد الله عز وجل: فالحاكم هو الله عز وجل! فإذا قلت التوحيد ثلاثة أنواع، كما قاله العلماء، توحيد الربوبية فإن

توحيد الحاكمية داخل في الربوبية، لأن توحيد الربوبية هو توحيد الحكم والخلق والتدبير لله عز وجل!

وهذا قول محدث منكر! وكيف توحيد الحاكمية؟! ما يمكن أن توحيد الحاكمية! هل معناه أن يكون حاكم الدنيا كلها واحداً، أم ماذا؟!!

فهذا قول محدث، مبتدع، منكر ينكر على صاحبه، ويقال له: إن أردت الحكم، فالحكم لله وحده، **وهو داخل في توحيد الربوبية**، لأن الرب هو الخالق، المالك، المدبر للأمر كلها! فهذه بدعة وضلالة]. إهـ.

أرأيت هذا الهذر واللغو المضحك؟! نحن لا نتكلم عن ركافة الأسلوب، وضعف اللغة، فهو متوقع في مثل هذا التسجيل الشفوي. وليس ابن عثيمين ممن لم يعرف بالدقة، وحسن التفريع، بل هو كذلك، يعرفه من قرأ دراسته وفتاواه في دقائق فقه «الحيض والنفاس»، و«الدماء الطبيعية للنساء». كلا، والله، إنها المجاملة والمداينة للسلطين الذين يحكمون بغير ما أنزل الله!

أرأيت الجهل المركب في قوله أن الرب هو الخالق، وقد بينا فيما سلف أن الرب هو السيد أو هو المالك، وهو من ثم الأمر الناهي، والحاكم المشرع، ولا علاقة لهذه المفاهيم بمفهوم (الخلق). فيا لله، ويا للمسلمين: كيف يسلم أقوام قيادهم لهذا الرجل، فيسألوه الفتيا، ويعظمون رأيه الفاسد إلى حد التقديس؟!!

ثم أليس الحكم الشرعي هو أن يكون المسلمون أمة واحدة، لها زمة واحدة، حربها واحدة، وسلمها واحدة، وأمانها واحد، ودولتها واحدة، وإمامها، الإمام الأعظم أو الخليفة، واحد؟! أليس كذلك؟! أليست الحالة المثالية المطلوبة شرعاً هي حمل الإسلام إلى كافة بني آدم حتى يدخلوه، أو يخضعوا لنظامه، تحت سلطان واحد؟! فأأي غرابة في توحيد المسلمين في كيان واحد، تحت حاكم واحد، لا سيما أنه هو الواجب الشرعي؟! وما القبيح في توحيد الدنيا كلها، عند الاستطاعة، تحت سلطان الإسلام الكامل العادل، فيهنأ المؤمن، ويستريح الكافر؟! إن ابن عثيمين يعلم ذلك بيقين، ولا يمكن أن يكون عن ذلك غافلاً، فلم الاستهزاء والسخرية إذن؟! ألا يخشى ابن عثيمين أن توبخه الملائكة عند موته: {أَبَاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ} * لَا تَعْتَذِرُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ {، (التوبة؛ 9: 65 - 66)؟!!

ويظهر لك بجلاء أيضاً تخطيط القوم وتناقضهم، وفساد تقسيمهم للتوحيد إلى «توحيد ربوبية» و«توحيد ألوهية» من اختلافهم في تصنيف «الحاكمية»، التي لا يستطيعون لها إنكاراً، ولا منها فراراً، إلا بالكفر الصريح: فـ«هيئة كبار العلماء» في ما يسمّى بـ«السعودية» تزعم أن «الحاكمية» فرع مما أسمته: «توحيد الألوهية»، إذ قالت نصاً: (والحكم بما أنزل الله يدخل في توحيد الألوهية)، في حين أن العضو المشهور البارز لنفس الهيئة «الشيخ» محمد الصالح العثيمين يقول نصاً: (فإن توحيد

الحاكمية داخل في الربوبية).

وتأمل أيضاً الفرق الشاسع بين ما سلف من تخاليط ابن عثيمين، ولغو وهذر هيئة كبار «العلماء»، وبين قول الإمام العلامة ابن قيم الجوزية:

* كما جاء في «مدارج السالكين»، (ج2: ص182): [وكثير من الناس يبتغي غيره حكماً يتحاكم إليه ويخاصم إليه ويرضى بحكمه وهذه المقامات الثلاث هي أركان التوحيد: أن لا يتخذ سواه رباً، ولا إلهاً، ولا غيره حكماً]، انتهى نصاً، حيث جعل الحاكمية، وهي اتخاذ الله حكماً، وحده لا شريك له، وعدم الرضا بغيره حكماً، ركناً من أركان التوحيد.

ولكن صدق رسول الله، أبو القاسم محمد بن عبد الله، خاتمة أنبياء الله، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، حيث قال: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يترك عالماً، اتخذ الناس رؤساء جهالاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا»:

* كما أخرجه الإمام أحمد، (ج2/ص162/ح6511): [حدثني يحيى عن هشام أملاه علينا حدثني أبي سمعت عبد الله بن عمرو من فيه إلى في يقول: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقوله بعينه]، هذا من أصح أسانيد الدنيا، وهو مسلسل بصريح التحديث والإملاء هنا عند أحمد، وأخرجه أحمد بنحوه من طرق صحاح أخرى، وكذلك البخاري من عدة طرق صحاح بنحوه، واستوعب الإمام مسلم طريقه أو كاد فأخرجه من أكثر من عشرة طرق، وهو عند الترمذي، وابن ماجه، والدارمي بأصح الأسانيد، وعند غيرهم.

* ورواه الإمام البخاري في «الصحیح»، (ج6/ص2665/ح6877)، من طريق أخرى، مستقلة عن طريق الإمام أحمد تمام الاستقلال، من زاوية طريفة: [حدثنا سعيد بن تليد حدثني ابن وهب حدثني عبد الرحمن بن شريح وغيره عن أبي الأسود عن عروة قال: حج علينا عبد الله بن عمرو فسمعتة يقول: سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقوله (فساقه بنحوه)، فحدثت به عائشة زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم إن عبد الله بن عمرو حج بعد، فقالت: (يا ابن أخي، انطلق إلى عبد الله فاستثبت لي منه الذي حدثتني عنه!)، فجبته فسألته فحدثني به كنحو ما حدثني، فأتيته عائشة فأخبرتها فعجبت فقالت: (والله لقد حفظ عبد الله بن عمرو!)، وهو كذلك بنحوه مع زيادات عند الإمام مسلم في «الصحیح».

ولعلنا لا نضيع الوقت في مناقشة هذا اللغو والهذر الصادر من أمثال «هيئة كبار الجهلاء»، أو لعلهم «عملاء» وليسوا فقط «جهلاء» أو «سفهاء»، في ما يسمّى بـ«السعودية»، ولا رجالاتها من أمثال: محمد الصالح بن عثيمين، فقد بين لنا الناصح الأمين، المعصوم بعصمة الله، حقيقتهم في الحديث أنف الذكر.

نعم: لنضرب عنهم صفحاً فالوقت والعمر أثمن من هذا، والعودة إلى موضوعنا الرئيس أولى وأحرى، بمناقشة أقسام التوحيد، وما يتعلق بذلك من مباحث مهمة، نكتسب بها علماً مفيداً، ثم عملاً صالحاً، تصلح به النفوس والقلوب والأحوال في الدنيا، ويقربنا إلى حضرة علام الغيوب، فتحصل به السعادة الأبدية، والنجاة من النار السرمدية، بتوفيق الله ومَنِّه وكرمه، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نستعين!

الباب السادس: رأس أقسام التوحيد: توحيد الذات

«توحيد الذات» هو رأس أقسام التوحيد، وهو الاعتقاد الجازم بأن الله سبحانه وتعالى هو الحي القيوم، وهو الحق المبين، وهو الأول والآخر والظاهر والباطن، وهو بكل شيء عليم؛ يعلم ما كان، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. فهو وحده الأول، فليس قبله شيء، وهو الآخر فليس بعده شيء، وهو وحده واجب الوجود، الغنى بذاته، الأزلي القديم، الأول الموجود بغير ابتداء قبل جميع الأزمنة والدهور، الدائم الباقي بغير انتهاء بعد انقضاء الأزمنة والأيام والعصور. لم يتولد من شيء، ولا يتولد منه شيء.

كل ذلك ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية القاطعة، قبل ورود الشرع، ذكرنا منها طرفاً يسيراً في ما مضى، أي أنه قضية عقلية وجودية لا شك فيها، ثم جاء الشرع مؤيداً ومذكراً بها، ومفصلاً لمعانيها، ومحولاً لها من مجرد تقرير لواقع، أي من مجرد قضية وجودية فلسفية أو عقلية، أو ضرورة منطقية، إلى عقيدة دينية شرعية، يُتقرب إلى الله بالإيمان بها، والعمل بمقتضاها:

* وذلك في مثل قوله، تعالى، مفصلاً مبيناً: **{ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ * اللَّهُ الصَّمَدُ * لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ * وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ }**، (الإخلاص؛ 112: 1 - 4).

* وقوله: **{ هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }**، (الحديد؛ 57: 3).

* وقوله: **{ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ }**، (آل عمران؛ 3: 2).

* وقوله، جل جلاله، أمراً موجباً: **{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَى رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنْزَلَ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا }**، (النساء؛ 4: 136).

وهو فعّال لما يريد، يفعل ما يشاء ويختار، وهو «كلي القدرة» أي أنه على كل شيء قدير، وهو «كلي العلم» أي أنه بكل شيء عليم، يعلم ما كان، وما يمكن أن يكون، وما لم يكن لو كان كيف يكون. خلق كل شيء فقدره تقديراً، رب كل شيء ومليكه. السيد المطلق السيادة، المتصرف في جميع الخلائق بالأمر والنهي، الموصوف بكل صفات الكمال والجمال والجلال، لا رب غيره ولا إله سواه.

وكل ذلك حق ثابت في ذاته، يجب التصديق به تصديقاً جازماً لا شك فيه، ولكن هذا لا يكفي، بل تجب إضافة الإقرار به، والتلفظ بذلك الإقرار، والالتزام بمقتضى ذلك، ليس فقط لأنه حق في ذاته، وهو وايم الله كذلك، بل تدينا وتقرباً إلى الله.

نعم، تجب إضافة ذلك كله، أي الإقرار به، والتلفظ بذلك الإقرار، والالتزام بمقتضى ذلك تديناً وتقرباً وتعبداً لله، حتى يتحوّل ذلك اليقين من مجرد يقين، وتصديق جازم بمجموعة من الحقائق الخبرية، أو المقولات النظرية الفلسفية، أي: اعتقاد نظري، أو وجهة نظر فلسفية محضة، لا علاقة له بالدين أو التدين، ولا قيمة لها في الآخرة، إلى إيمان ديني شرعي، أي عبادة اعتقادية، تترتب عليه التزامات معينة،

تحدّدها تلك العقيدة. وهذا الإيمان الديني الشرعي هو سبيل النجاة في الآخرة، لأنه هو المطلوب ديناً وشرعاً.

وكل أنواع التوحيد تتفرع في الحقيقة من هذا الأساس، وإنما جرى فصلها في أقسام متميزة، لتسهيل دراستها، ولوقوع أنواع متميزة من الشرك بقسميه، الاعتقادي والعملي، في كل قسم منها. وهذا التفريع، الذي هو الموضوع الرئيس لهذا الكتاب لم ينشأ من قسمة متخيّلة، أو تعريفات موهومة تستند إلى ألفاظ لم يتم تعريفها بدقة، أو مزاعم مرسلة مجردة عارية عن البرهان، ولكنه إنما نشأ: أولاً: من استقراء أي الذكر الحكيم، مدعومة بنصوص صحيحة ثابتة من السنّة النبوية الشريفة، وثانياً: من النظرة الفاحصة المدققة إلى عقائد العرب قبل الإسلام، وعقائد وأديان غيرهم من الأمم والشعوب في المرتبة الثانية، لا سيما زمن نزول القرآن الذي جاء مخاطباً لها، كما سنفصله في باقي هذه الرسالة إلى درجة الإشباع.

«توحيد الذات» هذا هو (الذاتية) أو (الإنية)، كما هو اصطلاح ابن بطة العكبري، الذي بهتته الفرقة الوهابية وزعمت أنه سلف لابن تيمية في القسمة الضيزى الثلاثية المشؤومة، أي: أن (الإله) موضع البحث موجود: واجب الوجود قيوم، واحد أحد: فهو ليس فرداً من (نوع) أو (جنس) إلهي: فليس ثمة (عنصر) أو (جوهر) أو (مادة) أو (نوع) أو (جنس) أو (قبيل) إلهي أصلاً: إنما هو إله واحد أحد، فرد صمد. وهو موصوف بالذي أسلفنا ذكره من الصفات. ولكن ابن بطة العكبري في قسمته الثلاثية للإيمان (وليس للتوحيد: فانتبه) أدخل (الخالقية) في (الإنية):

— وذلك لأن (الخالقية) من أخص خصائص الألوهية؛

— ولأنه لم ينتبه لوجود معتقدات شركية تجعل لله بنين وبنات من (عنصر) أو (جوهر) إلهي، ولكن ليست لهم خالقية مستقلة أصلاً.

ويناقض هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الاعتقادي منها:

(أ) اعتقاد تعدد الذات الإلهية في مذاهب مختلفة منها الفلسفي المتنطع المعقّد، ومنها العامي الساذج، ومن أمثلة ذلك:

— قول بعض الفلاسفة بتعدد القدماء، كقول أرسطو بقدم العالم وأزليته، مع قدم الله، وقول آخرين بقدم المادة الخام غير المصوّرة، المسماة بالهيوّل؛ فهذا شرك في الذات حيث جعلوا مع الله ذوات قديمة، واجبة الوجود، غنية بذاتها، لم يخلقها الله تبارك وتعالى، بالرغم من قولهم أنه وحده المستحق للعبادة فهم يجمعون بين شرك وتوحيد، شرك في الذات، وتوحيد في العبادة، فلم يقل أحد منهم قط، فيما نعلم، بأن «الهيوّل» تستحق العبادة. وهذا كما ترى قول فلسفي معقّد، ظاهر البطلان، كما بيناه آنفاً.

— القول بالهين أزليين قديمين: إله الخير (النور أو الله)، وإله الشر (الظلمة أو الشيطان) كما هو قول طائفة من الثنوية المجوس، فهذا كذلك شرك في الذات، وقد يرى بعضهم قصر العبادة والمحبة على

الأول، أي على إله الخير، وبُغض الثاني وعداوته والكفر به. وربما رأى بعضهم قَصْر المحبة على الأول، وعبادة الإثنين فيعبد الأول ويحب، ويعبد الثاني، أي يتذلّل له، ويخضع لاكتفاء شره، والسلامة من ضرره ونقمته، مع الكراهية والبغضاء، وهذا كما ترى قول فلسفي، ولكن كثيراً من عوامهم يدركه ويعتقده، وهو قول باطل، لا شك في بطلانه، بالبراهين اليقينية آنفة الذكر، وبغيرها، وهو طيب كثير، يحتاج إلى المؤلفات المستقلة، والأبحاث المتكاملة.

— الاعتقاد بأن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفراده ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم: فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وذاك رقيق مملوك، كالإنسان سواء بسواء. وليس القدم أو الأزلية متطلب ضروري لمفهوم الألوهية عند هؤلاء. فالآلهة عندهم تنشأ وتولد، بعد أن كانت معدومة، ولا يستغرب أن تفنى بعد ذلك؛ ومن باب أولى لا يشترط في الإله، عندهم، الكمال أو السلامة من النقص، بل إن نصيب بعض الآلهة من المخازي والفضائح كالزنا والسرقة، وغيرها، أكثر من غيرها!

وهذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، بل هو جوهر كل شرك في العالم. ويجوز عند أكثر هؤلاء المشركين أن يتزاوج البشر والآلهة منتجين أنصاف آلهة أو عمالقة، كما تتزاوج الآلهة والجن منتجة الملائكة، إلى غير ذلك من العجائب والمخازي!!

كما تختلف الآلهة المزعومة في قدراتها واختصاصاتها: فهذا إله للشمس، وآخر للحرب، وثالث للبحر، وتلك للحب، وهذه للصيد، والثالثة للموت والفناء، وهذا ينبت الزرع، والآخر يحمي التجار، بل يوجد إله متخصص في رعاية اللصوص، إلى غير ذلك من الأقوال الساقطة المتناقضة المنكرة.

فلا يستغرب أن يهتف أحد مشركي العرب: (لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، فهو يعتقد وجود آلهة أخرى، شركاء لله بمعنى أو آخر، وإن كانوا في مرتبة الرقيق المملوك مع كونهم من (جنس) أو (قبيلة) أو (صنف) الآلهة، وليس هو إقرار منه بأن الشريك المملوك مخلوق مربوب وليس من (جنس) الآلهة أصلاً، كما وهم من قرأ هذا النص، ولم يجمعه مع غيره من النصوص والمعلومات والأخبار المتضاربة فظن أن لفظة (تملكه وما ملك) تدل على اعتقاد القائل أن ذلك (المملوك) ليس إلهاً، وإنما هو عبد مخلوق مربوب لا يملك لنفسه موتاً أو حياة أو نشوراً، ولعله ميت مقبور، على قبره قبة أو ضريح مشيد، ومع ذلك فقد (عبده) القوم، وجعلوه من ثمّ شريكاً مع الله، كم شطح الخيال الجامح بالفرقة الوهابية!

ومع ذلك فليس في هذه العبارة بذاتها: (إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، ما يدل على أنهم يعتقدون أن المملوك ليس من جنس المالك ولا نوعه، فليس فيه أنهم يعتقدون (أن المالك إله ورب وسيد، والمملوك

هو بالضد من ذلك، ضرورة، عبد مخلوق مربوب لا يملك لنفسه موتاً أو حياة أو نشوراً)، كما سنشبعه بحثاً في فصل مستقل، يأتي قريباً، إن شاء الله. ومن زعم أن هذا هو قطعاً وحسراً قصد مشركي العرب، ومعنى قولهم، كما هو زعم عامة مقلدة ابن تيمية، من قال ذلك فهو، بل شك، متبع للظن، متحكّم قائل بالكذب، لا سيما أن قوله جاء بالمراغمة والمضادة لنص العبارة ذاتها، الذي يقول: (إلا شريكاً هو لك)، وهو إقرار صريح بأن ذلك المنادى (شريك) لله، بمعنى من المعاني، ولا بد؛ وخلافاً لقرائن التاريخ المتضافرة ولما سبق إيراده من محكم الأدلة القرآنية.

والغريب أن قوماً يستدلّون بهذا النص لنصرة باطلهم، ويحللون ألفاظه كأنه قرآن منزل، وهم بلا شك يعلمون أن المشركين هم في أسفل سافلين: في الحضيض، من تفاهة الفكر، وضحالة الفهم، وانعدام التدقيق، فكيف تصبح جملهم الموهمة، وألفاظهم المجملة، وعقولهم السطحية التافهة حجة؟! وكيف تهمل آيات الله البينات، التي أسلفنا دراستها في تمام سياقها في الأبواب السابقة؟! وكيف تضاع الأوقات والأعمار في مناقشة مقصود مشركي العرب من مثل هذا اللفظ السخيف؟!

(ب) - اعتقاد تعدد الأقانيم في ذات واحدة. وهذه أقوال معقدة متناقضة لا يقول بها إلا المتنطعون من الفلاسفة ونحوهم من المتقعرين الذين يحاولون الجمع بين توحيد الذات، وبين ما تورطوا فيه من شرك، فبدلاً من ترك الشرك كليةً والعودة إلى التوحيد إذا بهم يقعون في أقبح الأقوال وأكثرها تناقضاً فجعلوا الوحدة كثرة والكثرة وحدة، وهي مصادمة صريحة لضرورات العقل وبديهياته، كما نسبوا إلى الله عز وجل ما يتنزه عنه البشر ويعدونه جنوناً ومرضاً نفسياً مثل «انفصام الشخصية» وتعددتها، ومن أمثلة ذلك:

— **تثليث النصارى:** أي قولهم أن الله آلهة ثلاثة، هي الأب والإبن والروح القدس، ثلاثة أقانيم أو ثلاثة أوجه لذات واحدة، فهو واحد في ثلاثة أو ثلاثة في واحد. وقد عسر ذلك حتى على الحذاق من متكلميهم ونظارهم فقالوا أن «الثالوث المبارك» سر إلهي لا يدرك، ولا يتصور، ولا يفهم، وما علينا إلا الإيمان والتسليم!!

ونسارع فنقول أن استخدامنا لعبارة «انفصام الشخصية» ليس هو للتشنيع أو الإهانة، بل قد استخدمه فيلسوف وأستاذ جامعي نموذجاً لتقريب مفهوم «التثليث»، أو لتقريب معضلة وجود طبيعتين ومشيتين للسيد المسيح في ذات واحدة، إلى أذهان القراء!!؟

— **تثليث البراهمة:** في قولهم أن الله الواحد له ثلاثة أوجه: «براهما» الخالق الموجد المكون، «فيشنو» الحافظ الرازق، إله الخير والرحمة، و«شيفا» المميت المدمر، إله الموت والدمار.

— ومن ذلك قول بعض الثنوية بالقوة الكونية الخالقة ذات الجانبين: الجانب الخير المضيء،

والجانب الشرير المظلم. واحد في اثنين، واثنين في واحد، وهناك حملة يشبه أن تكون مدبرة منظمة تقوم بها بعض دور انتاج الأفلام السينمائية، وفئات من المخرجين لترويج هذه الخرافات بإلباسها لباساً عاطفياً، وزجها في النسق الكوني العام، كما هو في مسلسل «حرب النجوم»، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً.

ولعل مقولة: (إن الله والشيطان وجهان لعملة واحدة) من هذا الباب، وهي مقولة منسوبة إلى الدكتور تركي الحمد، وهو من المقربين لكبراء آل سعود، الطواغيت الجابرة، أهل السلطان المطلق في (دولة التوحيد)، التي نصر الله بها الحق وأهله، كما أفحش مفتيها عبد العزيز بن باز.

(ج) - تحول غير الإله الى إله بالحلول والاتحاد فتنشأ بذلك ذوات إلهية جديدة لم تكن موجوده من قبل، مثل اعتقاد قلة من ملاحدة «الصوفية» الكفار في سيدي أبي القاسم محمّد، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، وفي بعض «أغواثهم»، و«أقطابهم»، واعتقاد جمهور النصارى في عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، الذي هو حلول الله، أو بلفظ أدق «أقنوم» الأبْن، أو الكلمة، التي هي «المسيح» الإلهي، في جسد عيسى البشري، فتركب من ذلك عيسى المسيح، الذي هو بشر بوصفه عيسى المكون من لحم ودم، وكائن إلهي «سماوي»، الذي هو المسيح؛ وهذا كذلك اعتقاد فرقة صغيرة بائدة من النصارى في والدته «مريم»، صلوات الله وسلامه عليها وعلى ابنها.

وكل هذه المعتقدات باطلة في ذاتها، لا وجود لواقع لها إلا في الأذهان المختلة، والعقول الخرافية للمؤمنين بها كما دلّت على ذلك البراهين اليقينية القاطعة أن واجب الوجود كائن واحد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، فليس ثمة جنس أو نوع أو أمة أو قبيلة من واجبات الوجود تتعدد أفرادها، بل هو واحد أحد فرد فقط، من غير زيادة ولا نقصان، كما أسلفنا برهانه عند ذكر أدلة التوحيد.

| فصل: حقيقة قول مشركي العرب: (لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)
أسلفنا أنه لا يستغرب أن يهتف مشركو العرب قائلين: (لبيك لا شريك لك، إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، لأن دأبهم العضال هو (التشبيه): فهم يشبهون الألوهية بالإنسانية، ويشبهون الله بخلقه، ويعتقدون وجود آلهة أخرى، من «عنصر» أو «نسب» أو «جنس» إلهي؛ وإن كانوا في مرتبة المملوك، وهذا يتصور في حالتين:

الأولى: الرقيق المملوك، تماماً كما أن العبد الرقيق المملوك إنسان، وسيده الذي يملكه إنسان أيضاً؛ لا سيما عند من يعتقد أن جنس (الألوهية) يتحقق في نوعين أو قبيلتين: قبيلة الله، قبيلة الخير والنور، وقبيلة إبليس، قبيلة الشر والظلمة، بينهما حروب مستعرة، كر وفر، وأسر واسترقاق. ووسوف نقوم بإيراد بعض أساطيرهم في باب مستقل، بإذن الله؛

الثانية: الأولاد، بنين وبنات، وبخاصة البنات لأن عرف عامة الشعوب البدائية، وبخاصة ذات الأديان الوثنية هو أن الأب مالك لولده، وبالتبعية فهو مالك لأموالهم وكسبهم: له حق بيعهم، بل وقتلهم. وكان

هذا هو العرف المستقر في الصين إلى عهد قريب. وما زالت قبائل أفريقيا الوثنية البدائية على ذلك: الرجل (يشترى) زوجة من أبيها بكذا وكذا رأس من البقر. بل ونجد بعض ذلك في الشرائع السماوية المنسوخة: فهذا حمو موسى ينكحه ابنته على أن يأجره ثمانى حجج، وهذا (ثمن) ضخم لعله يقارب الألف دينار من الذهب، كأثمان خيرة الأرقاء المستعبدين: فليس هذا مهراً، ولا هو للمرأة نحلة خالصة. وكما نجد بعض ذلك في اليهودية. وكون ذلك عرف العرب قبل الإسلام، ينبغي أن يكون بديهياً. وقد كان هو الشرع الإسلامي أولاً ثم نسخ شيئاً فشيئاً، وتشهد له مفردات كثيرة، منها:

(1) - وأد البنات، بل أفحش بعضهم فسجع: (وأد البنات *** من المكرمات)؛

(2) - نذر عبد المطلب إذا رزق بعشر من الذكور أن ينحر عاشرهم، والقصة معروفة مشهورة؛

(3) - قوله، عليه وعلى آله الصلاة والسلام: (أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ)، كذا أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه (2291/769/2): [حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ قَالَ: حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي، فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»]؛ وهو في المعجم الأوسط (6728/19/7): [حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي زُرْعَةَ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالًا وَوَلَدًا، وَإِنَّ أَبِي يُرِيدُ أَنْ يَجْتَاحَ مَالِي؟ فَقَالَ: «أَنْتَ وَمَالُكَ لِأَبِيكَ»]، ثم قال الطبراني: (لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يُونُسَ إِلَّا عِيسَى بْنُ يُونُسَ)؛ وأخرجه الطبراني مرة أخرى في معجمه الأوسط (ج4/ص31/ح3534): [حدثنا حبوش بن رزق الله المصري قال حدثنا عبد الله بن يوسف قال حدثنا عيسى بن يونس قاله]؛ وإسناد في ظاهره صحيح على شرط البخاري، وأعله بعضهم برواية آخرين - غير يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق - له مرسلًا (من غير ذكر جابر)؛ ولكن له شواهد من طرق أخرى حسان، واستنكره البعض فلم يلحظوا أنه الأمر الأول قبل النسخ، والله أعلم.

وعلى كل حال فكل هؤلاء الشركاء المملوكين، الذين يصح عند المشرك العربي أن يقول في حقهم: (تملكه وما ملك) فيهم، وفق معتقده، شيء من الألوهية، ولو في جانب واحد، أو اعتبار: إما لأنهم، ولأنهن من عنصر أو جوهر أو نسب إلهي، وهذا هو أهم الاعتبارات وأبرزها وأشهرها، أو لأنهم يمكنهم الإباق، أي الإفلات من الله وإعجازه هرباً. واعتقاد وجود هذه الاعتبارات الإلهية في كائن معين، عند المؤمن بها، أي اعتقاد الألوهية في ذلك الكائن المعين، هو علة الاستعانة والاستنصار والاستغاثة والاستعاذة به، وطلب جلب النفع، كالمطر والخصب والولد، أو دفع الضر من فقر ومرض وقحط، وتملقه بالشعائر: قيام وقعود، وركوع وسجود، وذبح القرابين، وإيقاد المشاعل والشموع، والإهداء إلى معابدهم، والنفقة على سدنته، والاحتفال به وبأعياده بالهتاف، والغناء، والتصفيق، والرقص؛ وليس شيئاً من تلك الأفعال هو الذي جعله (إلاه)، بل هو (إلاه) بذاته وخصائصه، عند المؤمن به، قبل ذلك وبدونه: فكل تلك الأقوال والأفعال الظاهرة والباطنة ما هي إلا ثمرة لذلك الاعتقاد، وعبرة عنه.

فليست القضية فقط هي المشاركة في (الملك)، أو (الربوبية)، أيا ما كان تعريفها، بل (الكينونة من عنصر أو جوهر أو نسب إلهي) أسبق وأهم وأخطر؛

* لذلك كان ما جاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (6/294)]: [فَكَمَا أَنَّهُ الْوَاحِدُ فِي مُلْكِهِ فَلْيَكُنِ الْوَاحِدَ فِي عِبَادَتِهِ، وَكَثِيرًا مَا يُقَرَّرُ تَعَالَى مَقَامَ الْإِلَهِيَّةِ بِالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ. وَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَعْتَرِفُونَ بِذَلِكَ، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَّتِهِمْ: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ)] قد جاء ناقصاً مبتوراً، يفتح أبواب الضلالة. وكان حقه أن يقول: (فَكَمَا أَنَّهُ الْوَاحِدُ الْأَحَدُ فِي ذَاتِهِ، المنفرد بالكمال المطلق في صفاته وأفعاله، ومنها: خلقه، ومُلْكِهِ، وتصرفه، وتدبيره، وأمره التكويني، وحكمه التشريعي، على وجه الاستقلال، فَلْيَكُنِ الْوَاحِدَ فِي عِبَادَتِهِ)؛

* وأما بقية الكلام الذي جاء في تفسير ابن كثير [ت سلامة (6/294)]: [وَكَثِيرًا مَا يُقَرَّرُ تَعَالَى مَقَامَ الْإِلَهِيَّةِ بِالْإِعْتِرَافِ بِتَوْحِيدِ الرُّبُوبِيَّةِ. وَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَعْتَرِفُونَ بِذَلِكَ، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَّتِهِمْ: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ)]، فهو في حقيقته كلام فارغ، لا صحة لأكثره، ولا محصول يرجى من ورائه: فما كونوا موحدين لله في الربوبية، أيا ما كان تعريفها، كما سيأتي في باب المخصص للواقع التاريخي لشرك العرب. ولا عجب: فمن قلد الإمام ابن تيمية في قسمته الثلاثية المشؤومة لا بد أن يسقط على أم رأسه في الهاوية: سفسطات مظلمة متناقضة خاوية!

* ومن الخيال المحض أيضاً، الذي لا يرجع إلى واقع تاريخي، ما جاء في تفسير ابن كثير [ط العلمية (4/383)]: [فَإِنَّهُ لَا يُشَابِهُهُ شَيْءٌ، وَلَا يُمِثِّلُهُ وَلَا نِدَّ لَهُ وَلَا عَدْلَ لَهُ وَلَا وَزِيرَ لَهُ وَلَا وَلَدَ وَلَا صَاحِبَةَ تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا كَبِيرًا وَإِنَّمَا عَبْدٌ هُوَ لَئِنْ الْمُشْرِكُونَ مَعَهُ آلِهَةٌ هُمْ مُعْتَرِفُونَ أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ، عَبْدٌ لَهُ، كَمَا كَانُوا يَقُولُونَ فِي تَلْبِيَّتِهِمْ: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ)]؛ فأين وجد الإمام ابن كثير في نص قولهم: (لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ، تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ)، أو من مرويات تاريخهم، أنهم: (مُعْتَرِفُونَ أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ)، لا سيما وأن القرآن قد ذكر في عشرات المواضع أنهم ينسبون إليه الولد، والولد، إذا كان ولداً للصلب بحق: بعض أبيه، ومن جنس أبيه، وليس مخلوقاً لأبيه؟!]

* وتجد نفس الخطأ في التحرير والتنوير (1/334): [وَالْمَعْنَى لَا تَتَّبِعُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا تَجْعَلُونَهَا جَعْلًا وَهِيَ لَيْسَتْ أُنْدَادًا وَسَمَاهَا أُنْدَادًا تَعْرِضًا بِرَعْمِهِمْ لِأَنَّ حَالَ الْعَرَبِ فِي عِبَادَتِهِمْ لَهَا كَحَالِ مَنْ يُسَوِّي بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنِهَا وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ إِنَّ الْإِلَهَةَ شُفَعَاءُ وَيَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ، وَجَعَلُوا اللَّهَ خَالِقَ الْإِلَهَةِ فَقَالُوا فِي التَّلْبِيَةِ: «لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ تَمْلِكُهُ وَمَا مَلَكٌ»؛ ثم زاد الخطأ فحشاً بقوله: [لَكِنَّهُمْ لَمَّا عَبْدُوهَا وَنَسُوا بِعِبَادَتِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَالنُّذُورِ عِنْدَهَا وَإِقَامَةِ الْمَوَاسِمِ حَوْلَهَا عِبَادَةَ اللَّهِ، أَصْبَحَ عَمَلُهُمْ عَمَلٌ مَنْ يَعْتَقِدُ النَّسُوبَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى لِأَنَّ الْعِبْرَةَ بِالْفِعْلِ لَا بِالْقَوْلِ. وَفِي ذَلِكَ مَعْنَى مِنَ التَّعْرِيزِ بِهِمْ وَرَمِيهِمْ بِاضْطِرَابِ الْحَالِ وَمُنَاقِضَةِ الْأَقْوَالِ لِلْأَفْعَالِ] فأين وجد الإمام ابن عاشور في نص أقوالهم أو من مرويات تاريخهم، أنهم: (جَعَلُوا اللَّهَ خَالِقَ الْإِلَهَةِ)، لا سيما وأن القرآن

قد ذكر في عشرات المواضع أنهم ينسبون إليه الولد؛ ولأن الشرك يحصل بمجرد اعتقاد شيء من الألوهية في غير الله، فيكون الغير ندّاً لله، أي في نفس المرتبة، وإن لم يكن تام المساواة لله حتى في ذلك الاعتبار المخصوص نفسه فقط، ناهيك بغيره؛ فلا معنى لقول الطاهر بن عاشور: (وَنَسُوا بِعِبَادَتِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَالنُّذُورِ عِنْدَهَا وَإِقَامَةِ الْمَوَاسِمِ حَوْلَهَا عِبَادَةَ اللَّهِ)، وأيضاً لا معنى لقوله: (أَصْبَحَ عَمَلُهُمْ عَمَلٌ مِّنْ يَّعْتَقِدُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى)، نعم: هذه الجمل لا معنى لها، ولا محصول يرجى من ورائها، فضلاً عن كونها لا تمثل الواقع التاريخي أصلاً.

* وكيف جاز للأستاذ محمد إبراهيم الفيومي (المتوفى: 1427هـ) أن يقول: [فكانت كنانة وقريش إذا أهلوا قالوا: (لبيك اللهم لا شريك لك إلا شريكاً هو لك، تملكه وما ملك)، فيوحدونه بالتلبية ثم يدخلون معه أصنامهم ويجعلون ملكها بيده بقول الله تعالى: {وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}؛ أي: ما يوحدونني لمعرفة حقي إلا جعلوا معي شريكاً من خلقي]؛ كذا نصاً بأحرفه في تاريخ الفكر الديني الجاهلي (ص: 466)؛ بدلاً من القول الصحيح: (ما يؤمن أكثرهم ببعض حقي، إلا وهو متخذ إلهاً أو ندّاً أو شريكاً من دوني)

ومهما راجعت أقوال القوم فلن تجد إلا هذا:

- (1) - الزعم بأن لفظة: (تملكه) تعني بالضرورة: (أنك خلقتة)؛ وهي كذلك بالضرورة في حق (الله) إذا عرف معرفة صحيحة في الإيمان الحق؛ وليست كذلك في إيمان المشركين الباطل، ومعرفتهم المبتورة المشوهة، كما سلفت البرهنة عليه، وسيأتي المزيد؛
- (2) - المكابرة بالتأكيد على أن مشركي العرب كانوا مقرين بما يسمونه: (توحيد الربوبية)، أيّاً ما كان تعريفه، كما سلفت البرهنة عليه، وسيأتي المزيد؛
- (3) - أو مبتكرات خيالية لا جدوى منها، ولا علاقة لها بالموضوع أصلاً: مثل كلام الطاهر بن عاشور عن نسيان (!؟) عبادة الله: (وَنَسُوا بِعِبَادَتِهَا وَالسَّعْيِ إِلَيْهَا وَالنُّذُورِ عِنْدَهَا وَإِقَامَةِ الْمَوَاسِمِ حَوْلَهَا عِبَادَةَ اللَّهِ)، أو التسوية التامة بالله: (أَصْبَحَ عَمَلُهُمْ عَمَلٌ مِّنْ يَّعْتَقِدُ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى).

| فصل: تجويز النقص على الخالق، وتشبيهه بالمخلوق، أصل شرك العالم

أسلفنا أن الاعتقاد بـ(أن الألوهية، كالإنسانية، اسم جنس تتعدد أفرادها ويجوز عليهم التناسل والتوالد، كما تختلف مراتب أولئك الأفراد ودرجاتهم. فهذا رئيس، وذاك مرؤوس، وهذا كبير، وذاك صغير، بل هذا ملك، وهذا سوقة، وهذا مالك حر، وذاك رقيق مملوك، كالبشر سواء بسواء)، أسلفنا أن هذا هو اعتقاد جمهور بسطاء المشركين كالمصريين القدماء، واليونان، وأكثر مشركي العرب، وعوام الهنود، وغيرهم.

ونسبة الولد إلى الله داء عضال فشا في شتى طوائف الشرك، وكذلك عامة النصارى، وفئام من اليهود، وقد أبطله الله، جل جلاله، بشتى صنوف الحجج العقلية والنقلية، واشتد نكيره له في آيات كثيرة، منها قوله، جل جلاله، وسما مقامه: **{وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ وَخَلَقَهُمْ وَخَرَقُوا لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ * بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أُنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةٌ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }**، (الأنعام؛ 6: 100 — 101)، وآيات أخر في أزيد من عشرين موضع، منها:

— **{يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلًا }**، (النساء؛ 4: 171)؛

— **{ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ * مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ }**، (مريم؛ 19: 34 — 35)؛ فهذه الآية وسابقتها في المسيح عيسى بن مريم، صلوات الله عليه وعلى والدته، خاصة.

— **{وَقَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَهُ قَانِتُونَ }**، (البقرة؛ 2: 116)؛
— **{وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلِّ وَكَبَّرُهُ تَكْبِيرًا }**، (الاسراء؛ 17: 111).

— **{قَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا، سُبْحَانَهُ هُوَ الْغَنِيُّ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِنَّ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا أَتَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ }**، (يونس؛ 10: 68)؛
— **{وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا: اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا }**، (الكهف؛ 18: 4).

— **{وَقَالُوا: اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا * لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا * تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا * أَنْ دَعَا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا * وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا * إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا }**، (مريم؛ 19: 89 — 93)؛

— **{وَقَالُوا: اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا، سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ }**، (الانبياء؛ 21: 26)؛
— **{مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ، وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ }**، (المؤمنون؛ 23: 91)؛

— **{الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، وَلَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا }**، (الفرقان؛ 25: 2)؛

— **{قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ }**، (الزخرف؛ 43: 81).

— **{لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَاصْطَفَى مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ سُبْحَانَهُ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ }**، (الزمر؛ 39: 4)؛ فهذه الآية، والتسع السابقة، عامة في كل من نسب إلى الله جنس الولد: النصارى القائلين بتولد المسيح من الله وبانبثاق الروح القدس من الله؛ ومشركي العرب القائلين: (الملائكة بنات الله)؛ والفلاسفة

القائلين بـ(تولّد) أو بـ(فيض) أو بـ(انبثاق) العقول والنفوس من (العقل الأول) دفعة واحدة، أو درجة بعد درجة، بواسطة أو بدونها.

— {أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا}، (الاسراء؛ 17: 40)؛

— {أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَائِكَةَ إِنَاثًا وَهُمْ شَاهِدُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ * وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ}، (الصافات؛ 37: 150 — 152)؛

— {أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ}، (الزخرف؛ 43: 16)؛

— {وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ}، (الزخرف؛ 43: 19)؛

— {وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نَسَبًا وَلَقَدْ عَلِمَتِ الْجِنَّةُ إِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ}، (الصافات؛ 37: 158)؛

— {وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَدًا}، (الجن؛ 72: 3)؛ وهذه الست كأنها في مشركي العرب القائلين: (الملائكة بنات الله)، وأمهااتهم: (بنات سروات الجن)، كما هو في الباب المخصص للواقع التاريخي لشرك العرب.

ومن العجيب أن الإمام ابن تيمية قل أن يورد هذه الآيات عند (استقراءه التام) المزعوم لتأسيس قسمته الثلاثية المكذوبة الساقطة: «توحيد الربوبية»، «توحيد الألوهية»، و«توحيد الأسماء والصفات»؛ فلعل هذه الآيات سقطت من مصحفه؟!

أما العرب العدنانية - عرب الشمال - وقريشا بالأخص، فقد كانت لهم جملة من الآلهة أكثرها إناث - كالات والعزى ومناة وغيرها - يعتقدون أنها ملائكة، وأن الملائكة بنات الله، وربما اعتقدوا أن بين الله - تعالى عن ذلك - وبين الجن نسب ومصاهرة. ولكنهم لقرب عهدهم بالتوحيد، في ملة ابراهيم، كانوا ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى، كبير الآلهة، أو رئيس قبيلة الآلهة، أو والد الآلهة؛ أو بوصفه أكثر الآلهة اقتداراً، أو أكرمهم صفاتاً؛ كما هو ظاهر من مناقشة القرآن لهم، وإيقاعه إياهم في التناقض بسبب ذلك. فهم كسائر عوام المشركين في شتى أنحاء الدنيا، إلا أن الله، تبارك وتقدس، بوصفه رئيس الآلهة وكبيرهم، ووالد نفر منهم، أعظم مكانة، وأوسع سلطاناً مما تجده عند غيرهم من مشركي الأمم الأخرى التي يكون رئيس الآلهة، إن وجد أصلاً، أقل سلطة، وأضعف نفوذاً!

قلنا: (ينسبون أكثر الخلق، والتصرف في الكون إلى الله تبارك وتعالى)، وليس كل ذلك، أو التفرد به إلى الله، جل جلاله، كما سنقيم عليه قواطع الأدلة في هذه الرسالة.

وقد أدى الفهم المبثور المتعجل لهذا، وعدم ملاحظة جميع النصوص والروايات والأخبار في نفس الوقت،

مع الحدة في المناظرة التي قد تنحرف بالإنسان إلى المرء المذموم، المؤدي إلى غلبة الهوى وعمى البصيرة: أدى ذلك ببعض الأكابر، مثل الإمام ابن تيمية، رحمه الله، وقلده في ذلك الشيخ محمد بن عبد الوهاب، إلى توهم أنهم كانوا يقرّون بما أسماه: «توحيد الربوبية»، وأن شركهم يقتصر على شرك في ما أسماه «الألوهية». هذه زلة مميتة شنعاء، وخطأ فادح جسيم أدى إلى تخليط كبير، وتقاسيم باطلة، ما أنزل الله بها من سلطان، وإرباك وقصور في مفهوم «العبودية» التي إنما خلق الخلق لها، ومسح وبتر لمفهوم «التوحيد»، الذي تحوّل إلى مجموعة من مباحث ثانوية، بعضها طريف مضحك، وبعضها مهووس شاطح، عن «القبور» و«التوسل»، وإلى نتائج أخرى مخيفة مرعبة، من أشنعها نسبة جمهور أهل القبلة إلى الشرك والكفر، والخروج من الإسلام، سنأتي على ذكرها في مواضعها أولاً فأول، وما كتبنا هذه الرسالة إلا لإزالة هذه الالتباسات الجسيمة، والإشكالات الكبيرة، نسأل الله التوفيق لرفع الخلاف، وإيضاح الإشكال، مبتدئين هذا باب مستقل عن حقيقة شرك العرب، وكيف تغير دين إبراهيم، يأتي بعد هذا قريباً، بإذن الله.

| فصل: بعض ما يتعلق بالأسماء الحسنی

للإمام أبي حامد الغزالي رسالة قيمة كاملة في «أسماء الله الحسنی» سماها: «المقصد الأسنى، في أسماء الله الحسنی» نص فيها على أن الأسماء الحسنی، على كثرتها، ليست مترادفة، وأوجب أن يتضمن كل اسم منها معنى لم يتضمنه غيره، ذلك لأن:

(الأفعال كثيرة والإضافات كثيرة والسلوب كثيرة، ويكاد يخرج جميع ذلك عن الحصر، ثم يمكن التركيب من مجموع صفتين أو صفة وإضافة، أو صفة وسلب، أو سلب وإضافة، ويوضع بإزائه اسم فتكثر الأسامي بذلك، وكان مجموعها يرجع إلى ما يدل منها على الذات، أو على الذات مع سلب، أو على الذات مع إضافة، أو على الذات مع سلب وإضافة، أو على واحد من الصفات، أو على صفة وسلب، أو على صفة وإضافة، أو على صفة فعل، أو على صفة فعل وإضافة، أو سلب. فهذه عشرة أقسام:

الأول: ما يدل على الذات كقولك: «الله»، ويقرب منه اسم «الحق» إذا أريد به الذات من حيث هي واجبة الوجود.

الثاني: ما يدل على الذات مع سلب مثل القدوس والسلام والغني والأحد ونظائره، فإن القدوس هو المسلوب عنه كل ما يخطر بالبال ويدخل في الوهم، والسلام هو المسلوب عنه العيوب، والغني هو المسلوب عنه الحاجة، والأحد هو المسلوب عنه النظير والقسمة.

الثالث: ما يرجع إلى الذات مع إضافة، كالعلي والعظيم والأول والآخر والظاهر والباطن ونظائره، فإن العلي هو الذات التي هي فوق سائر الذات في المرتبة، فهي إضافة. والعظيم يدل على الذات من حيث تجاوز حدود الإدراكات، والأول هو السابق على الموجودات، والآخر هو الذي إليه مصير الموجودات،

والظاهر هو الذات بالإضافة إلى دلالة العقل، والباطن هو الذات مضافة إلى إدراك الحس والوهم، وقس على هذا غيره.

الرابع: ما يرجع إلى الذات مع سلب وإضافة، كالمالك والعزيز، فإن الملك يدل على ذات لا تحتاج إلى شيء ويحتاج إليه كل شيء، والعزيز هو الذي لا نظير له، وهو ما يصعب نبيله والوصول إليه.

الخامس: ما يرجع إلى صفة كالعليم والقادر والحي والسميع والبصير.

السادس: ما يرجع إلى العلم مع إضافة، كالخبير والشهيد والحكيم والمُحصي، فإن الخبير يدل على العلم مضافا إلى الأمور الباطنة، والشهيد يدل على العلم مضافا إلى ما يشاهد، والحكيم يدل على العلم مضافا إلى أشرف المعلومات، والمُحصي يدل على العلم من حيث يحيط بمعلومات محصورة معدودة التفصيل.

السابع: ما يرجع إلى القدرة مع زيادة إضافة، كالقهار والقوي والمقتدر والمتين، فإن القوة هي تمام القدرة والمتانة شدتها والقهر تأثيرها في المقدور بالغلبة.

الثامن: ما يرجع إلى الإرادة مع إضافة أو مع فعل، كالرحمن والرحيم والرؤوف والودود، فإن الرحمة ترجع إلى الإرادة مضافة إلى قضاء حاجة المحتاج الضعيف، والرأفة شدة الرحمة، وهي مبالغة في الرحمة، والود يرجع إلى الإرادة مضافا إلى الإحسان والإنعام، وفعل الرحيم يستدعي محتاجا، وفعل الودود لا يستدعي ذلك، بل الإنعام على سبيل الابتداء يرجع إلى الإرادة مضافا إلى الإحسان وقضاء حاجة الضعيف، وقد عرفت وجه ذلك فيما تقدم.

التاسع: ما يرجع إلى صفات الفعل كالخالق والبارئ والمصور والوهاب والرزاق والفتاح والقابض والباسط والخافض والرافع والمعز والمذل والعدل والمغيث والمجيب والواسع والباعث والمبدئ والمعيد والمحيي والمميت والمقدم والمؤخر والوالي والبر والتواب والمنتقم والمقسط والجامع والمانع والمغني والهادي ونظائره.

العاشر: ما يرجع إلى الدلالة على الفعل مع زيادة، كالمجيد والكريم واللطيف فإن المجيد يدل على سعة الإكرام مع شرف الذات، والكريم كذلك، واللطيف يدل على الفرق في الفعل؛ انتهى كلام الإمام الغزالي بتصرف يسير، وهو كلام جميل، فيه تحرير وتقسيم جيد.

الباب السابع: توحيد الخالقية (الخلق والتكوين)

(توحيد الخالقية) هو الاعتقاد الجازم بأن الله وحده هو القادر على الخلق والتكوين والايجاد من عدم حقيقةً، وليس لغير الله شيء من ذلك على وجه الإستقلال والقدرة الذاتية، وإنما يكون، إن وُجد، فيما أودعه الله فيه من قدرة محدودة مخلوقة، وبإذنه سبحانه وتعالى وتقديره وتمكينه.

وكل ذلك، كذلك، ثابت بالضرورة، وبالبراهين العقلية والفطرية، قبل ورود الشرع، ثم جاء الشرع مؤيداً، ومُذكراً بها، ومفصّلاً لمعانيها فيما لا يُعد ولا يحصى من النصوص، منها:

* ما قاله، تعالى: **{ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ }**، (سورة الانعام؛ 6: 1).

* وقال: **{ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أُنَّى يَكُونُ لَهُ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ صَاحِبَةً وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ }**، (الانعام؛ 6: 101).

* وقال: **{ مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّا بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ }**، (المؤمنون؛ 23: 91).

* وقال، تقدست أسماؤه، نافياً أن يكون غيره قد خلق شيئاً، فيكون بذلك له شريكاً: **{ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ خَلَقُوا كَخَلْقِهِ فَتَشَابَهَ الْخَلْقُ عَلَيْهِمْ قُلِ: اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ }**، (الرعد؛ 13: 16).

وقد جرت عادة المسلمين في الامتناع عن استخدام لفظة «الخلق»، ومشتقاتها، إلا في حق الله، تبارك وتعالى. فتجدهم ينفرون أشد النفور من استخدام اللفظة في حق غير الله، في مثل جملة: (عقلية خلاقة)، فيقولون مثلاً: (عقلية مبدعة)، هذا أدب جيد، وعادة حميدة، لا بأس من الاستمرار عليها ورعايتها، وإن كان خلاف ذلك ليس حراماً، لأن نسبة الخلق لغير الله جائزة، كما قال جل جلاله عن السيد المسيح بن مريم، صلوات الله وتسليماته وتبريكاته عليه وعلى والدته: **{ وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي }**، ومحال على الله أن يستخدم عبارة باطلة، مع علمنا ضرورة أن خلق المسيح من الطين كهيئة الطير، أي تشكيله هكذا، ليس كخلق الله للحياة في الطير بعد نفخ المسيح في الطير، فهذا خلق، وهذا خلق، وشتان بين هذا وهذا!!

وكون الله، تقدّست ذاته، وتباركت أسماؤه، وسما مقامه، خالقاً، هو بعض معنى كونه: «إِلَهاً»، ولا علاقة مباشرة له من الناحية المفاهيمية بكونه «رباً»، وهذا يبطل صحة تعريف الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية لما أسماه بـ«توحيد الربوبية»، لأنه أدخل فيه «الخلق» في أول القائمة، وهذا باطل، كما أسلفنا عند مناقشة لفظة: «رب».

ولما كان مفهوم «الخلق» لا يدخل في مفهوم «الربوبية»، إلا بإقحام وتكلف مصطنع، فقد وقعت من ثمّ قسمة شيخ الإسلام ابن تيمية للتوحيد باطلّة عرجاء من هذا الاعتبار، فلا حول ولا قوة إلا بالله!

بل الصحيح أن الله إنما خلق الخلق من العدم لمعرفة ولشكره ولعبادته، فهو خلقهم لحظ نفسه، فما ثمة غيره إله، واجب الوجود غيره، يستحق أن يخلق له، أو أن ينقل ربوبيته (أي: ملكيته وسيادته) إليه؛ وما ثمة إله، واجب الوجود غيره، له خلقه، ومن ثم مملكته المستقلة، فنتج ضرورة أن جميع المخلوقات ملكه وعبيده: فهو ربهم، وهو رب العالمين، لأنه خلقهم: فربوبيته فرع ونتيجة ضرورية لخالقيته، وليس العكس.

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الإعتقادي منها:

(أ) - القول بخلق الشر من قبل إله الشر، بقدرته الذاتية، أو على وجه الاستقلال، أو بالمعاندة لله، أي رغما عن الله، تعالى وتقدّس، وبخلاف مراده، كما يقوله عامة الثنوية المجوس، سواء قال بعضهم بقدم إله الشر، فجمعوا بين شرك الذات، السابق بيانه، وشرك الخلق والتكوين؛ أو قالوا أن إله الشر حادث، ليس أزلياً ولا قديماً، فيكون هذا شركاً في الخلق والتكوين فحسب. وكلا القولين محكي عن طائفة منهم.

(ب) - القول باشتراك أكثر من إله في خلق أجزاء مختلفة من العالم، كلٌ مستقل في خلقه، غني عن سواه، كقول أكثر المشركين البدائيين، ومنهم مشركوا اليونان؛ فهذا إله البحر، وذلك إله الشمس... إلخ.

(ج) - القول بالطبيعة الخالقة التي أوجدت الأشياء بخاصيتها الذاتية على وجه الضرورة التي يستحيل خرقها أو تجاوزها، وهو قول طائفة من الفلاسفة والطبائعيين، والقائلون بذلك ينكرون، بالضرورة، معجزات الانبياء، وأكثرهم أيضاً ملحد ينكر وجود الله.

غير أنه ينبغي أن يُعلمَ علماً يقينياً، لا يتطرق إليه الشك، أن العبرة هي بحقيقة المعتقد وجوهر محتوي التصوّر، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن نَسَبَ إلى غير الله الخلق والإيجاد من عدم، على وجه الاستقلال - كما يفعل الثنوية المجوس بالنسبة لما يسمونه إله الشر «أهريمن» - فقد جعله متصفا ببعض صفات الألوهية؛ أي جعله مع الله إلهاً آخر، وذلك بغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شيطاناً، أو سماه ملكاً، أو روحاً أو عقلاً فلكياً؛ أو سماه نفساً سفلياً أرضياً، أو غير ذلك؛ وكذلك بغض النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك، هل هو تقديس ومحبة وتقرب وطاعة؟ أو هو كراهية ومعاداة وتباعد وعصيان. إذ العبرة، في هذا المقام، بمحتوي وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات، فتلك لها اعتبار آخر، في مقام آخر، كما سيأتي في باقي هذه الرسالة.

الباب الثامن: توحيد التصرف والتدبير

(توحيد التصرف والتدبير) هو الاعتقاد الجازم بأن الله وحده مدبّر الأكوان، المتصرف فيها بذاته، على وجه الاستقلال، المقدّر لمقاديرها، فلا يقع فيها شيء إلا بعلمه وتقديره وإذنه، ولا يفعل فيها فاعل فعلاً إلا بإذن الله، بما وهب الله له من قدرة على الفعل، وبما ركب فيه من المقادير والخصائص، وما طبعه عليه من الطبائع؛ كل ذلك على وجه التبعية بجعل الله وتقديره وعلمه السابق، لا على وجه الاستقلال بقدرة أو إرادة ذاتية.

لقد كان الكثير من شرك العرب، وغيرهم من بسطاء المشركين، واقعاً في هذا الباب، لذلك جاء القرآن والسنة بما لا يعد ولا يحصى من النصوص المؤكدة على هذا، كما ميز النبي، صلى الله عليه وعلى آله وسلم، الإيمان بالقدر خيره وشره من الله تعالى، في ركن مستقل من أركان الإيمان، لعلاقة ذلك المباشرة بهذا الموضوع:

* قال تعالى: **{ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ذَلِكَمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ }**، (يونس؛ 10: 3).

* وقال: **{قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمِيتِ وَيُخْرِجُ الْمَمِيتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ }**، (يونس؛ 10: 31).

ومعلوم بضرورة الحس والعقل، وهو كذلك مؤكد مقطوع بثبوته بنصوص الشرع، أن الكون فيه سنن مطّردة، تترتب فيه الأسباب والمسببات على بعضها على نحو اعتيادي دائم؛ فالنار دائماً وأبداً تحرق الحطب الجاف، وماء المطر العذب ينبت الزرع، وهكذا. والكون مملوء، كذلك، بالكائنات ذات الإرادة والاختيار، التي تفعل وتتحرك، وتذهب وتجيء. كل ذلك ممكنات تترتب على بعضها البعض ويستحيل عقلاً أن يكون ذلك لأمر ضروري ذاتي، لأنها في أصل خلقتها، أي في ذاتها، مخلوقة حادثة ممكنة وليست ضرورية أزلية واجبة، فكيف تكون صفاتها، وهي فرع من أصل، ضرورية أو واجبة؟! فلزم أن يكون ذلك كله بجعل الله، الحي القيوم، واجب الوجود بذاته، القديم الأول بغير ابتداء، الآخر بغير انتهاء.

فكل تلك الوقائع في الكون ليست لأمر ضروري ذاتي، ولا هي على وجه الاستقلال، بل بجعل الله، أي بعلمه وإرادته وخلقته وتدبيره، وإذنه الكوني، لا إله إلا هو، ولا رب سواه، عليه نتوكل، وبه نتأيد. وهذا هو معنى قولنا: (القدر، خيره وشره، من الله تعالى)، بالضبط، من غير زيادة ولا نقصان، وإن كان الناس ربما أدخلوا تحت عنوان: (القضاء والقدر) أشياء أخرى كثيرة غير هذا، تخبط فيها الباحثون، كثير منها متخيّل وباطل، ولكن محل هذا رسالة مستقلة، ولا زالت تحت الإعداد.

فالضرورة الذاتية، أو الاستقلال في الفعل لا تكون إلا لإله، واعتقاد تحقق ذلك في غير الله، شرك بالله، يتناقض مع الإسلام كل المناقضة، ويخرج معتقده من الملة، إن كان من قبل قد دخل فيها، وصح عقده لها.

ويتناقض مع هذا القسم من التوحيد أنواع من الشرك الإعتقادي منها، على سبيل المثال، لا على سبيل الحصر:

(أ) - قول بعض الصابئة وعبد الكواكب أن الكواكب — أو العقول، والنفوس، والأرواح الملائكية الموجودة فيها — تعلم ما في العالم السفلي، وهي التي تتصرف فيه على وجه الاستقلال.

(ب) - قول كثير من المشركين — ومنهم مشركو العرب — أن صغار الآلهة بما لهم من ذوات إلهية، وصلة نسب وقربة مع كبار الآلهة، يتصرفون في بعض شؤون العابدين لهم إما مباشرة، أو بالشفاعة من غير استئذان، والوساطة التي لا ترد عند كبار الآلهة.

(ج) - قول بعض الفلاسفة «الطبايعيين» أن ترتيب الأسباب والمسببات على بعضها ترتيب ضروري، يستحيل خرقه، بحيث لا ينفك هذا عن هذا مطلقاً. هذا كذلك شرك اعتقادي يناقض الإسلام كل المناقضة، ويخرج من اعتنقه عن الملة، إن كان دخل في الملة قبل ذلك أصلاً. وهو يناقض الحق الذي دلت عليه الأدلة العقلية والشرعية اليقينية التي تبرهن على أن ترابط الأسباب والمسببات ليس بضروري، بل هو «عادي»، وهو «جعل»، أي بجعل الله لها كذلك، وإذنه بدوام ذلك واستمراره على وجه السنّة العادية، لا على وجه الضرورة العقلية أو المفاهيمية المطلقة، التي يستحيل خرقها.

(د) - ما ينسب إلى بعض غلاة «القدرية» أن أفعال العباد الاختيارية لا تقع بإذن الله وتقديره، ثم يلتزمون في المناظرة بأنها تقع رغماً عن الله، وأنه، جل وعلا، ما كان قادراً على منعها، تعالى وتقدس، أو نحو ذلك.

ونسارع في التنبيه على أن مقصد أكثر هؤلاء الموصوفين بـ(غلاة القدرية) ليس بواضح، ولا نعلم قدرياً من أهل الإسلام قال بمثل هذا أو التزم به، إلا أنه لازم لأقوال بعض الغلاة منهم. ولعل هذا سبب تسمية بعض أئمة السلف لهم: (مجوس هذه الأمة)، وهو تعبير يستخدمه الكثيرون، لا سيما إذا حميت المناظرة واشتدت، أو عند التراشق بالقول والتنازع بالألقاب، فتجمع العواطف، وتنحسر الحكمة، ويتراجع العقل، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم. ونسارع بالتنبيه، على كل حال، أن لازم القول ليس قولاً، إلا إذا أقرّ به صاحبه والتزم؛ وإلزام القائل بما لم يلتزمه ظلم وعدوان، وهي طريقة أهل الجدل والمراء، بل أهل البدع والأهواء، ولكن تفصيل ذلك محله غير هذه الرسالة، والحمد لله رب العالمين.

والذي يظهر لنا أن غلاة «القدرية» إنما أنكروا فقط أن يتعلق «العلم الإلهي السابق» بنتيجة أفعال العباد الاختيارية في كل حالة عينية، مع إحاطة علم الله السابق بكل الاحتمالات الممكنة تحققها، وإذنه بتحقيق أي منها عند انعقاد الإرادة من المخلوق المريد، وحدث الفعل. فمن المحال، عندهم، أن يقع

شئ من ذلك بغير إذن الله، وهو القادر أزلاً وأبداً على منع ذلك، لا يغالبه غالب ولا يفلت منه هارب. فليس عندهم شرك في «التصرف والتدبير»، ولا محل لنبزهم بجملة: (مجوس هذه الأمة). ولكن تبقى إشكالية «العلم الإلهي السابق»، وهو بحث عويص خطير، في غاية الخطورة، ليس هذا محله.

ما سلف إنما هي قائمة بأوضح وأشهر الأمثلة التي وقعت لنا، وربما وجد غيرنا الكثير من مثيلاتها، أو مزيداً من الأمثلة على جزئياتها، فأنواع الشرك وظلماته كثيرة متراكبة متشابكة، كظلمات بحر لجي من فوقه موج من فوقه سحاب، ظلمات بعضها فوق بعض، والهدى والنور واحد مبين ساطع؛ وهو ما جاء به محمد، رسول الله وخاتم النبيين، عليه وعلى آله صلوات وتسليمات وتبريكات من الله، الملك الحق، والنور المبين، والحمد لله رب العالمين.

نعم: ها هنا أصاب الإمام ابن تيمية في إدخال «التدبير» و«التصرف» تحت عنوان «توحيد الربوبية»، لأن مفاهيم التصرف والتدبير، فرع لمفاهيم «السيادة» و«التملك»، وهي بالضرورة بعضها، كما أسلفناه عند مناقشة مفهوم «الرب».

غير أنه يجب أن يُعلم هنا كذلك، علماً يقينياً لا يتطرق إليه الشك، أن العبرة هي بحقيقة المعتقد وجوهر محتوى التصور، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. فمن زعم:

- (1)- أن لغير الله، عند الله، شفاعاة لا ترد، أو لا تحتاج الى استئذان؛
 - (2)- أو أن غير الله يتصرف في الكون بغير إذن من الله، ولا مشيئة، ولا تقدير؛
 - (3)- أو أن غير الله له قدرة وتصرف تضاهي قدرة الله، ولو في جزئية واحدة، أو اعتبار واحد، مثل:
- (أ)- أن غير الله يجير على الله؛

(ب)- أو أن غير الله يستطيع الإفلات من «قبضة» الله، أي: أن غير الله خارج عن السيطرة الإلهية بحيث يستطيع الإفلات أو الهروب من الله تعالى فيعجزونه هرباً (كاعتقاد بعض جهلة العوام من الأفارقة وغيرهم، في الجن، والأرواح السفلية، والشيطانية)؛

(4)- أو أن الله لا يتصرف ويدبر الخلائق مباشرة، بل «يحتاج» هو لنقص في (قدرته)، إلى واسطة بينه وبين الخلائق تدبر نيابة عنه؛ أو «تحتاج» الخلائق بسبب (لا مبالاته)، والنقص في (عنايته)، أو (لتعاليه) و(تباعده)، إلى واسطة بينها وبينه، نيابة عنه، ترفع المطالب من أسفل إلى أعلى إليه، كقول عبدة النجوم، والعقول السبعة، أو العشرة، وغيرهم؛

(5)- أو أن غير الله يدبر الخلائق، ويتصرف في أمرهم، لأن الله إنما يعلم فقط الكليات، ولا يعلم أحوال العباد الجزئية، فتقوم العقول والنفوس الفلكية، أو الملائكة، أو الآلهة الثانوية، بمباشرة تدبير الكون، ضرورة ولا بد؛

(6)- أو أن غير الله يدبر الخلائق، أو بعضها، لأن الله، مع كمال علمه وقدرته، أخرجها من ملكه،

وَقَوَّضَ إِلَيْهِ أُمُورَهَا: يدبرها برأيه، ويقضي فيها بحكمه، ويمضيها بأمره، فهو لبس فقط سبب أو وسيلة أو آلة، ولكنه شريك في السيادة والملك شراكة حقيقية.

من زعم شيئاً من ذلك، فقد جعل ذلك الغير لله نداً، أي: جعل ذلك الغير متّصفاً ببعض صفات الألوهية، أي جعله مع الله إلهاً آخر، وذلك بغض النظر عن تسميته، سواء سماه إلهاً، أو سماه شفيعاً، أو وسيطاً، أو ملكاً، أو عقلاً فلكياً، أو ولياً (من أولياء الله الصالحين)، أو قطباً، أو غوثاً، أو غير ذلك، إذ العبرة بمحتوى وحقيقة المعتقد وليس بالتسميات.

نعم: من زعم شيئاً من ذلك في غير الله، فقد جعل ذلك «الغير» إلهاً من دون الله، وهو بذلك مشرك كافر، قد ارتدّ عن الإسلام وخرج منه، إن كان قد صح له أصلاً عقد الإسلام من قبل. وذلك كله، بغض النظر عن الأسماء والألفاظ. وكذلك بصرف النظر عن فعل العبد المترتب على ذلك: هل هو تقديس ومحبة وتقرب وطاعة؟ أو هو كراهية ومعاداة وتباعد وعصيان، أو عدم اهتمام ولا مبالاة. إذ العبرة، دائماً وأبداً، بمحتوى وحقيقة المعتقد، وليس بالتسميات والألفاظ، ولا بأفعال العباد المترتبة على تلك المعتقدات، كما أسلفنا، وكما سنشبعه أيضاً في بقية هذه الرسالة، بحثاً ومناقشة، وتأصيلاً وتفريراً.

| فصل: هل كان مشركو العرب مقرين بما يسمّى (توحيد الربوبية)؟!

أسلفنا أن الإمام ابن تيمية قد أصاب في إدخال «التدبير» و«التصرف» تحت عنوان «توحيد الربوبية»، مع كونه قد أقحم (الخالقية)، خطأً في «توحيد الربوبية»؛ وهو خطأ ثانوي على كل حال. ولكن المشكلة الكبرى بحق تكمن في الخطأ الفادح في تعريف (الألوهية)، والإهمال القاتل لـ (توحيد الذات)، وفي الزعم بأن مشركي العرب كانوا مقرين - في الجملة - بما يسمّى (توحيد الربوبية). فهل كان مشركو العرب كذلك حقاً؟!

* لعل خير ما نبدأ به لاستجلاء أصل الخطأ هو تفسير الإمام الطبري لقوله، جل جلاله، وسما مقامه: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**، (البقرة؛ 2: 22)، حيث جاء في تفسير الطبري (ج1/ص368 — 373): [القول في تأويل قوله تعالى: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**] - قال أبو جعفر: والأنداد جمع ندّ، والندّ: العدل والمثل، كما قال حسان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنْدٌ؟..... فَشَرُّكُمْ لَخَيْرِكُمَْا الْفِدَاءُ

يعني بقوله: (ولست له بند)، لست له بمثل ولا عدل. وكل شيء كان نظيراً لشيء وله شبيهاً فهو له ند. 480 — كما حدثنا بشر بن معاذ، قال: حدثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**، أي عدلاء.

481 — حدثني المثنى، قال: حدثني أبو حذيفة، قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نَحِيح، عن مجاهد: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**، أي عُدلاء.

482 — حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدِّي، في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس — وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**، قال: أكفاء من الرجال تطيعونهم في معصية الله.

483 — حدثني يونس بن عبد الأعلى، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: قال ابن زيد في قول الله: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**، قال: الأنداد، الآلهة التي جعلوها معه، وجعلوا لها مثل ما جعلوا له.

484 — حَدَّثَ عَنْ الْمُنْجَاب، قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرٌ، عَنْ أَبِي رَوْقٍ، عَنْ الضَّحَّاك، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، فِي قَوْلِهِ: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**، قَالَ: أَشْبَاهًا.

485 — حدثني محمد بن سنان، قال: حدثنا أبو عاصم، عن شبيب، عن عكرمة: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**، أن تقولوا: لولا كلبنا لدخل علينا اللص الدار، لولا كلبنا صاح في الدار، ونحو ذلك.

فنهاهم الله تعالى أن يُشركوا به شيئاً، وأن يعبدوا غيره، أو يتخذوا له ندّاً وَعِدلاً في الطاعة، فقال: كما لا شريك لي في خلقكم، وفي رزقكم الذي أرزقكم وملكي إياكم، ونعمي التي أنعمتها عليكم، فكذلك فأفردوا لي الطاعة، وأخلصوا لي العبادة، ولا تجعلوا لي شريكاً ونِدّاً من خلقي؛ فإنكم تعلمون أن كلّ نعمة عليكم فمَنِّي.

القول في تأويل قوله: **{وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**، اختلف أهل التأويل في الذين عُتُوا بهذه الآية: فقال بعضهم: عَنَى بها جميع المشركين من مُشركي العرب وأهل الكتاب. وقال بعضهم: عنى بذلك أهل الكتابين، أهل التوراة والإنجيل.

ذكر من قال: عنى بها جميع عبدة الأوثان من العرب وكفار أهل الكتابين:

486 — حدثنا محمد بن حُمَيْد، قال: حدثنا سلمة بن الفضل، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن أبي محمد مولى زيد بن ثابت، عن عكرمة، أو عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس، قال: نَزَلَ ذَلِكَ فِي الْفَرِيقَيْنِ جَمِيعًا مِنَ الْكُفَّارِ وَالْمُنَافِقِينَ. وإنما عنى تعالى ذكره بقوله: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا}**، أي لا تشركوا بالله غيره من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر، وأنتم تعلمون أنه لا ربّ لكم يرزقكم غيره، وقد علمتم أن الذي يدعوكم إليه الرسول من توحيده هو الحق لا شك فيه.

487 — حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة في قوله: **{وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**، أي تعلمون أن الله خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ، ثم تجعلون له أندادًا.

ذكر من قال: عنى بذلك أهل الكتابين:

488 — حدثنا أبو كُرَيْب، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن رجل، عن مجاهد: **{فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**، أنه إله واحد في التوراة والإنجيل.

489 — حدثني المثنى بن إبراهيم، قال: حدثنا قبيصة، قال: حدثنا سفيان، عن مجاهد، مثله.

490 — حدثني المثنى، قال: حدثنا أبو حذيفة، قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: **{وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**، يقول: وأنتم تعلمون أنه لا ند له في التوراة والإنجيل.

قال أبو جعفر: وأحسب أن الذي دعا مجاهدًا إلى هذا التأويل، وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دون غيرهم — **الظنُّ منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أن الله خالقها ورازقها، بجحودها وحادانية ربّها**، وإشراكها معه في العبادة غيره. وإنّ ذلك لقول!

ولكنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبر في كتابه عنها أنها كانت **تُقر بوحدانيته**، غير أنها كانت تُشرك في عبادته ما كانت تُشرك فيها، فقال جلّ ثناؤه: **{وَلَيْتَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}**، [سورة الزخرف: 87]، وقال: **{قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ}**، [سورة يونس: 31]؛ فالذي هو أولى بتأويل قوله: **{وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}** — إذ كان ما كان عند العرب من العلم **بوحدانية** الله، وأنه مُبدعُ الخلق وخالقهم ورازقهم، نظير الذي كان من ذلك عند أهل الكتابين، ولم يكن في الآية دلالة على أنّ الله جلّ ثناؤه عني بقوله: **{وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ}**، أحدَ الحزبين، بل مُخرَجُ الخطاب بذلك عامٌ للناس كافةً لهم، لأنه تحدّى الناس كلهم بقوله: **{يا أيها الناس اعبدوا ربكم}**، — أن يكون تأويله ما قاله ابن عباس وقتادة، من أنه يعني بذلك كل مكلف، عالم بوحدانية الله، وأنه لا شريك له في خلقه، يُشرك معه في عبادته غيره، كائنًا من كان من الناس، عربيًّا كان أو أعجميًّا، كاتبًا أو أميًّا، وإن كان الخطابُ لكفار أهل الكتاب الذين كانوا حواريّ دَار هجرة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأهل النفاق منهم، وممن بين ظهرائهم ممّن كان مشرّكًا فانتقل إلى النفاق بمقدّم رسول الله، صلى الله عليه وسلم؛ انتهى النص المنقول من تفسير الإمام أبي جعفر، رضي الله عنه.

قلت: تأمل قول الإمام أبي جعفر: [وأحسب أن الذي دعا مجاهدًا إلى هذا التأويل، وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دون غيرهم — **الظنُّ منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أن الله خالقها ورازقها، بجحودها وحادانية ربّها**، وإشراكها معه في العبادة غيره. وإنّ ذلك لقول! ولكنّ الله جلّ ثناؤه قد أخبر في كتابه عنها أنها كانت **تُقر بوحدانيته**، غير أنها كانت تُشرك في عبادته ما كانت تُشرك فيها،... إلخ]

قلت: تأمل هذا بكل عناية لترى كيف نشأ الخلل في أوّل الأمر. نعم: كانت قريش، وأكثر قبائل العرب العدنانية تعلم أنّ الله خالقها ورازقها، والمتصرف في المهم والخطير من أمورها، والمنقذ من أهوال البر والبحر، (ولعل ذلك فقط بوصفه كبير الآلهة ورئيسها ووالدها)، ولكنها تشبّهه بال مخلوقات، وتنسب إليه صفات النقص والاحتياج في بعض الاعتبارات، أو تعتقد فيه البواطيل والمحالّات بما يتناقض مع كونه واجب الوجود، الحق المبين، الأزلي الأبدي، القديم من غير ابتداء، الدائم من غير انتهاء، فتخرق له بنين وبنات؛ وتنكر قدرته على البعث والنشور، وتعتقد أن ثمة كائنات — كالجن مثلاً — تفسد عليه أمره، وتفلت من قبضته، وتعجزه هرباً؛ وتجعل له أنداداً ولو في جزئية واحدة أو اعتبار واحد، فتجعل من ثم معه آلهة أخرى: فتجدد وحادانيته باعتقاد بعض معاني الألوهية في غيره، فترتب على ذلك أنها تشرك

معه غيره في العبادة. هذا حق مقطوع به كما أخبر الله، جل جلاله في القرآن، وكما هو معلوم علم يقين بالنقل التاريخي المتواتر؛ ولكن من أين جاء الإمام أبو جعفر، رضي الله عنه، بجملة: (أنها كانت تُقر بوحدايته)؟! هذا كذب محض، وهراء مجرد، وما نص الله جل جلاله في القرآن على ذلك قط، وإنما جاء فقط، مع ذكر السياق تاماً قدر المستطاع:

* ما قاله الله، جل جلاله، وسما مقامه: **{وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ وَشُرَكَائُكُمْ فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ وَقَالَ شُرَكَائُهُمْ مَا كُنْتُمْ إِلَّا نَا تَعْبُدُونَ * فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِنْ كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ * هُنَالِكَ تَبْلُو كُلُّ نَفْسٍ مَا أَسْلَفَتْ وَرُدُّوا إِلَى اللَّهِ مَوْلَاهُمْ الْحَقُّ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ * قُلْ: مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمْ مَنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * فَذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ الْحَقُّ فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ * كَذَلِكَ حَقَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ فَسَقُوا أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ * قُلْ: هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ قُلِ اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ فَأَنَّى تُؤْفَكُونَ * قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ * وَمَا يُتَّبَعُ أَكْثَرُهُمْ إِلَّا ظَنًّا إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِمَا يَفْعَلُونَ }، (يونس؛ 10: 28 — 36)؛ لاحظ أنه بالرغم من إقرارهم بأنه يرزق {مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ}، وأنه {يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ}، وأنه {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ}، وأنه {يُدَبِّرُ الْأَمْرَ}؛ بالرغم من كل تلك الأقارير فإنهم في ظنون وتردد وشك: هل لله شريك {يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ}، أو {يَهْدِي لِلْحَقِّ}؛**

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: **{وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ لَكُمْ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْئِدَةَ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ * وَهُوَ الَّذِي ذَرَأَكُمْ فِي الْأَرْضِ وَإِلَيْهِ تُحْشَرُونَ * وَهُوَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ وَلَهُ اخْتِلَافُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * بَلْ قَالُوا مِثْلَ مَا قَالَ الْأَوَّلُونَ * قَالُوا أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَامًا أَإِنَّا لَمَبْعُوثُونَ * لَقَدْ وُعِدْنَا نَحْنُ وَآبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ إِنْ هَذَا إِلَّا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ * قُلْ: لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ: مَنْ رَبُّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ * بَلْ أَتَيْنَاهُمْ بِالْحَقِّ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ * مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَّ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ * عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ }، (المؤمنون؛ 23: 79 — 93)؛**

لاحظ ها هنا أنهم منكرون للبعث والنشور: إما لتكذيبهم النبي في إخبارهم بهذا، أو — وهو الأرجح الذي يكاد السياق يجعله قطعياً — أو لاعتقادهم عدم قدرة الله على ذلك، وهذا بالرغم من الأقارير الطويلة

العريضة التي جاءت بعد هذا مباشرة، وعقب، جل وعز، بآية (الممانعة) المبطللة لكافة أنواع الآلهة، وبخاصة المنكرة لنسبة الولد إليه، تعالى وتقدس، بما يشعر أن أهل تلك الأقارير، أو بعضهم، ممن ينسب إليه، تباركت أسماؤه، الولد؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: {وَكَايْنٍ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} * وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ * اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ * وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لِيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ * وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ * فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَاؤُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ * وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ }، (العنكبوت؛ 29: 61 — 70)؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: {وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَنِيِّ الْحَمِيدُ * وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ * مَا خَلَقَكُمْ وَلَا بَعَثَكُمْ إِلَّا كُنُفُسٍ وَاحِدَةٍ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى وَأَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ * ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ * أَلَمْ تَرَ أَنَّ الْفُلْكَ تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِنِعْمَةِ اللَّهِ لِيُرِيَكُمْ مِنْ آيَاتِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ * وَإِذَا غَشِيَهُمْ مَوْجٌ كَالظَّلْلِ دَعَاؤُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ * يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَاحْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَارٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغُرُورُ * إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }، (لقمان؛ 31: 26 — 35)؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: {أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ وَيُخَوِّفُونَكَ بِالَّذِينَ مِنْ دُونِهِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ * وَمَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُضِلٍّ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ} * وَلَيْنَ

سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ قُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ الْمُتَوَكِّلُونَ * قُلْ يَا قَوْمِ اعْمَلُوا عَلَى مَكَانَتِكُمْ إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ * مَنْ يَأْتِيهِ عَذَابٌ يُخْزِيهِ وَيَحِلُّ عَلَيْهِ عَذَابٌ مُقِيمٌ * إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لِلنَّاسِ بِالْحَقِّ فَمَنِ اهْتَدَى فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِوَكِيلٍ * اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنْفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا فَيُمْسِكُ الَّتِي قَضَىٰ عَلَيْهَا الْمَوْتَ وَيُرْسِلُ الْأُخْرَىٰ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ * أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ * قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَإِذَا ذَكَرَ اللَّهُ وَحْدَهُ اشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ وَإِذَا ذَكَرَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَنْبِشُونَ * قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِي مَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ * وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَافْتَدَوْا بِهِ مِنْ سُوءِ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَبَدَا لَهُمْ مِنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ * وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَحَاقَ بِهِمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ * فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ * فَأَصَابَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْ هَؤُلَاءِ سَيُصِيبُهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا وَمَا هُمْ بِمُعْجِزِينَ * أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ {، (الزمر؛ 39: 37 — 53)؛

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: {وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لِيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ * الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ مَهْدًا وَجَعَلَ لَكُمْ فِيهَا سُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَالَّذِي نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَنْشَرْنَا بِهِ بَلْدَةً مَيِّتًا كَذَلِكَ تُخْرَجُونَ * وَالَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا وَجَعَلَ لَكُمُ مِنَ الْفُلْكِ وَالْأَنْعَامِ مَا تَرْكَبُونَ * لِتَسْتَوُوا عَلَىٰ ظُهُورِهِ ثُمَّ تَذْكُرُوا نِعْمَةَ رَبِّكُمْ إِذَا اسْتَوَيْتُمْ عَلَيْهِ وَتَقُولُوا سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ * وَإِنَّا إِلَىٰ رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ * وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحُلِيِّ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا أَشْهَدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ * وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ {، (الزخرف؛ 43: 10 — 21)؛ ولعلنا نلاحظ ها هنا خاصة بعد تعقيب طويل على إقرارهم ببعض خالقيته، أنه قال: {وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُّبِينٌ * أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُم بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوْ مِنْ يَنْشَأُ فِي الْحُلِيِّ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ

الرَّحْمَنُ إِنَّا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ * وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ { (الزخرف؛ 43: 16 — 21). فهؤلاء الذين نسبوا إليه الولد هم بالضرورة المقرون بأنه خالق السماوات والأرض العزيز العليم، لأن ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (وَجَعَلُوا) لا يمكن أن يعود إلى شيء سبقه إلا إلى ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (لَيَقُولَنَّ)، ومن المحال الممتنع أن يكون غير ذلك: فلا تناقض في عقول المشركين (إن كانت لهم عقول أصلاً) بين نسبة الولد إلى الله، والإقرار بأنه خالق السماوات والأرض، وأنه العزيز العليم.

* وقال الله، جل جلاله، وسما مقامه: { **قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ * سُبْحَانَ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ * فَذَرَهُمْ يَحْضُوا وَيَلْعَبُوا حَتَّى يُلَاقُوا يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ * وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ * وَتَبَارَكَ الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ * وَلَا يَمْلِكُ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ * وَقِيلَ لَهُ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ * فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ { (الزخرف؛ 43: 82 — 90).**

فهذه عشرة أقارير، بعضها مركب من عدة أقاويل، في سبعة أماكن وسياقات مختلفة من القرآن العظيم. لاحظ أن الله جل جلاله ذكر في كل سياق مزيد مقولات عن الله وصفاته وأفعاله، وما ينبغي له، إما تقديماً قبل تقريرهم، أو تعقيباً بعد تقريرهم، أو كليهما. كل تلك الزيادات هي، بالضرورة، مما جهله أو شك فيه أو أنكره المخاطبون كما تقتضيه ضرورة السياق، وبلاغة القرآن المعجز العظيم. وقد لاحظنا خاصة في سورة الزخرف، (الزخرف؛ 43: 10 — 21)، بعد تعقيب طويل على إقرارهم ببعض خالقيته، أنه، جل جلاله، وسما مقامه، قال: { **وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادِهِ جُزْءً إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ * أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ * وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ * أَوْ مَنْ يُنْسَوْنَ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ * وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَّا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ * وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ { (الزخرف؛ 43: 16 — 21).** فهؤلاء الذين نسبوا إليه الولد هم بالضرورة المقرون بأنه خالق السماوات والأرض العزيز العليم، لأن ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (وَجَعَلُوا) لا يمكن أن يعود إلى شيء سبقه إلا إلى ضمير الفاعلين (وتقديره: هم) في لفظة (لَيَقُولَنَّ)، ومن المحال الممتنع أن يكون غير ذلك: فلا تناقض في عقول المشركين (إن كانت لهم عقول أصلاً) بين نسبة الولد إلى الله، والإقرار بأنه خالق السماوات والأرض، وأنه العزيز العليم.

فهم، أو بعضهم، إذاً مُقَرَّرٌ فقط بأن: الله هو الذي خلق السماوات والأرض، وخلقهم، وهو الذي سَخَّرَ الشمس والقمر؛

وهم، أو بعضهم، مقر فقط: بأنه هو الذي ينزل الماء من السماء فيحيي به الأرض من بعد موتها؛
وهم، أو بعضهم، مقر فقط: بأنه هو مالك الأرض ومن فيها، وهو رب السماوات السبع، وهو رب العرش العظيم، بل بيده ملكوت كل شيء، وجواره أعلى وأمتن جوار، فهو يجير ولا يجار عليه، أي هو يحفظ وينصر ويمنع من شاء ممن شاء، ولا يحفظ أو ينصر أو يمنع أحد منه أحداً شاء أن يهلكه أو يعذبه؛

وهم، أو بعضهم، مقر فقط: بأنه هو الذي يرزقهم من السماء والأرض، وله ملكية السمع والأبصار، وهو يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي؛

ومن المحال الممتنع أن يكون كلهم مقرين بكل ذلك في نفس الوقت: لأن ذلك أورده القرآن في سياقات مختلفة، وسور متباينة، في مجادلة لطوائف مختلفة؛ بل إن بعض تلك الأقاير يتناقض مع بعضها أحياناً؛ فلا بد أن يكون بعضهم مقراً ببعض جزئيات من ذلك، وآخرون مقرين بجزئيات أخرى من ذلك، وهكذا، وهكذا.

كل هذا إقرار وإيمان، ولكنه ليس بالضرورة توحيد وإسلام: لأنه إيمان ناقص، مازجه شرك اعتقادي، مناقض لأصل الإسلام وحقيقة التوحيد، كما قال الله، جل جلاله، نصاً بأحرفه: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، (يوسف؛ 12: 106)، صدق الله: ومن أصدق من الله قيلاً؛ وكما أبانه الإمام الطبري نفسه في تفسيره، كما سنورده نصاً بعد قليل.

فإقرارهم، مثلاً، بأنه هو الذي يرزق من السماء والأرض، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية: (1) لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه وحده المتفرد بذلك، بل لعلهم يعتقدون أن هناك رازقين آخرين مستقلين عنه ينافسونه على رزق العباد، وربما كان هو الرازق الأكبر، تماماً كما تتنافس الشركات التجارية على الأسواق؛

(2) ولا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه وحده المتفرد بذلك، القائم به على وجه الاستقلال، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الملوك من المخلوقين؛ (3) ولا يترتب عليه ضرورة أنهم يعتقدون أن ملكه يخلو من بعض المجرمين المشاغبيين، أو الثوار المتمردين، الذين يعجزونه هرباً إلى رؤوس الجبال وأعماق الأودية (كما هو معتقد بعضهم في الجن، بنص القرآن نفسه)، وهم الذين يرزقون أنفسهم وأتباعهم، ولهم خزائهم وأرزاقهم وتموينهم؛

(4) وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تقضي باعتقادهم أنه هو الذي يرزق من السماء والأرض منفرداً بذلك، وحده لا شريك له، على وجه الاستقلال، في هذا الخصوص، خلافاً لما يقتضيه سياق الكلام كما هو في اللسان العربي الذي خطبنا به في القرآن، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الخصائص

الإلهية، والصفات الصمدانية، فيجوز أنهم كانوا يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(4.أ) وجود إله آخر يخلق الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ويفسد على الله أمره، ولا قدرة لله عليه كاعتقاد الثنوية الزنادقة في إله الشر، الذي لا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي ويميت، ولكنه يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، أو أن هناك قوى كونية غامضة تخرج عن سيطرة الله: كالعدوى، والغول، ونحو ذلك.

(4.ب) أو أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلهاً أهل لأن يعظم ويحترم، وإن كان لا يطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضرر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «الأجنبية» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «المحلية»، فلا بد لله من (مداهنته)، أو (مجاملته)، والأخذ بـ«خاطره»، حتى لا تقع الحرب والمواجهة معه!

(4.ج) أو أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي، ولكن لا تصرف لهم، فلا يرزقون، ولا يتملكون، ولا يشترعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبة لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدلات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده شفاعة لا تُرد، ولا تحتاج إلى استئذان. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبيراً: وهذه هي الطامة الكبرى التي شحن الله القرآن بذكرها في عشرات المواضع، واشتد نكيره على أهلها؛ ومع ذلك ضرب عنها الإمام ابن تيمية صفحاً، وأهملها إهمالاً تاماً عند كلامه عن شرك العرب، وقلدته الفرقة الوهابية في ذلك تقليد القردة.

(4.د) أن لهم، أي للمشركين، أو ملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار (ندوتهم) أو (برلمانهم) السيادة والحاكمية، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته.

وقد يقول قائل: سلمنا بهذا في مثل قوله، جل جلاله: **{قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ!}**

ولكن كيف يكون هذا في مثل قول الله، جل جلاله، وسما مقامه: **{وَلَاِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ!}** وقوله: **{وَلَاِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ!}**، أليس هذا مستلزماً للتوحيد؛ أو في الأقل: ما يسمونه (توحيد الربوبية)؟!

فنقول: كلا، وألف كلا. فإقرارهم، أو إقرار بعضهم، مثلاً، بأنه هو الذي خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ، وَخَلَقَهُمْ، أي: خلق البشر المخاطبين، هذا الإقرار في هذه القضية المعينة الجزئية:

(5) لا يعني ضرورة أنهم يعتقدون أنه وحده المتفرد بالخلق على وجه الإطلاق، لكل المخلوقات، بل لعل هناك خالق، أو خالقون آخرون مستقلون عنه يخلقون بعض الأشياء، كاعتقاد الثنوية والمجوس في إله الشر الذي لم يخلق السموات والأرض، ولا يرزق، ولا يملك السمع والأبصار، ولا يحيي، ولكنه يخلق

الشر، ويتسبب في الأمراض والعدوى، ولعله هو الذي يميّت، فلا قدرة لله عليه، فهو يتمرد على الله، فيستعصي عليه ويفسد عليه أمره، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً؛ أو أن مادة الكون الخام (الهيولي عند بعض فلاسفة اليونان) قديمة غير مخلوقة، ولكن الله هو الذي شكّلها وصوّرها، فخلق منها السماوات والأرض والبشر.

(6) ولا يعني ضرورة أنه وحده المتفرد بذلك، القائم به على وجه الاستقلال، بل يجوز أنهم يعتقدون حاجته إلى معين على ذلك، أو واسطة في تنفيذ ذلك، قياساً على الصانع من المخلوقين.

(7) وحتى لو سلمنا جدلاً بأن الآية تنص على إقرارهم بأنه هو الذي خَلَقَ السَّمُوتِ وَالْأَرْضَ، وما فيهن، وسائر المخلوقات، بخيرها وشرها، متفرداً بذلك، وحده لا شريك له في هذا الخصوص، من عدم المحض ابتداءً، بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال، فليس فيها أي كلام عن غير ذلك من الأسماء والصفات والأفعال الإلاهية، فيجوز أنهم يعتقدون أن له شركاء في أمور أخرى مثل:

(8أ) أن في الوجود إله آخر، له عالم وكون آخر، مستقل تماماً عن كوننا هذا، فهو لا يتدخل في كوننا أصلاً، ولكنه بموجب كونه إلهاً أهل لأن يُعظم ويُحترم، وإن كان لا يُطلب منه شيء، ولا يأتي منه ضرر ولا نفع، لأنه بعيد عن كوننا هذا، له مملكته «الأجنبية» المستقلة، لا يعنيه أمرنا، ولا يتدخل في شؤون مملكة إلهنا «المحلية»، فلا بد لله من (مداهنته)، أو (مجاملته)، والأخذ بـ«خاطره»!

(8ب) أنه وإن تفرد بالخلق والإيجاد، ولكنه «ملّ وسئم» أو «تعب» أو «تقاعد» أو «نام» بعد ذلك، فأدار ضهره للعالم، فلم يعد يبالي به، وأعرض عنه بالكلية، وفوّض التدبير، والتصرف، والرزق، والأمر والنهي، وغيرها من التصرفات، لغيره يقوم بها مستقلاً برأيه، ممضياً لها باجتهاده. وهذا – مثلاً – هو قول بعض الهندوس في كبير الآلهة (براهما)، وقول بعضهم من عبدة الإلهة (دورجا): أن (الجبار) الذي لا صورة له، ولا تعرف حقيقته، خلق (دورجا) أولاً، ثم فوض إليها خلق العالم.

(8ج) أو أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي، ولكن لا تصرّف لهم، فلا يخلّقون، ولا يرزقون، ولا يتملّكون، ولا يُشرّعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبتهم لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدلات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبيراً.

قلت: وهذه، كما أسلفنا، هي الطامة الكبرى التي شحن الله القرآن بذكرها، واشتدّ نكيره على أهلها، وبخاصة في سياق سورة الزخرف، كما أسلفنا.

(8د) أن لهم، أي للمشركين، أو للملوكهم، أو لكبرائهم، أو دار ندوتهم، أو برلمانهم، السيادة والحاكمة، أي حق التشريع، تشريعاً ملزماً للكافة تجب عليهم طاعته.

ولعلنا نلاحظ أيضاً أن بعض السياقات القرآنية التي سردنا أعلاه إنما هي في مجادلة منكري البعث والنشور، لاعتقادهم بمحدودية قدرة الله؛ وليست في جدال عن الوحدانية بمعناها الضيق، بمعنى تعدد الذوات الإلاهية، ولكنها – قطعاً – تدخل تحت عنوان (توحيد الأسماء والصفات).

كل ذلك بخلاف إقرار أهل الإسلام فيما يتعلق بالخلق مثلاً: فالله عندهم خالق كل شيء بقدرته الذاتية على وجه الاستقلال، فلا حاجة له من معين أو شريك أو وزير، لا فرق بين سماوات وأرض، موت أو حياة، خير أو شر، وكل ذلك يعود أصله إلى العدم. وكل ما قد يُنسب إلى غيره من خلق، أو إنشاء، أو تكوين، أو تصوير، فإنما هو بقدره حادثة نهائية مخلوقة لله، وبإقدار الله وتمكينه، وبإذنه التكويني القدري، وليس على وجه الابتداء أو الاستقلال. ومن المحال الممتنع أن يقع في الكون شيء إلا بإذن الله وتقديره التكويني القدري، فكل ما في الكون من مقادير، أو ربط أسباب بمسببات إنما هو بتقدير الله وجعله، وفق مشيئته وإرادته، وليس لضرورة أوجبت ذلك عليه. وهو هو على حاله من الكمال والجلال والجمال المطلق، قبل الخلق وبعده: لا يزيد ملكه ولا ينقص، ولا يدركه عجز أو تعب أو ملل. ناهيك إقرار أهل الإسلام بما سوى ذلك من صفات الكمال والجمال والجلال، وحاكميته، تعالى وتقدس، وسيادته المطلقة، أي: أحقيته، جل وعلا، في التشريع منفراً، **{وَلَا يُشْرِكُ فِي حُكْمِهِ أَحَدٌ}**: فأين هذا من أقارير المشركين السطحية التافهة المحدودة، وعقائدهم السخيفة الباطلة المتناقضة؟!

ولن يجد القارئ اللبيب أي صعوبة في مناقشة المعتقدات والأقارير الأخرى، وتبيان أنها لا تقتضي بالضرورة الإيمان الخالص والتوحيد الصحيح، ولا حتى بعضه، أو قسماً منه.

وهذا هو الحال كذلك لو سلّمنا جدلاً بالباطل بأن جميعهم مقرون بكل الأقارير العشرة التي ذكرت في القرآن في المواضع والسياقات السبعة المتباينة، كما أشرنا إليه أعلاه. فحتى هذا لا يقتضي بالضرورة الإيمان الصحيح والتوحيد الخالص، ولا حتى بعضه، أو قسماً منه؛ بل قد يمازجها أنواع مختلفة من الشرك، وخاصة:

(1) — أن لله بنين وبنات من عنصر أو جوهر إلهي: لا تصرف لهم، فلا يخلقون، ولا يرزقون، ولا يتملكون، ولا يشرعون، ولكن مكانتهم عند أبيهم عالية، ومحبتهم لهم عظيمة، فهم مدللون، وهن مدلات، تماماً كأبناء الملوك المستبدين وبناتهم، فيشفعون عنده شفاعة لا ترد، ولا تحتاج إلى استئذان. فهو يفرح بوساطتهم، ويثيب من عبدهم، تعالى الله عن ذلك كذلك علواً كبيراً. وهذه، كما أسلفنا، ونؤكد ها هنا: هي الطامة الكبرى التي شحن الله القرآن بذكرها في عشرات المواضع، واشتد نكيره على أهلها؛ ومع ذلك ضرب عنها الإمام ابن تيمية صفحاً، وأهملها إهمالاً تاماً عتد كلامه عن شرك العرب، وتبعته الفرقة الوهابية في ذلك اتباع الدواب لقائدها؛

(2) — أن الله، تعالى وتقدس، ليس سالماً من العيوب والنقائص، فليس هو القدوس السلام، فيمكن أن تكون قدرته محدودة: فهو يعجز عن إحياء الموتى للبعث والنشور، ويعجز عن مردة الجن والشياطين؛ ويمكن أن يكون علمه وإدراكه محدود: فهو لا يعلم خفايا النفوس، ولا يبصر في الظلام؛

(3) — أن لغيره حقاً يشاركه به في الحكم، والأمر والنهي؛ أي بلفظ آخر أن (له كل الخلق)، ولكن (ليس له كل الأمر)، بالمحادة والمضادة لقوله جل جلاله، وسما مقامه: **{إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ}**

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَثِيثًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ: **أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ**؛ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ {، (الأعراف: 54: 7).

(4) — أو أن هناك كائن إلهي آخر، له عالمه الآخر المستقل عن عالمنا وسماواتنا وأرضنا (لعله العالم السفلي تحت أرضنا هذه).

وصدق الله، إذ يقول: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**. فتسمية مثل هذه الأقاير المحدودة، في بعض الاعتبارات المخصوصة، (توحيداً)، سواءً صنفناه (توحيد ربوبية) أو غير ذلك من المسميات: كذب مجرد، وخطأ محض، في نفس الأمر، وهو بدعة نكراء إذا اتخذ هذا ديناً، كما فعلته الفرقة الوهابية، فهو إذاً: بدعة نكراء، وجريمة شنعاء، وجناية كبرى على (التوحيد) و(الإسلام)، وصفعة في وجه أهله.

* وإليك الآن ما جاء في تفسير الطبري، وهو في غاية الأهمية، في تأويل قوله تعالى: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}** (16/286 — 288): [قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: وما يُقرُّ أكثر هؤلاء الذين وصفَ عز وجل صفتهم بقوله: **{وَكَايُنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ}**، بالله أنه خالقه ورازقه وخالق كل شيء، **{إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، في عبادتهم الأوثان والأصنام، واتخاذهم من دونه أرباباً، وزعمهم أن له ولداً، تعالى الله عما يقولون. وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل. ذكر من قال ذلك:

19954 — حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا عمران بن عيينة، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: من إيمانهم، إذا قيل لهم: من خلق السماء؟ ومن خلق الأرض؟ ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله. وهم مشركون.

19955 — حدثنا هناد، قال: حدثنا أبو الأحوص، عن سَمَك، عن عكرمة، في قوله: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: تسألهم: من خلق السماوات والأرض، فيقولون: الله. فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره.

19956 — حدثنا أبو كُرَيْب، قال: حدثنا وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، وعكرمة: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قالوا يعلمون أنه ربُّهم، وأنه خلقهم، وهم يشركون به.

19957 — حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا أبي، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، وعكرمة، بنحوه.

19958 — قال: حدثنا ابن نمير، عن نصر، عن عكرمة: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: من إيمانهم إذا قيل لهم: من خلق السماوات؟ قالوا: الله. وإذا سئلوا: من خلقهم؟ قالوا: الله. وهم يشركون به بَعْدُ.

19959 — قال: حدثنا أبو نعيم، عن الفضل بن يزيد الثمالي، عن عكرمة، قال: هو قول الله: **{وَلَيْئَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}**، [سورة لقمان: 25 / سورة الزمر: 38]. فإذا سئلوا عن الله وعن صفته، وصفوه بغير صفته، وجعلوا له ولداً، وأشركوا به.

19960 — حدثنا الحسن بن محمد، قال: حدثنا شبابة، قال: حدثنا ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، قوله: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، إيمانهم قولهم: الله خالقنا، ويرزقنا ويميتنا.

19961 — حدثني محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو عاصم، قال: حدثنا عيسى، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، فإيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

19962 — حدثني المثني، قال: أخبرنا أبو حذيفة، قال: حدثنا شبل، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا، فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره.

19963 — قال، حدثنا إسحاق، قال: حدثنا عبد الله، عن ورقاء، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: إيمانهم قولهم: الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا.

19964 — حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا هاني بن سعيد وأبو معاوية، عن حجاج، عن القاسم، عن مجاهد، قال: يقولون: (الله ربنا، وهو يرزقنا)، وهم يشركون به بعد.

19965 — حدثنا القاسم، قال: حدثنا الحسين، قال: حدثني حجاج، عن ابن جريج، عن مجاهد، قال: إيمانهم قولهم: الله خالقنا، ويرزقنا ويميتنا.

19966 — قال: حدثنا الحسين، قال: حدثنا أبو تميلة، عن أبي حمزة، عن جابر، عن عكرمة، ومجاهد، وعامر: أنهم قالوا في هذه الآية: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: ليس أحد إلا وهو يعلم أن الله خلقه وخلق السموات والأرض، فهذا إيمانهم، ويكفرون بما سوى ذلك.

19967 — حدثنا بشر، قال: حدثنا يزيد، قال: حدثنا سعيد، عن قتادة، قوله: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، في إيمانهم هذا. إنك لست تلقى أحداً منهم إلا أنبأك أن الله ربه، وهو الذي خلقه ورزقه، وهو مشارك في عبادته.

19968 — حدثنا محمد بن عبد الأعلى، قال: حدثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: لا تسأل أحداً من المشركين: مَنْ رَبُّكَ؟ إلا قال: ربِّي الله! وهو يشرك في ذلك.

19969 — حدثني محمد بن سعد، قال: حدثني أبي، قال: حدثني عمي، قال: حدثني أبي عن أبيه، عن ابن عباس، قوله: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، يعني النصارى، يقول: **{وَلَيْئَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}**، [سورة لقمان: 25 / سورة الزمر: 38]، **{وَلَيْئَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ}** [سورة الزخرف: 87]، ولئن سألتهم من يرزقكم من السماء والأرض؟ ليقولن: الله. وهم مع ذلك يشركون به، ويعبدون غيره، ويسجدون للأنداد دونه.

19970 — حدثني المثنى، قال: أخبرنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن جويبر، عن الضحاك، قال: كانوا يشركون به في تلبيتهم.

19971 — حدثنا ابن وكيع، قال: حدثنا ابن نمير، عن عبد الملك، عن عطاء: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: يعلمون أن الله ربهم، وهم يشركون به بعد.

19972 — حدثني المثنى، قال: حدثنا عمرو بن عون، قال: أخبرنا هشيم، عن عبد الملك، عن عطاء، في قوله: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: يعلمون أن الله خالقهم ورازقهم، وهم يشركون به.

19973 — حدثني يونس، قال: أخبرنا ابن وهب، قال: سمعت ابن زيد يقول: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}**، قال: ليس أحدٌ يعبد مع الله غيره إلا وهو مؤمن بالله، ويعرف أن الله ربه، وأن الله خالقه ورازقه، وهو يشرك به. ألا ترى كيف قال إبراهيم: **{أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ}**، [سورة الشعراء: 75 — 77]؟ قد عرف أنهم يعبدون رب العالمين مع ما يعبدون. قال: فليس أحد يشرك به إلا وهو مؤمن به. ألا ترى كيف كانت العرب تلبّي تقول: (لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، إلا شريك هو لك، تملكه وما ملك)؟ المشركون كانوا يقولون هذا، انتهى نص كلام الإمام الطبري.

وأنت ترى أن الإمام الطبري إنما ذكر في كلامه آنفاً تفسيراً وحيداً مبنيّاً على إجماع السلف على معنى واحد، أن لدى المشركين بعض إقرار وإيمان، ولكنهم مع ذلك مشركون. ومن السلف من أجمل كل الإجمال مكتفياً هكذا بلفظة (مشركون)، ومنهم من فصل بعض التفصيل، وأبان، ولو بشكل محدود، فقال مثلاً: فهذا إيمانهم (أي علمهم بأن الله خلقهم وخلق السموات والأرض)، ويكفرون بما سوى ذلك؛ أو قال: فإذا سئلوا عن الله وعن صفته، وصفوه بغير صفته، وجعلوا له ولداً، وأشركوا به.

وحتى قولهم: (وهم يعبدون غيره)، أو (مع شرك عبادتهم غيره)، أو (وهو مشرك في عبادته)، أو (وهم مع ذلك يشركون به، ويعبدون غيره، ويسجدون للأنداد دونه)، أو (يشركون به في تلبيتهم)، وما شابهه، ينبغي أن يحمل، ضرورة لما أسلفناه في الأبواب السابقة، على أنهم إنما قصدوا بلفظة (عبادة) المعنى الصحيح: أفعلاً وأقوالاً مبنية على اعتقاد الألوهية، ومنها الربوبية من دون الله، أو الندية لله، وليس أفعلاً مجردة كما أفحشت الفرقة الوهابية.

وما قال أحد من السلف قط: أنهم كانوا موحدين، أو أن عندهم توحيد كذا وكذا؛ ومن باب أولى لا يُشتمُّ من أقوالهم أدنى رائحة للقسمة الثلاثية المشؤومة: «توحيد الربوبية»، و«توحيد الألوهية»، و«توحيد الأسماء والصفات»!

ولعلنا نؤكد ها هنا مرة أخرى سريعاً أن الله، تبارك وتعالى، عصم السلف من القرون الثلاثة الفاضلة، جميعاً من استخدام لفظة (توحيد) أو (انفراد) أو عبارة (وحده لا شريك له) في هذا المضمار، فلم يزل أحد منهم، ولا حتى هذه الزلة اللفظية، التي زلّت قلم الإمام الطبري بها، ولعله أول من جاءت منه هذه الفتنة الشنعاء. هذه العصمة (عصمة السلف من القرون الثلاثة الفاضلة) من فضل الله ونعمته على الإسلام وأهله؛ وهي بصقة في وجه الفرقة الوهابية، وتكذيب لمزاعمها الباطلة، وصفعة على أقفية رجالاتها الأغبياء.

لاحظ أيضاً أننا - كما هو الواجب شرعاً وعقلاً - فسرنا الآيات على ظواهرها، وعمومها، وإطلاقها كما يقتضيه كلام العرب، وما جاء في غير تلك المواضع من القرآن، والسنة الصحيحة، والتاريخ المتواتر. إلا أن بعض المفسرين من السلف، وغيرهم، قد تعمّر عليه فهم الآيات كما ينبغي، لأنه توهم أو سبق إلى ذهنه أن أقارير المشركين المذكورة في الآيات مطابقة لإقراره هو أو غيره من علماء الإسلام بكل دقائقه وتفصيله، وبما يترتب عليه من الضرورات العقلية، وهذا خطأ فاحش، وزلل جسيم منشؤه نوع من (خداع البصيرة) ويحتاج إلى تدقيق ومراجعة، بل و(مجاهدة نفس) شديدة للتغلب عليه؛ لذلك تخلص بعضهم من الإشكالية بنسبة تلك الأقارير - أو بعضها وما شابهها - لأهل الكتاب فقط، كما فعل الإمام التابعي الجليل مجاهد بن جبر، وهو قول لا بأس به. وقد رد عليه الإمام الطبري رداً بليغاً إلا أنه زلّت به القدم زلة شنعاء عندما استخدم جملة (تقرر بوحدانيته)، كما أسلفنا إيراده.

ولو أن الإمام الطبري، رضي الله عنه، اعتصم، كعوائده الجميلة، بما جاء في تفسيره هو (أي: تفسير الإمام الطبري نفسه) في تأويل قوله تعالى: **{وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ}** (16/286 - 288) بما أجمع عليه السلف من تفسيرها، كما أسلفناه قريباً، لهدى إلى صراط مستقيم؛ ولكن لكل جواد كبوة، ولكل صارم نبوة، وجلّ من لا يسهو، و **{لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ}**، **{يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِنْ عِلْمِهِ إِلَّا بِمَا شَاءَ}**؛ فسبحان **{عَالِمِ الْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ}**، سبحانه وبحمده، تعالى وتقدس، حقاً وصدقاً، أزلاً وأبداً.

وهناك محاولة أخرى، أحسبها فاشلة، لربط هذه الآيات بميثاق الفطرة في قوله تعالى وتقدس: **{وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ}**، (لأعراف؛ 7:172)، أو بالإسلام كرها بموجب العبودية الكونية كما هو قوله تعالى وتقدس: **{أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ}**، (آل عمران؛ 3:83)، وقوله: **{وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وَظِلَالُهُمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ}**، (الرعد؛ 13:15)؛ كما تجده مثلاً في تفسير الثوري (1/78/152): [سفيان عن بن

جريح وغيره عن مجاهد في قوله: **{وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً}**، قال: هي كقوله: **{وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولَنَّ اللَّهُ}**؛ هذا تكلف بعيد جداً، فلا نطيل في الرد عليه.

وحاول الإمام القرطبي الخروج من (المأزق الموهوم) محاولة ثالثة، مختلفة، لطيفة لا بأس بها، مفادها أن في الآيات حذف لأغراض بلاغية، تقديره: **{إِنْ أَنْصَفُوا أَقْرُوا وَقَالُوا: اللَّهُ، فَإِذَا أَقْرُوا خُصِمُوا، وَظَهَرَ تَنَاقُضُهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَنْصَفُوا خُصِمُوا بِحُجَجٍ وَأَدْلَةٍ أُخْرَى}**، أو نحو ذلك، إن صح فهمي لما جاء في تفسير القرطبي (335/8) حيث قال الإمام القرطبي نصاً: **{قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ}**، المراد بمساق هذا الكلام الرد على المشركين وتقرير الحجة عليهم، فمن اعترف منهم فالحجة ظاهرة عليهم، ومن لم يعترف فيقرر عليه أن هذه السموات والارض لا بد لهما من خالق، ولا يتمارى في هذا عاقل. وهذا قريب من مرتبة الضرورة. **{مَنْ السَّمَاءِ}** أي بالمر. **{وَالْأَرْضِ}** بالنبات. **{أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ}** أي من جعلهما وخلقهما لكم. **{وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ}** أي النبات من الارض، والانسان من النطفة، والسنبل من الحبة، والطير من البيضة، والمؤمن من الكافر. **{وَمَنْ يُدَبِّرُ الْأَمْرَ}** أي يقدره ويقضيه. **{فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ}** لانهم كانوا يعتقدون أن الخالق هو الله، أو فسيقولون هو الله إن فكروا وأنصفوا؛ (فقل) لهم يا محمد: **{أَفَلَا تَتَّقُونَ}** أي أفلا تخافون عقابه ونقمته في الدنيا والآخرة؛ انتهى كلام الإمام القرطبي.

قلت: هذا قول جيد، له وجاهته، ولكن قولنا أولى، فليس ثمة (إشكالية) أو (مأزق) إلا عند من لم يجمع كافة النصوص، ويلاحظ جميع الأدلة والبراهين، وظن أن المشركين عامة، ومشركي العرب خاصة، أهل فكر منطقي ونظر فلسفي، وترتيب للنتائج على المقدمات، مع أنهم في الحقيقة كالأنعام، بل هم أضل من الأنعام سبيلاً؛ ونحسب أننا أنجزنا من ذلك ما تيسر، بفضل الله ونعمته.

ولكن الطامة الكبرى، وقاصمة الظهر، ومصيبة الأبد، بحق هي ما تورط فيه المتأخرون - وفي مقدمتهم الإمام أبو العباس أحمد بن تيمية - عندما زعموا أن مشركي العرب كانوا مقرين بما أسموه (توحيد الربوبية)، ولو في الجملة، بل غلا بعض المتأخرين من أتباع الدعوة الوهابية فقال من الكلام ما يفهم منه أن (توحيد الربوبية) عند مشركي العرب كان كاملاً غير منقوص، وأن من أسموهم بـ(القبوريين) من المنتسبين إلى الإسلام أفحش شركاً، وأعظم كفرأ، من مشركي قريش، وإليك هذا النموذج البشع الشنيع:

* كما جاء في «مؤلفات الشيخ الإمام محمد بن عبد الوهاب»، (ج:1 ص:146): [فإذا تدبرت هذا الأمر العظيم وعرفت أن الكفار يقرون بهذا كله لله وحده لا شريك له وأنهم إنما اعتقدوا في آلهتهم لطلب الشفاعة والتقرب إلى الله كما قال تعالى: **{ويعبدون من دون الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم}** ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله}، وفي الآية الأخرى: **{والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا**

ليقربونا إلى الله زلفى }، فإذا تبين لك هذا وعرفته معرفة جيدة بقي للمشركين حجة أخرى وهي أنهم يقولون هذا حق ولكن الكفار يعتقدون في الأصنام، **فالجواب القاطع** أن يقال لهم إن الكفار في زمانه، صلى الله عليه وسلم، منهم من يعتقد في الأصنام، ومنهم من يعتقد في **قبر رجل صالح مثل اللات ومنهم من يعتقد في الصالحين**، وهم الذين ذكر الله في قوله عز وجل: **{أولئك الذين يدعون يبتغون إلى ربهم الوسيلة أيهم أقرب ويرجون رحمته ويخافون عذابه}**، يقول تعالى هؤلاء الذين يدعونهم الكفار ويدعون محبتهم قوم صالحون يفعلون طاعة الله، ومع هذا راجون خائفون. فإذا تحققت أن العلي الأعلى تبارك وتعالى ذكر في كتابه أنهم يعتقدون في الصالحين وأنهم لم يريدوا إلا الشفاعة عند الله والتقرب إليه بالاعتقاد في الصالحين، وعرفت أن محمداً، صلى الله عليه وسلم، لم يفرق بين من اعتقد في الأصنام ومن اعتقد في الصالحين بل قاتلهم كلهم وحكم بكفرهم]، انتهى بأحرفه.

هذه الأقوال السطحية السقيمة الساقطة، وما شاكلها، هي والله **الطامة الكبرى، قاصمة الظهر، وفضيحة الأبد**. ويكفي لبيان بطلان قولهم، ونسفه من أساسه، وتمزيقه وطحنه طحناً، بالإضافة لما سلف، ولما سيأتي قريباً عن الخرافات حول (اللات)، وهو بذاته كاف واف، إن شاء الله تعالى؛ ويكفي أن يُسألوا: أستم جعلتم التوحيد، بزعمكم، ثلاثة أقسام رئيسة: **(توحيد ربوبية)**، **(توحيد ألوهية)**، و**(توحيد أسماء وصفات)**؛ فأين ذهب **(توحيد الأسماء والصفات)** عند النظر في حال مشركي العرب، وما لنا لا نكاد نجدكم تذكرونه ولو بحرف واحد في هذا المقام؟! نعم: كتبكم ورسائلكم وفتواكم مملوءة بذكر **(توحيد الأسماء والصفات)** عندما يكون أداة من أدوات **(الإرهاب الفكري)** ضد بعض أهل الإسلام، الذين لا شك في إسلامهم، من الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والأباضية والشيعة، وغيرهم، الذين فهموا التوحيد أفضل من فهمكم، وخدموا الإسلام والمسلمين أعظم الخدمات، أما مشركو العرب فقد آمنوا غزوكم وحربكم؛ فلعل مشركي العرب لم يكن عندهم شرك في **(الأسماء والصفات)** كبراءتهم التامة من **(شرك الربوبية)** بزعمكم؟!

وإليك أنموذج آخر على التخبط الخطير في فهم الآيات كما نجده في **(أنموذج جليل في أسئلة وأجوبة عن غرائب آي التنزيل)** [لزين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: 666هـ) - (ص: 186)]: [فإن قيل: قوله تعالى: (قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ... الآية) يدل على أنهم معترفون بأن الله تعالى هو الخالق والرازق والمدبر لجميع المخلوقات، فكيف يعترفون بذلك كله ثم يعبدون الأصنام؟

قلنا: كانوا في عبادة الأصنام يتأولون عبادة الله، فطائفة كانت تقول نحن لا نتأهل لعبادة الله تعالى بغير واسطة لعظمته وجلاله ونقصنا وحقارتنا، فجعلوا **الأصنام وسائط**، كما قالوا: {مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى}. وطائفة كانت تقول نتخذ أصناماً على هيئة الملائكة ونعبدوها، لتشفع لنا الملائكة عند الله، وطائفة كانت تقول الأصنام قبله لنا في عبادة الله، كما أن الكعبة قبله في عبادته، **وطائفة**

وهي الأكثر كانت تقول على كل صنم شيطان موكل به من عند الله تعالى، فمن عبد الصنم حق عبادته قضى الشيطان حوائجه على وفق مراده بأمر الله، ومن قصر في عبادة الصنم أصابه الشيطان بنكبة بأمر الله، فكل الطوائف من عبدة الأصنام كانوا يعتقدون بعبادتهم الأصنام عبادة الله والتقرب إليه، ولكن بطرق مختلفة]، انتهى كلام محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي.

وإليك تعقيبنا: فأما الطائفة الأولى، الذين جعلوا الأصنام وسائط، بزعمه، فهي وهم لا وجود له على التحقيق، لأن الأصنام ما هي إلا تماثيل أو أشياء تنوب عن أو ترتبط ارتباطاً محكماً بكائن إلهي من جنس أحد أنواع النيابة أو الارتباط الخمسة التي سنقوم بتقريرها قريباً (اتحاد — حلول دائمي — حلول مؤقتة — عضو بدن — آلة اتصال) فالكلام يجب أن يكون عن ذلك (الكائن الإلهي)، وهو في الغالب من نوع الملائكة، والمسوغ لاتخاذ الوسيط هو:

(1) - أن الوسيط ولد من أولاد الله، فهو كائن ذي (جوهر إلهي)، مستحق للعبادة بذاته بموجب (العنصر أو الجوهر الإلهي) السامي الرفيع، وهو أيضاً محبب لوالده: يفرح الوالد ويرضى على من توسط بولده؛ وهذا هو على التحقيق قول بعض العرب الزاعمين: { مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى }؛

(2) - أن الله ليس (كلي العلم)، فهو لا يعلم بأحوال العباد، فهو بحاجة إلى من يباشر رفع الحوائج إليه؛ وهذا نقص في العلم ينافي كمال الألوهية، وإن كان المشركون ربما زعموا، كذباً وزوراً، أن ذلك لعظمته وجلاله ونقصنا وحقارتنا، من باب التعالي على عالم الفساد، أو ربما احتج فلاسفتهم بأن العلم بالجزئيات من أحوال العباد يقتضي أن تقوم بذاته الحوادث، وهو منزّه عن ذلك بزعمهم الفاسد: فأصبح قوة عمياء صماء لا تعي شيئاً، أو لا تعي غير نفسها؛ وهذا هو قول القائلين بالعقول أو النفوس الفلكية السبعة أو العشرة، وكثير من الفلاسفة!

(3) - أن الله ليس (كلي القدرة)، فهو يحتاج إلى معاونين ووزراء؛ وهذا هو - في الأرجح - قول جماهير العوام والبسطاء من المشركين، من العرب والعجم؛

(4) - أو أنه مع كونه (كلي العلم) و(كلي القدرة)، يخلق عبثاً ولهواً، ثم يدير ظهره للخلق ويهملهم إهمالاً تاماً، وهو متعال متكبر، فلا يمكن الوصول إليه إلا بواسطة. وهذه الوسطة محال أن تكون من جملة الخلق، لأنه ضرورة متعال عليهم كلهم جميعاً، لا يبالي بأحد منهم أصلاً، فهي إذا كائن إلهي ولا بد، فلا (عيب) على الله في التعامل معه، لأنه من نفس (الطبقة)؛

وربما وجد غيرنا (مسوغات) أخرى لاتخاذ (الوسيط) كلها توجب القول بتعدد الذوات الإلهية، أو نسبة العجز والاحتياج والنقص إلى الله، وإن حاول المشركون التخلص بأكذوبة: (عظمة الله وجلاله ونقصنا وحقارتنا) أو بأكذوبة: { مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى }؛

وأما الطائفة الثانية فإنما هي بعض الطائفة الأولى. وسوف نورد قريباً، في باب مستقل، الأدلة القطعية اليقينية أن معتقد مشركي العرب في الملائكة أنها (بنات الله)، وعامة الأصنام إنما هي تماثيل لها؛

والطائفة الثالثة القائلة: (الأصنام قبله لنا في عبادة الله): فأما هذه فلا أحسب أنها وجدت بين العرب، وإنما هو قول بعض المتفلسفين من متأخري المشركين إذا ناظرهم أهل الإسلام؛ وهذه أكذوبة سمجة: لتعدد الأصنام وأشخاصها وأسمائها وأوصافها، فلو كانت قبله لله لأقروا جميعاً - عوامهم وخواصهم - بأنها (تماثيل) لله الواحد، ولأصبحت القضية: هل يجوز عقلاً أن يكون لله الواحد، واجب الوجود الأزلي، البالغ نهاية النهاية من الكمال والجلال والجمال (تمثال) أصلاً؛ ما هو مسوغ تعدد أشكال التماثيل وأسمائها؛ ومن أوجب جعلها قبله بدلاً من استقبال القطب الشمالي، مثلاً؛ وهل جاء وحي من عند الله بهذا أصلاً؟! ولا محيص لهم من الإقرار بأنه من ابتداعهم وتشريعهم لأنفسهم، فهم إذا قد جعلوا أنفسهم أو أسلافهم أو كهنتهم أرباباً مشرعين من دون الله. ولعل هؤلاء بعض من يصدق عليهم الخبر الصادق: {وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا أَيْنَ شُرَكَاؤُكُمُ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ (22) ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا: وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ (23) انْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ (24) }، (الأنعام؛ 6: 22-24)؛

وأما الطائفة الرابعة القائلة: (في كل صنم شيطان موكل به من عند الله تعالى، فمن عبد الصنم حق عبادته قضى الشيطان حوائجه على وفق مراده بأمر الله، ... إلخ)، فلا أظنها وجدت في العالم قط، وإنما اخترعها الشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي من خياله الجامح، وزاد في الفحش بأن جعلها الأكثر عدداً. والمقولة نفسها سقيمة متناقضة، يصعب التصور بأنها تشكلت في عقل سوي:

(1) لأنه من المحال الممتنع أن تكون كل تلك الشياطين مرسلة من عند الله، بأمر الله؛ وفاعل ذلك، ولا بد، إنما هو (الشيطان الأكبر) أو إبليس الأباليس، وليس هو الله الحق المبين، الملك القدوس السلام؛

(2) ولا يمكن الخروج من الورطة بتعديل المقولة إلى: (في كل صنم ملاك موكل به من عند الله

تعالى، ... إلخ) لأن هذا مناقض للنقول التاريخية المتضاربة، ولما سيأتي في الجزئيات التالية؛

(3) قوله: (عبد الصنم حق عبادته) إن كان يقصد الأفعال المجردة: ركوع وسجود للصنم،

وقيام وقعود أمامه، وتقديم ذبائح وقرابين له، وإهداء عطور وشموع، وما شاكل ذلك؛ غير

مسبوقة باعتقاد شيء من الألوهية أو الربوبية من دون الله أو الندية لله، ولو في اعتبار

واحد، في ذلك الصنم بذاته؛ إن كان هذا قصده فهو خطأ فاحش في التعبير، فليست هذه

عبادة للصنم أصلاً، بل هي:

(أ) - إن كانت بأمر الله، عبادة لله: تماماً كسجود الملائكة لآدم كان طاعة لأمر الله، الإله الحق المبين.. فإن كان هذا هو مقصد الشيخ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي، فالقوم ليسوا مشركين، وهذا تكذيب مجرد للقرآن؛

(ب) - وإن كانت بأمر غير الله (كالأسلاف أو الكهنة أو الرؤساء)، فهي اتخاذ لأولئك أرباباً مشرعين من دون الله؛

(4) وإن كان يقصد بالمقولة: (عبد الصنم حق عبادته) العبادة، بتعريفه الصحيح، حقاً فهذا يقتضي أن الله أمرهم أن يعتقدوا (أن في الأصنام شيء من الألوهية) مع أنها في نفس الوقت في حقيقة الأمر: مخلوقة مربوبة لا تملك شيئاً إلا بتمليك الله، ولا تقدر على شيء إلا بإقدار الله، ولا تتصرف أو تفعل شيئاً إلا بإذن وتقديره الكوني، أي بلفظ آخر: (أنه ليس فيها شيء من الألوهية البتة)؛ وهذا محال على الله، لأنه تضليل وكذب وإخبار بخلاف الواقع: هذه صفة الشيطان، وليست صفة الرحمن!

ومما سلف يتبين لك أيضاً بكل سهولة بطلان ما جاء في شرح الطحاوية [ت الأرنأوط (1/29)]: [وَلَمْ يَكُونُوا يَعْتَقِدُونَ فِي الْأَصْنَامِ أَنَّهَا مُشَارِكَةٌ لِلَّهِ فِي خَلْقِ الْعَالَمِ، بَلْ كَانَ حَالُهُمْ فِيهَا كَحَالِ أَمْثَالِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي الْأُمَمِ مِنَ الْهِنْدِ وَالْتُرْكِ وَالْبَرْبَرِ وَغَيْرِهِمْ، تَارَةً يَعْتَقِدُونَ أَنَّ هَذِهِ تَمَائِيلُ قَوْمٍ صَالِحِينَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَيَتَّخِذُونَهُمْ شُفَعَاءَ، وَيَتَوَسَّلُونَ بِهِمْ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا كَانَ أَصْلَ شَرِكِ الْعَرَبِ، قَالَ تَعَالَى حِكَايَةً عَنْ قَوْمِ نُوحٍ. {وَقَالُوا لَا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا}، (نوح؛ 71: 23)، وَقَدْ ثَبَتَ فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ، وَكُتِبَ التَّفْسِيرُ، وَقَصَصَ الْأَنْبِيَاءَ وَغَيْرَهَا، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَغَيْرِهِ مِنَ السَّلَفِ، أَنَّ هَذِهِ أَسْمَاءَ قَوْمٍ صَالِحِينَ فِي قَوْمِ نُوحٍ، فَلَمَّا مَاتُوا عَكَفُوا عَلَى قُبُورِهِمْ، ثُمَّ صَوَّرُوا تَمَائِيلَهُمْ، ثُمَّ طَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ، فَعَبَدُوهُمْ، وَأَنَّ هَذِهِ الْأَصْنَامَ بَعَيْنُهَا صَارَتْ إِلَى قَبَائِلِ الْعَرَبِ، ذَكَرَهَا ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَبِيلَةَ قَبِيلَةٍ]؛

فهذه هي جناية الدعوة الوهابية في رفضها للفكر العميق، وبنائها العقيدة على الأساطير والخرافات، مع ترك أدلة الوحي الصحيحة، كما سلف مجملًا، وكما سيأتي منه المزيد مفصلاً في الباب المخصص للواقع التاريخي لشرك العرب.

ولكن صاحب شرح الطحاوية، عاد فتناقض تناقضاً قبيحاً:

* حيث قال في شرح الطحاوية نفسها [ت الأرنأوط (1/38)]: [وَلَمَّا كَانَ الشَّرْكُ فِي الرُّبُوبِيَّةِ مَعْلُومَ الْاِمْتِنَاعِ عِنْدَ النَّاسِ كُلِّهِمْ، بِاعْتِبَارِ إِثْبَاتِ خَالِقَيْنِ مُتَمَائِلَيْنِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ، وَإِنَّمَا ذَهَبَ بَعْضُ الْمُشْرِكِينَ إِلَى أَنَّ نَحْنُ خَالِقًا خَلَقَ بَعْضُ الْعَالَمِ، كَمَا يَقُولُهُ النَّبِيُّ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الْقَدَرِيَّةُ فِي أَفْعَالِ الْحَيَوَانِ، وَكَمَا يَقُولُهُ الْفَلَسَفَةُ الدَّهْرِيَّةُ فِي حَرَكَةِ الْأَفْلَاكِ أَوْ حَرَكَاتِ النُّفُوسِ، أَوْ الْأَجْسَامِ الطَّبِيعِيَّةِ،

فَإِنَّ هَؤُلَاءِ يُنْبِتُونَ أُمُورًا مُّحَدَّثَةً بِدُونِ إِحْدَاثِ اللَّهِ إِلَيَّاهَا، فَهُمْ مُّشْرِكُونَ فِي بَعْضِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَكَثِيرٌ مِنْ مُّشْرِكِي الْعَرَبِ وَغَيْرِهِمْ قَدْ يَظُنُّ فِي إِلَهَتِهِ شَيْئًا مِنْ نَفْعٍ أَوْ ضَرٍّ، بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ؛

فأقول: النفع والضرر أفعال لا بد لها من فاعل، وهذا الفاعل إن كان مخلوقاً، فلا بد له من خالق، وأنت أقررت أنهم يعتقدون (بِدُونِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ)، فهي إذاً من خلق تلك الآلهة، ولا بد؛ وإن لم يكن مخلوقاً، فماذا هو إذا؟! لا بد أن يكون إلهاً خلاقاً. وأياً ما كان الأمر، فقد نقضت بنفسك زعمك أن العرب لم يكن لديهم شرك في (الربوبية)، بمعنى (الخالقية)، الذي كنت أنت - وعامة رجالات الفرقة الوهابية - تصرون عليه بكل عناد ومكابرة، وتلجّون فيه بعثو نفور.

فالحقيقة اليقينية هي إذاً: أن الآيات كلها إنما هي جدال عقلي بالتي هي أحسن، ومناظرة متقنة جاءت لبيان تناقض المشركين، وسخافة عقولهم، إذ يقرون لله بالأقارير المذكورة، ولعلمهم مؤمنون بذلك مصدقون به تصديقاً جازماً، وهم مع ذلك مقرون لغيره بشيء من صفات الألوهية، وخصائص الربوبية، ومن ثم مشركون لله في عبادة أولئك الأعيان بناءً على هذا الاعتقاد الشرقي الكفري المتناقض الفاسد: فإيمانهم إيمان منقوص باطل، لا يخرج صاحبه من الكفر إلى الإسلام، ولا ينفع في الآخرة، لأنه امتزج بشرك اعتقادي: فعدم هذا الإيمان السقيم ووجوده سواء، بل عدمه خير من وجوده لسلامة ذلك من التناقض.

فليس في الآيات أصلاً تقرير لتوحيد ربوبية (أيا ما كان تعريفه)، ولا لتوحيد خالقية، ولا لتوحيد ألوهية، ولا لتوحيد ذات وأسماء وصفات، ولا لتوحيد حاكمية، ولا لأي نوع من أنواع التوحيد شئت. وما كان ينبغي لهذا أن يخفى على أحد بشرط القراءة الفكرية المتعمقة، المستنيرة بنصوص القرآن والسنة الصحيحة الثابتة، وحقائق التاريخ القطعية المتواترة؛ لهذا اختصر الشيخ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى : 1393هـ) الكلام فأصاب وأجاد حيث قال في التحرير والتنوير (21 / 179): [{ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }، (لُقْمَانُ؛ 31 : 25)؛ عَطَفُ عَلَى جُمْلَةٍ: { وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا }، (لُقْمَانُ؛ 31 : 21) بِاعْتِبَارِ أَنَّ مَا وَجَدُوا عَلَيْهِ آبَاءَهُمْ هُوَ الْإِشْرَافُ مَعَ اللَّهِ فِي الْإِلَهِيَّةِ، وَإِنْ سَأَلَهُمْ سَائِلٌ: مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ يَقُولُوا خَلَقَهُنَّ اللَّهُ، وَذَلِكَ تَسْخِيفٌ لِعُقُولِهِمْ الَّتِي تَجْمَعُ بَيْنَ الْإِقْرَارِ لِلَّهِ بِالْخَلْقِ وَبَيْنَ اعْتِقَادِ إِلَهِيَّةٍ غَيْرِهِ. وَالْمُرَادُ بِالسَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ: مَا يَشْمَلُ مَا فِيهَا مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَمَنْ بَيْنَ ذَلِكَ حِجَارَةُ الْأَصْنَامِ، وَتَقَدَّمَ نَظِيرُهَا فِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ. وَعَبَّرَ هُنَا بِ { لَا يَعْلَمُونَ }، وَفِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ بِ { لَا يَعْقِلُونَ } تَفَنُّنًا فِي الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى، انتهى.

ولنا تعقيب قصير على قوله: [وَعَبَّرَ هُنَا بِـ { لَا يَعْلَمُونَ }، وَفِي سُورَةِ الْعَنْكَبُوتِ بِـ { لَا يَعْقِلُونَ } تَفَنُّنًا فِي الْمُخَالَفَةِ بَيْنَ الْقِصَّتَيْنِ مَعَ اتِّحَادِ الْمَعْنَى]، فنقول: هذا غير صحيح لأن التعبير بِـ { لَا يَعْلَمُونَ } في قوله، جل جلاله، وسما مقامه: [وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ }، (لُقْمَانُ؛ 31 : 25) تنبيه على أن إقرارهم هذا إنما هو إقرار سطحي ببعض ما تقتضيه جملة: { خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ }، من غير علم بجميع مفردات المعنى وما يقتضيه اللفظ، أو من غير اعتقاد جازم لكل أو بعض ذلك؛ لأن (العلم) هو: الاعتقاد الجازم المطابق لواقعه؛ فهم إذا على التحقيق جهلة بالمعنى التام للجملة: (خلق الله السماوات والأرض)، فهم { لَا يَعْلَمُونَ }.

وأما سياق سورة العنكبوت، (العنكبوت؛ 29: 61 — 70)، حيث قال الله، جل جلاله، وسما مقامه: {وَكَايُنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ} * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ} * اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} * وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ} * وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوَ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ} * فَإِذَا رَكِبُوا فِي الْفُلِكِ دَعَا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ} * لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ} * أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا آمِنًا وَيَتَخَفَتِ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ أَفَبِالْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ} * وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَافِرِينَ} * وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ}، فهو متضمن لأقاويل مختلفة لو تم تعقلها تعقلاً صحيحاً بربطها ببعضها البعض، مع الانطلاق من الضرورات العقلية، والمعطيات الحسية المتيقنة لأنتجت علماً تاماً، وتوحيداً خالصاً، ولكن القوم: { لَا يَعْقِلُونَ }.

11 فهرس

1.....	مقدمة الكتاب.....
5.....	الباب الاول: الدين والدنيا.....
6.....	فصل: الثقافة والحضارة والمدنية.....
19.....	فصل: الاسلام عقيدة عقلية ينبثق عنها نظام.....
25.....	فصل: تعريف الاسلام.....
26.....	فصل: أركان الاسلام الخمسة.....
26.....	فصل: معنى لا اله الا الله.....
28.....	فصل: معنى (محمد رسول الله).....
30.....	الباب الثاني: ماهية الوحي و(الذكر المنزل).....
30.....	فصل: الوحي هو القرآن والسنة.....
32.....	فصل: وما ينطق عن الهوى.....
34.....	فصل: {من يطع الرسول فقد أطاع الله}.....
36.....	فصل: أنواع الوحي الالهي.....
37.....	فصل: {وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا}.....
39.....	فصل: {ان اتبع الا ما يوحى الي}.....
39.....	فصل: محمد رسول الله {أسوة حسنة} هكذا مطلقا من غير قيد او شرط.....
41.....	فصل: تحرير معنى {ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر}.....
46.....	فصل: محمد ﷺ {يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر}.....
49.....	فصل: استقلال السنة بالتشريع.....
53.....	فصل: البرهنة على ان {الحكمة} و{الذكر} تنزيل آخر غير نص القرآن.....
55.....	فصل: معنى لفظة {الذكر}.....
61.....	فصل: شهادة السنة على نفسها بالحجية.....
76.....	فصل: بعض ما يجوز على الانبياء وما لا يجوز عليهم.....
91.....	فصل: هل سكوت النبي (ص) وعدم تعقيبه على ما يقال في حضرته تصديق لمقولة القائل؟.....
93.....	فصل: الذكر ليس فقط القرآن بل السنة ذكر ايضا.....
102.....	فصل: الذكر قرأنا وسنة محفوظ.....

106.....	فصل: لمحة خاطفة عن تدوين السنة.
117.....	الباب الثالث: قضايا أصولية وعقدية مهمة.
117.....	فصل: محمد رسول الله وخاتم النبيين، ولا نبي بعده ولا رسول.
125.....	فصل: تفضيله (ص) على جميع النبيين.
135.....	فصل: نسخ الشرائع السابقة ببعثته (ص)، نسخا نهائيا تاما مطلقا.
143.....	فصل: [لو أصبح موسى فيكم اليوم حيا فاتبعتموه وتركتموني لضللتم].
151.....	فصل: النهي عن كثرة السؤال.
162.....	فصل: الأصل في الأشياء، أعيانا وأفعالا وأقوالا، الإباحة.
175.....	فصل: هل الأصل في العبادات الحظر؟!.
176.....	فصل: هل ما تركاه النبي (ص) تركناه؟ وهل هناك سنة تركية؟!.
191.....	فصل: [إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى].
201.....	فصل: الاسلام دين كامل.
210.....	فصل: محمد (ص) {يحل لهم الطبيات ويحرم عليهم الخبائث}.
221.....	فصل: {إن الله لا يأمر بالفحشاء}.
225.....	الباب الرابع: التوحيد تعريفه وبراهينه.
225.....	فصل: الأدلة على مشروعية لفظة (التوحيد).
226.....	فصل: براهين (لا اله الا الله).
231.....	فصل: واجب الوجود لا يمكن الا ان يكون واحدا.
232.....	فصل: واجب الوجود لا يمكن الا ان يكون بسيطا، غير مركب.
234.....	فصل: طرائق بعض الاثمة في اثبات ان (واجب الوجود لا يمكن الا ان يكون واحدا بسيطا، غير مركب).
236.....	فصل: الله ﷻ {لم يلد ولم يولد}.
240.....	فصل: بطلان الحلول والاتحاد.
248.....	فصل هل تتعلق القدرة الالهية بالمستحيلات المنطقية أو العقلية؟!.
251.....	فصل: برهان التمانع.
255.....	فصل: آية الفساد.
263.....	فصل استطرادي: استحالة اجتماع علتين تامتين على معلول واحد.
267.....	فصل: أفعال الله واحكامه لا تعلل، بل هو يفعل ما يشاء ويختار، ويحكم بما يريد.
270.....	فصل: القدر خيره وشره من الله تعالى.

272.....	فصل: براهين شهادة ان (محمدا رسول الله).
293.....	فصل: من دلائل نبوته (ص): التنبيؤ بالهواتف المحمولة (وما هو من جنسها).
295.....	فصل: من دلائل نبوته (ص): اسلام اهل اليمن وتحديد قبلة مسجد صنعاء القديم بدقة متناهية.
307.....	الباب الخامس: التوحيد أركانه وأقسامه.
308.....	فصل: أركان التوحيد.
308.....	فصل: أقسام (او أنواع التوحيد).
311.....	فصل: معنى لفظة "رب".
314.....	فصل: معنى لفظة "اله".
320.....	فصل: معنى لفظة "العبادة".
329.....	فصل: ماهية دعوة الانبياء، وخلافهم مع اقوامهم.
334.....	فصل استطرادي: معنى الآية {قل ان كان للرحمن ولد فأنا اول العابدين}.
338.....	فصل: ملاحظات ختامية حول القسمة الثلاثية المشؤومة.
341.....	فصل: فتوى مضللة (لهيئة كبار العلماء) فيما يسمى بـ (السعودية).
344.....	فصل: فتوى اخرى شنيعة نكراء "للشيخ" محمد الصالح العثيمين.
348.....	الباب السادس: رأس اقسام التوحيد توحيد الذات.
352.....	فصل: حقيقة قول مشركي العرب: (لبيك لا شريك لك، الا شريكا هو لك، تملكه وما ملك).
355.....	فصل: تجويز نقص الخالق، وتشبيهه بالمخلوق، أصل شرك العالم.
358.....	فصل: بعض ما يتعلق بالاسماء الحسنى.
360.....	الباب السابع: توحيد الخالقية (الخلق والتكوين).
362.....	الباب الثامن: توحيد التصرف والتدبير.
365.....	فصل: هل كان مشركوا العرب مقرين بما يسمى "توحيد الربوبية"؟!.
389.....	الفهرس.

الحشر

هَذَا آيَاتُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَبُورُحْنٌ لِّلْمُتَّقِينَ (138) وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا ؕ أَنْتُمْ أَلْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (139) إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِّثْلُهُ ؕ تِلْكَ الْآيَاتُ لِمَنْ ذَاكِرٌ لِّهَا بَيْنَ النَّاسِ ؕ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَخَذَ مِنْكُمْ سِدْرًا وَابِلًا ؕ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ (140) وَلِيَمْحُصَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَيَمْحَقَ الْكَافِرِينَ (141)

سورة الحشر